

# ضِيَاءُ السَّالِكِ إلى أَوْضَحِ الْمَسَالِكِ

وهو  
صفوة الكلام على توضيح ابن هشام

تأليف

محمد خير العزري النجد

المفتش العام السابق للغة العربية والشئون الدينية  
بمآهد المعلمين والمعلمات - جمهورية مصر العربية

الجزء الرابع

يطلب من المكتبات الشهيرة بمصر ، ومن المؤلف بعنوانه :  
٢٠٥ شارع الفريق عزيز المصري « جسر السويس سابقاً » مصر الجديدة

ت : ٨٧٦٣١٦

الطبعة الرابعة

١٣٩٣ هـ - ١٩٧٣ م



(باب إعراب الفعل) (١)

رافع المضارع تجرّده من الناصب والجازم، وفقاً للفرّاء (٢) —  
لا حُلُولَهُ محلّ الاسم (٣)، خلافاً للبصريين؛ لا تتقاضيه بنحو: هَلَّا تَفْعَلُ (٤) —  
وَنَاصِبُهُ أربعة :

(أحدها) : « لَنْ » . وهى لِنْفَى « سَيَفْعَلُ » (٥) . ولا تَقْتَضِي تَأْيِيدَ

باب إعراب الفعل

(١) الأفعال ثلاثة : ماضٍ وأمر - وهما مبنيان دائماً ، ومضارع - وهو معرب ؛  
إلا إذا اتصلت به اتصالاً مباشراً نون التوكيد فيبنى على الفتح - أو نون النسوة فيبنى  
على السكون . وعلة إعرابه - كما يقول النحاة - وقوعه في مواقع كثيرة يقع فيها  
الاسم ؛ كوقوعه خبراً ، وصفة ، وصلة . ثم جريانه في الحركات والسكنات على لفظ اسم  
الفاعل . وقبله لام الابتداء التي تتصل بـ « إن » المكسورة . واحتماله الحال  
والاستقبال ، وتخصيصه بأحدهما بالقرينة . وكذلك الاسم شائع بحسب وضعه ويتخصص بال  
(٢) وعلى هذا جرى المرربون ، فيقولون في مثل : يقوم محمد - « يقوم »  
فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم . ولا يقال : إن التجرد علامة  
عدمية فلا يكون علة للوجودى ؛ لأن معنى التجرد : الإتيان بالمضارع على أول أحواله  
قبل أن يسبقه شيء . وعلى هذا جرى الناظم حيث يقول :

( اِرْفَعْ مُضَارِعاً إِذَا يُجْرَدُ مِنْ نَاصِبٍ وَجَازِمٍ ؛ كَتَسَعَّدُ ) (٦)

أى أن الفعل المضارع يرفع إذا تجرد عن عامل النصب أو الجزم ، مثل : تسعد .  
(٣) أى فيما إذا وقع خبراً - أو صفة - أو حالاً ؛ لأن الأصل فى هذه الثلاثة الاسم .  
(٤) لأن الاسم لا يقع بعد أداة التحضيض ، ولا بعد « سوف » فى مثل : سوف يقوم على  
(٥) أى لنفى الفعل فى الزمن المستقبل غالباً ، ولا يفصل الفعل منها إلا للضرورة  
الشعرية . ويجوز تقديم معموله عليها ، تقول : محمداً لن أخاصم .

(\*) « إذا » ظرف فيه معنى الشرط « مجرد » فعل مضارع مبنى للمجمول ، وثائب الفاعل يعود على  
مضارع ، والحلقة فعل الشرط ، وجوابه محذوف - أى إذا مجرد ظرفه « من ناصب » متعلق  
بـ « مجرد » و « جازم » مطرف عليه « كـ تسعد » متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، وقد تقدم مثله -

التنفي<sup>(١)</sup> ولا تأكيده - خلافاً للزخشرى . ولا تقع دُعائية<sup>(٢)</sup> -  
خلافاً لابن السراج . وليس أصلها « لا » فأبدلت الألف نوناً<sup>(٣)</sup> -  
خلافاً للفرء . ولا « لا أن » ، فحذفت الهمزة تخفيفاً والألف  
للساكنين<sup>(٤)</sup> - خلافاً للخليل والكسائي .

(الثاني) : « كنى » المصدرية<sup>(٥)</sup> ؛ فأما التعليلية فجارة ، والناصب  
بعدها « أن » مضمرة ، وقد تظهر في الشعر .

وتتعين المصدرية إن سبقتها اللام<sup>(٦)</sup> نحو : ( لِكَيْلَا تَأْسَوْا ) .

( ١ ) أى دوامه واستمراره - إلا بقرينة ، بدليل قوله تعالى : ( فلن أكلم اليوم  
إنسياً ) ؛ لأنها لو كانت تفيد تأييد النفي - لوقع التناقض بينها وبين كلمة « اليوم » في الآية ،  
ولو وقع التكرار بذكر « أبدا » في قوله سبحانه وتعالى : ( ولن يتمنوه أبداً ) لأن  
« أبدا » تدل على التأييد

( ٢ ) أى بأن يكون الفعل بعدها معناه الدعاء . وخالف في ذلك : ابن عصفور  
وابن السراج وكثيرون ، واختاره المصنف في النفي . واحتجوا بقول الشاعر :

ان تَزَالُوا كذَلِكَ ، ثم لَأَزِلَنَّ لَكُمْ خَالِدًا خُلُودَ الْجِبَالِ

فقد تضمنت مع النفي - الدعاء لهم بالاستمرار على ما هم عليه من الإيعام .  
والدليل على ذلك : عطف الدعاء عليه . ومنه قوله تعالى : ( فلن أكون ظهيراً  
للمجرمين ) لأن أدب المتكلم مع ربه وجهله بالغيب - يقتضيان أن يكون الكلام  
متصفاً بالدعاء ، لا النفي القاطع لما يكون في المستقبل ( ٣ ) لأن المهورود إبدال  
النون ألفاً ، نحو : ( لنتسما ) - لا العكس ( ٤ ) لأن التركيب إنما يصح إذا كان  
الحرفان ظاهرين حالة التركيب ، مثل « لولا » ، والظاهر هنا جزء كل منهما .  
والخلاف في تركيب « لن » أو عدمه - لا طائل تحته ( ٥ ) علامتها : وقوعها بعد  
لام الجر المعروفة بلام التعليل - لفظاً أو تقديراً ، وعدم وقوع « أن » المصدرية بعدها  
ظاهرة أو مضمرة . وهى تقتضى سببية ما قبلها فيما بعدها ، إذا كان الكلام مثبتاً . فإن كان  
منفياً فقد تقتضى ذلك - أو لا تقتضيه ( ٦ ) أى : ولم تقع بعدها « أن » كما بينا . ولا  
يصح اعتبارها تعليلية ؛ لأن حرف الجر لا يدخل على مثله في الراجع .

والتعليلية إن تأخرت عنها اللام، أو « أن »<sup>(١)</sup> نحو قوله :

كَيْ لَتَقْضِيَنِي رُقِيَّةٌ مَا وَعَدْتَنِي غَيْرَ مُخْتَلِسٍ<sup>(٢)</sup>

وقوله : \* كَيْمَا أَنْ تَعُرَّ وَتُخَدَعَا \*<sup>(٣)</sup>

ويجوزُ الأمرانِ في نحو : ( كَيْلَا يَكُونُ دَوْلَةً )<sup>(٤)</sup> .

( ١ ) وكذلك إذا دخلت على « ما » الاستفهامية للسؤال عن العلة ، نحو : كَيْمَه يَنْبِيبُ الطَّلَابُ فِي آخِرِ الْعَامِ - أَيْ : لِمَ يَنْبِيبُونَ ؟ وَلَا يَصِحُّ جَعْلُهَا مَصْدَرِيَّةً لَوْجُودِ فَاصِلٍ قَوِيٍّ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْمَضَارِعِ ، وَأَيْضًا لِفَسَادِ الْمَعْنَى مَعَ الْمَصْدَرِيَّةِ . أَوْ دَخَلَتْ عَلَى « مَا » الْمَصْدَرِيَّةِ ، نَحْوُ : جِئْتُكَ كَيْمَا تَنْصَحُ وَتُوجِّهُ - أَيْ : لِلنَّصِيحِ وَالتَّوْجِيهِ . وَلَا يَصِحُّ اعْتِبَارُهَا مَصْدَرِيَّةً ؛ لَوْجُودِ الْفَاصِلِ ، وَلأنَّ حَرْفَ الْمَصْدَرِ لَا يَدْخُلُ عَلَى مِثْلِهِ فِي الْفَصِيحِ .

( ٢ ) بيت من المديد ، من قصيدة لعبد الله بن قيس الرقيات :

وَقَبْلَهُ : لَيْتَنِي أَلْقَى رُقِيَّةً فِي خَلْوَةٍ مِنْ غَيْرِ مَا أُنْسِ

اللغة والاعراب : لتقضي : لتوفى لي بما وعدت . رقية : اسم امرأة . مختلس : مصدر ميمي بمعنى الاختلاس - أو اسم مفعول . والاختلاس : أخذ الشيء خلسة وبسرعة . « كَيْ » تعليلية « لتقضي » اللام للتعليل مؤكدة لكي . وتقضي فعل مضارع منصوب بأن مضمرة بعدها ، وسكنت الياء للضرورة ، والنون للوقاية والياء مفعول أول « رقية » فاعل « ما » اسم موصول مفعوله الثاني « وعدتني » الجملة صلة « ما » غير مختلس غير صفة لمصدر محذوف ، ومختلس مضاف إليه - أي قضاء غير مختلس - أو حال من « ما » . والشاهد : أن « كَيْ » تعليلية لوقوع اللام بعدها ، في قوله « كَيْ لتقضي » والفعل بعد اللام منصوب بأن مضمرة بفتحة مقدرة على الياء

( ٣ ) تقدم شرح هذا البيت وتامه في باب حروف الجر - جزء ثان صفحة ٢٧١ .

والشاهد فيه هنا : كون « كَيْ » تعليلية لظهور أن المصدرية بعدها . ففي هذه الصور الأربعة « كَيْ » بمنزلة لام الجر ، معنى وعملا ، فإذا وقعت بعدها اللام - كانت مؤكدة ( ٤ ) أي إذا تجردت من لام الجر قبلها ، ومن « أن » المصدرية بعدها ؛ فإن قدرت اللام قبلها - فهي مصدرية تنصب الفعل بنفسها . وإن قدرت « أن » بعدها - فهي تعليلية بمعنى لام الجر ، والفعل منصوب بأن .

ويلاحظ ؛ أنه إذا توسطت « كَيْ » بين لام الجر ، و « لا » النافية - وجب وصل

وقوله : \* أَرَدْتَ لِكَيْمًا أَنْ تَطِيرَ بِقِرْبَتِي \* (١)

(الثالث) : « أن » (٢) في نحو : ( وَأَنْ تَصُومُوا - وَالَّذِي أَطْمَعُ أَنْ يَغْفِرَ لِي ) . وبعضهم يُهْمِلُهَا حَمَلًا عَلَى « مَا » أُخْتَهَا - أَى :

الثلاثة في الكتابة . وإن لم توجد لام الجر - فصلت « كى » عن « لا » .  
( ١ ) صدر بيت من الطويل - لم ينسب لقائل ، وعجزه :

\* فَتَمَرُّ كَمَا شَمْنَا بِبَيْدَاءَ بَلْقَعِ \*

واللغة والاعراب . تطير : تذهب بسرعة . شنا ، شن : الجلد الذى بلى وتخرق  
بيداء : صحراء - سميت بذلك لأن صاحبها بييد ويهلك فيها . بلقع : قفر خالية من كل شيء .  
« لكيا » اللام حرف جر وتعليل « كى » إما جارة تعليلية مؤكدة للام ، وأن  
ناصبة - أو مصدرية مؤكدة بأن ، واللام جارة و « ما » زائدة « فتتركها » فترك  
معطوفة على تطير و « ها » مفعول أول ، « شننا » مفعول ثان لترك - أو حال من  
المفعول على التأويل « ببيداء » متعلق بترك « بلقع » صفة لبيداء .

والمعنى : يخاطب الشاعر طائراً جارحاً - أو سارقاً ماهراً ؛ فيقول : رغبت أن  
تأخذ قيربى بسرعة ، وتركها قطعة ممزقة بصحراء لا يصل إليها إنسان .

والشاهد : في « لكيا أن » ؛ حيث يجوز أن تكون « كى » مصدرية ، وأن  
مؤكدة لها - وأن تكون تعليلية مؤكدة للام - ولولا « أن » لوجب أن تكون « كى »  
مصدرية . ولولا وجود اللام - لوجب أن تكون تعليلية . ويرجح النحويون الإعراب  
الثانى ؛ لالتصاق « أن » بالمضارع ، ولأنها أقوى في نصبه وأكثر استعمالاً من « كى » .

( ٢ ) أى المصدرية . وعلامتها : أن تقع في كلام يدل على الشك - أو الرجاء والأمل  
ولم تسبق بما يدل على العلم أو الظن . وأن يقع بعدها فعل . وتدخل على الماضى والمضارع .  
وتنصب المضارع لفظاً أو تقديرأ أو محلاً . ولا تنصب الماضى مطلقاً ولا تغير زمنه .  
وتتصل بالفعل الذى تدخل عليه . ولا يفصل بينهما بغير « لا » النافية أو الزائدة . ويمتنع  
تقديم معمول فعلها عليها على الصحيح - خلافاً للقراء . وتسبك مع الجملة التى بعدها  
بمصدر مؤول يعرب على حسب ما قبلها . وتقع في أول الكلام فتؤول مع ما بعدها ،  
بمصدر يكون مبتدأ ، نحو : ( وأن تصوموا خيراً لكم ) . وتقع في وسط الكلام فيكون

المصدرية<sup>(١)</sup>، كقراءة ابن محيَّصين<sup>(٢)</sup> : (لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ) ،  
وكقوله : \* أَنْ تَقْرَأَ عَلَى أَسْمَاءَ وَيَحْكُمَا \*<sup>(٣)</sup>

المصدر فاعلا ، نحو : ( أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا أَنْ تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ اللَّهِ ) - ومفعولا ،  
نحو : ( فَأَرَدْتُ أَنْ أَعِيبَهَا ) ، ومجرورا بالإضافة ، نحو : ( مَنْ قَبْلَ أَنْ يَأْتِيَ يَوْمَ لَا يَبِيعُ  
فِيهِ وَلَا خَلَالَ ) . وبجرف الجر ، نحو : عجبت من أن كشفت عن اللص .  
(١) وعلى ذلك لا ينصب بها المضارع برغم استيفائها شروط النصب . وهذا الرأي  
ضعيف لا يحسن العمل به الآن ، وفيه يقول الناظم :

وَبَعْضُهُمْ أَهْمَلُ « أَنْ » حَمَلًا عَلَى « مَا » أَخْبَهَا حَيْثُ اسْتَحَقَّتْ عَمَلًا

(٢) هو محمد بن عبد الرحمن بن محيَّصن ، أحد الأربعة أصحاب القراءات الشاذة  
بعد العشرة . كان مقرئ أهل مكة مع ابن كثير . وكان نحويا جليلا ، قرأ القرآن على  
ابن مجاهد ، وفي قراءته بعض مخالفة للمصحف . وتوفي بمكة سنة ١٢٣ هـ .  
(٣) صدر بيت من البسيط - لم تقف على قائله ، وعجزه :

\* مَنِي السَّلَامِ وَالْأَلَا تُشْعِرَا أَحَدًا \*

اللغة والاعراب . تقرأ ، المراد : تبلغان وتقولان ، من قولهم : اقرأ السلام  
على فلان - أى بلننه كأنك تتلوه عليه ، والمراد بالسلام هنا : مطلق التحية . ويحكما  
مصدر معناه : رحمة لكما . « أن » مصدرية مهملة . « تقرأ » فعل مضارع مرفوع  
بثبوت النون والألف فاعل ، وهو في محل نصب - بدل من حاجة في قوله :

يَا صَاحِبِي فَدَتِ نَفْسِي نَفُوسَكُمْ وَحَيِّتُمَا كُنْتُمَا لَاقِيَتُمَا رَشَادَا  
إِنْ تَقْضِيَا حَاجَةَ لِي خَفَّ حَمَلُهُمَا تَسْتَوْجِبَانِ مِنِّي عِنْدِي لَهَا وَبَدَا

- أوفى محل رفع خبر لمبتدأ محذوف عائد إلى حاجة - أى : هى أن تقرأ « ويحكما » وبج  
منصوب بفعل محذوف من معناه ، وهو مصدر مضاف إلى ضمير المخاطبين « منى » متعلق  
بتقرأ « السلام » مفعول تقرأ « وألا » الواو عاطفة ، وأن مصدرية ناصبة و« لا »  
نافية « تشعرا » فعل مضارع منصوب بأن محذوف النون والألف فاعل « أحدا » مفعول -

والمعنى : أرجو يا صاحبي أن تبلغان محبوبي أسماء تحيتي ، وألا تخبرا بذلك أحدا :  
والشاهد في : « أن تقرأ » ؛ حيث رفع الفعل مع وجود « أن » قبله ، مما يدل  
على أنها مهملة . وفي هذا نظر ؛ فإن الشاعر أعمل « أن » في عجز البيت ؛ فإذا كان

وتأتى « أن » مُفسَّرةً ، وزائدةً ، ومخففةً من أن - فلا تنصب المضارع  
فالمفسَّرةُ هي : المسبوقةُ بجملةٍ فيها معنى القولِ دون حُرُوفِهِ <sup>(١)</sup> نحو :  
( فَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ أَنْ اصْنَعِ الْفُلْكَ - وَأَنْطَلِقَ الْمَلَأَ مِنْهُمْ أَنْ امشُوا ) <sup>(٢)</sup> .

الإهمال لئمة الشاعر فكيف يوجه ذلك؟ إن هذا يقدر في صحة الشاهد، ولا سيما أن قائله مجهول.  
(١) ويشترط كذلك : أن تتأخر عنها جملة أخرى ، تتضمن معنى الأولى

وتوضح المراد منها . والا تقرن « أن » بحرف جر ظاهر أو مقدر :  
ومن هذا يتبين : أن التفسير إنما هو بالجملة المتأخرة ، أما « أن » فبجرد أداة ، وهي  
حرف مهمل مثل « أى » المفسرة .

فإن لم تسبقها جملة كاملة - كانت في النائب مخففة من الثقيلة ، نحو قوله تعالى :  
( وَأَخْرَجُوا دَعْوَاهُمْ أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ) ، وإن لم تتأخر عنها جملة -  
امتنع مجيء « أن » ؛ فلا يقال : أخذت عسجداً أن ذهباً ، بل يجب حذف « أن » -  
أو الإتيان بكامة « أى » المفسرة .

وإن اقترنت بحرف جر ظاهر أو مقدر ، كانت مصدرية ، نحو : كتبت إليه بأن  
اهجم على العدو ؛ لأن حرف الجر لا يدخل إلا على اسم صريح أو مؤول .

#### تذييه

إذا جاء بعد « أن » الصالحة للتفسير - مضارع مسبوق بكامة « لا » ، نحو : أشرت  
إليه ألا يتكلم ؛ جاز رفعه على اعتبار « لا » نافية ، وجزمه على اعتبارها ناهية ،  
و « أن » في الخاتين مفسرة ، والجملة بعدها مفسرة لما قبلها ، ولا محل لها من الإعراب .  
ويجوز نصب الفعل على تقدير « لا » نافية ، و « أن » مصدرية حذف الجملة قبلها قياساً ؛  
فإن حذف « لا » - امتنع الجزم ، وجاز الرفع أو الصب .

(٢) المفعول في الآية الأولى مقدر ؛ أى : أوحينا إليه شيئاً هو : اصنع . ويصح أن  
تسكون « أن » هنا زائدة . من الآية : ٢٧ من سورة المؤمنون .

والمعنى : أوحينا إليه لفظ « اصنع » .

وليس المراد بالانطلاق في الآية الثانية - الشئ ، وإنما المقصود انطلاق الألسنة بهذا الكلام ؛  
كأن المراد بالشئ - الاستمرار على الشئ ، وليس الشئ المعروف . الآية ٦٦ من سورة ص



والزائدة هي : التالية لـ « لَمَّا » <sup>(١)</sup> نحو : ( فَمَا أَنْ جَاءَ الْبَشِيرُ ) ،  
والواقعة بين الكاف ومجرورها كقوله :

\* كَأَنَّ ظَنِيَّةً تَعْطُو إِلَى وَارِقِ السَّلْمِ \* <sup>(٢)</sup>

أو بين القسم و « لَوْ » ، كقوله : \* فَأُقْسِمُ أَنَّ لَوْ التَّقِينَا وَأَنْتُمْ \* <sup>(٣)</sup>

والخففة من « أَنْ » هي : الواقعة بعد « عِلْمٍ » <sup>(٤)</sup> نحو : ( عِلْمٌ أَنْ

(١) أى : الحينية التي بمعنى حين ووقت - لا النافية .

(٢) تقدم هذا البيت وشرحه في باب : إن وأخواتها في الجزء الأول صفحة ٣٤٧ .

والشاهد فيه هنا : زيادة « أن » بين الكاف ومجرورها - وهو « ظنية »  
على رواية الجر . أما على رواية النصب ، فتكون « كأن » حرف تشبيه ونصب مخففة من  
الثقيلة ، و « ظنية » اسمها ، والخبر محذوف .

(٣) صدر بيت من الطويل - للسبب بن علس - يخاطب بنى عامر بن ذهل ، وهو

من شواهد سيبويه ، وعجزه :

\* لَكَانَ لَكُمْ يَوْمٌ مِنَ الشَّرِّ مُظْلِمٌ \*  
وقبله : لَعَمْرَى لئن جَدَّتْ مَدَاوِءُ بَيْنِنَا لَيُنْتَحِينَ مِنِّي عَلَى الْعَظْمِ مَيْسَمٌ

اللغة والاعراب . أقسم : أحلف - وهو فعل مضارع فاعله أنا « أن » زائدة  
« لو » شرطية غير جازمة « التقينا » فعل الشرط « وأنتم » معطوف على « نا » من  
غير فاصل للضرورة ، « لكان » جواب القسم لتقدمه ، وجواب الشرط محذوف لدلالة  
جواب القسم عليه « لكم » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر كان مقدم « يوم » فاعل بها .  
مؤخر « مظلم » صفة ليوم . ويجوز أن تجعل « كان » تامة ، و « يوم » فاعل بها .  
وقيل : إن المحذوف جواب القسم ؛ لأن جواب الشرط الامتناعى هو المذكور في الكلام  
سواء تقدم عليه القسم أو تأخر .

والمعنى : يقسم أنه لو التقى بأعدائه لحذلمهم ، وكان يوم اللقاء شرًا ووبالًا عليهم .

والشاهد : وقوع « أن » زائدة بين فعل القسم و « لو » . وفعل القسم المذكور هنا

(٤) أى بعد كلام يدل على اليقين والتحقق والاعتقاد الثابت ، مثل : علم - تحقق

تبين - يقين ، وغير ذلك مما يدل على اليقين والقطع . وإنما كانت في ذلك مخففة ؛ لأن

العلم يتعلق بالتحقق الثابت فيناسبه التوكيد الذي تفيد « أن » الخففة . وجمل سيبويه :

سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضَى) ، ونحو : (أَفَلَا يَرَوْنَ أَنَّ لَا يَرْجِعُ) .  
أو بعد ظنٍّ<sup>(١)</sup> نحو : (وَحَسِبُوا أَنَّ لَا تَكُونُ) . ويجوز في تالية  
الظنِّ - أن تكون ناصبةً وهو الأرجح<sup>(٢)</sup> ، ولذلك أجمعوا عليه في :  
(أَحْسِبَ النَّاسُ أَنْ يُتْرَكُوا) ، واختلفوا في : (وَحَسِبُوا أَنَّ  
لَا تَكُونُ فِتْنَةً) ؛ فقرأه غير أبي عمرو والأخوين<sup>(٣)</sup> - بالنصب<sup>(٤)</sup> .

الحذر والخوف - كالعلم ؛ إذا كان الشيء المحذور أو الخوف متيقناً ، نحو : خشيت  
أن تفعل كذا - وخفت أن تذهب وحدك . (١) أى : مؤول بالعلم ومستعمل فيه .  
(٢) ذلك لأن في هذا إجراء الظن على أصله من غير تأويل ، ولأن الناصبة للمضارع  
أكثر استعمالاً من الخففة . ومثل الظن : ما في معناه من أفعال الرجاء .  
ويفرق بين الناصبة والخففة ؛ بأن الناصبة ينصب بعدها المضارع وتؤول بمصدر  
أما الخففة فيرفع بعدها الفعل ولا تؤول بمصدر .

(٣) المراد بهما : حمزة - والكسائي (٤) أما هم فقد قرءوا بالرفع ؛ لوجود  
الفصل بين « أن » والفعل « بلا » ، ولم يقرءوا بالرفع في « يتركوا » - لعدم الفصل .  
تذنيده

يجب حذف النون من « أن » الناصبة المصدرية . كتابة ؛ إذا وقعت بعدها « لا »  
نافية أو زائدة - وإدغامها في « لا » نطقاً ، نحو : ( ما منكم ألا تسجد )  
ويجب إظهارها كتابة لا نطقاً إن كانت غير ناصبة ، سواء كان بعدها اسم أو فعل ، نحو  
( أشهد أن لا إله إلا الله ) ، وتدغم في « لا » عند النطق .

وفما تقدم من « لن » ، و « كي » ، و « أن » - يقول الناظم :  
( وَ « لَنْ » انصِبُهُ « وَكَيْ » ، كَذَا « بَأَنَّ » لَا بَعْدَ عِلْمٍ ، وَالَّتِي مِنْ بَعْدِ ظَنْ  
فَانصِبَ بِهَا ، وَالرَّفْعَ صَحَّحَ ، وَاعْتَقِدَ تَخْفِيفَهَا مِنْ « أَنْ » ، فَهُوَ مُطَرِّدٌ )<sup>(٥)</sup>

(\*) « ولان » متعاق بانصبه « وكى » معطوف على ان « كذا بأن » متعاقان محذوف يدل  
عليه انصبه « لا » عاطفة « بعد علم » بعد طرف معطوف على محذوف حال من أن وعام مضاف إليه -  
أي حال كونها بعد غير عام لا بعد عام « والى » اسم موصول مبتدأ « بن بعد طرف » متعاق محذوف صلة  
(\*) « فانصب بها » الجملة خبر المبتدأ « والرفع » مفعول مقدم لصحح « تخفيفها » مفعول اعتقد  
ومضاف إليه « من أن » متعلق بتخفيف « فهو » الفاء للتعليل ، و « هو » مبتدأ « مطرد » خبر

(الرابع) : « إِذَنْ » . وهى حرفُ جوابٍ وَجَزَاءٍ<sup>(١)</sup> .  
وَشَرْطٌ إعمالها ثلاثة أمور :

أحدها : أن تَتَّصَدَّرَ<sup>(٢)</sup> ؛ فإن وَقَعَتْ حشواً أَهْمَلتَ<sup>(٣)</sup> كقوله :  
\* وَأَمْكَننِي مِنْهَا إِذَنْ لَا أَقِيلُهَا \*<sup>(٤)</sup> . وأما قوله :

أى : انصب المضارع بحرفي النصب : لن - وكى ، وكذلك بالحرف « أن » بشرط  
ألا يكون واقعاً بعد ما يفيد العلم واليقين ، وإن وقعت « أن » بعد ما يفيد الظن  
والرجحان - فانصب بها المضارع إن شئت ، وارفعه إن شئت . واعتقد في حالة الرفع  
أنها مخففة من الثقيلة .

(١) أى حرف يقع في صدر كلام يكون مترتباً على كلام قبله ترتب الجواب على  
السؤال ، وليس بالازم أن يكون الكلام السابق مشتملاً على استفهام يتطلب جواباً .  
ومعنى كونها للجزاء : دلالتها على جملة بعدها تكون في الغالب مسببة عما قبلها ، وتعتبر  
أثراً من آثاره . والصحيح أنها بسيطة ثلاثية الحروف ، ناصبة بنفسها ، وتبدل نونها  
ألفاً في الوقف . والجمهور يكتبونها بالذون . وبعضهم يكتبها بالألف . وقيل : تكتب  
العامة بالذون ، والمهملة بالألف ؛ للفرقة بين النوعين ، وهو رأى حسن .  
وهذا كله في غير القرآن . أما فيه فيوقف عليها وتكتب بالألف إجماعاً - اتباعاً للرسم العثماني .  
(٢) أى تقع في صدر جملتها ، فلا يرتبط ما بعدها بما قبلها في الإعراب  
على الرغم من ارتباطهما في المعنى .

(٣) يكثر وقوعها حشواً ؛ بين المتبدأ وخبره نحو : أنا إذا أساعدك ، والخبر  
هنا جملة مضارعية . وبين جاتي الشرط والجواب - سواء كانت أداة الشرط جازمة أو  
غير جازمة ، نحو : إن تزرنى - إذا - أشكرك ، ونحو : إذا أنصف الناس - إذا -  
يسعدون . أو بين القسم وجوابه ، سواء كان القسم مذكوراً أو مقدرأ ، نحو : والله  
إذا - أكافئك ، ونحو : لئن قصرت في عملك - إذا - لا تسكناً . وكذلك تهمل  
إذا تأخرت عن صدر جملتها إلى آخرها .

(٤) عجز بيت من الطويل - لكثير عزة ، من قصيدة مدح بهاب عبد العزيز بن مروان  
- والله الإمام العادل : عمر بن عبد العزيز - وكان والياً على مصر ، فأعجبته مدحته ،

\* إِنِّي إِذْنٌ أَهْلِكَ أَوْ أَطِيرًا \* <sup>(١)</sup> - ضرورة ، أو الخبر محذوف -  
أى إِنِّي لا أَسْتَطِيعُ ذَلِكَ . وَإِنْ كَانَ السَّابِقُ عَلَيْهَا وَاوَاءً أَوْ فَاءً - جاز

فقال له : تمن على - فطلب أن يكون كاتبه وصاحب أمره ؛ فلاحظ منه القبول ، فأعرض  
الشاعر عن ذلك مكثفياً بما منحه من مال ، ثم ندم بعد . وصدده :

\* لئن عاد لي عبد العزيز بمثلها \*

اللغة والاعراب . عاد : رجع . لا أقيلها : لا أتركها ولا أردّها ، والضمير فيه  
وفي « بمثلها » - يرجع إلى خطة الرشد في قوله قبل :

عَجِبْتُ لَتَرْكِي خَطَّةَ الرُّشْدِ مَا بَدَأَ لِي مِنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ قَبُولُهَا

وقيل : الضمير في « بمثلها » - يرجع إلى مقالة عبد العزيز له ، وهي : « تمن على » ؛  
وفي قوله : « لا أقيلها » - إلى مقالته السابقة ، وهي : تمنيه أن يكون كاتبه وصاحب أمره  
« لئن » اللام موطئة للقسم ، وإن شرطية جازمة . « عاد » فعل الشرط « عبد العزيز » عبد  
فاعل عاد ، والعزيز مضاف إليه « بمثلها » متعلق بعاد ، وجواب الشرط محذوف « وأمكنني »  
معطوف على عاد « إذا » حرف جواب مهمل « لا » نافية « أقيلها » فعل مضارع  
والفاعل أنا ، و « ها » مفعول ، وهو جواب القسم في قوله قبل :

حَاكَمْتُ بِرَبِّ الرَّاغِصَاتِ إِلَى مَنِي تَعُولُ الْغِيَافِي نَصْهَاً وَذَمِيلَهَا

الراغصات : الإبل ، والرقص : الحجب لها . تعول : تقطع . النص : السير الشديد  
الذميل : السير اللين .

والمعنى : يقسم أنه إذا رجع الخليفة وعرض عليه مثل الخطة التي عرضها ، وأمكنه من  
ذلك - لا يتركها ولا يردّها .

والشاهد : إهمال « إذن » في قوله : « إذا لا أقيلها » لعدم تصددها ، ووقوعها حشوا  
بين القسم وجوابه ، ولذلك رفع « أقيلها » ولم ينصبه بإذن .

(١) عجز بيت من الرجز - لم تقف على قائله ، وصدده :

\* لا تترُكنِّي فيهم شطيْرًا \*

اللغة والاعراب . شطيْرًا : غريباً أو بعيداً . أطير ، المراد : أذهب بعيداً .  
« لا » ناهية « تتركني » فعل مضارع مؤكد بالنون الثقيلة والنون اللوquاية والياء مفعول أول  
« شطيْرًا » مفعول ثان أو حال « إني » إن واسمها « أهلك » فعل مضارع منصوب بإذن  
والجملته خبر إن « أو أطيرًا » معطوف على أهلك ، والتأنيف للاطلاق .

النصب<sup>(١)</sup>، وقد قرئ: (وَإِذَا لَا يَلْبَسُوا - فَإِذَا لَا يُؤْتُوا)، والغالبُ  
الرفع<sup>(٢)</sup> وبه قرأ السبعة .

الثاني : أن يكون مُسْتَقْبَلًا ؛ فيجبُ الرفعُ في نحو : إِذَنْ تَصَدَّقْ<sup>(٣)</sup>

— جوابًا لمن قال : أَنَا أَحَبُّ زَيْدًا .

والمعنى : لا تتركني وتصيرني مثل البعيد والغريب بين هؤلاء أقوم الذين لا أستريح  
إليهم ، فإنني إذن أموت أو أرحل بعيداً عنهم .

والشاهد : نصب المضارع - وهو «أهلك» - بعد «إذن» وهي غير واقعة في صدر  
الجملة ؛ لأنها وقعت حشواً بين اسم إن وخبرها . وقد خرج - كما ذكر المصنف على أنه  
ضرورة ، أو على أن خبر «إن» محذوف ، وعلى ذلك تكون «إذن» في صدر جملة  
مستأنفة (١) أي نصب المضارع على إعمال «إذن» واعتبار الواو أو الفاء  
للاستئناف ؛ لتكون «إذن» في صدر الكلام . وظاهر عبارة ابن مالك : أن حروف العطف  
كها سواء في ذلك الحكم (٢) أي باعتبار الواو والفاء للعطف ، فيكون ما بعد العاطف  
من تمام ما قبله لربطه به . والحق أنه إذا عطف فعل مضارع على مثله - وجب الإجمال  
لأن العطف لا يستقل بنفسه ، بل يتبع العطف عليه في إعرابه ؛ فلا تكون «إذن»  
واقعة في صدر جملة مستقلة في إعرابها ، تقول : لم يحضر الغائب وإذا استرح أهله -  
يجزم يسترح ، عطفاً على يحضر - عطف فعل على فعل . أما إذا عطف جملة على جملة  
قبلها - مضارعية كانت - أو ما ضوية - أو اسمية ؛ فإن كان للجملة السابقة محل من الإعراب -  
وجب إجمال «إذن» لوقوعها في صدر جملة تابعة في إعرابها لما قبلها لا مستقلة ، نحو :  
إن للتلاميذ رائداً يرشدهم وإذا يبلغهم مرادهم ، جملة «يرشدهم» في محل نصب صفة  
لرائداً ، وجملة «يلبغهم» معطوفة عليها في محل نصب ، و«إذن» مهملة لا تنصب الفعل بعدها  
لعدم وقوعها في صدر الجملة . وإن لم يكن للجملة الأولى محل من الإعراب - كالجملة  
الشرطية مثلاً - جاز الإعمال والإجمال ، نحو : إن تزني - وإذا أشكرك - أزرك ؛ جملة  
تزني شرطية لا محل لها ، وقد عطف عليها جملة «أشكرك» ولا محل لها أيضاً ، فيصح  
نصب الفعل «أشكر» باعتباره في صدر جملة لا محل لها فهي كالاستأنفة . ويصح الرفع  
باعتبار العطف وارتباطها بما قبلها في المعنى ، فكأنها غير مستقلة .

(٣) لأنه يدل على الحال ، والناصب يخلص زمن المضارع للاستقبال ، فيقع التعارض بينهما .

الثالث : أن يتصلا<sup>(١)</sup> ، أو يفصل بينهما القسم<sup>(٢)</sup> كقوله :

\* إِذَنْ وَاللَّهِ نَرَمِيَهُمْ بِحَرْبٍ \*<sup>(٣)</sup>

(١) أى أن يكون المضارع متصلا بها ؛ لضعفها مع الفصل عن العمل فيما بعدها -  
وتحظى الفاصل (٢) ذكر في المنفى جواز الفصل بلا النافية ، وقد وردت في النصوص  
أمثلة قليلة ، وقع فيها الفصل - مع الإعمال - بالنداء ، وبالنداء ، وبالظرف ؛ فبئني  
أن يقتصر على المسموع ، ولا يقاس عليه .

(٣) صدر بيت من الوافر - ينسب لسيدنا حسان بن ثابت ، وعجزه :

\* نَشِيبُ الطُّفْلِ مِنْ قَبْلِ الشَّيْبِ \*

وهو مثبت في ديوانه بيتا مفردا ، من غير سابق ولا لاحق .

اللغة والاعراب . نرميهم ، المراد : نصيهم ، وأصل الرمي : الطرح على الشيء وقذفه .  
بمحرب ، الحرب يذكر ويؤنث ، والأكثر فيها التأنيث . الشيب : زمن الشيب . «إذن» حرف  
جواب وجزاء ونصب لا محل له « والله » الواو للقسم « الله » مقسم به مجرور بالواو  
والجار والمجرور متعلق بفعل قسم محذوف « نرميهم » نرى فعل مضارع منصوب بإذن  
وضمير التائبين مفعول به « محرب » متعلق بنرمى « يشيب » فعل مضارع والفاعل  
يعود على الحرب « الطفل » مفعول به والجملة في محل جر ، صفة لحرب .

والعنى : إذن والله نصيب هؤلاء القوم بقتال يشيب الولدان قبل أن يبلغوا سن الشيب ،  
وذلك بسبب ما يحصل لهم من الفزع والرعب .

والشاهد : نصب المضارع - وهو « نرميهم » - بإذن ، مع الفصل بينهما بالقسم .

وفي « إذن » وأحكامها السابقة - يقول الناظم :

( وَنَصَبُوا إِذَنْ الْمُسْتَقْبَلَا  
أَوْ قَبْلَهُ الْيَمِينُ ، وَانْصَبَ وَارْفَعَا  
إِنْ صُدِّرَتْ ، وَالْفِعْلُ بَعْدُ مُوَصَّلَا  
إِذَا « إِذَنْ » مِنْ بَعْدِ عَطْفٍ وَقَعَا )<sup>(٤)</sup>

(\*) « إذن » متعلق بنصبوا « المستقبلا » . فقوله « إن صدرت » شرط وفعله ، والجواب  
محذوف « والفعل » الواو للتعالي ، و« الفعل » مبتدأ « بعد » ظرف مبني على الضم في محل نصب  
متعلق بمحذوف خبر ، والجملة حال من إذن « موصلا » حال من الضمير المستكن في الظرف .  
(\*) « أو » عاطفة على بعد - أو موصلا « قبله » قبل والهاء مضاف إليه - ظرف خبره « اليمين » مبتدأ  
مؤخر ويجوز جعل اليمين فاعلا بالظرف « وانصب وارفعما » فعلا أمر والفعول محذوف - أى الفعل « إذا »  
ظرف مضمن معنى الشرط « إذن » فاعل لمحذوف هو فعل الشرط - يفسره وقعا ، « من بعد  
عطف » جار ومجرور متعلق بوقعا ومضاف إليه ، وجواب إذا محذوف .

(فصل) يُنصبُ المضارعُ «بأن» مُضْمَرَةً وَجوباً في خمسة مواضع:  
أحدها: بعد «اللام» ؛ إن سُبقت بكونٍ ، ناقصٍ (١) ، ماضٍ (٢) ،  
منفيٍّ (٣) ، نحو: (وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ - لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيَغْفِرْ لَهُمْ) (٤) .  
وتُسمى هذه اللام - لام الجُود (٥) .

أى أن العرب نصبت الفعل المضارع بإذن ؛ إذا كان مستقبل الزمن ، وكانت «إذن» في صدر جملتها ، والفعل متصل بها من غير فاصل بينهما - أو بفاصل هو القسم ، ولم يذكر «لا» النافية . وانصب المضارع أو أرفعه إذا وقعت «إذن» بعد حرف عطف ، وقد قيد النحاة العطف بالواو أو الفاء - كما بين المصنف .

(١) هو «كان» أو يكون» - دون غيرها من سائر الأفعال الناسخة أو التامة فلا يجب الإضمار بعد «كان» التامة ؛ لأن اللام بعدها لام «كى» :

(٢) أى لفظاً ومعنى ، أو معنى فقط ؛ إذا وقع فعل الكون مضارعاً بعد «لم» الجازمة التي تقلب زمنه إلى المضى (٣) هذا النافي هو : «ما» ، وتختص بالدخول على «كان» . و«لم» الجازمة ، وتدخل على المضارع .

وينبغي أن يلي فعل الكون الناسخ اسمه مباشرة - وأن يكون اسماً ظاهراً لا ضميراً . ثم يأتي مضارع منصوب مبدوء بلام مكسورة ، وفاعله ضمير مستتر جوازاً في الغالب ، يعود على اسم الناسخ السابق كما مثل المصنف . وإلى ذلك يشير الناظم بقوله :

وَبَعْدَ نَفْيِ «كَانَ» حَتْمًا أَضْمِرًا (٥)

أى : أضمر الحرف الناصب - وهو «أن» - حتماً ؛ إذا وقع بعد كان المنفية .

وقد أوضح المصنف ما في ذلك من أحكام .

(٤) «يعذب» و«ينقر» - منصوبان بأن مضمرة وجوباً بعد اللام ، والخبر محذوف ، وتعلق به اللام الجارة للمصدر المنسبك من «أن» والفعل المجرور بها ، والجار والمجرور في محل نصب خبر الناسخ . والتقدير : ما كان الله صريداً لتعذيبهم .

(٥) أى النفي ؛ لأنها تقوى معنى النفي في الجملة كلها ؛ فهي تقع بعد كون منفي ،

(\*) «وبعد نفي» بعد ظرف متعلق بأضمرأ ونهى مضاف إليه «كان» مضاف إليه «حتماً» نعت مصدر محذوف - أى إضماراً حتماً «أضمرأ» ماضٍ للمجهول ونائب الفاعل يعود إلى أن ، والألف الإطلاق

الثانى : بعد « أَوْ » <sup>(١)</sup> ؛ إِذَا صَلَحَ فِي مَوْضِعِهَا « حَتَّى » <sup>(٢)</sup> ، نحو :

لَأَلْزَمَنَّكَ أَوْ تَقْضِيَنِي حَقِّي ، وكقوله :

\* لَأَسْتَسْهِلَنَّ الصَّعْبَ أَوْ أُدْرِكَ الْمُنَى \* <sup>(٣)</sup>

والمعنى بعدها منق لتعلقها مع الجرور بالخبر المحذوف المنى . وما ذكره المصنف من أن الناصب بعد لام الجحود - هو « أن » المضمرة - هو مذهب البصريين . ويرى الكوفيون أن الناصب اللام ، وهى حرف زائد عندهم فيسرى النفى منه إلى المصدر المؤول الجرور بها .

(١) أى العاطفة (٢) أى الدالة على الغاية ، وتسمى الغائية - أو التى بمعنى «إلى» ، أو الدالة على التعليل - وتسمى التعليلية ، أو التى بمعنى « كى » أو لام التعليل .  
(٣) صدر بيت من الطويل - لم تقف على قائله ؛ وعجزه :

\* فَمَا انْقَادَتِ الْأَمَالُ إِلَّا لِصَابِرٍ \*

الدغة والاعراب . لأستسهلن الصعب : لأعدنه وأصيرنه سهلاً بالصبر . والصعب : الأمر العسير . أدرك : أبلغ . المنى : ما يتمناه الإنسان ويرغب فيه - جمع منية . انقادت : سهلت وتيسرت . الآمال : جمع أمل - وهو ما يرجى من المطالب . «لأستسهلن» اللام موثقة لسم محذوف ، وجملة أستسهلن جوايه لاملح لها « الصعب » مفعول أستسهلن « أَوْ » عاطفة بمعنى حتى أو إلى « أدرك » فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وجوباً بعد « أَوْ » ، وهو فى تأويل مصدر بأن المحذوفة - معطوف على مصدر مأخوذ من الفعل المتقدم - أى : ليكون منى استسهال أو إدراك « فَمَا » الفاء للتعليل وما نافية « الآمال » فاعل انقادت « إلا » أداة استثناء مفرغ . « لصابر » متعلق بانقادت

والمعنى : لأصيرن كل أمر عسير - سهلاً بالصبر والاحتمال ، حتى أبلغ ما أعناه وأرجوه فما ذلت الصعاب وتيسرت الأمور التى يرجى الحصول عليها - إلا لمن يصبر على الشدائد ويحبس نفسه عن الجزع واليأس .

والشاهد : فى قوله « أَوْ أدرك » ، حيث نصب المضارع بأن مضمرة وجوباً بعد « أَوْ » التى بمعنى حتى - أو إلى .



أو «إلا»<sup>(١)</sup> نحو لَأَقْتُلَنَّكَ أَوْ يُسَلِّمَ ، وقوله :

\* كَسَرْتُ كَعُوبَهَا أَوْ تَسْتَقِيمًا \*<sup>(٢)</sup>

(١) أى الاستثنائية : إذا كان الفعل الذى قبلها ينقضى دفعة واحدة كما مثل المصنف

(٢) عجز بيت من الوافر - لزيادة الأعجم، وهو من شواهد سيديويه، وصدده :

\* وَكُنْتُ إِذَا غَمَزْتُ قَنَاةَ قَوْمٍ \*

اللغة والاعراب . غمزت : هزرت - من الغمز وهو الهز والجلس باليد . قناة :

المراد الرمح . كعوبها : جمع كعب ، وهو من القصب ما بين كل عقدتين ، ومن الرمح

أطرافه . تستقيما : تعادل بعد اعوجاج « وكنت » كان واسمها « إذا » ظرف مضمن

معنى الشرط « غمزت » فعل ماض فعل الشرط « قناة قوم » قناة مفعول غمزت وقوم مضاف إليه

« كسرت » جواب الشرط ، وجملة الشرط وجوابه خبر كان الناقصة « كعوبها » كعوب مفعول

كسرت والهاء مضاف إليه « أو » عاطفة بمعنى « إلا » الاستثنائية ، وقد عطفت مصدرأ

مؤولا على مصدر متصيد كما سبق « تستقيما » فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وجوبا بعد

أو ، والألف للإطلاق ، والفاعل يعود إلى قناة قوم .

واللهى : يقصد الشاعر : أنه إذا شرع فى إصلاح قوم مفسدين ، لا يرجع عن ذلك

إلا إذا استقاموا وصلحوا - وإلا كسرهم وآذاهم ، كما أنه إذا أراد إصلاح رمح معوج ،

لا يتركه إلا إذا استقام واعتدل - وإلا كسره .

والشاهد : فى « أو تستقيما » ، حيث نصب المضارع بأن المضمرة وجوبا بعد « أو »

التي بمعنى إلا . وفى البيت استمارة تمثيلية . وإلى « أو » أشار الناظم بقوله .

( كَذَلِكَ بَعْدَ « أَوْ » إِذَا يَصْلُحُ فِي مَوْضِعِهِمْ « حَتَّى » أَوْ « أَلَا » أَنْ خَفَى )<sup>(٣)</sup>

أى : مثل ما وقع بعد لام الجحود - يجب إضمار أن بعد « أو » ، إذا صلح فى موضعها

« حتى » - أو « إلا »

(\*) « كذلك » متعلق بمحذوف مفعول مطلق لحقى - أو حال من فاعله « بعد أو » بمد ظرف

متعلق بخفى وأومضاب إليه « إذا » ظرف مضمن معنى الشرط منصوب المحل بجوابه « حتى » ناعل يصلح

« أو إلا » . مطوف على حتى « أن » مقصود لفظه مبتدأ « خفى » فعل ماض فاعله يعود إلى أن ، والجملة

خبر المبتدأ والمعنى التقديرى : « أن » خفى بعد « أو » خفاء مما أنالا فى الوجوب ذلك الخفاء الذى

بعد نفى كان ؛ إذا كان يصلح فى موضع « أو » - حتى ، أو ، إلا .

الثالث : بعد « حَتَّى » <sup>(١)</sup> ؛ إن كان الفعل مستقبلاً باعتبار التكلم ،  
نحو : ( فَقَاتِلُوا الَّذِينَ تَبَغُّوا حَتَّى تَقِيَهُ ) <sup>(٢)</sup> — أو باعتبار ما قبلها ، نحو :  
( وَزَلْزَلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ ) <sup>(٣)</sup> .  
ويرفع الفعل بعدها ؛ إن كان حالاً <sup>(٤)</sup> — مسبباً — فضلة <sup>(٥)</sup> ، نحو :  
مَرَضَ زَيْدٌ حَتَّى لَا يَرْجُوهُ ، ومنه : ( حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ ) في قراءة

(١) أى التجارة للمصدر المؤول من « أن » الضمرة وجوباً - وما دخلت عليه .  
وهى : إما أن تدل على النسيئة ، أو على التعليل ، أو على الاستثناء . فتدل على  
الغاية ؛ إذا كان المعنى بعدها نهاية وغاية لما قبلها . وعلامتها : أن يصلح في موضعها  
« إلى » ولهذا تسمى : حتى الغائية - أو التى بمعنى « إلى » كما أسلفنا . ولا بد أن يكون  
المعنى السابق ، من الأمور التى تنقضى تدريجياً - أى شيئاً فشيئاً - لا دفعة واحدة ،  
نحو يستمر الحر نهار الصيف حتى تغيب الشمس .

وتدل على التعليل ؛ إذا كان ما قبلها علة وسبباً فيما بعدها . وعلامتها : أن يصلح  
في موضعها « كى » ، نحو : تعنى مصر بالصناعة حتى تستغنى عن الخارج .  
وتدل على الاستثناء « كإلا » ؛ إذا لم تصلح للغاية أو التعليل . وعلامتها : أن  
يصلح مكانها « إلا أن » ، نحو : لا يعنى المدين من دينه حتى يؤديه ، فليست  
في هذا غائية ؛ لأن ما قبلها لا ينقضى تدريجياً - ولا تعليلية ؛ لأن ما قبلها ليس سبباً لما  
بعدها . وقد تدل « حتى » على أكثر من معنى ، إذا لم تكن هناك قرينة تعين  
المعنى المقصود ( ٢ ) فإن « تقيء » مستقبل باعتبار زمن التكلم بالأمر بالقتال  
وإلقائه إلى المخاطب ( ٣ ) فقول الرسول وإن كان ماضياً بالنسبة لزمن الإخبار ونزول  
جبريل بالآية - إلا أنه مستقبل بالنسبة إلى زلزالهم . ويجب كذلك نصب الفعل بعد  
« حتى » إذا كان ما بعدها غير مسبب عما قبلها ، نحو : تصوم حتى تعرب الشمس .  
أو كان ما بعدها غير فضلة - بأن كان جزءاً أساسياً من الجملة التى قبلها - نحو : أحب أن  
أعمل حتى أتم الواجب على ( ٤ ) أى بأن يكون زمنه زمن النطق بالكلام المشتمل على حتى  
( ٥ ) أى ليس جزءاً أساسياً فى الجملة ، كخبر المبتدأ ، أو خبر النسخ .  
( ٦ ) فقوله : لا يرجونه - حال ؛ لأنه فى قوة : فهو الآن لا يرجى ، ومسبب عما

نافع؛ لأنه مؤوَّلٌ بالحال - أي : حَتَّى حالة الرسولِ والذين آمنوا معه  
أَنَّهُمْ يَقُولُونَ ذَلِكَ<sup>(١)</sup> .

ويَجِبُ النَّصْبُ في مثل : لَأَسِيرَنَّ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ ، وَمَاسَرْتُ  
حَتَّى أَدْخُلَهَا ، وَأَسِرْتَ حَتَّى تَدْخُلَهَا ؟ لانتفاء السَّبَبِيَّةِ<sup>(٢)</sup> . بخلاف : أَيُّهُمْ  
سَارَ حَتَّى حَتَّى يَدْخُلَهَا ؟ فَإِنَّ السَّيْرَ ثَابِتٌ ، وَإِنَّمَا الشَّكُّ في الفاعل .  
وفي نحو : سَيَّرِي حَتَّى أَدْخُلَهَا ؛ لعدم الفَضْلِيَّةِ<sup>(٣)</sup> . وكذلك : كَانَ سَيَّرِي  
أَمَسَ حَتَّى أَدْخُلَهَا - إِنْ قَدَّرْتَ «كَانَ» نَاقِصَةً ، وَلَمْ تُقَدِّرْ الظَّرْفَ خَبْرًا<sup>(٤)</sup> .

قبله ؛ لأن عدم الرجاء مسبب عن المرض . وفضلة ، لأن الكلام تم بدونه ، وإذا  
فشرط الرفع بعد «حتى» ثلاثة (١) فالرفع في قراءة نافع ، على تقدير القول الماضي  
واقعاً في الحال - أي في زمن التكلم ، لاستحضار صورته العجيبة . ٢١٤ سورة البقرة  
(٢) لأن طلوع الشمس ليس مسبباً عن السير - والدخول لا يشبب عن عدم  
السير ، والسير لم يتحقق وجوده في المثال الثالث بدليل الاستفهام عنه ، فأورفع لزم تحقق  
وقوع المسبب مع نفي السبب أو الشك فيه ، وذلك لا يصح  
(٣) ذلك لأن «سيري» مبتدأ و«حتى أدخلها» خبر، فلو رفع الفعل لصار المبتدأ بلا خبر .  
(٤) بل قدر متعلقاً « بسيري » . فإن قدرت « كان » تامة ، أو قدر الظرف -  
وهو « أمس » خبراً - جاز الرفع ؛ لأن ما بعد حتى - حال فضلة .

### والخلاصة

أن الفعل بعد حتى ؛ إن كان مستقبلاً خالصاً بالنسبة للتكلم - وجب نصبه ؛  
نحو : ( حتى يرجع إلينا موسى ) . وإن كان وقته حاضراً - وجب رفعه ، نحو :  
سرت حتى أدخل المدينة ، إذا قلته وقت الدخول . وإن كان ماضياً جاز الأمران ،  
باعتبار جواز التأويل ؛ فإن قدرته حاضراً وقت التكلم بقصد حكاية الحال أو الحادثة  
الماضية - وجب رفعه ، وتكون حتى ابتدائية .

وإن قدرته مستقبلاً بتقدير العزم عليه وقت التكلم - وجب نصبه . وتكون حتى  
جارة للمصدر المنسبك من أن المضمره والفعل . وفي « حتى » يقول الناظم :

الرابع والخامس : بعد فاء السببية ، وواو المعية <sup>(١)</sup> مسبوقين

بنفي <sup>(٢)</sup> أو طلب <sup>(٣)</sup> تحضين <sup>(٤)</sup> ، نحو : ( لا يُقضى عليهم

(وَبَعْدَ «حَتَّى» هَكَذَا إِضْمَارُ «أَنْ» حَتْمٌ ، كـ «جُدَّ حَتَّى تَمُرَّ ذَا حَزَنٍ»

وَتَلَوْ حَتَّى حَالًا أَوْ مُؤَوَّلًا بِهِ اِرْفَعَنَّ ، وَأَنْصِبِ الْمُسْتَقْبَلًا <sup>(٥)</sup>)

أى : أن إضمار «أن» - واجب بعد حتى كالإضمار السابق ، والمثال الذى ذكره حتى التعليلية . والمضارع التالى «حتى» ؛ إن كان معناه حالا أو مؤولا بالحال - يرفع ، وإن كان مستقبل المعنى - ينصب ، وقد بينا وبين المصنف بقية الشروط .

(١) فاء السببية هى : التى تدل على أن ما بعدها مسبب عما قبلها ومرتب عليه بقرينة المدول عن العطف على الفعل إلى النصب . وواو المعية هى : التى تدل على أن معنى ما قبلها وما بعدها متلازمان - يحصلان معاً فى وقت واحد ، فهى بمعنى «مع» فى دلالتها على الجمع والمصاحبة :

(٢) سواء كانت أداة النفي حرفاً مثل : لا - ما - لم - لن ، أو فصلاً مثل :

ليس - زال ، أو إسماً مثل : غير ، نحو : أنت غير آت فتعحدثنا .

ويلحق بالنفي التشبيه المراد به النفي بالقرينة ، نحو : كأنك المعلم فنتطعمك - أى ما أنت بالمعلم ، وكذلك التقليل بقلما - المتصود به النفي أحياناً ، نحو : قلما يشيع الظلم فى أمة فتنهض - أى : لا يشيع الظلم

(٣) المراد بالطلب : الأمر والنهى - والدعاء - والاستفهام - والعرض - والتحضيز -

والتمنى - والترجى على الصحيح . وقد جمع بعضهم أنواع الطلب والنفي فى قوله :

مُرٌّ وَانْهَ وَادْعُ وَسَلِّ وَأَعْرِضْ لِحَضْمِهِمْ تَمَنَّ وَارْجُ ، كَذَلِكَ النَّفْيُ قَدْ كَمُلَ (٤)

(٤) المراد بالنفي المحض : الخالص من معنى الإثبات ؛ فلا ينتقص معناه «بإلا»

(\*) «وبعد حتى» بعد ظرف متعلق بإضمار الواقع مبتدأ ، وحتى مضاف إليه «أن» مضاف إليه .  
«حتم» خبره «هكذا» متعلق بمحذوف حال من الضمير فى حتم «كجد» خبر ليتبدأ محذوف «حتى» حرف جر بمعنى كى «تسر» فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وجوباً بعد حتى «ذا» مفعول تسر .  
«حزن» مضاف إليه . وتسر فى تأويل مصدر بأن المحذوفة مجرورة بحتم ، والجار والمجرور متعلق بمجد .  
(\*) «وتلو حتى» - أى تلى حتى - تلو مفعول لارفعن وحتى مضاف إليه «حالا أو مؤولا» حالان من تلو حتى «به» متعلق بمؤولا «المستقبلا» مفعول انصب .

فَيَمُوتُوا<sup>(١)</sup> - وَلَمَّا يَعْلَمَ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّائِرِينَ  
- يَا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ - يَا لَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نَكُذِّبَ - وَلَا تَطْغَوْا  
فِيهِ فَيَحِلَّ غَضَبِي ( وقوله : \* لَا تَنْهَ عَنْ خُلُقٍ وَتَأْتِي مِثْلَهُ \*<sup>(٢)</sup> )

الاستثنائية التي تنقض النفي والنهي ، ولا بنى آخر بعده يزيل أثره ويجعل الكلام مثبتاً ؛  
لأن نفي النفي إثبات . وسيأتي إيضاح لذلك .  
أما الطلب المحض فهو : ما يدل لفظه صراحة ونصاً على الطلب ، ويظهر ذلك في الأمر  
والنهي والدعاء . أما غيرهما من أنواع الطلب ، فيجىء معنى الطلب تابعاً لمعنى آخر يتضمنه .  
والطلب غير المحض هو : الذي يدل عليه باسم فعل أو بلفظ الخبر - كما سيأتي .  
(١) الفاء عطفت المصدر النسبكي من أن المضمرة والفعل على المصدر التصيد من  
الكلام ؛ أى : لا يمكن قضاء عليهم فموت لهم . من الآية : ٣٦ من سورة فاطر .  
وقد سبقت الفاء بالنفي . والآية التالية مثال للواو بعد النفي . وما بعدها مثالان لهما  
بعد التنى . وفيما تقدم يقول الناظم :

( وَبَعْدَ فَاجْوَابِ نَفْيٍ أَوْ طَلَبٍ مَحْضِينَ «أَنْ» وَسْتَرَهَا حَتْمٌ ، نَصَبٌ  
وَالْوَاوُ كَالْفَاءِ ، إِنْ نَفَيْدَ مَفْهُومٍ «مَعَ» كَلَّا تَكُنْ جَلْدًا وَتُظْهِرُ الْجَزْعَ )<sup>(٣)</sup>  
أى : أن «أن» تنصب المضارع بعد الفاء المحجب بها نفي محض أو طلب محض ،  
وسترها - أى حذفها - واجب . والواو كالفاء في الحكم ؛ إذا كانت بمعنى «مع» - أى  
دالة على المعية والمصاحبة . ثم ساق الناظم مثلاً لتقدم النهي بعد الواو .  
(٢) صدر بيت من الكامل - لأبي الأسود الدؤلى ، وقد استشهد به سيبويه ونسبه  
للاخطل ، وعجزه :

\* عَارَ عَلَيْكَ - إِذَا فَعَلْتَ - عَظِيمٌ \*

(\*) «وبعد» ظرف متعلق بنصب «فاجواب نفي» مضافات إليه «أو طلب» معطوف  
على نفي «محضين» نعت لنفي وطلب «أن» مبتدأ قصد لفظه «وسترها حتم» مبتدأ وخبر، والواو  
للحال والجملة حالية أو اعتراضية بين المبتدأ والخبر «نصب» فعل ماض ، والفاعل يعود إلى «أن»  
والجملة خبر للمبتدأ الأول - وهو أن (\*) «والواو كالفاء» مبتدأ وخبر «مفهوم» مفعول نفي  
«مع» مضاف إليه «كلا» الكاف جارة لقول محذوف ، و«لا» ناهية «جلداً» خبر «تكن»  
«وتظهر» الواو المعية ، «وتظهر» فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وجوباً بعدها ، وهو محل  
الشاهد والفاعل أنت «الجزع» مفعول تظاهر منصوب بالفتحة ، وسكن لاوقف .

وقوله: يَا نَاقُ سِيرِي عَنقًا فَسِيحًا إِلَى سُلَيْمَانَ فَسَتْرِيحًا<sup>(١)</sup>  
وقوله: \* فَكَلْتُ ادْعِي وَأَدْعُوا إِنْ أُنْدَى \*<sup>(٢)</sup>

اللغة والاعراب . لانه : لا تطلب الكف والبعد عن الشيء . عار : عيب ونقص .  
« لا » ناهية « تنه » فعل مضارع مجزوم بلا بحذف الألف، والفاعل أنت « وتأتي » الواو  
للمعية ، وتأتي فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وجوباً بعد الواو « مثله » مثل مفعول تأتي  
والهاء مضاف إليه ، وأن مادخلت عليه في تأويل مصدر معطوف بالواو على مصدر مأخوذ  
من الفعل قبلها - أي لا يكن منك نهى وإتيان « عار » خبر لمبتدأ محذوف - أي ذلك  
عار ، ويجوز العكس « عليك » متعلق بمحذوف صفة لمار « إذا » ظرف مضمن  
معنى الشرط « فعات » فعل الشرط وفاعل ، والجواب محذوف - أي فذلك عار ،  
« عظيم » صفة ثانية لمار ، وحيلة الشرط معترضة بينهما .

والمعنى : لا تطلب من غيرك الكف والبعد عن شيء قبيح وأنت تفعل مثله ،  
فذلك عار عظيم عليك ، وأمر مشين يحط من قدرك .

والشاهد : نصب « تأتي » بأن المضمرة وجوباً بعد واو المعية - في جواب النهي  
بلا . والآية قبله مثال للفاء بعد النهي .

(١) بيت من الرجز ، لأبي النجم العجلي - الفضل بن قدامة - من قصيدة يمدح  
فيها الخليفة سليمان بن عبد الملك . وهو من شواهد سيديويه .

اللغة والاعراب . عنقاً : العنق : ضرب من السير السريع . فسيحاً : واسعاً ، فهو  
وصف كاشف . « يا ناق » « يا » للنداء ، وناق منادى مرخم « ناقة » مبنى على ضم  
القاف ، أو التاء المحذوفة - على اللغتين المعروفتين - في محل نصب . « سيرى » فعل أمر مبنى  
على حذف النون والياء فاعل « عنقا » صفة لمصدر محذوف - أي سيرا عنقاً « فسيحاً » -  
صفة ثانية كاشفة « فستريحاً » الفاء للسبية ، ونستريحاً فعل مضارع منصوب بأن مضمرة  
وجوباً بعد الفاء ، والألف للاطلاق ، وهو في تأويل مصدر بأن ، معطوف بالفاء على  
مصدر متصيد كما سلف - أي ليكن منك يا ناقة سير واسع - فاستراحة لنا .

والمعنى : سيرى يا ناقة سيراً سريعاً إلى سليمان ، وجدى في ذلك لنستريح معاً .

والشاهد : نصب نستريحاً ، بعد فاء السبية بأن مضمرة وجوباً في جواب الأمر .

(٢) صدر بيت من الوافر ، استشهد به سيديويه ونسبه للأعشى ، وهو في زيادات

ديوانه . ونسبه آخرون إلى غير الأعشى ، وعجزه :

وَقَدْ اجْتَمَعَ الطَّلَبُ وَالنَّفْيُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: (وَلَا تَطْرُدِ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمُ الْآيَةَ)؛ لِأَنَّ «فَطْرُدُهُمْ» جَوَابُ النَّفْيِ <sup>(١)</sup> - وَ (فَتَكُونُ) جَوَابُ النَّهْيِ <sup>(٢)</sup>.

وَاحْتَرَزَ بِتَقْيِيدِ النَّفْيِ وَالطَّلَبِ بِمَحْضَيْنِ - مِنَ النَّفْيِ التَّالِي تَقْرِيرَ <sup>(٣)</sup>

\* لَصَوْتِ أَنْ يُنَادِيَ دَاعِيَانِ \*

وَيُرْوَى قَبْلَ هَذَا الْبَيْتِ:

تَقُولُ حَلِيًّا - قِي لَمَّا اسْتَكَيْمَنَا سِيذْرِكْنَا بَنُو الْقَرَمِ الْمَجَانِ  
سِيذْرِكْنَا بَنُو الْقَمَرِ ابْنِ بَدْرِ سِرَاجُ اللَّيْلِ لِلشَّمْسِ الْخَصَانِ

اللغة والاعراب. ادعى: أمر من الدعاء، وهو هنا بمعنى النداء. أندى: أفعل تفضيل، من النداء مقصوراً - وهو بعد ذهاب الصوت. «ادعى» فعل أمر مجنى على حذف النون، ويجوز في هزنته - في غير الوصل - الضم والكسر «وأدعو» فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وجوباً بعد واو المعية الواقعة في جواب الأمر. إن حرف توكيد ونصب «أندى» اسم إن منصوب بفتحة مقدرة على الألف «لصوت» مضاف إليه على زيادة اللام «أن ينادى» أن وما دخلت عليه في تأويل مصدر خبر إن، ويجوز العكس، داعيان فاعل ينادى. والمعنى: قالت لهذه المرأة التي خافت أن يلحق بنا العدو: نادى مع ندائى للاستماتة، كي تنجو من العدو؛ فإن أرفع صوت نداء داعيين معاً.

والشاهد: نصب المضارع - وهو أدعو - بأن المضمرة وجوباً بعد واو المعية في جواب الأمر ومن النحاة منى يروى هذا البيت \* فقلت ادعى وأدع فإن أندى \* على أن أدع مجزوم بلام أمر مقدرة للضرورة - أى: ولأدع، وسهل ذلك عطفه على الأمر الصريح (١) أى: وهو قوله تعالى: (ما عليك من حسابهم من شيء) ٥٢ - سورة الأنعام (٢) وهو قوله سبحانه: (ولا تطرد الذين يدعون ربهم) ففي الكلام لف ونشر غير مرتب. وقد اقتصر المصنف في التمثيل على النفي والتثني والنهي والأمر؛ لأنه لم يسمع نصب الفعل بعد الواو في غيرها. وزاد الأشموني الاستفهام كقوله:

أَلَمْ أَلَمْ أَكُ جَارِكُمْ وَيَكُونُ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ الْوَدَّةُ وَالْإِخَاءُ؟

ثم قال: وقس الباقي. وقال أبو حيان: لا ينبغي أن يقدم على ذلك - إلا بجماع. (٣) أى: السبوق باستفهام تقريرى، نحو: ألم تشهد الورد مفتوحاً فتسربه؟ فإنه

— والمتلوّ بنفى — والمتقيض بالآ<sup>(١)</sup>، نحو: ألم تأتني فأحسن إليك؛  
إذا لم تُرد الاستفهام الحقيقي<sup>(٢)</sup>، ونحو: ما نزال تأتينا فتحدثنا —  
وما تأتينا إلا وتحديثنا .

وَمِنَ الظَّلْبِ بِاسْمِ الفِعْلِ ، وبِمَا لَفْظُهُ الخَبْرُ - وسيأتي<sup>(٣)</sup> .  
وبتقييد الفاء بالسببية والواو بالمعية : من العاطفتين على صريح الفعل  
ومن الاستثنائيتين ، نحو : (وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ) ؛ فَإِنهَا للعطف<sup>(٤)</sup>  
وقوله : \* أَلَمْ تَسْأَلِ الرَّبَّعَ القَوَاءَ فَيَنْطِقَ \*<sup>(٥)</sup> ؛ فَإِنهَا للاستثناف ؛ إذ

يجوز رفع الفعل « تسر » - مراعاة لمعنى الإثبات ؛ لأن الاستفهام التقريرى يتضمن ثبوت  
الفعل ، ويجوز نصبه مراعاة لصورة النفي أو الاستفهام .

(١) فإنه يجب رفع الفعل بعدها عند ابن مالك ومن تبعه ؛ لأن معانها الإثبات ،  
وأجاز سيبويه وآخرون : الرفع والنصب بعد المتقضى إلا الاستثنائية .

(٢) أى : بل أردت حمل مخاطبك على الإقرار والاعتراف بإتيانه وإحسانك إليه .

(٣) وكذلك بالمصدر الواقع بدلا من اللفظ بفعله ؛ نحو : سكوتنا فيتكلم الخطيب .

(٤) أى عطف « يمتدرون » على لفظ « يؤذن » ، ليدل على نفي الإذن والاعتذار

عقبه مطلقا - أى لا يؤذن لهم فلا يمتدرون .

(٥) صدر بيت من الطويل . وقد استشهد به سيبويه ، وهو من كلام جميل بن

عبد الله بن معمر العذرى - صاحب بثينة ، وعجزه :

\* وَهَلْ تُخْبِرُكَ اليَوْمَ بَيِّدَاءَ سَمَاقٍ ؟ \*

اللغة والاعراب . الربيع : المنزل . القواء : الخالى الذى لا أنيس به . يبيداء :

صحراء قفر . سحاق : لا تثبت شيئا . « ألم » الهمزة للاستفهام التقريرى . « تسأل »

فعل مضارع مجزوم بلم ، وحرك بالكسر للساكنين « الربيع ، مفعوله « القواء » صفة

« فينطق » الفاء للاستثناف ، وينطق فعل مضارع مرفوع والفاعل يعود على الربيع والجملة

خبر مبتدأ محذوف - أى فهو ينطق ، ولا يضر الاقتران بالفاء « وهل » الواو عاطفة ؛

وهل حرف استفهام ، تخبرتك مضارع مبنى على الفتح لنون التوكيد الحقيقية « يبيداء » فاعل تخبر



المطفُ يُقتضى الجُزْمَ<sup>(١)</sup> ، والسببِيَّةُ تقتضى النَّصْبَ<sup>(٢)</sup> . وتقولُ :  
لا تأكل السمكَ وتشربُ اللبنَ - بالرفعِ إذا نهيته عن الأولِ فقط<sup>(٣)</sup> ؛  
فإنِ قَدَّرْتَ النهىَ عن الجمعِ نَصَبْتَ<sup>(٤)</sup> أو عن كلِّ منهما جَزَمْتَ<sup>(٥)</sup> .

وإذا سَقَطَتْ الفاءُ بعدِ الطَّلبِ وقُصِدَ معنى الجِزَاءِ<sup>(٦)</sup> - جُزِمَ  
الفعلُ جواباً لشرطٍ مقدَّرٍ<sup>(٧)</sup> - لا للطلبِ ؛ لتضمُّنِهِ معنى الشرطِ ،  
خلافاً لزاعمى ذلك ، نحو: (قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ)<sup>(٨)</sup> ، بخلافِ نحو: (فَهَبْ لِي

---

والمعنى : ألم تسأل هذا المنزل الخالى الذى لا أحد به، فيخبرك عن الأجرة ؟ ثم رجع  
إلى نفسه وقال : وهل تخبرنك صحراء جرداء لا نبات بها ؟  
والشاهد : فى قوله «فينطق» حيث رفع المضارع بعد الفاء مع أنه مسبق باستفهام ؛  
ذلك لأن هذه الفاء ليست عاطفة ولا للسببية ، وإنما هى للاستئناف .

(١) لأنه معطوف على مجزوم وهو « يسأل » (٢) لأنه فى جواب استفهام  
وقيل : إن الفاء هنا للمطف ، والمعتبر فى المطف الجملة لا الفعل وحده .  
(٣) فتكون الواو للاستئناف ، وتشرب خبر لمتبدأ محذوف - أى ولك شرب اللبن .  
ويحتمل أن تكون الواو للحال ، و«تشرب» خبر لمتبدأ محذوف ، ويكون النهى عن المصاحبة  
(٤) أى على أن الواو للنعية . ويكون من عطف مصدر مؤول على مصدر متصيد  
من الفعل السابق كما مر ؛ أى : لا تأكل السمك مع شرب اللبن .

(٥) أى على المطف ، ويكون من عطف الفعل على الفعل للتشريك فى النهى  
لا كسابقه - احترازاً من سقوطها بعد النفي ، فإنه لا يصح جزم المضارع معه بل يجب رفعه  
وألقى الكوفيون بالواو - « ثم » فى الحديث : « لا يبولن أحدكم فى الماء الدائم ثم  
يفتسل منه » . (٦) أى قصد بالفعل الذى سقطت منه الفاء - أن يكون جواباً  
وجزاء على الطلب المتقدم ؛ أى يكون مسبباً عنه كاسبب جزاء الشرط على فعل الشرط .  
(٧) أى هو وفعل الشرط ، لبدلالة الطلب عليهما . ويتمين أن تكون أداة الشرط  
المقدرة « إن » لأنه لا يحذف غيرها . (٨) « أتل » فعل مضارع مجرد من الفاء  
وقد تقدمه طلب - وهو : « تعالوا » ، والمقصود به الجزاء ؛ لأن التلاوة عليهم مسببة

مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا يَرْتْنِي) - في قراءة الرفع ؛ فَإِنَّهُ قَدَّرَهُ صِفَةً لَوْلِيًّا<sup>(١)</sup> ،  
لا جواباً لهَبُ - كما قَدَّرَهُ مَنْ جَزَمَ .

وشرط غير الكسائي لصحة الجزم بعد النهي<sup>(٢)</sup> - صحة وقوع  
« إن لا » في موضعه<sup>(٣)</sup> ؛ فمن ثم جاز : لا تدن من الأسد تسلم -  
بالجزم ، ووجب الرفع في نحو : لا تدن من الأسد يأكلك<sup>(٤)</sup> .  
وأما قوله : « فلا يقرب مسجدنا يؤذنا » ، فالجزم على الإبدال<sup>(٥)</sup>  
- لا الجواب .

عن مجيئهم - فجزم بحرف شرط مقدر ، والتقدير : إن تأتوا أتل - ١٥١ الأنعام .  
ومثله قوله تعالى : ( وهزى إليك بجزع النحلة تساقط ) فإن تساقط مجزوم بالاتفاق .  
(١) أى أن جملة « يرتني » في محل نصب صفة لوليا لأنه نكرة ، والمراد : بالإرث  
إرث النبوة والعلم - لا المال ؛ لأن الأنبياء لا تورث . ومثله : ( خذ من أموالهم صدقة  
تطهرهم ) فتطهرهم في موضع نصب صفة لصدقة - أى صدقة مطهرة لهم ، ويصح أن  
يجزم في جواب الأمر أو يرفع مع الاستثناف . وإذا كان ما قبل الفعل معرفة - أعربت  
الجملة حالا ، نحو : ( ولا تمنن تستكثر - ذرهم في خوضهم يلعبون ) . وإن كان نكرة  
تصلح لمجيء الحال منها - احتمال الوصفية والحالية ، نحو : أكرم رجلا من الغرباء  
يدين بالإسلام . (٢) أى فيما إذا سقطت الفاء وقصد الجزاء .

(٣) أى صحة وضع « إن » الشرطية وبعدها « لا » النافية - موضع « لا » النافية  
المحذوفة - مع استقامة المعنى . (٤) ذلك لعدم صحة حلول « إن لا » - موضع « لا »  
النافية المحذوفة ؛ لأن الأكل لا يتسبب عن الانتهاء عن الدنو ، وإنما على الدنو نفسه ،  
ولهذا وجب الرفع في قوله تعالى : ( ولا تمنن تستكثر ) . الآية : ٦ - من سورة المدثر .  
(٥) أى جزم « يؤذنا » على أنه بدل اشتغال من يقرب - لا على أنه جواب النهي ؛  
لأنه لا يصح : إن لا يقرب يؤذنا ؛ لأن الإيذاء - إنما يتسبب عن القرب لا عن عدمه .  
وهذا جزء من حديث « من أكل من هذه الشجرة - يعنى الثوم - فلا يقرب

وَأَلْحَقَ الْكَسَائِيثُ فِي جَوَازِ النَّصْبِ بِالْأَمْرِ - مَا دَلَّ عَلَى مَعْنَاهُ ؛  
مِنْ اسْمِ فِعْلِ<sup>(١)</sup> نَحْوُ : نَزَالَ فَنُكِرَ مَكَ ، أَوْ خَبِرَ نَحْوُ : حَسْبُكَ حَدِيثٌ

مسجدنا يؤذنا . وفي جواز جزم المضارع عند سقوط الفاء بعد غير النفي - أي الطلب -  
- يقول الناظم :

( وَبَعْدَ غَيْرِ النَّفْيِ جَزْمًا اعْتَمَدَ    إِنْ تَسْقَطِ الْفَاءُ وَالْجُزَاءُ قَدْ قُصِدَ  
وَشَرَطُ جَزْمٍ بَعْدَ نَهْيٍ أَنْ تَضَعُ    «إِنْ» قَبْلَ «لَا» دُونَ تَخَالُفٍ بَقِيَ<sup>(٢)</sup> )

أي أنه يجوز في جواب غير النفي - من أنواع الطلب المذكورة - أن تجزم إذا سقطت  
الفاء وقصد الجزاء . وشرط الجزم بعد النهي : أن تضع « إن » الشرطية قبل « لا »  
النافية ، دون أن يحدث اختلاف في المعنى - قبل مجيء « إن لا » . أما شرط الجزم بعد  
غير النهي من أنواع الطلب - كالأمر ، أو الدعاء ، أو غيرها - فهو صحة المعنى مع  
الاستغناء عن أداة الطلب ، وإحلال « إن » الشرطية وحدها . وتدخل « إن » على  
المضارع إن وجد مضارع مذكور ، وإلا فعلى فعل آخر يتصيد في مكانه ويوافق  
المعنى المقصود . وهذا العمل مؤقت ليرشدنا إلى صحة الجزم أو عدم صحته ، تبعاً لسلامة  
المعنى أو عدم سلامته .

هذا : ولم يشترط الكسائي وبعض الكوفيين : إحلال « إن لا » - محل « لا » الناهية  
ولا إحلال « إن » قبل بقية أدوات الطلب ، ولا ما يترتب على ذلك من صحة المعنى أو عدم  
صحته ؛ يدعوى أن فهم المقصود من الجملة يرجع إلى القرائن وحدها ، وأن كثيراً من  
الأمثلة التي جاز فيها جزم المضارع - لا يستقيم معناها بوضع « إن لا » بدلا من « لا » الناهية  
(١) سواء كان من لفظ الفعل كما مثل المصنف - أولا . نحو « صه » فيسمع  
الناس الخطيب . وكذلك ينبغي النصب ؛ إذا كان الأمر بصيغة المصدر النائب عن

(\*) «وبعد» ظرف متعلق باعتمد «غير النفي» غير مضاف إليه والنفي كذلك «جزماً» مفعول اعتمد  
مقدم «إن تسقط» شرط وفعله ، وجوابه محذوف كما تقدم «الفاء» بالضم فاعل تسقط «والجزاء»  
قد قصد «مبتدأ وخبر ، والواو للحال ، والجملة موضع الحال من فاعل اعتمد  
(\*) «وشرط جزم» مبتدأ ومضاف إليه «بعده» بعد ظرف متعلق بشرط أو يجزم ونهى مضاف إليه  
«أن تضع» فعل مضارع منصوب بأن المصدرية وسكن للوقف ، وهما في أويل مصدر خبر المبتدأ «إن»  
مفعول تضع مقصود لفظها «قبل» ظرف متعلق بصح «لا» مضاف إليه «دون» ظرف متعلق بمحذوف  
حال من إن «تخالف» مضاف إليه «يقع» فاعل يقع يعود على تخالف ، والجملة صفة لتخالف

فِينَامَ النَّاسِ<sup>(١)</sup> . وَلَا خِلَافَ فِي جَوَازِ الْجُزْمِ بَعْدَهَا إِذَا سَقَطَتْ الْفَاءُ<sup>(٢)</sup>  
كَقَوْلِهِ : \* مَكَانَكَ تُحْمَدِي أَوْ تَسْتَرِيحِي \*<sup>(٣)</sup>

فعله ، نحو : سكوتاً فينام المتعبون . (١) « حسبك » اسم فاعل بمعنى كافيك -  
مبتدأ « حديث » خبر ، ويجوز العكس « فينام » الفعل منصوب على رأى  
الكسائي ، والجملة متضمنة معنى اكفف . أو « حسب » اسم فعل مضارع بمعنى يكفى  
مبنى على الضم « حديث » فاعل .

ومن الجمل الخبرية الدالة على الأمر : قوله تعالى : ( هل أدلكم على تجارة تنجيكم  
من عذاب أليم \* تؤمنون بالله ورسوله وتجاهدون في سبيل الله بأموالكم وأنفسكم ذلكم  
خير لكم إن كنتم تعلمون \* يغفر لكم ذنوبكم ويدخلكم جنات تجري من تحتها الأنهار )  
يجزم المضارعين : يغفر ، ويدخل - في جواب الجملة الخبرية المقصود بها الأمر وهي :  
( تؤمنون بالله ورسوله وتجاهدون ) ؛ لأن المعنى : آمنوا وجاهدوا . وليس الجزم راجعاً  
لوقوعها جواباً للاستفهام - وهو : « هل أدلكم » ، لفساد المعنى على ذلك . سورة الصف  
(٢) ذلك لأن امتناع النصب بعدها عند الجمهور - سببه جمودها ، فلا يمكن إضمار  
« أن » ، وتأويل مصدر يمطف على ما قبلها . أما الجزم فلا يستلزم سمك مصدر .  
(٣) عجز بيت من الوافر ، لمرو بن الإطنابة الخزرجي - والإطنابة : اسم أمه ،  
واسم أبيه : زيد بن مناة ، وصدره :

\* وَقَوْلِي كَلِمًا جَشَاتُ وَجَاشَتْ \*

اللغة والأعراب . جشأت : ثارت ونهضت من فزع أو حزن ونحوها ، والضمير للنفس  
جاشت : فزعت وغلت من حملها الأثقال كما تغلى القدر . تحمدى : يحمذك الناس .  
« وقولي » : الواو عاطفة ، وقولي مبتدأ معطوف على همتي في قوله قبل :

أَبَتْ لِي هِمَّتِي وَأَبَى بِلَائِي وَأَخَذِي الْحَمْدَ بِالنَّمَنِ الرَّبِيحِ  
وَأَفْحَامِي عَلَى الْمَكْرُوهِ نَفْسِي وَضَرَبِي هَامَةَ الْبَطْلِ الْمَشِيحِ

« كلا » ظرف زمان متعلق بقولي منصوب ، و « ما » حرف مصدرى « جشأت »  
الجملة صلة « ما » . « مكانك » اسم فعل أمر بمعنى اثبتى والفاعل أنت ، والكاف حرف  
خطاب - أو اسم مضاف إليه باعتبار ما قبل النقل ، والجملة مقول القول خبر المبتدأ ،

وقولهم : « اتقَى اللهُ امرؤٌ فَعَلَ خيراً مُيْتَبٌ عليه » ؛ أى لِيَتَقِ  
اللهُ وَيُفْعَلَ<sup>(١)</sup> .

وَأَحَقُّ الْفِرَاءِ التَّرَجُّجِي بِالْتَمَنِ<sup>(٢)</sup> ، بدليل قراءة حفص : (فَأَطْلَعَ) بالنصب<sup>(٣)</sup>

« تحمدى » فعل مضارع مجزوم فى جواب الطلب « أو تستريحي » معطوف على تحمدى .  
والمعنى : أن همى وشجاعتى جعلتنى أقول لنفسى كلا : - فزعت وضيشرت من  
مشقات الحرب - اثبتى تحمدى بالصبر والشجاعة والاحتمال ، أو تستريحي من عناء  
الدنيا بالقتل فى موطن الشرف والفخر .

والشاهد : فى « تحمدى » ؛ حيث جزم بحذف النون لوقوعه فى جواب اسم الفعل .  
الأمر ؛ لدلالته على الطلب (١) جزم « يثب » لأن « اتقى » و « فعل » وإن  
كانا فعلين ظاهرهما الخبر - إلا أن المراد بهما الطلب .

وفى جزم المضارع فى جواب الأمر - يقول الناظم فى تعبير مجمل غير واف :

( وَالْأَمْرُ إِنْ كَانَ بغيرِ « افعل » فَلَا تَنْصِبُ جَوَابَهُ ، وَجَزْمُهُ أَقْبَلًا )<sup>(٤)</sup>

أى : أن الأمر - وهو من أنواع الطلب - إن كان مدلولاً عليه بغير صيغته  
الصريحة ، وهى صيغة « افعل » ؛ بأن كان مدلولاً عليه باسم فعل ، أو بلفظ الخبر - يجوز نصبه  
بعد الفاء ؛ لأنها لا تعتبر سببية . ويصح - زمه فى - جواب هذا الأمر عند سقوط الفاء

(٢) أى فى نصب الفعل المقرون بالفاء بعده بأن مضمره وجوبا . وإذا  
سقطت هذه الفاء ، صار المضارع على هذا - جواباً للترجى مجزوماً ، نحو : لعلك تحفظ  
حق النعمة يدمها الله عليك (٣) أى فى جواب قوله تعالى : ( لعلى أبلغ الأسباب  
أسباب السموات فأطلع ) . من الآية : ٣٧ سورة غافر . وإلى هذا يشير الناظم بقوله :

(\*) « والأمر » مبتدأ - والمقصود به الطلب « إن كان » شرط وفعله ، واسم كان  
مستتر فيها « بغير افعل » بغير متعلق بحذف خبرها ، وافعل مضاف إليه « فلا تنصب » افتاء واقعة فى  
جواب الشرط ، و « تنصب » فعل مضارع مجزوم بلا الناهية « جواباً » جواب مفعول تنصب والفاء مضاف  
إليه ، وجملة الشرط وجوابه خبر المبتدأ « وجزمه » الواو عاطفة أو للاستئناف ، وجزمه مفعول أقبلًا  
مقدم « أقبلًا » فعل أمر مبنى على الفتح لا اتصاله بنون التوكيد للتعقُّب ألفاً لاوقف .

(فصل) وَيُنْصَبُ بِـ «أَنْ» مُضْمَرَةٌ جَوَازاً بَعْدَ خَمْسَةِ أَيْضاً<sup>(١)</sup> :  
أحدها : اللامُ ؛ إِذَا لَمْ يَسْبِقْهَا كَوْنٌ ، نَاقِصٌ ، مَاضٍ ، مَنفِيٌّ ، وَلَمْ  
يَقْتَرَنَّ الْفِعْلُ بِـ «لَا» ، نَحْوُ : ( وَأَمْرٌ نَا لِنُسَلِّمَ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ - وَأَمْرٌ  
لِأَنَّ أَكُونَ أَوَّلَ الْمُسْلِمِينَ )<sup>(٢)</sup> . فَإِنَّ سُبِقَتْ بِالْكَوْنِ الْمَذْكُورِ - وَجَبَ  
إِضْمَارُ «أَنْ» كَمَا مَرَّ . وَإِنْ قُرِنَ الْفِعْلُ بِـ «لَا» نَافِيَةً أَوْ مُؤَكِّدَةً -  
وَجَبَ إِظْهَارُهَا<sup>(٣)</sup> ، نَحْوُ : ( لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ - لِئَلَّا  
يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ )<sup>(٤)</sup> .

(وَالْفِعْلُ بَعْدَ الْفَاءِ فِي الرَّجَاءِ نُصِبَ كَنُصْبِ مَا إِلَى التَّمَنِّيِّ بِتَنْقِيسِ)<sup>(٥)</sup>  
أى أن الفعل المضارع الواقع بعد الفاء المسبوقة بالرجاء - ينصب كما ينصب المضارع  
الواقع بعد التمني ؛ على اعتبار الفاء سببية في كل منهما . ولم يذكر الناظم حكم المضارع  
إذا سقطت الفاء ، وقد بيناه .

هذا : والتني الذي أداته «لو» - كالتني ؛ لا يجوز المضارع في جوابه عند سقوط الفاء  
(١) أى بعد خمسة أحرف ، ويمكن إجمال ذلك في موضعين :  
أولهما : أن يسبقها لام الجر غير المسبوقة بكون منفي ، ويقع به ها المضارع مباشرة  
من غير أن تفصله «لا» النافية أو الزائدة . وهذا هو الذي بينه المصنف بقوله : أحدها .  
(٢) أضمرت النون في «لنسلم» وأظهرت في «أن أكون» ، وهذا الذي ذكره  
المصنف مذهب البصريين . وذهب الكوفيون إلى أن الناصب هو اللام ؛ ووزوا إظهار  
أن بعدها للتوكيد - ٧١ - الأنعام ، ١٣ - الزمر (٣) أى ثلاثا يتوالى مثلان من غير إدغام .  
(٤) أدغمت النون في «لا» النافية في الآية الأولى : ١٥ - سورة البقرة . وفي «لا»  
المؤكدة في الآية الثانية : ٢٩ - سورة الحديد . وفيما تقدم يقول الناظم :

(\*) «والفعل» مبتدأ «بعد الفاء» بعد ظرف وموضع الحال من نائب فاعل نصب والفاء مضاف  
إليه «في الرجاء» بالقيصر متعلق بنصب الواقع خبراً للابتداء «كنصب» متعلق بمحذوف نعت لمصدر  
محذوف - أى نصب نصيباً كنصب ، أو حال من مرفوع نصب «ما» اسم موصول مضاف إليه  
واقع على الفعل بعد الفاء «إلى التمني» متعلق بنسب الواقع صلة لـ ما .

والأربعة الباقية: «أو»، و«الواو»، و«الفاء»، و«ثُمَّ»؛  
 إذا كان العطف على اسم ليس في تأويل الفعل<sup>(١)</sup> نحو: (أَوْ يُرْسِلَ  
 رَسُولًا) في قراءة غير نافع بالنصب - عطفًا على «وَحْيًا»<sup>(٢)</sup>. وقوله:  
 \* وَلَبَسَ عِبَاءَةً وَتَقَرَّرَ عَيْنِي \*<sup>(٣)</sup>

(وَبَيْنَ «لَا» وَلَا مَجْرَى التَّزِمِ إِظْهَارُ «أَنْ» نَاصِبَةً، وَإِنْ عَدِمَ  
 «لَا» فَأَنْ أَعْمَلُ مُظْهِرًا أَوْ مُضْمِرًا . . . . . )<sup>(٤)</sup>

أى يلزم إظهار «أن» الناصبة للمضارع؛ إذا وقعت متوسطة بين «لا» بنوعها  
 ولام الجزر، وإن عدت «لا» فأعمل «أن» مظهرة أو مضرة .

(١) هذا هو الموضوع الثانى الذى ذكره المصنف بقوله: والأربعة الباقية  
 وهو: أن تقع «أن» بعد حرف عطف من حروف أربعة؛ هى: الواو - والفاء - وثم - وأو؛  
 بشرط أن يكون المعطوف عليه اسماً مذكوراً ليس في تأويل الفعل - أى يكون  
 جامداً محضاً، سواء كان مصدرأ صريحاً أم غير مصدر . ويشترط أيضاً: ألا يدل  
 حرف من هذه الحروف على معنى يوجب إضمار «أن»؛ كالتسبيبة مع «الفاء»، والمعية  
 مع «الواو» و«ثم»، والاستثناء مع «إلا» (٢) «يرسل» مضارع منصوب بأن مضرة  
 جوازاً بعد «أو»؛ وهو في تأويل مصدر منصوب معطوف على «وحيا» والتقدير:  
 إلا وحيا أو إرسالاً . والاستثناء منقطع؛ لأن الوحى والإرسال ليسا تكليماً .

وقيل: هو استثناء مفرغ من الأحوال؛ أى ما يؤيد تكليم الله بشراً في حال ما،  
 إلا حال كونه موحى إليه - أى ملهماً له كأم موسى - أو مسمعا له من وراء حجاب  
 كهوسى - أو مرسلأ إليه كباقي الأنبياء؛ فهى أحوال من المفعول . ويجوز أن تكون من  
 الفاعل - أى موحيا؛ أو مكلاماً، أو مرسلأ . و«كان» تامة «لبشر» متعلق بها  
 «أن يكلمه» المصدر المنسبك فاعل - أو ناقصة و«وحيا» خبرها، أى ما كان تكليم  
 الله بشراً إلا إحياء (٣) صدر بيت من الوافر، وقد استشهد به سيدييه ولم ينسبه .

(\*) «وبين لا» بين ظرف متعلق بالزم - أو بإظهار، ولا مضاف إليه «ولام جر» معطوف على  
 لا «إظهار أن» إظهار نائب فاعل التزم وأن مضاف إليه من إضافة المصدر لمفعوله «ناصب» حال من أن  
 (\*) «لا» نائب فاعل عدم الوقف فعلاً للشرط «فأن» الفاء واقعة في جواب الشرط،  
 و«أن» مفعول مقدم لا عمل «مظهراً أو مضراً» - بصيغة اسم الفاعل - حالان من فاعل  
 عمل، وبصيغة اسم المفعول - حالان من أن .

وقوله : \* لَوْلَا تَوَقَّعْتُ مُعْتَرَّ فَأَرْضِيهِ \* (١)

ونسبه بعضهم إلى « ميسون » بنت بحدل الكلابية ؛ وكانت امرأة من أهل البادية فتزوجها معاوية ، ونقلها إلى الحاضرة - وهي أم ولده يزيد ؛ ثم تسرى عليها فضاقت نفسها ؛ فقال لها : أنت في ملك عظيم وكنت قبلاً تلبسين المباءة . فأنشأت قصيدة تحن فيها إلى أهاها وإلى حالتها الأولى - ومنها هذا البيت . وعجزه :

\* أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ \*

اللغة والاعراب . عباءة : كساء معروف لا يلبسه أهل الحضرة غالباً . تقرر : تسر يقال : قرت عينه - إذا بردت وانقطع بكاؤها ، أو رأت ما كانت متشوقة إليه الشفوف : جمع شف ، وهو الثوب الرقيق الذي لا يحجب ما وراءه . « ولبس » الواو عاطفة ، و « لبس » مبتدأ « عباءة » مضاف إليه ، وهو معطوف على قوله قبل : لَبَيْتُ تَحْفِقُ الْأَرْوَاحُ فِيهِ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ قَصْرِ مُنَيِّفٍ « وتقرر » الواو للمعطف « تقرر » فعل مضارع منصوب بأن مضمرة جوازاً بعد الواو و « عني » فاعل تقرر « أحب » خبر المبتدأ .

والعنى : ولبس كساء غليظ من صوف مع سرورى وفرجى - أحب إلى نفسى من لبس اثياب الرفيعة القيمة ، مع استيلاء الموموم والأحزان على . والشاهد : نصب « تقرر » بأن مضمرة جوازاً بعد الواو ، وهي مسبوقه باسم خالص من التقدير بالفعل - وهو « لبس » ، وأن والفعل في تأويل مصدر معطوف على لبس (١) صدر بيت من البسيط - لم أقف على قائله ، وعجزه :

\* مَا كُنْتُ أُؤَثِّرُ إِتْرَابًا عَلَى تَرَبِّ \*

اللغة والاعراب . توقع : ترقب وانتظار . معتر : هو الفقير - أو الذى يتعرض للمعروف من غير أن يسأل بلسانه . إتراباً : مصدر أترب الرجل - إذا كثرت أمواله وصارت كالتراب ، أو قلت ؛ فهو من الأضداد . والمراد الأول . أما ترَبُّ فثمنه افتقر . ترَبُّ : فقر . « لولا » حرف امتناع لوجود « توقع » مبتدأ ، والخبر محذوف وجوبا « معتر » مضاف إليه « فأرضيه » الفاء عاطفة ، وأرضى فعل مضارع منصوب بأن مضمرة جوازاً بعد الفاء ، « ما » نافية « كنت » كان واسمها « أوثر إتراباً » الجملة خبر « كنت » ، وجملة « ما كنت » جواب لولا .



وقوله : \* **إِنِّي وَقَتْلِي سُلَيْكًا مُّمَّ أَعْقَلَهُ** \* (١)  
وتقول : الطائر فيغضب زيد الذئب - بالرفع وجوباً ؛ لأن الاسم  
في تأويل الفعل - أي الذي يطير (٢) .

**والمعنى** : لولا انتظار السائلين وذى الحاجات لمساعدتهم وسد عوزهم - ما آثرت  
النفي على الفقر . وقرأه البعض : أتراباً - جمع ترب ، وهو المساوى في العمر والسن ،  
ويكون المعنى : ما كنت أؤثر أحداً على أترابي بالعطاء والبذل ؛ أو ذلك كناية عن  
تركة وطنه وأترابه ، والضرب في الأرض ابتغاء الثراء ؛ ليصير ملجأً للمحتاجين والسائلين .  
**والشاهد** ؛ نصب الفعل « أرضيه » بمد الفاء العاطفة بأن مضرة جوازاً ، على اسم  
خالص ليس في تأويل الفعل - وهو « توقع »

(١) صدر بيت من البسيط ، لأُس بن مدركة الخثعمي ، وعجزه :

\* **كَالثَّورِ يُضْرَبُ لَمَّا عَافَتْ الْبَقْرُ** \*

**اللغة والاعراب** . سليك : اسم رجل . وأمه تسمى « سلسكة » ، وقد اشتهر بها فيقال :  
سليك بن سلسكة . وهو عداء مشهور ، يقال : إنه يسبق الخيل ويلحق الظباء . أعقله :  
أدفع ديتة . وسميت الدية « عقلاً » لأنهم كانوا يقولونها - أي يربطونها بجوار القتل ،  
وكانت من الإبل . الثور : هو غفل البقر ، وقيل : هو ما يعلو وجه الماء من طحلب  
ونحوه فتمافه الورد : « إنى » إن واسمها « وقتلى » الواو للمعية ، وقتلى مفعول معه وهو  
مصدر مضاف لفاعله « سليكاً » مفعوله « ثم » حرف عطف « أعقله » أعقل فعل مضارع  
منضوب بأن مضرة جوازاً بعد ثم والهاء مفعوله « كالثور » جار ومجرور متعلق بمحذوف  
خبر إن « يضرب » الجملة حال من الثور « لما » ظرف - بمعنى حين ، أو حرف ربط .  
وجملة عافت في محل جر بإضافة لما

**والمعنى** : كان سليك قد مر بامرأة من خثعم فوجدها وحدها فوقع عليها ، فقتله  
الشاعر حمية ودفع ديتة ، فهو يقول : إنى حين قتلت سليكاً ودفعت ديتة ، فألحقت بمالى  
الضرر لنقع غيرى - كالثور الذى يضرب لتشرب البقر ؛ وذلك أن البقر إذا امتنعت  
عن الشرب لا تضرب ؛ لأنها ذات لبن فيخاف عليها ، فيضرب الثور .

**والشاهد** : نصب « أعقله » بمد ثم العاطفة ، بأن مضرة جوازاً . وقد عطف  
فعلاً على اسم صريح في الاسمية ليس في تقدير الفعل - وهو « قتلى » .

(٢) ذلك لأنه صلة « لأل » وصلتها في تأويل الفعل ، و « أل » اسم موصول

ولا يُنصبُ بـ « أن » مضمرةً في غير هذه المواضع العشرة<sup>(١)</sup> —  
 إلا شاذًّا ، كقول بعضهم : « تَسْمَعُ بِالْمُعَيْدِي خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ »<sup>(٢)</sup> .  
 وقول آخر : « خُذِ اللَّصَّ قَبْلَ يَأْخُذَكَ »<sup>(٣)</sup> وقراءة بعضهم : ( بَلْ  
 نَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَى الْبَاطِلِ فَيَدْمَغُهُ )<sup>(٤)</sup> .

مرفوع بالإبتداء ، نقل إعرابها إلى ما بعدها؛ لأنها على صورة الحرف « الذباب » خبر  
 « فينصب » الفاء عاطفة ، وينصب فعل مضارع مرفوع ، وزيد فاعل ، والجملة معطوفة على  
 صلة آل ، ولا تحتاج لرابط لعطفها بالفاء .

وفي الموضوع الثاني من مواضع إضمار « أن » جوازاً — يقول الناظم :

( وَإِنْ كَلَى اسْمٌ خَالِصٌ فَعَلٌ عَطِيفٌ تَنْصِبُهُ « أَنْ » : ثَابِتًا ، أَوْ مُنْحَذِفٌ )<sup>(٥)</sup>

أى إذا عطف المضارع على اسم خالص من راحة الفعل — بأن يكون جامداً —  
 فانصبه « بأن » ثابتة في الكلام أو محذوفة . وقد أوضح المصنف ما يتصل بهذا من تفصيل  
 (١) يزداد عليها ما سيأتى في الجوازم ؛ من جواز نصب الفعل المقرون بالفاء ،  
 أو الواو بعد الشرط أو الجزاء ؛ فإنه ينصب بأن مضمرة وجوباً . وإذا دخلت الفاء  
 على مضارع مسبق بإنما للحصر ، نحو : إنما أنت المسافر فتنتفع — جاز نصب  
 المضارع ؛ على اعتبار الفاء السببية وتزليل الحصر منزلة الطلب . وعدم نصبه على اعتبارها  
 غير سببية . ومثله قوله تعالى : ( فإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ ) في قراءة من نصب « فيكون »  
 (٢) « تسمع » فعل مضارع منصوب بأن مضمرة شذوذاً ؛ والمصدر المنسبك مبتدأ — أى  
 سماعك ، « خير » خبر . و يروى برفع « تسمع » — وهو مثل عربى يضرب لمن اشتهر وذاع  
 صيته ، وتزدري مرآته . قيل : إن أول من قاله — المنذر بن ماء السماء .

(٣) ليس في هذا المثال ذكر « أن » الصدرية مع فعل آخر غير المنصوب بها

مضمرة — وهو « يأخذك » (٤) أى ينصب « يدمغه » بأن مضمرة شذوذاً ،  
 من الآية : ١٨ من سورة الأنبياء ، وكذلك « يأخذك » قبله .

ومن الخير الاقتصار على السماع في هذا النوع ، وإليه أشار الناظم بقوله :

(\*) « وإن » شرطية « على اسم » جار ومجرور متعلق بعطف الواقع ، فلا شرط « خالص »  
 نعمت لاسم « فعل » نائب فاعل لفعل محذوف . منه عطف « تنصبه » فعل مضارع جواب الشرط والمهام  
 مفعوله « أن » فاعله قصد لفظه « ثابتاً » حال من « أن » أو من حذف « معطوف على ثابتاً ، وسكن  
 على لغة ربيعة .

(فصل) وجازِمُ الفعلِ نوعان : جازِمٌ لفعلٍ وَاحِدٍ ، وهو أربعة :  
« لا » الطَّلِبِيَّةُ<sup>(١)</sup> ؛ نهيًا كانت ، نحو : ( لا تُشْرِكْ بِاللَّهِ ) - أودُعاء

نحو : ( لا تُتَوَّأخِذْنَا ) . وَجَزْمُهَا فِعْلِيُّ المتكلمِ مبنيِّينِ للفاعل - نادرٌ<sup>(٢)</sup>  
كقوله : \* لا أَعْرِفَنَّ رَبِّرَبًا حُورًا مَدَامِعُهَا \*<sup>(٣)</sup>

(وَشَدَّ حَذْفُ «أَنْ» وَنَصْبُ فِي سِوَى مَأْمَرٍ ، فَأَقْبَلُ مِنْهُ مَا عَدَلَ رَوَى)<sup>(٤)</sup>  
أى أن حذف « أن » مع عملها النصب في المضارع بعد حذفها - في غير المواضع  
السالفة - أمر شاذ يحفظ ولا يقاس عليه . وما روى منه على لسان الراوى المعدل - يقبل  
منصوبًا كما روى (١) هي التي يطلب بها الكف عن شيء وعدم فعله ؛ فإن كان  
الطلب من أعلى لأدنى - سميت « لا » الناهية . وإن كان من أدنى لأعلى - سميت « لا » الدائمية  
كما مثل المصنف . وإن كان من مساويك - سميت « لا » التي للاتماس ؛ كأن تقول  
لمساويك : لا تفعل كذا . وخرجت « لا » النافية والزائدة .

(٢) لأن أمر الشخص ونهيه لنفسه - غير مألوف ، ومخالف للواقع . أما جزمها  
فغلي المتكلم المبين للمفعول فكثير ، وستأتي الإشارة إلى ذلك .  
(٣) صدر بيت من البسيط - للناطقة الذبياني ؛ يخوف بني فزارة من النعمان بن  
الحارث التساني ويحذرهم بأسه ؛ وكانوا قد نزلوا أرضاً يحميها . وعجزه :

\* مُرَدِّفَاتِ قَلِيْ أَعْقَابِ أَكْوَارِ \*

اللغة والاعراب . رربا : اسم للقطيع من بقر الوحش أو الظباء ؛ وقد شبه  
به الجماعة من النساء في حسن عيونهن وهدوثهن . حوراً : جمع حوراء - من الحور  
وهو: شدة سواد العين مع شدة بياضها . مدامعها : جمع مدمع - اسم مكان ، والمراد  
العيون ؛ لأنها أماكن الدمع ؛ من إطلاق الحال وإرادة المحل . مردفات : مركبات  
خلف راكبين ، كل واحدة رديف لراكب . أكوار : جمع كور - وهو الرجل  
بأداته . أعقاب : جمع عقب ، وهو المؤخر من كل شيء . « لا » ناهية « أعرفن »

(\*) « حذف » فاعل شذ « أن » مضاف إليه مقصود لفظه « ونصب » مطوف على حذف  
« سوى » متعلق بنصب « ما » اسم موصول مضاف إليه « مر » الجملة صلة « ما » الثانية مفعول  
أقبل « عدل » مبتدأ ، وجملة « روى » خبره ، وجملة « ابتدأ والخبر صلة ما » والمائد محذوف - أى رواه

وقوله: \* إذا ما خَرَجْنَا مِنْ دِمَشْقَ فَلَا نَعُدُّ \* (١)  
ويكثر: لَا أُخْرِجُ وَلَا نُخْرِجُ؛ لأنَّ المنهَى غيرُ المتكلم (٢).

فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد في محل جزم بلا، والفاعل أنا. ويجوز جعل «لا» نافية «رربا» مفعول أعرفن «حورا» صفة لها «مدامعها» مرفوع بحورا والهاء مضاف إليه «مردفات» حال من «رربا» - أو صفة ثانية «على أعقاب» جار ومجرور متعلق بمردفات «أكوار» مضاف إليه. والمعنى: لا يكن نساء جميلات. تشبه النزلان أو بقر الوحش في الرشاقة وخفة الحركة وحور العين فأعرفها - قدر كبن خلف الراكبين على مؤخر الرجل فأقيم السبب مقام السبب. وكانت عادة العرب أن يجعلوا النساء المسيات - مردفات خاف من استيهان. وفي كتاب سيمويه: أن عجز البيت:

\* كَأَنَّ أَبْسَكَرَهَا نِعَاجٌ دَوَّارٌ \*

والأبكار: صغار بقر الوحش - وأراد بها الجوارى من النساء. والنعاج: جمع نعجة وهي البقرة الوحشية. ودوار: ما استدار من الرمل يدور حوله الوحش. يريد: لا تقيموا بهذا السكان فأعرف نساءكم مسيات. والشاهد: في «لا أعرفن» فإن «لا» ناهية والمضارع المجزوم بها محلا للمتكلم وهو مبني للمعلوم، وذلك شاذ.

(١) صدر بيت من الطويل - للوليد بن عقبة يعرض بمعاوية. ونسبه ابن هشام في معنى اللبيب إلى الفزدق. وعجزه: \* لها أبداً ما دامَ فيها الجراضيمُ \* اللغة والاعراب: الجراضيم: الكبير البطن الكثير الأكل، وكان معاوية معروفاً بذلك. «إذا» شرطية و«ما» زائدة «خرجنا» فعل الشرط «فلا» الفاء واقعة في جواب الشرط «لا» ناهية أو دعائية «نعد» فعل مضارع مجزوم بلا «لها» جار ومجرور متعلق بنعد «أبدا» ظرف زمان كذلك «ما» مصدرية ظرفية، «فيها» خبر دام مقدم «الجراضيم» اسمها مؤخر والمعنى: واضح.

والشاهد في قوله: «فلا نعد» حيث جزم فعل التكلم المبني للمعلوم بلا الناهية - أو الدعائية على قول، وذلك قليل. (٢) وهو الفاعل المحذوف

و « اللامُ » الطلبيَّةُ<sup>(١)</sup> ؛ أمرٌ آ كانت ، نحو : ( لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ ) ،  
أو دُعَاءٌ ، نحو : ( لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ ) . وجزمها فَعَلَى المتكلم مبنيين  
للفاعل - قليل ، نحو : « قَوْمُوا فَلَأُصَلِّ لَكُمْ »<sup>(٢)</sup> . ( وَلَنَحْمِلُ خَطَايَاكُمْ ) .  
وأقلُّ منه جزمها فعل الفاعل المخاطب<sup>(٣)</sup> ، نحو : ( فَيَذَلِكْ فَلْتَفَرَّ حَوَا ) -  
في قراءة ، ونحو : « لِتَأْخُذُوا مَصَافِقَكُمْ »<sup>(٤)</sup> . والأكثر الاستغناء  
عن هذا بفعل الأمر<sup>(٥)</sup> .

و « لم » ، و « لَمَّا »<sup>(٦)</sup> . ويشتركان في الحرفيَّة ، والتثني ، والجزم ،

النائب عنه ضمير المتكلم ، والأصل : لا يخرجني ، ولا يخرجنا أحد - بالبناء للمعوم ،  
فلما حذف الفاعل بني الفعل للمجهول . ومن ذلك قول زهير بن أبي سلمى :

يَا حَارِ لَا أُرْمِينَ مَعَكُمْ بِدَاهِيَةٍ لَمْ يَلْقَهَا سُوقَةٌ قَبْلِي وَلَا مَلِكٌ  
(١) يقال فيها ما قيل في « لا » ، وحركتها السكسر ، وفتحها لثة سليم . وتسكن  
بعد الفاء والواو كثيراً ، وتحريكها بعد « ثم » حسن . وقد تحذف ويثني عملها ،  
وكذلك يصح حذف مضارعها إذا دل على ذلك دليل . وإنما تجزم المضارع بشرط ألا  
يفصل بينها فاصل - إلا في ضرورة الشعر (٣) أي لأجلكم ، وهو أمر لهم بالاهتمام به  
ولكنه أضافه إلى نفسه لارتباط فعلهم بفعله . والفاء لمطف جملة طلبية على مثلها ،  
و « أصل » مجزوم بلام الأمر وعلامة جزمه حذف الياء « لكم » اللام للتعذية ؛ لأن  
الصلاة بمعنى الدعاء . وهذا الحديث عن أنس بن مالك ؛ فقد روى أن جسده  
مليكة دعت الرسول لطعام صنعته له ، فأكل منه ثم قال : « قَوْمُوا فَلَأُصَلِّ لَكُمْ » ،  
وتقدم النبي وخلفه أنس واليقيم ، وقامت العجوز من ورأهما ، فصلى ركعتين ثم انصرف .  
(٣) أما جزمها المبني للفعل - متكلماً أو مخاطباً - فكثير ، نحو : لأكرمكم ،  
ولتكرمكم يا محمد ؛ لأن الأمر فيهما للنائب كما سبق (٤) هذا حديث للرسول ، وفي  
مسلم عن النعمان بن بشير قال : سمعت رسول الله صلعم يقول : « لتسَوَّنَّ صفوفكم أو  
ليخالفنَّ الله بين وجوهكم » (٥) ذكر الزجاج : أن جزم الفعل المخاطب بلام الأمر  
لثة جيدة . وقد ورد في الحديث فيقول قوله (٦) تختلف « لما » الجازمة - عن

والقلب للمضى<sup>(١)</sup>. وتنفرد «لم» بمصاحبة الشرط<sup>(٢)</sup> نحو: (وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَغْتَ رِسَالَتَهُ) ، وبجواز انقطاع نفي منفيها<sup>(٣)</sup>؛ ومن ثم جاز: لم يكن ثم كان، وامتنع في لَمَّا<sup>(٤)</sup>.

وتنفرد «لَمَّا» بجواز حذف مجزومها<sup>(٥)</sup>، كـ «قاربت المدينة ولَمَّا»

— أَى وَلَمَّا أَذْخَلَهَا . فَأَمَّا قَوْلُهُ: \* يَوْمَ الْأَعْرَابِ إِنْ وَصَلْتَ وَإِنْ لَمْ \*<sup>(٦)</sup>

«لما» الظرفية التي بمعنى «حين» أو «إذ». والتي كثيراً ما تدخل على الماضي نحو قوله تعالى: (فَلَمَّا نَجَّاهُمْ إِلَى الْبَرِّ أَعْرَضْتُمْ) . وكذلك تختلف عن «لما» بمعنى إلا، التي لا تدخل غالباً إلا على الجمل الاسمية، نحو: (إِنْ كَلَّ نَفْسٌ لِمَا عَلَيْهَا حَافِظٌ) - أو على الماضي لفظاً لا معنى، نحو: أنشدك الله لما فعلت كذا.

(١) فيكون الفعل مضارعاً في صورته وإعرابه، ولكن زمنه ماضٍ .

ويختصان كذلك بالمضارع، وبجواز دخول همزة الاستفهام - ولا سيما التقريرى - عليهما، مع بقاءهما على عملهما، نحو: (لم يجدهم يتيماً فأوى؟) - لما ترك اللهو وقد شبت؟

(٢) أى يجوز دخول بعض أدوات الشرط عليها مثل: إن - إذا - لو - من - الخ

وإذا دخلت عليها أداة الشرط، تجرد المضارع بعدها للمستقبل وبطل تأثيرها في

قلب زمنه للماضى . ويكون عمل الجزم في هذه الحالة للشرط لسبقه . وتقتصر «لم»

على إفادة النفي دون الجزم، وقيل: إن «لم» هى الجازمة لاتصالها بالفعل مباشرة،

وأدوات الشرط مهمله (٣) أى جواز أن يكون معنى المضارع المنفى بها قد انتهى

وانقطع قبل زمن التكلم، نحو: (لم يكن شيئاً مذكوراً)؛ لأن معناه: ثم كان بعد ذلك .

ويجوز أن يكون مستمراً متصلاً بالحال ووقت التكلم ولا ينقطع، نحو قوله تعالى:

(لم يلد ولم يولد \* ولم يكن له كفواً أحد)

(٤) لأنه يجب اتصال نفي منفيها بحال النطق كما سيأتى . وزعم بعضهم: أن بعض

العرب قد نصب المضارع بـ «لم»، وبعضهم يهملها فلا تنصب ولا تجزم، والحق عدم

الاعتداد بمثل ذلك، وتأويل ما سمع منه .

(٥) أى اختياراً في النثر والشعر لدليل، والوقوف عليها بعد حذفه .

(٦) عجز بيت من الكامل، لإبراهيم بن هرمة القرشي، وهو آخر الشعراء الذين يحتاج

بشعرهم، وقد مات في خلافة الرشيد . وهرمة: جده الأعلى، ولكنه اشتهر به . وصدروه:

— ضرورة. وتوقع ثبوته<sup>(١)</sup> نحو: (لَمَّا يَذُوقُوا عَذَابٍ — وَلَمَّا يَدْخُلِ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ)<sup>(٢)</sup>؛ ومن ثم امتنع: لَمَّا يجتمع الضدان<sup>(٣)</sup>.  
وجازم<sup>٤</sup> لفعلين وهو أربعة أنواع: حرف<sup>٥</sup> باتفاق وهو: «إن».  
وحرف<sup>٦</sup> على الأصح، وهو: «إذما». واسم<sup>٧</sup> باتفاق، وهو: «من، وما»

\* أَحْفَظْ وَدِيْعَتَكَ الَّتِي اسْتَوْدَعْتَهَا \*

اللغة والاعراب: يوم الأعراب، وقيل الأعراب، وقيل الأعراب: يوم معهود من أيام العرب  
«وديعتك» وديعة مفعول أحفظ والكاف مضاف إليه «التي» اسم موصول نعت للوديعة  
«استودعتها» استودع فعل ماض مبني للمجهول، والتاء نائب فاعل وهى مفعوله الأول،  
والهاء مفعول ثان، والجملة صلة الموصول «يوم» ظرف منصوب «الأعراب» مضاف إليه  
«إن» شرطية «وصلت» فعل الشرط — روى بالبناء للمجهول وللمعلوم. وجواب  
الشرط محذوف دل عليه ما قبله «وإن» الواو عاطفة، وإن حرف شرط جازم «لم»  
جازمة أو نافية لا غير — على الخلاف المتقدم. والمعنى: واضح.

والشاهد: حذف الجزوم بـ «لم» للضرورة؛ لأن المعنى: وإن لم تصل.

(١) أى ثبوت منفيا ووقوعه في الغالب على الوجه الخالى من النفي. ومن غير  
الغالب: ندم إبليس ولما ينفعه الندم — واستشفع المحكوم عليه بالقتل قصاصاً ولما  
تنفمه شفاعته. وتنفرد «لما» كذلك بوجود امتداد الزمن المنفى بها إلى الزمن  
الخالى، امتداداً يشماهما معاً، وبأن الزمن المنفى بها قصير غالباً؛ أى أن أوله في  
في الغالب ليس بعيداً عن آخره المتصل بالحال؛ بخلاف الزمن الماضى المنفى بالحرف  
«لم» — فإنه طويل في الغالب. والطول والقصر يرجعان إلى العرف.

(٢) أى إلى الآن ماذا قوه وسوف يذوقونه. الآية: ٨ من سورة ص. وإلى الآن ما دخل  
الإيمان في قلوبكم وسوف يدخل الآية: ١ — الحجرات (٣) لاستحالة دخولهما، وتوقع المستحيل محال  
وإلى الجوازم الأربعة المتقدمة — يشير ابن مالك بقوله:

( «بِلاَ وَلاَمٍ» طَالِبًا ضَعَّ جَزْمًا فِي الْفِعْلِ هَكَذَا «بِلاَ وَلاَمٍ» )<sup>(٤)</sup>

(\*) «بلا» جار ومجرور متعلق بضع «ولام» عطف عليه «طالباً» حال من فاعل ضم  
المستتر «جزماً» مفعول ضم في الفعل «ضع» متعلق بضع «هكذا» جاران ومجروران متعلقان  
بمحذوف دل عليه ضع «ولما» عطف على لم.

وَمَتَّى ، وَآيٍ ، وَأَيْنَ ، وَأَيَّانَ ، وَأَنْبَى ، وَخَيْشُمًا . واسمٌ على الأصحِّ وهو : « مَهْمَا »<sup>(١)</sup> .

وكلٌّ منهن يقتضى فعلين : يُسَمَّى أَوْلَهُمَا شرطاً ، وثانیهما جواباً وجزاءً<sup>(٢)</sup> .

أى : اجزم الفعل المضارع بلا ، واللام ؛ إن كنت طالباً بهما - أى إذا استعملتهما أداتى طلب . وكذلك اجزمه بلم ولما .

هذا : وزعم بعضهم أن «لم» قد تنصب المضارع فى لغة ، واستشهد بقول الراجز :

فى أى يومى من الموتِ أفرُّ أیوم لم یقدر أم یوم قدر

والحق خلافه ، وحمل البيت على أن الفعل مؤكّد بالنون الخفيفة المحذوفة .

أو أن فتحة الراء لاتباع الفتحة قبلها أو بعدها .

(١) أما « إذا » و « كيفما » و « لو » - فالصحيح أنها أدوات غير جازمة .

وإلى هذا القسم من الجوازم - أشار الناظم بقوله :

( وَاجْزَمْ بِإِنِّ ، وَمَنْ ، وَمَا ، وَمَهْمَا أَى ، مَتَّى ، أَيَّانَ ، أَيْنَ ، إِذْ مَا

وَخَيْشُمًا ، أَنْبَى . وَحَرْفٌ « إِذْ مَا » كإِنِّ ، وَبَاقِ الْأَدَوَاتِ أَسْمَاءً<sup>(٣)</sup> )

وكل الأدوات التى تجزم فعلين لا تدخل إلا على الفعل ظاهراً أو مقدراً ، ولا تدخل

على اسم ، ولها الصدارة فى جملتها ، ولا يصح حذفها على القول الصحيح .

ومنها ما لا يجزم إلا مقترناً بما ، وهو : حيث - وكيف . ومالاتاجمة « ما » وهو : من

- ما - مهما - أى . وما يجوز فيه الأمران ، وهو : إن - أى - متى - أين - أيان .

(٢) وجلة الشرط لا تسكون إلا فعلية ، أما جملة الجواب فتكون فعلية واسمية كإسائى

وإنما عملت هذه الأدوات فى شيئين ؛ لإفادتها ربط الثانى بالأول ، فكأنها ماضى واحد .

وسمى الأول شرطاً ؛ لأن المتكلم يعتبر تحقيق مدلوله شرطاً لتحقيق مدلول الجواب ،

والثانى جواباً وجزاءً ، لترتبه على الأول ولزومه له . هذا ؛ وبعض هذه الأدوات يأتى

للاستفهام ؛ كقضى فى قوله تعالى ( وزلزلوا حتى يقول الله والذين آمنوا معه متى نصر الله )

(\*) « إن » متعلق بجزم ، وما بعدها معطوف عليها بإسقاط العاطف فى بعضها .

(\*) « وحرف » خبر مقدم « إذ ما » مبتدأ مؤخر قصد لفظه « كان » متعلق بمحذوف

نعت لحرف « وبقى الأدوات » مبتدأ ومضاف إليه « أسماء » خبر المبتدأ ، وقصر لضرورة .



ويكونان مُضَارِعِينَ<sup>(١)</sup>، نحو: (إِنْ تَعُودُوا نَعُدُّ)، وَمَاضِيَيْنِ<sup>(٢)</sup> نحو: (وَإِنْ عُدْتُمْ عُدْنَا). وماضياً فمضارعاً، نحو: (مَنْ كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الْآخِرَةِ نَزِدْ). وعكسه وهو قليل نحو: «مَنْ يَقُمْ لَيْلَةَ الْقَدْرِ إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا غُفِرَ لَهُ»<sup>(٣)</sup>، ومنه: (إِنْ نَشَأْ نُزَلِّ عَلَيْهِمْ مِنَ السَّمَاءِ آيَةً فَظَلَّتْ)؛ لَأَنَّ تَابِعَ الْجَوَابِ جَوَابٌ<sup>(٤)</sup>.

فقد أفادت مع الاستفهام التني . ولا يقع بعدها الفعل، بل الاسم الذي يعرب مبتدأ. و«أيان» في قوله سبحانه (يسألون أيان يوم الدين). و«أين» في قوله (ويوم يناديهم أين شركائي). و«أنى» في قوله (ذلك الله فأنى تؤفكون). و«أى» في قوله (فأى آيات الله تنكرون). (١) ويجزم لفظ العرب، أما المبني فيجزم محله. (٢) يجزم الماضى محلاً؛ لأن لفظه لا يجزم. وإمما يكون في محل جزم؛ ومعناه ينقلب إلى الاستقبال؛ لأن أدوات الشرط الجازمة تجعل زمن شرطها وجوابها مستقبلاً خالصاً. وما ورد مما فيه معنى الشرط أو الجواب، أو هما معاً، واقعا في الماضى - فمؤول، نحو قوله تعالى: (إن كنت قلتة فقد علمته - إن يسرق فقد سرق أخ له - وإن كان قميصه قد من دبر فكذبت) أى: إن يتبين في المستقبل أنى قلته في الماضى - فأنا أعلم أنك قد علمته. وهكذا. (٣) حديث نبوى، ومعنى إيماناً: تصديقاً بأنها حق وطاعة. واحتساباً: أى طلباً لرضاء الله وثوابه - لا للرياء ونحوه. ومثل هذا: قول عائشة عن أبيها - وحى تحدث الرسول حين قال: «مروا أبا بكر فليصل بالباس» - إن أبا بكر رجل أسيف وإنه متى يتم مقامك راق قلبه «الأسيف: السريع الحرن الرقيق القلب» (٤) «فظلت» ماض، وهو معظوف على الجواب وهو «تنزل» فيكون جواباً . وفي عمل تلك الأدوات وما يليها - يقول الناظم:

(فِعْلَيْنِ يَتَقَضِيْنَ : شَرْطٌ قَدِّمًا يَتَلُو الْجَزَاءَ ، وَجَوَابٌ أَبَا وَسِمَا

(\*) «فماين» مفعول يقتضين مقدم، ونون النسوة في يقتضين فاعله، وهى عائدة على الأدوات السابقة «شرط» مبتدأ وسوخ الابتداء به - وهو نكرة - وقوعه موقع النصبيل أو خبر مبتدأ محذوف - أى أحدهما «قدما» فعل ماضى المجزول، والجملة خبر أو صفة والألف للإطلاق «الجزء» فاعل يتلو، والجملة مستأنفة - أو خبر ثان لشرط «وجواباً» مفعول

وَرَدَّ النَّازِمُ بِهِذَيْنِ وَنَحْوِهِمَا عَلَى الْأَكْثَرِينَ ؛ إِذْ خَصَّوْا هَذَا النَّوْعَ  
بِالضَّرُورَةِ <sup>(١)</sup> . وَرَفَعُ الْجَوَابِ الْمَسْبُوقِ بِمَضٍ أَوْ بِمَضَارِعٍ مِنْفِيٍّ بِلَمْ -  
قَوِيٍّ <sup>(٢)</sup> كَقَوْلِهِ :

وَإِنَّ آتَاهُ خَلِيلٌ يَوْمَ مَسْعَبَةٍ يَقُولُ لِأَغَابِ مَالِي وَلَا حَرَمٍ <sup>(٣)</sup>

وَمَاضِيَيْنِ أَوْ مُضَارِعَيْنِ تُفْهِمًا أَوْ مُتَخَالَفَيْنِ <sup>(٤)</sup>  
أى أن هذه الأدوات المذكورة قبل - تقتضين فعلين ؛ المقدم منهما يسمى شرطاً ،  
ويتلوه الجزاء - ويسمى الجواب . وهذان الفعلان يكونان ماضيين أو مضارعين ، أو مختلفتين  
على النحو الذى بينه المصنف (١) حجتهن ، أننا إذا عملنا الأداة فى لفظ الشرط  
ثم جئنا بالجواب ماضياً - كنا قد هيأنا العامل للعمل ثم قطعناه عنه ، وذلك غير مستلغ .  
والحق ماذهب إليه الناظم ؛ لورود الأمثلة الكثيرة التى تؤيده .

(٢) لأن الأداة لما لم يظهر أثرها فى الشرط لكونه ماضياً ، أو مجزوماً بغيرها  
وهو « لم » - ضعفت عن العمل فى الجزاء فحسن رفعه ، كما قال الناظم :

(وَبَعْدَ مَا ضَى رَفَعْتُكَ الْجَزَاءَ حَسَنٌ وَرَفَعُهُ بِعَدِّ مَضَارِعٍ وَهَنٌ) <sup>(٥)</sup>  
أى : إذا كان الشرط ماضياً والجزاء مضارعاً - جاز جزم الجزاء ورفعها ، وكلاهما  
حسن . والجزم أحسن . وإن كان الشرط مضارعاً والجزاء مثله - وجب الجزم . ورفع  
الجزاء ضعيف . والرفع عند الكوفيين والمبرد - بتقدير الفاء ؛ فيكون الفعل المرفوع وفاعله  
فى محل رفع خبر مبتدأ محذوف مقترن بالفاء - أى فهو يقول ، والجملة الاسمية هى الجواب .  
وعند سيويه : على تقدير حذف الجواب ، والمرفوع المذكور دليله .

(٣) بيت من البسيط . لزهير بن أبى سلمى ، من قصيدة يمدح فيها هرم بن سنان .  
وهو من شواهد سيويه

وسمى الثانى ، ونائب فاعله العائد إلى الجزاء هو المفعول الأول

(\*) « وماضيين » مفعول ثانٍ لتفهِمًا مقدم « أو مضارعين » مطلق عليه « تفهِمًا »  
تلقى مضارع ألفى ، والصدير البارز مفعوله الأول « أو متخالفين » مطلق على مضارعين ،  
(\*) « وبعدهماض » بمنظرف متعلق بحسن وماضٍ مضاف إليه « رفعتك » رفع مبتدأ ، وهو مصدر مضاف  
لفاعله « الجزاء » مفعوله ، وقصر للضرورة « حسن » خبر المبتدأ « ورفعه » مضاف إلى مفعوله  
« بعد مضارع » بمنظرف متعلق بوهن ومضارع مضاف إليه ، وجملة « وهن » خبر المبتدأ .

ونحو : إن لم تَقْمِ أقوم .

وَرَفَعُ الجوابِ في غير ذلك ضعيفٌ ، كقوله :

..... من يَأْتِهَا لا يَضِيرُهَا<sup>(١)</sup>

**اللغة والاعراب :** خليل ، المراد هنا : الفقير ذو الحاجة - من الحلة ، وهي الفقر والحاجة . مسنبة : جماعة ، من سبب فلان - إذا اشتد به الجوع . حرم : ممنوع وحرام . «إن» شرطية «أتاه خليل» الجملة فعل الشرط «يوم» ظرف زمان متعلق بآتي و«مسنبة» مضاف إليه «يقول» فعل مضارع جواب الشرط مرفوع «لا» نافية «غائب» مبتدأ «مالي» فاعل بنائب سد مسد الخبر . أو غائب خبر مقدم و«مالي» مبتدأ مؤخر - مضاف إلى ياء المتكلم والمعنى : يصف هرماً بالكرم والجود ، وأنه لا يرد سائلاً فيقول : إذا جاء ذو ، حاجة قد أخذ منه الجوع - لا يعتذر بضيق ماله وعدم استطاعته عن الحصول عليه . ولا يقول للسائل المحتاج : أنت ممنوع محروم .

**والشاهد :** في «يقول» ؛ حيث رفع وهو جواب الشرط ؛ لأن فعل الشرط ماض . (١) هذا من شواهد سيويه ، وهو جزء من بيت من الطويل ، لأبي ذؤيب الهذلي - يخاطب بحثياً من الإبل يحمل ميرة من قرية كثيرة الطعام ، ويطلب منه التجلد والصبر على الحمل فوق الطاقة ، والبيت بتمامه :

فَقَلْتُ تَحْمَلُ فَوْقَ طَوْقِكَ إِنِّهَا مُطَبَّعَةٌ مِنْ يَأْتِهَا لا يَضِيرُهَا

**اللغة والاعراب .** تحمل : أجهد نفسك وتكاف الحمل ، طوقك : طاقتك وقدرتك . مطبعة : أى وضع عليها الطابع - وهو الخاتم ، والمراد : أنها مملوءة بالطعام ؛ لأنه لا يختم على الشيء إلا إذا امتلأ وعاؤه . «من» شرطية مبتدأ «يأتها» فعل الشرط مجزوم بحذف الياء ، والفاعل يعود على من ، و «ها» مفعول عائدة على القرية «لا» نافية . «يضيرها» يضير فعل مضارع جواب الشرط مرفوع ، وها مفعول ، والجملة خبر المبتدأ . والمعنى : احمل فوق ما تستطيع حمله من طعام هذه القرية ؛ فإنها كثيرة الطعام لا يؤثر فيها ما ينتقص منها .

**والشاهد :** في قوله «لا يضيرها» ؛ حيث رفع المضارع وهو جواب شرط غير ماض . ولا مضارع منفى بلم ، وذلك ضعيف عند المؤلف تبعاً لجمهور النحاة قال الناظم :

وعليه قراءة طلحة بن سلمان: (أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكَكُمُ الْمَوْتُ) (١)

وَرَفَعُهُ . . . . . بعد مضارع وَهَنَ

(١) أى برفع « يدرككم »، وهى قراءة شاذة . ومن المفيد أن نذكر هنا فى إجمال كيفية إعراب أسماء الشرط والاستههام - فنقول :

١ - إذا وقعت الأداة بعد حرف جر أو مضاف - فهى فى محل جرب بالحرف أو بالإضافة نحو : عمّن تتعلم أتعلم ؟ وكتاب من تقرأ أقرأ ، وصفحة ما تكتب أكتب . ولا تكاد الأداة تجر فى غير هاتين الحالتين .

٢ - وإذا كان الأداة ظرفاً للزمان أو المكان - فهى فى محل نصب على الظرفية الفعل الشرط إن كان تاماً ، نحو : متى يقبل الصيف يشتد الحر . وللخبر إن كان ناسخاً نحو : أينما تكن تجد تقديراً لإخلاصك ؛ فأينما ظرف متعلق بمحذوف خبر « تكن » . وأدوات هذا النوع هى : متى ، وأيان - للزمان . وأين ، وأنى ، وحيثما - للمكان . وأى مضافة إلى الزمان أو المكان - على حسب الحالة .

٣ - وإن دلت الأداة على حدث محض - فهى مفعول مطلق لفعل الشرط . وأداة هذا النوع ؛ « أى » مضافة للمصدر ، نحو : أى عمل تقدم للوطن تجز به خيراً . أما إذا دلت على ذات ؛ فإن كان فعل الشرط لازماً - فهى مبتدأ خبره فعل الشرط على الأصح وتوقف الفائدة على الجواب ، إنما هو من حيث التعلق - لا من حيث الخبرية . وقيل : الجواب هو الخبر . وقيل : هما ، نحو : من يسافر أسافر معه . وكذلك إن كان متعدياً ومفعوله أجنبى منها ، نحو : ( من يعمل سوءاً يجز به ) . وإن كان متعدياً مسلطاً عليها فهى مفعوله ، نحو : ( وما تفعلوا من خير يوف إليكم ) ؛ فإن سلط على ضميرها أو على ملابسه - فاشتغال نحو : من يكرمه محمد أكرمه - ومن يصاحب أخاه على أصحابه ؛ فيجوز فى « من » . أن تكون مبتدأ ، وأن تكون مفعولاً لفعل محذوف يفسره فعل الشرط . وأدوات هذا النوع : من ، وما ، ومهما ، وأى - مضافة إلى اسم ذات .

ويتبين مما تقدم : أن - متى وأيان - تدلان على الزمان ؛ فكلاهما ظرف زمان لازم . وأين ، وأنى ، وحيثما - تدل على المكان . ومن ، وما . ومهما - غير ظروف ، أما « أى » فيحسب ما تضاف إليه ؛ فإن أضيفت إلى زمان فزمان - أو إلى مكان فكان - أو إلى غيرهما فنير ظرف .

(فصل) وكلُّ جوابٍ يمتنعُ جعلُهُ شرطاً — فَإِنَّ الْفَاءَ تَجِبُ فِيهِ <sup>(١)</sup> .  
 وذلك: الجملة الاسمية <sup>(٢)</sup>، نحو: (وَإِنْ يَسْسُكَ بِخَيْرٍ فَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ)  
 وَالطَّلِيئَةُ <sup>(٣)</sup> نحو: (إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي) .  
 وقد اجتمعما في قوله: (وَإِنْ يَخْذُلْكُمْ فَمَنْ ذَا الَّذِي يَنْصُرُكُمْ مِنْ بَعْدِهِ) <sup>(٤)</sup>؟

أما « إن » و « إذ ما » — فتعلق الجواب على الشرط، تعليقا مجردا من غير دلالة على زمان أو مكان أو غيرها، وتفيدان الشك والظن .

كما أن « إذ » الشرطية تفيد الأمر المتيقن غالباً . و « كيف » — تدل على الحال .  
 (١) أى ليحصل بها الربط بين الشرط والجزاء ؛ إذ بدونها لا يكون ربط ؛ لعدم صلاحية الجواب لمباشرة الأداة . وهذه الفاء زائدة محضة ليست للعطف ولا للسببية ولا لتميها . ولا تفيد إلا مجرد الربط المعنوي بين جملة الجواب وجملة الشرط . وتغرب مع الجملة التي بعدها في محل جزم جواب الشرط . وخصت الفاء بذلك ؛ لما فيها من معنى السببية والتعقيب ، ولا شك أن الجزاء متسبب عن الشرط وعاقب له .  
 وفي ذلك يقول الناظم :

(وَاقْرَأْ بِـ «فَاءِ» حَتَّمَا جَوَابًا لَوْ جُعِلَ شَرْطًا لِإِنْ أَوْ غَيْرِهَا لَمْ يَنْجَعِلِ) <sup>(٥)</sup>  
 أى اقرن بالفاء حتماً — كل جواب ، لو جعلته فعل شرط الأداة « إن » أو غيرها من أخواتها — لم ينجعل ؛ أى لم يصح فعلا للشرط ؛ لعدم انطباق الشروط عليه .

(٢) فإن جملة الشرط لا بد أن تكون فعلية كما أسلفنا ، وفعالها وحده هو الشرط .  
 (٣) وتشمل : الأمر ، والنهى ، والدعاء — ولو بصفة الخبر ، والنفي والاستفهام .  
 وإذا كانت أداة الاستفهام هي الهمزة — وجب تقديمها على الفاء ؛ نحو قوله تعالى :  
 ( أَفَنْ حَقِّ عَلَيْهِ كَلِمَةُ الْعَذَابِ أَفَأَنْتَ تَنْقُذُ مِنَ النَّارِ؟ ) فإن كانت الأداة غير الهمزة وجب تقديم الفاء ، نحو : إن حضر محمد فهل تكلمه؟ — أو فمن يكلمه؟ أو فأياكم يكلمه؟  
 (٤) جملة « فمن ذا الذى ينصركم » — اسمية ؛ لأن صدرها اسم وهو « من » ، وطلبية

(\*) « فاء » متعلق اقرون وقصر للضرورة « حتماً » حال بتأويل اسم الفاعل — أى حتماً ، أو نعت لمصدر محذوف أى قرنا حتماً « جواباً » مفعول اقرون « لو » حرف شرط غير جازم « جعل » فعل الشرط ، وناصب الماعل يعود إلى جواب وهو المفعول الأول « شرطاً » مفعوله الثانى « إن » متعلق بمحذوف صفة لشرطاً « أو غيرها » غير معطوف على إن وهو مضاف إلى ها « لم يتجعل » جواب الشرط وفاعل يتجعل يعود إلى جواب ، وجملة لو وشرطها وجوابها في محل نصب ، صفة لجواباً .

والتي فعلها جامد نحو : ( إِنْ تَرَنْ أَنَا أَقَلَّ مِنْكَ مَالًا وَوَلَدًا \*  
فَعَسَى رَبِّي )<sup>(١)</sup> .

أو مقرون بقده<sup>(٢)</sup> نحو : ( إِنْ يَسْرِقَ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَهُ ) .  
أو تنفيس ، نحو : ( وَإِنْ خِفْتُمْ عَيْلَةً فَسَوْفَ يُغْنِيكُمْ اللَّهُ ) .  
أو « لَنْ » ، نحو : ( وَمَا تَفَعَّلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَنْ تُكْفَرُوا ) .  
أو « مَا » ، نحو : ( فَإِنْ تَوَلَّيْتُمْ فَمَا سَأَلْتُكُمْ مِنْ أَجْرٍ ) .  
وقد تحذف في الضرورة كقوله :

\* مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرْهَا \*<sup>(٣)</sup> . وقوله :

لأن « من » استفهامية ؛ وهي مبتدأ و « ذا » اسم إشارة خبر ، و « الذي » نعت له أو بيان  
« ينصركم » الجملة صلة . ويجوز أن تكون « ذا » ملغاة ، و « الذي » هو الخبر  
والجملة في محل جزم جواب الشرط . من الآية : ١٦٠ من سورة آل عمران  
(١) « إِنْ » شرطية « ترني » فعل الشرط مجزوم بحذف الألف ، والفاعل أنت  
والنون للوقاية والياء المحذوفة تخفيفاً - مفعول أول « أنا » توكيد لها « أقل » مفعول ثان  
« فعسى » انشاء واقعة في جواب الشرط لأن الفعل جامد . من الآية : ٣٩ من سورة الكهف  
(٢) لأن « قد » تقتضي وقوع فعل الشرط وتقريبه من الحال ، وذلك ينافي  
ما يقتضيه فعل الشرط من احتمال الوقوع وعدمه ، وأن زمنه مستقبل . الآية : ٧٧ - سورة يوسف  
(٣) صدر بيت من البسيط ، لعبد الرحمن بن سيدنا حسان بن ثابت . وقيل :  
لكعب بن مالك - وكلاهما أنصاري . وهو من شواهد سيوييه ، وعجزه :

\* وَالشَّرُّ بِالشَّرِّ عِنْدَ اللَّهِ مِثْلَانِ \*

ويروى : . . . عند الله سِتان .

اللغة والاعراب . « من » اسم شرط جازم مبتدأ « يفعل » فعل الشرط مجزوم ،  
وحركه بالكسر للتخلص من الساكنين ، وفاعله يعود على من « الحسنات » مفعوله ،  
منصوب بالكسرة نيابة عن الفتحة لأنه جمع مؤنث سالم « الله يشكرها » مبتدأ وخبر  
والجملة جواب الشرط ، وجملة الشرط وجوابه خبر المبتدأ « من »

وَمَنْ لَا يَزَلْ يَنْقَادُ لِلنَّعْيِ وَالصَّبَا سَيَلْفَى عَلَى طُولِ السَّلَامَةِ نَادِمًا<sup>(١)</sup>  
ويجوزُ أن تُعْنِيَ « إذا » الفُجائية<sup>(٢)</sup> عن الفاء ؛ إن كانت الأداة

والمعنى : من يفعل الخير والمعروف يحظى برضاء الله وشكره ، والجزاء المضعف على هذا الخير . ومن يفعل الشر يجازى بمثله .

والشاهد : في « الله يشكرها » ؛ فإنها جملة اسمية وقد وقعت جواباً للشرط ، وكان يجب أن تقرن بالفاء ، ولكنها حذفتم لضرورة الشعر .  
(١) بيت من الطويل - لم نقف على قائله .

اللغة والاعراب . ينقاد : يتبع ويميل . للنعي ، النعي : ضد الرشد . الصبا : الصبوة سيلفي : سيوجد . « من » شرطية مبتدأ « لا » نافية : « نزل » . فعل مضارع ناقص ، فعل الشرط واسمها يعود على من « ينقاد » الجملة خبرها « سيلفي » فعل مضارع للجهد جواب الشرط مجزوم ، ونائب فاعله مفعوله الأول « نادماً » مفعول الثاني - أو حال .

والمعنى : أن الشخص الذي يستسلم للشهوات والشروخ ونزعات الصبوة - لا بد أن يندم على ذلك في يوم من الأيام ، مهما طال سلامته وسلم من عواقب فعله .

والشاهد : في قوله « سيلفي » ، فإنه جواب الشرط . وفيه حرف التنفيس وهو السين ولم يقرن بالفاء للضرورة . ومن النادر الذي لا يقاس عليه - قوله عليه السلام لأبي ابن كعب في شأن اللقطة . . . . فإن جاء صاحبها وإلا استمتع بها » وجواب الشرط الأول محذوف للعلم به . أي فأدها إليه .

وقد نظم بعض الفضلاء المواضع التي تجب فيها الفاء في بيت مشهور هو :

أَسْمِيَّةٌ طَلَبِيَّةٌ وَبِحَامِدٍ وَبِمَا وَلَنْ وَبِقَدْ وَبِالتَّنْفِيسِ

ومثل النفي بما ولن - النفي بإن ؛ غير أنه إذا كانت أداة الشرط « إذا » والنافي هو « إن » - جاز مجيء الفاء وعدم مجيئها . وجعل بعض النحاة « ما » و« لا » النافيتين . مثل « إن » النافية . وزاد في النفي على المواضع المتقدمة : الجواب المقرون بحرف له الصدارة ؛ كرب ، وكان - قال تعالى : ( من قتل نفساً بغير نفس أو فساد في الأرض فكأنما قتل الناس جميعاً ) . والمصدر بالقسم أو بأداة شرط نحو : ( وإن كان كبير عليك إعراضهم فإن استطعت أن تبتغي نقماً في الأرض أو سماً في السماء فتأتهم بآية ) .

(٢) معناها : الدلالة على المفاجأة في الحال ، ولا بد أن يسبقها كلام ، وهي بعد

« إِنْ » <sup>(١)</sup> . والجوابُ مُجْمَلَةٌ اسميةٌ غيرُ طلييةٍ <sup>(٢)</sup> نحو : ( وَإِنْ تُصِيبَهُمْ  
سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمْتُمْ أَيْدِيَهُمْ إِذَا هُمْ يَقْتِنُونَ ) .

أداة الشرط لا تخاو من الدلالة على تعقيب الجواب على الشرط .

(١) مثلها « إذا » الشرطية عند بعض النحاة ، مستدلين بقوله تعالى في المطر :  
( فَإِذَا أَصَابَ بِهِ مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ إِذَا هُمْ يَسْتَبْشِرُونَ ) ، وقوله سبحانه :  
( إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةٌ مِنَ الْأَرْضِ لِيُتُخَرِّجُوا ) .

(٢) وكذلك يشترط : أن تكون غير مسبوقه بنفي ولا بناسخ ؛ فتعني الفاء في  
نحو : إن يعص محمد والده فويل له - إن يعص فما له حظ في الآخرة ؛ فإن خسارته  
لا شك فيه . أما الجمع بين الفاء وإذا - ففيه خلاف ؛ فتمه بعضهم ، وأجازه آخرون  
مستدلين بقوله تعالى : ( حَتَّى إِذَا فُتِحَتْ يَا أُجُوجُ وَمَا أُجُوجُ . فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ  
أَبْصَارُ الَّذِينَ كَفَرُوا ) . والحق جوازه ، وإن كان قليلاً .

وتخالف « إذا » الفجائية « إذا » الشرطية في : أنها حرف - والشرطية اسم ظرف زمان .  
والفجائية خاصة بالحلل الاسمية ولا تحتاج إلى جواب - أما الظرفية غفصة بالفعل ولا بد لها  
من جواب . ومعنى الفجائية : الحال ، ولا يبدأ بها . والشرطية تدل على الزمان  
المستقبل ولها حق الصدارة . وفي إغناء « إذا » الفجائية عن الفاء - يقول الناظم :  
( وَتَخَافُ الْفَاءُ « إِذَا الْمَفْاجَأُ » كـ « إِنْ تَجِدُ » إِذَا لَنَا مُسْكَافَأُ ) <sup>(٣)</sup>  
أى أن الفاء قد تخفى وتخلفها وتحمل محلها « إذا » التي تدل على المفاجأة ؛  
وذلك إذا كان الجواب جملة اسمية - كما يفهم من المثال الذي ذكره .

( تنبيه )

إذا صلح المضارع الواقع جواباً لأن يكون فعلاً للشرط - جاز اقترانه بالفاء ، بشرط  
أن يكون مثبتاً ، أو سفيماً « بلا » أو « لم » ، وحينئذ يرفع المضارع مع الفاء على أنه  
(\*) « الفاء » مفعول تخلف « إذا » فعالة مقصود لفظه « المفاجأة » مضاف إليه من إضافة  
الدال إلى المدلول « كان » الكاف جارة لقول محذوف ، و « إن » شرطية « تجد » فعل  
للشرط « إذا » حرف ربط للجواب بالشرط « لنا » جار ومجرور خبر مقدم « مكافأة » مبتدأ  
مؤخر وسكن للشرط ، والجملة في محل جزم جواب الشرط



(فصل) وإذا انقضت الجملة ، ثم جئت بمضارع مقرون بالفاء أو الواو ؛ فللك جزمه بالعطف<sup>(١)</sup> ، ورفعُه على الاستئناف<sup>(٢)</sup> ، ونصبه بأن مضمرة وجوباً<sup>(٣)</sup> وهو قليل ؛ قرأ عاصمُ وابنُ عامرٍ : ( فيغفرُ لمن يشاء ) - بالرفعِ ، وباقيهم - بالجزم<sup>(٤)</sup> ، وابنُ عباسٍ - بالنصب .

خبر لمبتدأ محذوف ، والجملة الاسمية جواب الشرط ، نحو قوله تعالى : ( فمن يؤمن بربّه فلا يخافُ بخساً ولا رهقاً ) ، وقوله : ( ومن يعمل من الصالحات وهو مؤمن فلا يخافُ ) - أي : فهو لا يخاف . وإن كان الجواب فعلاً ماضياً لفظاً ومعنى - وجب اقترانه بالفاء على تقدير « قد » إن لم تكن ظاهرة ، نحو قوله تعالى : ( إن كان قبيصه قد من قبل فصدقت ) ، وإن كان ماضياً لفظاً مستقبلاً معنًى ، غير مقصود به وعداؤه وعيد - امتنع اقترانه بالفاء نحو : إن قام محمد قام على . وإن قصد بالماضى المتقدم وعد أو وعيد - جاز اقترانه بالفاء على تقدير « قد » ، نحو قوله تعالى : ( ومن جاء بالسبيّة فكبت وجوههم في النار ) . الآية ٩٠ من سورة النمل .  
وجاز عدم اقترانه مراعاة للواقع وأنه مستقبل حقيقة .

(١) أى على لفظ الجواب ، إن كان مضارعاً مجزوماً - وعلى محله إن كان ماضياً أو جملة اسمية فعلية ، وفي هذه الحالة تعتبر الفاء والواو حرفي عطف مجردين لا يفيدان سببية ولا معية (٢) فتكون الواو والفاء حرفي استئناف ، والمضارع مرفوع إن كان مجرداً من ناصب أو جازم ، ومن نونى التوكيد ، ويكون خبراً لمبتدأ محذوف ، والجملة معطوفة على جملة الشرط والجواب .

(٣) أى على اعتبار الفاء للسببية والواو للمعية ؛ لأن جواب الشرط قبله ما غير متحقق الوقوع - فهو يشبه الاستفهام أو النفي أو الطلب . الخ .

(٤) أى : عطفاً على لفظ يُحاسبكم ، في قوله سبحانه قبل : ( إن تبدوا ما فى أنفسكم أو تخفوه يحاسبكم به الله فيغفر لمن يشاء ) . الآية : ٢٨٤ من سورة البقرة

وَقُرِئَ بِهِنَّ أَيْضًا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ( مَنْ يُضِلُّ فَلَا هَادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ <sup>(١)</sup> )  
وَإِذَا تَوَسَّطَ الْمَضَارِعُ الْمُقْرُونُ بِالْفَاءِ أَوْ بِالْوَاوِ بَيْنَ الْجُمْلَتَيْنِ - فَالْوَجْهُ  
الْجُزْمُ <sup>(٢)</sup> . وَيَجُوزُ النَّصْبُ <sup>(٣)</sup> كَقَوْلِهِ :

\* وَمَنْ يَقْتَرِبُ مِنَّا وَيَخْضَعُ نُؤُوهَ \* <sup>(٤)</sup>

(١) برفع « يذرمهم » على الاستئناف - ونصبه بأن مضمرة وجوباً بعد الواو - وجزمه  
بالعطف على محل جملة « فلا هادى له » الآية ١٨٦ - الأعراف، وفيما تقدم يقول الناظم :  
( وَالْفِعْلُ مِنْ بَعْدِ الْجَزَا إِنْ يَقْتَرِنَ بِأَفْعَالِ الْوَاوِ - يَقْتَلِمِثِ قَمِينِ ) <sup>(٥)</sup>  
أى : إذا وقع بعد جزاء الشرط فعل مضارع مقرون بالفاء أو الواو - جاز فيه  
فيه ثلاثة أوجه : الجزم، والرفع، والنصب - على التوجيه الذى أَوْخَنَاهُ . ومعنى قمن - جدير  
والمراد بالثلثيت : الأوجه الثلاثة المذكورة . والكوفيون يجمعون « ثم » مثل الواو للعطف  
والعمية ؛ فيجيزون النصب بعدها . وزاد بعضهم : « أو » .

(٢) أى على العطف على الشرط المجزوم لفظاً أو محلاً .

(٣) أى على إضمار « أن » وجوباً بعد الفاء والواو . ويتمتع الرفع ؛ لأنه لا يصح  
الاستئناف قبل الجزاء ، وقيل : لا مانع من الرفع على اعتبار الجملة معترضة بين الشرط والجزاء  
(٤) صدر بيت من الطويل - لم ينسب لقائل ، وعجزه :

\* وَلَا يَخْشَ ظُلْمًا مَا أَقَامَ وَلَا هَضْمًا \*

اللغة والإعراب . يقترب منا : يدنو ويقرب - يريد : النزول عندهم وفي جوارهم .  
يخضع : يستكين ويكون متقاداً لنا خاضعاً لإرادتنا . نُؤُوه : نزله عندنا ونعد له مأوى  
هضماً : غمطاً لحقوة، من هضمه حقه - إذا لم ينصفه ويوفه . « من » اسم شرط جازم  
وبتدأ « يقترب » فعل الشرط، وفاعله يعود على من « ويخضع » فعل مضارع منصوب بأن  
مضمرة وجوباً بعد الواو، وهو فى تأويل مصدر معطوف على مصدر متصيد من الفعل  
قبله كما سبق ، « نُؤُوه » نُؤُوه فعل مضارع مجزوم فى جواب الشرط وعلامة جزمه حذف  
الباء والكسرة دليل عليها ، والهاء مفعوله ، وجملة الشرط وجوابه خبر المبتدأ .

(\*) « والفعل » مبتدأ « من بعد الجزاء » من بعد جار ومجرور متعلق بـ « يقترب » والجزء مضاف إليه  
« إن يقترب » شرط وفعله « بالفاء » بالضرورة للضرورة متعلق بـ « يقترب » « أو الواو » معطوف على الفاء  
« بثلاث » متعلق بقمن الواقع خبراً للمبتدأ ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه الكلام .

(فصل) ويجوزُ حذف ما عُلِمَ من شرطٍ؛ <sup>(١)</sup> إن كانت الأداة «إن» معقرونة بلا، كقوله: \* وَإِلَّا يَعلُ مَفرِقَك الحِسامُ \* <sup>(٢)</sup> - أي: وإِلَّا تَطَلَّقَهَا يَعلُ .

والمعنى: من بدن منا وينزل في حمانا، مع الخضوع لمشيئتنا وإرادتنا - نزله خير منزل، ولا يخف من تعدى أحد عليه، أو انتقاص حق من حقوقه مدة إقامته بيننا . والشاهد: في قوله «ويخضع»؛ حيث نصب بالعطف على فعل الشرط قبل مجيء الجواب . والوجه الجزم، ولكن النصب غير ممنوع .

وفي حكم المضارع إذا توسط بين جملي الشرط والجواب - يقول الناظم؛

(وَجَزَمَ أَوْ نَصَبَ لِفِعْلِ إِثْرٍ «فَأ» أَوْ «وَأَوْ» أَنْ بِالْجُمْلَتَيْنِ اِكْتِنَافًا) <sup>(٣)</sup>  
أي: أن المضارع المقرون بالفاء أو الواو - يتعين نصبه أو جزمه؛ إن اكتنفته - أي أحاطت به - جملة الشرط والجواب. وإذا توسط المضارع بين جملي الشرط والجواب، ولم يسبقه أحد حروف العطف السابقة - أعرب بدلا من فعل الشرط إن كان مجزوماً، نحو: متى تأتانا تنزل عندنا نكرمك، وأعربت جملة حالا - في الغالب - إن كان مرفوعاً؛ كقول الخطيئة:

مَتَى تَأْتُونِ تَعْشُونَ إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ تَجِدُ خَيْرَ نَارٍ عِنْدَهَا خَيْرُ مَوْقِدٍ

(١) أي بأن تدل قرينة عليه، ولا يذكر بعده في الكلام ما يفسره .

(٢) عجز بيت من الوافر - للأحوص يخاطب مطراً، وكان دميماً وتحتة امرأة

حسنة، وصدرة:

\* فَطَلَّقَهَا فَلَسْتَ لَهَا بِكُفَاءٍ \*

اللغة والاعراب . بكفاء: بمساو ومماثل في الحسب وغيره - مما يعتبر لازماً للتكاثر

بين الزوجين . مفرقك، المفرق: وسط الرأس حيث يفرق الشعر . الحسام: السيف

(\*) « وجزم » مبتدأ « أو نصب » عطف عليه « لفعل » متعلق بمحذوف خبر الابتداء، أو متعلق به، أو بالمعطوف عليه - على سبيل التنازع، والخبر محذوف - أي جائز مثلاً، أو هو الجملة الشرطية الآتية « إثر » ظرف متعلق بمحذوف صفة لفعل « فأ » بالضم مضاف إليه « أو واو » عطف على « إن » شرطية « بالجمتين » متعلق باكتنفا الواقع فعلاً لشرط وجواب الشرط محذوف،

وما علم من جواب<sup>(١)</sup>، نحو: (فإن استطعت أن تبتهني نفاقاً.. الآية)<sup>(٢)</sup>.  
ويجب حذف الجواب؛ إن كان الدالُّ عليه ما تقدم؛ مما هو جوابٌ في

التقاطع . « فطلقها » الفاء عاطفة ، وطاق فعل أمر والهاء مفعول « فلت » الفاء للتعليل وليس واسمها « لها » متملق بكفاء الواقع خبراً لليس على زيادة الباء « وإلا » الواو عاطفة ، وإن شرطية مدغمة في « لا » النافية ، وفعل الشرط محذوف للدلالة ما قبله عليه « يعل » فعل مضارع جواب الشرط مجزوم بحذف الواو « مفركك » مفرق مفعول يعل مقدم والسكاف مضاف إليه « الحسام » فاعل مؤخر .

والعنى : يطلب الأحوص من مطر أن يطلق زوجته لأنه غير كفاء لها - وإلا أطاح برأسه -  
والشاهد : في « وإلا يعل » حيث حذف فعل الشرط ؛ لأن الأداة « إن » مقرونة بلا - أى : وإلا تطلقها . وينبنى أن يتقدم كلام فيه فعل من مادة الشرط المحذوف ، مثل : طلقها في البيت .

(١) بشرط أن يكون فعل الشرط - في غير الضرورة الشعرية - ماضياً لفظاً ومعنى ، كما مثل المصنف . أو معنى فقط كالضارع المنفى بالحرف « لم » نحو قوله تعالى :  
(أئن لم تنته لأرجنك) ، من الآية ٢٦ من سورة مريم ، وقول الشاعر :

لمن تطلب الدنيا إذا لم تُردِّ بها سُورٌ مُحِبَّةٌ أو إساءةٌ مُجْرِمٌ ؟

(٢) جواب « إن استطعت » محذوف لدلالة الكلام عليه - أى : فافعل سورة الأنعام .  
فإن لم يكن فعل الشرط ماضياً ؛ بأن كان مضارعاً لفظاً ومعنى ، لم يصح - في القول الراجح - حذف الجملة الجوابية ؛ إلا إذا سد مسدها جملة أخرى بعدها تدل عليها ولا تصلح جواباً نحو قوله تعالى : (وإن تجهر بالقول فإنه يعلم السر وأخفى) ؛ فقد حذف الجواب - وهو : فإنه غنى عن جهرك - وسد مسده جملة : « فإنه يعلم السر » ، وهذه لا تصلح جواباً ؛ لأن الجهر بالقول لا يترتب عليه أن الله يعلم السر ؛ لأنه - سبحانه - يعلم السر دائماً .  
ومثل هذا : قوله سبحانه : (من كان يَرْجُوا لِقَاءَ اللَّهِ فَإِنَّ أَجَلَ اللَّهِ لَآتٍ) ؛ فإن الجواب محذوف ، تقديره : فليبادر بالعمل الصالح . ولم يشترط الكوفيون كون فعل الشرط ماضياً مستدلين بمثل الآيتين المذكورتين ، وأن المذكور هو الجواب ، ولا يشترط أن يكون الجواب مترتباً على الشرط . وإلى ما تقدم يشير الناظم بقوله :

المعنى<sup>(١)</sup>، نحو: أنتَ ظالمٌ إن فعلتَ - أو ما تأخر<sup>(٢)</sup> من جوابِ قسمٍ سابقٍ عليه، نحو: (لئن اجتمعتِ الإنسُ والجِنُّ... الآية)<sup>(٣)</sup> .  
كما يجبُ إغناء جوابِ الشرطِ عن جوابِ قسمٍ تأخر عنه، نحو: إن تقمُ واللهِ أقمُ<sup>(٤)</sup> .

(وَالشَّرْطُ يُغْنِي عَن جَوَابِ قَدْ عَلِمَ وَالْعَكْسُ قَدْ يَأْتِي إِنْ لَأَمَعِيَ فُهِمَ)<sup>(٥)</sup>  
أى: أن الجملة الشرطية قد تغني عن الجملة الجوابية وتدل عليها عند حذفها .  
والعكس قد يقع؛ بشرط أن تدل قرينة على ذلك، وأن يكون المعنى المراد مفهوماً بعد الحذف - لا لبس فيه ولا اضطراب .

(١) أى: ولا يصح أن يكون جواباً صناعة؛ إما لكونه جملة اسمية مجردة من الفاء، أو جملة منفية بلم المقرونة بالفاء - أو لكونه مضارعاً مرفوعاً .  
وإنما وجب حذف الجواب، وامتنع جمل المتقدم جواباً؛ لأن أداة الشرط لها صدر الكلام، فلا يتقدم الجواب عليها .

(٢) أى: أو كان الدال على جواب الشرط ما تأخر .. إلخ .

(٣) « لئن » اللام موطئة للقسم « وإن » شرطية، وجملة « لا يأتون » جواب القسم لسبقه وتقدمه على الشرط، وجواب الشرط محذوف للدلالة على جواب القسم عليه . الإسراء  
(٤) « أقم » جواب الشرط لتقدمه . وحذف جواب القسم استغناء عنه بجواب الشرط . وإلى ما تقدم يشير الناظم بقوله:

( زَا حَذِفَ لَدَى اجْتِمَاعِ شَرْطٍ وَقَسْمٍ جَوَابَ مَا أُخِرَتْ فَهَوَ مُلْتَزِمٌ )<sup>(٥)</sup>

أى: أنه إذا اجتمع شرط وقسم - حذف جواب المتأخر منهما؛ للدلالة على جواب المتقدم عليه . ويستثنى من ذلك:

(١) ما إذا كان القسم مقروناً بالفاء؛ فإنه يجب جعل الجواب له وإن تأخر، وتسكون جملة القسم وجوابه جواب الشرط، نحو: إن جاء محمد فوالله لأكرمه .

(\*) « والشرط » مبتدأ « يفنى » الجملة خبر « من جواب » متعلق ب« يفنى » قد علم « الجملة صفة لجواب « المعنى » نائب فاعل لمحذوف يفهمه فهم، وهو فعل الشرط، والجواب محذوف .  
(\*) « لدى » ظرف متعلق بإحذف « اجتماع » مضاف إليه « جواب » مفعول أحذف « ما » اسم موصول مضاف إليه، وجملة « أخرت » صلة « فهو ملتزم » مبتدأ وخبر، والفاء لاتمليل،

وإذا تقدمها ذو خبر<sup>(١)</sup>، جاز جعل الجواب للشرط مع تأخره<sup>(٢)</sup>،  
ولم يجب - خلافاً لابن مالك<sup>(٣)</sup>، نحو: زيد والله إن يقيم

(ب) أو إذا كان الشرط امتناعياً - وهو ما كانت أدواته دالة على الامتناع، وهي: «لو - لولا - لوما» - فيجب أن يكون الجواب له وإن تأخر، ويحذف جواب القسم لدلالة جواب الشرط عليه، نحو: لولا رحمة الله بعباده والله لأخذهم بذنوبهم .  
(ج) وهنالك حالة نالته ينبغي أن يكون الجواب فيها للشرط وإن تأخر عن القسم، وهي: التي يكونان فيها مسبوقين بما يحتاج لخبْر، وقد بينها الناظم والمصنف . ويعرف جواب الشرط؛ بأنه يجب أن يكون مجزوماً لفظاً إن كان مضارعاً - أو محلاً إن كان ماضياً، أو يقرب بالفاء، أو بإذا الفجائية - إن كان من الأنواع التي لاتصلح فعل شرط كما سبق . أما جواب القسم؛ فإن كان للاستعطاف - فجملة الجواب تكون طلبية، نحو: بربك يا أخي ترحم الضيف . وإن كان غير استعطاف؛ فإن كانت جملة الجواب مضارعية مثبتة - أكدت باللام والنون معاً، نحو: والله لأبذلن جهدي في نصح للزحرفين . وإن كانت ماضوية مثبتة وفعلها متصرف - اقترنت باللام و«قد» غالباً، نحو: والله لقد ظفر المجدون بالنجاح، وقد تقترن بأحدهما أو تجرد . وإن كان فعلها جامداً - «غير ليس» - فالأكثر اقترانها باللام فقط، نحو: والله لنعم رجالا المجاهد في سبيل الوطن . أما إذا كان الجامد «ليس» فلا تقترن بشيء، نحو: والله ليس الغنى بالمال ولكن بالقناعة . وإن كان الجواب جملة اسمية مثبتة - فالكثير تأكيدها باللام و«إن» معاً، نحو: والله إن الكذب لو بال على صاحبه، ويصح الاكتفاء بأحدهما، ويندر تجرده منهما .

وإن كان الجواب جملة فعلية منفية «بما» أو «لا» أو «إن» - وجب تجريده من اللام! سواء كانت الجملة فعلية ماضوية أو مضارعية، نحو: والله ما يحتمل العزيز الضيم - والله لا حجب ثوب الرياء ما تحته - والله إن ظفر إلا الخالص .

(١) أى ما يحتاج إلى خبر؛ وذلك: كالمبتدأ، أو الناسخ .

(٢) لوقوعه حينئذ خبراً وهو عمدة في الكلام، وحذفه يخل بمعنى الجملة .

أما القسم فهو مجرد التأكيد .

(٣) أى في التسهيل - والكافية؛ فقد نص فيهما على الوجوب، وقد خالف ذلك في الألفية، فقال:

أَقْمُ<sup>(١)</sup> ، ولا يجوزُ إن لم يتقدما - خلافاً له<sup>(٢)</sup> وللفراء . وقوله :  
لئن كان ما حدثته اليوم صادقاً أصمُ في نهارِ القيظِ للشمسِ بادياً<sup>(٣)</sup>

(وإن توالياً وقبلُ ذو خبرٍ فالشرطُ رجحٌ ، مُطلقاً بلا حذرٍ)<sup>(٤)</sup>

أى إذا اجتمع الشرط والقسم ، وتقدم عليهما ما يطلب خبراً - رجح الشرط مطلقاً سواء تقدم أو تأخر ، فيكون الجواب له ، ويحذف جواب القسم .

(١) « أقم » جواب الشرط مع تأخره ؛ لتقدم ذى خبر وهو المبتدأ . ويجوز أن يجعل الجواب للقسم لتقدمه ؛ فيقال : زيد والله إن يقم لأقومن .

(٢) أى لابن مالك ، حيث يقول فى النظم :

( وَرُبَّمَا رُجِّحَ بَعْدَ قَسَمٍ شَرْطٌ بِأَذَى خَيْرٍ مُقَدَّمٍ )<sup>(٥)</sup>

أى : قد جاء قليلاً ترجيح الشرط على القسم ، عند اجتماعهما وتقدم القسم ، وإن لم يتقدم ذو خبر . فيجوز عنده مثل : والله إن قام محمد أقم .

(٣) بيت من الطويل ، قيل : إنه لامرأة من بنى حنظل - ولم يعين أحد اسمها . وقوله

فى البيت : « بادياً » - يرجح أن يكون القائل رجلاً ، وإلا لقال : بادية :

اللغة والاعراب . حديثه : أخبرت به . القيظ : شدة الحر . بادياً : ظاهراً بارزاً

« لئن » اللام موطئة للقسم « وإن » شرطية « كان » فعل ماض ناقص فعل الشرط « ما » اسم

موصول اسمها « حديثه » حدث فعل ماض للمجهول والتاء نائب فاعل والهاء مفعوله الثانى ،

والجملة صلة « صادقاً » خبر كان « أصم » فعل مضارع جواب الشرط مجزوم بيان

« للشمس » متعلق بياديا الواقع حالا من فاعل أصم .

والمعنى : يقسم الشاعر مخاطبه ويؤكد له : أنه لو كان ما حكي عنه ونسبه إليه

(\*) « وإن توالياً » شرط وفعله ، وألف الاثنين فاعل « وقبل » الواو لفعال ، « وقيل »

ظرف متعلق بحذف خبر مقدم « ذو خبر » ذو مبتدأ مؤخر وخبره مضاف إليه ، والجملة حال من

ألف الاثنين « فالشرط » انقضاء واقعة فى الجواب ، و « الشرط » . فقول رجح مقدم ، والجملة

فى محل جزم جواب الشرط « مطلقاً » حال من الشرط « بلا حذر » بلا جار ومجرور متعلق

برجح ، و « لا » بمعنى « غير » مضافة إلى حذر .

(\*) « ورُبَّمَا » رب حرف تليل ، و « ما » كافة « بعد قسم » ، بعد ظرف متعلق برجح

وقسم مضاف إليه « شرط » نائب فاعل رجح « بلا ذى » بلا جار ومجرور متعلق برجح

وذى مضاف إليه « خبر » مضاف إليه أيضاً « مقدم » نعت لذى خبر .

— ضرورة ، أو اللام زائدة . وَحَيْثُ حُذِفَ الْجَوَابُ ، اشْتَرَطَ — فِي  
غير الضرورة — مُضِيَّ الشَّرْطِ <sup>(١)</sup> ؛ فَلَا يَجُوزُ : أَنْتَ ظَالِمٌ إِنْ تَفْعَلُ —  
ولا : وَاللَّهِ إِنْ تَقَمَّ لِأَقْوَمِنَّ .

الواشون صحيحاً ؛ فَإِنْ عَلَيْهِ نَذْرًا لِلَّهِ أَنْ يَصُومَ يَوْمًا شَدِيدَ الْحَرِّ ، وَأَنْ يَتَعَرَّضَ لَوَهْجِ  
الشمس ، حَتَّى يَكُونَ ذَلِكَ أَوْجَعُ لَهُ وَأَكْثَرَ إِيْلَامًا .

والشاهد : فِي « أَصَم » ؛ فَقَدْ اسْتَشْهَدَ بِهِ ابْنُ مَالِكٍ وَالْفَرَاءُ — عَلَى أَنْ الْفِعْلَ الْوَاقِعَ  
جَوَابًا ؛ إِذَا تَقَدَّمَ عَلَيْهِ شَرْطٌ وَقَسَمَ — جاز جملة للشروط ، وَإِنْ كَانَ الشَّرْطُ مُتَأَخِّرًا ، وَلَمْ  
يَتَقَدَّمْ عَلَيْهِمَا ذُو خَبَرٍ ؛ « فَأَصَم » جَوَابٌ لِلشَّرْطِ بِدَلِيلِ جِزْمِهِ . وَيُؤَوَّلُهُ الْجُمْهُورُ عَلَى أَنْ  
هَذَا — ضُرُورَةٌ ، أَوْ الْإِلَامُ فِي « لَنْ » زَائِدَةٌ وَلَيْسَتْ لِلْقَسَمِ ، كَمَا بَيْنَ الْمُصَنِّفِ .  
(١) أَى لَفْظًا أَوْ مَعْنَى ؛ كَالْمُضَارِعِ الْمَجْزُومِ بِلَمْ — كَمَا مِثْلُ . وَاحْتَرَزَ بِقَوْلِهِ : فِي غَيْرِ  
الضرورة — عَنِ نَحْوِ قَوْلِ الشَّاعِرِ :

إِنَّ تَكَّ قَدْ ضَاقتْ عَلَيَّ بِيُوتِكُمْ لَيْعَلْمُ رَبِّي أَنْ بَيْتِي وَاسِعٌ  
فقد حذف جواب الشرط « إن » مع أن فعله مضارع وهو « تك » . أما جملة  
« ليعلم » فهي جواب القسم ، ولا يصح أن تكون جوابا للشرط ؛ لأنه متأخر ، وجوابه  
لا يكون مقرونا باللام .

هذا : وَقَدْ يَحْذِفُ الشَّرْطُ وَالْجَوَابُ مَعًا ، وَتَبْقَى أَدَاةُ الشَّرْطِ هُنَالِكَ بِشَرْطِ أَنْ تَكُونَ  
قَرِينَةً تَدُلُّ عَلَيْهِمَا ، وَالغَالِبُ أَنْ تَكُونَ أَدَاةَ الشَّرْطِ « إِنْ » كَقَوْلِ الرَّاجِزِ :

قَالَتْ بِنَاتُ الْعَمِّ يَا سَلْمَى وَإِنِّنْ كَانَ فَقِيرًا مُعْدِمًا ؟ قَالَتْ : وَإِنِّنْ  
فإن التقدير : أَنْتَ وَجِينِهِ يَا سَلْمَى وَإِنِّنْ كَانَ فَقِيرًا مُعْدِمًا ؟ قَالَتْ : وَإِنِّنْ كَانَ كَذَلِكَ  
أَنْزُوجِهِ . وَمِنْ أَمْثَلِهِ حَذْفُهَا بَعْدَ أَدَاةِ غَيْرِ « إِنْ » — قَوْلُ النَّمْرِ بْنِ تَوَيْلٍ :

فَإِنَّ الْمَنِيَّةَ مَنْ يَخْشَمُهَا فَسَوْفَ تُصَادِفُهُ أُيْنَمَا  
أى : أَيْنَمَا يَذْهَبُ تُصَادِفُهُ .



## الأسئلة والتريينات

- ١ — لم يعرب المضارع إذا لم يتصل بالنونين ؟ اشرح القول في ذلك موضعاً بالمثل :
- ٢ — ما الفرق بين « كي » المصدرية والتعليلية ؟ ومتى تعين إحداها ؟ اذكر أمثلة توضح ذلك .
- ٣ — يقول النحويون : إن بين « لم » و « لما » الجازمتين — فرقا في المعنى والعمل . وضح ذلك بأمثلة من إنشائك .
- ٤ — اذكر المواضع التي يجب فيها اقتران جواب الشرط بالفاء ، واذكر أمثلة لذلك .
- ٥ — اشرح قول الناظم :

واحذف لدى اجتماع شرط وقسم جواب ما أخرت فهو ملتزم

- ٦ — كيف تفرق بين جواب الشرط وجواب القسم ؟ اذكر أمثلة توضح ذلك .
- ٧ — اذكر المواضع التي يجب فيها إضمار أن ، ومتى يجب رفع المضارع بعدها ؟ مثل
- ٨ — فيما يأتي شواهد لبعض موضوعات هذا الباب ، بين الشاهد وحكمه في الإعراب :

قال تعالى : ( وَأَخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ . وَإِذَا لَا يَلْبِثُونَ  
خِلَافَكَ إِلَّا قَلِيلًا . يَا لَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نَكَذِّبُ بِآيَاتِ رَبِّنَا . أَيَا مَا تَدْعُو فَلَهُ  
الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى . مَنْ كَانَ يَرِيدُ حَرْثَ الْآخِرَةِ نَزِدْ لَهُ فِي حَرْثِهِ ، وَمَنْ  
كَانَ يَرِيدُ حَرْثَ الدُّنْيَا نُؤْتِهِ مِنْهَا . وَإِنْ تُصِيبِهِمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ  
إِذَا هُمْ يَقْتِنُونَ . فَإِنْ كَرِهْتُمُوهُنَّ فَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَيَجْعَلَ اللَّهُ فِيهِ  
خَيْرًا كَثِيرًا . وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ ابْتِغَاءَ مَرْضَاةِ اللَّهِ فَسَوْفَ نُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا  
أَفَأَنْ مِتَّ فَهَمَّ الْخَالِدُونَ؟ إِنْهُ مَنْ يَتَّقِ وَيَصْبِرْ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْحَسَنِينَ  
وَإِنْ يُكْذِبُوكَ فَقَدْ كَذَّبَتْ رُسُلٌ مِنْ قَبْلِكَ . وَلَا تَرْكَبُوا إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا  
فَتَمْسَكُوا النَّارَ) . وفي الحديث : « مَنْ يَقُمْ لَيْلَةَ الْقَدْرِ إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا  
عُفِّرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ » .

لَأَفِيئِكَ بَعْدَ الْمَوْتِ تَقْدُبُنِي وَفِي حَيَاتِي مَا زَوَّدْتَنِي زَادِي

وَمَنْ لَا يُقَدِّمُ رَجُلَهُ مُطْمَئِنَّةً فَيُثْبِتُهَا فِي مُسْتَوَى الْأَرْضِ يَرْتَأِي

من يَكِدْنِي بِسِيٍّ كُنْتُ مِنْهُ كَالشَّجَا بَيْنَ حَلْقِهِ وَالْوَرِيدِ  
لِتَقَمِ أَنْتَ يَا ابْنَ خَيْرِ قُرَيْشٍ كِي لَتَقْضَى حَوَائِجُ الْمُسْلِمِينَ  
يَا لَيْتَ مَنْ يَمْنَعُ الْمَعْرُوفَ يَمْنَعُهُ حَقٌّ يَذُوقُ رِجَالُ غَيْبٍ مَا صَنَعُوا  
لَئِنْ سَاءَ لِي أَنْ تَلْتَقَى بِمَسَاءَةٍ لَقَدْ سَرَّني أَنِّي خَطَرْتُ بِبَيْلِكَ  
يَا أَقْرَعُ بْنُ حَابِسٍ يَا أَقْرَعُ إِنَّكَ إِنْ بَصَرَ أَخُوكَ تُصْرَعُ  
إِنْ يَمْلُؤُوا بِالْخَيْرِ يُخْفَوهُ ، وَإِنْ عَلِمُوا شَرًّا أَذَاعُوهُ ، وَإِنْ لَمْ يَمْلُؤُوا كَذَّبُوا  
إِذَا أَنْتَ عَابَتَ الْوَضِيعَ فَإِنَّمَا تَخْطُ عَلَى صُحُفٍ مِنَ الْمَاءِ أُخْرُفَا  
رَبٌّ وَتَقْنِي فَلَا أَعْدِلُ عَنْ سَنَنِ السَّاعِينَ فِي خَيْرِ سَنَنِ

٩ — أعرب البيت الآتي، وبين ما فيه من شاهد:

مَنْهُ عَاذِلِي فَمَا مَأْمَانُ أَنْ أَبْرَحَا بِمِثْلِ أَوْ أَحْسَنَ مِنْ شَمْسِ الضُّعَا

١٠ — اشرح البيت الآتي شرحاً أدبياً — وهو لدرجوم أحمد شوقي أمير الشعراء المصري  
وبين إعراب ما تحته خط :

وَمَا السَّلَاحُ لِقَوْمٍ كَلَّتْ عُدَّتُهُمْ حَتَّى يَكُونُوا مِنَ الْأَخْلَاقِ فِي أَهْبٍ

١١ — يقول الله سبحانه وتعالى : ( أَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَمَنْ يَسِرُونَ لِمَ قُلُوبُهُمْ  
يَمْلِكُونَ بِهَا ؟ ) . ويقول في آية أخرى : ( أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ  
مَاءً فَتَصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً ؟ ) .

بين ، لم نصب المضارع في الآية الأولى ؟ ورفع في الثانية ؟ مع تقدم النفي والاستفهام  
في كلتا الآيتين ؟

١٢ — اضبط ما تحته خط في البيت الآتي، وبين موقعه من الإعراب مع ذكر السبب .

يَا بَنِي السُّكْرَامِ أَلَا تَدْنُو فَيُبْصِرُ مَا قَدْ حَدَّثْتُوكَ فَمَا رَأَى كُنْ مَعَهَا !

١٣ — كون من إنشائك ما يأتي .

(أ) جملة فيها شرط وقسم والجواب للشرط ، وأخرى فيها الجواب للقسم .  
(ب) جملة شرطية يجب فيها حذف الجواب ، وأخرى شرطية قسمية يجب فيها حذف جواب القسم .

(ج) جملة يتلو الجواب فيها فعل مضارع ؛ معطوف بالفاء مرة - وثم أخرى ، مع بيان الأوجه الجائزة في إعراب الفعلين . وذكر السبب .

١٤ — بين فيما يأتي : حكم إعراب الأفعال التي تلي « الواو » ، أو « الفاء » - مع توضيح السبب

من يكثر مزاحه تسقط هيئته ويحتقره الناس . من يعمل فيخلص في عمله . يكسب ثقة عارفيه . إن تقبل على الدرس تدرك عويص الحقائق فتكون موضع ثقة إخوانك . من يصحب الأخيار ويقدمهم يظفر بحسن الأحداث . لا تخالف والديك فتندم . استمع لنصحي فتريح .

١٥ — فبين فيما يأتي : المنصوب من الأفعال ، والمجزوم منها - مع ذكر عامل النصب والجزم .

هل تستمع إلى أحدثك ، لعل حديثي ينفذ إلى قلبك فيشرح صدرك للخير وتؤمن العثار ؟ لا تكن عبد شهواتك تظفر برضاء الله والناس . صبرا فتصل إلى الأوج . اعتمد على نفسك في أمورك تظفر بما ترجو . رباه ما أشد حاجتي إلى رضاك ، فأسدل على ثوب العافية ، ووقفني إلى ما يرضيك لأظفر بنعيم جناتك . ليت العالم يدرك عاقبة التسابق في التسلاح ، ويدرك أنه سيلحق بالإنسانية الدمار والفناء . حسبك هذا فتعمل به .

وَمَنْ يَكْ ذَا فَضْلٍ فَيَبْخُلْ بِفَضْلِهِ عَلَى قَوْمِهِ يُسْتَعْنِ عَنْهُ وَيُذَمَّ  
قال الله تعالى :

( فَإِنَّكَ لَا تَسْمِعُ الْمَوْتَى وَلَا تُسْمِعُ الْعُمْمَ الدُّعَاءَ إِذَا وَلُوا مَدْبُرِينَ )

( فصل في لو )

ل « لَوْ » ثلاثة أَوْجُه :

(أحدها) أن تكون مَصْدَرِيَّةً ؛ فَتُرَادِفُ « أَنْ » <sup>(١)</sup> . وَأَكْثَرُ  
وَقَوْعِهَا بَعْدَ « وَدَّ » ، نَحْوُ : ( وَدُّوا لَوْ تَدُهِنُ ) — أَوْ « يَوَدُّ » <sup>(٢)</sup> نَحْوُ :  
( يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يَعْمُرُ ) <sup>(٣)</sup> . وَمِنَ الْقَلِيلِ قَوْلُ قُتَيْبَةَ :  
مَا كَانَ ضَرْكَ لَوْ مَنَنْتَ ، وَرُبَّمَا مِنْ الْفَسْتَى وَهُوَ الْمَغِيظُ الْمُخَنَقُ <sup>(٤)</sup>

فصل في لو

(١) أى تكون مثلها في المعنى والسبك - لافي النصب . ولا بد أن يطلبها عامل  
وتوصل بالجملة الماضية وبالضارعية ، ولا توصل بجملة أمرية ؛ ووصلها بالجملة الإسمية  
قليل ، كقوله تعالى : ( وَإِنْ يَأْتِ الْأَحْزَابُ يَوَدُّوا لَوْ أَنَّهُمْ بَادُونَ فِي الْأَعْرَابِ )  
الآية : ٢٠ سورة الأحزاب . ويتكون منها ومن صلها مصدر مؤول ، ولا تحتاج لجواب .  
« انظر باب الموصول الجزء الأول - صفحة ١٣٣ » .

(٢) وكذلك ما هو بمعناها ؛ نحو : أحب يجب - رغب يرغب - اختار يختار .

(٣) « لو » وما بعدها في المثالين - في تأويل مصدر مفعول ؛ أى : الادهان -

والتعمير . من الآية : ٩ من سورة القلم . ومن الآية : ٩٦ من سورة البقرة .

(٤) بيت من الكامل ، من قصيدة لقتيلة بنت النضر بن الحارث الأسدية ،

تخاطب النبي عليه السلام ، وكان قد قتل أبها صبراً بالصفراء ، بعد انصرافه  
من غزوة بدر . قيل : لأنه كان يقرأ على العرب أخبار العجم ، ويقول لهم : محمد  
يأتيكم بأخبار عاد وثمود - وأنا آتيكم بخبر الأكاسرة والقيصرة ، يريد بذلك إبداء  
الرسول . روى أن الرسول عليه السلام لما سمع كلامها قال : « لو سمعتها قبل أن أقتله  
ما قتلتها ولمفوت عنه » .

الالفة والإعراب . ضرك : عاد عليك بالضرر . مننت : أنعمت وتفضلت .

المغيظ : اسم مفعول ، من غاظه يغيظه - إذا أغضبه وأثاره . الخنق : الذى يكمن الفيظ  
في صدره ، وهو اسم مفعول أيضاً - من أحنقه ، إذا أغضبه « ما » استفهامية مبتدأ  
« كان » زائدة « ضرك » فعل ومفعول « لو مننت » لو مصدرية وهى وما بعدها فى

وإذا وليها الماضي بَقِيَ عَلَى مُضِيِّهِ ، أو المضارع مُتَخَلِّصًا لِلِاسْتِقْبَالِ <sup>(١)</sup> ،  
كَمَا أَنَّ « أَنْ » المصدرية كذلك .

(الثاني) أن تكون للتعليل في المستقبل <sup>(٢)</sup> ؛ فترادف « إن » <sup>(٣)</sup> كقوله :

تأويل مصدر فاعل ضر ، والجملة خبر ما . ويجوز أن تعرب « كان » عاملة ، ومصدر  
« لو مننت » اسمها ، وجملة « ضرك » خبرها - أي ما كان منك ضرك . كما يجوز أن  
تكون « ما » في محل نصب مفعول مطلق لضررك ؛ أي : أي ضرر ضرك المن . « ورعا »  
الواو للحال و « رب » حرف تقليل وجر شبهه بالزائد ، وما كافة « وهو » الواو  
للحال ، و « هو » مبتدأ « المغيظ » خبر « الخنق » صفة له ، أو خبر بعد خبر .

والمعنى : أي ضرر كان يلحقك يا رسول الله - لو تفضلت وأنعمت على أبي العفو ؟  
وكثيراً ما يعفو الرجل الكريم وهو مملوء غيظاً وغيظاً .

والشاهد : في « لو مننت » فإن « لو » مصدرية وما بعدها في تأويل مصدر ولم تقدمها  
« ود » ولا « يود » ونحوها ؛ وهذا قليل .

وذكر الصبان : أنه يجوز أن تكون « لو » هنا شرطية ، والشرط « لو مننت » .  
والجواب محذوف يدل عليه الكلام ؛ أي لو مننت لم يضرك شيء ؛ وإذا لا شاهد فيه .  
هذا : وبعض النحاة ينسكرون « لو » مصدرية ، ويقول : إنها شرطية  
دائماً ، وإذا لم يكن في الكلام ما يصلح أن يكون جواباً - قدر الجواب .  
وحجته : أنها قد تدخل على « أن » كافي قوله تعالى : (وما عمات من سوءه تود لو أن بينها  
وبينه أمداً بعيداً) . ولو كانت مصدرية ما دخلت على حرف مصدرى ؛ لأن حرف المصدر  
لا يدخل على مثله . ورد : بأنه يمكن تقدير دخول « لو » على فعل ؛ ويكون النسب من  
أن ومصحوبها فاعلاً له ، والتقدير في الآية : لو ثبت كون أمد بعيد بينها وبينه .

(١) ولا بد أن يكون كل من الماضي أو المضارع تام التصرف .

(٢) أي تعليق جوابها على شرطها وجوداً وعدماً في المستقبل ، بحيث لا يتحقق معنى  
الجواب في المستقبل ولا يحصل إلا بعد تحقق معنى الشرط وحصوله في  
المستقبل ؛ وتسمى « لو » هذه : الشرطية غير الامتناعية .

(٣) أي الشرطية ، وذلك في تعليق الجواب على الشرط ، وفي أن يكون زمن الفعل  
في جملة الشرط والجواب - مستقبلاً مهما كان نوع الفعل ، إلا أنها لا تجزم على الألفصح

\* ولو تَلْتَقِي أَصْدَاؤُنَا بَعْدَ مَوْتِنَا \* (١)

وإذا وليها ماضٍ أوَّلٌ بالمستقبل، نحو: (وَلْيَحْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكَوْا) (٢)  
أو مضارعٌ مُتَخَلِّصٌ للاستقبال - كما في « إن » الشرطية .

(الثالث) أن تكون للتعليل في الماضي (٣) وهو أغلب أقسام « لو » (٤)

(١) صدر بيت من الطويل ، لقيس بن الملوح - المعروف بمجنون ليلى ،  
وقيل : هو لأبي صخر الهذلي . وعجزه :

\* وَمِنْ دُونِ رَمْسَيْنَا مِنَ الْأَرْضِ سَبَسْبُ \*

اللغة والاعراب . أصداؤنا : جمع صدى ، وهو ما تسمعه كأنه يجيبك بمثل  
صوتك ، إذا كنت في مكان خال - أو على جبل - أو شط نهر . رمسينا : مثنى رمس  
وهو القبر أو ترابه . سببسب : صحراء بعيدة الأطراف . « لو » شرطية غير جازمة ،  
« تلتقي » فعل الشرط « أصداؤنا » فاعل ومضاف إليه « ومن » الواو للعحال « من دون »  
جار ومجرور خبر مقدم « رمسينا » مضاف إليه « من الأرض » جار ومجرور حال  
من « سببسب » الواقع مبتدأ مؤخرأ . وجواب « لو » لظل - في قوله بعد :

لَظُلِّ صَدَى صَوْتِي وَإِنْ كُنْتُ رِمَّةً لِيَصَوْتِ صَدَى لَيْلِي يَهْشُ وَيَطْرَبُ  
والمعنى : لو تتقابل وتتجمع أصداؤنا من قبورنا ، وبيننا مسافات شاسعة -  
الطربت لسماع صدى صوتها ، وأجبتها وإن كنت عظيماً بالية .

والشاهد : في قوله : « لو تلتقي » ؛ حيث وردت « لو » شرطية للتعليل في المستقبل ،  
بدليل الإتيان لها بجواب ؛ وهو قوله : « لظل » ، وهو ماضٍ لفظاً مستقبلي معنى .

(٢) أى : لو قاربوا أن يتركوا ، وإنما قدر ذلك ليصح وقوع « خافوا » جزاء ؛  
لأن الخوف إنما يكون قبل الترك بالفعل ؛ لاستحالة بعد موتهم . الآية : ٩ - سورة النساء

(٣) أى تعليل حصول مضمون الجواب والجزاء ، على حصول مضمون الشرط  
في الماضي ، فكل من الشرط والجزاء مرتبط بالآخر . وما أنها تفيد أن الشرط لم  
يتحقق وامتنع وقوعه في الماضي ، والجواب معلق عليه في الماضي أيضاً - فيلزم  
امتناع الجواب إذا كان فعل الشرط هو السبب الوحيد في تحقيق الجواب ، ولهذا ،  
تسمى « لو الشرطية الامتناعية » . (٤) وهذا القسم هو الذي عناه الناظم بقوله :

وتقتضى امتناع شرطها دائماً<sup>(١)</sup> — خلافاً للشلوبيين ، لا جوابها — خلافاً — للمعربين<sup>(٢)</sup> . ثم إن لم يكن لجوابها سببٌ غيرُه — لزم امتناعُه نحو: (وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَاهُ بِهَا)<sup>(٣)</sup> ، وكقولك : لو كانت الشمس طالعةً كان النهار موجوداً<sup>(٤)</sup> ، وإلا — لم يلزم ، نحو : لو كانت الشمس طالعةً

(« وَهَـ حَرْفُ شَرْطٍ فِي مَعْنَى « وَيَقِلُّ » إِبْلَاقًا مُسْتَقْبَلًا ، لَكِنَّ قَبْلَهُ »)<sup>(٥)</sup>

أى : أن « لو » حرف يفيد الشرطية في الزمان الماضي ، وقد يقع بعدها ما هو مستقبل فتقاب زمنه للمضى ، ويقبل هذا لوروده عن العرب

(١) أى مثبتاً أو منفياً ؛ لأنه لو حصل لكان الجواب كذلك ، فتخرج عن إفادة التعليق ؛ لأن التابت الحاصل لا يملق .

(٢) أى فى قولهم : « لو حرف امتناع لامتناع » مما يفهم منه ، أنها حرف يدل على امتناع الجواب لامتناع الشرط ، ولا شك أن هذا غير صحيح ؛ لأن امتناع الشرط لا يستلزم امتناع الجواب . فقد يستلزمه أو لا يستلزمه — اللهم إلا إذا لم يكن للجواب سبب غيره — كما أوضح المصنف . ولعل المعربين يقصدون بهذا التعبير — الكثير الغالب . والصواب أن يقال : إن « لو » حرف يدل على ما كان سيقع فى الماضى لوقوع غيره فى الماضى أيضاً ، وهذا قول سيبويه .

(٣) هذه الآية فى أحد علماء بنى إسرائيل — أو فى بلعم بن باعوراء — أو فى أمية ابن أبى الصلت . وكان يأمل أن يكون هو النبى المنتظر ، فلما بعث عليه السلام حسده وكفر به ، و « لو » هنا تدل على نفي مشيئة الله لرفع هذا المنسوخ ، وذلك يستلزم نفي الرفع ؛ فقد انتفى الجواب لانقضاء الشرط ؛ لأنه لا سبب للرفع إلا المشيئة وقد انتفت ، وانقضاء السبب يستلزم انتفاء المسبب ضرورة ، كما أن ثبوت السبب يستلزم ثبوت المسبب . من الآية ١٧٦ من سورة الأعراف (٤) فقد انتفى الجواب — وهو وجود النهار — بدخول « لو » ؛ لأنها لا سبب له عقلاً وعادة إلا طلوع الشمس .

(\*) « لو » مبتدأ قصد لفظه « حرف شرط » حرف خبر وشرط مضاف إليه « فى مضى » متعلق بمحذوف نعت لشرط « إِبْلَاقًا » إِبْلَاقٌ فاعل يقل ، وهو مصدر مضاف إلى الهاء مفعوله الأول « مستقبلاً » مفعوله الثانى « لَكِرَ » حرف استدراك « قبل » نعت ماضٍ للمجهول ونائب الفاعل يعود على إِبْلَاقِهَا المستقبلي ، والجملة مستأنفة .

كان الضوء موجوداً<sup>(١)</sup>، ومنه: «لَوْ لَمْ يَخَفِ اللَّهُ لَمْ يَعْصِهِ»<sup>(٢)</sup>.  
 وإذا وليها مضارعٌ أوَّلٌ بالماضي<sup>(٣)</sup> نحو: (لَوْ يُطِيعُكُمْ فَنِي كَثِيرٍ  
 مِنَ الْأَمْرِ لَعْنَتِيُمْ)<sup>(٤)</sup>.  
 وتختصُّ «لَوْ» مطلقاً<sup>(٥)</sup> بالفعل، ويجوزُ أَنْ يَلِيَهَا قليلاً - اسمٌ

(١) فإنه لا يلزم من انتفاء الشرط ، وهو طلوع الشمس - انتفاء الجواب :  
 وهو حدوث الضوء ؛ لجواز وجوده بسبب آخر ؛ كصباح - أو نار - أو قمر . الخ .  
 (٢) هذا أثر مروى عن عمر رضى الله عنه ؛ وأوله : « نعم العبد صهيب » .  
 و « لو » فيه لا تدل على انتفاء الجواب لانتهاء الشرط ؛ فإنه لا يلزم من انتفاء  
 عدم الخوف - انتفاء عدم العصيان ، حتى يكون قد خاف وعصى ؛ لأن لعدم العصيان  
 أسباباً أخرى غير الخوف - الذى هو وظيفة العوام ، منها : الاجلال - والإعظام - والمحبة  
 والحياة ، وتلك وظيفة الخواص . والمراد : أن صهيباً لو قدر عدم خوفه - لم تقع منه  
 معصية ؛ لأنه من الخواص - فكيف وهو يخاف ؟ (٣) أى مع بقاء لفظه على حاله .  
 (٤) أى لو أطاعكم لعنتم ، من الآية : ٧ من سورة الحجرات  
 ومثله قول كثير فى محبوبته عزة :

رُهْبَانِ مَدِينِ وَالَّذِينَ عَاهَدْتُمْ  
 لَوْ يَسْمَعُونَ - كَمَا سَمِعْتُ - كَلَامَهَا  
 يَبْكُونَ مِنْ حَذَرِ الْعَذَابِ قَمُوداً  
 خَرُّوا عِزَّةَ رُكَّاماً وَسَجَّ - وَدَا  
 أى : لو سمعوا حديثها كما سمعت . وفى هذا يقول الناظم :

( وَإِنْ مُضَارِعٌ تَلَاهَا صُرِفَا إِلَى الْمَضِيِّ ، نَحْوُ : لَوْ يَفِي كَفَى )<sup>(\*)</sup>  
 أى : إذا تلا «لو» الامتناعية ووقع بعدها مضارع لفظاً - فإنها تقلب زمنه إلى  
 المضى ، ويكون مضارعاً فى الصورة والشكل لا غير ، نحو : لوفى كفى - أى : لو وفى كفى .  
 أما غير الامتناعية ، فيبقى المضارع معها على حالته صورة وزمناً .

(٥) أى : مصدرية كانت - أو شرطية بنوعها ؛ ومع اختصاصها بالفعل - لا تجزئها على الصحيح

(\*) « وإن » شرطية « مضارع » فاعل محذوف هو فعل الشرط ، والفعل بعده مفسر  
 له « صرفاً » مانس الجوهول جواب الشرط ونائب الفاعل يعود إلى مضارع ، والألف للإطلاق « نحو » خبر  
 مبتدأ محذوف « لو » حرف شرط غير جارم « بى » فعل مضارع فعل الشرط « كفى » فعل ماض جوابه ، وجملة  
 الشرط وجوابه فى محل جر بإضافة « نحو » إليها على تقدير مضاف ، أى : نحو قولك : لوفى كفى



معمول لفعل محذوف يُفسرُهُ ما بعده <sup>(١)</sup> كقوله :

\* أَخْلَى لَوْ غَيْرَ الْحَمَامِ أَصَابَكُمْ \* <sup>(٢)</sup>

(١) سواء كان ذلك الاسم مرفوعاً كما مثل المصنف ، ومنه قول عمر - رضي الله عنه -  
لأبي عبيدة بن الجراح حين قال له - وقد رجع بالجيش من الشام حين بلغه أن  
بها وباء - أفراراً من قدر الله تعالى ؟ فقال له عمر : لو غيرك قالها يا أبا عبيدة !  
نعم ؛ نفر من قدر الله إلى قدره . والقصة مشهورة . وقول حاتم الطائي : « لو ذات  
سوار لطمتني » ، وقد قال ذلك حين كان مأسوراً في بعض أحياء العرب ، فطلبت منه  
صاحبة المنزل أن يفصد ناته لها لتسرب دمها - فنحرها . فقيل له في ذلك فقال : هذا  
فصدي ، فلطمته الجارية فقال هذا القول . ويراد بذات السوار - الحرة ؛ لأن الإماء  
عند العرب ما كانت تلبس السوار ، وجواب لو محذوف - أي لمان على ذلك .  
وهو مثل يضرب للوضع يهين الشريف . أو منصوباً ، نحو : لو محمدأ رأيتـه  
لأكرمتـه . أو خبراً لكان محذوفة ، نحو : التمس ولو خاتماً من حديد .

(٢) صدر بيت من الطويل لأبي الغطمش الضبي - الشاعر الأسدي ، وعجزه :

\* عَتَبْتُ وَلَكِنْ مَا عَلَى الْمَوْتِ مَعْتَبٌ \*

اللغة والاعراب . أخلاى : جمع خليل وهو الصديق ، وينشد : أخلاء همزة مكسورة .  
وأصله : أخلاى ، ثم قصر محذف الهمزة للضرورة ، وأضيف لياء التكلم . الحمام :  
الموت . معتب : مصدر ميمى بمعنى العتاب ؛ من عتب عليه - إذا لامه وسخط عليه .  
« أخلاى » الهمزة للنداء ؛ وخلاى منادى منصوب بفتحة مقدره على ما قبل الياء ؛ وهى  
مضاف إليها ، وحرف النداء محذوف ، وهو مقول القول في قوله قبل :

أقولُ لها وقد فاضتُ بِعَيْنِي عَبْرَةٌ أَرَى الْأَرْضَ تَبْقَى وَالْإِخْلَاءُ تَذْهَبُ

« لو » شرطية غير جازمة « غير » مبتدأ خبره ما بعده - أو فاعل محذوف  
يفسره أصابكم « الحمام » مضاف إليه « عتبت » الجملة جواب « لو » « ولكن »  
الواو عاطفة ولكن حرف استدراك « ما » نافية « على الدهر » جار ومجرور خبر  
مقدم « معتب » مبتدأ مؤخر .

والعنى : لو أصابكم أحد غير الموت لسخطت عليه ووجدت ، وكان لى معه شأن

وكثيراً «أنَّ» وَصَلْتَهَا نَحْوُ: (وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا) <sup>(١)</sup>؛ فقال سيبويه  
وجمهور البصريين: مبتدأ <sup>(٢)</sup>. ثم قيل: لا خبر له <sup>(٣)</sup>، وقيل: له خبرٌ  
محذوف <sup>(٤)</sup>. وقال الكوفيون والمبرد والزجاج والزمخشري: فاعلٌ  
بِثَبَّتْ مُقَدَّرًا <sup>(٥)</sup> - كما قال الجميع في «ما» وَصَلْتَهَا فِي: لا أ كَلَّمَهُ  
مَا أَنَّ فِي السَّمَاءِ نَجْمًا <sup>(٦)</sup>.

آخر، ولكن الذي أصابكم الموت، ولا عتاب عليه ولا سخط؛ لأنه قدر لامفر منه.  
والشاهد: وقوع الاسم - وهو «غير» - بعد «لو» الشرطية وذلك قليل. وموقعه  
في الإعراب على أوجه: فقيل: فاعل لمحذوف يفسره ما بعده، كقوله تعالى: (إذا السماء  
انشقت). وقيل: مبتدأ خبره ما بعده، وهذا أحسن في «لو». أما في «إذا» و«إن» -  
فالأرجح الأول لكثرة وروده عن العرب على هذا النحو. (١) الآية: ٥ - سورة الحجرات  
(٢) أى: أن موضع أن مع اسمها وخبرها - رفع على الابتداء. وعلى ذلك تكون  
«لو» غير داخلة على الفعل.

(٣) أى: لاشتمال «أن» وما بعدها على المسند والمسند إليه، فأغنى ذلك عن الخبر،  
وتوقف الإفادة على الجواب لا يضر شيء.

(٤) قيل: يقدر قبل المبتدأ - أى ولو ثابت صبرهم. وقيل: يقدر مؤخراً عنه -  
أى ولو صبرهم ثابت.

(٥) قيل: وهذا هو الأرجح؛ لأن فيه إبقاء «لو» على اختصاصها بالدخول على الفعل  
(٦) «أن» ومعمولها في موضع رفع على الفاعلية ثبت مقدرًا - أى ما ثبت أن  
في السماء نجماً. وإلى ما تقدم يشير الناظم بقوله:

(وهي في الاختصاص بالفعل كإن لكن لو أن بها قد تقترن) <sup>(٧)</sup>

(\*) «وهي» ضمير متصل مبتدأ «في الاختصاص» جار ومجرور متعلق بما تعلق به الخبر الآتي  
«بالفعل» متعلق بالاختصاص «كإن» متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «لكن» - حرف استدراك  
ونصب «لو» اسم لكن مقصود لفظه «أن» مبتدأ مقصود لفظه أيضاً «بها» متعلق بتقترن،  
وجملة «قد تقترن» خبر المبتدأ، و«قد» لالتحقيق، وجملة المبتدأ وخبره - خبر لكن.

وَجَوَابٌ «لو»: إِمَّا ماضٍ معنًى<sup>(١)</sup> نحو: لَوْ لَمْ يَخَفِ اللهُ لَمْ يَعْصِهِ -  
أَوْ وَضَعًا وهو: إِمَّا مُثَبَّتٌ، فاقترانُهُ باللام<sup>(٢)</sup> نحو: (لَوْ نَشَاءُ لَجَعَلْنَاهُ  
خُطَامًا) - أ كثرُ من تَرَكِبَا، نحو: (لَوْ نَشَاءُ لَجَعَلْنَاهُ أَجَاجًا).

وإِمَّا مَنفِيٌّ بـ «مَا»، فالأمرُ بالعكس، نحو: (وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ)  
وقوله: \* وَلَوْ نَعْطَى الْخِيَارَ لَمَا أَفْتَرَقْنَا \*<sup>(٣)</sup>

قيل: وقد تجابُّ بمجملَةِ اسمية<sup>(٤)</sup> نحو: (لَمْشُوبَةٌ مِنْ عِنْدِ اللهِ خَيْرٌ)<sup>(٥)</sup>.

أى: أن «لو» الشرطية بنوعها -مختصة بالدخول على الفعل، مثل «إن» الشرطية  
فإنها لا تدخل إلا على الفعل ظاهراً أو مقدرأ. وتنفرد «لو» بدخولها على «أن» ومعمولها  
(١) لا بد «لو» من جواب مذكور أو محذوف. والماضى معنًى هو: المضارع  
المفروق بلم الجازمة، ويجب تجرده من اللام؛ لأن اللام لا تدخل على نافية «ما»  
كما سيأتى: (٢) هذه اللام تسمى: «لام التسوية» - أى التأجيل والتأخير؛  
لأنها تدل على أن تحقق الجواب سيتأخر عن تحقق الشرط زمنأ طويلاً، وعدم وجودها  
يدل على أن التحقق سيتأخر زمنأ أقل. الآية الأولى: ٦٥ - الواقعة. والثانية:  
٧٠ - من السورة نفسها (٣) صدر بيت من الوافر - لم نقف على قائله، وعجزه:

\* وَلَكِنْ لَا خِيَارَ مَعَ اللَّيَالِي \*

اللغة والاعراب: «لو» شرطية غير جازمة «نعطى» فعل مضارع للجهول فعل  
الشرط، ونائب الفاعل هو المفعول الأول «الخيار» مفعول ثانٍ «لما» اللام واقعة في  
جواب لو «ما» نافية «افترقنا» افترق فعل ماضٍ ونا فاعل والجملة لا محل لها جواب «لو».  
والمعنى: لو كان الأمر بيدنا، وخيرنا بين التلاقى والافتراق - ما اخترنا غير التلاقى،  
ولكن الأيام قلب، ولا خيار للإنسان معها:

والشاهد: وقوع جواب «لو» فعلاً ماضياً منفياً بـ «ما»، وقد اقترن مع هذا  
باللام، وهذا قليل، والكثير في هذه الحالة ألا يكون مقترناً باللام.

وإن كان النفي بغير «ما» - امتنع اقترانه باللام، نحو: لو سافر محمد لم يحضر على.  
(٤) أى: يكون جواب «لو» جملة اسمية مقرونة باللام. (٥) ١٠٣ - سورة البقرة.

وقيل : الجملة مستأنفة<sup>(١)</sup> ، أو جوابٌ لقسمٍ مقدرٍ - وإن « لو »  
في الوجهين للتعني<sup>(٢)</sup> فلا جواب لها .

(فصل في أما)

وهي حرفٌ شرطٍ<sup>(٣)</sup> وتوكيدٍ دائماً<sup>(٤)</sup> ، وتفصيلٌ غالباً<sup>(٥)</sup> ؛ يدلُّ على الأول

(١) أى : أن اللام في « لثوبه » - لام الابتداء - لا الواقعة في جواب « لو » .  
(٢) قال الصبان : أى على سبيل الحكاية - أى أنهم يحال يتمنى العارف بها إيمانهم  
وإبقاءهم تاهماً عليهم - لا على سبيل الحقيقة ؛ لاستحالة التنى عليه تعالى . ويجوز أن  
تكون « لو » شرطية ، وجوابها محذوف للدلالة السياق عليه - أى لأثيوبوا  
وقد يكون جواب « لو » مسبوفاً بكلمة « إذا » كقوله تعالى : ( قل لو أتمتملكون  
خزائن رحمة ربي - إذا لأمسكم خشية الإتفاق ) . ويندر أن يكون الجواب مسبوفاً  
بالفاء ، أو « رب » ، أو « قد »

هذا : وتأتى « لو » زائدة ، نحو : البخيل - ولو كثر ماله - منبوذ . وللعرض ،  
نحو : لو تسهم في أعمال البر فتشأب - بنصب المضارع « فتشأب » بعد فاء السببية .  
وللتحضيض نحو : لو تحترم القانون فتأمن العقوبة . وللتعنى ، نحو قوله تعالى : ( فلو أن  
لناكرة فنكون من المؤمنين ) . وهل هذه هي المصدرية أعنت عن فعل التنى فأشبهت ليت  
فنصب جوابها مثلها ؟ أو الشرطية أشربت معنى التنى فلا بد لها من جزاء كالشرط ولو  
مقدراً ؟ أو هي قسم برأسها فلا جواب لها ؟ - أقوال . وعلى كل فقد يجيء لها جواب  
منصوب كآيت - وقد لا يجيء ولا تكون للتعنى إلا حيث يكون الأمر مستحيلاً أو في حكمه  
(فصل في أما)

(٣) أى : حرف يفيد معنى الشرط ويتضمن معناه ، وهو : تعليق شيء على آخر  
وجوداً وعدمًا - وليست موضوعة له .

(٤) المراد بالتوكيد هنا : تحقق الجواب ، والقطع بأنه حاصل وواقع لا محالة .  
(٥) أى : تبيين وتوضيح الأمور والأفراد المجتمعة تحت لفظ واحد يتضمنها إجمالاً  
أو يراد بالتفصيل : ذكر أشياء كل منها مفصول عن الآخر ، وإن لم يكن ثم إجمال .

حجىء الفاء بعدها<sup>(١)</sup> . وعلى الثالث<sup>(٢)</sup> : استقراء مواقعها نحو : ( فَأَمَّا  
الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ . فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ . فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى  
وَاتَّقَى ... الآيات )<sup>(٣)</sup> ، ومنه : ( فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ ... الآية )  
وَقَسِيمُهُ فِي الْمَعْنَى قَوْلُهُ تَعَالَى : ( وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ ... الآية )<sup>(٤)</sup> ؛  
فالوقف دونه<sup>(٥)</sup> ، والمعنى : وَأَمَّا الرَّاسِخُونَ فيقولون ؛ وذلك على أَنَّ  
المراد بالمتشابه : ما استأثر الله تعالى بعلمه<sup>(٦)</sup> .

(١) أى غالباً واعتبارها للجزاء ، ولا يصح أن تكون للعطف في مثل قوله  
تعالى : ( فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّهِمْ ، وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا  
فَيَقُولُونَ . فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ) ؛ لأنها داخلة على  
على الخبر في ذلك ، والخبر لا يعطف على مبتدئه . ولا في مثل : ( فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ) ؛  
لأنها داخلة على الفعل ، وهو لا يعطف على مفعوله . وكذلك لا يصح أن تكون زائدة  
لعدم الاستغناء عنها . (٢) أى : وهو التفصيل .

(٣) ففي هذه الآيات : قسم معطوف بأما ؛ وهو في الآية الأولى : ( وأما السائل  
فلا تنهر ) . ١٠ - سورة الضحى . وفي الثانية : ( وأما الذين ابيضت وجوههم ) ١٠٦ - آل عمران  
وفي الثالثة : ( وأما من يخجل واستغنى ) ٥ - سورة الأنفال ، فدل ذلك على أنها للتفصيل .  
(٤) وقيل : إن القسم محذوف يدل عليه قوله : ( والراسخون ) ؛ أى : وأما غيرهم  
فيؤمنون به ويكفون معناه وعلمه إلى ربهم . وإنما قال المصنف : « ومنه » ؛ لأن التفصيل  
في ذلك غير ظاهر لعدم تكرار « أما » . وقد يترك تكرارها كذلك استثناءً بذكر  
أحد القسمين عن الآخر ، نحو قوله تعالى : ( فَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا بِاللَّهِ وَاعْتَصَمُوا بِهِ  
فَسُدِّدْ لَهُمْ فِي رَحْمَةِ اللَّهِ مِنْهُ وَفَضْلٍ ) - أى : وأما الذين كفروا بالله فلمهم كذا وكذا .

(٥) أى على قوله : « إلا الله » . وقوله : « والراسخون في العلم » - كلام مبتدأ به  
منقطع عما قبله ؛ لأن الراسخين على هذا لا يؤولون . من الآية ٧ - سورة آل عمران  
(٦) قال السعد : والحق أنه إن أريد بالمتشابه مالا سبيل إليه للمخلوق -  
فينبغى الوقف على « إلا الله » . وإن أريد به مالا يتضح ؛ بحيث يتناول الجمل  
واللؤلؤ - فالحق العطف .

وَمِنْ تَخَلُّفِ التَّفْصِيلِ قَوْلُكَ : أَمَّا زَيْدٌ فَمَنْطَلِقٌ<sup>(١)</sup> .

وَأَمَّا الثَّانِي<sup>(٢)</sup> : فَذَكَرَهُ الزَّخَّشِيُّ فَقَالَ : « أَمَّا » حَرْفٌ يُعْطَى

الْكَلَامَ فَضْلَ تَوْكِيدٍ ؛ تَقُولُ : زَيْدٌ ذَاهِبٌ ، فَإِذَا قَصَدْتَ أَنَّهُ لَا مَحَالَةَ ذَاهِبٌ — قُلْتَ : أَمَّا زَيْدٌ فَذَاهِبٌ<sup>(٣)</sup> . وَزَعَمَ أَنَّ ذَلِكَ مُسْتَخْرَجٌ مِنْ كَلَامِ سَيْبُوِيَه<sup>(٤)</sup> .

وهي نائبة عن أداة شرطٍ ومجملته ، ولهذا تُؤوَّلُ « بهما يكن من شيء »<sup>(٥)</sup> ، ولا بُدَّ من فاءٍ تاليةٍ لتاليها<sup>(٦)</sup> — إلا إن دخلت على قولٍ قد

(١) قيل: يحتمل أنه للتفصيل - والتسيم محذوف للعلم به، أي: وأما غيره فهو ليس كذلك.

وقد يكون التفصيل مقدرًا تدل عليه القرأتين ويوحى به السياق، نحو: الناس معادن،

فأما أنفسهم فالصديق الأمين - أي: وأما أرخصها فالكاذب الخائن .

(٢) أي المعنى الثاني وهو التوكيد .

(٣) إيضاح التوكيد: أن «أما» قائمة مقام «مهما يكن من شيء» - أي مهما يوجد

شيء فزيد ذاهب ، فقد علق الذهاب على وجود شيء ما، ووجود شيء ما محقق ؛ لأن الدنيا

لا تخلو من وجود شيء ، والمعلق على المحقق محقق، وإذا فلا بد من المعلق عليه ، وهو:

ذهاب زيد. وهذا الإيضاح يبين أن «أما» للتوكيد، وأنها في معنى الشرط وقائمة مقام اسم

الشرط ؛ بحيث يصح حذف «أما» ووضع «مهما يكن من شيء» - موضعها ، ولا يفسد

المعنى ولا التركيب .

(٤) فإن سيبويه فسر «أما» - بمهما يكن من شيء . ويقال في إعراب هذا التركيب:

«مهما» اسم شرط جازم مبتدأ «يكن» فعل مضارع مجزوم لأنه فعل الشرط «من شيء»

«من» زائدة ، وشيء فاعل يكن على اعتبارها تامة ، واسمها على اعتبارها ناقصة وخبرها،

محذوف - أي، وجوداً . وجواب الشرط ما يكون بمد هذه الجملة مقترناً بالفاء والجملة خبر مهما .

(٥) ويقال في إعرابها : «أما» نائبة عن مهما يكن من شيء ، ولا تعرب اسم شرط

أو فعل شرط ، ولا تؤدي معناها ؛ لأنها حرف ، والحرف لا يؤدي معنى اسم أو فعل .

(٦) هذه الفاء لازمة لربط الجواب بها ، ولتسكون كالقرينة عليها لفاء شرطيتها؛

لأن شرطيتها بطريق النياية . وأصل هذه الفاء أن تكون في صدر الجواب كما هو

طُرِحَ استغناءً عنه بالمَقُولِ ؛ فيجِبُ حَذْفُهَا مَعَهُ <sup>(١)</sup> ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى :  
(فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَ كَفَرْتُمْ <sup>(٢)</sup>) ، وَلَا تُحذفُ فِي غيرِ ذَلِكَ  
إِلَّا فِي ضَرُورَةٍ كَقَوْلِهِ : \* فَأَمَّا الْقِتَالُ لَا قِتَالَ لَدَيْكُمْ \* <sup>(٣)</sup> . أَوْ نَدْوَرِ

الشأن مع غير «أما» من أدوات الشرط ، ولكنها أخرجت لقبح وجودها عقب أما .  
لفظاً - أو لأنها تشبه العاطفة صورة ، فيكون في الكلام عاطف بلا معطوف عليه .  
وفيما تقدم في «أما» يقول الناظم :

(أَمَّا كَمَهْمَا يَكُ مِنْ شَيْءٍ ، وَ «فَأَ» لِيَتَلَوُ تَلَوَهَا وَجُوبًا - أَلِفًا) <sup>(٤)</sup>

أى: أن «أما» قائمة مقام أداة شرط وفعله، وهما: «مهما يكن من شيء». وتجب  
الفاء لتالي تاليها ؛ تبعاً للمألوف في الفصيح من الكلام العربي ، وتالي تاليهما هو  
الجواب ؛ لأن تاليها مباشرة هو الشرط.

(١) وذلك للاستغناء عنهما بالمقول . وقيل : إن حذفها حينئذ كثير لا واجب ،  
فيجوز إبقاؤها على قلة مع حذف القول .

(٢) حذف القول استغناءً عنه بالمقول ، فتبعته الفاء في الحذف ؛ فقوله «أ كفرتم»  
مفعول القول المحذوف ، والقول ومفعوله جواب «أما» . الآية ١٠٦ - سورة آل عمران  
(٣) صدر بيت من الطويل - للحارث بن خالد الخزومي ، يهجو به بني أسيد ، وعجزه :

\* وَالْكِنَ سَيْراً فِي عِرَاضِ الْمَوَاكِبِ \*

وقبله : فَضَحْتُمْ قَرِيشاً بِالْفِرَارِ وَأَنْتُمْ قُمُدَرْنَ سُودَانَ عِظَامُ الْمَنَاكِبِ

اللغة والاعراض : قمدون : جمع قمد - وهو الطويل العنق الضخمة . سودان : جمع  
أسود على غير قياس . وقيل : جمع سود - وهذا جمع أسود ، مأخوذ من السيادة . عراض :  
جمع عرض بالضم - وهو الناحية والشق . المواكب : جمع موكب ، وهو الجماعة من الناس -  
ركباناً أو مشاة ، وقيل : هم الركابون على الإبل والحيل للزينة خاصة . «أما» شرطية  
ناثبة عن مهما وفعل الشرط «القتال» مبتدأ «لا» نافية للجنس «قتال» اسمها  
«لديكم» ظرف ومضاف إليه متعلق بمحذوف خبر «لا» . والجملة خبر المبتدأ ،

(\*) «أما» مبتدأ «كمهما يك من شيء» الكاف جارة وما بعدها مقصود به الحكاية  
فهو مجرور بها ، والجار والمجرور خبر المبتدأ «وفا» بالقصر - مبتدأ «تلو» متعلق بالفا  
«تلوها» مضاف إليه «جوباً» حال من ضمير ألفا الواقع نائب فاعل ، والجملة خبر المبتدأ .

نحو: «أما بعدُ ما بالرجالِ يشترطونَ شروطاً ليست في كتابِ الله»<sup>(١)</sup>

والرابط إعادة البتداء بلفظه «ولكن» الواو عاطفة لكن حرف استدراك ونصب «سيرا» اسمها والخبر محذوف - أى لديكم . وقيل : إن اسم لكن ضمير مخاطبين محذوف ، و «سيرا» منصوب على الصدرية لمحذوف - أى يسرون سيراً ، والجملة خبر لكن . والمعنى : يهجو الشاعر بنى أسيد ويصفهم بالجبن والضعف ، ويقول: إنهم لا يقدرّون على القتال ومنازلة الشجعان ، ولكنهم يسرون في جانب المواكب للزينة لا غير . والشاهد : في قوله «لاقتال» حيث حذفت منه الفاء ، وهو جواب «أما» مع أنه ليس في الكلام قول محذوف - وذلك ضرورة .

(١) هذا حديث للرسول أخرجه البخارى ، والأصل : أما بعد فما بال رجال ، حذفت الفاء ، وذلك نادر . و «ما» استفهامية مبتدأ ، و «بال» - بمعنى شأن - خبرها . وجوز بعضهم: أن يكون هذا مما حذفت فيه الفاء تبعاً للقول . والتقدير: فأقول: ما بال رجال .. إلخ . فالأولى الاستدلال بقول عائشة رضی الله عنها : «أما الذين جمعوا بين الحج والعمرة طافوا طوافاً واحداً» ؛ لأنه على حذف الفاء قطعاً ، ولا يصح فيه تقدير القول ؛ لكونه إختياراً بشيء مضى . وفي حذف الفاء يقول الناظم :

(وَحَذَفُ ذِي الْفَاعِلِ فِي نَثْرِ ، إِذَا لَمْ يَكُ قَوْلٌ مَعَهَا قَدْ بُدِئًا)<sup>(٢)</sup>  
أى: أن حذف هذه الفاء قليل في النثر - إلا إذا حذفت مع القول ؛ حيث يكون المقول عوضاً عنهما - كما بينا .

ويموز حذف «أما» إذا دل على ذلك دليل ، ويكثر ذلك قبل الأمر ، والنهي ، كقوله تعالى : ( وربك فكبر \* وثيابك فطهر \* والرجز فاهجر ) . هذا : ولا يفصل بين أما والفاء بجملة تامة - إلا إذا كانت دعائية - بشرط أن يتقدم الجملة فاصل ، نحو : أما اليوم - حفظك الله - فأنى مسافر ، وأما فى الندفانى فى انتظارك . ويكون الفصل بين أما ، والفاء - بأحد الأمور الآتية :

(\*) «وحذف» مبتدأ «ذى» اسم إشارة مضاف إليه «الفا» بدل من لسم الإشارة أو «طف بيان ، وجملة «قل» خبر للبتداء «إذا» ظرف مضمن معنى الشرط «لم يك» أم جازمة ويك فعل الشرط مجزوم على النون المحذوفة للتخفيف «قول» اسم يك «معها» مع ظرف متعلق ببئذا الواقع خبراً ليك والهاء مضاف إليه ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه الكلام .



(فصل في لولا ولو ما)

لـ « لَوْلَا ، وَوَلَوْ مَا » وَجِهَان :

(أحدهما) أَنْ يَدُلَّ عَلَى امْتِنَاعِ جَوَابِهِمَا لَوْجُودِ تَالِيِهِمَا<sup>(١)</sup>؛ فَيُخْتَصَّانِ بِالْجُمْلَةِ الْإِسْمِيَّةِ<sup>(٢)</sup> نَحْوُ : ( لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ ) .

( أ ) البتداء ، نحو : أما محمد فسافر ، وقد يستأنم المبتدأ شيئاً يذكر منه ؛ كما إذا كان اسم موصول ، نحو قوله تعالى : ( فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّهِمْ ، وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا فَيَقُولُونَ مَاذَا أَرَادَ اللَّهُ بِهَذَا مَثَلًا ) (فإن اسم الموصول يتطلب صلة بعده .  
( ب ) الخبر ، نحو : أما في المدرسة فمحمد ، وأما عند المهاجرين فعلى .  
( ج ) الجملة الشرطية وحدها دون جوابها ، نحو قوله تعالى : ( فَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنَ الْمُقْرَبِينَ فَسَوْخٌ وَمِرْيَاحٌ بَرٌّ ) (إخ فقوله : «فروح» جواب أما ، وجواب الشرط محذوف وجوباً ؛ استغناء عنه بجواب «أما» .

( د ) الاسم المنصوب لفظاً أو محلاً بالجواب ، نحو : ( فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ .. ) (إخ ولا ما ح هنا من أن يعمل ما بعد الفاء فيما قبلها ؛ لأن الفاء بعد «أما» من حلقة عن محلها الحقيقي كما تقدم .

( هـ ) الاسم المعمول المحذوف يفسره ما بعد الفاء ، نحو : أما الضيف فأكرمه ، وأما الطفيلي فأهنه . ومن هذا قوله تعالى : ( وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ ) - على قراءه نصب «ثمود» . ويجب تقدير العامل بعد الفاء - وقبل ما دخلت عليه ؛ لكثرة الفاصل بينها وبين أما ؛ فيقال : هدينا هديناهم .

( و ) شبه الجملة « ظرف . أو جار ومجرور » المعمول لأما - إذا لم يكن هناك عامل غيرها - وذلك لما فيها من معنى الفعل الذي نابت عنه ، نحو : أما اليوم فأني ذاهب إلى الميدان ، وأما في الميدان فالله القادر في عون الجميع .

(فصل في لولا ولو ما)

(١) وكلاهما في الزمن الماضي ، وهما شرطيتان . وتعرب كل منهما حرف امتناع لوجود ؛ أى : امتناع شيء بسبب وجود غيره ، فهما خاصتان بالشرط الامتناعي .  
(٢) فيكون ما بعدها مبتدأ خبره محذوف وجوباً - ولو كان ضميراً متصلاً ؛ كقولنا

(والثاني) أن يَدْلاً على التَّحْضِيضِ<sup>(١)</sup>؛ فيختصَّان بالفعليَّةِ<sup>(٢)</sup> نحو :

ولولاك ؛ فإنها وإن كانت في ذلك حرف جر لاتعلق بشيء - إلا أن مجرورها في محل رفع بالابتداء . وقد مر ذلك في باب المبتدأ والخبر في الجزء الأول عند قول الناظم :

\* وبعد لَوْلَا غالباً حَذَفَ الخبر \*

ولا بد لهما من جواب كجواب « لو » - في شروطه المتقدمة ؛ فإن كان ماضياً لفظاً ومعنى ، أو معنى فقط « كالضارع المسبوق بلم » - جاز اقتارانه باللام وتجريده منها ؛ سواء أكان مثبتاً أم منفيّاً « بما » دون سواها ، والأكثر اقتران مثبت وتجرد المنفى ، نحو قوله تعالى : (يقول الذين استضعفوا للذين استكبروا لولا أتمم لكتنا مؤمنين- ولولا فضل الله عليكم ورحمته ما زكا منكم من أحد أبداً) ، وقول الشاعر :

لولا المَشَقَّةُ سَادَ النَّاسَ كُلُّهُمْ وَ الْجُودُ يُفْقِرُ وَالْإِقْدَامُ قَتَالُ

ويصح حذف الجواب إذا دل عليه دليل ؛ كقوله سبحانه : ( ولولا فضل الله عليكم ورحمته وأن الله تواب حكيم ) - أى هلكتم . وقد يكون المرفوع بعد لولا اسماً مؤولاً نحو قوله سبحانه : ( لولا أن من الله علينا لحسف بنا ) .

وفي استعمال لولا ولوما للامتناع ، ودخولهما على المبتدأ لزوما - يقول الناظم :

( «لَوْلَا» وَ «لَوْمًا» يَلْزَمَانِ الْإِبْتِدَاءَ إِذَا امْتِنَاعًا بِوُجُودِ عَقْدَا )<sup>(٣)</sup>

أى : أنهما يلزمان الدخول على المبتدأ ، إذا عقدا - أى ربطا - الامتناع بالوجود أى دلا على امتناع شيء بسبب وجود شيء آخر .

(١) أى : أو العرض . والتحضيض هو : الترغيب بقوة في فعل شيء أو تركه «

أما العرض فهو الترغيب في الشيء بلين ورفق .

(٢) ذلك لأن مضمون الجملة الفعلية حادث متجدد ، فيتعلق به الطلب بقوة وحث ،

أو برفق - وهو ما يفيد التحضيض والعرض . ويجب أن يليهما المضارع ظاهراً أو مقدرأ ،

وأن يكون معناه مستقبلاً ؛ لأن أداة التحضيض والعرض تخلص زمن المضارع للاستقبال ،

إذ معناها لا يتحقق إلا فيه . وإن دخلا على الماضي لفظاً أو تأويلاً - كانا لازجر وللتوخيخ

(\*) « لولا » مبتدأ « ولوما » عطف عليه . مقصود لفظهما « يلزمان الابتداء » الجملة من

الفعل والفاعل والمفعول خبر « إذا » ظرف مضمن معنى الشرط « امتناعاً » مفعول عقدا مقدم

« بوجود » متعاقب عقدا « عقدا » فعل الشرط وألف الاثنين فاعل ، وهى عائدة إلى لولا ولوما .

(لَوْلَا أَنْزَلَ عَلَيْنَا الْمَلَائِكَةَ — لَوْ مَا تَأْتِينَا بِالْمَلَائِكَةِ) <sup>(١)</sup> . وَيَسَاوِيهِمَا  
في التحضيض والاختصاص بالأفعال : هَلَا ، وَالْأَلَا ، وَالْأَلَا <sup>(٢)</sup> .

وقد يلي حرف التحضيض اسم مُعْتَلَقٌ بِفِعْلِ ؛ إِمَّا مُضْمَرٍ نَحْوُ : « فَهَلَا  
بَكَرَأْتَلَا عَيْبَهَا وَتَلَا عَيْبَكَ » <sup>(٣)</sup> — أَى فَهَلَا تَزَوَّجْتَ بَكَرَأً . أَوْ مُظْهِرٍ مُؤَخَّرٍ  
نَحْوُ : ( وَلَوْلَا إِذْ سَمِعْتُمُوهُ قُلْتُمْ ) <sup>(٤)</sup> — أَى : هَلَا قُلْتُمْ إِذْ سَمِعْتُمُوهُ ؟ .

على ترك الفعل في الماضي ، نحو قوله تعالى : ( لولا جاءوا عليه بأربعة شهداء ) .  
(١) هذان المثالان للتحضيض . ومثال العرض : ( لولا أخرتني إلى أجل قريب فأصدق )  
وأداة التحضيض والعرض قد تحتاج إلى جواب ، وقد لا تحتاج . على حسب المقام  
(٢) كما أن هذه الأدوات تدل على التحضيض — كذلك تدل أحياناً على التوبيخ :  
نحو : هلا دافعت عن شرفك — ألا قاومت المعتدى — ألا رحبت بضيفك .  
وتمتاز « ألا » بأنها تكون للعرض « وهو الترغيب في فعل شيء أو تركه باللين  
والعطف » ويكثر استعمالها فيه . وفي دلالة « لولا » ، « ولو ما » على التحضيض وإشراك  
أدوات أخرى معها في ذلك — يقول الناظم :

( وَبِهِمَا التَّحْضِيضُ مِزٌ ، وَهَلَا ، أَلَا ، وَالْأَلَا ، وَأَوْلِيْنَهَا الْفِعْلَا ) <sup>(٥)</sup>  
أى : ميز بلولا ولو ما الدلالة على التحضيض ، ويشاركهما في ذلك : هلا — وألا — وألا  
وتختص حينئذ بالدخول على الجملة الفعلية — كما أوضحنا .

(٣) حديث للرسول عليه السلام ، قاله لجابر — حين أخبره بأنه تزوج بشيب ،  
و « بكرأ » مفعول لفعل محذوف — كما قدر المصنف .

(٤) « لولا » هنا بمعنى « هلا » ، « إذ » متعلقة بقاتم ، وهو فعل مظهر مؤخر من  
تقديم — كما قدر المصنف ، « سمعتموه » الجملة في محل جر بإضافة إذ إليها . الآية ١٦ — النور  
وإلى هذه الحالة أشار الناظم بقوله :

(\*) « وبهما » جار ومجرور متعلق بمز « التحضيض » مفعول مز مقدم « هلا » مطروفة  
على الهاء في بهما . أو مبتدأ حذف خبره — أى كذلك « ألا ألا » مطروفتان على هلا بإسقاط  
للمعطف « وأوليئها » أول فعل أمر متعمد لا تين . تؤكد بالنون الخفيفة ، والهاء مفعوله الأول .  
« الفعلا » مفعوله الثاني ، والألف للاطلاق .

(وَقَدْ يَلِيهَا اسْمٌ بِفِعْلِ مُضْمَرٍ عُلِّقَ ، أَوْ بِظَاهِرٍ مُؤَخَّرٍ) (١)

أى : قد يقع بعد هذه الأدوات في الظاهر - اسم، ولكنه في الحقيقة يكون متعلقاً ومعمولاً لفعل مقدر بعد الأداة مباشرة ، أو بفعل ظاهر متأخر عن هذا الاسم .  
وقد يقع بعد حرف التحضيض مبتدأ وخبر ، فيقدر الفعل المضمر « كان الثانية » كقول الشاعر :

وَنُبِّئْتُ لَيْلَى أُرْسَلَتْ بِشَفَاعَتِي إِلَى ، فَهَلَا نَفْسُ لَيْلَى شَفِيحِيهَا

أى فهلاك كان هو - أى الشأن - نفس ليلي ؛ شفيحها فـ « نفس » مبتدأ و « ليلي » مضاف إليها « شفيحها » خبر ومضاف إليه - أو بالعكس ، والجملة خبر « كان » الثانية المحذوفة . و « كان » هنا بمعنى « يكون » ، لوقوعها بعد حرف التحضيض . وإنما عبر بـ « كان » لأن المهود في غير هذا الموضع تقدير « كان » ، فعمل عليه هذا الموضع .

#### تذييه

هنالك أدوات تفيد الشرط ولا تجزم أيضاً ، منها : « لئلا » - وهى ظرف بمعنى « حين » ولا يليها إلا الماضى ، تقول : لما نجح أخى هنأته . و « كلما » - وهى ظرف يفيد التكرار ويليهما الماضى أيضاً ، نحو قوله تعالى : ( أو كلما عاهدوا عهداً نبذه فريق منهم ؟ ) . و « إذا » - وهى ظرف للزمان المستقبل ولا يليها إلا الفعل ظاهراً أو مقدرأ ، ولا تستعمل إلا عند التحقق من وقوع الشرط ، وقد سبقت الإشارة إلى ذلك . و « كيف » حين تستعمل أداة شرط لبيان الكيفية ، نحو : كيف تتكلم أتكلم .

#### خاتمة

فى الجمل، وأقسامها ، وموقعها من الإعراب :

( ١ ) تنقسم الجمل بحسب وضعها إلى قسمين : اسمية ، وفعلية .

فلاسمية هى : ما صدرت باسم ، والفعلية ما صدرت بفعل . والمراد بصدر الجملة : المسند أو المسند إليه ، ولا عبرة بما تقدم عليه من الحروف ؛ فنحو : أسافر أخوك ؛ ولعل الجو معتدل ، وما محمد خائف - جمل اسمية . ونحو : أسافر أخوك ؟ وقد نجح على ، وهلاقت ، - جمل فعلية ؛ برغم ما تقدم على الفعل والاسم من حروف .

( ب ) يقسم علماء العربية هذه الجمل إلى قسمين : كبرى ، وصغرى :

(\*) « قد » حرف تقييد « اسم » فاعل يليها « بفعل » متعلق بعاق « مضمر » نعت لفعل « علق » ماضى المجزول ونائب الفاعل يعود إلى اسم ، والجملة نعت لاسم « أو بظاهر » معطوف على « بفعل » مع ملاحظة منتهوت محذوف - أى : أو بفعل ظاهر « مؤخر » نعت لظاهر .

فالكبرى هي : الجملة الاسمية التي يكون خبر المبتدأ فيها جملة ؛ سواء أكانت فعلية أم اسمية ، نحو : الحريف يبدأ من اليوم الثالث والعشرين من شهر ديسمبر ، والجيش المصرى رجاله مخلصون .

والصغرى هي : التي يخبر بها عن المبتدأ ؛ كجملة : رجاله مخلصون - ويبدأ من اليوم . الخ .

أما الجملة المسكونة من مبتدأ وخبر مفرد ، نحو : محمد مسافر ، والخظيب جهير الصوت . وكذلك الجملة الفعلية التي ليست خبراً عن مبتدأ مثل : تكثرت الفاكهة صيفاً - فلا تسمى صغرى ولا كبرى ، بل هي مطلقة .

وقد تكون الجملة صغرى وكبرى باعتبارين مختلفين كما بينا .

( ح ) ويقسم علماء المعاني الجمل إلى قسمين : جمل رئيسية ، وأخرى غير رئيسية ، فالجمل الرئيسية هي : المستقلة بمعناها التي ليست قيداً في غيرها ؛ سواء أكانت اسمية أم فعلية . وتشمل : جملة المبتدأ والخبر . والجملة التي أصلها المبتدأ والخبر ؛ كاسم « كان » و « إن » وخبرها ، وأخواتهما . وجملة الفعل والفاعل . وجملة الفعل ونائب الفاعل . وجملة المصدر النائب عن فعل الأمر وفاعله . وجملة اسم الفعل وفاعله .

أما الجمل غير الرئيسية فهي : ما كانت قيداً في غيرها ، وليست مستقلة بنفسها ، ومنها : جملة الحال . جملة المفعول به . جملة الصفة . جملة الشرط . جملة الاختصاص . الخ .  
( د ) الجملة الاسمية التي خبرها مفرد ، أو جملة اسمية - تفيد بأصل وضعها : ثبوت شيء لشيء - من غير نظر إلى حدوث أو استمرار ، وقد تخرج عن هذا الأصل فتفيد الدوام والاستمرار بقرينة ؛ كما إذا كان الكلام في معرض المدح أو الذم .  
أما الجمل الفعلية أو الاسمية التي خبرها جملة فعلية - فتفيد التجدد في زمن معين ، وقد تفيد الاستمرار ، إذا قصد المدح أو الذم - كما تقدم .

( هـ ) وتنقسم الجمل باعتبار موقعها من الإعراب إلى قسمين : جمل لها محل من الإعراب ، وأخرى لا محل لها من الإعراب . وقد مررت مفصلة في أبوابها ، ونذكرها هنا بإجمال من باب التذكير :

١ - الجمل التي لها محل من الإعراب ، وهي على المشهور :

( ١ ) جملة الخبر - ومحالها الرفع . ( ٢ ) جملة الحال - ومحالها النصب .

( ٣ ) جملة المفعول - ومحالها النصب . ( ٤ ) الجملة المضاف إليها - ومحالها الجر .

( ٥ ) الجملة الواقعة جواباً لشرط جازم واقترنت بالفاء أو « إذا » - ومحالها الجر .

(٦) الجملة التابعة لمفرد ؛ بأن كانت نعتاً له ، أو عطفت عليه بالحرف ، أو كانت مبدلة منه - ومحملها على حسب إعراب المبتوع .

(٧) الجملة التابعة لجملة لها محل من الإعراب ؛ ويكون ذلك في بابي النسق والبدل - ومحملها على حسب ما قبلها . وزاد صاحب المعنى : الجملة المستثناة ، نحو قوله تعالى : (لست عليهم بمسيطر \* إلا من تولى وكفر) - على رأى من أعرب « مَنْ » مبتدأ . وجملة « يعذبه » خبر . والجملة المسند إليها نحو : ( سواء عليهم أأنذرتهم . . الآية ) ؛ إذا أعرب « سواء » خبراً مقدماً ، و« أنذرتهم » مبتدأ مؤخر .

ب - الجمل التي لا محل لها من الإعراب ، وهى :

(١) الجملة المستأنفة ، وتشمل : الجملة الابتدائية التي تأتي في صدر الكلام نحو : محمد مسافر ، والتي تأتي في أثنائه منقطعة عما قبلها ، نحو : مات فلان - رحمه الله .

(٢) الجملة الواقعة صلة لاسم موصول

(٣) الجملة الواقعة جواباً للقسم .

(٤) الجملة المفصلة لما قبلها ، نحو : هلا نفسك هذبتها .

(٥) الجملة الاعتراضية - وهى التوسطة بين أجزاء جملة ؛ كالتى تقع بين الفعل

والفاعل - أو بين المبتدأ والخبر . . إلخ ، أو التوسطة بين جملتين مرتبطتين .

(٦) جملة جواب الشرط غير الجازم مطلقاً ، أو جواب الشرط الجازم غير المقترن

بإلقاء ، أو بإذا الفجائية .

(٧) الجملة التابعة لجملة لا محل لها من الإعراب .

## الأسئلة والترينات

- ١ — اذكر أقسام « لو » ، وبين الفرق بين « لو » المصدرية ، و « لو » الشرطية في المعنى والعمل . ووضح بأمثلة من عندك .
- ٢ — على أى الجمل تدخل « لو » ؟ وما حكم جوابها من حيث الاقتران باللام أو عدمه ؟ مثل .
- ٣ — ما الذى تفيده « لما » ؟ اشرح ذلك ، وبين ما يشترط في جوابها مع التوضيح بالأمثلة .
- ٤ — على م تدل « لو » ، و « لوما » ؟ هات مثالين لكل منهما ؛ أحدهما : يوضح معنى والثانى يبين معنى آخر لهما .
- ٥ — اذكر أربعة أمثلة يفصل فيها بين أما وبين الفاء ؛ على أن يكون الفاصل مختلفاً في كل مثال عن غيره .
- ٦ — فيما يأتى شواهد لبعض أدوات هذا الباب . بين الغرض من الشاهد ، وما يفيد من معنى — مع إيضاح الشرط والجواب .

قال تعالى : ( وَلَيَمَسَّنَّ الَّذِينَ لَوَّ كَرُوا مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَافًا خَافُوا عَلَيْهِمْ . فَلَوْلَا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ لِيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ . وَلَوْ عَلِمَ اللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَأَسْمَعَهُمْ ، وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّوْا وَهُمْ مُعْرِضُونَ . لَوْ نَشَاءُ جَعَلْنَاهُ أَجَاجًا . فَلَوْلَا إِذْ جَاءَهُمْ بَأْسُنَا تَضَرَّعُوا . فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَكُونُ مِنَ الْحَسِنِينَ . لَوْ مَا تَأْتِينَا بِالْمَلَأْنِكَةِ إِنْ كُنْتَ مِنَ الصَّادِقِينَ . فَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنَ الْمُقَرَّبِينَ فَرَوْحٌ وَرَيْحَانٌ وَجَنَّةُ نَعِيمٍ . لَوْ لَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ . أَلَا تَقَاتِلُونَ قَوْمًا نَكَتْوا أَيْمَانَهُمْ ؟ ) . ويقول الرسول عليه السلام : « أما موسى كأتى أنظر إليه إذ ينحدر في الوادى » .

لَا يُدْفِكُ الرَّاجُوكَ إِلَّا مُظْهِرًا خُلُقِ الْكِرَامِ وَلَوْ تَكُونُ عَدِيماً

لولا مُفارقةُ الأحباب ما وَجَدَتْ لها المنايا إلى أرواحنا سُبُلًا  
ولو أن ما أَسْعَى لِأدنى مَعِيشَةٍ كَفَانِي، ولم أَطَلِبْ قَليلاً من المال  
فأما الصُدُورُ لا صُدُورَ لَجَعْفَرٍ وَلَكِنَّ أَعْجَازًا شَدِيدًا ضَرِيرُهَا  
لولا رَجاءُ لِقَاءِ الظَّاعِنِينَ لِمَا أَبَقْتَ نواهِمَ لنا روحًا ولا جسدًا

٧ — أعرب ما تحته خط في الآيات الآتية ، وبين ما فيها من أداة شرط - مع ذكر الشرط والجواب ؛

يَا بَنَ الْكِرَامِ أَلَا تَدْنُو فَتَبْصُرَ مَا قَدْ حَدَثَ بِكَ فإِراءَ كُنْ تَمِيمًا  
لولا أبوك ولولا قبـله عمرٌ أَلَقْتُ إِلَيْكَ مَعَدَّةً بِالْمَقَالِيدِ  
ما أَطْيَبَ العَيْشَ لو أن الفَتَى حَجَرَ تَنبُو الحِوَادِثَ عَنْهُ وَهُوَ مَلُومٌ

٨ — بين فيما يأتي : الأدوات التي وردت في هذا الباب ومعناها ، وشرطها، وجوابها إن كان :

من الخير أن تقرأ كل يوم شيئاً من القرآن ولو يسيراً . أما والله لو فعات ما أصابك شر في يومك . ولو أن كل حافظ للقرآن فعل ذلك - إذا والله لظفر بالحسنى . الأصدقاء ثلاثة : فأما خيرهم فالوافي للمعين عند الشدة ، وأما أوسطهم فالشارك بالقول أكثر من الفعل .. أى أخى ! هل المموز عاونت ؟ ألا تصاحب المهدب الأخلاق ، لو ما تراقب الله في عملك . هلا ذكرت ضعفك وقدرة الله وإطلاعه عليك .

والنفس لو أن ما في الأرض حيز لها ما كان إن هي لم تقنع بكا فيها  
وربما فات قوماً جُـلُّ أمرهم من التاني ، وكان الجزم لو عجزوا



( باب الإخبار بالذى وفروعه<sup>(١)</sup> ، وبالألف واللام )  
وَيُسَمِّيهِ بَعْضُهُمْ : بَابَ السَّبْكِ<sup>(٢)</sup> . وهو : بَابٌ وَضَعَهُ النَّحْوِيُّونَ  
لِلتَّدْرِيبِ فِي الْأَحْكَامِ النَّحْوِيَّةِ<sup>(٣)</sup> ، كما وَضَعَ التَّصْرِيفِيُّونَ مَسَائِلَ التَّمْرِينِ  
فِي الْقَوَاعِدِ التَّصْرِيفِيَّةِ<sup>(٤)</sup> . والكلامُ فِيهِ فِي قَصَلَيْنِ :

### باب الإخبار بالذى وفروعه ، وبالألف واللام

(١) فروع الذى هى : المثنى ، والجمع « اللذان - والدين - والأولى - واللائي »  
ومثلها : « التى » ومشأها ، وجمعها . أما غير ذلك من الموصولات فلا يخبر به .  
(٢) هى تسمية قديمة من الصدر الأول . ومعناه : سبك كلام من كلام آخر .  
ويسمى كذلك - باب التمرين .  
(٣) أى للتمرين والتدريب فيها ؛ ليستطيع الدارس استحضار وتذكر المسائل  
النحوية المختلفة وأحكامها ، وتقوية ملكته على التصرف فيها والتطبيق عليها ، ومعرفة  
ما يصح الإخبار عنه وما يمتنع .. إلخ . ولذلك توسعوا فيه حتى شمل كثيراً من أبواب  
النحو ؛ كالفاعل - والمبتدأ والخبر - ونواسخهما ، وجميع المفعولات ، والتوابع . إلخ .  
وقد لا يقصد بالإخبار ما ذكرنا من التمرين والتدريب ؛ بل يؤتى به لغرض  
آخر مثل :

(١) الاختصاص والقصر ؛ كما إذا قال قائل : ركب على الطائرة ، فتقول - رداً عليه :  
الذى ركب الطائرة خالد . ويجاب بهذا كذلك لمن قال : ركب على خالد - لإفادة  
القصر ، وإزالة الشك فى الراكب .  
(ب) تقوى الحكم وتبنيته ؛ لأن فى التعبير بالإخبار إسنادين : أحدهما إلى الضمير ،  
والثانى إلى الظاهر ، ولا شك أن هذا أقوى مما فيه إسناد واحد .  
(ج) تشويق السامع ، كقول أبي العلاء المرى - فى وصف ناقة سيدنا صالح - وفيه  
إشارة إلى المعاد الجمائى :-

والذى حارت البرية فيه حيوان مستعذب من جماد

(٤) سيأتى فى باب التصريف أمثلة لذلك ، كقولهم : « كيف تبني من قرأ » على

(الفصل الأول) في بيان حقيقته .

إذا قيل لك : كيف تُخبرُ عن زيدٍ - مِنْ قَوْلِنَا : زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ -  
بِالَّذِي ؟ فَأَعْمِدْ إِلَى ذَلِكَ الْكَلَامِ ، فَأَعْمَلْ فِيهِ أَرْبَعَةَ أَعْمَالٍ :

أحدها : أَنْ تَبْتَدِئَهُ بِمَوْصُولٍ مُطَابِقٍ لِزَيْدٍ فِي إِفْرَادِهِ وَتَذَكِّرْهُ -  
وَهُوَ الَّذِي <sup>(١)</sup> .

الثاني : أَنْ تُؤَخِّرَ « زَيْدًا » إِلَى آخِرِ التَّرْكِيبِ <sup>(٢)</sup> .

الثالث : أَنْ تَرْفَعَهُ عَلَى أَنَّهُ خَبَرٌ لِلَّذِي <sup>(٣)</sup> .

الرابع : أَنْ تَجْعَلَ فِي مَكَانِهِ <sup>(٤)</sup> الَّذِي تَقْلَبُهُ عَنْهُ - ضَمِيرًا مُطَابِقًا لَهُ

فِي مَعْنَاهُ وَإِعْرَابِهِ <sup>(٥)</sup> ؛ فَتَقُولُ : « الَّذِي هُوَ مُنْطَلِقٌ زَيْدٌ » ؛ فَالَّذِي : مُبْتَدَأٌ  
وَهُوَ مُنْطَلِقٌ : مُبْتَدَأٌ وَخَبَرٌ ، وَالجُمْلَةُ صِلَةٌ لِلَّذِي ، وَالْعَائِدُ مِنْهَا <sup>(٦)</sup> الضَّمِيرُ  
الَّذِي جَعَلْتَهُ خَلْفًا عَنْ زَيْدٍ - الَّذِي هُوَ الْآنَ كَمَا الْكَلَامِ <sup>(٧)</sup> .

مثال « جعفر » ؟ ومن أم على وزن « إصبع » فهذا ، مثل قولك : كيف تخبر عن  
هذا الاسم بالذي ونحوه ؟

(١) وتجعله مبتدأ . (٢) لأنه يراد جعله خبرا عن الموصول .

(٣) ويجعل ما بين المبتدأ والخبر صلة الموصول .

(٤) أي في موضع « زيد » الذي أخرته .

(٥) ويكون مطابقاً للموصول لأنه العائد إليه . ويلزم عند الجمهور : أن يكون هذا

الضمير غائباً - ولو كان خلفاً عن ضمير متكلم أو مخاطب ؛ لأنه عائد على غائب ؛ إذ

الموصول في حكم الغائب . وأجاز بعضهم : مطابقتها للخبر في التكلم والمخاطب ؛ فيقال

في الإخبار عن اتاء ، في ضربت - بالفتح : الذي ضربت أنت ، وبالضم : الذي

ضربت أنا (٦) أي إلى الموصول ؛ لأنه يحتاج إلى عائد كما هو معروف .

(٧) وإلى بيان حقيقة الإخبار المذكورة - أشار الناظم بقوله :

وقد تبين بما شرحناه : أن « زيدا » مخبر به لآعنه ، وأن « الذي »  
بالمكس ، وذلك خلاف ظاهر الشئوال<sup>(١)</sup> ؛ فوجب تأويل كلامهم على  
معنى : أخبر عن مسمى زيد في حال تعبيرك عنه بالذي<sup>(٢)</sup> .  
وتقول في نحو : بلغت من أخويك إلى العمرين رسالة - إذا أخبرت عن

( ما قيل « أخبر عنه بالذي » خبر  
عَنْ الَّذِي مُبْتَدَأً قَبْلُ اسْتَقَرَّ  
وَمَا سِوَاهُمَا فَوَسَطُهُ صِلَةٌ  
نَحْوُ « الَّذِي ضَرَبْتُهُ زَيْدٌ » ؛ فَذَا  
« ضَرَبْتُ زَيْدًا » كَانَ ، فَأَذْرِبُ الْمَأْخَذَ )<sup>(٥)</sup>

أى : إذا قيل لك : أخبر عن اسم ما بالذي - فاجعل الذي مبتدأ في أول الكلام ،  
واجعل ذلك الاسم خبراً عنه في الآخر ، وما سوى المبتدأ والخبر من بقية الكلام -  
فاجعله متوسطاً بينهما ليكون صلة الذي ، والمأند ضمير خلف عن الاسم الذي جعلناه  
في الآخر خبراً ومكلاً للجملة المبتدأ ، ويكون مطابقاً له في معناه وإعرابه ؛ فتقول في نحو  
ضربت زيدا : الذي ضربته زيد ؛ فالذي مبتدأ ، وزيد خبره ؛ وضربته صلة والماء فيه  
خلف عن زيد . وهى عائدة على الذي . فـ « عن » في قول الناظم : عنه - بمعنى  
« الباء » ، والباء في بالذي - بمعنى « عن » .

(١) أى الذى ساقه المصنف وهو : « كيف تخبر عن زيد من قولنا : زيد منطلق -  
بالذى ؟ » ؛ فإن ظاهره أن « زيدا » مخبر عنه ، وأن « الذي » مخبر به .  
(٢) هذا أحد التأويلات التي ذكرها وهو لابن عصفور ، وقيل : إن الباء في

(\*) « ما » اسم موصول مبتدأ ، وجملة « قيل » صلة « عنه بالذي » متعلقان بأخبر ، وجملة  
أخبر وما تعلق به - مقول القول « خبر » خبر المبتدأ « عن الذي » متعلق بخبر « مبتدأ » حال  
من الذي « قيل » ظرف متعلق باستقر الواقع صلة لالذى - أو مبنى على الضم في محل نصب حال ثانية  
(\*) « وما » اسم موصول مبتدأ « سواهما » سوى ظرف متعلق بمحذوف صلة وهما مضاف إليه « فوسطه »  
الفاء زائدة والجملة خبر المبتدأ « صلة » حال من الماء الواقعة مقعولا لوسطه « عائدها » مبتدأ  
ومضاف إليه « خلف مطلق » خبر ومضاف إليه « الزكاملة » مضاف إليه من إضافة اسم الفاعل  
لمفعوله ، والجملة صفة لصلة (\*) « نحو » خبر لمبتدأ محذوف « الذي » اسم موصول مبتدأ « ضربته »  
الجملة صلة « زيد » خبر المبتدأ « فذا » الفاء لتفريع ، و « ذا » اسم إشارة مبتدأ « ضربت  
زيداً » الجملة مقصود أمظها خبر « كان » مقدم ، واسمها يعود إلى ذا ، وجملة كان واسمها وأخبرها  
خبر المبتدأ وهو « ذا » « ما » فعل أمر « المأخذ » مفعول أدر ، والألف للاطلاق .

التَّاءِ بِالذِّي - : الَّذِي بَلَغَ مِنْ أَخْوَيْكَ إِلَى الْعَمْرَيْنِ رِسَالَةً - أَنَا<sup>(١)</sup>  
فَإِنْ أَخْبَرْتَ عَنْ « أَخْوَيْكَ » قُلْتَ : اللَّذَانِ بَلَغَتْ مِنْهُمَا إِلَى الْعَمْرَيْنِ  
رِسَالَةً - أَخْوَاكَ<sup>(٢)</sup> ، أَوْ عَنِ الْعَمْرَيْنِ قُلْتَ : الَّذِينَ بَلَغَتْ مِنْ أَخْوَيْكَ  
إِلَيْهِمْ رِسَالَةً - الْعَمْرُؤْنَ ، أَوْ عَنِ الرِّسَالَةِ قُلْتَ : الَّتِي بَلَغْتُمَا مِنْ أَخْوَيْكَ  
إِلَى الْعَمْرَيْنِ - رِسَالَةً<sup>(٣)</sup> ؛ فَتَقْدِمُ الضَّمِيرَ وَتَصِلُهُ<sup>(٤)</sup> ؛ لِأَنَّهُ إِذَا أَمْكَنَ  
الْوَصْلُ لَمْ يَجُزِ الْعَدُولُ - إِلَى الْفَصْلِ ، وَحِينَئِذٍ<sup>(٥)</sup> فَيَجُوزُ حَذْفُهُ ؛ لِأَنَّهُ  
عَائِدٌ مُتَّصِلٌ مُنْصُوبٌ بِالْفِعْلِ .

(الفصل الثاني) في شروط ما يُخبر عنه .

في كلام الناظم للسببية - أي : أخبر عن ذلك الاسم بسبب التعبير عنه بالذئ . أو  
الاستماتة - أي : متوصلاً إلى ذلك الإخبار بالذئ .

(١) ف « الذئ » مبتدأ ، و « أنا » خبره ، وما بينهما صلة ، والمائد الضمير  
المستتر في بلغ . (٢) ف « اللذان » مبتدأ ، و « أخواك » خبر ، وما بينهما  
صلة ، والمائد ضمير التثنية المحرور في « منهما » .

(٣) « الئ » مبتدأ ، و « رسالة » خبر ، وما بينهما صلة . والمائد الهاء في بلغتها .

(٤) أي تقدم ضمير الرسالة عن موضعه ، وتصله بالفعل ؛ وكان حقه أن يكون  
مكانها ومنفصلاً ؛ ويكون التقدير : الئ بلغت من أخويك إلى العمريين إياها رسالة

(٥) أي حين إذ قدمت الضمير ووصلته .

ويؤخذ من هذا الذي ذكره المصنف : أنه إذا كان الخبر عنه مثنى أو مجموعاً  
أو مؤنثاً - جئء بالموصول على وفقه ؛ لوجوب مطابقة الخبر للمبتدأ في الأفراد  
والتذكير وفروعهما . وإلى ذلك يشير الناظم بقوله :

( وَبِالَّذِينَ وَالَّذِينَ وَاللَّتِي أَخْبِرُ مُرَاعِيًا وَفَاقَ الْمُثَبَّتِ )<sup>(\*)</sup>

(\*) « وبالذين » متعاقب بأخبر « والذين والئ » معطوفان عليه « مراعيًا » حال من  
فاعل أخبر ، وفيه ضمير هو فاعله « وفاق المثبت » وفاق مفعولة واشتبهت ومضاف إليه . وإيسر الحكم  
مقصوداً على هذه الثلاثة ، بل المراد فروعها ؛ كالتثنية ، واللاتي ، والأقر ، والأولى كما أو ضحنا .

اعلم أَنَّ الإخبارَ إنَّ كانَ بالذِي أو أحدِ فُرُوعِهِ <sup>(١)</sup> - اشترطَ للمُخْبِرِ  
عنه سبعةُ شروطٍ :

(أحدها) أن يكون قابلاً للتأخير <sup>(٢)</sup> ؛ فلا يخبرُ عن « أيهم » من  
قولك أيهم في الدار ؟ لأنك تقول حينئذ : الذِي هو في الدار أيهم ،  
فتزيلُ الاستفهامَ عن صدرَيْته <sup>(٣)</sup> . وكذا القولُ في جميعِ أسماءِ الاستفهامِ ،  
والشرط . و « كم » الخبرية ، و « ما » التعجيبية ، و ضميرُ الشان - لا يُخبرُ  
عن شيءٍ منها لما ذكرنا <sup>(٤)</sup> .

وفي التسهيل : أَنَّ الشرطَ أن يقبلَ الاسمُ أو خلفه - التأخيرَ ،  
وذلك لأن الضمائرَ المتصلةَ - كالتاء من قَتُ - يخبرُ عنها مع أنَّها  
لا تتأخرُ ، ولكن يتأخرُ خلفها - وهو الضميرُ المنفصلُ ، فتقول :  
الذِي قامَ أنا .

(الثاني) أن يكون قابلاً للتعريفِ ؛ فلا يخبرُ عن الحالِ ، والتمييزِ ؛

أى : إذا كان الاسمُ الذي قيل : لك « أخبر عنه » أى به - مثنى أو مجموعاً أو  
مؤنثاً ؛ فجاء بالمبتدأ الموصولِ وفتقه في ذلك ؛ ليطابق الاسمُ الخبر عنه به ، فتقول :  
الذين للمثى ، والذين للجمع ، والذى للمؤنث .

(١) أى من موصول ؛ للتأنيث ، والتثنية ، والجمع .

(٢) وذلك لما سبق بيانه ؛ من أنه يجب تأخير ذلك الاسمِ إلى نهاية الجملة ؛

وجعله خبراً عن الذى وفرّعه .

(٣) وقد أجاز ذلك ابن عصفور والمبرد ومن تبعهما ؛ بشرط تقديم اسمِ الاستفهامِ  
ونحوه ، فيقال : أيهم الذى هو فى الدار . ويعرب « أيهم » خبراً مقدماً ،  
و « الذى » مبتدأ مؤخر - وهم يجيزون تقديم الخبر فى هذا الباب . وقيل : أيهم

مبتدأ والذى خبره . والصواب رأى الجمهور من عدم جواز هذا ونحوه  
(٤) أى : من استلزامه إزالة ماله صدر الكلام عن موضعه اللازم له وهو

لأنك لو قلت في جاء زيد ضاحكاً : الذي جاء زيد إياه ضاحكٌ -  
لكنك قد نصبت الضمير على الحال ، وذلك مُمتنع ؛ لأن الحال واجبُ  
التكثير ، وكذا القول في نحوه <sup>(١)</sup> . وهذا القيد لم يذكره في التسهيل <sup>(٢)</sup> .

(الثالث) أن يكون قابلاً للاستغناء عنه بالأجنبي <sup>(٣)</sup> ؛ فلا يُخبر عن الهاء  
من نحو : زيدٌ ضربته ؛ لأنها لا يستغنى عنها بالأجنبي - كعمرو ، وبكرٍ .  
وإنما امتنع الإخبار عما هو كذلك ؛ لأنك لو أخبرت عنه لقلت : « الذي  
زيدٌ ضربته هو » ، فالضمير المنفصل هو الذي كان مُتصلاً بالفعل قبل

---

الصدرية . ومثل ما ذكر : ضمير الفصل - على القول بأنه اسم ؛ فلا يخبر به لكلا يخرج  
عما له من لزوم التوسط .

(١) فلا يجوز في نحو : اشتريت خمسين فداناً - الذي اشتريت خمسين إياه فدان ،  
ولا في نحو : كرم محمد نفساً - التي كرم محمد إياها نفس ؛ لأن الضمير الواقع بدلا  
ملازم للتعريف ، ونصبه على التمييز غير جائز .

(٢) وذلك للاستغناء عنه بالشرط الرابع الآتي ؛ وهو : أن يكون قابلاً  
للاستغناء عنه بالمضمر ؛ لأن ما يقبل الإضمار يقبل التعريف .

وقد ذكره الناظم لزيادة الإيضاح ؛ فقال في الشرطين الأول والثاني :

(قبولُ تأخيرٍ وتعريفٍ لِمَا أُخْبِرَ عَنْهُ هَاهُنَا قَدْ حُتِمَا) <sup>(٤)</sup>

أى : أنه يشترط في الاسم الخبر عنه بالذي - أن يكون قابلاً للتأخير ؛ فلا يخبر عما له  
صدر الكلام ؛ كأسماء الشرط والاستفهام وغيرهما - مما ذكره المصنف ، وأن يكون قابلاً  
للتعريف ؛ فلا يخبر عن الحال والتمييز . وقد أوضح المصنف العملة في ذلك .

(٣) أى : بأن يصح وضع أجنبي موضعه قبل الإخبار ؛ مثل « محمد » من أكرمت

---

(\*) « قبول » مبتدأ « تأخير » مضاف إليه « وتعريف » موقوف عليه « لا » متعلق  
بجئنا ، و « ما » موصولة واقعة على الخبر عنه « عنه » جار ومجرور نائب فاعل أخبر ، والجملة صلة ما  
« ههنا » متعلق بجم « قد حتما » نائب الفاعل يعود إلى قبول تأخير ، والألف للإطلاق ، والجملة خبر البتداء قبول .

الإخبار. والضمير المتصل الآن<sup>(١)</sup> خلف عن ذلك الضمير الذي كان متصلاً  
ففصلته وأخرته، ثم هذا الضمير المتصل: إن قدرته رابطاً للخبر بالابتداء،  
الذي هو زيد— بقى الموصول بلا عائد، وإن قدرته عائداً على الموصول  
— بقى الخبر بلا رابط<sup>(٢)</sup>.

(الرابع) أن يكون قابلاً للاستغناء عنه بالمضمر<sup>(٣)</sup>؛ فلا يُخبر عن  
الاسم المجرور بحتى— أو عذ— أو منذ؛ لأنهن لا يجزرن إلا الظاهر<sup>(٤)</sup>  
والإخبار يستدعي إقامة ضمير مقام الخبر عنه كما تقدم<sup>(٥)</sup>؛ فإذا قيل: سرّ

محمدًا؛ فإنه يصح وضع «على» مثلاً— موضعه في تركيب آخر؛ فتقول: أكرمت علياً  
(١) وهو الهاء المتصلة بالفعل.

(٢) ولا يسوغ أن يعود عليهما؛ لأن الضمير المفرد لا يعود على شيئين؛ وإنما الذي  
يسوغ: أن يقدر عوده على أحدهما، ويقدر للآخر عائد يناسب المقام. ومثل الضمير  
غيره مما يحصل به الربط؛ كاسم الإشارة في نحو: (ولباس التقوى ذلك خير) فلا يقال:  
الذي لباس التقوى هو خير ذلك. وكالاسم الظاهر في نحو: محمد ضربت محمدًا؛ فلا يخبر  
عن محمد، فلا يقال: الذي محمد ضربته محمد، ومنه قول الشاعر:  
\* وأنت الذي في رحمة الله أطعم \* فلا يقال: الذي في رحمة أطعم الله.

وكالأسماء الواقعة في الأمثال، نحو: الكلاب— في قولهم: «الكلاب على البقر»، فلا  
يجوز أن يقال: التي إياها على البقر الكلاب؛ لأن لفظ الكلاب لا يستغنى عنه  
بأجنبي؛ إذ الأمثال لا تغير ألفاظها.

(٣) أى الذى يعود على ما قبله، ليصح كونه عائد الموصول؛ فلا يخبر عن مجرور  
«رب» في مثل: رب رجل لقيته؛ لأن الضمير المجرور بها لا يعود إلا لما بعده  
كضمير الشأن؛ وذلك ليحصل له به إبهام يقرب به من النكرة. وهو علاوة على  
ذلك محتاج إلى تمييز ولا تمييز هنا.

(٤) ومثلهما: المجرور يواو القسم ونائه، والكاف.

(٥) وقد أوضح المصنف ذلك أول الباب؛ فلا تقول في الإخبار عن الرأس— من  
قولك: أكلت السمكة حتى رأسها— بالجر— الذى أكلت السمكة حتاه رأسها. ولا في

أَبَا زَيْدٍ قَرَبٌ مِنْ عَمْرٍو الْكَرِيمِ - جاز الإخبارُ عن زَيْدٍ<sup>(١)</sup> ، وامتنعَ الإخبارُ عن الباقي ؛ لأنَّ الضميرَ لا يَخْلُفُهُنَّ . أمَّا الأبُ ؛ فلأنَّ الضميرَ لا يُضَافُ . وأمَّا القربُ ؛ فلأنَّ الضميرَ لا يتعلَّقُ به جارٌّ ومجرورٌ - ولا غيرُهُ . وأمَّا عمروُ الكريمُ ؛ فلأنَّ الضميرَ لا يوصَفُ ، ولا يوصَفُ به . نعم ، إنَّ أَخْبَرْتَ عن المضافِ والمضافِ إليه معاً<sup>(٢)</sup> ، أو عن العاملِ ومعموله معاً<sup>(٣)</sup> ، أو عن الموصوفِ وصفته معاً<sup>(٤)</sup> ، فأخَرْتَ ذلك وجعلتَ مكانه ضميراً - جاز ؛ فتقولُ في الإخبارِ عن المتضامِّينِ : الَّذِي سَرَّهُ قُرْبٌ مِنْ عَمْرٍو الْكَرِيمِ - أَبُو زَيْدٍ ، وكذا الباقي<sup>(٥)</sup> .

الإخبار عن « يومين » من قولك : ما رأيته منذ أو مذ يومين - اللذان مارأيته منذها أو مذها يومان ؛ لأن حتى ومنذ ومنذ لا تجر ضميراً . وكذلك لا يجوز الإخبار عن المضاف - دون المضاف إليه . ولا عن الموصوف أو الموصول - دون الصفة أو الصلة ، والعكس فيها . ولا عن الأسماء العاملة عمل الفعل ؛ كاسم الفاعل - واسم المفعول - والمصدر - واسم الفعل ؛ لأن الضمير لا يعمل عملها فلا يخلفها .

وإلى الشرطين الثالث والرابع - أشار الناظم بقوله :

(كَذَا الْغَنَى عَنْهُ بِأَجْنَبِيٍّ أَوْ بِمُضْمَرٍ شَرْطٌ ، فَرَاعٍ مَا رَعَوَا)<sup>(٦)</sup>

أى : كذلك يشترط في الخبر عنه بالذي - أن يصح الاستغناء عنه بأجنبي ، وأن يكون كذلك صالحاً للاستغناء عنه بمضمر ، وقد أوضح المصنف سبب اشتراط ذلك .

(١) أى وحده في هذه العبارة ؛ لأن الضمير يصح أن يخلفه ؛ فيقال : الذي

سر أباه قرب من عمرو الكريم - زيد

(٢) وهما : أباً زيد (٣) وهما : قرب من عمرو .

(٤) وهما عمرو الكريم (٥) فتقول في الإخبار عن العامل ومعموله :

(\*) « كذا » جارٌّ ومجرور متعلق بشرط « الغنى » مبتدأ « عنه بأجنبي » متعلقان به « أو بمضمر » مطلق على « بأجنبي » ، و « أو » بمعنى الواو « شرط » خبر المبتدأ « فراع » الفاء لتفريع ، و « راع » فعل أمر مبني على حذف الياء « ما » اسم موصول مفعول راع « رعا » الجملة صلة ما ، والمائد محذوف - أى رعوه . والمعنى : فلاحظ ما حفظوه من الشروط



(الخامس) جَوَازُ وُزُودِهِ فِي الْإِثْبَاتِ ؛ فَلَا يُخْبَرُ عَنْ « أَحَدٍ » مِنْ نَحْوِ : مَا جَاءَنِي أَحَدٌ ؛ لِأَنَّهُ لَوْ قِيلَ : الَّذِي مَا جَاءَنِي أَحَدٌ — لَزِمَ وَقُوعُ « أَحَدٍ » فِي الْإِيجَابِ <sup>(١)</sup> .

(السادس) كونه في جملة خبرية <sup>(٢)</sup> ؛ فَلَا يُخْبَرُ عَنِ الْاسْمِ فِي مِثْلِ : اضْرِبْ زَيْدًا ؛ لِأَنَّ الطَّلْبَ لَا يَقَعُ صِلَةً <sup>(٣)</sup> .

(السابع) أَلَّا يَكُونَ فِي إِحْدَى مُجْمَلَتَيْنِ مُسْتَقَلَّتَيْنِ <sup>(٤)</sup> نَحْوَ زَيْدٌ — مِنْ قَوْلِكَ : قَامَ زَيْدٌ وَقَعَدَ عَمْرُو <sup>(٥)</sup> ؛ بِمَخْلَافٍ : إِنْ قَامَ زَيْدٌ

الَّذِي سَرَّ أَبَا زَيْدٍ قَرَبَ مِنْ عَمْرٍو الْكَرِيمِ ؛ فَالضَّمِيرُ الْمُسْتَرِ فِي سَرَّ الْوَاقِعُ فَاعِلًا — خَلْفَ عَنِ « قَرَبَ » ، وَكَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَوْضَعَ فِي مَجْلِهِ ، وَلَكِنْ ضَرُورَةُ اتِّصَالِهِ قَدَمَتَهُ ، وَاتَّصَلَ بِعَامِلِهِ فَاسْتَرَفِيهِ . وَقَوْلُ فِي الْإِخْبَارِ عَنِ الْمُوصُوفِ وَصَفَتَهُ مَعًا — وَهِيَ عَمْرٍو الْكَرِيمِ : الَّذِي سَرَّ أَبَا زَيْدٍ قَرَبَ مِنْهُ — عَمْرٍو الْكَرِيمِ .

(١) وذلك ممنوع عند الجمهور ؛ ذلك لأن « أحد » خبر عن « الندي » وفاعل « جاء » ضمير مستتر فيه ؛ وهو ضمير « أحد » . ومثل أحد في ذلك : غريب وديار — وغيرها مما لا يستعمل إلا في النفي .

(٢) أى ليتمكن الاتيان بصلة للموصول — كما ذكر المصنف .

(٣) فلا يقال : الذى اضربه زيد . وكذلك لا يخبر عن اسم « ليت » « ولعل » وخبرها — إلا إذا كانا بعض جملة خبرية ؛ مثل : قال محمد : ليت علياً مسافراً — أو لعل بكراً مقيماً عندنا ؛ فإنه يقال : الذى قال محمد : ليت مسافراً علياً — أو ليت علياً هو مسافراً . . الخ . ولا يسوغ الإخبار عن معمول لكن ؛ لأنها لا تقع صلة — وإن كانت خبرية ؛ لثلاث يلائم الاستدراك بدون مستدرك .

(٤) أى : إذا لم يكن هناك ما يربط إحداهما بالأخرى .

(٥) فلا يقال : الذى قام وقعد عمرو — زيد ؛ لخلو جملة « قعد عمرو » من رابط ؛ كضمير يعود على الموصول ، أو عطف بالفاء ، فيلزم عند الإخبار : عطف ما ليس صلة على ما هو صلة . فإن كان في الثانية ضمير الاسم المخبر عنه ، أو كانت معطوفة بالفاء — جاز الإخبار ؛ لانتفاء الجورر المتقدم ، تقول في حالة الضمير :

قَعْدَ عَمْرٍو<sup>(١)</sup> .

وإن كان الإخبارُ بالألفِ واللامِ ، اشترطَ عشرةُ أمورٍ ؛ هذه السبعة وثلاثةٌ أُخرٌ وهي : أن يكونَ الخبرُ عنه من جملةِ فعليةٍ<sup>(٢)</sup> . وأن يكونَ فعلها متصرفاً . وأن يكونَ مُقدِّماً<sup>(٣)</sup> ؛ فلا يخبرُ بألٍ عن زيدٍ من قولك : زيدٌ أخوك<sup>(٤)</sup> - ولا من قولك : عسى زيدٌ أن يقومَ<sup>(٥)</sup> - ولا من قولك : ما زال زيدٌ عالماً<sup>(٦)</sup> .

في الإخبار عن أحمد في مثل « سافر أحمد وتخلف عنه إبراهيم » : الذي سافر وتخلف عنه إبراهيم - أحمد . وفي حالة العطف بالفاء ، تقول : في مثل « حضر علي فتخلف محمد » : الذي حضر فتخلف محمد - علي .

(١) لأن جملة الشرط والجزاء في حكم الجملة الواحدة ، فتقول في الإخبار عن زيد : الذي إن قام قعد عمرو - زيد »

- هذا : ومن الشروط : ألا يكون الاسم ملازماً لغير الرفع مثل : « سبحان » .  
و « عند » ؛ لتعذر جملة خبراً . وأن يمكن الاستفادة منه ، فلا يخبر عن اسم ليس تحته معنى كشواني الأعلام ، مثل : بكر - من أبي بكر ؛ إذ لا يمكن أن يكون خبراً عن شيء .  
(٢) بخلاف الأخبار بالقي ؛ فإنه يخبر به عن الاسم الواقع في جملة اسمية أو فعلية  
(٣) في بعض النسخ « مثبتاً » ، فيكون شرطاً زائداً على التقدم .  
(٤) لأنه في جملة اسمية ، والجملة الاسمية لا تصلح صلة .  
(٥) لأن فعلها جامد ، وهو أيضاً لا يصلح صلة لأل .  
(٦) لأنه تقدم على الفعل نفي : ولا يفصل بين « أل » وصلتها بنفي ولا بغيره .  
وإلى الشروط المتقدمة - يشير الناظم بقوله :

( وَأَخْبَرُوا هُنَا بِأَلٍ عَنْ بَعْضِ مَا يَكُونُ فِيهِ الْفِعْلُ قَدْ تَقَدَّمَ )  
إِنْ صَحَّ صَوغُ صِلَةٍ مِنْهُ لِأَنَّ كَصَوغِ « وَاقٍ » مِنْ « وَاقِيَ اللَّهِ الْبَطْلُ »<sup>(\*)</sup>

(\*) « هنا بأل عن بعض » الثلاثة مع قات بأخبروا « ما » - اسم موصول مضاف إليه « فيه » متعلق بتقدما  
« الفعل » اسم يكون ، وجملة « قد تقدما » خبرها ، وجملة « يكون » إلى آخر البيت صلة ما  
(\*) « إن صح » شرط وفعله ، والجواب محذوف « صوغ » فاعل صح « صلة » مضاف إليه « منه »

ويُخْبَرُ عَنْ كُلٍِّّ مِنَ الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ فِي نَحْوِ قَوْلِكَ : وَقَى اللَّهُ  
البطل ؛ فتقول :

الوَاقِي الْبَطْلَ اللَّهُ<sup>(١)</sup> وَالوَاقِيَهُ اللَّهُ الْبَطْلُ<sup>(٢)</sup> . وَلَا يَجُوزُ لَكَ أَنْ  
تُحَذِفَ الْمَاءَ ؛ لِأَنَّ عَائِدَ الْأَلِفِ وَاللَّامِ - لَا يَحْذِفُ إِلَّا فِي ضَرُورَةٍ  
الشَّعْرُ ؛ كَقَوْلِهِ :

\* مَا الْمُسْتَفْزُ الْهُوَى مَحْمُودَ عَاقِبَةٍ \*<sup>(٣)</sup>

(فصل) وَإِذَا رَفَعْتَ صِلَةَ «أَل» ضَمِيرًا رَاجِعًا إِلَى نَفْسِ «أَل» - اسْتَتَرَ  
فِي الصِّلَةِ وَلَمْ يُبْرَزْ<sup>(٤)</sup> ؛ تَقُولُ فِي الْإِخْبَارِ عَنِ التَّاءِ مِنْ « بَلَّغْتُ » فِي  
الْمِثَالِ الْمَتَقَدِّمِ : الْمُبَلَّغُ مِنْ أَخْوَيْكَ إِلَى الْعَمْرَيْنِ رِسَالَةً - أَنَا ؛ فِي الْمُبَلَّغِ  
ضَمِيرٌ مُسْتَتَرٌ ؛ لِأَنَّهُ فِي الْمَعْنَى لِـ «أَل» - لِأَنَّهُ خَلْفٌ عَنْ ضَمِيرِ الْمُتَكَلِّمِ ، وَ«أَل»

أى : أنه يخبر بما فيه «أَل» عن الاسم ، إذا كان واقعا في جملة فعلية تقدم  
فيها الفعل ، وكان ذلك الفعل مما يصح أن تصاغ منه صلة الألف واللام ؛ فلا يكون  
جامداً - ولا منفياً . وقد أوضح المصنف ذلك - كما أوضح الإخبار في المثال الذي ذكره  
الناظم ، وهو : « وقى الله البطل » .

(١) أى إذا أخبرت عن الفاعل ؛ فنصب البطل على المفعولية ، أو تجره على أنه  
مضاف إليه . (٢) أى عند الإخبار عن المفعول ؛ فيرفع لفظ الجلالة على الفاعلية  
باسم الفاعل - والبطل على الخبرية .

(٣) تقدم إعراب وشرح هذا البيت في باب الموصول . صفحة ١٨١ جزء أول -  
« والشاهد فيه » هنا : حذف الماء العائدة على «أَل» من المستفز - للضرورة ، أى للمستفزه .  
(٤) بل يجب استتاره ؛ لأن الصفة جارية على من هي له .

متعلق بصوغ «أل» متعلق بصلة «كصوغ» متعلق بحذوف خبر لمبتدأ محذوف «واق» مضاف إليه من  
إضافة المصدر لفعوله «من» حرف جر متعلق بصوغ ، ويجروره قول محذوف - أى من أولك «وقى»  
ألفه البطل «والجملة مقصود لفظها مجرورة بمن تقديرأ .

للمتكلم ؛ لأنَّ خبرَهَا ضميرُ المتكلمِ والمبتدأُ نفسُ الخبرِ <sup>(١)</sup> .  
وإن رَفَعْتَ صِلَةَ « أَل » ضميراً لغيرِ « أَل » - وَجَبَ بُرُوزُهُ  
وإنْفِصَالُهُ <sup>(٢)</sup> ، كما إذا أَخْبَرْتَ عَنْ شَيْءٍ مِنْ بَقِيَةِ الْمِثَالِ ؛ تَقُولُ فِي الْأَخْبَارِ  
عَنِ الْأَخْوَانِ : الْمُبْلَغُ أَنَا مِنْهُمَا إِلَى الْعَمْرَيْنِ رِسَالَةٌ - أَخَوَاكَ . وَعَنِ  
الْعَمْرَيْنِ : الْمُبْلَغُ أَنَا مِنْ أَخَوَيْكَ إِلَيْهِمْ رِسَالَةٌ - الْعَمْرُونَ . وَعَنِ الرَّسَالَةِ :  
الْمُبْلَغُ أَنَا مِنْ أَخَوَيْكَ إِلَى الْعَمْرَيْنِ - رِسَالَةٌ <sup>(٣)</sup> . وَذَلِكَ لِأَنَّ التَّبْلِيغَ  
فِعْلُ الْمُتَكَلِّمِ <sup>(٤)</sup> ، وَ « أَل » فِيهِ لِنَعْيِ الْمُتَكَلِّمِ ؛ لِأَنَّهَا نَفْسُ الْخَبْرِ  
الَّذِي أَخْرَجَتْهُ <sup>(٥)</sup> .

(١) وإذا أَخْبَرْتَ عَنِ الْفَاعِلِ فِي مِثْلِ : أَكْرَمْتَنِي - قُلْتَ : الْمَكْرُمِي أَنْتَ  
فَيَسْتَرِ فاعِلُ الصَّلَةِ ؛ لِأَنَّهُ لِأَل ، وَ « أَنْتَ » خَبَرُهَا . فَإِنْ أَخْبَرْتَ عَنِ الْمَفْعُولِ ، قُلْتَ  
الْمَكْرُمِي أَنْتَ أَنَا ، فَالْهَاءُ مَفْعُولٌ عَائِدَةٌ إِلَى أَل ، وَ « أَنْتَ » مَرْفُوعٌ الصَّلَةِ ، وَقَدْ  
أَبْرَزَ لِأَنَّهُ لِنَعْيِ أَل ، وَ « أَنَا » خَبَرُ أَل .  
(٢) لِأَنَّ الصَّلَةَ إِذَا جَرَتْ عَلَى غَيْرٍ مِنْ هِيَ لَهُ - امْتَنَعَ رَفْعُهَا ضَمِيراً مُسْتَرِاً .  
وإِلَى ذَلِكَ يُشِيرُ النَّاطِمُ - بِقَوْلِهِ :

( وَإِنْ يَكُنْ مَا رَفَعْتَ صِلَةَ أَلِ ضَمِيرَ غَيْرِهَا - أُبَيِّنَ وَأَنْفَصَلَ ) <sup>(٦)</sup>

أى : إِذَا رَفَعَ الْوَصْفُ الْوَاقِعَ صِلَةَ لِأَل - ضَمِيراً ، وَكَانَ هَذَا الضَّمِيرُ عَائِداً عَلَى غَيْرِ  
« أَل » - وَجِبَ الْإِثْبَانُ بِهِ بَارِزاً مُنْفَصِلاً . أَمَا إِذَا عَادَ إِلَى أَل - فَيَجِبُ اسْتِنَارُهُ كَأَيْنَا .  
(٣) « أَنَا » فِي الْأَمْثَلَةِ - فاعِلُ الْمُبْلَغِ ؛ لِأَنَّهُ اسْمُ فاعِلٍ ، وَهُوَ ضَمِيرٌ مُنْفَصِلٌ لِأَنَّهُ

لِنَعْيِ « أَل » ، وَضَمِيرُ النِّسْبَةِ هُوَ الْعَائِدُ .

(٤) بِدَلِيلِ إِسْنَادِهِ إِلَى تَأْمِ الْمُتَكَلِّمِ فِي بَلَعَتْ .

(٥) أَى : وَهُوَ الْأَخْوَانُ فِي الْأَوَّلِ - وَالْعَمْرُونَ فِي الثَّانِي - وَالرِّسَالَةُ فِي الثَّلَاثِ .

(٦) « وَإِنْ يَكُنْ » شَرْطٌ وَفِعْلُهُ « مَا » اسْمٌ مُوصُولٌ اسْمُ يَكُنْ « رَفَعْتَ صِلَةَ أَل » الْجُمْلَةُ  
صِلَةُ مَا « ضَمِيرُ غَيْرِهَا » ضَمِيرُ خَبَرِ يَكُنْ وَالْهَاءُ مُضَافٌ إِلَيْهِ « أُبَيِّنَ » فِعْلٌ مَاضٍ مَبْنِيٌّ الْعَجْهُولِ فِي مَحَلِّ جَزْمِ جَوَابِ  
الشَّرْطِ ، وَنَائِبُ الْفَاعِلِ يَمُرُّ عَلَى « مَا » وَمَعْنَاهُ : قَطَعَ « وَأَنْفَصَلَ » مَطْوُوفٌ عَلَى أُبَيِّنَ فِي مَحَلِّ جَزْمِ .

## خاتمة

يجوز الإخبار عن اسم كان ، بالذى وفروعه ، وبالألف واللام ؛ تقول في مثل : كان محمد زميلك في الدراسة - الذى كان زميلك في الدراسة - محمد ، أو الكائن زميلك . الخ أما الخبر ؛ فيرى السيوطى جواز الإخبار عنه إذا كان جامداً ، كما يجوز باتفاق في خبر للمبتدأ ، وفي باب « إن » ، وباب « ظن » - الجامد ؛ تقول : الذى كان محمد إياه ، أو كأنه محمد - أخوك . والذى محمد هو أخوك ، والذى إن - محمداً هو أخوك ، والذى ظننت محمداً إياه ، أو ظننته محمداً - أخوك . ويمتنع في كل خبر مشتق في الجمع ؛ سواء كان خبراً للمبتدأ - أو في باب كان - أو إن - أو ظن .

أما غير السيوطى ؛ فيجيز الإخبار عن الخبر مطلقاً ، جامداً أو مستقاً ، وهذا هو الصحيح ، وفيه تيسير حسن .

## الأسئلة والتريينات

- ١ - ما الذى يريدُه النحاة بقولهم : أخبر عن أى اسم بالذى ، أو بالألف واللام ؟
- ٢ - اذكر الخطوات التى تتبعها إذا أردت الإخبار عن اسم - بالذى .
- ٣ - اذكر ما يشترط في الاسم الذى يراد الإخبار عنه - بالذى - أو أحد فروعه . ومثل .
- ٤ - بين ما لا يصح أن يخبر عنه من الأسماء . ووضح السبب في ذلك .
- ٥ - ما الذى يشترط في الخبر عنه بالألف واللام ؟ ولماذا هذه الشروط ؟
- ٦ - أخبر عن الفاعل ، والمفعول ، والمبتدأ والخبر ، واسم كان - في الجمل الآتية - بما يمكن الإخبار به ، وعلل لما تقول :  
قابلت زملاءك بالأمس ، وكان محمد معنى باستذكار دروسه ، أما أخوه فقد رَسب وحرزن أصدقاؤه لذلك حزنا شديداً . لا يزاو الفدائيون يبذلون كل جهد لينالوا الانتصار على العدو النادر ، وما برح هذا العدو غير مستجيب لنداء الأمم المتحدة . ينصر الله المتوكل عليه . إنه نعم المولى ونعم النصير .

( باب العدد )<sup>(١)</sup>

اعلم أن الواحد والاثني يخالفان الثلاثة والعشرة وما بينهما في حكمين أحدهما : أنَّهما يُذكَرَانِ مَعَ الْمَذْكَرِ ؛ فنقول : واحد - واثنان .  
ويؤنثَانِ مَعَ الْمُؤنَّثِ<sup>(٢)</sup> ؛ فنقول : واحدة - واثنان<sup>(٣)</sup> . والثلاثة وأخواتها تجري على عكس ذلك<sup>(٤)</sup> ؛ فنقول : ثلاثة رجال - بالتاء ، وثلاث

باب العدد

(١) إن معنى كلمة العدد - واضح ومعروف ، ومع هذا فقد عرفه النحاة بأنه : ما وضع لكىة الآحاد - اى الأفراد . والمراد به هنا : الألفاظ الدالة على المعدود . ومن خواص العدد : أنه يساوى نصف مجموع حاشيته المتقابلتين ، والمراد بالحاشيتين : التاحيتان اللتان يقع العدد بينهما ؛ وهما : العدد الذى قبله - والعدد الذى بعده . ومعنى تقابلهما : أن الحاشية التى قبله تنقص عنه بمقدار زيادة الحاشية التى بعده ، فالعدد ٧ مثلاً ، حاشيته السفلى ٦ - والعليا ٨ ؛ ومجموعهما ١٤ . والعدد ٧ نصف هذا المجموع . . . . . وهكذا . (٢) ومثلها فى ذلك : العشرة إذا ركبت ، تقول : الجزء الرابع عشر - والمقالة الرابعة عشرة . وما وازن « فاعلاً » مطلقاً ، تقول : الجزء الرابع والمقالة الرابعة ، وسيأتى الكلام على موازن « فاعل » فى موضعه إن شاء الله .

(٣) أى على لمة الحجازيين ؛ وثنان على لمة بنى تميم :

(٤) فتلحقها تاء التأنيث إن كان المعدود مذكراً ، وتجرد من التاء ، إن كان مؤنثاً وذلك بشرط : أن يكون المعدود مذكوراً فى الكلام . وأن يكون متأخراً عن اسم العدد ، تقول : ثلاثة رجال ، وأربع فتيات . فإن لم يذكر المعدود بل لحظ معناه ، أو تقدم وجعل اسم العدد صفته - جاز فى اسم العدد التذكير والتأنيث ، ومن ذلك الحديث : « ثلاث من كن فيه كان منافقاً » - ويجوز ثلاثة . وحلت مسائل تسماً - وقابلت رجالاً ستة ، ويجوز العكس . وإن حذف المعدود ولم يلاحظ فى التقدير مطلقاً - بل قصد ذكر اسم العدد المجرد - فالأفصح تأنيث العدد بالتاء ؛ على اعتباره علم جنس مؤنثاً ؛ تقول : ثلاثة نصف ستة ، ويمنع من الصرف للعلمية الجنسية والتأنيث . ولا تلحقه « أل » المعرفة على الأرجح . هذا : وقد ذكر ابن مالك أن السر فى ذكر التاء فى

إمَاءً - بتركها ؛ قال الله تعالى : ( سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَانِيَةَ أَيَّامٍ )  
والثاني : أَنَّهُمَا لَا يُجْمَعُ بَيْنَهُمَا وَيَبِينُ الْمَعْدُودُ <sup>(١)</sup> ؛ لَا تَقُولُ : وَاحِدٌ  
رَجُلٌ ، وَلَا اثْنًا رَجُلَيْنِ ؛ لِأَنَّ قَوْلَكَ : رَجُلٌ - يُفِيدُ الْجِنْسِيَّةَ وَالْوَحْدَةَ ،  
وقولك : رَجُلَانِ - يُفِيدُ الْجِنْسِيَّةَ وَشَفَعَ الْوَاحِدَ ؛ فَلَا حَاجَةَ إِلَى الْجَمْعِ بَيْنَهُمَا  
وَأَمَّا الْبَوَاقُ ؛ فَلَا تَسْتَفَادُ الْعِدَّةُ وَالْجِنْسُ إِلَّا مِنَ الْعَدَدِ وَالْمَعْدُودِ  
جَمِيعًا ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ قَوْلَكَ ثَلَاثَةٌ - يُفِيدُ الْعِدَّةَ دُونَ الْجِنْسِ ، وَقَوْلَكَ  
رَجَالٌ - يُفِيدُ الْجِنْسَ دُونَ الْعِدَّةِ . فَإِنَّ قَصْدَتَ الْإِفَادَتَيْنِ -  
جَمَعَتِ الْكَلِمَتَيْنِ <sup>(٢)</sup> .

الثلاثة والعشرة وما بينهما في عد المذكرين - هو أن الثلاثة وأخواتها أسماء جموع مؤنثة ، مثل : فرقة - زمرة - أمة . فأصلها أن تكون بالتاء على غرار نظائرها . ولما كان المذكر سابقا على المؤنث في الاستعمال - استعملوا هذه الألفاظ على أصلها مع المذكر ، وحذفت التاء مع المؤنث للفرق بين المذكر والمؤنث .

(١) أى لا يذكر معهما تمييز ؛ وذلك على الإضافة ، كما مثل المصنف . وأما «ثنتاخذنظلم» في قول جندل بن اللثني - فضرورة شاذة . ويجوز الجمع بينهما على طريق الوصفية إذا قصد بالوصف بيان أن المراد باسم الجنس - العدد المخصوص لا الجنسية ، كما في قوله تعالى : (وقال الله لا تتخذوا إلهين اثنين إنما هو إله واحد) ، فإنه لو قيل «إله» ولم يؤكد بواحد - لم يحسن ؛ فربما فهم أن المراد إثبات الإلهية - لا الوجدانية .

(٢) وفي حكم الثلاثة والعشرة وما بينهما - يقول الناظم :

(ثَلَاثَةٌ بِالتَّاءِ قُلْ لِلْعَشْرَةِ فِي هَذَا مَا آحَادُهُ مُذَكَّرَةٌ

فِي الضَّمِّ جَرْدٌ . . . . . ) <sup>(٣)</sup>

(\*) «ثلاثة» - بالنصب - مفعول مقدم لقل بتضمينه معنى اذكر ، وبالرفع مبتدأ وجملة «قل» خبره ، والرابط محذوف - أى ثلاثة مقرونة بالتاء قلها «بالتاء» متعلق بمحذوف حال من ثلاثة لقسد لفظه «للعشرة في عد» متعلقان بقل «ما» اسم موصول مضاف إليه «آحاده مذكوره» مبتدأ ومضاف إليه وخبر ، والجملة صلة الموصول «في الضد» جار ومجرور متعلق بمجرود .

(فصل) مُمَيِّزُ الثَّلَاثَةِ وَالْعَشْرَةِ وَمَا بَيْنَهُمَا ، إِنْ كَانَ اسْمَ جَنْسٍ <sup>(١)</sup>  
كَشَحْرٍ وَتَمْرٍ ، أَوْ اسْمَ جَمْعٍ كَقَوْمٍ وَرَهْطٍ <sup>(٢)</sup> - خُفِضَ بِنِّ ؛ تَقُولُ :  
ثَلَاثَةٌ مِنَ التَّمْرِ - وَعَشْرَةٌ مِنَ الْقَوْمِ ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ( فَخُذْ أَرْبَعَةً مِنَ الطَّيْرِ )  
وَقَدْ يُخَفِّضُ بِإِضَافَةِ الْعَدَدِ <sup>(٣)</sup> نَحْوُ : ( وَكَانَ فِي الْمَدِينَةِ تِسْعَةُ رَهْطٍ ) ،  
وَفِي الْحَدِيثِ : « لَيْسَ فِيهَا دُونَ خَمْسٍ ذَوْدٌ صَدَقَةٌ » ، وَقَالَ الشَّاعِرُ :  
\* ثَلَاثَةٌ أَنْفُسٍ وَثَلَاثُ ذَوْدٍ \* <sup>(٤)</sup>

وَإِنْ كَانَ جَمْعًا خُفِضَ بِإِضَافَةِ الْعَدَدِ إِلَيْهِ نَحْوُ : ثَلَاثَةٌ رِجَالٍ .  
وَيُعْتَبَرُ التَّذْكِيرُ وَالتَّأْنِيثُ مَعَ اسْمَيْ الْجَمْعِ وَالْجَنْسِ - بِحَسَبِ

أى : قُلْ ثَلَاثَةٌ بِالتَّاءِ إِلَى الْعَشْرَةِ ؛ إِذَا كُنْتَ تَعُدُّ جَمْعًا آخِذًا - أَى مَفْرَدَاتِهِ -  
مَذْكُورَةً ، أَمَا فِي ضِدِّ ذَلِكَ ؛ حَيْثُ تَكُونُ مَفْرَدَاتُ الْعَدُودِ مُؤَنَّثَةً - فَيَجِبُ تَجْرِيدُ الْعَدَدِ  
مِنَ التَّاءِ . وَقَدْ أَوْضَحْنَا مَا فِي ذَلِكَ كَلِمَةً .

(١) تَقْدِمُ الْكَلَامُ مَسْتَوْفَى عَلَى اسْمِ الْجَنْسِ وَأَنْوَاعِهِ ، وَاسْمِ الْجَمْعِ - فِي الْجُزْءِ الْأَوَّلِ  
صَفْحَةَ ٢٢ (٢) رَهْطُ الرَّجُلِ : قَوْمُهُ وَقَبِيلَتُهُ ، وَهُوَ مِنَ الثَّلَاثَةِ إِلَى الْعَشْرَةِ مِنَ الرِّجَالِ  
وَلَا وَاحِدَ لَهُ مِنْ لَفْظِهِ (٣) يَرَى بَعْضُ النَّحَاةِ قَصْرَ ذَلِكَ عَلَى السَّمْعِ .  
(٤) صَدْرُ بَيْتٍ مِنَ الْوَافِرِ لِلْحَطِيطَةِ ، مِنْ آيَاتٍ يَشْكُو فِيهَا مَا زَلَّ بِهِ مِنْ بِلَاءٍ ،  
وَذَلِكَ أَنَّهُ كَانَ فِي سَفَرٍ وَمَعَهُ أَمْرَانَهُ أَمَامَةً وَابْنَتُهُ مَلِيكَةً ، فَسَرَّحَ إِلَيْهَا فَانْقَدَتْ مِنْهَا نَاقَةٌ  
فَخَرَنَ لِذَلِكَ ، وَعَجَزَ الْبَيْتُ : \* لَقَدْ جَارَ الزَّمَانُ عَلَى عِيَالِي \* .

وَقَبْلَهُ : أَذِئْبُ الْقَفَرِ أَمْ ذِئْبُ أَنْيَسٍ أَصَابَ التَّبَكُّرَ أَمْ حَدَثُ اللَّيَالِي ؟  
اللُّغَةُ وَالْإِعْرَابُ . ذَوْدٌ : الذُّودُ مِنَ الْإِبِلِ : مَا بَيْنَ الثَّلَاثَةِ إِلَى الْعَشْرَةِ ، وَهِيَ مُؤَنَّثَةٌ  
لَا وَاحِدَ لَهَا مِنْ لَفْظِهَا ، وَقِيلَ غَيْرَ ذَلِكَ . وَمِنَ الْأَمْثَالِ : « الذُّودُ إِلَى الذُّودِ إِبِلٌ » أَى إِذَا  
جَمَعَ الْقَلِيلُ إِلَى الْقَلِيلِ صَارَ كَثِيرًا - فَهُوَ حَثٌّ عَلَى الْإِدْخَارِ وَعَدَمِ التَّبْذِيرِ . « ثَلَاثَةٌ » خَبْرٌ لِمَبْتَدَأٍ  
مَحْذُوفٍ أَوْ الْمَكْسُ ، وَمَا بَعْدَهُ مِضَافٌ إِلَيْهِ - أَى نَحْنُ ثَلَاثَةٌ أَنْفُسٌ ، وَلَنَا ثَلَاثُ ذَوْدٍ .  
قَالَ الْمُبَرِّدُ : أَرَادَ بِثَلَاثِ ذَوْدٍ - ثَلَاثَ نَوَقٍ ؛ كَمَا تَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ الْقِصَّةُ . « لَقَدْ » اللَّامُ مَوْطِئَةٌ  
لِلْقَسَمِ وَقَدْ حُرِفَ تَحْقِيقًا . « الزَّمَانُ » فَاعِلُ جَارٍ « عَلَى عِيَالِي » جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِجَارٍ



حَالَهُمَا<sup>(١)</sup>؛ فَيُعْطَى الْعَدْدُ عَكْسَ مَا يَسْتَحِقُّهُ ضَمِيرُهُمَا؛ فَتَقُولُ: ثَلَاثَةٌ  
 مِنَ الْغَنَمِ — بِالتَّاءِ؛ لِأَنَّكَ تَقُولُ: غَنَمٌ كَثِيرَةٌ بِالتَّذْكِيرِ<sup>(٢)</sup>.  
 وَثَلَاثٌ مِنَ الْبِطِّ — بِتَرْكِ التَّاءِ؛ لِأَنَّكَ تَقُولُ: بَطٌّ كَثِيرَةٌ بِالتَّأْنِيثِ.  
 وَثَلَاثَةٌ مِنَ الْبَقْرِ — أَوْ ثَلَاثٌ؛ لِأَنَّ فِي الْبَقْرِ لُغَتَيْنِ: التَّذْكِيرَ وَالتَّأْنِيثَ؛  
 قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: (إِنَّ الْبَقَرَ تَشَابَهُ عَلَيْنَا) — وَقُرِئَ (تَشَابَهَتْ).

وَالشَّاهِدُ: إِضَافَةُ الْعَدْدِ — وَهُوَ ثَلَاثَةٌ — إِلَى «ذَوْدِ» الْعَدُودِ، وَهُوَ اسْمُ جَمْعٍ مُؤَنَّثٍ  
 وَذَلِكَ قَلِيلٌ، وَالْقِيَاسُ أَلْيَاضَافِ الْعَدْدِ إِلَى جَمْعٍ. وَفِيهِ شَاهِدٌ آخَرٌ وَهُوَ: تَأْنِيثُ ثَلَاثَةٍ —  
 وَالنَّفْسُ مُؤَنَّثَةٌ، وَالْقِيَاسُ: ثَلَاثٌ أَنْفُسٌ، وَقَدْ أُنْثِ مِرَاعَاةً لِدَعْنِي، لِكَثْرَةِ إِطْلَاقِ  
 النَّفْسِ عَلَى الْإِنْسَانِ. (١) أَيْ حَالِ لِفِظِهِمَا وَصِيغَتَهُمَا، وَمَا هِيَ عَلَيْهِ مِنْ تَذْكِيرٍ أَوْ تَأْنِيثِ.  
 أَوْ صِلَاحٍ لِلْأَمْرَيْنِ. وَذَلِكَ: أَنَّ الْجِنْسَ؛ مِنْهُ الْمُؤَنَّثُ — كَالنَّخْلِ وَالْبِطِّ، وَالْمَذْكَرُ —  
 كَالْمَوْزِ وَالْعَنْبِ وَالسِّدْرِ وَالْقَمْحِ، وَمِثْلَهُمَا لِنَتَانِ — كَالْبَقْرِ وَالْغَنَمِ. وَكَذَلِكَ اسْمُ الْجَمْعِ؛  
 مِنْهُ الْمَذْكَرُ — كَقَوْمٍ وَرَهْطٍ، وَالْمُؤَنَّثُ — كَأَيْلٍ وَخَيْلٍ، وَجَأْرُهُمَا — كَرَكْبٍ. وَيَعْرِفُ  
 الْحَالُ مِنْ هَذِهِ النَّاحِيَةِ بِوَسَائِلٍ مُتَعَدِّدَةٍ؛ مِنْهَا: نَوْعُ الضَّمِيرِ الْعَائِدِ عَلَى كُلِّ مِنْهُمَا، أَوْ  
 مَذْكَرٌ أَمْ مُؤَنَّثٌ؟ وَالْإِشَارَةُ الْمُسْتَعْمَلَةُ مَعَ كُلِّ — وَالنِّعْتُ — وَتَأْنِيثُ الْفِعْلِ مَعَهُمَا. — الْخ  
 وَمَحَلُّ اعْتِبَارِ اللَّفْظِ وَالصِّفَةِ فِي اسْمِي الْجِنْسِ وَالْجَمْعِ؛ إِذَا لَمْ يَفْصُلْ بَيْنَ الْعَدُودِ وَاسْمِ  
 الْعَدْدِ — نَعْتٌ يَدُلُّ عَلَى التَّأْنِيثِ فَقَطْ، أَوْ التَّذْكِيرِ فَقَطْ، أَوْ يَكُونُ لَفْظُهُ صَاحِلًا لِنَعْتِ  
 الْمُؤَنَّثِ وَالْمَذْكَرِ؛ فَإِنْ تَوَسَّطَ هَذَا النِّعْتُ — وَجِبَ مِرَاعَاةُ الْمَعْنَى الَّتِي يَقْتَضِيهِ؛ فَيَذْكَرُ  
 اسْمَ الْعَدْدِ أَوْ يُؤَنَّثُ تَبَعًا لَهُ؛ تَقُولُ: خَمْسُ إِبَاطٍ مِنَ الْغَنَمِ، وَثَلَاثَةُ ذَكَوْرٍ مِنَ الْبِطِّ  
 وَلَوْ تَأَخَّرَ هَذَا النِّعْتُ عَنِ الْعَدُودِ، أَوْ كَانَ لَفْظُهُ مِمَّا يَصْلُحُ نَعْتًا لِلْمَذْكَرِ وَالْمُؤَنَّثِ —  
 كَالْفِظِ حَسَانٍ مِثْلًا — لَمْ يَكُنْ لَهُ أَثَرٌ فِي تَأْنِيثِ الْعَدْدِ وَتَذْكِيرِهِ. تَقُولُ: فِي الْمَاءِ خَمْسٌ مِنَ  
 الْغَنَمِ إِبَاطٍ — وَخَمْسَةٌ مِنَ الْغَنَمِ إِبَاطٍ، وَثَلَاثَةٌ مِنَ الْبِطِّ ذَكَوْرٍ — أَوْ ثَلَاثٌ مِنَ الْبِطِّ  
 ذَكَوْرٍ؛ كَمَا تَقُولُ: خَمْسَةٌ حَسَانٍ، أَوْ خَمْسٌ حَسَانٍ — مِنَ الْبِطِّ؛ لِأَنَّ لَفْظَ «حَسَانٍ»  
 يَصْلُحُ نَعْتًا لِلْمَذْكَرِ وَالْمُؤَنَّثِ، فَيَقَالُ: رِجَالٌ حَسَانٌ، وَنِسَاءٌ حَسَانٌ.

(٢) فِي مَخْتَارِ الصَّحَاحِ، الْغَنَمُ: اسْمُ مُؤَنَّثٍ مَوْضُوعٍ لِلْجِنْسِ يَقَعُ عَلَى الذَّكَوْرِ

وَيُعتَبَرَانِ<sup>(١)</sup> مع الجمع بحالٍ مُفْرَدَه ؛ فذلك تقولُ : ثلاثة اصْطَبَلاتِ  
 وثلاثة حَمَامَاتٍ - بالتاء فيهما - اعتباراً بالاصْطَبَلِ وَالْحَمَامِ ؛ فإِثْمَا  
 مُذَكَّرَانِ. ولا تقولُ : ثلاثٌ بتركيها - اعتباراً بالجمع ، خلافاً للبغداديين<sup>(٢)</sup>  
 ولا يُعتَبَرُ من حالِ الواحدِ حالُ لفظه حتى يقال : ثلاثٌ طَلَحَاتِ  
 بترك التاء ، ولا حالٌ مَعْنَاهُ حتى يقال : ثلاثٌ أَشْخُصٌ بتركيها - تريدُ  
 نِسْوَةً<sup>(٣)</sup> ؛ بل يُنظَرُ إلى ما يستحقه المفردُ باعتبارِ ضميره ، فيعكسُ  
 حُكْمُه في العدد<sup>(٤)</sup> ؛ فكما تقولُ : طَلَحَةُ حَضَرَ ، وَهَذَا شَخْصٌ جَمِيلٌ  
 بالتذكير فيهما - تقولُ : ثلاثة طَلَحَاتِ ، وثلاثة أَشْخُصٍ - بالتاء فيهما .  
 فَأَمَّا قَوْلُه : \* ثلاثٌ شُخُوصٍ كاعبانٍ وَمُعَصِرٌ \*<sup>(٥)</sup> - فضرورةٌ .

- 
- والإثنا وعليهما جميعاً ، والإبل كالنم في ذلك (١) أى التذكير والتأنيث .  
 (٢) فإنهم يجيزون مراعاة الجمع والمفرد . ووافقهم الكسائي ، فيقال : ثلاثة  
 حمامات - وثلاث حمامات . وذكر سيديويه : أن ذلك مخالف لما ورد عن العرب .  
 (٣) لأن لفظ « شخص » يستوى فيه المذكر والمؤنث ، ولكن إذا أعيد عليه  
 الضمير - يعود مذكراً ، ويؤنث العدد إذا أضيف إلى جمعه .  
 (٤) وعلى ذلك : لا يجوز تذكير العدد إذا كان المعدود مذكراً مؤولاً بالمؤنث  
 (٥) عجز بيت من الطويل ، لعمر بن أبي ربيعة الخزومي ، وصدره :  
 \* فكَانَ مَجِيئِي دُونَ مَنْ كُنْتُ أَتَقِي \*  
 وهذا البيت من قصيدته الرائية المشهورة - التي مطلعها :

أَمِنْ آلِ نَعْمٍ أَنْتَ غَادٍ فَمُبَكِّرٌ غَدَاةَ غَدِيدٍ أَمْ رَائِحٌ فَمُهْجِرٌ  
 اللغة والاعراب . مجيئ ، الحين : أصله الترس وجمعه حجان . ويريد به هنا : ما يتق به  
 الرقباء . أتقى : أجنب وأحذر . شخص : جمع شخص ، وأصله الشيخ الذي يرى من بعد  
 والمراد هنا : الإنسان . كاعبان : مثنى كاعب — وهى الجارية حين يبدو ثديها  
 معصر : الجارية أول ما تدرك وتدخل عصر الشباب . « مجيئ » خبر كن مقدم

والذى سهّل ذلك قوله: «كَاعِبَانٍ وَمُعَصِرٍ»، فاتّصل باللفظ ما يُعَصِّدُ  
 المعنى المراد<sup>(١)</sup>، ومع ذلك فليس بقياس - خلافاً للناظم .  
 وإذا كان الممدودُ صفةً - فالمعتبرُ حالُ الموصوفِ المنويِّ لا حالها،  
 قال الله تعالى :

(فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا) أى : عشرُ حسناتٍ أمثالها ، ولو لا ذلك لَقِيلَ :  
 «عشرةٌ» ؛ لأنَّ المثلَ مُذَكَّرٌ<sup>(٢)</sup> . وتقول : عندي ثلاثةٌ رَبَعَاتٌ<sup>(٣)</sup> بالتاء  
 إن قَدَّرتَ رَجَالًا ، وبتركها إن قَدَّرتَ نِسَاءً ، ولهذا يقولون : ثلاثة  
 دَوَابٌّ بالتاء - إذا قَصَدُوا ذُكُورًا ؛ لأنَّ الدَابَّةَ صِفَةٌ فِي الْأَصْلِ ،  
 فكأنهم قالوا : ثلاثةٌ أَجْمَرَةٌ دَوَابٌّ ، ومُسمِعٌ ثلاثُ دَوَابٌّ ذُكُورٌ - بترك  
 التاء ؛ لأنَّهم أَجْرَوْا الدَابَّةَ مُجْرَى الْجَامِدِ ، فلا يُجْرُونَهَا عَلَى مَوْصُوفٍ .

«دون» منصوب على الظرفية به لما فيه من معنى الواقي «من» اسم موصول مضاف  
 إليه «كنت أتقى» الجملة صلة الموصول ؛ والمائد محذوف - أى أتقى «ثلاث شخصوس»  
 ثلاث اسم كان مؤخر وشخص مضاف إليه «كاعبان» بدل من ثلاث «ومعصر» معطوف عليه  
 والمعنى : كان يسترى وحصنى دون من كنت أتقى وأخافه من الرقباء -  
 هؤلاء الثلاثة اللواتى مشيت بينهن متنكراً وساعدننى على ذلك . وقبل هذا البيت :  
 فقالت لها الصغرى سأعطيهِ مطرني ودرعي، وهذا البرد إن كان يحدُر  
 يقيم فيمشي بيننا متنكراً فلا ميرنا يقشو ، ولا هو يظهر  
 والشاهد : فى ثلاث شخصوس ؛ فقد حذف التاء من ثلاثة ، وشخصوس جمع  
 وكان ينبغى ملاحظة مفردة المذكور - وهو شخص - فيقول : ثلاثة شخصوس ، ولكنك رعاعى  
 المعنى الذى قصده ، وقواه ذكر الكاعبين والمعصر . وهذا ضرورة عند جمهور النحاة .

- (١) أى : وهو التأنيث ، فقد كفى بذلك عن النساء .  
 (٢) ذلك لأنه واحد الأمثال ، وتقدم أنه يعتبر فى الجمع حال مفردة .  
 (٣) بفتح الباء - جمع ربعة ، وهو المربع الذى ليس بالطويل ولا بالقصير .

(فصل) الأعدادُ التي تضافُ للمعدودِ عشرةً ، وهى نوعان :  
(أحدهما) الثلاثة والعشرة وما بينهما . وحقُّ ما تضافُ إليه أن  
يكون جمعاً مكسراً من أبنية القلَّة<sup>(١)</sup> نحو : ثلاثة أفلس - وأربعة  
أعبد - وسبعة أبحر . وقد يتخلفُ كلُّ واحد من هذه الأمور الثلاثة  
فيضاف للمفرد ؛ وذلك إذا كان مائة<sup>(٢)</sup> نحو : ثلاثمائة وتسعمائة ،  
وشدٌّ في الضرورة قوله :

يوصف به المذكور ، والمؤنث ، فيقال : رجل ربة - وامرأة ربة ، وهو في الأصل اسم  
ثم استعمل صفة . قال صاحب الصحاح : وهذا الجمع شاذ ؛ لأن « فَعْمَلَه » إذا كانت صفة  
لا تحرك في الجمع ؛ وإنما تحرك إذا كانت اسماً ، ولم يكن موضع العين واو - ولا ياء .  
(١) وذلك ليتطابق المعدود والعدد في الدلالة على التمدد لفظاً ومعنى ؛ فإن اللفظ  
العدد أقرب إلى جمع التفسير لفظاً . وفي ذلك يقول الناظم :

( . . . . . ) وَالْمُمَيِّزُ أَجْرُرٍ جَمْعًا بِلَفْظِ قَلَّةٍ فِي الْأَكْثَرِ<sup>(٣)</sup>  
أى اجعل تمييز الثلاثة إلى العشرة مجروراً بالإضافة ، والغالب أن يضاف إلى  
جمع قلة ؛ إن كان للمعدود جمع قلة وكثرة ، فإن لم يكن للكلمة إلا جمع  
كثرة - صح التمييز به بلاضعف .

(٢) أى إذا كان التمييز لفظ « مائة » فإن لفظها مفرد - وإن كانت جمعاً  
في المعنى ؛ لأنها عشر عشرات ، وهو حد جمع القلة . وكذلك إذا كان اسم جمع  
- كقوم ورهط . أو اسم جنس - كنجل وبقر . والغالب في هذين النوعين  
أن يكونا مجرورين بالحرف « مِنْ » ، تقول : ثلاثة من القوم فازوا ، وخمسة من  
البقر ولدت . ومنه قوله تعالى : ( خُذْ أَرْبَعَةً مِنَ الطَّيْرِ ) . ومن جرهما بالإضافة قوله  
تعالى : ( وَكَانَ فِي الْمَدِينَةِ تِسْعَةُ رَهْطٍ ) . وقوله عليه السلام . « ليس فيما دون  
خمس ذود صدقة » قيل : والأحسن قصره على السماع .

(\*) « والمميز » مفعول اجزر . قدم « اجزر » نعل أمر والفاعل أنت « جمعا » حال من  
المميز « بلفظ » يتعاقب به « للة » مضاف إليه « في الأكثر » جار ومجرور متعاقب بقلة «

\* ثَلَاثٌ مُثْنٍ لِلْمُلُوكِ وَفِي بِهَا \* (١)

وَيُضَافُ لْجَمْعِ التَّصْحِيحِ فِي مَسْأَلَتَيْنِ (٢) :

إِحْدَاهُمَا: أَنْ يُهْمَلَ تَكْسِيرُ الْكَلِمَةِ، نَحْوُ: (سَبْعَ سَمَوَاتٍ) - وَخَمْسُ صَلَوَاتٍ - وَ (سَبْعَ بَقَرَاتٍ) (٣) .

وَالثَّانِيَةُ: أَنْ يُجَاوِرَ مَا أَهْمَلَ تَكْسِيرُهُ، نَحْوُ: (سَبْعَ سُنْبُلَاتٍ) ،

(١) صدر بيت من الطويل ، للفردق هام بن غالب - في الفخر ، وعجزه :

\* رِدَائِي وَجَلْتُ عَنْ وَجُوهِ الْأَهَامِ \*

اللغة والاعراب: ثلاث مثنى: أى ثلثمائة بعير. ردائي، الرداء: معروف، وهو ما يلبس. قيل: والمراد هنا السيف. جات: كشفت. وجوه: عظام وأعيان. الأهاتم: جمع أهتم - وهم بنوسنان الأهم. «ثلاث» مبتدأ «مثنى» مضاف إليه مجرور بالياء لأنه ملحق بجمع المذكر السالم «للملوك» متعلق بمحذوف صفة لثلاث مثنى «وفى» فعل ماض «ردائي» فاعل، والجملة خبر المبتدأ «جلت» فعل ماض وفاعله يعود على ردائي. والمعنى: يقول: إن ردائي أو سيفي وفى بديات ثلاث ملوك قتلوا - وكانت ديتهم ثلثمائة بعير - وأزال العباء عن عظام هذه القبيلة، وكان قد رهن رداءه أو سيفه فى ذلك والشاهد: إضافة ثلاث إلى جمع المائة وذلك شاذ؛ لأن المائة إذا جمعت كان أقل مفهومها ثلاثة، وذكر «ثلاث» التى هى العدد، يجعل معنى ثلاث مثنى - تسمائة، ولا شك أن هذا غير المقصود.

(٢) وكذلك: إذا كان للكلمة جمع تكسير ولكنه نادر وقليل الاستعمال،

نحو: ثلاث سماعات - وآيات. فإنه يندر: سمائد - وآى.

ومن النادر أيضاً: وقوع جمع التصحيح المشتق تمييزاً للعدد: مثل: ثلاثة صالحين، وأربعة زاهدين - بالإضافة. والأحسن أن يعرب هذا الجمع نعتاً، ويجوز نصبه على الحال إن كان نكرة.

(٣) فإن «سما» و «صلاة» و «بقرة» - لم يسمع لها جمع تكسير أصلاً.

فإنه في التنزيل مجاورٌ « سبع بقرات »<sup>(١)</sup> .

ويضاف لبناء الكثرة في مسألتين :

إحداهما : أن يهمل بناء القلة ، نحو : ثلاث جوارٍ ، وأربعة رجالٍ ،  
وخمسة دراهم<sup>(٢)</sup> .

والثانية : أن يكون له بناء قلة ، ولكنه شاذ قياساً أو سماعاً ؛  
فينزل لذلك منزلة المعدوم .

فالأول نحو : (ثلاثة قروء) ؛ فإن جمع « قرء » بالفتح على أقراء - شاذ<sup>(٣)</sup>  
والثاني نحو : ثلاثة شسوع<sup>(٤)</sup> ؛ فإن أشساعاً قليل الاستعمال<sup>(٥)</sup> .

(النوع الثاني) المائة والألف<sup>(٦)</sup> . وحقهما أن يضافا إلى مفردٍ ،  
نحو : (مائة جلدة) - و (ألف سنة) .

(١) « سنبلات » لها جمع تكسير وهو « سنابل » ، وقد تدل عنه لجاورته بقرات  
التي ليس لها جمع تكسير - مراعاة للتنسيق . الآية ٤٣ - سورة يوسف

(٢) « جارية » و « رجل » و « درهم » : لم يستعمل لها جمع قلة ، أما « أرجل »  
- فجمع رجل . (٣) ذكر بعضهم : أنه جمع « قرء » بالضم ، وعليه فلا شذوذ .  
وأيضاً - فقد ذكروا بناء قلة مطرداً لقرء - بالفتح - وهو « أقرؤ » ، وعلى ذلك فالصواب :  
جعل « ثلاثة قروء » من القليل - لا مما شذ جمع قلته . من الآية ٢٢٨ - سورة البقرة

(٤) جمع شسع وهو : أحد سيور النمل .

(٥) أى : وإن كان جمعاً قياسياً لشسع .

(٦) أى : ومشاها وجمعهما ؛ فالمراد جنس المائة وجمع الألف ، سواء كان  
الجمع بالصفة ، نحو : مائتي رجل - وألفي فتاة - وثلاثة آلاف مقاتل . أو بإضافة  
« ثلاثة » فما فوق إليه ، نحو : ثلثمائة رجل - وأحد عشر ألف رجل . ولك أن يجعل  
هذين من المفرد اعتباراً بلفظ مائة وألف .

وقد تضافُ المائةُ إلى جمعِ كقراءة الأخوين<sup>(١)</sup> (تَلَا مِائَةَ سِنِينَ)<sup>(٢)</sup>  
وقد تُميّزُ بمفرد منصوب كقوله : \* إِذَا عَاشَ الْفَتَى مِائَتِينَ عَامًا \*<sup>(٣)</sup>

هذا : ويميز بالألف مطلقاً ، نحو : مائة ألف - وأحد عشر ألفاً - وعشرون ألفاً ؛  
ولا يميز بالمائة إلا : ثلاث - وإحدى عشرة وأخواتهما ؛ تقول : ثلثمائة - وخمسمائة -  
وإحدى عشرة مائة - وخمس عشرة مائة . (١) المراد : حمزة . والكسائي .  
(٢) أى : بإضافة مائة إلى سنين ؛ تشبيهاً لها بالعشرة . أو من وضع الجمع موضع  
المفرد . الآية ٣٥ - سورة الكهف . وفي المائة والألف يقول الناظم :

( وَمِائَةٌ وَالْأَلْفُ لِلْفَرْدِ أَضْفُ وَمِائَةٌ بِالْجَمْعِ نَزْرًا قَدْ رُدِفُ )<sup>(٤)</sup>  
أى ، أضف « مائة » و « الألف » للمفرد ليكون تمييزاً لهما . وقد يردف المائة  
- أى يقع بعدها - جمع مضاف إليه ليكون تمييزاً لها ، وذلك نادر لا يقاس عليه .  
وإنما يجب جر التمييز فيما تقدم - إذا تأخر وأعرب تمييزاً ، فإذا تقدم على العدد -  
أعرب على حسب حاجة الجملة ، وأعرب العدد نعتاً مؤولاً لجموده ، تقول : عندي ضيوف  
ثلاثة - برفعها ، ورأيت رجلاً ثلاثة - بنصبها ... إلخ .  
(٣) صدر بيت من الوافر ، للربيع بن ضبع الفزاري - أحد الشعراء المعمرين ،  
وقد استشهد به سيديه ، وعجزه :

\* فَقَدْ ذَهَبَ الْمَسْرَةُ وَالْفَتَاةُ \*

اللغة والاعراب . المسرة : ما يسر به الإنسان . والجمع مسار ، وفي رواية : اللذاذة .  
الفتاة : الشباب ، يقال : فتى فتاة فهو فتى - أى بين الفتاة . « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمن  
« الفتى » فاعل عاش « مائتين » مفعوله منصوب بالياء لأنه مثنى « عاماً » تمييز :  
والمعنى : إذا بلغ الإنسان هذه السن فقد ذهبته ملذاته التي يسر بها ، وولى  
عنه شبابه الذي يتيه فيه ويمعجبه به .

والشاهد : نصب تمييز مائتين ، وكان حقه الجر بالإضافة ، فيقول : مائتي عام .  
ونصبه عند الجمهور ضرورة لا يقاس عليه ، وجوزه جماعة منهم ابن كيسان .

(\*) « ومائة » مفعول أضف مقدم « والألف » عطف عليه . « للمفرد » متعلق بأضف  
« ومائة » الثانية مبتدأ « بالجمع » متعلق بردف الواو خبراً للمبتدأ ، وائب فاعله يعود إلى مائة  
« نزراً » حال من ضمير ردف الواو نائب فاعل .

(فصل) إذا تجاوزت العشرة جئت بكلمتين ؛ الأولى التيف<sup>(١)</sup>

- وهو التسعة فما دونها - وحكمت لها في التذكير والتأنيث بما ثبت لها قبل ذلك<sup>(٢)</sup> ؛ فأجريت الثلاثة والتسعة وما بينهما - على خلاف القياس ، وما دون ذلك<sup>(٣)</sup> على القياس ؛ إلا أنك تأتي بأحد وإحدى - مكان واحدٍ وواحدة<sup>(٤)</sup> ، وتبني الجميع على الفتح<sup>(٥)</sup> ؛ إلا اثنين واثنتين فتعربهما كالشي<sup>(٦)</sup> - وإثماني ؛ فلك فتح الياء وإسكانها ، ويقل حذفها مع بقاء كسر النون - ومع فتحها<sup>(٧)</sup> .

(١) هو من إلى ٩ ، وكل ما زاد على المقدم حتى يبلغ العقد الثاني . والتيف - وقد يخفف - الزيادة ، يقال عشرة ونيف ؛ ومائة ونيف ، وهو من ناف ينوف - إذا زاد . ويكون للمذكر والمؤنث بلا هاء ، ولا يستعمل إلا متأخراً عما يصاحبه من العقود . والعقد: ما كان من مرتبة العشرات أو المئات أو الألوف . أما البضع فهو : ما بين الثلاث إلى التسع . وحكمه حكم ثلاثة في الإفراد والتركيب ، وعطف عشرين وأخواته عليه ؛ تقول : بضع سنين - وبضعة عشر رجلاً - وبضع عشر امرأة ؛ فإذا تجاوزت لفظ العشر ذهب البضع ، لا تقول : بضع وعشرون . . . إلخ ، وقيل : بجواز ذلك - وعليه يقال : بضع وعشرون كتاباً ، وبضع وعشرون صحيفة . وفي الحديث «الاعان بضع وستون شعبة» .

(٢) أي قبل التركيب . (٣) وهو : الأحد ، والاثنان .

(٤) ولا تستعمل إحدى إلا مركبة ، أو مضافة ، أو معطوفاً عليها ، نحو : إحدى عشرة - إحدى وعشرون ، قال تعالى (إنها لإحدى الكبر) الآية: ٣٥ - سورة المدثر . ولا تستعمل مفردة ، وألفها للتأنيث عند الأكثرين ، وقيل : زائدة للحاق .

(٥) أي جميع ألفاظ النيف ، وهي تكون صدر المركب مع ضمها لما بعدها . وعلة بنائها : وقوعها موقع ما قبل تاء التأنيث - في لزوم الفتح .

(٦) لوقوع ما بعدها موقع النون ، وما قبل النون محل إعراب لابتداء ؛ ولذلك لا يضافان إلى المقدم . (٧) هذا كله إذا ركبت . أما إذا لم تتركب ؛ فإن أضيفت إلى تمييز مؤنث - فالأنصح إثبات الياء في جميع الحالات مع إعرابه إعراب المنقوص ، فتقدر الضمة والكسرة على يائه وتظهر الفتحه ؛ تقول : ثمانى قيات ينشدين - سمعت



والكلمة الثانية : العشرة : وترجعُ بها إلى القياس ؛ في التذكير مع المذكر - والتأنيث مع المؤنث ، وتبنيها على الفتح مطلقاً<sup>(١)</sup> . وإذا كانت بالتاء سَكُنَتْ شِينَهَا في لُغَةِ الحجازيين ، وَكَسَرَتْهَا في لغة عجم ، وبعضهم بفتحها<sup>(٢)</sup> .

وَقَدْ تَبَيَّنَ مِمَّا ذَكَرْنَا أَنَّكَ تَقُولُ : أَحَدَ عَشَرَ عَبْدًا ، وَاثْنَا عَشَرَ رَجُلًا - بتذكيريهما<sup>(٣)</sup> ، وثلاثة عشر عبدًا - بتأنيث الأول وتذكير الثاني وتقول : إِحْدَى عَشْرَةَ أُمَّةً ، وَاثْنَتَا عَشْرَةَ جَارِيَةً - بتأنيثهما ، وثلاث عشرة جارية - بتذكير الأول ، وتأنيث الثاني .

فإذا جاوزت التسعة عشر في التذكير ، والتسع عشرة في التأنيث - استوى لفظُ المذكر والمؤنث<sup>(٤)</sup> ، تقول : عِشْرُونَ عَبْدًا ، وَثَلَاثُونَ أُمَّةً .

ثمانية غوان يعرفن . وإن أضيفت إلى مذكر لزمها الياء ، وبمدها التاء الدالة على التأنيث ، وأعرب إعراب الأسماء الصحيحة ، تقول : عندنا ثمانية رجال - وشاهدت ثمانية رجال - واستمعت إلى ثمانية منشدن . وإن لم تضاف ؛ فإن كان المددود مذكراً لزمها الياء والتاء أيضاً ؛ تقول : المسافرين من الرجال ثمانية - كان المسافرون ثمانية . وإن كان المددود مؤنثاً - أعرب إعراب المنقوص غالباً ، تقول : جاءني من الفتيان ثمان ، وصررت ثمان من التلميذات ؛ ورأيت ثمانية أو ثمانين - من الكتابات ؛ فالتوين على اعتبارها اسماً منقوصاً منصرفاً ، وعدمه على المنع من الصرف ؛ كجوار .

(١) أي : سواء كانت مع النيف ، أو مع اثنين واثنتين وعلّة البناء تضمها معنى حرف العطف ، ووقوعها موقع النون المحذوفة لشبه الإضافة مع اثنين واثنتين - وموقع التنوين مع الباقي . (٢) أي كما هو الشأن إذا كان المددود مذكراً . وتسكن الشين إن كان المددود مؤنثاً . (٣) أي النيف والعقد في الثلاثين .

(٤) ويكون المدار في التذكير والتأنيث على التمييز . وقد أجمل الناظم الأحكام المتقدمة في ستة أبيات ؛ فقال في تركيب العقد مع أحد وإحدى :

( وَأَحَدَ أَذْكَرٌ ، وَصِلَانُهُ بِعَشْرٍ مُرَكَّبًا قَاصِدًا مَعْدُودٍ ذَكَرٌ )  
 وَقُلْ لَدَى الثَّانِيَةِ إِحْدَى عَشْرَةَ وَالشَّيْنُ فِيهَا عَنْ تَمِيمٍ كَسْرَةً (\*)  
 أى : أن « عشرة » إذا ركبت مع « أحد » - ذكرت ، وإذا ركبت مع « إحدى » -  
 أنثت ، وتسكن شيها عند التانيث في أشهر اللغات ، وتعم تجيز الكسر أيضاً .  
 ثم بين أن الحكم الخاص بعشرة - من ناحية المطابقة للمعدود - ليس مقصوراً  
 على أحد وإحدى ، فقال :

( وَمَعَ غَيْرِ « أَحَدٍ » وَ« إِحْدَى » مَا مَعَهُمَا فَعَلْتَ نَأْفَعْلُ قَصْدًا ) (\*)  
 أى افعال قصدا مع غير أحد وإحدى - من الأعداد التي تتركب مع عشرة -  
 ما فعلته مع أحد وإحدى ؛ من المطابقة في التذكير والتانيث .  
 ونص على هذه الأعداد التي تتركب مع العشرة بقوله :

( وَثَلَاثَةٌ وَتِسْعَةٌ وَمَا بَيْنَهُمَا إِنْ رُكِّبَا مَا قَدَمًا ) (\*)

أى : أن ثلاثة وما بعدها إلى تسعة - حكمها بعد التركيب كحكمها قبله ؛ تثبت فيها  
 التاء إن كان المعدود مذكراً ، وتسقط إن كان مؤنثاً . أما « عشرة » فتسقط منها  
 التاء إن كان المعدود مذكراً ، وتثبت إن كان مؤنثاً - على العكس من ثلاثة فما  
 بعدها . ثم ذكر حكم اثني ، واثنى - فقال :

(\*) « وأحد » مفعول اذكر مقدم « وصلته » فعل أمر . تؤكد بالنون الحاقية والهاء مفعوله « بعشر »  
 متعلق به « مر كبا قاصد » حالان من فاعل اذكر « معدود » مضاف إليه من إضافة اسم الماعل  
 لمفعوله « ذكر » نعت للمعدود (\*) إحدى عشرة مفعول قل مقصود لفظه « والشين » مبتدأ  
 أول « فيها عن تميم » متعلقان بمحذوف خبر مقدم « كسره » مبتدأ ثان مؤخر ، والجملة من  
 للبتدأ الثان وخبره خبر الأول ، والهاء في « كسره » مبدلة من تاء التانيث للوقف .

(\*) « ومع » مع ظرف متعلق بافعال « غير أحد » غير مضاف إليه وأحد كذلك « وإحدى »  
 معطوف على أحد « ما » اسم موصول مفعول مقدم لافعل « معهما » مع متعلق بفعلت والضمير المضاف  
 إليه عائد إلى أحد وإحدى « فعات » الجملة صلة ما « فاعل » الفاء زائدة و « فاعل » فعل أمر  
 « قصدا » حال من ضمير « فاعل » على تأويله بمشتق هو اسم فاعل - أى قاصداً ،

(\*) « وثلاثة » جار ومجرور خبر مقدم « وتسعة وما » معطوفان على ثلاثة ، وما اسم موصول  
 « بينهما » بين ظرف متعلق بمحذوف صلة ما « إن ركبا » شرط وفعله ، والألف نائب فاعل ، وجواب  
 الشرط محذوف « ما » اسم موصول مبتدأ مؤخر « قدما » قدم فعل ماضٍ المجهول والجملة صلة ،  
 والألف للاطلاق ، ونائب الفاعل يعود إلى ما ، وجملة الشرط وجوابه اعتراضية لا محل لها .

وتمييز ذلك كله مفرد منصوب<sup>(١)</sup> نحو : (إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ  
كَوْكَبًا — إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا — وَوَاعَدْنَا مُوسَى  
ثَلَاثِينَ لَيْلَةً وَأَتَمَمْنَاهَا بِعَشْرِ ، قَتَمَ مِيقَاتُ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً — إِنَّ هَذَا  
أَخِي لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَجَّةً)<sup>(٢)</sup> .

وأما قوله تعالى : ( وَقَطَعْنَا لَهُمُ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا ) — فأسباطاً  
بدل من اثنتي عشرة<sup>(٣)</sup> والتمييز محذوف — أى : اثنتي عشرة فرقة ،

( وَأَوَّلُ عَشْرَةٍ اثْنَتَيْنِ ، وَعَشْرًا اثْنِي ، إِذَا أَثْنَى تَشَأْ أَوْ ذَكَرًا  
وَالْيَا لِعَبْرِ الرَّفْعِ ، وَارْفَعَ بِالْأَلْفِ وَالْفَتْحِ فِي جُزْأَيِ سِوَاهُمَا أَلْفٌ )<sup>(٤)</sup>  
أى أتبع « اثني » المؤنثة - كلمة « عشرة » المؤنثة ، واذكر كلمة « عشر » المذكورة بعد -  
« اثني » المذكورة ، وهما يعربان بإعراب الثني ، فيرفعان بالالف ، وينصبان ويجران بالياء .  
أما المعجز - وهو « عشر » - فيبنى على الفتح ، وغيرها من الأعداد المركبة يبنى  
فتح الجزأين في القول المألوف - أى الشائع .

(١) ونكرة أيضاً . وإنما كان مفرداً نكرة ؛ لأنه جيء به لبيان حقيقة العدود ،  
وذلك يحصل بالمفرد النكرة التي هي الأصل - ومنصوباً لتعذر الإضافة مع النون التي  
هي في صورة نون الجمع . (٢) سورة يوسف ، ٣٦ سورة التوبة ، ٤٣ الأعراف ، ٣٣ ص  
(٣) أى بدل كل من كل ، وليس بتمييز لأنه جمع . ولا يقال إن المبدل منه في  
نية الطرح ، ولو قيل : « وقطعناهم أسباطاً » لفاتت فائدة كمية العدد وهي مطلوبة -  
لأننا نقول : إن ذلك أعلي ، وقد يخرج القرآن على غير الغالب ، كما في قراءة التنوين  
في « ثلثمائة سنين » . وخرج بعضهم الآية - على أن تمييز المركب بالجمع جائز ؛ إذا صدق

(\*) « عشرة » مفعول أول لأول « اثني » مفعول ثان « وعشراً » معطوف على عشرة  
« اثني » معطوف على اثني ، وفي هذا عطف على معمولين لعامل واحد ، وذلك جائز « إذل »  
ظرف مضمي معنى الشرط « أشئ » مفعول تشا مقدم وهو فعل الشرط « أو ذكراً » عطف  
على أشئ ، وجواب الشرط محذوف (\*) « والياء » مبتدأ وقصر للضرورة « لعبر الرفع » لغير متعلق  
بمحذوف خبر والرفع مضاف إليه « والفتح » مبتدأ « في جزأى » متعلق بألف « سواها » سوى مضاف  
إليه والضمير مضاف إليه أيضاً « ألف » فعل مضى المجهول ونائب انقاعل يعود إلى الفتح ، والجملة خبره -

ولو كان «أسباطاً» تمييزاً — لذكر العدَدَانِ<sup>(١)</sup>؛ لأنَّ السَّبْطَ مذكَّرٌ.  
وزعم الناظم أنه تمييزٌ — وَأَنَّ ذِكْرَ «أُمَّتًا» رَجَّحَ حُكْمَ التَّائِيثِ<sup>(٢)</sup>  
— كما رَجَّحَهُ ذِكْرُ «كَاعِبَانَ وَمُعْصِرٍ» في قوله :

\* ثَلَاثُ شُخُوصٍ كَاعِبَانَ وَمُعْصِرٍ \*<sup>(٣)</sup>

(فصل) ويجوزُ في العدَدِ المركَّبِ — غيرِ اثْنَيْ عَشَرَ وَاثْنَيْ  
عَشْرَةٍ<sup>(٤)</sup> — أَنْ يُضَافَ إِلَى مُسْتَحِقِّ المَعْدُودِ<sup>(٥)</sup> فَيَسْتَعْنَى عَنِ التَّمْيِيزِ ،  
نحو : هَذِهِ أَحَدٌ عَشَرَ زَيْدٍ .

على كل واحد من العدد ، وهنا كذلك ؛ لأن المراد : وقطعنا مِ اثني عشرة فرقة ، كل  
فرقة أسباط ، فوضع «أسباط» موضع فرقة . الآية : ١٦٠ — سورة الأعراف  
(١) أى فكان يقال : اثني عشر بتذكيرها (٢) أى في «أسباطاً» لأنه وصف  
«بأمتاً» ، وهو جمع أمة .

(٣) تقدم قريباً . انظر صفحة ٩٨ ، وكان القياس أن يقال : ثلاثة شخوص ؛ لأن  
الشخص مذكور ، ولكن التفسير بكاعبان ومعصر — وهما مؤنثان — رجح تأنيثه .  
وفي تمييز العشرين ونحوه من ألفاظ العقود — يقول الناظم :

(وَمَيِّزِ العِشْرِينَ لِلتَّسْمِينِ بِوَاحِدٍ ، كَأَرْبَعِينَ حَيْفًا)<sup>(٥)</sup>

أى : أن العدد من عشرين إلى تسعين — يكون بلفظ واحد للمذكر والمؤنث ، ولا  
يكون ميمزه إلا مفرداً منصوباً ، ويذكر قبله النيف ، ويمطف هو عليه .

(٤) لأن «عشرة» فيهما بمنزلة نون المثني ، فلا تجامع الإضافة — كالتون .  
(٥) أى إلى شيء يستحقه ، وذلك بأن يكون العدد مملوكاً للمضاف إليه ،  
أو منتسباً له بأى صلة من صلوات الإضافة الدالة على الاستحقاق .

(\*) «العشرين» مفعول ميمز «للتسمين» بواحد «متعلقان بيميز» واللام بمعنى إلى  
والألف للإطلاق «كأربعين» خبر مبتدأ محذوف ؛ أى وذلك كأربعين «حيناً» تمييز لأربعين .

ويجبُ عند البصريين بقاء البناء في الجزأين<sup>(١)</sup> . وحكى سيبويه الإعرابَ في آخرِ الثاني<sup>(٢)</sup> - كما في بَعْلَبَكَ ، وقال : هي لغةٌ رديئةٌ . وحكى الكوفيون وجهاً ثالثاً ؛ وهو : أَنْ يُضَافَ الْأَوَّلُ إِلَى الثَّانِي - كما في عبد الله<sup>(٣)</sup> ، نحو : مَا فَعَلْتَ خَمْسَةَ عَشْرِكَ . وأجازوا أيضاً هذا الوجهَ - دونَ إضافة<sup>(٤)</sup> ، استِدْلالاً بقوله :

(١) أى كما يبق مع التمييز ، ولم تؤثر الإضافة ، لقلتها ، ولأن البناء يبق مع الألف واللام بالإجماع - فكذلك مع الإضافة . ويكونان في محل رفع أو نصب أو جر - على حسب حاجة الجملة .

(٢) أى : ويبقى الجزء الأول على بناءه على الفتح في جميع الحالات ؛ لأن المضاف مجموع الجزأين ؛ فهم ما كاسم واحد في إعرابه في آخره . تقول : ثلاثة عشر على - إن ثلاثة عشر محمد عندي - حافظت على ثلاثة عشر أحمد ؛ فثلاثة عشر في هذه الأمثلة - معربة ، وعجزها في الأول مبتدأ ، وفي الثاني اسم إن ، وفي الثالث مجرور بعلى . وفي حكم تمييز المركب يقول الناظم :

(وَمَيِّزُوا مُرَكَّبًا بِمِثْلِ مَا مُيِّزَ عِشْرُونَ فَسَوِيْنَهُمَا  
وَإِنْ أُضِيفَ عَدَدٌ مُرَكَّبٌ يَبْقُ الْبِنَاءُ ، وَعَعْجَزٌ قَدْ يُعْرَبُ)<sup>(٥)</sup>

أى أن تمييز العدد المركب - كتمييز عشرين وأخواته ؛ فيكون مفرداً منصوباً . وإذا أُضِيفَ العدد المركب بقى الجزآن على بناءهما عند الجمهور . وقد يعرب العجز ويبقى الصدر على بناءه ، وهو مذهب سيبويه وآخرين .

(٣) أى : فيعرب الجزء الأول بحسب العوامل ، ويجر الثاني بالإضافة إلى مستحق المدود . وقيل : إنه سمع ذلك عن العرب .

(٤) أى إلى مستحق المدود ، تقول : هذه خمسة عشر - بجر عشر ، وتعرب خمسة على

\* «مركباً» مفعول مبرزوا «بمثل ما» بمثل متعلق بميزوا وما اسم موصول مضاف إليه «مبزعشرون» الجملة من الفعل ونائب الفاعل صلة ما ، والدائد محذوف - أى به «فسويتها» فعل أمره تؤكد بالنون الحفيفة ، والضمير البارز مفعوله عائداً إلى مركب وعشرين (\* «وإن أُضِيفَ» شرط وفعله - «عدد» نائب فاعل أُضِيفَ «مركب» نعمت العدد «يبق» جواب الشرط مجرور بحذف الألف «البناء» فاعل يبق وقصر للضرورة «وعجز» مبتدأ «قد يعرب» الجملة من الفعل ونائب الفاعل خبره .

كَلَّفَ مِنْ عَنَائِهِ وَشِقْوَتِهِ بِنْتِ ثَمَانِي عَشْرَةَ مِنْ حِجَّتِهِ (١)

حسب العوامل ، والرأيان الأخيران ضعيفان .

(١) بيت من الرجز، ينسب لنفيع بن طارق، وقيل : أنشده في أرجوزة ليست له :  
اللغة والاعراب : « كلف » ماض للمجهول - بالتشديد من التكليف، وهو تحمل .  
مافيه كافة ومشقة . وقرئ : « كلف » من الكلف ، يقال : كلف بكذا - أى أولع به .  
عنايته، العناية معناه : التعب والجهد . شقوته : شقائه وعسره . من حجته : من عامه ذلك .  
« كلف » فعل ماض للمجهول « من عنايته » من للتعليل . عنايته مجرور ومضاف إلى الهاء .  
« وشقوته » معطوف على عنايته « بنت » مفعول ثان لكلف « ثمانى عشرة » ثمان مضاف  
إليه وهو مضاف إلى عشرة « من حجته » من جارة بمعنى « فى » . وحجته مجرورة بها  
والمعنى : أن هذا الرجل تحمل وتكلف - لأجل تعب وشقائه - مشقة حب بنت  
سنتها ثمانى عشرة فى عامه ذلك .

والشاهد : فى قوله « ثمانى عشرة » فقد استشهد به الكوفيون على جواز إضافة  
صدر المركب العددي إلى عجزه - وإن لم يضاف المجموع إلى شىء آخر ؛ فقد أضيف  
ثمانى إلى عشرة مع عدم إضافتها إلى غيرها - كما فى خمس عشرة محمد .  
هذا : وقد يضاف العدد المفرد إلى غير تمييزه المبين لنوع العدود ، فيضاف إلى  
مستحق العدود كالمركب ، تقول : هذه ثلاثتنا ، أو ثلاثة محمد - إلى تسعة ، وهذه  
عشرون ، أو عشرون على . وكذلك بقية العقود .

ومن المفرد : واحد ومؤنثه ، واثان كذلك ؛ تقول . هذا واحد زملائه . وهذه  
واحدة أسرتها . وهذان اثنا محمد - إشارة إلى كتابين مثلاً . وهاتان الفتاتان اثنتا مصر .

وخلاصة ما تقدم : أن ألفاظ العدد بالنسبة للاستعمال أربعة أنواع :

مفرد ، وهو : الواحد والاثان ، وعشرون ، وتسعون - وما بينهما .

ومضاف ، وهو : ثلاثة وعشرة ، وما بينهما . ومائة . وألف .

ومركب ، وهو : أحد عشر ، وتسعة عشر - وما بينهما .

ومعطوف وهو : أحد وعشرون ، وتسعة وتسعون - وما بينهما .

وتمييزها فى الغالب هو : واحد واثان - لا يحتاجان لتمييز : وثلاثة وعشرة وما بينهما

تمييز بجمع تكسير للقلة مجرور . وجنس المائة والألف يحتاج إلى مفرد مجرور بالإضافة  
أو بمن مع التفصيل الذى ذكره المصنف . وما عدا ذلك يحتاج إلى مفرد منصوب :

(فصل) ويجوزُ أَنْ تَصُوغَ مِنْ اثْنَيْنِ وَعَشْرَةَ وَمَا بَيْنَهُمَا<sup>(١)</sup> - اسم فاعل كما تَصُوغُهُ مِنْ «فَعَلٍ» ؛ فتنقولُ : ثَان ، وَثَالِثٌ ، وَرَابِعٌ . . إلى العاشر<sup>(٢)</sup> كما تقول : ضَارِبٌ وَقَاعِدٌ . وَيَجِبُ فِيهِ أِبْدَاءٌ : أَنْ يُذَكَّرَ مَعَ الْمَذْكَرِ وَيُؤنَّثَ مَعَ الْمؤنَّثِ - كما يجبُ ذلكَ مَعَ ضَارِبٍ ، وَنحوه . فَأَمَّا مَا دُونَ الْاِثْنَيْنِ ، فَإِنَّهُ وَضِعَ عَلَى ذَلِكَ مِنْ أَوَّلِ الْأَمْرِ<sup>(٣)</sup> ، ففعل : وَاحِدٌ - وَوَاحِدَةٌ

تنبيهان : (١) إذا نعت تمييز العدد المركب ، أو العقدة « عشرون وبابه » ، أو المظوف - جاز في هذا النعت : الإفراد مراعاة للفظ المنوت ، ، وجاز الجمع مراعاة لعناه ، تقول : عندنا خمسة عشر خبيراً عالماً أو علماء - وعشرون مهندساً ماهراً أو ماهرين - وخمسة وعشرون طبيباً ذكياً أو أذكياً .

ومراعاة اللفظ أكثر ، ومثل النعت غيره من بقية التوابع .

(ب) وإذا ميز عدد مركب بشيئين ، فالحكم لذكرهما مطلقاً إن وجد العقل ، سواء سبق المذكر أولاً - وقع الفصل بين أولاً ، تقول : عندي خمسة عشر طالباً وطالبة ، وخمسة عشر طالبة وطالباً . وإن فقد العقل فلا سابق ؛ بشرط اتصال التمييز بالعدد ، نحو : عندي خمسة عشر رجلاً وناقاً ، وخمس عشرة ناقاً وجملاً .

فإن فصل بين العدد والتمييزيين ؛ فالحكم للمؤنث ، نحو : عندي ست عشرة ما بين ناقاً وجمال - أو ما بين جبل وناقاً .

(١) الأصل في الاشتقاق : أن يكون - على الأرجح - من المصدر ، وهذه الأعداد أسماء أجناس جامدة وليست بمصادر ؛ فلاشتقاق منها سماعي يقتصر فيه على السماع مثل قولهم : تربت يداك - من التراب ، واستحجر الطين - من الحجر .

وقد أجاز المجمع اللغوي المصري : الاشتقاق من الأسماء الجامدة عند الحاجة .

(٢) إذا أردت من «ثالث» - مثلاً - معنى جاعل الاثنتين ثلاثة - كان مشتقاً من مصدر : ثلث الاثنتين أثلثهما - أي جعلتهما ثلاثة . وإن أردت أنه واحد من هذه العدة - كان مشتقاً من اسم السدد الذي هو ثلاثة ؛ لأن العرب لم تستعمل فعلاً ولا مصدراً بهذا المعنى .

(٣) أي أنه اسم وليس بوصف . وقال الرضي : « واحد » اسم فاعل ، من وحَدٍ يَحْدُ وَحَدًا - أي انقرد ، فالواحد بمعنى المنفرد - أي العدد المنفرد .

ولك في اسمِ الفاعلِ المذكورِ <sup>(١)</sup> أن تستعمله - بحسبِ المعنى الذي تريده -  
على سبعةِ أوجهٍ :

(أحدها) أن تستعمله مع أصله ؛ ليفيد الاتصافَ بمعناه مجرّداً ،  
فتقول : ثالث ، ورابع <sup>(٢)</sup> قال : \* لِسِتَّةِ أَعْوَامٍ وَذَا الْعَامِ سَابِعٌ \* <sup>(٣)</sup>

(١) وهو ثان ، وعاشر ، وما بينهما .

(٢) ويكون معناه حينئذ : أنه واحد موصوف بهذه الصفة ، وهي كونه  
ثالثة أو رابعاً - أى في المرتبة الثالثة أو الرابعة . ويقال في المؤنثة : ثالثة أو رابعة . الخ .  
ويعرب « فاعل » في هذه الحالة بالحركات الظاهرة - على حسب ما يقتضيه الكلام .

(٣) عجز بيت من الطويل - للنايفة الذبياني ، وصدده :

\* تَوَهَّمْتُ آيَاتِهَا فَمَرَفَّتْهَا \*

اللغة والاعراب . توهمت : وقع في وهمي وذمّي . آيات : علامات - جمع آية  
وهي العلامة . « آيات » مفعول توهمت منصوب بالكسرة «لسته أعوام» متعلق بمرقتها  
ومضاف إليه « وذا » الواو عاطفة و « ذا » اسم إشارة مبتدأ « العام » بدل «سابع» خبر  
والمعنى : توهمت علامات لهذه الديار وسكانها ؛ من النوى والأثافي - وغير ذلك  
فمرقتها بعد مرور ستة أعوام على تركها . وهذا العام الذي أنا فيه هو السابع .  
والشاهد : في قوله « سابع » فإنه اسم فاعل مفرد مأخوذ من لفظ « سبعة »  
مجرد عن الإضافة ، ومعناه : اتصاف الموصوف بهذا العدد حسب .  
وفي هذا الاستعمال يقول الناظم :

(وَصُعُ مِنْ اثْنَيْنِ فَمَا فَوْقُ إِلَى عَشْرَةٍ كَمَا «فَاعِلٍ» مِنْ فَعْلًا  
وَاخْتِمَهُ فِي التَّأْنِيثِ بِالتَّاءِ ، وَمَتَّى ذَكَرْتَ فَادْكُرْ «فَاعِلًا» بِغَيْرِ تَاءٍ <sup>(\*)</sup>)

(\*) « فما فوق » الفاء عاطفة ، و « ما » موصولة معطوفة على اثنين ، « فوق » ظرف مبني  
على الضم متعلق بمحذوف صلته ، و « ما » محذوف - أى فما فوقها «إلى عشرة» جار ومجرور متعلق  
بصغ « كفاعل » جار ومجرور صفة لمفعول صغ المحذوف - أى صغ وزناً مائلاً لفاعل « من  
فعلًا » متعلق بفاعل (\*) « في التأنيث » حال من الفاء في اختمه « بالتاء » متعلق باختمه « ومتى »  
اسم شرط جازم يجزم فمابين ، وهو ظرف في محل نصب بذكرت « ذكرت » فعل الشرط في محل  
جزم « فاذكر فعلاً » الفاء واقعة في جواب الشرط « بغیر تاء » متعلق بمحذوف نعت لفاعل .



(الثاني) أن تستعمله مع أصله ؛ ليفيد أن الموصوفَ به بعضُ تلك العدة المعينة لاغيرُ ؛ فتقول : خامسُ خمسة - أي بعضُ جماعةٍ منحصرةٍ في خمسة .

ويجبُ حينئذٍ : إضافتهُ إلى أصله <sup>(١)</sup> - كما يجبُ إضافة البعض إلى كله ، قال الله تعالى : ( إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ثَانِي اثْنَيْنِ ) <sup>(٢)</sup> وقال تعالى : ( لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ ) .

وزعم الأَخفشُ وقَطْرِبُ والكسائيُ وتعلبُ : أَنَّهُ يجوزُ إضافتهُ الأوَّلِ إلى الثاني ، ونصبُهُ إِيَّاهُ <sup>(٣)</sup> - كما يجوزُ في « ضاربُ زيدٍ » .  
وزعم الناظِمُ أَنَّ ذلكَ جائزٌ في « ثَانٍ » فقط <sup>(٤)</sup> .

أى : صغ من العدد « اثنين » أو ما فوقه إلى عشرة - ورتاً على مثال «فاعل» ، كما تصوغه من الفعل الثلاثي « قَعَلَ » . واختم «فاعلاً» بالتاء حين يكون المعنى على التانيث فتقول : ثالثةٌ ورابعةٌ ؛ وإذا كان المعنى على التذكير - فلا تأت بالتاء .

(١) ويكون من إضافة الشيء إلى جزئه ، والمراد : الوجوب الإضافي . والغرض منع نصب الوصف ما بني هو منه - كما سيأتي عن الأَخفش ؛ لأنه اسم جامد بمعنى بعض فلا يعمل النصب ، وإلا - فإنه يجوز خامس من خمسة مثلاً . والفرق بين هذه الصيغة وما قبلها : أنها تدل على الاتصاف بالعدد . مزيداً عليه الدلالة على أنها فرد منه وبعض من كله (٢) «ثاني» حال من الهاء في أخرجه ، و«اثنين» مضاف إليه . الآية ٤ - سورة التوبة (٣) فيقال : ثالث ثلاثة - بجر ثلاثة بالإضافة ، ونصبها على أنها مفعول به .

(٤) حجته : أن لثان فملاً ؛ فقد روى أن العرب تقول : ثنيت الرجلين - إذا كنت الساني منها ، ولا تقول : ثلثت الرجال - إذا كنت الثالث منهم ، وإذا جاز ثنيت الرجلين - جاز ثنيت الاثنين . وفي الصحاح الجوهري ، يقال : ثلثت القوم أثلاثهم إذا كنت ثالثهم ، أو أكلتهم ثلاثة . وإلى هذا الاستعمال يشير الناظم بقوله :

(الثالث) أَنْ تَسْتَعْمِلَهُ مَعَ مَا دُونَ أَصْلِهِ<sup>(١)</sup>؛ لِيُفِيدَ مَعْنَى التَّصْيِيرِ ،  
فَتَقُولُ: هَذَا رَابِعٌ ثَلَاثَةٌ - أَيْ: جَاعِلٌ الثَّلَاثَةَ بِنَفْسِهِ أَرْبَعَةً ، قَالَ اللَّهُ  
تَعَالَى: (مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى<sup>(٢)</sup> ثَلَاثَةٌ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ ، وَلَا خَمْسَةٌ  
إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ)<sup>(٣)</sup> .

وَيَجُوزُ حِينَئِذٍ إِضَافَتُهُ وَإِعْمَالُهُ<sup>(٤)</sup>؛ كَمَا يَجُوزُ الْوَجْهَانِ فِي «جَاعِلٍ» ،

(وَأِنْ تَرَدُّ بِمَعْضِ الَّذِي مِنْهُ يُبْنَى تَضْيِفُ إِلَيْهِ مِثْلَ بَعْضِ بَيْنِ)<sup>(٥)</sup>

أى: إِنْ تَرَدُّ بِفَاعِلِ الصَّوْغِ مِنْ اثْنَيْنِ فَمَا فَوْقَ - الدَّلَالَةُ عَلَى أَنَّهُ بَعْضٌ بِمَا بِنِي مِنْهُ - أَيْ  
وَاحِدٌ مِمَّا اشْتَقَّ مِنْهُ - فَأَضْفُفُ إِلَيْهِ مِثْلَ بَعْضٍ؛ أَيْ كَمَا تَضْيِفُ بَعْضًا إِلَى كُلِّ - وَالْمُضَافُ  
إِلَيْهِ هُوَ الَّذِي اشْتَقَّ مِنْهُ .

(١) أَيْ مَعَ الْعَدَدِ الْأَقْلَ مِنْهُ مَبَاشَرَةً وَيَنْقُضُ عَنْهُ بِدَرَجَةٍ وَاحِدَةٍ؛ فَلَا يُقَالُ:

رَابِعٌ اثْنَيْنِ مِثْلًا ، أَوْ خَامِسٌ ثَلَاثَةً . (٢) أَيْ مَحَادَثَةٌ سَرِيَّةٌ .

(٣) «سَادِسٌ» مُضَافٌ إِلَى الضَّمِيرِ الْعَائِدِ إِلَى خَمْسَةٍ ، وَالضَّمِيرُ بِمَنْزِلَةِ مَرْجَعِهِ .

وَكَذَلِكَ رَابِعٌ مُضَافٌ إِلَى الضَّمِيرِ الْعَائِدِ إِلَى ثَلَاثَةٍ؛ فَكَمَا أَنَّهُ مُضَافٌ إِلَيْهَا الْآيَةُ ٧: الْمَجَادَلَةُ

(٤) أَيْ إِضَافَتُهُ إِلَى الْعَدَدِ الْأَقْلَ مِنْهُ مَبَاشَرَةً ، إِنْ كَانَ بِمَعْنَى الْمَضَى؛ فَإِنْ

كَانَ بِمَعْنَى الْحَالِ أَوْ الْاسْتِقْبَالِ - جَازَ مَعَ الْإِضَافَةِ: تَنْوِينُهُ ، وَنَصْبُهُ عَلَى اعْتِبَارِهِ

مَفْعُولًا بِهِ؛ مَعَ مَلَا حِظَّةٍ مَا يَشْتَرِطُ فِي إِعْمَالِ اسْمِ الْفَاعِلِ مِنْ اعْتِمَادِهِ عَلَى نَفْيِ أَوْ اسْتِثْنَائِهِمْ

أَوْ غَيْرِهِمَا . وَإِنَّمَا عَمِلَ الْوَصْفُ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ؛ لِأَنَّ لَهُ فِعْلًا ، فَإِنَّهُ يُقَالُ: ثَلَّثَ

الطَّالِبِينَ - أَيْ صَيَّرَهُمْ ثَلَاثَةً بِانضِمَامِهِ إِلَيْهِمْ ، وَكَذَلِكَ رَبَعْتُ الثَّلَاثَةَ إِلَى عَشْرَتِ النَّسْعَةِ

«فَفَاعِلٌ» هُنَا بِمَعْنَى جَاعِلٍ ، وَالْمَصْدَرُ الثَّلَاثُ وَالرَّبْعُ . . . إلخ - عَلَى وَزْنِ الضَّرْبِ

وَالْمُضَارِعِ عَلَى وَزْنِ يَضْرِبُ؛ إِلَّا مَا كَانَتْ لَامُهُ عَيْنًا ، وَهُوَ رِبْعٌ ، وَسَبْعٌ ، وَتِسْعٌ .

(\*) «وَأِنْ تَرَدُّ» شَرْطٌ وَفِعْلُهُ «بَعْضٌ» مَفْعُولُ تَرَدُّ «الَّذِي» مُضَافٌ إِلَيْهِ «مِنْهُ» . تَعْلُقُ بِبِنَى

الْوَاقِعِ صَلَاةً لِلْوَصُولِ «تَضْيِفُ» فِعْلٌ مُضَارِعٌ يَجُزُّ وَمُجَوَّبٌ الشَّرْطِ وَمَفْعُولٌ مُضَافٌ مَحذُوفٌ يَبُودُ إِلَى فَاعِلِ

«إِلَيْهِ» مُتَعَلِّقٌ بِتَضْيِفُ ، وَالْهَاءُ فِي مِنْهُ وَإِلَيْهِ - عَائِدَةٌ إِلَى الْوَصُولِ الْوَاقِعِ عَلَى الْعَدَدِ ، وَنَائِبٌ

فَاعِلٌ بِبِنَى يَبُودُ إِلَى فَاعِلِ ، فَالصَّلَاةُ الْجَارِيَةُ عَلَى غَيْرِ صَاحِبِهَا مِثْلُ بَعْضٍ «مِثْلُ» هِيَ الْمَعْنَى الْمَحذُوفَةُ تَضْيِفُ

الْمَحذُوفِ ، وَبَعْضٌ مُضَافٌ إِلَيْهِ «بَيْنَ» صِفَةُ لِبَعْضٍ

و « مُصَيِّر » ، ونحوهما <sup>(١)</sup> .

وَلَا يُسْتَعْمَلُ بِهَذَا الِاسْتِعْمَالِ « تَان » ؛ فَلَا يُقَالُ : تَانِي وَاحِدٍ -  
وَلَا تَانٍ وَاحِدًا . وَأَجَازَهُ بَعْضُهُمْ <sup>(٢)</sup> وَحَكَاهُ عَنِ الْعَرَبِ .

(الرابع) أَنْ تَسْتَعْمِلَهُ مَعَ الْعَشْرَةِ ؛ لِيُفِيدَ الِاتِّصَافَ بِعِنَاةٍ مَقِيدًا  
بِمَصْحَابَةِ الْعَشْرَةِ <sup>(٣)</sup> ؛ فَتَقُولُ : حَادِي عَشْرَ تَذَكِيرِهَا - وَحَادِيَةَ عَشْرَةٍ  
بِتَأْنِيَّتِهَا . وَكَذَا تَصْنَعُ فِي الْبَوَاقِي ؛ تَذَكُرُ الْفِظَانِ مَعَ الْمَذَكَّرِ -  
وَتَأْتِيهِمَا مَعَ الْمُؤَنَّثِ ، فَتَقُولُ : الْجِزءُ الْخَامِسَ عَشَرَ - وَالْمَقَامَةُ السَّادِسَةَ  
عَشْرَةَ <sup>(٤)</sup> . وَحَيْثُ اسْتَعْمَلْتَ الْوَاحِدَ أَوْ الْوَاحِدَةَ مَعَ الْعَشْرَةِ ، أَوْ مَعَ

فَمُضَارِعِهِ مَقْتُوْحِ الْعَيْنِ لَا مَكْسُورِهَا ، وَيُقَالُ : كَانَ الْقَوْمُ تِسْعَةَ عَشَرَ فَمَشَرَتْهُمْ - وَتِسْعَةَ  
وَعَشْرِينَ فَتَلَسَّتْهُمْ - أَيْ صِيرَتْهُمْ عَشْرِينَ وَثَلَاثِينَ ؛ وَهَكَذَا إِلَى ٩٩ فَأَمَّا مَيْتُهُمْ -  
وَكَانُوا ٩٩٩ فَأَلْفَتُهُمْ . فَأَنَا مَجْمُوعٌ وَمُؤَلَّفٌ . (١) أَيْ : مِنْ أَعْمَالِ التَّحْوِيلِ وَالِانْتِقَالِ .  
(٢) وَهُوَ الْكَسَائِيُّ ، فَلَا مَانِعَ عِنْدَهُ مِنْ أَنْ يُقَالَ : مُحَمَّدٌ تَانٍ وَاحِدًا - أَيْ مُصَيِّرُ  
الْوَاحِدِ اثْنَيْنِ بِنَفْسِهِ . وَفِي هَذَا الِاسْتِعْمَالِ الثَّلَاثُ يَقُولُ النَّاطِمُ :

(وَمَا نَ تَرُدُّ جَمَلِ الْأَقْلَ مِثْلَ مَا فَوْقَ - فَحَكْمُكُمْ جَاعِلٌ لَهُ أَحْكَمًا) <sup>(٥)</sup>

أَيْ : إِذَا أَرَدْتَ بِفَاعِلٍ أَنْ يَكُونَ الْمَدَدُ الْأَقْلَى مَسَاوِيًا لِمَا فَوْقَهُ بِدَرَجَةٍ وَاحِدَةٍ -  
فَاحْكَمْ لَهُ بِحِكْمِ « جَاعِلٍ » ؛ أَيْ بِحِكْمِ اسْمِ الْفَاعِلِ مِنْ « جَعَلَ » الَّذِي يُفِيدُ التَّصْيِيرَ  
وَالْتَحْوِيلَ ؛ فَإِنَّهُ يَنْصَبُ الْمَفْعُولَ بِهِ إِذَا تَحَقَّقَ شَرْطُ عَمَلِهِ . وَهَذِهِ الِاسْتِعْمَالَاتُ الثَّلَاثَةُ  
« لِفَاعِلٍ » الْمَفْرُودَةِ ، مِنْ غَيْرِ أَنْ تَلْهَى كَلِمَةُ « عَشْرَةٌ » . وَلَهَا مَعَهَا ثَلَاثَةُ أُخْرَى سَتَأْتِي  
(٣) أَيْ أَنْ الْوَصْفَ مُرْتَبِطٌ بِالْعَبْرَةِ ارْتِبَاطٌ زِيَادَةٌ عَلَيْهَا .

(٤) وَحِكْمُ هَذَا النُّوعِ : وَجُوبُ فَتْحِ الْجِزْأَيْنِ مَعًا ، وَيَكُونَانِ فِي مَحَلِّ رَفْعٍ  
أَوْ نَصْبٍ أَوْ جَرٍّ -- عَلَى حَسَبِ حَاجَةِ الْجُمْلَةِ .

(\*) « جَعَلَ » مَفْعُولٌ تَرَدُّ الْوَاقِعُ شَرْطًا لِأَنَّ « الْأَقْلَى » مُضَافٌ إِلَيْهِ مِنْ إِضَافَةِ الْمَصْدَرِ لِمَفْعُولِهِ  
الْأَوَّلِ « مِثْلَ مَا » مِثْلُ مَفْعُولِهِ الثَّانِي وَمَا مَوْصُولٌ مُضَافٌ إِلَيْهِ « فَوْقَ » ظَرْفٌ مَعْتَمِدٌ بِمَحْدُوفِ صِلَتِهِ مَا  
« فَحَكْمُ » الْفَاءُ وَاقِعَةٌ فِي جَوَابِ الشَّرْطِ ، وَ« حَكْمٌ » مَفْعُولٌ مُقَدَّمٌ لِأَحْكَامِ « جَاعِلٍ » مُضَافٌ  
إِلَيْهِ « لَهُ » مَعْتَمِدٌ بِأَحْكَامِ الْوَاقِعِ جَوَابًا لِلشَّرْطِ ، وَهُوَ مَبْنِيٌّ لِانْتِصَالِهِ بِنَوْنِ التَّوَكِيدِ الْحَقِيقَةِ الْمُتَقَلِّبَةِ أَلْفًا

مَافَوْهَا كَالعَشْرِينَ - فَإِنَّكَ تَقَابُفَاهُمَا إِلَى مَوْطِنٍ لَامِهِمَا وَتُصَيِّرُهَا يَاءً<sup>(١)</sup>  
فَتَقُولُ : حَادٍ ، وَحَادِيَةٌ .

(الخامس) أَنْ تَسْتَعْمَلَهُ مَعَهَا ؛ لِيُفِيدَ مَعْنَى تَأْنِي أَثْنَيْنِ ، وَهُوَ انْحِصَارُ  
العِدَّةِ فِيمَا ذُكِرَ<sup>(٢)</sup> . وَلَكَ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ ثَلَاثَةٌ أَوْجِهٌ :

أَحَدُهَا - وَهُوَ الْأَصْلُ : أَنْ تَأْتِيَ بِأَرْبَعَةِ الْفَاطِئِ ؛ أَوَّلُهَا الوَصْفُ<sup>(٣)</sup>  
مَرْكَبًا مَعَ العَشْرَةِ ، وَالثَّلَاثُ مَا اشْتَقَّ مِنْهُ الوَصْفُ<sup>(٤)</sup> مَرْكَبًا أَيْضًا مَعَ  
العَشْرَةِ ، وَتُضَيَّفُ جَمَلَةُ التَّرْكِيبِ الْأَوَّلِ إِلَى جَمَلَةِ التَّرْكِيبِ الثَّانِيِ<sup>(٥)</sup> فَتَقُولُ :  
ثَالِثَ عَشَرَ ثَلَاثَةَ عَشَرَ<sup>(٦)</sup> .

(١) وذلك بناء على القاعدة الصرفية ، وهي قلب الواو ياء إذا تطرفت إثر كسرة ،  
وتاء التأنيت في حادية في حكم الانفصال ، ثم أعل « حادي » بحذف الياء لالتقاء  
الساكنين لأنه منقوص ، ولم تمل « حادية » لتحرك الياء . و « حادي وحادية » يكونان  
مركبين مع العشرة ، تقول : اليوم الحادي عشر - والليلة الحادية عشرة ، ومعطوفا  
عليها في الأعداد المعطوفة ، تقول : اليوم الحادي والعشرون والليلة الحادية والعشرون  
ولا يستعملان في غير ذلك . وكذلك « إحدى » تركب مع العشرة - أو معطوفا عليها ،  
تقول : إحدى عشرة طالبة ، وإحدى وعشرون حجرة . أما « واحدة » فلا تركب  
مع العشرة إلا سماعاً ، وتسكون معطوفاً عليها فيقال : هذه واحدة وعشرون ، وكذلك  
واحد وعشرون . (٢) أى : أنه يدل على أنه بعض مما اشتق منه ، وفرد  
من تلك الجماعة المنحصرة في العدد الأصلي .

(٣) ودوصيفة « فاعل » للمذكر ، و « فاعلة » للمؤنث .

(٤) أى العدد الأصلي ، وهو : أحد واثان وثلاثة بالياء - إلى تسعة في التذكير  
وبالعكس في التأنيت . أما الثاني والرابع فهو العشرة .

(٥) ويكون كل من التركيبين مبنياً على فتح الجزأين - ما عدا اثنا واثنا كما تقدم ،  
ومحل التركيب الأول بحسب العوامل ، والثاني مجرور دائماً بإضافة التركيب الأول إليه .  
(٦) وثلاثة عشرة ثلاث عشرة . فتجري على صيغة « فاعل » ، من التذكير

الثاني: أن تحذف عشر من الأول استغناءً به في الثاني ، وتُعرب الأول لزوال التركيب ، وتضيفه إلى التركيب الثاني<sup>(١)</sup> .

الثالث: أن تحذف المقدم من الأول والنيف من الثاني<sup>(٢)</sup> . ولك في هذا الوجه وجهان: أحدهما: أن تعربهما لزوال مقتضى البناء فيهما<sup>(٣)</sup> فتجرى

والثأيت ما تطابق به مدلولها - وهي في صدر المركب الأول لا غير - وتطابقها في الحالتين كلمة « عشر » .

(١) ويقى مبنياً على فتح الجزأين في محل جر ؛ تقول : هذا ثالث - ثلاثة عشر . وهذه ثالثة - ثلاث عشرة ؛ فيقتصر على صدر المركب الأول - وهو صيغة « فاعل » وحدها ، ويليه المركب الثاني كاملاً . وهذه الصورة أكثر من غيرها استعمالاً وفي هذا الوجه والذي قبله - يقول الناظم :

(وإن أردت مثل ثأني اثنين مُركباً فجئ؛ بتركيبتين  
أو « فاعلاً » بجأئتيه أضف إلى مُركبٍ بما تنوي بئني)<sup>(٤)</sup>

أى : إن أردت بـ « فاعل » الدلالة على معنى « ثأني اثنين » - كما بينا ، فجئ بتركيبتين على النحو الذي بسطه المصنف ، وهذا هو الوجه الأول . أو أضف « فاعلاً » بجأئيه وهما : حالة التذكير أو الثأيت - من التركيب الأول بمد حذف كلمة « عشرة » إلى مركب واف بما تنويه - أى كامل ؛ وهذا هو الوجه الثاني الكثير الاستعمال .

(٢) فيحذف من المركب الأول عجزه . وهو « عشر » ، ومن المركب الثاني صدره - وهو صيغة « فاعل » ، وتكون صيغة « فاعل » مطابقة لمدلولها ؛ فيذكران مع المذكر ويؤنثان مع المؤنث . (٣) وهو التركيب ؛ فقد زال منهما لزوال جزء من كليهما .

(\*) « مثل » مفعول أردت الواقع شرطاً لأن « ثأني » مضاف إليه ، و« ثنين » مضاف إليه لثأني « مركباً » حال من مثل « بتركيبتين » متعلق بجيء الواقع جواباً للشرط .  
(\*) « أو فاعلاً » أو عاطفة و « فاعلاً » مفعول أضف مطوف بأو على جىء « بجأئيه » متعلق بحذف نعت ل « فاعلاً » إلى « مركب » متعلق بأضف « بما » متعلق بئني ، وجملة « تنوي » صلة ما والعائد محذوف ، وجملة « بئني » صفة لمركب - أى مركب - واف بما تنويه .

الأوّل بمقتضى حُكْمِ العوَامِلِ ، وتَجُزُّ الثاني بالإضافة<sup>(١)</sup> .  
والوجه الثاني : أن تُعْرَبَ الأوّل وتَبْنَى الثاني<sup>(٢)</sup> . حكاية الكسائي ،  
وابن السكيت ، وابن كيسان . وَوَجْهُهُ : أنه قَدَّرَ ما حُذِفَ من الثاني  
فَبَقِيَ البناءُ بِحَالِهِ<sup>(٣)</sup> ، ولا يُقَاسُ على هذا الوجه لِقَلَّتِهِ . وَزَعَمَ بعضهم :  
أنه يَجُوزُ بِنَاؤُهُما لِحُلُولِ كُلِّ منهما مَحَلَّ المَحذُوفِ مِنْ صَاحِبِهِ<sup>(٤)</sup> ، وهذا  
مردودٌ ؛ لأنه لا دليلَ حينئذٍ على أن هذين الاسمين مُنْتزَعانِ من تركيبين ؛  
بخلاف ما إذا أُعْرِبَ الأوّل<sup>(٥)</sup> . ولم يذكر الناظم ، وابنه - هذا الاستعمال  
الثالث<sup>(٦)</sup> ، بل ذَكَرَ مكانه : أَنَّكَ تَقْتَصِرُ على التركيبِ الأوّلِ باقياً  
بِنَاءِ صَدْرِهِ<sup>(٧)</sup> ، وَذَكَرَ أَنَّ بَعْضَ العربِ يُعْرِبُهُ ، والتَّحْرِيرُ ما قَدَّمْتَهُ<sup>(٨)</sup>

(١) وهو العقد - أى لفظ « عشر » دائماً .

(٢) أى : وهو لفظ « عشر » أيضاً .

(٣) أى : لنية وملاحظة الصدر المحذوف ، واعتباره كالموجود .

(٤) أى : وتقدير وملاحظة ما حذف من كل منهما ؛ من صدر - أو عجز -

(٥) فإن ذلك يدل على أن هذين الاسمين منتزعان من تركيبين .

(٦) أى : وهو حذف العقد من الأول ، والنيف من الثاني .

(٧) أى : وعجزه ، مقدرأ حذف التركيب الثاني بكامله - حيث يقول :

(وَشَاعَ الإِسْتِغْنَاءُ بِحَادِي عَشْرًا وَنَحْوِهِ . . . . .)

ولعل الاستغناء الذى يريد هو : حذف العقد من التركيب الأول ، والنيف من

التركيب الثاني ، ويكون قد ذكر الوجه الثالث الذى شرحه المصنف . والمراد بنحو

« حادى عشر » - ثنى عشر - وثالث عشر . . . إلى تسعة عشر .

(٨) أى : من وجهى الاستعمال الثالث فتدبر . وأما حكاية ابن السكيت ومن معه

من إعراب الأول ، فهى فيما إذا حذف العقد من الأول والنيف من الثاني ، وما ذكره الناظم

(السادس) أن تستعمله معها ؛ لإفادة معنى رابع ثلاثة<sup>(١)</sup> ، فتأتي أيضاً بأربعة ألفاظ ، ولكن يكون الثالث منها دون ما اشتق منه الوصف ؛ فتقول : رابعَ عشرَ ثلاثة عشر ، أجازَ ذلك سيبويه - ومنعه بعضهم .  
وعلى الجواز ؛ فيتعين بالإجماع : أن يكون التركيب الثاني في موضع خفض<sup>(٢)</sup> ، ولك أن تحذف العشرة من الأول<sup>(٣)</sup> ، وليس لك مع ذلك أن تحذف التيف من الثاني للإلباس<sup>(٤)</sup> ،

يجب حمله على الاختصار على المركب الأول وإلا كان باطلا ؛ لأنه يلتبس بما ليس أصله تركيبين .

#### والخلاصة

أن في استعمال « فاعل » كثنائي اثنين - خمسة أوجه :

( أ ) الإتيان بأربعة ألفاظ ، وهذا قليل الاستعمال .

( ب ) حذف عقد الأول . ( ح ) حذف هذا ونيف الثاني وبناء ما بقي .

( د ) حذفهما وإعراب الباقي .

( هـ ) إعراب عقد الوصف وبناء عشر مع حذف نيفه . وليس منها الاختصار على

التركيب الأول بتمامه . وإنما هو في استعماله ، كالفرد .

( ١ ) أى : فيستعمل مع العدد الأقل مباشرة من العدد الأصلي الذي اشتقت منه

الصفة ؛ ليفيد معنى التصير والتحويل ، وجعل الأقل مساوياً لما فوقه .

( ٢ ) أى بإضافة التركيب الأول إليه ، ولا يجوز أن ينصب مفعولاً به وإن كان

الوصف بمعنى « جاعل » ؛ لأن اسم الفاعل الذي ينصب للمفعول لا بد أن يكون منوناً

أو مبدوءاً بأل - وهذان ممتنعان مع التركيب . أما التركيب الأول فبني على فتح الجزأين

( ٣ ) فتقول : هذا رابع ثلاثة عشر . ويعرب الوصف حينئذ على حسب العوامل ،

أو يبني بنية العجز ، ويضاف إلى التركيب الثاني لا غير .

( ٤ ) أى : إلباس الوصف بمعنى « جاعل » - بالوصف بمعنى بعض ، فتقول : رابعَ عشرَ

بفتحهما ؛ لأن هذا يلبس بما ليس أصله تركيبين .

(السابع) أَنْ تَسْتَعْمِلَهُ مَعَ الْعَشْرِينَ وَأَخْوَاتِهَا ؛ فَتَقْدِمَهُ وَتَعْطِفَ عَلَيْهِ الْعِقْدَ بِالْوَاوِ (١).

(١) أى : خاصة - دون غيرها من حروف العطف ، فتقول : الواحد والعشرون - والحادى والعشرون ، والواحدة والعشرون - والحادية والعشرون . والثانى والثانية والثلاثون . الخ . ولا يجوز حذف الواو ؛ فلا يقال : حادى عشرون - كما يقال : حادى عشر . ويمرب المطفوف عليه بالحركات على حسب العوامل ، ويتبعه المطفوف فى الإعراب ، ولكنه يمرّب بالحروف كجمع المذكور السالم .  
وفى هذا الاستعمال يقول الناظم فى البيت الثانى وجزء من الأول :

( [وَشَاعَ الِاسْتِعْمَالُ بِحَادِي عَشْرًا وَنَحْوِهِ] ) وَقَبْلَ عِشْرِينَ أَذْ كَرًا

وَبَابِهِ « الْفَاعِلُ » مِنْ لَفْظِ الْعَدَدِ بِحَالْتَيْهِ قَبْلَ وَاوٍ يُعْتَمَدُ (٢)  
أى : اذ كر قبل « عشرين » وبابه - وهو باقى العقود التى بعده - صيغة « فاعل » مأخوذة من أحد الأعداد المحصورة من واحد إلى تسعة ، ويكون « فاعل » بحالتيه من التذكير أو التأنيث - على حسب مدلوله ، بشرط أن يكون متقدما على واو العطف ، ويليهما العقد المطفوف .

#### فائدة

التاريخ ضرورى للأفراد والجماعات ؛ لضبط الشؤون وتنظيم الأمور ، وما يكون بين كل من معاملات . ولكل فرد طريقته الخاصة فى ذلك . وتختار الجماعات مبدأ زمنياً تؤرخ به الشؤون العامة والحوادث الهامة . وكان العرب قبل الإسلام يؤرخون بالخصب ، وبالعامل «الوالى الحاكم عليهم» ، وبالأمر المشهور - كعام الفيل . فلما فتح سيدنا عمر بلاد الفرس ، وذكر له أمر التاريخ عندهم - استحسّن ذلك ، ورأى أن

(\*) «الاستعنا» فاعل شاع وقصر للضرورة «بحادى عشر» متعلق بالاستعنا «ونحوه» مطفوف عليه «وقبل عشرين» قبل ظرف متعلق بأذ كر ، وعشرين مضاف إليه ، وأذ كر متعلق عن نون التوكيد الحقيقية (\*) «وبابه» عطف على عشرين «أفعال» مفعول أذ كر «من لفظ العدد» متعلق بأذ كر أو بنعت لفظ «أفعال» محذوف ، تقديره : الفاعل المصوغ من لفظ العدد ، والعدد مضاف إليه «بحالتيه» متعلق بأذ كر «قبل واو» قبل ظرف متعلق بمحذوف حال من الفاعل «واو» مضاف إليه «يعتمد» فعل مضارع مبنى للمجهول ونائب الفاعل يعود إلى واو ، والجملة صفة لواو .



يجعل مبدأ للتاريخ العربي ، وبعد خلاف في البدء اتفقوا على أن تسكون الهجرة - لما لها من أثر عظيم في نشر الإسلام - مبدأ زمنياً للتاريخ العربي، وأن يكون المحرم هو بدء السنة - وهو قبل الهجرة بشهرين واثني عشرة ليلة .

ويؤرخ بالليالي لسبقها ؛ إذ الشهور عند العرب قمرية ، وأول الشهر القمري ليلة ، وآخره نهار ؛ فيقال لما يحدث في أول الشهر : حدث لأول ليلة منه أو لفرته - أو مهله - أو مُستهله . ولما بعد الليلة الأولى إلى العاشرة : لليلة خلت : وللياليتين خلتا - ولثلاث خلون . . إلخ ، ولإحدى عشرة : خلت ، إلى ليلة النصف فيقال : للنصف منه - أو لمنتصفه - أو لانتصافه ، ويصح أن يقال : لخمس عشرة خلت - أو بقيت ، والأول أفصح وأكثر استعمالاً . وعند العشرين يقال : لعشر بقين ، أو لثمان بقين - إلى ليلة التاسع والعشرين فيقال : لليلة بقيت . وفي ليلة الثلاثين يقال : لآخر يوم منه - أو لساخه - أو انسلاخه . وهذا يدل على أن الشهر القمري كامل - أي ثلاثون يوماً .

هذا : ويصح وضع تاء التأنيث مكان نون النسوة - والمكس ؛ في كل موضع يراد فيه الحديث عن عدد ؛ مدلوله جمع لما لا يعقل . وتاء التأنيث أنسب في جمع التوكسير المدال على الكثرة للمؤنث . ونون النسوة أنسب مع جمع القلة للمؤنث .

#### تتمة

الأفصح في شين عشرة - الفتح مع التاء ، والتسكين بدونها إذا كانت مفردة ، والمكس إذا كانت مركبة ؛ قال تعالى ( تلك عشرة كاملة - والفجر وليال عشر ) وقال سبحانه ( إني رأيت أحد عشر كوكبا - فانبجست منه اثنا عشرة عينا ) .

( باب كُنَايَاتِ الْعَدَدِ )<sup>(١)</sup>

وهي ثلاثة : كم ، وكأى ، وكذا .

أما « كم » فتتقسم إلى : استفهامية بمعنى أي عدد<sup>(٢)</sup> ، وخبرية بمعنى كثير<sup>(٣)</sup> ويشتركان في خمسة أمور : كونهما كِنَايَتَيْنِ عن عددٍ مجهول الجنس والمقدار . وكونهما مَبْنِيَيْنِ<sup>(٤)</sup> - وكون البناء على الشكون<sup>(٥)</sup> ، ولزوم التصدير<sup>(٦)</sup> . والاحتياج إلى التمييز<sup>(٧)</sup> . ويفترقان في خمسة أمور أيضاً .

### باب كُنَايَاتِ الْعَدَدِ

- (١) الكناية : هي التعبير عن الشيء بغير اسمه لسبب البلاغى . وسيت هذه الألفاظ كُنَايَاتٍ ؛ لأن كلا منها يمكن به عن معدود - وإن كان مهما
- (٢) فيمكن بها عن عدد مبهم ، مجهول الجنس والكمية عند التكلم - معلوم في ظنه عند المخاطب . ويستعملها : من يسأل عن كمية الشيء وينتظر الجواب .
- (٣) فهي أداة للاخبار عن معدود كثير . ويمكن بها عن عدد مجهول الجنس والكمية عند المخاطب ، وربما يعرفه التكلم ويريد الإخبار به ، ولا ينتظر جواباً . ويستعملها : من يريد الافتخار والتكثير .
- (٤) وذلك لشبههما للحرف في الوضع على حرفين .
- (٥) وهما في محل رفع أو نصب أو جر - على حسب الجملة ، فهما متماثلتان في إعرابهما المحلى .
- (٦) أي : في جملتهما ، فلا يعمل فيهما ما قبلهما إلا حين يكونان مجرورين بحرف جر أو بإضافة . وحكى الأخفش جواز تقديم عامل الخبرية ، وقال إنها لغة . وإذا لم يجرأ وكان بعدهما فعل متعد لم يذكر مفعولهما في محل نصب مفعوله ، وإلا ففي محل رفع مبتدأ
- (٧) وذلك ليبين إيهامهما ؛ لأن كلا منهما عدد مجهول . ولا يجوز أن يكون التمييز منفيًا ؛ فلا تقول : كم لارجلا جامك . ويجوز حذف التمييز إن دل عليه دليل ؛ تقول : كم صمت . ومنع بعضهم حذف تمييز « كم » الخبرية .

أحدها: أَنَّ « كَم » الاستفهامية تميّزُ منصوبٍ مفردٍ<sup>(١)</sup> ، نحو :  
 كم عبداً ملكت؟ . ويجوزُ جرُّهُ بـ « من » مضمرةً جوازاً - إن جرَّت  
 « كم » بحرفٍ<sup>(٢)</sup> نحو : بكم درهمٍ اشتريت ثوبك ؟  
 وتميّزُ الخبريةُ بمجرورٍ<sup>(٣)</sup> مفردٍ أو مجموعٍ ، نحو : كم رجالٍ جاءوكَ  
 - وكم امرأةٍ جاءتكَ ، والإفرادُ أكثرُ وأبلغُ .

(١) وردت أمثلة نادرة وقع فيها التمييز جمعاً منصوباً ، وقد استشهد بها السكونيون على صحة وقوع التمييز جمعاً ، تقول : كم شهوداً لك ؟ وقيل : يجوزُ جمعه إن كان السؤال عن الجماعات ، نحو : كم غلماناً لك ؟ إذا كان السؤال عن الأصناف - وإلا فلا .

(٢) المشهور منع ظهور « من » عند دخول حرف الجر على « كم » ؛ لأن حرف الجر عوض عن التلفظ بمن . وقيل : يجوز : بكم من درهم اشتريت . ولم يشترط بعض النحاة لجر تمييزها - جرّها بحرف جر ؛ مستدلاً بقوله تعالى : ( سل بني إسرائيل كم آتيناهم من آية بينة ) - وهو رأى ضعيف . وفيما تقدم يقول الناظم :

( مَيِّزُ فِي الْأَسْتِفْهَامِ « كَم » بِمِثْلِ مَا مَيَّزَتْ عِشْرِينَ ، كَكَمُّ شَخْصًا سَمًا وَأَجْزَ أَنْ تَجْرَهُ « مِنْ » مُمْضِرًا إِنَّ وَايَاتِ « كَم » حَرْفُ جَرِّ مُظْهِرًا )<sup>(٤)</sup>  
 أى : أن تمييز « كم » الاستفهامية يكون كتمييز « عشرين » وأخواته - مفرداً منصوباً . ويجوزُ جرُّه بمن مضمرة ؛ إن وقت « كم » بعد حرف جر ظاهر ، وقد أوضح المصنف القول في ذلك .

(٣) ويكون الجر بإضافة « كم » إليه على الصحيح ، وقيل : « بمن » مقدرة ، ويجوزُ إظهارها . قال تعالى ( وكم من ملك في السموات لا تغنى شفاعتهم شيئاً ) .

(\*) « كم » مفعول ميز مقصود لفظه « بمثل » متعلق بجزء « ما » اسم موصول مضاف إليه « عشرين » مفعول ميزت والجملة صلة والعائد محذوف - أى ميزت به عشرين « ككم » الكاف جارة لقول محذوف ، و « كم » اسم استفهام مبتدأ « شخصاً » تمييز لكم « سما » فعل ماضٍ والفاعل يعود على كم ، والجملة خبر المبتدأ (\*) « أن تجره » تجر فعل مضارع منصوب بأن في تأويل مصدر مفعول أجز ، والهاء عائدة إلى التمييز « من » ، فاعل تجر مقصود لفظها « مضمراً » حال من « من » إن وليت « كم » فاعل وليت « حرف جر » حرف مفعول وليت وجر مضاف إليه « مظهرًا » نعت لحرف جر ، وجواب الشرط محذوف دلالة ما قبله عليه .

والثاني: أَنَّ الخبرية تختص بالماضي كَرُبَّ؛ لا يجوز: كم غلمان  
سَأْمَلِكُمْ، كما لا يجوز: رَبَّ غلمانٍ سَأْمَلِكُمْ<sup>(١)</sup>. ويجوز: كم

ويشترط لجر التمييز: أن يكون متصلاً بها غير مفصول منها بشيء. ويصح فصل  
التمييز منها؛ فإن كان الفصل بجملة كقول الشاعر:

• كم نَأْسِي مِنْهُمْ فَضْلاً عَلَى مَدَمٍ •

أو بظرف وجار وجرور معاً كقوله:

تَوْمٌ سِنًا أَنَا وَكَمْ دُونَهُ مِنْ الْأَرْضِ مُخَدَّوْدِبًا غَارَهَا

- تعين النصب على الصحيح، ولا يجوز جره إلا في ضرورة الشعر. وإن كان  
الفصل بالظرف فقط، أو بالجار والجرور - جاز الأمران، والنصب أرجح، نحو:  
كم دون التبوغ سهراً - وكم له مجهوداً. ولا يفصل بين الخبرية وتميزها بالجرور  
بالإضافة - إلا في الضرورة؛ بخلاف الاستفهامية، فإن الفصل جائز في السعة، نحو:  
كم عندك عبداً؟. وإذا فصل بين «كم» الخبرية وتميزها بجملة فعلية فعلاها متمم لم يستوف  
مفعوله - وجب جر التمييز «بمن»؛ لثلاثا يتوهم أن المنصوب مفعول به وليس تمييزاً،  
كقوله تعالى: (كم تركوا من - نيات وعيون - وكم أهال - كنا من قرية)؛ ف«كم» في  
الآيتين في محل نصب مفعول به. هذا: وتدخل «من» على تمييز «كم» الخبرية بكثرة  
نحو (كم من ملك)، والاستفهامية بقله وإن لم تجر - نحو (سل بني إسرائيل كم آتيناكم  
من آية بيّنة). وإلى حكم تمييز «كم» الخبرية - يشير الناظم بقوله:

( وَأَسْتَعْمِلُنَهَا مُخْبِرًا كَعَشْرَةٍ أَوْ مِائَةٍ كَكَمِّ رِجَالٍ أَوْ مَرَّةٍ )<sup>(٢)</sup>

أى: أن تمييز «كم» الخبرية، كتمييز العدد «عشرة» - أى جمعاً مجروراً  
في الغالب، أو كتمييز المائة - أى مفرداً مجروراً.

(١) لأن التكثير والتقليل لا يكونان إلا فيما عرف مقداره، وهذا لا يتحقق إلا

في شيء مضي، أما المستقبل فجهول.

(\*) «مخبراً» حال من فاعل استعمالها «عشرة» متعاقب بمحذوف، أقت المصدر  
محذوف - أى استعمالاً كاستعمال «عشرة» أو «مائة» - مطوف على عشرة «ككم» - السكاب جارة لقول  
محذوف خبراً مبتدأ محذوف، و«كم» خبرية بمعنى كثير مبتدأ «رجال» - مضاف إليه والخبر محذوف أى  
كثير عندي مثلاً «أومره» - مطوف على رجال. وأصل مره: امرأة، نقلت حركة الهمزة إلى الراء  
ثم حذفت استغناءً بهمزة الوصل.

عبدًا استشترى به؟<sup>(١)</sup>

والثالث: أَنَّ التَّكَاثُمَ بِهَا لَا يَسْتَدْعِي جَوَابًا مِنْ مَخَاطِبِهِ<sup>(٢)</sup>.

والرابع: أَنَّهُ يُتَوَجَّهُ إِلَيْهِ التَّصْدِيقُ أَوِ التَّكْذِيبُ<sup>(٣)</sup>.

والخامس: أَنَّ الْمَبْدَلَ مِنْهَا لَا يَقْتَرِنُ بِهِمُزَةُ الِاسْتِفْهَامِ<sup>(٤)</sup> تقول:

كَمْ رَجَالٍ فِي الدَّارِ - عشرون بل ثلاثون، ويُقَالُ: كَمْ مَالِكٌ؟ أَعْشَرُونَ  
أَمْ ثَلَاثُونَ؟

(تنبيه) يُرْوَى قَوْلُ الْفَرَزْدَقِ:

كَمْ عَمَّةٌ لَكَ يَا جَرِيرُ وَخَالَةٌ  
فَدَعَاءٌ قَدْ حَلَبْتُ عَلَى عِشَارِي<sup>(٥)</sup>

(١) لأن الاستفهام لتعيين المجهول - يكون في الماضي والمستقبل .

(٢) لأنه مخبر لا مستخبر ، بخلاف الاستفهامية . والأحسن في جوابها أن يكون على حسب موضعها من الإعراب - ويجوز رده مطلقاً .

(٣) لأنه مخبر ، والخبر عرضة لأن يصدقه السامع أو يكذبه .

(٤) لأن هذا البديل خبري كالبديل منه وهو « كم » ، والخبر لا يتضمن معنى الاستفهام ؛ بخلاف الاستفهامية ، فإنه يجب اقتران البديل منها بالهمزة ؛ لأنها تتضمن معنى الاستفهام ، قال الناظم :

(وَبَدَلُ الْمَضْمُونِ الْهَمَزُ - زَبَلِي هَمْرًا ؛ كَمَنْ ذَا؟ أَسَعِيدُ أُمِّ عَلِيٍّ؟)

(٥) بيت من الكامل ، من قصيدة للفرزدق يهجو فيها جريراً الشاعر . وكان الهجاء بينهما مستديماً .

اللغة والإعراب . فدعاء : وصف الأنثى ، وهو اعوجاج الرسغ من اليد أو الرجل حتى ينقلب الكف أو القدم إلى إنسيهما . وذلك من كثرة الحلب - أو المشى وراء الإبل . حلبت على : أى على كرهه . عشارى : جمع عشاراء - وهى الناقة التى مضى على حملها عشرة أشهر . « كم » خبرية مبتدأ ، أو استفهامية مقصود بها التهمك والسخرية « عممة » بالجر تمييز « لكم » على الخبرية ، وبالنصب على الاستفهامية « لك » جار ومجرور صفة لعممة ، « وخالَةٌ » معطوفة على

— بجرّ عمّة وخالة على أنّ « كم » خبريّة — وبنصبهما ؛ فقول : إنّ  
تيمّا تجيز نصب تمييز الخبريّة مفرداً<sup>(١)</sup> ، وقيل : على الاستفهام  
التهكمي . وعليهما<sup>(٢)</sup> فهي مبتدأ ، و « قد حلّبت » خبر ، والتاء  
للجماعة لأنهما عمّات وخالات<sup>(٣)</sup> — ويرفهما على الابتداء ، و « حلّبت »  
خبر للعمّة أو الخالة ، وخبر الأخرى محذوف<sup>(٤)</sup> وإلا لقل : قد حلّبتنا ،  
والتاء في حلّبت للوحدة ؛ لأنهما عمّة واحدة وخالة واحدة ، و « كم »  
نصب على المصدرية<sup>(٥)</sup> أو الظرفيّة — أي : كم حلبة ، أو وقتاً .

عمّة « فدعاء » صفة لعمّة وخالة ، منصوب بالفتحة على رواية النصب ، وعلى رواية  
الجر — بالفتحة نيابة عن الكسرة لمنعه من الصرف ، « قد حلّبت » ، الجملة خبر « كم »  
« على » متعلق بحلّبت « عشاري » مفعول حلّبت ، ويا المتكلم مضاف إليه  
والمعنى — على الإخبار : كثير من عماتك وخالاتك يا جرير ، كن من جملة خدعي  
وقد تعوجت أرساغين من كثرة حلبهن نياق على كره مني .

وعلى الاستفهام : أخبرني يا جرير — بعدد عماتك وخالاتك اللاتي كن يخدمنني ويحلبن  
نياق ، حتى تعوجت أرساغين من كثرة الحلب ، فقد نسيت عددهن ؟  
والشاهد : « في عمّة وخالة » فقد روى فيهما الرفع والنصب والجر ، وقد ذكر

المصنف تخريج كل ، فتنبه يا أخى

(١) قال الرضى : وبعض العرب ينصب مخبر « كم » الخبرية مفرداً كان أو جمعاً  
بلا فصل أيضاً ؛ اعتماداً في التمييز بينها وبين الاستفهامية — على قرينة الحال . وعلى  
هذا يجوز نصب « عمّة » — مع كون « كم » خبرية . وقول الرضى هذا : هو الذى اعتمد  
عليه الذين أجازوا النصب في تمييز كم الخبرية . (٢) أى : على رواية الجر ، والنصب .  
(٣) لأن « كم » واقعة على متعدد ، أو للوحدة ، وأفرد الضمير نظراً للفظ « كم » .  
(٤) أو جملة « قد حلّبت » خبر عنهما ، والإفراد على تأويله بكل منهما ، كما قيل :  
الأذان والإقامة سنة — أى كل منهما .

(٥) في هذا التعبير تسامح ، والأحسن أن يقال : نصب على المفعولية المطلقة .

وأما «كأين» <sup>(١)</sup> : فبمنزلة «كم» <sup>(٢)</sup> الخبرية ؛ في إفادته التأكيد ،  
وفي لزوم التصدير ، وفي انجرار التمييز ؛ إلا أن جرّه بمن ظاهره -  
لا بالإضافة <sup>(٣)</sup> ، قال الله تعالى : ( وَكَأَيِّنْ مِنْ دَابَّةٍ لَا تَحْمِلُ رِزْقَهَا ) <sup>(٤)</sup>  
وقد ينصب كقوله :

اطرِدِ الْيَأْسَ بِالرَّجَا فَكَأَيُّ  
الِمَا حَمَّ يَسْرُهُ بَعْدَ عُسْرِهِ <sup>(٥)</sup>

هذا : وحاصل إعراب « كم » بقسميها : أنها إذا وقعت على زمان أو مكان - فهي  
ظرف للفعل بعدها مبني على السكون في محل نصب ، نحو : كم يوما صمت؟ وكم ميلا مشيت؟  
وإن وقعت على حدث - فهي في محل نصب مفعول مطلق لما بعدها ، نحو :  
كم زيارة زرت أخاك . وإن وقعت على ذات ؛ فإن لم يليها فعل ، نحو : كم طالب في  
الفصل ؟ ، أو وليها وكان لازماً ، نحو : كم رجلاً اشتغل ، أو متعدياً رافعاً ضميرها  
نحو : كم محتاج ساعدته - فهي مبتدأ وما بعدها خبر . وإن كان الفعل بعدها متعدياً  
لم يستوف مفعوله - فهي في محل نصب مفعوله ، نحو : كم قرشاً أعطيت السائل ؟  
وإن سبقها حرف جر أو مضاف - فهي في محل جر ، نحو : في كم ساعة تنتهي  
من الامتحان - وفوق كم حاجز يقفز الحصان .

(١) أصل هذه النون التنوين ، فيصح الرجوع إلى أصلها عند الكتابة والوقف .  
والأحسن إثبات نونها خطأ ونطقاً ، ويقال لها «كأئن» و«كأين» ، ويكنى بها عن العدد .  
(٢) مذهب ابن مالك : أن «كأى» تكون خبرية وتكون استفهامية . وهو رأى  
ابن عصفور ، وإعرابها كإعراب «كم» . نحو : كأين من معدم أعتته .  
(٣) لأن نون «كأين» أصلها التنوين كما قلنا . وهو يمنع الإضافة . وعند  
الجر يكون الجار والمجرور متعلقين بكأى .

(٤) «كأين» مبتدأ مبني على السكون في محل رفع «من دابة» جار ومجرور  
متعلق بمحذوف بيان لكأين ، «لا» نافية «تحمل رزقها» الجملة صفة لدابة - أو  
خبر كأين «الله» مبتدأ ثان ، وجملة «يرزقها» خبره ، والجملة خبر كأين - على  
الوجه الأول ، «وإياكم» معطوف على الهاء في يرزقها من الآية : ٦٠ من سورة العنكبوت  
(٥) بيت من الحفيف - لم تقف على قائله .

وَأَمَّا كَذَا<sup>(١)</sup> : فَيُمْكِنُ بِهَا عَنِ الْعَدَدِ الْقَلِيلِ وَالكَثِيرِ<sup>(٢)</sup> وَيَجِبُ

اتِّعَاقُ وَالْإِعْرَابُ : اطْرُد : أزل وأبعد . اليأس : القنوط ونفي الأمل في الحصول على المراد . الرجاء : الأمل وترقب حصول الشيء . فكأين : فكثير . آلما : اسم فاعل من « ألم يألم » بمعنى : تألم يتألم، والمراد : صاحب ألم . حم : قدر وكتب وهيء . « فكأين » الغناء للتعليل ، وكأين اسم بمعنى كثير ، مبتدأ مبنى على السكون في محل رفع « آلما » تمييز لها « حم » فعل ماض للمجهول « يسره » نائب فاعل حم ومضاف إليه ، والجملة خبر المبتدأ « بمد » ظرف زمان منصوب بحم ، و« عسر » مضاف إليه .

والمعنى : أبعد عن نفسك القنوط من نيل ما تطلب ولا تياس ، وترقب الوصول إلى ما تريد ؛ فكثير من التأمين واليأسين ، قد قدر وكتب لهم اليسر بعد العسر ، والفرج بعد الشدة والضيق . وإن مع العسر يسرا ، ومع الشدة فرجا

والشاهد : في قوله « آلما » فإنه تمييز منصوب لكأين ، فدل ذلك على أن تمييزها يكون منصوباً - كما يكون مجروراً بمن ؛ بخلاف تمييز « كم » الخبرية الذي لا يكون إلا مجروراً . وتخالف « كم » الخبرية فيما يأتي :

(أ) أن « كم » بسيطة على الأرجح . أما « كأين » فركبة من كاف التشبيه « وأى » النون على الصحيح ؛ ولا أثر لهذا التركيب في معناها الآن بمد أن صارت كلمة واحدة (ب) أن « كم » تجر بالحرف ، وبالإضافة ، وتقع استفهامية . أما « كأين » فلا تجر بشيء ؛ ولا تخرج إلى الاستفهام . وذهب ابن قتيبة وابن عصفور إلى جواز جرهما بجر الجر (ج) وأن تمييز « كم » يجر بالإضافة ، أو بمن ظاهرة أو مضمرة . أما تمييز كأين فمجرور بمن الظاهرة غالباً ، وإذا لم يجر بمن كان منصوباً .

(د) إذا وقعت كأين مبتدأ - وجب أن يكون خبرها جملة . أما « كم » فلا يلزم فيها ذلك . وتقع « كأين » مفعولاً بها ، تقول : كأين رجلاً رأيت .

(١) هي مركبة من كاف التشبيه ، و « ذا » الإشارية ، وقد أصبحت كلمة واحدة معناها : الإخبار عن معدد قليل أو كثير ، وتعرب على حسب العوامل .

(٢) وهي توافق « كأين » ؛ في التركيب . وفي البناء ، والإيهام ، والافتقار إلى التمييز مفرد . وتشبه « كم » الخبرية ؛ في الإخبار ، وفي الإيهام ، وفي البناء ، وفي الحاجة إلى تمييز . وتخالفها فيما ذكره المصنف ؛ من أنها لا تكون في الصدر ، وتميزها واجب النصب على الأرجح .



في تمييزها النَّصْبُ ، وليس لها الصَّدْرُ ؛ فلذلك تقولُ : قبضتُ  
كذاً وكذاً دِرْهَمًا<sup>(١)</sup> .

(١) والغالب أنها تتكرر مع العطف بالواو ؛ تقول : تبرعت للفدائين بكذا وكذا  
دينارا . وفي « كَأَيْنَ » و « كَذَا » - يقول الناظم في بيت واحد مجمل :

( كَأَيُّكُمْ « كَأَيُّ » ، وَ « كَذَا » وَيَذْتَصِبُ

تَمَيِّزُ ذَيْنِ ، أَوْ بِرِصِيلِ « مِنْ » تُصِبُ )<sup>(٢)</sup>

أى : أن « كَأَيْنَ » و « كَذَا » مثل « كَمْ » الخبرية - وقد بينا وجه الشبه بينها -  
وتمييزها منصوب . ويجوز جر تمييز كَأَيْنَ « بمن ، ولا يجوز جر تمييز كَذَا بمن  
اتفاقا ، ولا بالإضافة - خلافا للكوفيين . والضير في « به » - في النظم - عائد على  
تمييز كَأَيْنَ لا غير .

#### تتمة

تأتى « كَذَا » كناية عن غير العدد ؛ فيكفى بها عن اللفظ الواقع في التحدث  
عن شيء حصل ، أو عن قول . ومن ذلك الحديث : « يقال للعبد يوم القيامة أتذكر  
يوم كذا وكذا ؛ فعلت فيه كذا وكذا ؟ » . ويتكلم بها من يخبر عن غيره ،  
فتكون من كلامه - لا من كلام المخبر عنه .

ويكفى أيضاً عن الحديث عن شيء وقع ، أو خبر حدث ، أو قول قيل -  
بكيت وكيت ، وذيت وذيت - مثلثة التاء . ولا بد من تكرارها مع العطف بالواو  
للاشعار بطول الكلام ؛ تقول : كان من الأمر كيت وكيت - وقالوا : ذيت وذيت .  
ويقال في إعراب هذا التركيب : « كان » فعل ماض ناقص واسمها ضمير الشأن ؛  
وخبرها « كيت وكيت » ، « من الأمر » بيان متعلق بأعنى مقدرأ ، والجزءان  
مبنيان على الفتح . وهذا المركب المزجي نائب عن جملة ؛ ولهذا يصح أن يعمل  
فيسه القول ، فتقول : أنت قلت : كيت وكيت ؛ فيكون المركب في محل نصب  
مفعولا به للقول .

(\*) « كَأَيُّكُمْ » متعلق بمحذوف خبر مقدم « كَأَيُّ » مبتدأ مؤخر « وكذا » معطوف  
على كَأَيُّكُمْ « تَمَيِّزُ » فاعل ينتصب « ذَيْنِ » اسم إشارة مضاف إليه « أَوْ » عاطفة « به » متعاقب  
بصل والضمير عائد إلى التمييز « صل » فعل أمر « بن » مفعول صل مقصود لفظه « نصب » فعل مضارع  
يجزوم في جواب الأمر - وهو صل .

## الأسئلة والتريينات

- ١ — بين حكم الأعداد من الواحد إلى العشرة؛ إذا كان المعدود مذكراً، أو مؤنثاً ومثل لما تقول .
- ٢ — إذا كان المعدود جمعاً، أو اسم جمع، أو صفة — فكيف تصنع بالمعدود؟ وما حكم تميزه؟ وضح ما تقول بأمثلة .
- ٣ — ما الذي يشترط في تمييز الثلاثة إلى العشرة؟ وفي تمييز المائة والألف؟ مثل .
- ٤ — ما حكم الأعداد المركبة مع العشرة، ومع العشرين وبابه؟ وحكم العشرة نفسها؟ من حيث: التذكير، والتأنيث، والإعراب؟ وضح ما تقول بأمثلة مفيدة من إنشائك .
- ٥ — متى يستغنى عن تمييز المعدود؟ وما حكم إعراب اثني عشر واثنتي عشرة؟ ومطابقتها للمعدود .
- ٦ — ما الفرق بين « كم » الاستفهامية والجزئية؟ وما حكم تمييزها؟ مثل لكل بمثال من عندك .
- ٧ — ما الذي تفيده كل من « كأي » و « كذا »؟ وما الفرق بينهما؟ أم بينهما وبين كم .
- ٨ — ما موضع الاستشهاد بما يأتي في باب العدد وكنياته؟ وضح ذلك، وبين موقع إعراب ما تحته خط :

قال تعالى: (مَنْ لِي الَّذِي يَنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ كَمَا كَفَرُوا بِحَبَّةِ خَبثٍ أَنْ تَبْتَ سَبْعَ سَنَابِلٍ فِي كُلِّ سُنْبُلَةٍ مِائَةٌ حَبَّةٌ وَاللَّهُ يُضَاعِفُ لِمَنْ يَشَاءُ .

وَأَمَّا هَآدُ فَأَهْلُ كَوْا بَرَجٍ صَرَصَرٍ ثَانِيَةٌ \* سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَانِيَةَ أَيَّامٍ حُسُومًا . وَكَمْ أَهْلُكُنَا مِنْ قَرِيبٍ كَانَتْ ظُلْمَةً . رَبَّنَا ائْتِنَا

اِثْنَيْنِ وَأَاجِبْنَا اِثْنَيْنِ . وَالذُّخْلُ بَأَسْمَاءٍ لَهَا طَلْعٌ نَضِيدٌ . وَكَيْنِ مِنْ نَبِيِّ قَاتِلٍ مَعَهُ رِبِّيُونَ كَثِيرٌ . كَمْ مِنْ فِئَةٍ قَلِيلَةٍ غَلَبَتْ فِئَةً كَثِيرَةً بِإِذْنِ اللَّهِ .

قال قائل منهم: كَمْ لَبِئْتُمْ؟ قَالُوا لَبِئْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ .

كَمْ شَأْمَتِ لِي إِنْ هَلَكْتُ وَقَائِلُ اللَّهِ دَرُهُ

فَسَمَّ زَهْمَةً فَيْكَ لِلنَّاظِرِينَ وَكَمْ رَاحَةً فَيْكَ الْأَنْفَسِ

وَكَأَنَّ تَرَى مِنْ حَالِ دُنْيَا تَغَيَّرَتْ وَحَالِ صَفَا بَعْدَ كَدِّ رَارِ غَدِيرِهَا

كَمْ طَوَى الْبُؤْسَ نَفَوسًا لَوْرَعَتْ مَنبِتًا خِضْبًا لِكَانَتِ جَوْهَرًا

عَدِ النَّفْسِ نَعْمَى بَعْدَ بؤْسَاكَ ذَا كَرَا كَذَا وَكَذَا لُطْفًا بِهِ نَمَى الْجَمُّ دُ

٩ - اذكر ثلاثة استعمالات مختلفة لـ « فاعل » الموضوع من اسم العدد مع التمثيل ؛ ثم اشرح قول الناظم :

وَإِنْ أُرِدْتَ مِثْلَ ثَانِيِ اثْنَيْنِ مَرْكَبًا فَجِءَ بِتَرْكِيْبَيْنِ

أَوْ فَاعِلًا بِجَاثِيَةِ أَضْفٍ إِلَى مَرْكَبٍ بِمَا تَفْوَى يَفِي

١٠ - ضع الأعداد ١١ ، ١٢ ، ١٦ ، ٢١ ، ٢٣ ، ٣٠ ، ١٠٠ - في عبارات عربية على أن تكون معرفة بالألف واللام مرة ، وخالية من التعريف أخرى - مع اختلاف مواقعها في الإعراب ، وأعطها ما تستحقه من تمييز .

١١ - هات ثلاثة أمثلة من إنشائك لـ « كم » الاستفهامية ، وأخرى لـ « كم » الخبرية بحيث تكون في أحدها ظرفاً ، وفي الثاني مفعولاً ، وفي الثالث مبتدأ .

١٢ - بين فيما يأتي . نوع « كم » وتميزها ، وموقعها من الإعراب . ثم موقع إعراب ما تحته خط .

قال المتنبي الشاعر العربي المعروف :

وَكَمْ ذَا بِيصْرٍ مِنَ الْمُضْحَكَاتِ وَإِكْفِهِ نَحِيْبِكَ كَالْبُكَا

وقال أبو العلاء المعري :

وَكَمْ مِنْ طَالِبٍ أَمْدِي سَيْلَقِي دُوْنِ مَكَانِي السَّبْعِ الشَّدَادَا

ومن خطبة لقطري بن الفجاءة الخارجي - في وصف الدنيا :

كَمْ وَائِقٍ بِهَا قَدْ فَجَمَتْهُ ، وَذِي طَمَأْنِينَةٍ إِلَيْهَا قَدْ صرَعَتْهُ ، وَذِي اِحْتِيَالٍ فِيهَا قَدْ خَدَعَتْهُ . وَكَمْ مِنْ ذِي أَهْبَةِ بِهَا قَدْ صِيرَتْهُ حَقِيرًا ، وَذِي نَحْوَةٍ قَدْ رَدَّتْهُ ذَلِيلًا .

( باب الحكاية ) (١)

حكايةُ الجملِ مُطَرَدَةٌ بعدَ القولِ (٢) نحو : ( قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ ) (٣) ،  
ويجوزُ حكايتها على المعنى (٤) ؛ فتقولُ في حكاية « زَيْدٌ قَائِمٌ » : قال  
عَمْرُو : قَائِمٌ زَيْدٌ . فإن كانت الجملة ملحونةً - تَعَيَّنَ المعنى على الأصح (٥)  
وحكايةُ المفردِ في غير الاستفهام شاذةٌ (٦) كقول بعضهم : ليس

باب الحكاية

(١) معناها لغة : المماثلة والمشابهة . أما في اصطلاح النحاة فهي : ذكر اللفظ  
المسوع وإعادة نطقه أو كتابته على هيئته ، من غير تغيير شيء من حروفه أو حركاته أو  
إيراد صفته . وهي ثلاثة أنواع : حكاية جملة . وحكاية مفرد . وحكاية حال المفرد وصفته ،  
وسيدكرها المصنف فيما يأتي على هذا الترتيب .

(٢) المراد : القول وما تصرف منه ؛ من فعل أو وصف بأنواعه . وكذلك تطرد بعد  
السماع ، وبعد الكتابة ، والقراءة . ولا تقع الحكاية بعد غير ذلك إلا سماعاً .

(٣) هذا مثال للجملة الملفوظ بها بعد القول ، ومثلها قوله تعالى : ( وقولهم إنا قتلنا  
المسيح - والقائلين لإخوانهم هلم إلينا ) ، وغير ذلك مما حكيت فيه الجملة على ترتيب اللفظ .

(٤) يراد بالمعنى : ما قابل لفظ المحكى عنه بهيئته وترتيبه ؛ فيشمل تقديم بعض  
ألفاظ المحكى وتأخيرها ، أو تغيير إعرابها .

(٥) وذلك ابتعاداً عن اللحن ، وصوتاً للسان عنه . وينبه عليه لثلاثتهم أن اللحن  
نشأ من الحاكى ؛ فإذا قال شخص : « حضر محمد » - بجر محمد - وأريد حكاية قوله ، قيل :  
قال فلان : « حضر محمد » - لكنه جر « محمداً » . ومثال حكاية الجملة المكتوبة :  
كتبت « سلام عليكم بما صبرتم » ، وقول من قرأ خاتم النبي : قرأت على فسه - « محمد  
رسول الله » . ويتضح من هذا : أن حكاية الجملة تطرد بعد القول ، وبعد السماع ، وبعد  
الكتابة ، وبعد القراءة . ولا تقع بعد غير ذلك إلا سماعاً كقول الشاعر :

وجدنا في كتاب بني تميم أحق الناس بالركض المنار  
(٦) هذا هو النوع الثاني ، وأكثر ما يكون في الأعلام . ومحل شذوذ حكاية

بِقُرْشِيًّا - رَدًّا عَلَى مَنْ قَالَ : إِنَّ فِي الدَّارِ قُرْشِيًّا<sup>(١)</sup> .  
 وَأَمَّا فِي الاسْتِفْهَامِ<sup>(٢)</sup> ؛ فَإِنْ كَانَ الْمَسْئُولُ عَنْهُ نَكْرَةً<sup>(٣)</sup> وَالسُّؤَالُ  
 بِأَيِّ أَوْ يَمِّنَ - حُكِيَ فِي لَفْظِ « أَيِّ » ، وَفِي لَفْظِ « مَنْ » - مَا ثَبَتَ لِتِلْكَ  
 النِّكَرَةِ الْمَسْئُولِ عَنْهَا ؛ مِنْ رَفْعٍ وَنَصْبٍ وَجَرٍّ ، وَتَذْكِيرٍ وَتَأْنِيثٍ ،  
 وَإِفْرَادٍ وَتَثْنِيَةٍ وَجَمْعٍ<sup>(٤)</sup> . تَقُولُ لِمَنْ قَالَ : رَأَيْتُ رَجُلًا ، وَامْرَأَةً ،

المفرد - إذا قصد معناه . فإن قصد لفظه ؛ بأن كان الحكم للفظ دون المعنى - فلا شدوذ  
 كقوله عليه السلام : « إياكم ولو فإن « لو » تفتح عمل الشيطان » ، فـ « لو » اسم  
 إن ، قصد منها حكاية اللفظ . وإذا حكى لفظ باعتبار كونه لفظاً - جاز إعرابه بحسب  
 العوامل . وجازت حكايته على أصله ، مع تقدير إعرابه للحكاية . واللفظ الذي على حرفين  
 إن حكى لم يغير مطلقاً ، وإن أعرب وثانيه لين وجب تضييفه مثل « لو » ، قال الشاعر :

الأم كلِّ « لو » ولو كنت عالمًا بأذنان « لو » لم تفتني أوائله

ويقلب الحرف المضاعف همزة في ما ، ولا للساكنين ، تقول : ماء - ولاء .

(١) فقوله : « بقرشيا » مجرور بالياء وعلامة جره كسرة مقدره منع من ظهورها  
 حركة الحكاية - وهى الفتحه والتنوين ، ومثل هذا : قول بعض العرب - وقد قيل له :  
 هاتان تمرتان - دعنا من تمرتان ؛ فتمرتان مجرور بمن - ياء مقدره منع من ظهورها  
 حرف الحكاية . (٢) هذا هو النوع الثالث ، وهو حكاية حال المفرد ، وتكون  
 بأداتى الاستفهام : « أى » - و « من » ؛ ويسمى الاستثبات بأى أو من - أى طلب  
 الإثبات بهما . وهذا النوع هو الذى ذكره الناظم كاسياني .

(٣) احترز به عن المعرفة ؛ لأنها لا تحكى بأى . ويجب أن تكون النكرة  
 مذكورة ، قال الدنوشيرى : أو معلومة ، كما إذا قيل : هل ضربت رجلاً ؟ فقال  
 المخاطب : ضربت ، فتقول : - مريداً لتعيين الخاكي « أياً » ، فقد حكيت مانها مع الحذف .

(٤) سواء كان كل من التثنية والجمع حقيقياً ؛ بأن كان موجوداً فى  
 المسئول عنه كما مثل المصنف ، أو يكون صالحاً لأن يوصف به نحو : رأيت كاتباً  
 وخطيباً ، وقابلت رجلاً ونساء ؛ فإنك تحكيها بأين - وأيات ، مع أن الأولين  
 ليسا بمنثنيين صناعة ، ولكن يوصفان بالثنى ، تقول : جالسين مثلاً - والآخرين ليسا

وغلَامِينَ ، وَجَارِيَتَيْنِ ، وَبَنِينَ ، وَبَنَاتٍ - أَيًّا وَآيَةً ، وَأَيِّينَ ، وَأَيَّتَيْنِ ،  
وَأَيِّينَ ، وَأَيَّاتٍ <sup>(١)</sup> .

بجمعي تصحيح، ولكن يوصفان به ، تقول : صالحين وصالحات . ويقاس على ذلك  
حكاية الرفع بالفاعلية والمجرور .

(١) «أى» في جميع الأمثلة - استهامية معربة . وفي إعرابها خلاف ؛ فقول :  
هي معربة بما فيها من حركات وحروف على حسب العوامل ، «فأى» مبتدأ مرفوع  
بالضمة ، وخبرها محذوف مؤخر عنها لصدارتها ، تقديره في مثل : جاء رجل -  
أى جاء ؟ ، و«أيا» مفعول لفعل محذوف مؤخر أيضا ، تقديره في مثل : أكرمت  
رجلا - أيا أكرمت ؟ ، و«أى» مجرورة بحرف جر محذوف مع متعلقه ، تقديره في مثل :  
مررت برجل - بأى مررت ؟ ، و«أيان» مرفوع بالالف ، و«أين» بالياء . إلخ ،  
ويلتزم على هذا القول : حذف الخبار ، وإبقاء عمله في حالة الجر .

وقيل : هي معربة بحركات مقدرة ؛ لأنها الحكاية اللفظ للموع ، فحركاتها وحروفها الزائدة  
في الثانية للحكاية ، وليست علامات إعراب ، وعلى هذا يقال : «أى» مبتدأ مرفوع بضمه  
مقدرة منع منها حركة الحكاية ، و«أيان» مرفوع بضمه مقدرة منع منها علامة الثانية  
التي جيء بها للحكاية ... إلخ ، والخبر محذوف تقديره : أى هو - أو هما - مثلا .  
وقيل : الحركة والحرف في حالة الرفع إعراب ، وفي حالتى النصب والجر - حكاية  
هذا : وحكاية ما للمتكور من إعراب وتذكير وإفراد وفروعهما - هي اللغة الفصحى  
وهناك لغة أخرى يحكى بها ماله من إعراب وتذكير وتأنيث فقط .

ولا يثنى ولا يجمع لفظ «أى» ؛ فتقول : «أيا» لمن قال : رأيت رجلا -  
أورجلين - أو رجلا ، وأية لمن قال : رأيت امرأة - أو امرأتين - أو نساء .  
وفي الحكاية بأى يقول الناظم :

(أحكِ بِأَيِّ مَآ لِمَنْسُكُورِ سِئِلُ عَنَّهُ بِهَأْ ؛ فِي الْوَقْفِ ، أَوْ حِينَ تَصِلُ) <sup>(٢)</sup>

أى : إذا سئل بأى عن منسكور في كلام سابق - حكى في «أى» ما لذلك المنسكور  
من إعراب ، وتذكير ، وإفراد ، وفروعهما ، سواء في ذلك حالة الوقف أو الوصل .

(\*) «ما» اسم موصول مفعول احك «لمنسكور» متعلق بحذوف صلة ما «عنه»  
متعلق بسئل على أنه نائب فاعله ، والجملة صفة لمنسكور «بها» متعلق بسئل ، و«ها» عائدة  
إلى أى «في الوقف» متعلق باحك «أوحين» حين ظرف معطوف بأو على الوقف «تصل»  
الجملة في محل جر بإضافة حين ، ومفعول تصل محذوف - أى : حين تصل الكلام .

وكذلك تقول في «مَنْ»<sup>(١)</sup>؛ إِلَّا أَنْ يَنْبَغَا فَرَقًا مِنْ أَرْبَعَةِ أَوْجِهٍ<sup>(٢)</sup> :  
(أحدها) أَنْ «أَيًّا» عَامَّةٌ فِي السُّؤَالِ ؛ فَيُسْأَلُ بِهَا عَنِ الْعَاقِلِ كَمَا  
مَثَلْنَا - وَعَنْ غَيْرِهِ كَقَوْلِ الْقَائِلِ : رَأَيْتُ حَمَارًا أَوْ حِمَارَيْنِ . وَ «مَنْ»  
خَاصَّةٌ بِالْعَاقِلِ .

(الثاني) أَنْ الْحِكَايَةَ فِي «أَيٍّ» عَامَّةٌ فِي الْوَقْفِ وَالْوَصْلِ ؛ يُقَالُ :  
جَاءَنِي رَجُلَانِ ، فَتَقُولُ : أَيَّانَ بِالْوَقْفِ - أَوْ أَيَّانَ يَا هَذَا .  
وَالْحِكَايَةُ فِي «مَنْ» خَاصَّةٌ بِالْوَقْفِ<sup>(٣)</sup> تَقُولُ : مَنْانَ بِالْوَقْفِ

(١) أى : إذا حكيت بها نكرة مذكورة ، تقول للمفرد : مَنْانَ - وَمِنْهُ ، وَلِلْمُنَى  
مَنْينَ - مَمْتينَ ، وَلِلْجَمْعِ : مَمْنينَ - مَمْنات . وَ «مَنْ» فِي الْجَمْعِ مَبْنِيَةٌ ، وَهِيَ مَبْتَدَأٌ  
مَبْنِيٌّ عَلَى سَكُونِ مَقْدَرٍ مَنَعٍ مِنْ ظُهُورِهِ اشْتِغَالِ الْمَحَلِّ بِحَرَكَةِ الْمُنَاسِبَةِ لِلْحَرْفِ الْقَدِيمِ جَلْبَتِهِ  
الْحِكَايَةَ فِي مَحَلِّ رَفْعٍ ، وَالْحَبْرُ مَحْذُوفٌ - كَمَا تَقْدَمُ فِي أَيْ . وَ لَيْسَتْ «مَنْانَ» وَ «مَنْينَ»  
وَنَحْوُهَا مَعْرَبَةٌ ، كَمَا يَتَوَهَّمُ مِنْ عِلَامَاتِ التَّنْبِيْهِ وَالْجَمْعِ ؛ بَلْ هِيَ لَفْظُ «مَنْ» - زِيدَتْ عَلَيْهَا  
هَذِهِ الْحُرُوفُ لِلدَّلَالَةِ عَلَى حَالِ الْمَشْغُولِ عَنْهُ .

(٢) هناك فرق خامس وهو : أَنْ «أَيًّا» تَخْتَصُّ بِحِكَايَةِ النُّكْرَةِ ؛ وَ «مَنْ» تَحْكِي بِهَا  
النُّكْرَةَ ، وَيَحْكِي بِعَدَا الْعِلْمِ مِنَ الْمَعَارِفِ - بِشُرُوطِ كَمَا سَأَيْتُ :

(٣) وَفِي هَذَا يَقُولُ النَّاطِمُ :

( وَوَقْفًا أَحَكِّ مَا لِمَنْكُورٍ «بِمَنْ» وَالْفُؤُونُ حَرَكٌ مُطْلَقًا ، وَأَشْبَعِنُ )<sup>(٤)</sup>

أى : إِنْ سَأَلَ عَنِ مَنْكُورٍ مَذْكُورٍ - «مَنْ» - فَاحْكُ فِيهَا فِي حَالَةِ الْوَقْفِ مَا لَهُ مِنَ  
إِعْرَابٍ وَغَيْرِهِ ، وَحَرَكَةُ النُّونِ فِي أَحْوَالِ إِعْرَابِ الْحِكَايَةِ الثَّلَاثَةِ ، وَأَشْبَعُ حَرَكَتَهَا  
لِيَنْشَأَ عَنْهَا مَا يَنْسَبُ إِلَى الْحِكَايَةِ .

(\*) « وَوَقْفًا » حَالٌ مِنْ فَاعِلِ أَحَكِّ - أَوْ مَنْصُوبٍ عَلَى نَزْعِ الْخَافِضِ « مَا » اسْمٌ مُوَصُولٌ  
مَفْعُولٌ أَحَكِّ « لِمَنْكُورٍ » مَتَعَانٌ يَمْحُذُوفٌ صِلَةٌ « بِمَنْ » مَتَعَانٌ بِأَحَكِّ « وَالنُّونُ » مَفْعُولٌ حَرَكَةٌ مَقْدَمٌ  
« مُطْلَقًا » نَعْتٌ لِلْمَقْدَرِ مَحْذُوفٌ - أَيْ تَحْرِيكًا مُطْلَقًا « وَأَشْبَعِنُ » فِعْلٌ أَمْرٌ مَوْكِدٌ بِالنُّونِ الْخَفِيْفَةِ

والإسكان، وإن وصلت قلت : من ياهذا<sup>(١)</sup>؟ وبطلت الحكاية،  
فأما قوله : \* أتوا نارى فقلت منون أتم \*<sup>(٢)</sup>

— فنادر في الشعر ، ولا يقاس عليه — خلافاً ليونس .

(الثالث) أن « آياً » يحكى فيها حركات الإعراب غير مُشَبَّعة؛

(١) أى يبقاؤها ساكنة على لفظها في جميع الأحوال؛ فلا تحرك نونها، ولا تشيع  
ولا تلحقها علامات الفروع .

(٢) صدر بيت من الوافر؛ استشهد به سيبويه ولم ينسبه، وهو لشمر بن الحرث  
الضبي، وقيل: لتأبط شراً. وعجزه:

\* فقالوا: الجن، قلت: عموا ظلاماً \*

اللغة والاعراب: أتوا: حضروا وجاءوا. نارى، المراد: النار التي توقد لإرشاد  
السائرين، وكانت عادة كرماء العرب إذا كانت جماعة أو قحط — أن يوقدوا ناراً  
على مرتفع من الأرض، ليراها السائرون ليلا فيقصدونها. منون أتم: أى: من أتم؟  
عموا ظلاماً: تحية من تحايا العرب الجاهليين، مثل: عم صباحاً، وعم مساء.  
«أتوا نارى» أى فعل ماض مبنى على فتح مقدر على الألف المحذوف للساكنين، وواو  
الجماعة فاعل، ونادى مفعول مضاف لياء التكلم، «منون» من: اسم استفهام مبتدأ مبنى على  
سكون مقدر منع منه اشتغال المحل بحركة مناسبة الحرف الذى جلبته الحكاية — فى محل رفع،  
والواو والنون زائدتان للحكاية، والمحكى: ضمير فى فعل محذوف صادر من الجن  
والتقدير: أتوا نارى فقالوا: أتينا — فقلت: منون أتم؟ «أتم» خبر المبتدأ «الجن»  
خبر لمبتدأ محذوف — أى: نحن الجن. والجملة فى محل نصب مقول القول «ظلاماً»  
منصوب على الظرفية بعموا.

والمعنى: هذا البيت من أوهام العرب وأكاذيبهم فى الجن، يقول الشاعر:  
حضر الجن إلى نارى للاستدفاء أو لثميره؛ فقلت لهم مستهماً: من أتم؟ فقالوا:  
نحن الجن؛ فقلت عند ذلك — تحية لهم — نعم ظلامكم. وبعده:

فقلت: إلى الطعام، فقال منهم زعيم: نخمد الإنسان الطعاماً  
أقد فضأتم بالأكل فينا ولكن ذاك يُعقِّبكم سقاًماً



فتقول : « أَيْ ، وَأَيًّا ، وَأَيْ » ، ويجبُ في « مَنْ » الإِشْبَاعُ <sup>(١)</sup> ، فتقول : « مَنْو ، وَمَنَا ، وَمَنِي » .

(الرابع) أَنَّ مَا قَبْلَ تَاءِ التَّأْنِيثِ فِي « أَيْ » - وَاجِبُ الْفَتْحِ ، تقول : أَيْةٌ ، وَأَيْتَانِ . ويجوزُ الفَتْحُ والإِسْكَانُ فِي « مَنْ » <sup>(٢)</sup> تقول : مَنَّهُ - وَمَنْتٌ <sup>(٣)</sup> ، وَمَنْتَانِ - وَمَنْتَانِ ، والأَرْجَحُ الْفَتْحُ فِي

والشاهد : في « منون » ؛ حيث لحقت الواو والنون « من » في حالة الوصل وذلك شاذ ، والقياس : « من أنتم » ؛ لأن لفظ « من » في الحكاية لا يختلف في حالة الوصل في إفراد ولا تثنية ولا جمع . وفيه شذوذ آخر ، وهو : تحريك النون الأخيرة ، والنون حين تراد تكون ساكنة . وشذوذ ثالث وهو : حكاية الضمير المحذوف في « أتينا » والضمير معرفة ، والمعارف غير الأعلام لا تحكى . وفي ذلك يقول الناظم :

(وَأِنْ تَصِلْ فَلَفْظُ « مَنْ » لَا يَخْتَلِفُ وَتَأْدِيرُ « مَنْوَن » فِي نَظْمٍ عُرْفٍ) <sup>(٤)</sup>

أى : أن « من » يحكى بها في الوقف على النحو الذى سبق ؛ فإذا وصلت لم يحكى فيها شيء ، وتكون بلفظ واحد في الجميع . وورد قليلا في الشعر « منون » وصلا .

(١) أى للحركات في حكاية المفرد المذكور خاصة - على اللمنة الفصحى . ومن العرب من يحكى « بن » إعراب المشول عنه فقط . ولم يرد علامة التأنيث أو التثنية والجمع ؛ فيقول لمن قال : قام رجل ، أو امرأة ، أو رجلان ، أو امرأتان ، أو رجال أو نساء - « منو » في الجميع ، وفي النصب - منا ، وفي الجر - منى .

(٢) وذلك إذا اتصلت بها تاء الحكاية .

(٣) وكذلك في حالتي النصب والجر . ولم يثبت حرف المد في « منه » للدلالة على الإعراب ؛ لأن هاء التأنيث لا تكون في الوقف إلا ساكنة ، فاكتفى بحكاية التأنيث ، وترك حكاية الإعراب .

(\*) « فلفظ » الفاء وائمة في جواب الشرط ولفظ مبتدأ « من » مضاف إليه ، وجملة « لا يخناف » خبر المبتدأ « ونادر » خير مقدم « منون » مبتدأ مؤخر مقصود لفظا ، ونظم . تتعاقب بنادر « عرف » فعل ماضى المجهول ، والجملة من الفعل وتب الفاعل نعت لنظم .

## المفرد<sup>(١)</sup> والإسكان في التثنية .

(١) قيل : لأن التاء فيه متطرفة فهي ساكنة في الوقف ، فحرك ما قبلها لكلا يلتقي ساكنان ؛ ولا كذلك في التثنية . وفي هذا يقول الناظم :

(وَقُلْ لِمَنْ قَالَ «أَنْتَ بِنْتُ» : «مَنْه» وَالنُّونُ قَبْلَ تَا الْمُثَنَّى مُسَكِّنَةٌ )<sup>(٢)</sup>  
وَالْفَتْحُ نَزْرُ . . . . .

أى قل في حكاية المؤنثة : « مَنْه » رفماً ونصباً وجراً — لمن قال لك : « أنت بنت »  
وتسكن النون التي قبل التاء في التثنية ؛ فتقول : مَنَتان — ومثنتين . وقد ورد قليلا فتح النون . وفي حكاية المثني يقول الناظم :

( وَقُلْ : «مَنَانٌ ، وَمَنَيْنٌ» بَعْدَ «لِي» . إِنْفَانٌ بِابْنَيْنِ « وَسَكَّنُ تَعْدِيلِ )<sup>(٣)</sup>

أى قل في تثنية المذكر : « مَنان » رفمان ، و « مَنين » نصباً وجراً . وتسكن النون فيها ، وإفان مثنى إلف — بمعنى مؤالف . و « بابنين » : أى معها ، ومنان لحكاية إلفان ، ومنين لحكاية ابنين ، ففيه لف ونشر مرتب . وذكر حكاية جمع المذكر بقوله :

( وَقُلْ : « مَنُونٌ ، وَمَنِينٌ » مُسَكِّنَا إِنْ قِيلَ : جَاءَ قَوْمٌ لِقَوْمٍ قَطْنَا )<sup>(٤)</sup>

أى : قل في حكاية جمع المذكر « مَنون » — رفماً ، و « مَنين » — نصباً وجراً — يسكون النون فيها . فإذا قيل : جاء قوم — فقل : منون ، وفي رأيت قوما — منين ، وفي مررت بقوم — منين . وأشار إلى حكاية جمع المؤنث بقوله :

( . . . وَصَلِ التَّاءُ وَالْأَلِفُ بَيْنَ بِأُثْرٍ « ذَا بِنْسُوَةٍ كَأَيْفُ » )<sup>(٥)</sup>

(\*) « لمن » متعلق بقول ، وجملة « قال » صلة من « أنت بنت » الجملة حكاية يقال « منه » .  
مفعول قل مقصود لفظه « والنون » مبتدأ « قبل » ظرف متعلق بمسكنة الواقع خبراً للنون .  
(\*) « منان » . مفعول قل مقصود لفظه « ومنين » عطف عليه « بعد » ظرف متعلق بقول  
« لي » خبر مقدم « إلفان » مبتدأ مؤخر « بابنين » متعلق بإلفان ، والجملة من المبتدأ والخبر  
مقول لقول محذوف مضاف « بعد » إليه ، أى : بعد قولك . . . إلج .

(\*) « منون » مفعول قل على حكاية اللفظ « مسكنا » اسم فاعل حال من فاعل قل « إن قيل »  
شروط وقوله ، والجواب محذوف « جا قوم » الجملة من الفعل والفاعل نائب فاعل قيل قصد لفظها  
« لقوم » متعلق بما « قطنا » نعت لقوم المجرور .

(\*) « التاء » بالقصر مفعول صل « والألف » معوف عليه « بين بأثر » متعلقان بصل  
« ذا » اسم لإشارة مبتدأ « بنسوة » متعلق بكلف الواقع خبراً للبتدأ ، وجملة المبتدأ والخبر في محل  
جر بإضافة قول محذوف مضاف « إثر » إليه — أى : بأثر قولك : ذا . . . إلج .

وإن كان المسئول عنه عاماً<sup>(١)</sup> لِمَنْ يَعْقِل ، غَيْرَ مَقْرُونٍ بِتَابِعٍ<sup>(٢)</sup> ،  
وأداة السؤال « مَنْ » غير مَقْرُونَةٍ بِعَاطِفٍ - فالحجازيون يُجِزُونَ  
حكاية إعرابه<sup>(٣)</sup> ، فيقولون : مَنْ زِيداً<sup>(٤)</sup> - لمن قال : رأيت زيداً ،  
وَمَنْ زِيدٍ بِالْخَفْضِ<sup>(٥)</sup> - لمن قال : مررت بزيد .

وتبطل الحكاية في نحو : وَمَنْ زِيدٌ - لأجل العاطف ، وفي نحو :  
مَنْ غلامٌ زِيدٍ - لانتفاء العمائية ، وفي نحو : مَنْ زِيدٌ الْفَاضِلُ -  
لوجود التابع<sup>(٦)</sup> .

ويُستثنى من ذلك : أن يكون التابع ابناً ، مَتَّصِلاً بِعَلْمٍ ؛ كرايت .

---

أى : صل التاء والألف الزائدتين بمن - عند حكاية الجمع المؤنث ، فإذا قيل : هذا  
كَلَفٌ بِالنِّسَاءِ - فقل في الحكاية : منات : وكذلك تفعل في حالي الجر والنصب .  
(١) اسماً كان ، أو لقباً ، أو كنية .

(٢) أى من التوابع الخمسة : التوكيد ، والبدل ، والبيان ، والنعت لغير ابن كما  
سيأتي . وفي العطف الخلاف الآتى . وإنما اشترط انتفاء التابع ؛ لأنهم استغنوا  
بإطالته عن الحكاية ؛ لأن إطالته بالتابع توضحه .

(٣) أما غير الحجازيين فلا يجزئون حكايته ؛ بل يرفعونه بعدها مطلقاً - على أنه  
مبتدأ خبره « مَنْ » - أو العكس . ومن الحجازيين من يجوز ذلك أيضاً براجحية .  
(٤) ويقال في إعرابه : « مَنْ » مبتدأ و « زِيداً » خبر - أو العكس ، وهو  
مرفوع بضمه مقدرة في الأحوال الثلاثة ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية ،  
وقيل : حركته في حالة الرفع - إعراب ، والفتحة والكَسْرَةُ للحكاية .

(٥) ويتمين حينئذ : رفع الاسم بعد العاطف على الخبرية أو الابتدائية - في جميع  
الأحوال كما سبق . (٦) ويشترط كذلك لحكاية العلم « بمن » : ألا يكون عدم  
الاشتراك فيه متيقناً ، فلا يقال : من الفرزدق - بالجر - لمن قال : سمعت شعر الفرزدق ؛  
لأن انتفاء الاشتراك فيه متيقن .

زيد بن عمرو ، أو عاماً معطوفاً<sup>(١)</sup>؛ كرايت زيداً وعمراً - فتجوزُ فيهما  
الحكاية<sup>(٢)</sup> على خلاف في الثانية .

(١) أي بالواو خاصة ، وقيل : بالفاء كذلك .

(٢) تقول لمن قال : رأيت زيد بن عمرو : من زيد بن عمرو ؟ ، ولمن قال :  
رأيت زيداً وعمراً : من زيد وعمر ؟ . ولمن قال : رأيت أخا محمد وعلياً : من  
أخا محمد وعلياً . وفي حكاية العلم يقول الناظم :

(وَالْعَلْمُ أَحْكَمِيَّةٌ مِنْ بَعْدِ « مَنْ »    إِنْ عَرَيْتَ مِنْ عَاطِفٍ بِهَا افْتَرَنَ)<sup>(٣)</sup>  
أي : احك العلم « بمن » إن لم يتقدم عليها عاطف بالواو خاصة ، وقيل : بالفاء كذلك .  
ويتبين مما ذكر : أنه لا يحكى غير العلم من المعارف ؛ فلا يقال - لمن قال : رأيت  
صديق محمد : من صديق محمد ؟ - بنصب صديق ؛ بل يجب رفعه .

ولا يحكى العلم موصوفاً بغير ابن مضافاً إلى علم ؛ فلا يقال : من محمداً العاقل ؟ ، ولا  
من محمداً ابن الأمير ؟ - لمن قال : رأيت محمداً العاقل - أو رأيت محمداً ابن الأمير .  
وخلاصة ما سبق : أن « مَنْ » تخالف « أيا » في باب الحكاية فيما يأتي :

- (أ) « مَنْ » تختص بحكاية العاقل ، و « أيا » عامة في العاقل وغيره .
- (ب) «    » بالحكاية في الوقف ، و « أيا » عامة في الوقف والوصل .
- (ج) «    » يجب فيها الإشباع ، و « أيا » تحكى فيها حركات إعراب غير مشبعة .
- (د) من تحكى النكرة ويحكى بعدها العلم بالشرط المذكورة ، و « أيا » تختص بالنكرة .
- (هـ) ما قبل تاء التأنيث في « مَنْ » يجوز فيه الفتح والاسكان ، وفي « أيا » واجب الفتح .

(\*) « والمام » مفعول محذوف يفسره ما بعده « من يمد » متعلق بالحكاية ، و « من » مضاف إليه  
« إن عريت » شرط وفعله ، وفاعله يعود على « مَنْ » « من عاطف » متعلق بعريت « بها »  
متعلق بافتتن الرفع صفة لما ظف ، وفاعل الترن يعود على عاطف .

## الأسئلة والتريينات

- ١ — عرف الحكاية . واذكر أقسامها التي بينها المصنف . ومثل لكل .
  - ٢ — أن تطرد حكاية الجملة ؟ اذكر أمثلة موضحة من إنشائك ؟
  - ٣ — ما الفرق بين الحكاية «بأى» - و «بمن» ؟ . وكيف تمررهما؟ وما حكم «من» مع المكرة ؟
  - ٤ — بم يحكى العلم ؟ وما الذى يشترط فى حكايته ؟ اذكر ذلك موضحا بالأمثلة .
  - ٥ — بين موضع الاستشهاد بما يأتى فى هذا الباب :
- قال تعالى: (أم تقولون إن إبراهيم وإسماعيل وإسحاق ويعقوب والأسباط كانوا هودا أو نصارى، قل أنتم أعلم أم الله؟ قالوا أتيتك لأنت يوسف؟ قال: أنا يوسف وهذا أخى . قرأت على باب الحسين « أحب أهل بيتى إلى الحسن والحسين » . وكتب على أحد الحوائط : ( قل لا أسألكم عليه أجرا إلا المودة فى القربى ) . سمع رجل آخر يقول لصاحبه مشيراً إلى ثالث : هذا فلسطينى ، فأجابه : ليس فلسطينى
- ٦ — إحك « بأى » ثم « بمن » — التكرات الصالحة للحكاية فيما يأتى :  
إذا بعث إليك برسل فأكرمهم . فى مصر عطاء وقادة مخلصون ، وفى البلاد العربية إخوان لنا نجلمهم وتقدرهم . لا بد للسكنانة من حماة أباة ، ركبت حماراً مسرجا ، ونظرت إلى فرس ملجم . وصلت ميناء السويس سفن حربية .
  - ٧ — فى البيت الآتى شاهد فى هذا الباب — على قول؛ وضحه، وبين موقع ما تحته خط من الإعراب — وهو لذى الرمة :
- سمعت الناسُ يَنْتَجِعُونَ غَيْبًا      فقلتُ لصَيْدِحَ : انتَجِمِ بِالْأَلَا  
صيدح : اسم ناقة الشاعر، وبلال : اسم المدوح، وهو بلال بن أبى بردة القاضى .
- ٨ — اشرح قول الناظم الآتى ؛ مبينا شروط حكاية العلم :
- وَالْعَلَمُ أَحْكِيئُهُ مِنْ بَعْدِ « مَنْ »      إِنْ عَرِيَتْ مِنْ عَاطِفٍ بِهَا اقْتَرَنَ
- ٩ — احك الجمل الآتية مبينا ما تطرد حكايته :
- نصر من الله وفتح قريب . حسبنا الله ونعم الوكيل . محمداً أكرمته . ومررت بسعيد .

( هذا باب التأنيث )

لما كان التأنيث مُرْعَ التذكير<sup>(١)</sup> - احتاج لعلامةٍ ، وهي :  
 إما « تاء » مُحَرَّكَةٌ<sup>(٢)</sup> وتختصُّ بالأسماء - كقائمة . أو « تاء »  
 ساكنةٌ وتختصُّ بالأفعال - كقامت . وإما ألفٌ مفردةٌ<sup>(٣)</sup> كجُبَلِي ،  
 أو ألفٌ قبلها ألفٌ مُتَقَلِّبٌ<sup>(٤)</sup> هي همزةٌ - كحمرء ، ويختصان بالأسماء .  
 وقد أنشوا أسماء كثيرة<sup>(٥)</sup> بتاء مقدرة<sup>(٦)</sup> . ويستدلُّ على ذلك : بالضمير  
 العائد عليها نحو : (التَّارُ وَعَدَهَا اللهُ الَّذِينَ كَفَرُوا - حَتَّى تَضَعَ الْحَرْبُ

هذا باب التأنيث

- (١) قيل : إنما كان التأنيث فرع التذكير ؛ لأن الأصل في جميع الأشياء - كما يقول  
 سيبويه - التذكير ؛ بدليل أنه يطلق على كل مذكر أو مؤنث لفظ « شيء » وهذا  
 اللفظ مذكر . وأيضاً : فهو لا يحتاج إلى زيادة .
- (٢) وتكون مربوطة ، وتقلب في الوقف هاء ؛ ولذلك يسميها بعض النحاة  
 « هاء التأنيث » ، وهي أظهر في الدلالة على التأنيث من الألف ؛ لأنها لا تلتبس بشيء -  
 بخلاف الألف ؛ فإنها تلتبس بألف الإلحاق وألف التوكسير .
- (٣) أي ليس معها ألف أخرى ، وتسمى « الألف المقصورة » - وهي ألف لينة  
 مفردة زائدة قبلها فتحة للدلالة على التأنيث ، ولا يلحقها تنوين ولا تاء ، وتزاد في آخر  
 الأسماء العربية . (٤) أي الألف الثانية التي للتأنيث ، وهذا رأى البصريين وهو  
 الراجح . وتزاد في آخر بعض الأسماء العربية الجامدة أو المشتقة . ولا يجمع بين  
 الألف والتاء في التأنيث . أما « علقاة » - لنبت ، و « أرطاة » - لشجر ؛ فألفهما مع  
 التاء للإلحاق بجمعهم ، ومع عدمها تحتمل الإلحاق والتأنيث .
- (٥) أي من مجازي التأنيث والتذكير ، وسبيل ذلك السماع
- (٦) وذلك مثل : دار - وشمس - وأرض - وعين - وأذن . ولا يقدر غير  
 التاء ؛ لأنها أكثر وأظهر في الدلالة على التأنيث كما بينا .

أَوْزَارَهَا - وَإِنْ جَنَّحُوا لِلِسَّلْمِ فَاجْنَحْ لَهَا<sup>(١)</sup> . وبالإشارة إليها نحو :  
 (هَذِهِ جَنَّتُمْ)<sup>(٢)</sup> . وبثبوتها في تصغيره نحو : عَيْنَةٌ - وَأَذِينَةٌ<sup>(٣)</sup>  
 أَوْ فِعْلُهُ نَحْوُ : (وَلَمَّا فَصَلَتِ الْعِيرُ) . وبسقوطها مِنْ عَدَدِهِ كقوله :  
 \* وَهِيَ ثَلَاثُ أَذْرَعٍ وَإِصْبَعٌ \*<sup>(٤)</sup>

(١) فلنار ، والحرب ، والسلم - مؤنثات ؛ بدليل عود الضمير عليها مؤنثاً ، من الآية :  
 ٧٣ - سورة الحج ، ٤ : سورة محمد ، ٦١ : سورة الأنفال (٢) ٦٣ - سورة يس  
 (٣) أى : لأن التصغير يرد الأشياء إلى أصولها ، ويختص ذلك بالثلاثي ، وكذا  
 الرباعي - إذا صغر تصغير الترخيم ، نحو : ذُرَيْمَةٌ - في ذراع .  
 (٤) عجز بيت من الرجز ، لحيد الأرقط - يصف قوساً عربية ، وصدرة :

\* أَرْمِي عَلَيْهَا وَهِيَ فَرْعٌ أَجْمَعُ \*

اللغة والاعراب : فرع : أى مأخوذة من النصب بحاله - وليست بلفظ « وهى »  
 الواو للحال و « هى » مبتدأ « فرع » خبر « أجمع » توكيد .  
 والمعنى : إني أرمى على هذه القوس المصنوعة من النصب نفسه ، وقد استوفت طولاً  
 وأجزاء . والمراد بقوله : « وأصبع » - الإشارة إلى أن هذه القوس كاملة وافية كما  
 يقال : هذا الثوب سبع أذرع وزيادة .

والشاهد : في ثلاث أذرع ؛ فإن سقوط الهاء من ثلاث يدل على تأنيث الذراع ؛  
 لما هو معروف من أن العدد من ثلاثة إلى عشرة - يذكر مع المؤنث ، ويؤنث مع  
 المذكور . وإلى ما تقدم يشير الناظم بقوله :

( عَلَامَةُ التَّأْنِيثِ تَاءٌ أَوْ أَلْفٌ وَفِي «أَسَامٍ» قَدَرُوا تَاءً ؛ كَأَنَّ كَتِفَ  
 وَيُعْرَفُ التَّقْدِيرُ : بِالضَّمِّ مِيرٍ وَنَحْوِهِ ؛ كَالرَّدِّ فِي التَّصْغِيرِ<sup>(٥)</sup>  
 أى : أن العلامة التي تدل على تأنيث اللفظ - وجود تاء في آخره ، أو ألف مقصورة ،  
 أو معدودة - على النحو الذي بينه المصنف . وقد تقدر التاء كما في «أسام» - جمع أسماء

(\*) « علامة التأنيث » مبتدأ ومضاف إليه « تاء » خبر « أو ألف » عطف على تاء « وفي  
 أسام » متعلق بقدروا « لنا » بالقطر - مفعول قدروا « كالكتف » متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف  
 أى : وتلك الاسماء كالكتف (\*) « التقدير » نائب فاعل يعرف « بالضمير » متعلق بيعرف « ونحوه »  
 عطف عليه « كالرء » متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف أى : وذلك كالرء في التصغير متعلق بالرد .

## (فصل) الغالب في التاء أن تكون لفصل صفة المؤنث من صفة

الذي مفرده : «اسم»، فهو جمع الجمع ممنوع من الصرف لصيغة منتهى الجموع - مثل جوار و «كتف» من أجزاء الجسم . ويعرف المقدر من العلامة - يعود الضمير إليه مؤنثاً ، أو بما أشبه ذلك ؛ كرد التاء إليه في التصغير . وكذلك بتأنيث خبره ، أو نعته ، أو حاله .

والمؤنث نوعان : حقيقي وهو : الذي يدل على أنثى من طبعها أن تلد وتتناسل ولو كان اتسأل من طريق البيض والتفريخ . فإن وجدت فيه علامة التأنيث ؛ من تاء أو ألف ، نحو : فاطمة ، وليلى ، وعلياء - سمي كذلك مؤنثاً لفظياً ومعنوياً . وإن لم توجد ؛ كهند ، وسعاد - سمي مؤنثاً معنوياً . ومجازى وهو : الذي لا يلد ولا يتناسل ويعامل معاملة المؤنث الحقيقي غالباً ، ويعرف من طريق السماع والنقل عن العرب . ومما سمع من المؤنثات المجازية : الجنوب - الشمال - الصبا - الدبور - جهنم - سقر - الشمال اليسار - الكف - الضلع - الكأس . وقد تكون فيه علامة ظاهرة ؛ كورقة - وسفينة أو مقدره ؛ كدار - وأذن - وشمس . وهناك مؤنث لفظي فقط ، وهو : ما كان علماً لمذكر واشتمل على علامة التأنيث ؛ نحو : أسامة - وزكرياء .

وله أحكام أخرى ؛ فقد يراعى لفظه فيمنع من الصرف ، وقد يراعى معناه فلا يؤنث له الفعل ؛ فلا يقال : قامت أسامة ، وزكرياء . ولا يجمع جمع مذكر سالماً . . . إلخ .  
ويذكر النحاة نوعاً آخر يسمى : المؤنث الحسكي ، وهو : ما كان لفظه مذكراً وأضيف إلى مؤنث فاكتسب التأنيث بالإضافة ، نحو قوله تعالى : ( وجاءت كل نفس معها سائق وشهيد ) فكلمة « كل » مذكورة ، واكتسبت في الآية التأنيث من المضاف إليه وهو « نفس » . من الآية ٢١ من سورة ق .

فائدة : ما لا يتميز مذكوره عن مؤنثه ، مثل : نخلة ، قملة ، برغوث - يعتبر ما فيه التاء مؤنثاً مطلقاً ، وما تجرد منها مذكراً مطلقاً . وتذكير أعضاء الإنسان وتأنيثها موقوف على السماع . والغالب في الأعضاء المزدوجة - التأنيث ؛ تبعاً للسمع الوارد فيها مثل : عين - أذن - رجل ، وفي غير المزدوجة - التذكير ، مثل : رأس - قلب - أنف - ظهر .  
ومن المزدوج المذكر : الحاجب - الصدغ - الخد - المرفق - الزند - الكوع - السكرسوع اللحي « عظم الفك » . ومن المفرد المؤنث : السكرش - السكبد . ومن المزدوج الذي يذكر ويؤنث : العضد - الإبط - الضرس . ومن المفرد الذي يذكر ويؤنث : العنق - اللسان - التقفا .



المذكر كقائمة وقائم<sup>(١)</sup> . ولا تدخل هذه التاء<sup>(٢)</sup> في خمسة أوران :  
 (أحدها) « فَعُول » بمعنى فاعِل ، كرجُلٌ صَبُورٌ — وامرأة صَبُورٌ ،  
 ومنه<sup>(٣)</sup> : ( وَمَا كَانَتْ أُمُّكَ بَعِيًّا ) — أصله : بَعُوِيًّا ، ثم أُذْغِمَ .  
 وَأَمَّا قَوْلُهُمْ : امرأةٌ مَلُولَةٌ — فالتاء للمبالغة ؛ بدليل — رجلٌ مَلُولَةٌ ،  
 وَأما امرأةٌ عَدُوَّةٌ — فشاذ<sup>(٤)</sup> محمولٌ على صَدِيقَةٍ . ولو كان « فَعُول »  
 بمعنى مفعول — لَحِقَّتْهُ التاء<sup>(٥)</sup> نحو : جَمَلٌ رَكُوبٌ ، وناقاةٌ رَكُوبَةٌ .  
 (والثاني) « فَعِيل » بمعنى مفعول<sup>(٦)</sup> نحو : رَجُلٌ جَرِيحٌ وامرأةٌ

(١) قيل . ذلك قياس في اسم الفاعل كقائمة ، واسم المفعول كحمودة ، والصفة المشبهة  
 كحسنة ، والمنسوب بالباء كعربية . وقد تدخل بعض الأسماء الجامدة . سمع : أسد وأسدة —  
 رجل ورجلة — غلام وغلامة — إنسان وإنسانة — فتى وفتاة — ظبي وظبية — امرأ وامرأة ،  
 ولا يقاس على ذلك ، بل يجب الوقوف عند حد السماع . كما تدخل في الصفات المختصة  
 بالمؤنث — على وزن فاعِلٍ ومُفْعَلٍ — مثل : طالق — حامل — حائض — مريض — مطفل ؛ إذا لم  
 يقصد منها الحدوث ، فإذا قصد بها الحدوث في أحد الأزمنة لزمتهما التاء ؛ تقول : فلانة  
 حائضة الآن — وطلقة غدًا .

(٢) أى الفاصلة صفة المؤنث من صفة المذكر والفارقة بينهما . وقد تلى « فَعُولًا »  
 وغيره من الأوزان — « تاء » ، ولكنها لا تكون فارقة ، مثل : فروقه — من الفرق ،  
 وملولة — من الملل ؛ فإن التاء فيهما للمبالغة .

(٣) إما قال : ومنه ؛ ليشير إلى الرد على ابن جنى ، حيث قال : إن « بِنَاء » وزنه  
 « فَعِيل » ولو كان « فَعُولًا » لقيل : بِنُؤًا — كما قيل : نَهْوًا . ووجه الرد : أن نهوًا — شاذ ؛  
 (٤) هذا إذا كانت « عدوة » بمعنى قامت بها العداوة . أما إذا أريد من وقعت  
 عليها العداوة — فلا شذوذ ؛ لأنها حينئذ بمعنى مفعول .

(٥) أى جوازاً على قلة — لا شذوذاً كغيره من الأوزان .

(٦) أى : بشرط أن يعرف موصوفه — أى المتصف بمنفاه ، فلا يستعمل استعمال  
 الأسماء غير المشتقة . وليس المراد بالموصوف — هنا — الموصوف النحوى وهو النعت ،  
 ( ١٠ — ضياء السالك ٤ )

جَرِيحٌ ، وَشَدَّ مِلْحَفَةً جَدِيدَةً . فَإِنْ كَانَ « فَعِيلٌ » بِمَعْنَى فَاعِلٍ - لِحِقَّتَهُ  
التَّاءُ (١) نَحْوُ : امْرَأَةٌ رَحِيمَةٌ وَظَرِيفَةٌ ، فَإِنْ قَلَّتْ : مَرَّرَتْ بِقَتِيلَةٍ  
بَنِي فُلَانٍ - أَلْحَقْتَ التَّاءَ خَشْيَةَ الْإِلْبَاسِ (٢) ؛ لِأَنَّكَ لَمْ تَذْكُرِ الْمُوصُوفَ .  
(الثالث) « مِفْعَالٌ » كَمِنْجَارٌ ، وَشَدَّ مِيقَانَةً (٣) .

(الرابع) « مِفْعِيلٌ » كَمِعْطِيرٍ (٤) ، وَشَدَّ امْرَأَةً مَسْكِينَةً . وَوَسْمِعٌ  
مِسْكِينٌ - عَلَى الْقِيَاسِ .

(الخامس) « مِفْعَلٌ » كَمِغْشَمٍ - وَمِدْعَسٌ (٥) .

وَإِنَّمَا الْمَقْصُودُ : الْمُوصُوفَ الْمَعْنَوِي الَّذِي يَتَّصِلُ بِهِ مَعْنَى الْمَشْتَقِ ؛ لِيَشْمَلَ مَا إِذَا كَانَ الْوَصْفُ  
خَبْرًا ، أَوْ حَالًا ، أَوْ يَأْنًا ؛ مِثْلُ : الْفَتَاةُ قَتِيلٌ - بِجَدْفِ التَّاءِ . وَسِوَاهُ كَانَ الْمُوصُوفُ  
الْمَذْكُورَ مَلْفُوظًا بِهِ ، أَوْ مَنْوِيًا وَمَلْحُوظًا بِقَرِينَةٍ تَدُلُّ عَلَيْهِ ؛ نَحْوُ : قَتِيلٌ مِنَ النِّسَاءِ . وَقَدْ  
تَلَحُّقَهُ التَّاءَ حَمَلًا عَلَى الَّذِي بِمَعْنَى « فَاعِلٌ » كَقَوْلِهِمْ : صِفَةُ ذَمِيمَةٍ - وَخِصْلَةٌ حَمِيدَةٌ .

(١) وَقَدْ تَحَدَّثَ حَمَلًا عَلَى الَّذِي بِمَعْنَى مَفْعُولٍ ، نَحْوُ : (إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ  
مِنَ الْمُحْسِنِينَ - مَنْ يُجِئِي الْعِظَامَ وَهِيَ رَوِيمٌ) الْآيَةُ ٥٦ الْأَعْرَافِ . الْآيَةُ ٧٨ يَاسٍ  
(٢) أَيْ بِالْمَذْكَورِ ، وَبِهَذَا يَعْلَمُ أَنَّهُ إِذَا اسْتَعْمَلَ « فَعِيلٌ » بِمَعْنَى مَفْعُولٍ اسْتِعْمَالَ الْأَسْمَاءِ ؛  
بِأَنَّ لَمْ يَعْرِفِ الْمُوصُوفَ - وَجِبَ ذِكْرُ التَّاءِ لِعَدَمِ اللَّبْسِ ، نَحْوُ : رَأَيْتُ فِي الْمَجْزَرِ ذَيْبِحَةً .  
(٣) مِنَ الْيَقِينِ - وَهُوَ عَدَمُ التَّرَدُّدِ ، يُقَالُ رَجُلٌ مِيقَانٌ ، وَامْرَأَةٌ مِيقَانَةٌ - أَيْ  
يَكْتَرُ كُلُّ مَنَهُمَا الْيَقِينَ وَالتَّصْدِيقَ بِمَا يَسْمَعُهُ .

(٤) أَيْ كَثِيرَ الْعَطْرِ طِيبِ الرَّائِحَةِ ، وَمِثْلُهُ « مِنْطِيقٌ » لِلرَّجُلِ الْبَلِيغِ ، وَالْمَرْأَةُ الْبَلِيغَةُ  
(٥) الْمُنْشَمُ : الْجُرْيُءُ الشَّجَاعُ الَّذِي لَا يَنْتَبِهُ شَيْءٌ عَنِ إِدْرَاكِ مَا يَرِيدُ وَيَهْوِي  
وَالْمِدْعَسُ : الطَّعْمَانُ - مِنَ الدَّعْسِ ، وَهُوَ الطَّعْمُنُ . وَإِلَى أَوْزَانِ الْمَشْتَقَاتِ الَّتِي لَا تَدْخُلُهَا  
التَّاءُ الْفَارِقَةُ - أَشَارَ النَّاطِمُ بِقَوْلِهِ :

( وَلَا تَبْلِي فَارِقَةً « فَمَوْلَا » أَصْلًا ، « وَلَا الْمِفْعَالَ ، وَالْمِفْعِيلَا »

وتأتى التاء لفصل الواحد من الجنس<sup>(١)</sup> كثيراً؛ كتمرّة .  
ولعكسه<sup>(٢)</sup> ، في جبأة وكمأة خاصّة<sup>(٣)</sup> . وعوضاً من فاء كعدة<sup>(٤)</sup>

كذالك « مفعّل » ، وما تليهِ تا الفرقِ من ذى - فشذوذ فيه  
ومن « فعيل » كتمّيعل إن تبع موصوفه غالباً - التامتنع<sup>(٥)</sup> .  
أى : أن هذه التاء التى تدخل على الصفات للفرق بين المذكر والمؤنث - لا تدخل  
على ما كان من الصفات على وزن « فعول » أصلاً - أى الذى بمعنى فاعل ، ولا وصفاً  
على « مفعال » أو « مفعيل » أو « مفعّل » . وما تلحقه التاء الفارقة من هذه  
الأوزان فيه شذوذ - أى أنه شاذ . أما الوصف الذى على وزن « فعيل » ؛ فإن تبع  
موصوفه - بأن كان له موصوف معروف - حذفت منه التاء غالباً ؛ اكتفاء بمعرفة الموصوف  
(١) أى من جنسه الجامد . وتكون فى المخلوقات كثيراً ، كتمرّة وتمر - ونخلة  
ونخل - وشجرة وشجر . وفى المصنوعات قليلاً ، كلبنة ولبن - وجرة وجر - وسفينة وسفين  
(٢) أى تمييز الجنس الجامد من واحده ؛ فتسكون داخله على الجنس وذلك قليل .  
(٣) ها اسمان لنوع واحد من النبات ؛ الأول أحمر ، والثانى يعيل إلى السواد ، ويقال  
للمفرد منهما « جبء » ، و« كمء » . وليس منه : سيارة وميّارة ؛ لأنهما جمعا سيار  
وميار ، وليسا من أسماء الأجناس لغلبة التأنيث عليهما ، قال تعالى : ( وجاءت سيارة )  
من الآية ١٩ سورة يوسف . وعلى تقدير كونها من أسماء الأجناس - فهما اسمان مشتق  
(٤) مصدر « وعد » وأصلها « وعدة » . نقلت كسرة الواو إلى العين ، ثم  
حذفت الواو وعوض عنها التاء آخراً ؛ لأنها لا تقع صدراً .

(\*) « ولا » لا : نافية « تلى » فعل وفاعله يعود إلى تاء التأنيث « فارقة » حال من فاعل  
تلى « فعولاً » مفعول تلى « أصلاً » حال من فعولاً (\*) « كذالك » خبر مقدم « مفعّل »  
مبتدأ مؤخر « وما » اسم موصول مبتدأ « تا » فاعل تليه « الفرق » مصاف إليه والجملة صلة  
« ما » من ذى « متعلق بتليه » ، والإشارة إلى الأوزان المتقدمة « شذوذ فيه » مبتدأ وخبر ،  
والجملة خبر البتداء الأول ، والفاء زائدة لشبه الموصول بالشرط .

(\*) « ومن فعيل » متعلق بمتنح « كتمّيعل » جار ومجرور متعلق بمحذوف فى موضع الحال من  
فعيل « إن تبع » شرط وفعله ، والجواب محذوف لدلالة ما بعده عليه « موصوفه » موصوف  
مفعول تبع ، والماء مضاف إليه ، وفاعله يعود على فعيل « غالباً حال من ضمير تبع « التاء »  
بالقصر لضرورة - مبتدأ ، وجملة « تمتنع » خبره .

أَوْ مِنْ لَامٍ ، كَسَبَتَهُ <sup>(١)</sup> ؛ أَوْ مِنْ زَائِدٍ لِمَعْنَى ، كَأَشْعَمِيٍّ وَأَشَاعِشَةَ <sup>(٢)</sup> .  
أَوْ مِنْ زَائِدٍ لِنَعِيرٍ مَعْنَى كَرِنْدِيقٍ ، وَزَنَادِقَةَ <sup>(٣)</sup> . وَالتَّعْرِيبُ  
كَمَوَازِجَةَ <sup>(٤)</sup> . وَالمَبَالِغَةُ <sup>(٥)</sup> كَرَاوِيَةَ . وَتَأْكِدُهَا <sup>(٦)</sup> كَنَسَابَةَ .  
وَتَأْكِيدُ التَّائِيثِ كَنَعَجَةَ <sup>(٧)</sup> .

(١) أصلها : سَبَوُ أَوْ سَنَوُ أَوْ سَنَهْ ؛ بدليل جمعها على : سنوات — أو سنهات ، حذفت  
الواو والهاء ؛ لكرهية تعاقب حركات الإعراب على الواو لاعتلالها ، وعلى الهاء  
لخفائها — وعض عنها التاء . (٢) فإن التاء هنا عوض عن ياء النسب ،  
ولذلك لا يجتمعان ، ومثله : أزرق — و « أزارقة » ، ومهلب — و « مهالبة » ، من جموع  
التكسير المنسوبة إلى المفرد : أشعث — وأزرق — ومهلب .

(٣) فإن التاء عوض عن الياء في المفرد ؛ إذ أن الأصل في تكسيها زناديق —  
على وزن مفاعيل ، ولا يجمع بينهما . (٤) جمع موزج ، وهو الجورب — أو الخف  
والقياس في جمعه : موازج ، فجيء بالتاء في الجمع للدلالة على أن أصل الكلمة غير عربي  
وقد عربت بإدخال شيء من التغيير على صيغتها . ومثلها : كياجة — جمع كيلجة ،  
والقياس كيايلج ؛ فجاءت التاء بدلا من الياء للدلالة على التعريب .

(٥) أى في الوصف الذي على فاعل ، والراوية : الكثير الرواية . قيل : وإنما  
أشوا المذكور هنا ؛ لأنهم قصدوا أنه غاية في ذلك الوصف ، والغاية مؤنثة .

(٦) أى تأكيد المبالغة الحاصلة بتغير التاء في الصفة التي على فعال أو مفعول أو فعول .  
لأن هذه الصفة تفيد المبالغة بنفسها ، فدخل التاء يؤكد هذه المبالغة .

(٧) لأن هذا اللفظ مخصوص بالمؤنث بقطع النظر عن التاء ، كعجوز وأتان ؛  
فدخل التاء عليه لتأكيد التأييث ، ومثل نعجة — ناقه . وكذلك خثولة — وعمومة ؛  
فإنها فيهما لتأكيد التأييث اللاحق للجمع .

هذا : ولعلم أن التاء التي للمبالغة أو لتأكيدها قد انسلخت عن التأييث فلا تفيد  
أى معنى فيه . أما فيما عدا ذلك ، فتدل — مع ما تفيد من الأغراض — على التأييث  
المجازى لما هي فيه ؛ بدليل تأييث ضميرها والإشارة إليها . وقد تدخل التاء على وصف  
يخص المذكور وتلزمه نحو : « بهمة » — للرجل الشجاع الذي لا يصل إليه العدو . وتدخل

(فصل) لكل واحد من ألفي التائين<sup>(١)</sup> أوزان نادرة —

ولا تعرّض لها في هذا المختصر، وأوزان مشهورة،

(مشهور أوزان المقصورة اثنا عشر<sup>(٢)</sup>)

أحدها: «فَعَلَى» - بضم الأول وفتح الثاني؛ كأرَبِي للدَّاهِيَةِ،

وَأَدَمِي، وَشُعْبِي - لموضعين، قال: \* أَعْبَدَ أَحَلَّ فِي شُعْبِي غَرِيبًا \*<sup>(٣)</sup>

وزعم ابن قُتَيْبَةَ<sup>(٤)</sup> أنه لا رابع لها. ويردُّ عليه «أرَبِي» - بالنون -

لَحَبٌّ يُجْبَنُ بِهِ اللَّبَنُ، و«جَنَفِي» لموضع، و«جَعْبِي» لعظام النمل<sup>(٥)</sup>.

وَقَدْ تَبَيَّنَ أَنَّ عَدَّ النَّازِمِ «لَفَعَلَى» فِي الْأَوْزَانِ الْمَشْهُورَةِ - مُشْكِلٌ<sup>(٦)</sup>

الثاني: «فَعَلَى» - بضم الأول وسكون الثاني: اسماً كان كِهَمِي<sup>(٧)</sup>

على ما يشترك فيه المذكر والمؤنث وتلزمه أيضاً؛ نحو: رُبُوعَةٌ - للمعتدل القائمة من الرجال والنساء، وجمعهما رَبَعَاتٌ. (١) أى المقصورة والمدودة. وقد سبق تعريفهما.

(٢) هذه الأوزان سماعية؛ لا يجوز الزيادة على المسموع منها عن العرب.

(٣) تقدم الكلام على هذا الشاهد في باب المفعول المطلق الجزء الثاني صفحة - ١٣٧.

(٤) هو أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، النحوي اللغوي الكاتب.

كان رأساً في العربية واللغة والأخبار وأيام الناس، ثقة دينا فاضلاً، وقد سكن بغداد وحدث بها. وروى عنه كثير من العلماء، منهم: ابن درستويه، وله مؤلفات كثيرة منها: إعراب القرآن، وجامع النحو، وطبقات الشعراء، وعيون الأخبار. وكتابه أدب الكاتب - معروف متداول، وتوفي سنة ٢٨٦ هـ على الأصح.

(٥) أى كباره - فهو جمع عظيم.

(٦) فقد تبين أنه من الأوزان النادرة، بل قيل إنه شاذ. وأيضاً فقد جماله في

التسهيل من الأوزان المشتركة بين المقصورة والمدودة، ومنه مع المدودة: عشراء -

ونفساء - وكرماء - وفضلاء - وخلفاء، وهو كثير فيها.

(٧) اسم لنبت، يطلق على الواحد والجمع - أو واحده «بهمة»، يقال: أبهمت

الأرض - أنبتت البهمي، وأنكر البرد ذلك.

أَوْ صِفَةً كَجُبَلِي وَطُوَلِي ، أَوْ مُصَدَّرًا كَرُجَعِي <sup>(١)</sup> .

الثالث : « فَعَلَى » - بفتحين : اسماً كان ؛ كَبَرْدَى - لنهر بدمشق .

أَوْ مُصَدَّرًا كَمَرَطِي <sup>(٢)</sup> - لِمِشِيَّة ، أَوْ صِفَةً كَحَيْدِي <sup>(٣)</sup> .

الرابع : « فَعَلَى » بفتح أوله وسكون ثانيه ؛ بشرط أن يكون :

إِمَّا جَمْعًا كَقَتْلِي وَجَرَحِي ، أَوْ مُصَدَّرًا كَدَعَوِي ، أَوْ صِفَةً كَسُكْرِي .

وَسَيَفِي - مُؤَنَّثِي سَكْرَان ، وَسَيَفَان لِلطَّوِيل .

فَإِنْ كَانَ « فَعَلَى » اسْمًا كَأَرَطِي وَعَلَقِي <sup>(٤)</sup> - ففِي أَلْفِهِ وَجْهَان <sup>(٥)</sup> .

الخامس : « فَعَالَى » - بضم أوله ، كَجُبَارِي <sup>(٦)</sup> وَسَمَائِي - لَطَائِرِيْنِ .

(١) هي مصدر للفعل رجع . (٢) مرطى ، وبشكى ، وجزى - أنواع

من السير السريع . وهي مصادر للأفعال ؛ مرط - وبشك - وجز .

(٣) يقال : حمار حيدى - أى يحيد عن ظله ، ويحاول الفرار إذا تحيل منه لنشاطه

قال صاحب التاموس : ولم يوصف مذكر على « فَعَلَى » غيره . وفي التسهيل : أن هذا

الوزن من المشترك ؛ وذكر منه مع المدودة . قرماء ، وجنفاء - لموضعين ، ودأناء .

ويحرك - للأمة ، والجمع دأث ، وابن دأناء : الأحمق .

(٤) الأراطى : شجر ينبت في الرمل يدبغ به الأديم ؛ يقال أديم مأروط -

أى مدبوغ ؛ والعلقى : نبت يكون واحد وجمعاً ؛ قضبانته دقاق يتخذ منه المكاس

(٥) قيل : إنها للتأنيث ؛ وعلى ذلك يمنع من الصرف . وقيل : لللاحاق فلا يمنع .

ومثلها : تترى : يقال : جاءوا تترى - أى متتابعين . وهذا الوزن من المشترك ؛

ومنه مع المدودة : حمراء .

(٦) في القاموس . الجبارى : طائر للذكر والأنثى ، والواحد والجمع ،

وألفه للتأنيث . ويكون فعالي : اسماً كما مثل المصنف ، كسكارى . وصفة كعلادى -

للشديد من الإبل ؛ يقال : جمل علادى - أى قوى شديد :

وفي الصَّحَاحَ : أَنَّ أَلِفَ حُبَارَى لَيْسَتْ لِلتَّائِيثِ - وَهُوَ وَهَمٌّ ؛ فَإِنَّهُ  
قَدْ وَافَقَ عَلَى أَنَّهُ مُمْنَعُ الصَّرْفِ <sup>(١)</sup> .

السادس : « فَعَلَى » - بضم أوله وتشديد ثانيه مفتوحاً ؛  
كسَمَّهَى لِلْبَاطِلِ <sup>(٢)</sup> .

السابع : « فَعَلَى » - بكسر أوله وفتح ثانيه ، وسكون ثالثه ؛  
كسِبَطْرَى ، وَدِفْقَى - لَضَرْبَيْنِ مِنَ الْمَشَى <sup>(٣)</sup> .

الثامن : « فِعَلَى » - بكسر أوله وسكون ثانيه ، إمَّا مُصَدَّرًا  
كَذِكْرَى ، أَوْ جَمْعًا ، وَذَلِكَ : « حِجَلَى » جَمْعًا لِلْحَجَلِ - بفتحتين -  
اسمًا لِطَائِرٍ ، وَ« ظَرْبَى » بِالضَّاءِ الْمُسَالَةِ - جَمْعًا لِظَرْبَانَ - بفتح أوله وكسر  
ثانيه - اسمًا لِذَوْبِيَّةٍ <sup>(٤)</sup> . وَلَا ثَالِثَ لِهَمَا فِي الْجَمْعِ <sup>(٥)</sup> .

التاسع : « فِعْمَلَى » - بكسر أوله ، وثانيه مشدداً ، نحو : حَيْثَى

(١) أى : ومنع الصرف دليل على أن ألفه للتأنيث .

(٢) فى القاموس - السهمى : الهواء المرتفع ، والكذب ، والأباطيل .

(٣) سبطرى : اسم لمشية فيها تمختر ، ودفقى : اسم لمشية فيها تدفق وإسراع .

(٤) تشبه الهرة . منتنة الفسو ، يقال : فسا بينهم الظربان - أى تقاطعوا ؛ قيل

لأنه إذا فسا فى ثوب لا تذهب رائحته حتى يبلى .

(٥) قيل : إن أبا على الفارسى سأل المتنبي يوماً - وكان تلميذه - كم لنا من الجموع

على وزن « فعلى » ؟ فأجاب المتنبي على الفور « حجلى ، وظرى » فبحث الفارسى ليلتين

فلم يجد لهما ثالثاً ، فإن لم يكن « فعلى » مصدرًا أو جمعاً - فألفه للتأنيث ؛ إن كان غير

منون ، نحو : (قيسة خيزرى) - أى جائرة ، من الآية ٢٢ من سورة النجم . وللإلحاق إن

نوتن ، نحو : عزهى - للعازف عن اللهو والنساء ، أو اللثيم . أو الذى لا يكتم بنص صاحبه

وخليفي<sup>(١)</sup>. وحكى الكسائي: هو من خصيصاء قومه - بالمد، وهو شاذ.

العاشر: «فُعَلَى» - بضم أوله وثانيه وتشديد ثالثة؛ ككُفْرَى

- لوعاء الطَّلَع<sup>(٢)</sup>، وُحْذُرَى، وُبْذُرَى - من الحَذْر والتَّبْذِير<sup>(٣)</sup>.

الحادى عشر: «فُعَيْلَى» - بضم أوله وفتح ثانيه مشدداً؛

كخُلَيْطَى للاختلاط<sup>(٤)</sup> وقُبَيْطَى للناطف<sup>(٥)</sup>.

الثانى عشر: «فُعَالَى» - بضم أوله وتشديد ثانيه، نحو: سُقَارَى

وُحْبَارَى - لِنَبْتَيْنِ، وَحُضَارَى لَطَائِر<sup>(٦)</sup>.

(تنبيه) نحو: جُنْفَى، وَخَلِيفَى، وَخُلَيْطَى - ليس من الأوزان

المختصة بالمقصورة؛ بدليل: عُرْوَاء<sup>(٧)</sup> - وَفِخْرَاء<sup>(٨)</sup> - وَدُخْيَاء<sup>(٩)</sup>.

(١) حِيثَى: مصدر للفعل: حث على الشيء - إذا حض عليه، ولم يجيء إلامصداً

وخليفى: اسم بمعنى الخلافة، وفي الأثر عن عمر رضى الله عنه: لولا الخليفة لأذنت، ومثلها: خصيصى وغيرى - اسمان للاختصاص والفخر: وفي التسهيل: أمهما يمدان؛ فيكون هذا الوزن من المشترك.

(٢) أى اسم للوعاء الذى يوضع فيه طلع النخل - واسم للطلع نفسه.

(٣) الذى فى القاموس: حُذْرَى: الباطل، ومثله بذرَى.

(٤) يقال: وقعوا فى خُلَيْطَى - أى اختلط عليهم الأمر. وخليطى: أوباش مختلطون

(٥) الناطف: نوع من الحواى، يسمى بذلك لأنه ينطف - أى يستقطر قبل

خورته. ومثلها: «لُعَيْرَى» - اسم للنز.

(٦) الذى فى القاموس: الحضارى كغرابى - طائر، وكالشقارَى - نبت.

وفى المنجد: هو نبت أحمر، قيل: هو شقائق النعمان.

(٧) العروءاء، هى: برودة الحمى ومساهى أول رعدتها (٨) الفخبراء: الرجل الفخور.

(٩) فى القاموس: دخيلاء الرجل ودخله بالكسر والفتح - نيته ومذهبه، وجميع

أمره وبطائه. ويقال: هو عالم بدخيلاء - أى بداخل أموره وباطنها.

وفى قسمى ألف التأنيث، والأوزان المشهورة للألف المقصورة - يقول الناظم:



ومشهورُ أوزانِ المدودةِ سبعةَ عشرَ<sup>(١)</sup> :

(أحدها) «فَعْلَاءُ» — بفتح أوله وسكون ثانيه<sup>(٢)</sup> ؛ اسماً كان كصَحْرَاءَ ، أو مَصْدَرًا كَرَعْبَاءَ<sup>(٣)</sup> ، أو صفةً كحَمْرَاءَ<sup>(٤)</sup> — وِدِيعةٌ

( وَأَلِفُ التَّأْنِيثِ : ذَاتُ قَصْرٍ وَذَاتُ مَدٍّ ، نَحْوُ أَنْثَى الْفَرِّ وَالْأَشْتِمِ كَأَرْ فِي مَبَانِي الْأُولَى يُبْدِيهِ : وَزَنْ «أَرْبَى» ، وَ«الطُّوْلَى» وَ«مَرَطَى» وَوَزَنْ «فَعْلَى» جَمْعًا وَكَ«حُبَارَى» ، سُمِّيَ ، سِبْطَرَى ، كَذَلِكَ «خُلَيْطَى» ، مَعَ «الشَّقَارَى» ، وَأَعَزُّ لِنَعْرِ هَذِهِ اسْتِنْدَارًا )<sup>(٥)</sup>

أى : أن ألف التأنيث على ضربين : أحدهما المقصورة ، والثاني المدودة ، وقد شرحناها . والنفر : جمع — مفردة المذكر أعر ، والمؤنث غراء . والأوزان المشهورة في مباني الأولى — وهى المقصورة — اثنا عشر ؛ يوضحها : وزن «أربى — كفعلى . . إلخ . وقد وضحت تمام الإيضاح . ثم قال الناظم بعد سرد الأمثلة لكل الأوزان : واعز — أى أنسب — لغير هذه الأوزان استنداراً — أى ندره .

(١) هى كأختها المقصورة سماعية؛ لا يجوز القياس عليها ، وهى: ألف زائدة فى آخر بعض الأسماء العربية الجمادة أو المشتقة — للتأنيث ، وقبلها أخرى زائدة فتقلب الثانية همزة . ولا يجمع بينها وبين التاء .

(٢) وهو قياسى فى مؤنث «أفعل» صفة، وقد يجيء فى غير ذلك كما مثل المصنف .

(٣) مصدر رغب إليه — أراد ما عنده ، ويقال : رغب فى الشيء — أراده ، ورغب

عنه — لم يرد . (٤) أى لأنثى «أفعل» كحمرء — أو لغيره ، كديمة هطلاء؛ فإنه

(\*) «وَأَلِفُ التَّأْنِيثِ» مبتدأ ومضاف إليه «ذات قصر» خبر ومضاف إليه كذلك «ذات مد» عطف عليه «نحو» خبر لمبتدأ محذوف «أنثى أعر» مضاف إليه بنحو ، وأنثى الفر: غراء بألف بمدودة (\*) «والاشتجار» مبتدأ «فى مباني الأولى» متعلق به ومضاف إليه «وزن» فاعل يبدئه والجملة خبر المبتدأ (\*) «والطولى ومرطى» مطلقان على «أربى» و«وزن» مطلق على وزن السابق «فعل» مضاف إليه «جما» حال من فعل (\*) «وكتبارى مطلق على كسبى، وما بعده عطف عليه باسقاط العاطف» مع الكفرى مع ظرف حال من اللتقديمات قبل والكفرى مضاف إليه (\*) «كذلك» خبر مقدم «خليطى» مبتدأ مؤخر «مع الشقارى» مع حال من خليطى، والشقارى مضاف إليه «استنداراً» مفعول اعز .

هَظْلَاءُ، أَوْ جَمْعًا فِي الْمَعْنَى كَطَرْفَاءُ<sup>(١)</sup>.

(الثاني، والثالث، والرابع) «أَفْعَلَاءُ» - بفتح العين<sup>(٢)</sup>، و«أَفْعِلَاءُ» - بكسرهما، و«أَفْعَلَاءُ» - بضمها؛ كقولهم: يوم الأربعاء - مُسَمَّعٌ فِيهِ الْأَوْزَانُ الثَّلَاثَةُ.

(الخامس) «فَعْمَلَاءُ»، كَعَقْرَبَاءُ - لِمَكَانٍ<sup>(٣)</sup>

(السادس) «فَعَالَاءُ» - بكسر الفاء؛ كَقِصَاصَاءُ - لِلْقِصَاصِ.

(السابع) «فُعْمَلَاءُ» - بضم الأوَّل والثالث؛ كَقَرْفُصَاءُ<sup>(٤)</sup>.

(الثامن) «فَاعُولَاءُ» - بضم الثالث؛ كَمَاشُورَاءُ<sup>(٥)</sup>.

---

يقال: سحاب هَظِلٍ أو هَظَالٍ - لا أهطل. والديمة: المطر الذي ليس فيهرعد ولا يبرق وهطلا: متتابعة المطر.

(١) نوع معروف من شجر الأثل، مفردة طرفاء في الأكثر، وطرفة، وبها لقب طرفة بن العبد، واسمه: عمرو. وقيل: طرفاء اسم جنس جمعي؛ لأن فعلاء ليس من أبنية جمع التكسير. ولهذا قال المصنف: أو جمعاً في المعنى.

(٢) ذكر في التسهيل: أن هذا الوزن من المشترك، ومثال المقصورة: «أَجْفَلِي» للدعوة العامة إلى الطعام يقال: دعوت القوم الجفلي والأجفلي والأجفلاء - أي دعوتهم عموماً إلى الطعام، وضده: «السَّقْرِي» وهو دعوة قوم على الخصوص دون قوم - كالانتقار؛ يقال: دعوتهم السَّقْرِي. قال الشاعر:

نَحْنُ فِي الْمَشْتَمَةِ نَدْعُو الْجَفْلِي لَأَ تَرَى الْآدِبَ فِينَا يَنْتَقِرُ

(٣) وهي أيضاً: أنثى المقارب ممنوع من الصرف، وأرض معقربة - كثيرة المقارب.

(٤) اسم لنوع من القمود؛ وهو: أن يجلس المرء على أليته وقدميه ويلصق بطنه بفيخذه، ويحتج بيديه. وفي القاموس: القرفصى - مثله القاف والفاء - مقصورة؛ وعلى هذا فهو من الأوزان المشتركة.

(٥) اسم للعاشر من الحرم أو لتاسعه، ويقصر - فهو من المشترك على هذا.

( التاسع ) « فَأَعْلَاءَ » - بكسر الثالث ، كقاصعاء - لأحد  
جِجْرَةَ الْيَرْبُوعِ<sup>(١)</sup> .

( العاشر ) « فَعَمَلِيَاءَ » - بكسر الأول وسكون الثاني ، نحو : كِبْرِيَاءَ<sup>(٢)</sup>  
( الحادى عشر ) « مَفْعُولَاءَ » - كَمَشِيُوْءَاءَ<sup>(٣)</sup> .

( الثانى عشر ) « فَعَالَاءَ » - بفتح أوله وثانيه ، نحو : بَرَأْسَاءَ -  
بمعنى الناس ، يقال : ما أَذْرَى أَىُّ الْبَرَأْسَاءِ هُوَ ؟ وَبَرَأَكَاءَ - بمعنى الْبُرُوكِ<sup>(٤)</sup>  
( الثالث عشر ) « فَعَمِلَاءَ » - بفتح أوله وكسر ثانيه ، نحو : قَرِيْشَاءَ  
وَكَرِيْشَاءَ - نوعان من الْبَسْرِ .

( الرابع عشر ) « فَعُولَاءَ » - بفتح أوله وضم ثانيه ، نحو : دَبُوقَاءَ<sup>(٥)</sup>  
( الخامس عشر ) « فَعَلَاءَ » - بفتحيتين ؛ كَحَقَقَاءَ - لموضع ، قاله  
ابن الناظم . وإنما هو بالجيم والنون والفاء ، ولا نظير له - إِلَّا دَأْنَاءَ .

---

(١) اليربوع : حيوان أكبر قليلا من الفأر ؛ يدها أقصر من رجليه . ويتخذ  
لجحره أبواباً يخفيها ، منها : القاصعاء ، والناقفاء ؛ فإذا أتى من جهة القاصعاء - ضرب  
الناقفاء برأسه فانثقب - أى خرج من ناقفائه .

(٢) اسم للتكبر والعظمة والاختيال .

(٣) اسم لجماعة الشيوخ - وهى جمع شيخ ، وهو : من سنه فوق الخمسين .

(٤) وهو : أن تبرك الإبل وينزل عنها للقتال على الأرجل .

وبراكاء : اسم لمعظم الشئ وشدته ، يقال : وقع فى براكاء الأمر أو القتال -  
أى : فى شدته وأكثره . قال الشاعر :

وَلَا يُنْجِي مِنَ الْعَمْرَاتِ إِلَّا  
بَرَأَكَاءُ الْقِتَالِ أَوْ الْفِرَارِ

(٥) اسم للأعذرة . ومثله : جولواء - بلدة بالمراق ، وحروراء - لموضع تنسب  
إليه الحرورية - وهم طائفة من الخوارج .

للأمة<sup>(١)</sup>، وَقَرَّمَاءَ لموضع، وعلى هذا: فعدُّ الناظم لذلك في المشهور مُشْكِل  
وفي المحكم<sup>(٢)</sup>: «أَنَّ «جَنَفَى» بالجيم والنون والفاء والقصر - موضع،  
وأنَّه بالمد أيضاً موضع.

(السادس عشر) «فَعَلَاءَ» - بكسر أوّله وفتح ثانيه، نحو: سَيْرَاءَ<sup>(٣)</sup>

(السابع عشر) «فَعَلَاءَ» - بضم أوّله وفتح ثانيه - كخَيْلَاءَ<sup>(٤)</sup>.

(١) يقال: فلان ابن دثاء - أي «ابن أمة».

(٢) كتاب في اللغة العربية، يقارب عشرين مجلداً، منه نسخة خطية بدارالكتب  
المصرية، مؤلفه: أبو الحسن علي بن إسماعيل - المعروف بابن سيده، النحوي الأندلسي  
من أهل مرسية. كان نادرة وقته، وإماماً في اللغة العربية. على الرغم من أنه ضريب،  
وله شعر جيد، وله تصانيف كثيرة، منها: المحكم هذا، والخصص في ١٧ مجلداً  
وقد طبع بيلاق سنة ١٣١٦. وتوفي ابن سيده سنة ٤٤٨ هـ.

(٣) اسم لنوع من الثياب فيه خطوط؛ مخلوط بالحرير - ولنبت يشبه الخلة -  
وللذهب الخالص. قيل: لم يأت على هذا الوزن غير هذه الكلمة.

(٤) اسم للكبر والهيجب والاختيال؛ ومثله: عشاء. وتساء. وقد يأتي جمعاً نحو  
فقهاء وعلماء. وإلى الأوزان المتقدمة لألف التانيث المدودة - أشار الناظم بقوله:

(لِمَدَّهَا: «فَعَلَاءَ، أَفَعَلَاءَ» - مُثَنَاتُ الْعَيْنِ - وَ «فَعَلَاءَ»

ثُمَّ «فِعَالًا، فُعَلَالًا، فَأَعُولًا» وَ «فَاعِلَاءَ، فِعَالِيًا، مَفْعُولًا»

وَمُطَلَقُ الْعَيْنِ «فَعَالًا»؛ وَكَذَا مُطَلَقُ فَاءِ «فَعَلَاءَ» «أَخِيذًا»<sup>(٥)</sup>

أى: أن لألف التانيث المدودة - هذه الأوزان التي ذكرها، وقد أوضحها المصنف  
وكأها محتومة بالهمزة، وقد تركت في بعضها لوزن الشعر. وأراد بـ «فعالي»

(\*) «لمدّها» جار ومجرور خير مقدم ومضاف إليه «فعلاء» مبتدأ مؤخر «أفعلاء»  
عطف عليه بحذف العاطف «مثنات العين» مثلث حال من أفعلاء، والعين مضاف إليه  
(\*) «وفعلاء» إلى مفعولاً ممتطوفات على فعلاء باسقاط العاطف، والقصر في بعضها للضرورة  
(\*) «ومطلق العين» مطلق حال مقدم من «فعالا» والعين مضاف إليه وهو ممتطوف  
على ما سبق «وكذا» متعلق بأخذنا «مطلق فاء» مطلق حال من «فعلاء» الواقع مبتدأ وفاء  
مضاف إليه، وجلة «أخذنا» خبره، والألف للاطلاق، ونائب الفاعل يعود إلى فعلاء.

(هذا باب المقصور والمدود) (١)

قَصْرُ الْأَسْمَاءِ وَمَدُّهَا ضَرْبَانِ : قِيَاسِيٌّ ، وَهُوَ وَظِيفَةُ النَّحْوِيِّ ،  
وَسَمَاعِيٌّ ، وَهُوَ وَظِيفَةُ اللَّغَوِيِّ . وَقَدْ وَضَعُوا فِي ذَلِكَ كِتَابًا .

مطلق المين - ما كان على وزن «فعال» مضموم العين ومفتوحها ومكسورها ، وكذلك  
أراد بـ «فعال» مطلق الفاء - ما كان مفتوح الفاء أو مضمومها أو مكسورها . وقد  
مثل المصنف لسكل ذلك بأمثلة أوضحنا معناها .

هذا : ولآف التأنيث المدودة - أوزان كثيرة غير ما ذكر ، منها : فُعلاء -  
كخُنفساء . وفُعولاء - كمشوراء . وتَفْعَلَاء - كتر كضاء ، لشية التبختر . وقد  
ذكر العلامة الأشموني كثيرا منها ، فارجع إليه إن شئت .

تنبيه

من الألفاظ الكثيرة الاستعمال التي يجوز فيها التذكير والتأنيث : الطريق . السلاح .  
العقرب . الملح . اللسان . السراويل . السكين . القوس . الذهب . العسل . السكبد .

هذا باب المقصور والمدود

(١) المقصور هو : الاسم العرب الذي آخره ألف لازمة ، مثل الهدى والفق ؛  
فيخرج الحرف . والفعل المختوم بالألف - كدعا ويسعى . والاسم المبني ، مثل : « إذا »  
و « لدى » . والثني في حالة رفعه ، والأسماء الستة في حالة نصبها ؛ لأن الألف فيهما غير  
لازمة . وتسمى مقصورا ، لأنه لا مد فيه فهو في مقابلة المدود .

ويعرب المقصور بحركات مقدرة على آخره في جميع الأحوال ، وإذا نون حذفت  
ألفه لفظاً لا خطأ ؛ مرفوعا كان ، أو منصوبا ، أو مجرورا .

أما المدود فهو : الاسم العرب الذي آخره همزة قبلها ألف زائدة - أو هو : الاسم  
العرب الذي في آخره ألف قبلها ألف زائدة ؛ فتقلب الثانية منهما همزة ، نحو : رداء -  
خضراء ؛ فيخرج الفعل ، نحو : يشاء . وما فيه الهمزة بمد ألف أصيلة ، نحو : ماء  
وشاء - أو بعدها تاء التأنيث ، نحو : هناة ؛ لأن الإعراب يجري على التاء .

ومما تقدم يتبين : أن المقصور والمدود نوعان من الاسم المتمسكن المعتل الآخر ،  
فلا يطلقان عند النحاة على المبني ، ولا على الفعل والحرف . وقولهم في « هؤلاء » إنه

وضابط الباب عند النحويين: أَنَّ الاسمَ المعتلَّ بالألف ثلاثة أقسام: أحدها: مَالَةٌ نَظِيرٌ مِنَ الصَّحِيحِ <sup>(١)</sup> يَجِبُ فَتْحُ مَا قَبْلَ آخِرِهِ، وهذا النوعُ مقصورٌ بقياس <sup>(٢)</sup>، وله أمثلة.

منها: كونه مصدر «فَعَلَ» اللّازم، نحو: جَوِيَ جَوَى - وَهَوَى هَوَى - وَعَمِيَ عَمَى ؛ فَإِنَّ نَظِيرَهَا مِنَ الصَّحِيحِ: فَرِحَ فَرِحًا - وَأَشْرَ أَشْرًا <sup>(٣)</sup>.

قال ابن عصفور وغيره: وشذَّ الغراءُ - بالمد - مصدر غَرَى <sup>(٤)</sup> وأنشدوا: إِذَا قَلْتُ مَهَلًا غَارَتِ الْعَيْنُ بِالْبُكَاءِ غَرَاءً وَمَدَّتْهَا مَدَامِعُ نَهْلٍ <sup>(٥)</sup>

ممدود - تسبح . أما اللغويون والقراء ، فيقولون في «أولى» - اسم إشارة - إنه مقصور وفي «أولاء» - ممدود ، وكذلك في جاء وشاء - ممدودان أما المقوص فهو: الاسم العرب الذي آخره ياء لازمة مكسور ما قبلها ، نحو : القاضي والنادى ، وإذا نون حذفت ياؤه لفظاً وخطاً في حالى الرفع والجر ، وبقيت في حالة النصب . والصحيح : ما عدا ذلك ، كقلم وكتاب .

(١) أى نظير في وزنه، وفي نوع الاسم؛ كالمصدرية والوصفية والجمعية - لخصوص الوزن (٢) أى قياس يخضع للقواعد النحوية ، وهذا هو الذى ذكر تعريفه (٣) وهذا المصدر واجب فتح ما قبل آخره ؛ لأن «فعل» اللّازم قياس مصدره فى الغالب «فعل» ، فكل من جوى وهوى - مقصور ؛ لأنّ لهما نظير من الصحيح وقد اتفق الفعلان والمصدران فى وزنهما .

(٤) أى على غير قياس ، من غرى بالشيء أولع به - أو تهادى فيه فى غضبه

(٥) بيت من الطويل . لكثير عزة - الشاعر الأموى المشهور :

اللغة والاعراب . مهلاً : مصدر بمعنى التهمل والترفق . غارت : والت وأرسلت . الدمع متتابعاً . مدتها : أعانتها وكانت لها مدداً . نهل: كثيرة متتابعة . «مهلاً» مفعول مطلق لفعل محذوف «بالبكاء» مفعول غارت على زيادة الباء «غراء» منصوب على

وفيا قالوه نَظَرٌ؛ لِأَنَّ أَبَا عُبَيْدَةَ حَكَى : غَارَيْتُ بَيْنَ الشَّيْثَيْنِ غِرَاءً -  
أَى وَالْيَيْتُ؛ ثُمَّ أَنْشَدَهُ <sup>(١)</sup>. وَعَلَى هَذَا فَالْمَدُّ قِيَاسِيٌّ كَمَا سَيَأْتِي؛ لِأَنَّ غَارَيْتُ  
غِرَاءً - مِثْلُ: قَاتَلْتُ قِتَالًا، وَغَارَيْتُ: فَاعَلْتُ - مِنْ غَرَيْتُ بِهِ، وَأَنْشَدَ  
«أَسْلُو» بَدَل «مَهْلًا» - وَ«فَاضَتْ» <sup>(٢)</sup> بَدَل «غَارَتْ» - وَحَقَّلَ <sup>(٣)</sup> بَدَل «نَهَّلَ».  
وَمِنْهَا: «فِعَلٌ» - بِكَسْرِ أَوَّلِهِ وَفَتْحِ ثَانِيهِ - جَمْعًا لِفِعْلَةٍ <sup>(٤)</sup> بِكَسْرِ أَوَّلِهِ  
وَسُكُونِ ثَانِيهِ، نَحْوُ: فَرِيَّةٌ وَفَرِيٌّ - وَمِرِيَّةٌ وَمِرِيٌّ؛ فَإِنَّ نَظِيرَهُ:  
قَرْبَةٌ وَقَرَبٌ <sup>(٥)</sup>.

المصدرية بفعل محذوف معطوف على الفعل المذكور على رأى ابن عصفور، وفيه تعسف ظاهر، والأسلم أن يكون منصوبًا على الحال بمعنى غربة - على رأى أبو عبيدة «مدامع» فاعل مدت «نهل» صفة لمدامع.

والمعنى: إذا أردت التمهّل والزرفى فى الحزن - والت العين دموعها وأرسلته تبعاعاً ومدتها المدامع الكثيرة المتتابعة.

والشاهد: فى «غراء» فإن ابن عصفور أنشده بفتح النين والمد، وقال: إنه مصدر غرى بالشئ فهو به غر، ومدّه شاذّ والقياس القصر. وقد ذكر المصنف عن أبى عبيدة: أن الرواية بكسر النين والمد، وفعله «غارى» - مِثْلُ: قَاتَلْتُ قِتَالًا، وَعَلَى ذَلِكَ فَمدّه قِيَاسِيٌّ.

(١) أى أنشد بيت كثير المذكور، فعلم من هذا أن غارت فى البيت بمعنى والت وأصله: غاريت، قلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم حذفّت الألف للسّاكنين (٢) هو من قولهم: فاض النهر - إذا زاد ماؤه عن ارتفاع الشاطئ فسال على الوادى.

(٣) أى تمتأة.

(٤) أى المحتومة بتاء التأنيث التى قبلها حرف علة، والقربة: الكذب والاختلاق من افترى - أى اختلق. والمرية: الشك - وقد يضم، والامتراء فى الشئ: الشك فيه.

فهذان وأشباههما من جموع التكسير - من المقصور القياسى.

(٥) و «فعلة» المذكورة - يكثر جمعها على «فعل».

ومنها «فعل» - بضم أوله وفتح ثانيه - جمعاً «لفعلة» بضم أوله وسكون ثانيه ، نحو : دُمِيَّةٌ (١) وَدُمِيٌّ ، ومُدِيَّةٌ ومُدِيٌّ ، وزُبِيَّةٌ (٢) وزُبِيٌّ وكُسُوَّةٌ وكُسِيٌّ ؛ فإن نظيره : حُجَّةٌ وحُجَجٌ - وقُرْبَةٌ وقُرُبٌ .  
ومنها : اسمُ مفعولٍ مازاد على ثلاثة (٣) نحو : مُعْطَىٌ ومُسْتَدْعَىٌ ؛ فإن نظيره : مُكْرَمٌ ومُسْتَخْرَجٌ (٤) .

(١) هي الصورة من العالج ونحوه ، وتطلق على الذات الجميلة تشبيهاً . وجاء في الشعر : الدمى - بمعنى الثياب التي فيها التصاوير .  
(٢) الزبية : حفرة تحفر للأسد . وأصلها الراية لا يعاها الماء ، وسميت بذلك ؛ لأنهم كانوا يحفرونها في موضع عال . وفي المثل : « بلغ السيل الزبي » فهذه وأمثالها من من جموع التكسير - من المقصور القياسي .  
(٣) أى اسم مفعول مصوغ من ماض معتل الآخر يزيد على ثلاثة أحرف .  
(٤) واسم المفعول القياسي للفعل المذكور - يجيء على هذا الوزن .  
وفي المقصور القياسي يقول الناظم :

(إِذَا اسْمٌ اسْتَوْجَبَ مِنْ قَبْلِ الطَّرْفِ فَتَحًا ، وَكَانَ ذَا نَظِيرٍ ، كَالْأَسْفِ  
فَلِنَظِيرِهِ الْمَعْلُ الْآخِرِ - ثُبُوتٌ قَصْرٌ بِقِيَاسِ ظَاهِرِ  
كَ « فِعْلٍ » وَ « فُعْلٍ » فِي جَمْعِ مَا كَ « فِعْلَةٌ » وَ « فُعْلَةٌ » ، نَحْوُ الدُّمِيِّ (٥)

أى : أن الاسم الصحيح الآخر ؛ إذا استحق فتح ما قبل آخره وجوبا ، مثل : أسف مصدر أسف ، وكان له نظير في وزنه معتل الآخر - يثبت لهذا النظير القصر قياساً لإخفاء فيه . ثم ذكر الناظم وزنين للاسم المقصور هما : « فِعْلٌ » و « فُعْلٌ » الأول جمع « فِعْلَةٌ » والثاني جمع « فُعْلَةٌ » - كالدمى جمع دمية . ولم يذكر الباقي .

(\*) « إذا » ظرف فيه معنى الشرط « اسم » فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده « فتحاً » . فاعول استوجب « وكان » اسمها يعود إلى اسم « ذَا نظيرٍ » ذَا خبرها ونظير مضاف إليه . (\*) « فلنظيره » إتمام واقعة في جواب إذا ، والجار والمحرور خبر مقدم « للمل » نعت لنظير « الآخر » مضاف إليه من إضافة اسم المفعول لثابت فاعله « ثبوت قصر » ثبوت مبتدأ مؤخر وقصر مضاف إليه « بقياس » متعلق بثبوت « ظاهر » نعت لقياس (\*) « كفعل » خبر لابتداء محذوف « وفعل » عطف عليه « في جمع » متعلق بمحذوف حال منهما « ما » اسم موصول مضاف إليه « كفعل » متعلق بمحذوف صلة ما « وفعل عطف عليه » نحو « خبر لابتداء محذوف » الدمى ، مضاف إليه



الثاني : أن يكون له نظير من الصحيح<sup>(١)</sup> ، يجب قبل آخره ألف .  
وهذا النوع ممدود بقياس<sup>(٢)</sup> وله أمثلة .

منها : أن يكون الاسمُ مصدرًا - « أفعل »<sup>(٣)</sup> أو لفعل أوله همزة وصل<sup>(٤)</sup> ؛ كأعطى إعطاءً ، وارتأى ارتئاً<sup>(٥)</sup> ، واستقصى استقصاءً<sup>(٦)</sup> ؛

ومن الأمثلة غير ما تقدم - كما ذكر الأشموني - « أفعل » صفة للفضيل ، كالأفقي - أو لغير تفضيل ؛ كأعمى وأعشى ؛ فإن نظيرهما من الصحيح : الأبعد والأعمش . وكذلك ما كان جمعاً للفعل على أنثى « الأفعل » كالتصوى والقصى - والدنيا والذنى ؛ فإن نظيرهما من الصحيح : الكبرى والكبر - والأخرى والأخر . وكذلك ما كان من أسماء الأجناس دالا على الجمعية بالتجرد من التاء ، وهو على وزن « فَعَل » - وعلى الوحدة بالتاء ، كحصاة وحصى - وقطاة وقطا ؛ فإن نظيرهما من الصحيح : شجرة وشجر - ومدرة ومدّر . وكذلك « المفعول » مدلولاً به على مصدر مبيح - أو على اسم زمان - أو مكان ؛ نحو : ملهى ومسعى ؛ فإن نظيرهما من الصحيح - مذهب ومسرح .

(١) أى غير المهموز . (٢) وإليه يشير الناظم بقوله :

(وما استحقَّ قبلَ آخرِ ألفٍ فالمدُّ في نظيرِهِ حتماً عَرِفَ)<sup>(٥)</sup>

أى : ما استحق من الأسماء الصحيحة - بحسب القواعد العامة - أن يكون قبل آخره ألف ؛ فإن نظيره من مصادر المعتل الآخر - يكون ممدوداً حتماً . (٣) أى لماض رباعى معتل اللام .

(٤) ويكون معتل اللام ، سواء كان خماسياً أو سداسياً ، وقد مثل المصنف لذلك .

(٥) ارتأى فى أمره : أى رأى وتدبر - من رأى والتدبير ، وأصله : ارتأى ،

قلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ، وأصل المصدر : ارتئياً ، قلبت الياء همزة لتطرفها إثر ألف زائدة . (٦) استقصى الأمر - تدبعه .

وقد اقتصر الناظم على هذا النوع من الممدود - فقال :

(\*) « ما » اسم موصول مبتدأ أول « استحق » الجملة صلة « قبل آخر » قبل ظرف مضاف إلى آخره - متعلق باستحق « ألف » مفعول استحق ، وقد وقف عليه بالسكون على لغة « فالمد » مبتدأ ثان « فى نظيره » متعلق ب« حتماً » حال من ضمير « عرف » فعل ماضى مبنى للمجهول ونائب الفاعل يعود إلى المد ، والجملة خبر ، وجملة المبتدأ الثانى وخبره خبر ما .

فإنَّ نظير ذلك أكرم إكراماً واكتسب اكتساباً واستخرج استخراجاً  
ومنها: أن يكون مفرداً لـ « أفعلته »<sup>(١)</sup> نحو: كساء وأكسية -  
ورداء وأردية؛ فإنَّ نظيره: حمار وأحجرة - وسلاح وأسليحة،  
ومنهم<sup>(٢)</sup> قال الأخفش: أرحية وأقوية من كلام المولدين؛ لأنَّ رحي  
وقفي مقصوران<sup>(٣)</sup>، وأما قوله:

\* في ليلة من جمادى ذات أندية \*<sup>(٤)</sup> والمفرد ندى بالقصر - فضرورة

( كَمَصْدَرِ الْفِعْلِ الَّذِي قَدْ بُدِئًا بِهِمْ زَوْصِلٍ ؛ كَارَعَوِي ، وَكَارَتَأَى )<sup>(٥)</sup>

أى: كمصدر الفعل الذى أوله همزة وصل - من الأذى الحماسى، أو السداسى المعتل  
الآخر - كما مثل . (١) أى لجمع تسكير على وزن « أفعله » الختومة بالتاء المسبوقة  
بحرف العلة الياء؛ بشرط أن يكون هذا المفرد مختموما بالهمزة المسبوقة بحرف علة؛ لأنَّ  
« أفعله » لا تكون إلا جمع تسكير للرباعى الذى قبل آخره مدة .

(٢) أى: ومن أجل أن مفرد « أفعله » من المعتل - ممدود قياساً .

(٣) أى: فلا يجعلان على أفعله .

(٤) صدر بيت من البسيط - لمرّة بن سخكان التميمى، وهو من شعراء الحماسة، وعجزه:

\* لا يُبْصِرُ الْكَلْبُ فِي ظُلْمَانِهَا الطُّفْبَا \*

اللغة والاعراب . أندية: جمع ندى - وهو المطر والبلل الكثير . الطنب: جبل .

يشد به الحباء - والجمع أطناب « فى ليلة » متعلق بقوى أو ضمى - فى قوله قبل :

يَأْرَبَةُ الْبَيْتِ قُوِي غَيْرَ صَاغِرَةٍ ضَمَى إِلَيْكَ رِحَالِ التَّوَمِ وَالْقُرْبَا

والقرب: جمع قراب، وهو جفن السيف أو غمده . « من جمادى » متعلق بمحذوف

صفة لليلة « ذات أندية » ذات صفة ثانية لليلة وأندية مضاف إليه « الطنبا » مفعول يبصر .

والمعنى: يذكر أنه طلب إلى زوجه الاستعداد للرحيل فى ليلة من جمادى، كثيرة

(\*) « كمصدر » متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف « الفعل » مضاف إليه « قدبدنا »

نائب فاعل بدى - يعود إلى القى الواقع نمطاً لفعل، والآلف للاطلاق، والجملة صلة « بهمز وصل »

بهمز متعلق ببدنا ووصل مضاف إليه « كارعوى » خبر لمبتدأ محذوف، وكرأتأى معطوف عليه.

وقيل: جُمع نَدَى على نِدَاء - كجَمَل وجمَال ، ثم جُمع نِدَاء على  
أندية<sup>(١)</sup> . ويُعده أنه لم يُسمع نِدَاءً جمعاً .

ومنها: أن يكون مصدرًا لـ «فَعَلَ» بالتخفيف<sup>(٢)</sup>؛ دالًّا على صَوْتِ  
كالرُّغَاءِ والثَّنَاءِ<sup>(٣)</sup>؛ فإنَّ نظيره الصُّرَاخ . أو على داءٍ نحو المِشَاءِ<sup>(٤)</sup>؛ فإنَّ  
نظيره الدُّوَارُ<sup>(٥)</sup> والزُّكَامُ .

الثالث: أن يكونَ لا نظيره<sup>(٦)</sup>؛ فهذا إنما يدرك قَصْرُهُ ومدَّهُ بالسمع<sup>(٧)</sup>

فمن المقصورِ سماعًا: الفَتَى - واحد الفِتْيَانِ ، والسَّنَاءُ - الضَّوْءُ ،

النَدَى والبَلَلُ ، شديدة الظلام ، حتى إن الكلب مع حدة بصره ، لا يبصر شيئًا فيها  
حتى عمد الحياء .

والشاهد: في «أندية»؛ فإنه جمع ندى شذوذًا ، وقياس جمعه «أنداء» لأن  
«أفعلة» ينقاس في جمع كل اسم رباعي ثالثه حرف مد .

(١) فيكون أندية: جمع الجمع ، وعلى ذلك فليس بضرورة .

(٢) أى المعتل الآخر الذى مضارعه على وزن «يَفْعَلُ» .

(٣) الرغاء: صوت الحيوانات ذات الحنف كالإبل ، والماضى «رغًا» . والثناء:

صوت الغنم والمعز ، والفعل «ثنا» .

(٤) المشاء: استطلاق البطن ، وماضيه مشى . والمشاء: الدواء المسهل .

(٥) الدوار: ما يصيب الرأس من دوران . ومن الأمثلة غير ما تقدم: «فَعَالٌ»

مصدر فاعل المعتل اللام، نحو: والى وِلاء - وعادى عِدَاء؛ فإن نظيرها من الصحيح:

ضارب ضرابًا - وقاتل قتالًا . وكذلك ما صيغ من المصادر على وزن «تَفَعَالٌ»

ومن الصفات على وزن «فَعَالٌ» أو «مفعالٌ» بقصد المبالغة: كالتَّمْدَاءُ مصدر عدا ،

والتَّمْدَاءُ: للكثير العدو ، والمعطاء - لكثير المطاء؛ فإن نظيرها من الصحيح

التَّمْدَكَارُ - والحَبَّازُ - والمِهْذَارُ . (٦) أى من الصحيح .

(٧) وهذا هو المقصور السماعى والمدود السماعى، مما لا يدخل في الأمثلة المتقدمة

ولا تنطبق عليه الضوابط السابقة . وأهمها: عدم وجود نظيره من الصحيح ، وفيه

يقول الناظم:

والتَّرى - التراب، والحِجَاب - العقل . وَمِنَ الممدودِ سماعاً: الفَتَاءُ - لِحْدَاثَةُ السِّنِّ ، والسَّنَاءُ - للشَّرَفِ ، والثَّرَاءُ - لكثرةِ المالِ ، والحِذَاءُ - للنَّعْلِ .

(مسألة) أجمعوا على جواز قصر الممدود<sup>(١)</sup> للضرورة كقوله :

\* لا بُدَّ مِنْ صَنَعًا وَإِنْ طَالَ السَّفَرُ \*<sup>(٢)</sup>

وقوله : \* وَأَهْلُ الوَفَاءِ مِنْ حَادِثٍ وَقَدِيمٍ \*<sup>(٣)</sup>

(وَالعَادِمُ النَّظِيرُ ذَا قَصْرِ وَذَا مَدَّةٍ بِنَقْلِ كَالْحِجَابِ ، وَكَالْحِذَاءِ)<sup>(٤)</sup>

أى أن ما ليس له نظير في الصحيح - من المقصور والممدود - فقصره ومده موقوفان على النقل والسماع ؛ فالحجاء مقصور ، والحذاء ممدود - وقصر للوزن . وليس لهما نظير من الصحيح يجتمع معهما في المصدرية وغيرها ، وإن اجتمع في الوزن أحياناً كغيب<sup>(١)</sup> لأنه رجوع إلى الأصل - وهو القصر ، ويكون بحذف الألف قبل الآخر . وأجزاه الفراء بشرط ألا يقتضى القياس مده . ومنعه الكسائى في حلقى الرفع والجرم . وذلك كاه مردود بما ذكر من الشواهد وغيرها .

(٢) صدر بيت من الرجز - لم يعين قائله ، وعجزه .

\* وَإِنْ تَحَنَّى كُلُّ هَوْدٍ وَدَيْرٍ \*<sup>(٣)</sup>

الغة والاعراب . صنعا : اسم مدينة باليمن . تحنى : انحى - من حنى ظهره إذا احدودب . هود : هو المسن من الإبل . دير : أصابته الدبرة - وهى قرحة تحدث في البعير من احتكاك الرجل وغيره . «لا» نافية «بد» اسمها مبني على الفتح ، والخبر محذوف - أى حاصل «من صنعا» متعلق بيد - أو هو خبر لا «وإن طال» شرط وفعله «السفر» . فاعل طال وسكن للروى . والجواب محذوف - أى فلا بد منه . والمعنى : لا بد من الوصول إلى صنعا ، وإن بعدت الشقة وأصاب المطايا ما أصابها من الضعف والمرض .

والشاهد : قصر « صنعا » لضرورة الوزن ، وهى ممدودة - وأصلها : صنعا .

(٣) عجز بيت من الطويل - لم ينسب لقائل ، وصدرة :

(\*) «وَالعَادِمُ» مبتدأ «النظير» مضاف إليه من إضافة اسم الفاعل لقوله «ذا قصر» و«ذا مد» - حالان من الضمير في قوله «بنقل» الواقع خبراً عن المبتدأ ، وتقديم الحال على عامله الظرف . والجار والجرور - نادر «كالحجاء» خبر مبتدأ محذوف - أى وذلك . إلج . «وَالحِذَاءُ» مضاف إليه .

واختلفوا في جواز مدِّ المقصور للضرورة ؛ فأجازَه الكوفيون متمسكين بنحو قوله: \*فلا فقرٌ يدومَ ولا غناءٌ\*<sup>(١)</sup>. ومنعه البصريون، وقدروا الغناء في البيت مصدرًا لغائيت<sup>(٢)</sup> - لا مصدرًا لغنيت ، وهو تعسف<sup>(٣)</sup>.

### \* فَمَنْ مَثَلُ النَّاسِ الَّذِي تَعْرِفُونَهُ \*

اللغة والاعراب. مثل الناس، المراد: أنهم مشهورون كالثلث. الوفا: ضد الغدر ونقض العهد. «هم» ضمير منفصل مبتدأ «مثل الناس» مثل خبر والناس مضاف إليه «الذي» صفة لثلث، وجملة «تعرفونه» صلة، «وأهل الوفاء» وأهل معطوف على مثل، والوفا مضاف إليه «من حدث» متعلق بمحذوف حال من «أهل الوفا».

والمعنى: أن هؤلاء القوم الذين مدحهم - أمرهم مشهور؛ يضرب بهم الناس الثلث في الفضائل وفي كل صفة من صفات الخير والنبل والرجولية، وهم أهل وفاء حديثاً وقديماً. والشاهد: قصر «الوفا» لضرورة الوزن، وأصله: الوفاء - بالمد.

(١) عجز بيت من الوافر - لم ينسبه النحاة لقائل، وصدره:

\* سَيُغْنِيَنِي الَّذِي أُغْنَاكَ عَنِّي \*

اللغة والاعراب: معاني الألفاظ واضحة، وكذلك المعنى العام؛ فإنه يقول: إن الذي جعلك في غنى عنى - وهو المولى سبحانه - سيغني عنك، فلا أحتاج إلى معونة أحد؛ لأن الفقر والغنى يده وحده سبحانه، وهما لا يدومان للخلق.

والشاهد: في «غناء؟»؛ فقد مده الشاعر لضرورة إقامة الوزن. وأصله: الغنى بالقصر - ضد الفقر. (٢) ومعناه: فاخرت بالغنى؛ فهو بمدود قياساً.

(٣) لأن ذكر الفقر في البيت يدل على أن المراد بالغناء - الغنى بالقصر، الذي هو ضد الفقر. وإلى الخلاف في هذه المسألة - يشير الناظم بقوله:

(وقصرُ ذي المدِّ اضطراراً مُجمَعٌ هَلِيدٌ، والعكسُ بخُلفِ يَقَعُ)<sup>(٤)</sup>

(\*) «وقصر» مبتدأ «ذي المد» مضاف إليه «اضطراراً» مفعول لأجله «مجمع» خبر المبتدأ «عليه» متعلق بمجمع على أنه نائب فاعله «والعكس» مبتدأ «بخلف» متعلق بيقع الواقعة خبراً للمبتدأ، وفاعل يقع يعود إلى العكس.

( باب كيفية التثنية )<sup>(١)</sup>

الاسم<sup>(٢)</sup> على خمسة أنواع :

أحدها : الصحيح<sup>(٣)</sup> ، كرجل وامرأة .

الثاني : المنزّل منزله الصحيح<sup>(٤)</sup> ، كظبي ودلّو .

الثالث : المعتلّ المنقوص<sup>(٥)</sup> ، كالقاضي .

وهذه الأنواع الثلاثة يجب ألاّ تُغيّر في التثنية<sup>(٦)</sup> ؛ تقول : رجلان ،

وامرأتان ، وظبيّان ، ودلّوان ، والقاضيان . وشذ في آية وخُصيّة - أليّان

وخُصيّان<sup>(٧)</sup> ، وقيل : هما تثنية أليّ - وخُصيّ .

الرابع : المعتلّ المقصور ، وهو نوعان :

أى : أن قصر المددود للضرورة الشعرية - متفق عليه إجماعاً ، أما العكس - وهو مد المقصور ؛ فيجوز وقوعه في الضرورة مع خلاف في صحته . والأحسن الأخذ برأى من يقول بجوازه في الضرورة الشعرية وحدها ؛ لأن الشعر محل التيسير .

### باب كيفية التثنية

(١) المراد من التثنية : الدلالة على اثنين منفقين في اللفظ - بلفظ واحد ؛ قصداً للإيجاز

ولا بد من تكرير الاسم والمطف ، ويكون ذلك بزيادة ألف ونون مكسورة رفعاً ،

وياء مفتوحة ما قبلها ، ونون مكسورة نصباً وجراً في آخر الاسم (٢) أى القابل للتثنية :

(٣) وهو : الذى ليست لامه حرف علة . (٤) هو : الذى آخره واو أو ياء ،

وقبلهما سكون ؛ سواء أكانتا مخففتين ، كظبي وعضو - أم مشددتين : كرمحى ومغزوء -

(٥) هو الاسم العرب الذى آخره ياء لازمة غير مشددة - قبلها كسرة ، مثل القاضي

والمستعلّى (٦) فتراد على الآخر علامة التثنية بدون تغيير مع فتح الآخر ؛ إلا إذا كان

المنقوص عذوف الياء - فيجب أن ترد إليه مفتوحة عند التثنية ، نحو : داعيان - في

تثنية « داع » (٧) أى : بحذف الناء منهما . والقياس . أليّان - وخصيتان .

(أحدهما) ما يجب قلب ألفه ياء<sup>(١)</sup> ، وذلك في ثلاث مسائل :  
إحداها : أن تتجاوز ألفه ثلاثة أحرف<sup>(٢)</sup> ، كحَبْلِي - وَحُبْلِيَانِ ،  
وَمَلْهَى وَمَلْيَانِ . وشذَّ قَوْلُهُمْ فِي تَثْنِيَةِ قَهْرَى وَخَوْزَلَى : قَهْرَانِ ،  
وَخَوْزَلَانِ - بالحذف<sup>(٣)</sup> .

الثانية : أن تكون ثلاثة مُبدلةً من ياء كَفَتَى<sup>(٤)</sup> قال الله تعالى :  
( وَدَخَلَ مَعَهُ السَّجْنَ فَتَيَانِ ) . وشذَّ فِي حِمَى حِمْوَانِ - بالواو<sup>(٥)</sup> .  
الثالثة : أن تكون غير مبدلة<sup>(٦)</sup> ، وقد أميلت<sup>(٧)</sup> كَتَى ؛ لو سَمِيَتْ  
بِهَا قَلْتِ فِي تَثْنِيَّتِهَا : مَتَيَانِ .

- 
- (١) إنما وجب قلب ألفه ؛ لأن الألف لا تقبل الحركة ، ولا بد من فتح ما قبل علامة التثنية ، ولا يمكن حذف الألف للتخاض من الساكنين ؛ لثلاثياتبس المثني بالمفرد عند إضافته لياء المتكلم ، كفتاى مثلاً (٢) سواء كان أصلها ياء ، أو واواً ، وذلك رجوعاً إلى الأصل فيما أصله ياء ، وحملاً للفعل غير الثلاثي فيما أصله واو ، كملهى ، فإن الفعل ألهيت .  
(٣) القهري : الرجوع إلى الخلف . والخوزلى : مشية فيها تبخر ، ووجه الشذوذ : حذف الألف دون قلبها ياء ، والقياس : قهقران - وخوزليان .  
(٤) يعرف الأصل ؛ بالمصدر ، والتصغير والمشتقات . الخ . قال الدنوشري : الفقى : مصدره الفتاء ، يقال : هو فقى بين الفتاء ، وهو من المصادر التي لا فعل لها .  
(٥) والقياس : حيمان ؛ لأن ألفه بدل من ياء ، تقول : حيمت المكان أحيمه حماية  
(٦) سواء كانت أصلية ، كالتى فى حرف أو شبهه مسمى بهما - كبللى ومتى ، أو كانت مجهولة الأصل - كالتى فى اسم جامد لا يعرف أصله ، نحو : « الدءاء » - للهو واللعب ، فإننا لا ندرى أصل الألف ؛ لأنه ليس للكلمة أصل معلوم يرجع إليه فى الاشتقاق .  
قيل : ومن المجهولة الأصل : الأسماء الأعجمية ؛ كموسى ، وعيسى .  
(٧) لأن الإمالة ميل بالألف إلى الياء ، فكان ردها إلى الياء فى التثنية أحق وأولى .  
وإلى هذه المسائل الثلاث - أشار الناظم بقوله :

(والثاني) ما يجب قلب ألفه واوًا، وذلك في مسألتين :  
 إحداهما : أن تكون مُبدلةً مِنَ الواو<sup>(١)</sup> كعصًا — وقفًا — وَمَنًا ،  
 وهو لغة في المَن الذي يُوزَن به<sup>(٢)</sup> . قال : \*عصًا في رأسها مَنًا حَدِيدِ\*<sup>(٣)</sup>  
 وشدَّ قوْلهم في رِضًا — رِضِيَان بالياء ، مع أَنه من الرِّضوان .

( آخِرَ مَقْصُورٍ تُدَنِّي أَجْعَلُهُ يَا إِنْ كَانَ عَنْ ثَلَاثَةِ مُرْتَقِيَا  
 كَذَا الَّذِي أَلْيَا أَصْلُهُ ، نَحْوُ الْفَتَى وَالْجَامِدُ الَّذِي أَمِيلَ كَمَتَى )<sup>(٤)</sup>  
 أى : أن ألف المقصور تقلب ياء عند التثنية في ثلاثة أحوال : إن كانت ألفه مرتقية —  
 أى زائدة على ثلاثة ، أو ثالثة وأصلها الياء ، نحو : الفتى ، أو ثالثة جامدة « مجهولة  
 الأصل » وأميات : نحو : « متى » — مسمى بها .

(١) أى : ولم تتجاوز ثلاثه أحرف (٢) في القاموس : المنا والمناة — كيل أو  
 ميزان ، ويثنى منوان — ومنيان ، والجمع أمناء وأمن . والمنا أو المن : رطلان .  
 (٣) عجز بيت من الوافر — لم أقف على نسخته لقائل ، وصدده :

\* وَقَدْ أَعْدَدْتُ لِلْعُدَالِ عِنْدِي \*

الغة والاعراب . أعددت : هيات . العدال : اللوام — جمع عاذل وهو اللاتم  
 المتسخط « منوا » مثنى مناء — كعصا « قد » للتحقيق « أعددت » فعل وفاعل « للعدال » متعلق  
 بأعددت « عندى » متعلق به كذلك « عصا » مفعول أعددت « فى رأسها » جار ومجرور  
 خبر مقدم « منوا » مبتدأ مؤخر مرفوع بالألف لأنه مثنى ، والنون مجذوفة لإضافته إلى  
 « حديد » والجملة صفة لمصا . والمعنى : واضح .

والشاهد : فى « منوا » فإنه مثنى مقصور . قلبت ألف مفردة — وهو « منا » —  
 واوًا فى التثنية رجوعاً إلى الأصل ؛ لأن أصله منو ، تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلب ألفاً

(\*) « آخر مقصور » آخره مفعول محذوف يفسره أجعله ومقصور مضاف إليه « ثنى » الجملة صفة  
 لمقصور « أجعله » فعل أمر والهاء مفعوله الأول « ياء » بالمقصور مفعوله الثانى « إن كان » شرط وفعله ،  
 واسم كان يعود إلى المقصور وجواب الشرط محذوف « عن ثلاثة » متعلق بمرتقيا الواقع خبر لكان  
 (\*) « كذا » خبر مقدم « الذى » مبتدأ مؤخر « ألياً » بالقصير مبتدأ « أصله » خبر ومضاف  
 إليه ، والجملة صلة الذى « والجامد » معطوف على الذى أول البيت « القى » نعت للجامد  
 « أميل » والجملة فعل ماض للمجهول ونائب الفاعل يعود على الجامد صلة .



والثانية : أن تكون غير مُبدَلَةٍ ، ولم تُمَلِّ (١) نحو : « لدى »  
و « إذا » ، تقول إذا سميتَ بهما ثمّ ثنيتهما : لدوان - وإذوان .  
الخامس : الممدود ، وهو أربعة أنواع :

(أحدها) ما يجبُ سلامةُ همزته ؛ وهو ما همزته أصلية كقُرَاءِ  
ووضَاءِ (٢) ، تقول : قُرَاءان - ووضَاءان . والقُرَاء : النَّاسِك (٣) ، والوضَاء :  
الوضيء الوجه .

(الثاني) ما يجبُ تغييرُ همزته بقلبها واواً ؛ وهو ما همزته بدلٌ  
من ألف التانيث (٤) كحَمراء - وحَمراوان . وزعم السيرافي ، أنه إذا كان  
قبلَ ألفه واوٌ - وَجَبَ تصحيحُ الهمزة ؛ لئلا يجتمع واوان ليس بينهما

---

(١) لأن عدم الإمالة دليل على عدم ملاحظة الياء ، فقلبت الألف واواً .  
وإلى هاتين المسألتين - أشار الناظم بقوله :

(ف) غَيْرِ ذَا ثَقَلْبٍ وَاوَأُ الْأَيْفِ وَأَوَّلِيهَا مَا كَانَ قَبْلُ قَدْ أَيْفِ (٥)  
أى . ثقلب ألف المقصورة واواً - إذا ثنى في غير ما ذكر من المواضع الثلاثة المتقدمة .  
وأتبع الواو المتقلبة إليها الألف - ما ألف من علامتي التثنية .

(٢) اسمان على وزن رُمان ، من قرأ - ووضو . وإنما لم تقلب الهمزة فيهما ؛ لثقتها  
بالأصالة ، وعدم انقلابها عن غيرها (٣) والقراء - بفتح القاف ككتان - الحسن القراءة  
والجمع قراءون ولا يكسر . (٤) قيل : إن السبب في قلبها واواً في ذلك - الحمل على  
النسب ؛ لأن التثنية وجمعي الصحيح والنسب - تجرى كلها مجرى واحداً .

---

(\*) « في غير ذَا » في غير متعلق بقلب وذا مضاف إليه « واواً » مفعول ثانٍ لقلب « الألف »  
ثائب فاعل ثقلب وهو مفعوله الأول « وأرلها » فعل أمر مبني على حذف الياء ، و « ما »  
مفعوله الأول عائدة إلى الألف « ما » اسم موصول مفعوله الثاني « كان » فعل ماض ناقص واسمها يعود  
إلى ما « قبل » ظرف متعلق بألف ، وجمله « قد أَيْفِ » في محل نصب خبر كان ، والجملة « ما » .

إِلَّا أَلْفٌ؛ فَتَقُولُ فِي عَشَوَاءٍ<sup>(١)</sup> : عَشَوَاءٌ إِنْ بِالْهَمْزَةِ . وَجَوِّزَ الْكُوفِيُونَ فِي ذَلِكَ الْوَجْهَيْنِ .

وَشَدَّ حَمْرًا يَانَ — بِقَلْبِ الْهَمْزَةِ يَاءً<sup>(٢)</sup> ، وَ « قُرْفُصَانَ ، وَخُنْفُسَانَ ، وَعَاشُورَانَ »<sup>(٣)</sup> — بِحَذْفِ الْأَلْفِ ، وَالْهَمْزَةِ مَعًا .

(الثالث) مَا يَتَرَجَّحُ فِيهِ التَّصْحِيحُ عَلَى الْإِعْلَالِ ؛ وَهُوَ مَا هَمَزْتَهُ بِدَلٍّ مِنْ أَوَّلِ<sup>(٤)</sup> نَحْوِ : كِسَاءً — وَحَيَاءً ؛ أَصْلُهُمَا : كِسَاوُ — وَحَيَايَ<sup>(٥)</sup> وَشَدَّ كِسَايَانَ .

(الرابع) مَا يَتَرَجَّحُ فِيهِ الْإِعْلَالُ عَلَى التَّصْحِيحِ ؛ وَهُوَ مَا هَمَزْتَهُ بِدَلٍّ مِنْ حَرْفِ الْإِلْحَاقِ<sup>(٦)</sup> كَعَلْبَاءَ — وَقُوبَاءَ<sup>(٧)</sup> ؛ أَصْلُهُمَا : عَلْبَايُ ، وَقُوبَايُ — يَاءٌ زَائِدَةٌ فِيهِمَا لِتَلْحِقَهُمَا بِقِرطَاسٍ وَقُرْنَاسٍ<sup>(٨)</sup> ، ثُمَّ أُبْدِلَتْ الْيَاءُ هَمْزَةً . وَزَعَمَ الْأَخْفَشُ وَتَبِعَهُ الْجَزُولِيُّ<sup>(٩)</sup> : أَنَّ الْأَرْجَحَ فِي هَذَا الْبَابِ أَيْضًا —

(١) العشواء هي : الناقة التي لا تبصر أمامها . والعشا : سوء البصر بالليل والنهار .

(٢) وكذلك حمرا آن بالتصحيح ، وقيل : إنها لغة فزارة .

(٣) ثمانية قرفصاء — وخنفساء — وعاشوراء . والقرفصاء : نوع من القمود تقدم

شرحه قريباً . والخنفساء : دويبة سوداء معروفة .

(٤) إنما رجح التصحيح ؛ لأن فيه إقراراً للحرف على صورته الأصلية

(٥) قلبت الواو والياء فيهما همزة لتطرفها إرأف زائدة على القاعدة — كما سيأتي :

(٦) إنما رجح الإعلال في هذا — تشبيهاً لهمزته بهمزة حمراء ؛ لأن كلا منهما

بدل من حرف زائد (٧) العلباء : اسم لبعض أعصاب صفحة العنق ، والقوباء :

مرض جلدي معروف ، يظهر على الجلد على شكل بقع بيضاء مستديرة صغيرة ، ثم تتسع

(٨) القُرْناس : قطعة بارزة من الجبل متقدمة ، تشبه الأنف في التقدم والبروز .

(٩) انظر ترجمة الجزولي في الجزء الثاني — صفحة : ٢٨ .

التصحيح - وسيبويه إنما قال: إن القلب في علباء أكثر منه في كساء<sup>(١)</sup>

(١) أى : أن القلب فى التى للالحاق - أكثر منه فى المنقلبة عن أصل، مع اشتراكهما فى القلة . وفى كيفية تثنية الممدود - يقول الناظم :

(وَمَا كَمَحْجَرَاءِ بِوَاوٍ مُثْنِيًّا وَنَحْوِ عِلْبَاءِ كِسَاءِ وَحَيَا  
بِوَاوٍ أَوْ هَمْزٍ ، وَغَيْرِ مَا ذُكِرَ صَحِّحٌ ، وَمَا شَدَّ عَلَى نَقْلِ قُصْرٍ)<sup>(٢)</sup>

أى : أن الممدود الذى همزته للتأنيث كصحراء - تقلب همزته واواً عند التثنية ونحو : علباء بما همزته للالحاق ، وكساء بما همزته بدل من أصل وهو الواو ، وحياء بما همزته بدل من أصل وهو الياء - هذه الأنواع الثلاثة يجوز فيها قلب الهمزة واواً فى التثنية ، أو إبقاؤها همزة على حالها . وفى غير هذه الثلاثة - تصحح الهمزة . وما خالف هذا الذى ذكر - فهو شاذ يقتصر فيه على المنقول عن العرب . وإذا ختم الممدود بتاء التأنيث لا يسمى ممدوداً ، ولا تجرى عليه أحكام الممدود .

#### تذييه

إذا كان الاسم محذوف اللام ؛ فإن كان الحذف لعلمة توجب ذلك - كما فى المنقوص والمقصور - فقد تقدم حكمه . وإذا كان الحذف لغير علة - ويسمى الحذف اعتباراً - نحو : أب وأخ - ويد - ودم - وفم ؛ فإن كانت هذه اللام ترد فى الإضافة ردت فى التثنية ؛ وذلك فى أب وأخ وحم وهن فحسب ؛ تقول : أبوان - أخوان .. إلخ ؛ لأنك تقول فى الإضافة : أبوك - أخوك .. إلخ .. وإن لم ترد فى الإضافة - لا ترد فى التثنية ؛ تقول فى فم ودم ويد - فمان ودمان ويدان . وتقول فى تثنية : ذو مال - ذوا مال بدون رد ، وفى ذات مال - ذواتا مال بالرد . ومنه قوله تعالى : (ذواتا أفنان) وهو الكثير، وورد ذاتا - دون رد على القياس ، وهو قليل .

(\*) « وما » اسم موصول مبتدأ « كصحراء » متعلق بمحذوف صلة « بواو » متعلق بنسبها الواقع خبراً للمبتدأ ، وألفه للاطلاق ونائب فاعله يعود إلى ما « ونحو » مبتدأ « علباء » مضاف إليه مصروف « كساء وحياء » مطوفان على علباء بمعطف مقدر .  
(\*) « بواو » خبرنحو « وغير » مفعول صحيح مقدم « ما » اسم موصول مضاف إليه « ذكر » ماضى المجهول والجملة صلة ، « وما » اسم موصول مبتدأ « شد » الجملة صلة « على نقل » متعلقة بقصر الواقع خبراً للمبتدأ .

( هذا باب كيفية جمع الاسم جمع المذكر السالم )

وَيُسَمَّى : الجَمْعَ الَّذِي عَلَى هِجَاءَيْنِ<sup>(١)</sup> ، وَالْجَمْعَ الَّذِي عَلَى حَدِّ الْمَثْنِيِّ ؛  
لأنه أُعْرِبَ بِجُرْفَيْنِ ، وَسَلِمَ فِيهِ بِنَاءُ الْوَاحِدِ ، وَخُتِمَ بِنُونِ زَائِدَةٍ  
تُحذَفُ لِلإِضَافَةِ<sup>(٢)</sup> .

اعْلَمْ أَنَّهُ يُحذَفُ لِهَذَا الْجَمْعِ : يَاءُ الْمُنْقُوصِ وَكسرتها<sup>(٣)</sup> ؛ فَنَقُولُ :  
الْقَاضُونَ وَالِدَاعُونَ<sup>(٤)</sup> . وَأَلْفُ الْمَقْصُورِ دُونَ فَتْحَتِهَا<sup>(٥)</sup> ؛ فَنَقُولُ : الْمَوْسُونَ<sup>(٦)</sup>  
وَفِي التَّنْزِيلِ : ( وَأَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ — وَإِنَّهُمْ عِنْدَنَا لَمِنَ الْمُصْطَفَيْنِ )<sup>(٧)</sup> .

هذا باب كيفية جمع الاسم جمع المؤنث السالم

(١) يراد بالهجاءين : الواو والنون رفعا ، والياء والنون نصبا وجرأ .

(٢) أى : كما أن المثني كذلك .

(٣) ثم يضم ما قبل الواو ، ويكسر ما قبل الياء للنسابة - كما مثل المصنف .

(٤) جمعان للقاضي والداعي ؛ وهذان مثالان لحالة الرفع ؛ الأول ياءه أصلية ،

والثاني منقلبة عن واو ، وأصلهما : القاضيين - والداعيين ، حذفت ضمة الياء للاستئثار

ثم الياء لالتقاء الساكنين ، وضمت الضاد والعين لمناسبة الواو ؛ لثلاثي قلب ياء لوقوعها

ساكنة إثر كسرة . وتقول في حالتي النصب والجر : القاضين والداعيين ، وأصلهما : القاضيين

والداعيين ، حذفت كسرة الياء للثقل ، ثم ياء المنقوص لالتقاء الساكنين

(٥) لتكون دليلا على الألف المحذوفة قبل الواو أو الياء

(٦) أى في حالة الرفع ، وهو جمع موسى . وأجاز السكوفيون ضم ما قبل الواو

وكسر ما قبل الياء فيما ألفه زائدة ، نحو : عيسى ، و « جيلى » - مسمى به مذكر .

ويعمين الفتح عند الجميع فيما ألفه أصلية ، وذلك للعناية بالأصلي .

(٧) أصلهما : الأعلوون والمصطفوين ، قلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ،

ثم حذفت الألف لالتقاء الساكنين وبقيت الفتحة دليلا عليها . ١٣٩ : آل عمران ، ٤٧ : ص

وَيُعْطَى الْمُدَوْدُ حَكْمَةً فِي التَّثْنِيَةِ<sup>(١)</sup>؛ فَتَقُولُ فِي وُضَاءٍ : وُضَاءُونَ  
بِالتَّصْحِيحِ، وَفِي سَمَاءٍ عَلَمًا لِمَذْكَرٍ : سَمَاءُونَ بِالْوَاوِ.  
وَيَجُوزُ الْوَجْهَانِ فِي نَحْوِ : عِلْبَاءٍ وَكِسَاءٍ — عَلَمِينَ لِمَذْكَرَيْنِ<sup>(٢)</sup>.  
( هذا باب كيفية جمع الاسم جمع المؤنث السالم )<sup>(٣)</sup>

يَسْلَمُ فِي هَذَا الْجَمْعِ مَا سَلِمَ فِي التَّثْنِيَةِ؛ فَتَقُولُ فِي جَمْعِ هِنْدٍ : هِنْدَاتُ—  
كَمَا تَقُولُ فِي تَثْنِيَتِهَا : هِنْدَانِ ، إِلَّا مَا خُتِمَ بِتَاءِ التَّأْنِيثِ<sup>(٤)</sup> ؛ فَإِنَّ تَاءَهُ  
تُحْذَفُ فِي الْجَمْعِ<sup>(٥)</sup> وَتَسْلَمُ فِي التَّثْنِيَةِ ، تَقُولُ فِي جَمْعِ مُسَامَةٍ : مُسَامَاتُ ،  
وَفِي تَثْنِيَتِهَا : مُسَامَتَانِ ، وَيَتَغَيَّرُ فِيهِ مَا تَغَيَّرَ فِي التَّثْنِيَةِ ، تَقُولُ : حُبْلِيَّاتُ ،  
وَصَحْرَاوَاتُ— بِالْوَاوِ ؛ كَمَا تَقُولُ فِي تَثْنِيَتِهِمَا : حُبْلِيَّانِ— وَصَحْرَاوَانِ .

وَإِذَا كَانَ مَا قَبْلَ التَّاءِ حَرْفَ عِلَّةٍ — أَجْرِيَتْ عَلَيْهِ بَعْدَ حَذْفِ  
التَّاءِ مَا يَسْتَحِقُّهُ<sup>(٦)</sup> لَوْ كَانَ آخِرًا فِي أَصْلِ الْوَضْعِ ؛ فَتَقُولُ فِي نَحْوِ : ظَبْيَةٌ

(١) فتبقى الهمزة على أصلها إن كانت أصلية، وتقلب واوا إن كانت زائدة في المفرد  
للتأنيث، ثم صار هذا المفرد علماً لمذكور. ويجوز الأمران إن كانت مبدلة من أصل أولواللاحق  
(٢) قيد المصنف هذه المفردات بكونها أعلاماً لمذكورين؛ ليصح جمعها هذا الجمع  
الذي يجب أن يكون مفردة علماً — أو صفة لمذكور

هذا باب كيفية جمع الاسم جمع المؤنث السالم

(٣) تقدم ما ينقاس فيه هذا الجمع في الجزء الأول صفحة : ٨٣. ولا يجمع النقص.  
جمع مؤنث سالماً — إلا إذا سمى به مؤنث، ثم زيدت في آخره الألف والتاء. وحينئذ  
يعامل معاملة في التثنية (٤) سواء كانت زائدة كقائمة، أو بدلا من أصل،  
كأخت — و بنت — وعدة (٥) وذلك لئلا يجمع بين علامتي تأنيث  
ثم يعامل الاسم بعد حذفها معاملة العاري منها (٦) أى : من تصحيح وإعلال

وَعَزَّوَةٌ — ظَبِيَّاتٌ وَعَزَّوَتْ ؛ بِسَلَامَةِ الْيَاءِ وَالْوَاوِ ، وَفِي نَحْوِ . مُصْطَفَاةٍ  
وَقَنَاءَةٍ — مُصْطَفِيَّاتٍ وَفَتِيَّاتٍ ؛ بِقَلْبِ الْأَلْفِ يَاءٌ <sup>(١)</sup> ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى :  
(وَلَا تُكْرِهُوا فَتِيَّاتِكُمْ) <sup>(٢)</sup> .

وَفِي نَحْوِ : قَنَاءَةٌ <sup>(٣)</sup> — قَنَوَاتٌ بِالْوَاوِ ، وَفِي نَحْوِ : نِبَاءَةٌ — نِبَائَاتٌ  
وَنِبَاوَاتٌ <sup>(٤)</sup> ، وَفِي نَحْوِ : قُرَاءَةٌ <sup>(٥)</sup> — قُرَاءَاتٌ بِالْهَمْزَةِ لَا غَيْرَ .

(١) وذلك رجوعاً إلى الأصل في قنأة ولزادتها على الثلاثة في مصطفاة (٢) ٣٣: النور  
(٣) تطلق القنأة : على الرمح ، وعلى الحفرة يجرى فيها الماء  
(٤) لأن الهمزة بدل من واو، فيجوز فيها التصحيح والإعلال كما مر. والنباوة  
والنبوة : ما ارتفع من الأرض (٥) هي الناسكة المتعبدة - كالفارثة  
وفي جمع المقصور وحده - يقول الناظم :

(وَاحْذِفْ مِنَ الْمَقْصُورِ فِي جَمْعٍ عَلَى حَذِّ الْمُتَنَّى مَا بِهِ تَسْكَمَلًا  
وَالْفَتْحَ أَبْقِ مُشْعَرًا بِمَا حُذِفَ وَإِنْ جَمَعْتَهُ بِقَاءٍ وَأَلْفٍ  
فَالْأَلْفَ أَقْلِبْ قَلْبُهَا فِي التَّنْيَةِ وَتَاءَ ذِي التَّاءِ أَلْزِمَنَّ تَفْحِيمَةً) <sup>(٦)</sup>

أى : إذا جمعت المقصور جمع مذكر سالماً - فأحذف منه ما اكتمل به لفظه وختم ،  
وهو الألف قبل إيجيء علامة الجمع ، وأبق الفتحه دليلاً على الألف المحذوفة . وإن جمعته  
جمع مؤنث سالماً ، فأقلب ألفه كما تقلب في التثنية . وإذا كان في المفرد تاء بعد الألف -  
فحذفها - أى احذفها . واقتصر الناظم على حكم جمع المقصور ، وترك حكم المنقوص والممدود  
لأن حكمهما عند الجمع كحكمهما عند تثنيتهما . وقد ذكر ذلك .

(\*) « من المقصور في جمع » متعلقان باحذف « على حد » متعلقان بمحذوف نعت لجمع  
والمتنى مضاف إليه « ما » اسم موصول مفعول احذف « به » متعلق بتسكلا الواقع صلة لما .  
(\*) « والفتح » مفعول لأبقي « مشعراً » حال من الفتح - أو من الضمير في أبق « وما » متعلق  
بمشعراً ، وما اسم موصول « حذف » فعل ماضٍ للجهول ، والجملة صلة ما « جمعت » فعل الشرط والهاء  
عائدة على المقصور (\*) « فالألف » الغاء واقعة في جواب الشرط ، والألف مفعول أقلب مقدم  
« قلبها » مفعول مطلق ومضاف إليه « في التثنية » متعلق بقاب « وتاء » مفعول أول الزمن مقدم  
« ذى التاء » مضاف إليه « تنجية » مفعول ثانٍ لألزم . والتنجية : مصدر تحيته - جعلته في ناحية

(فصل) إِذَا كَانَ الْمَجْمُوعُ بِالْأَلْفِ وَالْتِاءِ: اسْمًا، ثَلَاثِيًّا، سَاكِنِ الْعَيْنِ،  
غَيْرِ مُعْتَلِّهَا، وَلَا مُدْغَمِهَا<sup>(١)</sup>؛ فَإِنْ كَانَتْ فَاوُهُ مَفْتُوحَةً - لَزِمَ فَتْحُ عَيْنِهِ<sup>(٢)</sup>  
نحو: سَجْدَةٌ - وَدَعْدٌ؛ تقول: سَجَدَاتٌ - وَدَعَدَاتٌ: قال الله تعالى:  
(كَذَلِكَ يُرِيهِمُ اللَّهُ أَعْمَالَهُمْ حَسَرَاتٍ عَلَيْهِمْ)<sup>(٣)</sup>، وقال الشاعر:  
\* بِاللَّهِ يَا ظِيَّاتِ الْقَاعِ قُلْنَ لَنَا \*<sup>(٤)</sup> وأما قوله:

(١) جملة الشروط خمسة. (٢) أى إتياعاً لحركة فائه، فيتاثلان في الحركة؛ سواء  
في ذلك المائل وغيره - صحيح الفاء واللام، أو أحدهما - مؤنث التاء أو المعنى.  
وفي هذا الإتياع الواجب - يقول الناظم:

(وَالسَّالِمِ الْعَيْنِ، الثَّلَاثِي، أَسْمَاءً أَنْزِلْ إِيْتِاعَ عَيْنِ فَاءَهُ بِمَا شُكِلَ  
إِنْ سَاكِنِ الْعَيْنِ مُؤَنَّثًا بَدَأَ مُخْتَمًا بِالتَّاءِ أَوْ مُجْرَدًا)<sup>(٥)</sup>  
أى: إذا جمع الاسم الثلاثى، الصحيح العين - أى غير معتلها ولا مضعفها -  
الساكنها، المؤنث، المختوم بالتاء أو المجرد منها - بألف وتاء؛ فأُنزل - أى امنح -  
إتياع عينه الساكنة - الحركة التى شكلت بها فاءه. (٣) سورة البقرة  
(٤) صدر بيت من البسيط، ينسب إلى عبد الله بن عمرو العرجى، وقيل لغيره،  
وحقق بعضهم أنه لبدوى اسمه: كامل الثقفى، وعجزه:

\* لَيْلَايَ مِنْكَنْ أَمْ لَيْلَى مِنْ الْبَشْرِ؟ \*

اللغة والاعراب. ظبيات: جمع ظبية، وهى الحيوان المعروف، واستمر هنا  
للمليحة من النساء. القاع: الأرض السهلة المطمئنة التى انفرجت عنها الجبال والآكام.  
«بالله» متعلق بفعل محذوف «ليلاي» مبتدأ مرفوع بضمه مقدر على الألف، وهو

(\*) «وَالسَّالِمِ الْعَيْنِ» - السالم مفعول أول لأنزل مقدم «العين» مضاف إليه «الثلاثى» صفة للسالم «اسمًا»  
حال من الثلاثى «إتياع» مفعول أنزل الثانى «عين» مضاف إليه من إضافة المصدر إلى مفعوله الأول بعد  
حذف فاعله «فاءه» مفعول لإتياع الثانى ومضاف إليه «بما» متعلق بإتياع «شكل» ماض للجھول ونائب  
فاعله يعود إلى الفاء، والجملة صلة ما والمائد محذوف - أى بالذى شكل به (\*) «ساكن العين مؤنثًا»  
حالان من ضمير بدا المائد إلى السالم العين «بدا» فعل الشرط، وجوابه محذوف - أى فأنله ما ذكر  
«مختبًا» حال نالمة من فاعل بدا «التا»، متعلق به «أو مجرداً» معطوف على مختبًا.

وَحَمَلْتُ زَفْرَاتِ الضُّحَى فَأَطَقْتُهَا وَمَالِي بَزَفْرَتِ الْعَشِيِّ يَدَانِ (١)

— فضرورة حسنة ؛ لأنَّ العين قد تسكن للضرورة مع الإفراد

والتذكير (٢) كقوله \* يَا عَمْرُو يَا ابْنَ الْأَكْرَمِينَ نَسْبًا \* (٣)

مضاف إلى ياء التكلم «مكن» متعلق بحذوف خبر، والجملة مقول القول «أم» عاطفة معادلة للهمزة المحذوفة في ليلاي، والتقدير: أليلاي؟ «للي من البشر» مبتدأ وخبر. والمعنى: واضح. والشاهد: في ظييات ؛ فقد فتح العين - وهي الياء ؛ إتباعاً لفتحة الفاء - وهي الظاء ، والجمع مؤنث مستكمل الشروط المذكورة .

(١) بيت من الطويل، لمروة بن حزام العذري - من قصيدة في محبوبته شعراء .  
اللغة والاعراب : زفرات : جمع زفرة - وهي خروج النفس ممتداً مع أنين وشدة فأطقتها : تحملتها مع مشقة وجهد . يدان : ثنية يد - بمعنى القوة والقدرة .  
«حملت» فعل ماض للمجهول . والتاء نائب فاعل وهي المفعول الأول «زفرات» مفعول ثان «وما» الواو عاطفة، وما نافية مهيمة ، «لى» جار ومجرور خبر مقدم «زفرات» متعلق بيدان الواقع مبتدأ مؤخرأ لأنه في معنى قدرة : والعشى مضاف إليه والمعنى : تحملت - في جهد ومشقة - ما أصابني من شدة الوجد والهيام في فترة الضحى ، وليس لى قدرة على تحمل زفرات العشى . وخص هذين الوقتين ؛ لأن عادة الحب التيم أن يقوى به الهيام فيهما .

والشاهد : تسكين العين في «زفرات» في الموضمين . وعدم اتباعها الفاء في الفتح على القياس . للضرورة الشعرية . (٢) أى فتسكينها في الجمع في هذا البيت - أولى .  
(٣) صدر بيت من الرجز، أنشده ابن الأعرابي . وعجزه :

• قَدْ نَحَبَ الْجَدُّ عَلَيْكَ نَحْبًا •

اللغة والاعراب . النحب : شدة البكاء ، ويطلق على النذر ، والخطر العظيم ، ولعل ذلك هو المراد هنا . «يا عمرو» يا للنداء وعمرو منادى مبنى على الضم ، «يا ابن الأكرمين» ابن منادى أيضاً منصوب مضاف إلى الأكرمين «نسبا» - بسكون السين - تمييز . المعنى : ينادى عمراً ويقول له : إنك سليل الكرماء من جهة الآباء والأمهات، وإن الجد ضرب عليك ، فهو ملازم لك لا يفارقك أبداً .



وإن كان<sup>(١)</sup> مضموم الفاء، نحو: خُطوةٌ ومُجَلٌّ<sup>(٢)</sup>، أو مكسورهما،  
نحو: كِسْرَةٌ وهِنْدٌ - جاز لك في عينه: الفتح، والإسكان مطلقاً<sup>(٣)</sup>،  
والإتباع<sup>(٤)</sup>؛ إن لم تكن الفاء مضمومةً واللام ياءً<sup>(٥)</sup> كذُمِيَّةٌ وزُبَيْةٌ ولا  
مكسورةً واللام واواً<sup>(٦)</sup> كذِرْوَةٌ ورَشْوَةٌ، وشذ: جِرْوَاتٌ بالكسر<sup>(٧)</sup>.  
ويمتنعُ التغيير<sup>(٨)</sup> في خمسة أنواع:

- والشاهد: في «نسباً»: حيث سكنت السين فيه وهو مفرد - للضرورة، منع  
أنها مفتوحة والفتحة خفيفة. (١) أى الاسم المستوفى للشروط للحسنة المتقدمة.  
(٢) جمل: علم امرأة. (٣) أى عن القيد الآتى المشروط فى الإتباع.  
(٤) أى لحركة الفاء. (٥) فيمتنع الضم، وذلك لثقل الضمة قبل الياء  
(٦) فيمتنع الكسر، وذلك لاستئصال الكسرة قبل الواو.  
(٧) أى بكسر الراء إتباعاً للجيم. وجروا: جمع جروة، وهى الأنثى من ولد  
الكلب والسبع - والصغيرة من القثاء.

وفى بيان ما يجوز فى العين الساكنة بعد فاء غير مفتوحة - يقول الناظم:  
( وَسَكَنَ التَّالِيَّ غَيْرَ الْفَتْحِ ، أَوْ خَفَّفَهُ بِالْفَتْحِ ؛ فَكَلَّأَ قَدْ رَوَّأُ  
وَمَقَعُوا لِإِتْبَاعِ نَحْوِ « ذِرْوَةٌ » وَزُبَيْةٌ ، وَشَذَّ كَسْرُ « جِرْوَةٌ » )<sup>(٩)</sup>  
أى: إذا كانت عين الجمع الثلاثى بعد فاء غير مفتوحة - أى مضمومة أو مكسورة -  
جاز فى العين الساكنة بقاءها على سكونها، أو تخفيفها بالفتحة، أو إتباعها لحركة الفاء  
من ضم أو كسر. ومنع النحاة الإتباع فى نحو: « ذِرْوَةٌ » من الاسم المكسور الفاء  
واوى اللام؛ لثقل الكسرة قبل الواو - ونحو: « زُبَيْةٌ » من المضموم الفاء يائى اللام  
لثقل الضمة قبل الياء. وشذ ماخالف ذلك، نحو: « جِرْوَةٌ » فإنه مكسور الفاء واوى  
اللام، وجاء بالإتباع شذوذاً (٨) أى لضع العين

(\*) التالى « مفعول سكن » غير الفتح، غير مفعول التالى، والفتح مضاف إليه « فـسكلا » مفعول  
« رـووا » مقدم (\*) « لإتباع » مفعول منوعوا « نحو ذروة » مضاف إليه « وزبىة » عطـفـعل  
ذروة، والذروة - بالضم والكسر - أعلى الشىء، والزبىة: حفرة تحفر ليقع فيها الأسد  
وغيره مما يصاد. والجروة - مثلثة الجيم: الأنثى من ولد الكلب أو السبع.

(أحدها) نحو: زَيْنَبَاتٌ وَسُعَادَاتٌ؛ لِأَنَّهُمَا زُبَاغِيَانٌ لَا ثَلَاثِيَانِ .

(الثاني) نحو: ضَنْخَمَاتٌ وَعَبَلَاتٌ<sup>(١)</sup>؛ لِأَنَّهُمَا وَصْفَانِ لَا اسْمَانِ .  
وَشَذَّ كَهَلَاتٍ بِالْفَتْحِ<sup>(٢)</sup>، وَلَا يَنْقَاسُ خِلَافًا لِقَطْرِبِ<sup>(٣)</sup> .

(الثالث) نحو: شَجَرَاتٌ وَسَمَرَاتٌ<sup>(٤)</sup> وَنَمِرَاتٌ<sup>(٥)</sup>؛ لِأَنَّ هُنَّ مَحْرَكَاتٌ  
الْوَسْطِ . نَعَمْ يَجُوزُ الْإِسْكَانُ فِي نَحْوِ: سَمَرَاتٍ وَنَمِرَاتٍ<sup>(٦)</sup> - كَمَا كَانَ جَائِزًا  
فِي الْمَفْرَدِ<sup>(٧)</sup>؛ لِأَنَّ ذَلِكَ حُكْمٌ تَجَدَّدَ حَالُهُ الْجَمْعِ .

(الرابع) نحو: جَوَزَاتٌ وَيَيْضَاتٌ<sup>(٨)</sup>؛ لِإِعْتِلَالِ الْعَيْنِ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى:  
(فِي رَوْضَاتِ الْجَنَّاتِ)<sup>(٩)</sup> . وَهَذَا يَلْتَمِزُ تَحْرِيكَ نَحْوِ ذَلِكَ<sup>(١٠)</sup>، وَعَلَيْهِ قِرَاءَةُ  
بَعْضِهِمْ: (ثَلَاثُ عَوْرَاتٍ لَكُمْ) ، وَقَوْلُ الشَّاعِرِ:

---

(١) جمع عبلة ، وهى الضخمة الجسم . والمبعل : الضخم من كل شئ ، وهى  
بهاء - والجمع كجبال .

(٢) أى بفتح الهاء ، وهى جمع كهلة ، والقياس الإسكان لأنه صفة . والكهل :  
من وخطه الشيب - أو من جاز الثلاثين إلى الخمسين ، وهى بهاء . ويقال : اكتهل  
الرجل - أى صار كهلاً . قال صاحب القاموس : والجمع كهلات - ويحرك ، ولا يقال :  
كهلة إلا مزدوجاً بشهلة (٣) فقد أجاز القياس عليه ، فقال : صعبات وضخيمات - بالفتح

(٤) جمع سمرة - وهى شجرة الطلح « وهو شجر عظيم من شجر العضاة »

(٥) جمع نمر - أنثى النمر .

(٦) أى : من كل ثلاثى صحيح العين ، وعينه مضمومة أو مكسورة .

(٧) أى كما كان الإسكان جائزاً فى المفرد للتخفيف - فاستصحب مع الجمع .

(٨) أى من الواوى أو اليأى الذى قبل حرف العلة فيه فتحة - فلا يغير ؛ فراراً من

تحريك حرف العلة . (٩) من الآية : ٢١ من سورة الشورى

(١٠) لأنها لا تستقل فتحة عين المعتل لمروضها ، ولا تشترط الصيحة فى عين الاسم .

\* أَخُو يَيْضَاتٍ رَائِحٌ مُتَأَوِّبٌ \*<sup>(١)</sup>

واتفق جميع العرب على الفتح في : عَيْرَاتٍ جَمْعِ عَيْرٍ - وهى الإبلُ  
التي تَحْمِلُ المِيرَةَ<sup>(٢)</sup> ، وهو شاذٌّ في القياس<sup>(٣)</sup> ؛ لأنه كَبِيعَةٌ وبيعات ،  
نَحْوُهُ الإسكان .

(الخامس) نحو : حَجَّاتٍ - وَحِجَّاتٍ - وَحُجَّاتٍ<sup>(٤)</sup> ؛ لإدغام

(١) صدر بيت من الطويل - لشاعر من هذيل يمدح جملة ، وعجزه :

\* رَفِيقٌ بِمَسْحِ الْمَنَسْكِينِ سَبُوحٌ \*

اللغة والاعراب . أخو ييضات : أى صاحب ييضات وملازم لها ، وهى جمع  
بيضة . رَائِحٌ : اسم فاعل من راح يروح رواحا ، والرواح : السير وقت العشي ، والمراد  
راجع إلى عشه . متَأَوِّبٌ : اسم فاعل من تأوب - إذا جاء في أول الليل . رفيق بمسح  
المنسكين : علم بتحريكهما في السير سبوح : حسن الجرى . «أخو» خبر لمبتدأ محذوف  
أى : هو أخو « ياضات » مضاف إليه « رَائِحٌ متَأَوِّبٌ » صفتان لأخ ، وكذلك « رفيق »  
و « سبوح » ، ويجوز أن تجعل خبراً ثانياً للمبتدأ

والمعنى : يمدح الشاعر الهذلي جملة فيقول : إن جملي في سرعة سيره ، كذكر النعام  
الذى له ييضات يحرص عليها ، فهو يسمع ليلا ونهارا بسرعة ومهارة ؛ ليصل إليها  
ويطمئن عليها من أن يعبث بها أحد

والشاهد : في « ييضات » ، حيث فتح العين إتباعاً لحركة الفاء ، والاسم ثلاثى معتل  
العين ، وذلك شاذ - إلا عند هذيل التي تميز إتباع العين للفاء على أى حال

(٢) الميرة : الطعام المحبوب - وجالبه : ميار

(٣) والقياس تسكين الياء ؛ لأن مفردة معتل العين مكسور الفاء ، فليس في عينه إلا  
التسكين . وفيه شذوذ آخر وهو : جمعه بالألف والتاء ، مع أن مفردة ليس مما يجمع  
بهما قياساً .

(٤) هو بالفتح جمع حجة - للمرة من الحج ، وبالكسر جمع حجة - للهبة منه  
وبالضم جمع حجة - وهى الدليل والبرهان .

عينه ، فلو حُرِّك انْفَكَّ إِدْغَامُهُ ، فَكَانَ يَثْقُلُ ، فَتَفَوَّتْ فَائِدَةُ الإِدْغَامِ (١) .

(١) أى: وهى التخفيف. وقد تبين— بما ذكر أن ما خالف الأحكام العامة— فهو نادر، أو شاذ لا يقاس عليه، أو ضرورة شعرية، أو لنة لبعض العرب كهديل. وفى ذلك يقول الناظم:

( وَنَادِرٌ ، أَوْ ذُو اضْطِرَارٍ - غَيْرُ مَا قَدَّمْتَهُ ، أَوْ لِأَنَاسٍ أَنْتَمَى ) (\*)

تنبية: إذا كان المجموع بالألف والياء صفة على وزن «أفعل» للمذكر و «فعلاء» للمؤنث ، جمته جمع تسكير على وزن «فُفعل» مثل: حمراء - شقراء - سوداء - يضاء - زرقاء ؛ فيقال : هم وهن : حمر - شقر - سود - بيض - زرق .

### الأسئلة والتمرينات

- ١ — بماذا يستدل على المؤنث الذى ليست فيه علامة التأنيث ؟ مثل لما تقول .
- ٢ — اذكر الصيغ التى يستوى فيها المذكر والمؤنث ، وضعها فى جمل مفيدة موضحة .
- ٣ — تأتى التاء لمعان غير التأنيث . اذكر هذه المعانى، ووضحها بأمثلة من إنشائك .
- ٤ — اذكر خمسة من الأوزان المشتركة بين ألقى التأنيث المقصورة والمدودة ، ومثل لها بأمثلة من عندك إذا استطعت :
- ٥ — كيف تثنى وتجمع المقصور والنقوص ؟ اذكر أمثلة توضح بها ما تقول .
- ٦ — اشرح قول ابن مالك الآتى ، وبين سبب المنع والشذوذ فيها ذكر .
- ٧ — فيما يأتى شواهد لبعض مسائل فى بابى التأنيث ، والمقصود والمدود .  
وَضِحِ الشَّاهِدِ وَبَيْنِ حَكْمِهِ .

قال تعالى: (وَمَنْ يُحِبِ الْمَظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ ؟ إِنْ رَحِمْتَ اللَّهُ قَرِيبٌ مِنَ الْحَسَنِينَ . وَالْآخِرَةُ خَيْرٌ لَكَ مِنَ الْأُولَى . وَجَاءَتْ كُلُّ نَفْسٍ مَعَهَا سَائِقٌ وَشَهِيدٌ . يَوْمَ تَرَوْهَا تَذْهَلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ عَمَّا أَرْضَعَتْ . وَلَا تَهْنُؤُا وَلَا تَحْزَنُونَ وَأَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ . هَمَّازٍ شَاءَ بِمِيمٍ . يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا قُوا

(\*) « نادر » خبر مقدم « أو ذو » عطف عليه، واضطرار مضاف إليه « غير » مبتدأ مؤخر « ما » اسم موصول مضاف إليه «قدمته» الجملة صلة ما «أو لأناس» أو عاطفة «لأناس» متعلق بانتمى المطاوعة جعلته بأو على خبر البتداء . وقد وقع الخبر فى البيت مفرداً ومضافاً وجلة. فتنبه

أنفسكم وأهليكم ناراً وقودها الناس والحجارة عَلَيْهَا مَلَائِكَةٌ غِلَاظٌ  
شِدَادٌ . إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي جَنَّاتٍ وَنَهْرٍ .

نحن في المشتات ندعو الجفلى لا ترى الأدب فيما ينقتر

وإذا الشـوب نخاصمت فالحق في حد الحيام

وإذا خفيت على الغبي فعاذر ألا تراني مئة عمياء

٨ — يقول المتنبي من قصيدة يهجو فيها كافوراً الإخشيدي ، ويفتخر بنفسه .

لَتَعْلَمَ مِعْرُومٌ وَمَنْ بِالْعِرَاقِ وَمَنْ بِالْمَوَاصِمِ . أَنَّى الْفَتَى

وَأَنَّى وَفَيْتُ . وَأَنَّى أُبَيْتُ وَأَنَّى عَتَوْتُ عَلَى مَنْ عَتَا

بين في هذين البيتين : حكم الفتى - وعنا - من حيث القصر ، ثم هات مصدرأ

للأفعال : وفيت - وأبيت - وعتوت ، وبين حكمه أيضاً .

٩ — بين فيما يأتي : المنقوص ، والمقصور ، والممدود . ما يمكن جمعه ، ثم اجمعه وثنه

صحراء : جرداء . حسن الجزاء عمل هاد إلى الرشاد . المواء : صوت الهرة ،

والفناء : صوت الشاة . الرفاء : من يصلح الثياب . والعداء : الكثير الجرى .

يقال : ليلة ليلاء ، وديعة هطلاء ، وعين نساء ، وطاعة عمياء ، وفتاة هيفاء

على الباغي تدور الدوائر ، والنقا أولى بذى التقى .

١٠ — اجمع الكلمات الآتية جمع مؤنث سالماً ، واشكل العين بما يمكن - مبيناً السبب .

غرفة . هند . سيرة . خلوة . أكلة . ظبية . سعدى . رضا . هالة .

رحمة . حكمة .

١١ — ثن الكلمات الآتية واجمعها جوعاً مناسبة ، ثم ضع أربعة منها في أساليب مختلفة

الوادى . المقهى . يبداء . المرتقى . راع . مشوى . متداع .

المرأى . الحاكي .

١٢ — خاطب غير الواحد بالعبارة الآتية :

أبق على مودة صديقك ، وارح حقوق الصحبة ، واسم بنفسك عن الصنائر وكن

لزملائك نعم الهادى - تظفر بحجبتهم وتقديرهم .

(هذا باب جمع التكسير)<sup>(١)</sup>

وهو ما تَعَيَّرَتْ فِيهِ صِيغَةُ الْوَاحِدِ؛ إِمَّا بزيادةٍ — كصِنُو وَصِنَانٌ<sup>(٢)</sup>  
أَوْ بِنَقْصٍ<sup>(٣)</sup> — كتُخْمَةٌ وَتُخَمٌ ، أَوْ بِتَبْدِيلِ شَكْلِ — كَأَسَدٌ وَأُسْدٌ ،  
أَوْ بِزيادةٍ وَتَبْدِيلِ شَكْلِ — كَرِجَالٌ ، أَوْ بِنَقْصٍ وَتَبْدِيلِ شَكْلِ —  
كِرُّسُلٌ ، أَوْ بِهِنَّ<sup>(٤)</sup> كِنِامَانٌ .

وله سبعةٌ وَعَشْرُونَ بِنَاءً . منها : أَرْبَعَةٌ مَوْضُوعَةٌ لِلْعَدَدِ الْقَلِيلِ — وَهُوَ  
مِنَ الثَّلَاثَةِ إِلَى الْعَشْرَةِ ، وَهِيَ : «أَفْعُلُ» كَأَكْتُبُ ، وَ«أَفْعَالٌ» كَأَجْجَالُ ،  
وَ«أَفْعَلَةٌ» كَأَجْحَرَةٌ ، وَ«فِعْلَةٌ» كَصَيْبَةٌ .

### هذا باب جمع التكسير

(١) هو : اسم يدل على ثلاثة فأكثر، وله مفرد يشاركه في معناه وفي أصول حروفه سواء كان هذا المفرد حقيقياً — كرجل ورجال ، أو تقديرياً كجمع المركب كما سيأتي بيانه ، وذلك مع تغيير يطرأ على صيغة المفرد ؛ لفظياً كان ذلك التنوير ، أو تقديرياً كما لك للمفرد والجمع ؛ فقد قدر في المفرد كـ«قفل» ، وفي الجمع كـ«بُذُن» ، و«هجان» في المفرد — مثل كتاب ، وفي الجمع كرجال . وقد بين المصنف أنواع التغيير اللفظي .

(٢) الصنو : المثل ، وجمعه صنوان . قال صاحب اللسان : وإذا كانت نختان أو ثلاث أو أكثر أصلها واحد — فكل واحد منها صنو ، والاثنتان : صنوان — بكسر النون ، والجمع صنوان — بالتونين . وقوله تعالى : ( صنوان وغير صنوان ) أي نخلات أصلها واحد — ومتفرقات مختلفة الأصول . من الآية : ٤ — سورة الرعد

(٣) أي : بنقص بعض الحروف في الجمع .

(٤) أي : بالنقص ، والزيادة ، وتبديل الشكل ؛ فقد زيد في غلمان ألف ونون في

آخره ، ونقص منه الألف قبل الميم ، وتبدل شكله عن المفرد .

وقد جمع الناظم ذلك في قوله :

وثلاثة وعشرون للعدد الكثير<sup>(١)</sup> - وهو ما تجاوز العشرة. وسيأتي.  
وقد يُستغنى ببعض أبنية القلة عن بناء الكثرة<sup>(٢)</sup> كأرجل -

( « أفعله » ، أفعل ، ثم فَعَلَهُ » ثُمَّتَ « أفعال » مجوعُ قلة )<sup>(٣)</sup>

(١) يزيد عدد الصيغ المشهورة لجموع الكثرة على ثلاثين ، وسنشير إلى ما لم يذكره المصنف في موضعه المناسب . أما جمعا الصحيح فيصلحان للقلة والكثرة حقيقة بالاشتراك المعتوى ؛ لأنهما موضوعان لمطلق الجمع ، من غير نظر إلى قلة أو كثرة ؛ إلا إذا وجدت قرينة تميز الجمع لأحدهما دون الآخر . ومفردها لا يتغير في الغالب عند الجمع . وإذا اقترن جمع القلة بأل الاستقرائية ، أو أضيف إلى معرفة - انصرف إلى الكثرة .

هذا : واعلم أن أكثر جموع التكسير سماعي ، وهي متعددة وكثيرة في المراجع اللغوية ، وبعضها لا ضابط له . وما ذكره النحاة من الأوزان والضوابط الخاصة بها - إنما هو للغالب والكثير ، وليقاس على كل وزن منها ويحمل عليه ما استوفى هذه الشروط - ولم يسمع عن العرب ؛ فإذا قيل : إن هذا مطرد ، أو قياسي ، أو الأصل ، أو نحو ذلك - فمعناه : أنه يجوز للمحدثين قياس ما لم يسمع على ما سمع واستوفى شروطه . وقد نص قرار المجمع اللغوي على ذلك حيث قال : « يرى المجمع أن الكلمات التي يستعملها قدامى النحاة والصرفيين وهي : القياس ، والأصل ، والمطرّد ، والغالب ، والأكثر ، والكثير ، والباب ، والقاعدة - ألفاظ متساوية الدلالة على ما ينقاس . وأن استعمال كلمة منها في كتبهم ، يسوغ للمحدثين من المؤلفين وغيرهم - قياس ما لم يسمع على ما سمع ، وأن المقيس على كلام العرب هو من كلام العرب » .

(٢) إما بحسب الوضع ؛ بأن يكون العرب قد وضعوا جمعا على صيغة واحدة لأحد النوعين ، واستعملت هذه الصيغة في القلة حينا ، وفي الكثرة حينا آخر ، واستغنى بذلك عن وضع صيغة أخرى كما مثل المصنف . أو بحسب الاستعمال ؛ بأن تكون وضعت الصيغتين ، ولكنها استغنت في بعض المواضع عن إحداها بالأخرى مجازاً لقرينة ، مثل : « أقلام » في قوله تعالى : ( من شجرة أقلام ) ؛ فقد استعمل جمع القلة للكثرة ، مع أن للقلم وزن كثرة وهو : « قلام » والمقام مقام مبالغة وتكثير ،

(\*) « أفعله » مبتدأ « أفعل » مضاف إليه بحذف العاطف « ثم فَعَلَهُ » ثُمَّتَ أفعال مضافون على أنملة « جموع قلة » جموع خبر المبتدأ وما عطف عليه ، وقلة مضاف إليه .

وأَعْنَاقٍ - وَأَفئِدَةٌ <sup>(١)</sup> . وقد يُعكس <sup>(٢)</sup> كَرِجالٍ - وَقُلُوبٍ - وَصِرْدانٍ <sup>(٣)</sup> ،  
وليس منه <sup>(٤)</sup> ما مثَّل به الناظم ، وابنه ؛ مِنْ قولِهِمْ : في جمع صَفَاةٍ -  
وهي الصَّخْرَةُ الملساءُ - صُفِيٌّ ؛ لقولهم أَصْفَاءُ <sup>(٥)</sup> . حَكَاهُ الجوهريُّ وغيره  
(الأول) مِنْ أبنية القِلَّةِ : « أَفْعُلُ » - بضمِّ العَيْنِ ، وهو جمع  
لنوعَيْنِ : أحدهما : « فَعْلُ » اسماً ، صحیحَ العَيْنِ <sup>(٦)</sup> سِوَايَ صَحَّتْ لأمه أم

فكنا الصيغتين موجودة ، وتشيع في أحدهما وحده - وتستعمل في الآخر بقرينة في الكلام  
(١) جمع رِجلٍ - وعنقٍ - وفؤادٍ ؛ فقد استغنى فيها ببناء القلة ولم يستعمل لها بناء كثيرة  
(٢) فيستغنى ببعض أبنية الكثرة عن بناء القلة ؛ إما بحسب الوضع - كما مثل المصنف .  
أو بحسب الاستعمال اعتماداً على القرينة ، نحو : « ثلاثة قروء » ؛ فقد قرنت ثلاثة بجمع  
الكثرة ، مع وجود جمع القلة وهو « أقرء » .

(٣) جمع : رِجلٍ - وقلبٍ - وَصُرْدٍ « اسم لطارٍ فوق العصفور نصفه أبيض ونصفه  
أسود » فقد استغنى فيها بجمع الكثرة ، ولم تضع العرب لها جمع قلة .

(٤) أي من هذا القسم الذي لم تضع له العرب بناء قلة ، وأغنى فيه جمع الكثرة

(٥) فتكون حينئذ مما وضعت له العرب بناء قلة واستغنت عنه ببناء الكثرة

مثل « قروء » . وإلى ما تقدم يشير الناظم بقوله :

(وَبَعْضُ ذِي بَكْرَةٍ وَضِعاً يَفِي كَرَأْرَجُلٍ ، وَالْعَكْسُ جَاءَ « كَالصُّفِيِّ ») <sup>(٥)</sup>

أي بعض هذه الأوزان قد يفي بالكثرة ويدل عليها وينفي فيها - كأرجل جمع  
رجل ؛ فإنها للقلة والكثرة بحسب الوضع ، ولكنها في أحدهما أكثر شيوعاً .  
وجاء العكس مثل « الصفي » - جمع صفاة ، فهو بناء كثيرة ينفي عن القلة .

وإذا لم يسمع للكلمة جمع في اللغة ؛ يرى مجمع اللغة العربية : أن يختار لها صيغة  
جمع القلة الذي يطرد في وزنها . وإذا وجد لها صيغتان للجمع - اختيار أقواها  
وأشهرها ، وإن تساوى في القوة - اختيراً معاً ، ويكتفي بجمع واحد في المصطلحات  
العلمية أياً كان (٦) وليست فاؤه واواً ، كوقت ووعد . وليس مضعفاً كعم ووجد .

(\*) « وبعض ذي » بعض مبتدأ ، واسم الإشارة مضاف إليه يعود إلى المتقدم « بكثرة » متعلق بـ «  
وضماً » منصوب على نزع الخافض ، أو تمييز ، أو مصدر في موضع الحال - أي ذا وضع « يفي »  
الجملة خبر المبتدأ « والعكس » مبتدأ « جاء » الجملة خبر « كالصفي » خبر لمبتدأ محذوف



اعتَلَّتْ بالياء - أم بالواو، نحو: كَلْبٌ، وَظَبْيٌ، وَجَرَوْ<sup>(١)</sup> - بخلاف نحو:  
صَخْمٌ؛ فَإِنَّهُ صِفَةٌ، وَإِنَّمَا قَالُوا: أَعْبُدُ<sup>(٢)</sup> لِغَلْبَةِ الاسْمِيَّةِ - وبخلاف نحو:  
سَوَّطٌ وَيَنْتُ؛ لِاعْتِلَالِ الْعَيْنِ. وَشَذَّ قِيَاسًا<sup>(٣)</sup> أَعْيُنٌ، وَقِيَاسًا وَسَمَاعًا -  
أَثُوبٌ وَأَسَيْفٌ، قَالَ: \* لِكُلِّ دَهْرٍ قَدْ لَبَسْتُ أَثُوبًا \*<sup>(٤)</sup>  
وَقَالَ: \* كَأَنَّهُمْ أَسَيْفٌ يَبِيضُ يَمَانِيَةً \*<sup>(٥)</sup>

(١) جمعها: أكلب - وأظب - وأجر ، وأصل أظب وأجر: أظي - وأجرو  
استثقلت الضمة على الياء في أظي فحذفت ، فالتقى ساكنان : الياء والتنوين ، فحذفت الياء  
للتخلص من الساكنين كحذفها من المنقوص . وفي أجر و ، قابلت ضمة الراء كسرة ثم  
الواو ياء لوقوعها متطرفة إثر كسرة ، ثم حذفت كقاض .  
(٢) جمع عبد ، مع أنه صفة . (٣) أى لا استعمالا ؛ لكثرة استعماله  
في القرآن الكريم ، قال تعالى : ( وَأَعْيُنُهُمْ تَفِيضُ مِنَ الدَّمْعِ حَزَنًا - وتلذ الأعين ) .  
من الآية : ٩٢ من سورة التوبة . والآية : ٧١ من سورة الزخرف  
(٤) بيت من الرجز المشطور ، لمعرف بن عبد الرحمن . ونسبه بعضهم إلى  
حميد بن ثور ، وبعده :

\* حَتَّى اكْتَسَى الرَّأْسُ قِنَاعًا أَشْمِيًّا \*

أَمْلَحَ لَا لَدَا وَلَا مُحَجَّبًا أَكْرَةَ جِلْبَابٍ إِذَا مُجَابِيَا

اللغة والاعراب . القناع : ما تقع به المرأة رأسها ، وهو أوسع من القنعة .  
وأراد به هنا : الشعر الأبيض الذى يغطى الرأس . لالدا : ليس لذيذا « لكل  
متعلق بلبست « دهر » مضاف إليه « أثوبا » مفعول لبست « أشيا » صفة لقناعا .  
والمعنى : يصف نفسه بالحنكة والحزم فيقول : لبست لكل زمان لبوسه ، فعاملت  
الناس بما يتفق وزمانهم ، وتخلقت بأخلاق كل زمان ، وسائرتهم حتى شاب رأسى .  
والشاهد : جمع ثوب على أثوب شذوذاً ، والقياس : جمعه على أثواب - أو ثياب .  
(٥) صدر بيت من البسيط - لم تقف على قائله ، وعجزه :

\* عَضَبٌ مَضَارِبُهَا بَاقٍ بِهَا الْأَثْرُ \*

اللغة والاعراب . أسيف : جمع سيف . يبض : جمع أبيض ، والمراد : شديد

الثاني: الاسم الرباعي المؤنث<sup>(١)</sup> الذي قبل آخره مَدَّة<sup>(٢)</sup>؛ كعناق<sup>(٣)</sup>

وذراع ، وعقاب ، ويمين . وشذَّ في نحو : شهاب وغراب -  
من المذكر<sup>(٤)</sup> .

(الثاني) « أَفْعَالٌ » - وهو لاسم ثلاثي لا يَسْتَحِقُّ « أَفْعُلٌ » ؛

البريق واللعمان . يمانية : منسوبة إلى اليمن ، وقد زادوا في النسبة إليه ألفاً قيل النون واستغنى بذلك عن ياء النسبة ، فقالوا : يمان - يريدون: يمني. وفي الحديث: « العلم يمان والحكمة يمانية » . غضب : قاطع . مضاربهما : جمع مضرب ، وهو نحو شبر من طرف السيف . الأثر : ما بقي من آثار ضربة السيف . « كأنهم » كأن حرف تشبيه ونصب ، وضمير الغائبين اسمها « أسيف » خبر « بيض يمانية » نعتان لأسيف ، وكذلك ما بعدها . والمعنى : يصف هؤلاء القوم بكرم الأصل ، ومضاء العزيمة وصفاء الخلق ، فيقول : كأنهم في ذلك سيوف يمانية ، شديدة اللعان ، عظيمة القطع ، لا يزال بها أثر الضرب والطمع . والشاهد : جمع سيف على أسيف شذوذاً ، والقياس : سيوف - وأسيف .

(١) أي تأنيثاً معنوياً بغير علامة تأنيث ظاهرة .

(٢) أي : ألف - أو واو - أو ياء .

(٣) العناق هي : الأنثى من أولاد الممز ، والجمع : أعنق - وعنوق . والعناق أيضاً :

الدهاية والأمر الشديد ، وفي المثل : « العُنوق بعد النوق » . يضرب في الضيق بعد السعة .

(٤) خرجت الصفة ، كشجاع . والثلاثي ، كدار ونار - وشذ أدور وأنور . وغير

المؤنث ، كعمود ورغيف . وما فيه علامة ظاهرة ، كسحابة ونعمى . وما ليس قبل

آخره مدة ، كزئب . وفي « أنمُل » وما يطرد فيه - يقول الناظم :

( لِفَعْلٍ أُنْمَا صَحَّ عَيْنًا « أَفْعُلٌ » وَلِلرَّبَاعِيِّ أُنْمَا أَيْضًا يُجْعَلُ

إِنْ كَانَ كَالْعِنَاقِ وَالذَّرَاعِ : فِي مَدَّةً ، وَتَأْنِيثٍ ، وَعَدَّةَ الْأَحْرَفِ )<sup>(٥)</sup>

(\*) « فعل » متعلق بحذوف خبر مقدم « أسماء » حال منه « صح » الجملة نعت لاسمياً « عيناً » تمييز محول عن الفاعل « أفعل » مبتدأ مؤخر « وللرباعي » متعلق بيجعل في موضع المفعول الثاني له « أسماء » حال من الرباعي « أيضاً » مفعول مطلق لحذوف « يجعل » نائب فاعله « ود إلى أفعل » وهو مفعوله الأول (\*) « إن كان » بشرط وفعله ، واسم كان يعود إلى الرباعي « كالعناق » متعلق بحذوف خبر كان ، وجواب الشرط بحذوف « في مد » متعلق بكان ، أو بما يتعلق به خبرها « وتأنيث وعد » معطوفان على مد ، و « الأحرف » مضاف إليه

إِذَا لِأَنَّهُ عَلَى «فَعَلَ» وَلَكِنَّهُ مُعْتَلُّ الْعَيْنِ ، نَحْوُ : ثَوَّبَ وَسَيَّفَ - أَوْ  
لَأَنَّهُ عَلَى غَيْرِ «فَعَلَ» <sup>(١)</sup> ، نَحْوُ : جَمَلَ ، وَنَمَرَ ، وَعَضَّدَ ، وَجَمَلَ ، وَعَنِبَ ،  
وَإِبَلَ ، وَقَفَّلَ ، وَعُنُقَ . وَلَكِنَّ الْغَالِبَ فِي «فَعَلَ» - بِضَمِّ الْأَوَّلِ .  
وَفَتْحِ الثَّانِي - : أَنْ يَجِيءَ عَلَى «فِعْلَانِ» ؛ كَصُرَّدَ ، وَجُرَّدَ ، وَنَمَرَ ،  
وَخُرَزَ <sup>(٢)</sup> . وَشَدَّ نَحْوُ : أَرْطَابَ <sup>(٣)</sup> ، كَمَا شَدَّ فِي «فَعَلَ» - الْمَفْتُوحِ  
الْفَاءِ الصَّحِيحِ الْعَيْنِ السَّاكِنِهَا نَحْوُ : أَحْمَالُ ، وَأَفْرَاحُ ، وَأَزْنَادُ <sup>(٤)</sup> .

أَيُ : أَنْ «أَفْعُلُ» يَكُونُ جَمْعًا لِكُلِّ اسْمٍ ثَلَاثِيٍّ عَلَى وَزْنِ «فَعْلٍ» - صَحِيحِ الْعَيْنِ ،  
وَلِكُلِّ اسْمٍ رِبَاعِيٍّ يَكُونُ كَالْعِنَاقِ ؛ فِي وَجُودِ مَدَّةٍ قَبْلَ آخِرِهِ ، وَفِي التَّأْنِيثِ وَعَدَدِ  
الْحُرُوفِ . وَقَدْ أَوْضَحْنَا وَأَوْضَحَ الْمَصْنِفُ الْقَوْلَ فِي ذَلِكَ .  
وَمَا شَدَّ : جَبَلَ وَأَجْبَلَ ، وَعُنُقَ وَأَعْنُقَ ، وَضَلَعَ وَأَضْلَعَ ، وَنِعْمَةٌ وَأَنْعَمَ ،  
وَذَنبٌ وَأَذُوبٌ .

هَذَا : وَيَحْفَظُ «أَفْعُلُ» - كَمَا قَالَ صَاحِبُ التَّصْرِيحِ - «فِي فَعْلٍ» كَجَبَلَ ،  
وَ«فَعْلٍ» كَضَبَعَ ، وَ«فَعْلٍ» كَمُنُقَ ، وَ«فَعْلٍ» كَقُفِّلَ وَ«فَعْلٍ» كَضَلَعَ ،  
وَ«فَعْلَةٍ» كَأَكْمَةٍ ، وَكُلَّهَا مِنَ الْأَسْمَاءِ .

وَفِي «فَعْلٍ» اسْمًا وَصِفَةً - كَذَنْبٍ وَجَلْفٍ ، وَ«فِعْلَةٍ» كَذَلِكَ - كَنِعْمَةٍ وَشَدَّةٍ -  
(١) وَيَشْمَلُ ذَلِكَ ثَمَانِيَةَ أَوْزَانٍ : فَتْحُ الْفَاءِ - مَعَ فَتْحِ الْعَيْنِ وَكَسْرِهَا وَضَمِّهَا .  
وَكَسْرُ الْفَاءِ - مَعَ سَكُونِ الْعَيْنِ وَفَتْحِهَا وَكَسْرِهَا . وَضَمُّ الْفَاءِ - مَعَ سَكُونِ الْعَيْنِ وَضَمِّهَا  
وَقَدْ مَثَّلَ لَهَا الْمَصْنِفُ عَلَى هَذَا التَّرْتِيبِ .

(٢) الصُّرْدُ : طَائِرٌ ضَخْمُ الرَّأْسِ يَصْطَادُ الْمَصَافِيرَ . وَالْجُرْدُ : نَوْعٌ مِنَ الْفَأْرِ . وَالنَّمْرَةُ :  
طَيْرٌ كَالْعَصْفُورِ أَحْمَرُ اللَّوْنِ يُسَمَّى «الْبَلْبَلُ» - وَالْأَنْثَى نَمْرَةٌ . وَالْخُرْزُ : ذَكَرُ الْأَرَانِبِ  
وَالْجَمْعُ خُرْزَانٌ - وَأَخْرَزَةٌ ، وَمَوْضِعُهَا سَخْرَزَةٌ ، وَمِنْهُ اشْتَقَّ الْخُرْزُ ،

(٣) جَمْعُ رَطْبٍ ، وَكَذَلِكَ أَرْبَاعٌ - جَمْعُ رُبْعٍ .  
(٤) الزُّنْدُ : مَوْصِلُ طَرَفِ الذِّرَاعِ فِي السَّكْفِ ، وَالْعُودُ الْأَعْلَى الَّذِي يَقْدَحُ بِهِ النَّارَ ،  
وَالْأَسْفَلُ : زَنْدَةٌ ، وَلَا يُقَالُ : زَنْدَتَانِ ، وَالْجَمْعُ : زُنَادٌ - وَأَزْنَادٌ .

قال الله تعالى: (وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ) <sup>(١)</sup>، وقال الحطيئة:

\* مَاذَا تَقُولُ لِأَفْرَاحٍ بِذِي مَرَخٍ \* <sup>(٢)</sup>

وقال آخر: \* وَزَنْدُكَ أَثَقُّ أَرْنَادَهَا \* <sup>(٣)</sup>

(١) من الآية: ٤- سورة الطلاق (٢) صدر بيت من البسيط، وعجزه:

\* زُعْبِ الْخَوَاصِلِ لَا مَاءَ وَلَا شَجْرُ \* <sup>(٣)</sup>

وهذا البيت من قصيدة للحطيئة، يخاطب سيدنا عمر بن الخطاب، وكان قد حبسه حين هجا الزبرقان بن بدر بقوله:

دَعِ الْمَكَارِمَ لَا تَرَحَّلْ لِجُبَيْتِهِمَا وَأَقْعُدْ فَإِنَّكَ أَنْتَ الطَّاعِمُ الْمَكَارِمِ

اللغة والاعراب. لأفراح، الأفراخ: جمع فرخ وهو ولد الطائر، والمراد هنا: الصغار من أولاد الشاعر. «ذو مرخ»: اسم واد بالجمامة. زغب: جمع زغباء - من الزغب، وهو أول ما ينبت من الريش والشعر. الخواصل: جمع حوصلة، وهي كيس في أسفل عنق الطائر يجتمع فيه غذاؤه. وهذا كناية عن صغر الفرخ وضعفه «ماذا» اسم استفهام مبتدأ وخبر - أو مفعول لتقول «زغب الخواصل» زغب صفة لأفراخ والخواصل مضاف إليه «لا» نافية «ماء» مبتدأ والخبر محذوف - أي لهم «ولا» الواو عاطفة ولا زائدة لتأكيد النفي «شجر» معطوف على ماء.

والعنى: ما قولك في أولاد صفار بهذا المكان، ولا ماء عندهم ولا شجر، إذا شكوا إليك حالهم وما هم فيه من حاجة؟ وبمد هذا البيت:

أَلْقَيْتَ كَاسِبَهُمْ فِي قَعْرِ مُظْلِمَةٍ فَأَغْفِرْ عَلَيْكَ سَلَامُ اللَّهِ يَا عُمَرُ

قيل: إن عمر لما سمع ذلك رق له وأخرجه من السجن. ويقولون: إن «ذو مرخ» واد كثير الشجر، ولكنه قال: لا ماء ولا شجر - من باب التلطف لا غير.

والشاهد: جمع «فرخ» على أفراخ شذوذاً، والقياس: أفرخ - وفراخ.

(٣) عجز بيت من المتقارب، للأعشى - ميمون بن قيس - يمدح قيس بن معديكرب

الكندي. وهو من شواهد سيويه، وصدرة:

\* وَوَجِدْتَ إِذَا أَصْلَحُوا خَيْرَهُمْ \*

اللغة والاعراب. وجدت: ألفت. أصلحوا، المراد: أصلحوا شئونهم، وورد

اصطالحوا - من الصالح . زندك ، زند : تقدم معناه قريباً . أثقب : أ كثر ناراً واشتعالاً - من أثقب النار أوقدها ؛ وهذا كناية عن كثرة جوده وفضله . « وجدت » فعل ماض للجهول ، والتاء نائب فاعل « خيرهم » خير مفعول ثانٍ لوجد ، وهم مضاف إليه « وزندك » الواو للحال ، وزندك مبتدأ ومضاف إليه « أثقب » خبر مضاف إلى ما بعده . وروى : أثبت . والمعنى : تبين أنك خيرهم وأفضلهم في صفات الرجولة ؛ إذا أصلحوا شئونهم عند الصلح - وأنك أمضاهم عزيمة وأتهدمهم عملاً .

والشاهد : جمع « زند » على أرناد شدوذا ؛ لأنه اسم ثلاثي صحيح العين على وزن « فَعْل » والقياس فيه : أزند . وفي صيغة « أفعال » يقول الناظم :

( وَغَيْرُ مَا « أَفْعُلُ » فِيهِ مُطَرِّدٌ مِنَ الثَّلَاثِي اسْمًا - « بِأَفْعَالٍ » بِرِدِّ  
وَعَالِيَا أَغْنَاهُمْ « فِعْلَانُ » فِي فَعْلٍ ، كَقَوْلِهِمْ صِرْدَانُ<sup>(\*)</sup> )

أى أن ما لا يطرده فيه « أفعال » من الثلاثي - يجمع على أفعال ، وقد أوضحنا ذلك وينبأ أن يجمع « فَعْل » على « فِعْلَان » كجمع صُرد على صردان .

هذا : وفي جعلهم جمع « فَعْل » المفتوح الفاء صحيح العين ساكنها - على « أفعال » من قبيل الشذوذ - نظر . والصواب - كما حققه بعض العلماء - جواز جمعه على أفعال قياسياً . فيقال : بحث وأبحاث - وشكل وأشكال - وسهم وأسهم . الخ ؛ فقد ورد منه ألفاظ كثيرة في لسان العرب تكفي لجملة قياسياً ؛ كحجر وأحجار - ولفظ وألفاظ - ورأى وآراء . الخ . وقد عد بعض أعضاء المجمع اللغوي أكثر من ثلثمائة وأربعين لفظاً منه . وإذا كان « فَعْل » واوى الفاء أو مضعفاً ، فإنه يكثر مجيئه على « أفعال » ؛ كوقت وأوقات - ووكر وأوكر - ووهم وأوهام - ورب وأرباب - وفذ وأفذاذ ، ومجيئه على « أفعال » قليل . وما حفظ فيه « أفعال » : « فَعِيل » بمعنى فاعل - كشهيد ، و« فَعُول » كمدو و« فَعْلَةٌ » كهضبة ، و« فَعْلَةٌ » كتمرة ، و« فِعْلَةٌ » كفضة - للزيادة من النون ، و« فَعَالٍ » كجبان - قيل : وقد تجيء « أفعال » في المفرد نادراً . ومن ذلك : « برمة أعشار » أى مكسرة إلى عشرة

(\*) « وغير » مبتدأ « ما » اسم موصول مضاف إليه « أفعال » مبتدأ « فيه » متعلق بمطرده والواقع خبراً لأهل ، والجملة صلة ما « من الثلاثي » متعلق بمحذوف حال من غير - أو من ضمير مطرد « اسماً » - حال من الثلاثي « بأفعال » متعلق ببرد الواقع خبراً لغير .  
: (\*) « وغالباً » منصوب بنزع الخافض « فِعْلَان » دامل : أغناهم والضمير للعرب « في فعل » متعلق بأغنى « كقولهم » خبر لمبتدأ محذوف « صردان » خبر لمبتدأ محذوف أيضاً - أى هذه صردان ، والجملة مقول القول

(الثالث) «أَفْعَلَةٌ» - وهو لاسمٍ مذكَرٍ رُبَاعِيٌّ بِمَدَّةٍ قَبْلَ الْآخِرِ (١)

نحو: طَعَامٌ، وَحِجَارٌ، وَغُرَابٌ، وَرَغِيفٌ، وَغَمُودٌ. وَالتَّرْمَ فِي «فَعَالٍ»  
بِالْفَتْحِ، وَ «فَعَالٍ» بِالْكَسْرِ - مُضَعَّفِي اللَّامِ (٢) أَوْ مُعْتَلِّيهَا؛ فَالْأَوَّلُ:  
كَبَّتَاتٌ (٣) وَزِمَامٌ، وَالثَّانِي: كَقَبَاءَ وَإِنَاءَ.

(الرابع) «فِعْلَةٌ» - بِكسْرٍ أَوَّلِهِ وَسكونٍ ثَانِيهِ، وَهُوَ مَحْفُوظٌ (٤)

أجزاء، وثوب أخلاق «ممزق بال»، ونظفة أمشاج «مختلطة بماء المرأة ودمها»  
وَأَلَّا كَثُرُونَ عَلَى أَنْ مِثْلَ هَذِهِ الْأَمْثَلَةِ مِنْ وَصْفِ الْمَفْرَدِ بِالْجَمْعِ شَدُودًا.

(١) سواء أ كان مفتوح الفاء أم مكسورها أم مضمومها ؛ وقد مثل لها المصنف  
على هذا الترتيب (٢) المراد بتضعيف اللام : أن تكون هي والعين من جنس واحد  
(٣) البتات : الزاد ، والجهاز ، ومتاع البيت . وفي الحديث « لا يؤخذ منكم  
عشر البتات » . والزمام : الخيط الذي يشد في البرة ويشد في طرفه المقود . وقد يسمى  
المقود زماماً ، والجمع أبتته - وأزيمته ؛ والأصل أبتنة - وأزيمته ؛ التقي مثلان ، فنقلت  
حركة أولهما إلى الساكن قبلها ثم أدغما .

هذا : ويجمع «فَعَالٍ» كزمان ، و«فِعَالٍ» كإزار ، و«فَعِيلٍ» كقضيبي ، و«فَعُولٍ»  
مذكَرًا كعمود - جمع كثيرة ، على «فَعُولٍ» . وفي صيغة «أَفْعَلَةٌ» يقول الناظم :

(فِي اسْمِهِ مَذكَرٌ رُبَاعِيٌّ بِمَدَّةٍ ثَالِثٍ «أَفْعَلَةٌ» عَنْهُمْ اطَّرَدُ  
وَالتَّرْمَ فِي فَعَالٍ ، أَوْ فِعَالٍ مُصَاحِبِي تَضْعِيفٍ ، أَوْ إِعْلَالٍ) (٥)

أى أن «أَفْعَلَةٌ» يطرد جمعاً لسبب اسم مذكَرٍ رباعيٍّ ثالثه مدَّةٌ . ويلتزم «أَفْعَلَةٌ»  
فِي جَمْعِ الْمُضَاعَفِ أَوْ الْمُعْتَلِ اللَّامِ ؛ مِنْ «فَعَالٍ» أَوْ «فِعَالٍ» عَلَى النُّحُوِّ الَّتِي شَرَحَ .

(٤) ليس لهذه الصيغة مفردات لها أوصاف معينة تطرد فيها ، وإنما سمعت في  
مفردات معدودة على أوزان ستة ، وهي : «فَعُولٌ» و«فَعْلٌ» و«فَعِيلٌ» و«فَعَالٌ» ،  
و«فَعَالٌ» و«فَعِيلٌ» . وقد مثل لها المصنف على هذا الترتيب .

(\*) «فِي اسْمِهِ» متعلق باطراد «مذكَرٍ رباعيٍّ» صفتان له «بِمَدَّةٍ» متعلق بمحذوف  
صفة ؛ ثالثة لاسم - أَوْ حَالٌ مِنْهُ «ثَالِثٍ» مُضَافٌ إِلَيْهِ «أَفْعَلَةٌ» بِمَبْتَدَأِ «عَنْهُمْ» متعلق باطراد  
المواقع خبراً للمبتدأ (\*) «والتَّرْمَ» فعل أمر والضمير البارز مفعوله عائد على أفعله «مصاحبي»  
حال من فَعَالٍ وفَعَالٍ «تضعيف» مُضَافٌ إِلَيْهِ «أَوْ إِعْلَالٍ» معطوف على تضعيف

في نحو : وُلِدَ - وَفَتِيَ ، ونحو : شَيْخٌ - وَثَوْرٌ ، ونحو : اِنْتَى <sup>(١)</sup> ، ونحو :  
غَزَالَ ، ونحو : غَلَامٌ ، ونحو : صَبِيٌّ - وَخَصِيٌّ <sup>(٢)</sup> .  
ولعدم اطّرادِه قال أبو بكر <sup>(٣)</sup> : هو اسمُ جمعٍ لا جمعٌ .  
و (الأول) من أبنية الكثرة : « فُعِلَ » - بضم أوّله وسكونِ  
ثانيه ، وهو جمعٌ لشئيين : أحدهما : « أَفْعَلُ » ؛ مُقابل فَعْلَاء <sup>(٤)</sup> كأحمر -  
أو مُمتنعةٌ مقابلتهُ لها لما نَعِ خَلَقِي <sup>(٥)</sup> ؛ نحو : « أَكْمَرُ - وَآدَرَ » <sup>(٦)</sup> ، بخلاف  
نحو : آلِي <sup>(٧)</sup> - لكبير الألية ؛ فإن المانع من « ألياء » - تخلف الاستعمال <sup>(٨)</sup>  
والثاني : « فَعْلَاء » ؛ مُقابلة « أَفْعَلُ » كحمراء - أو ممتنعة مقابلتها  
له لما نَعِ خَلَقِي ، كرتقاء ، وعَفْلَاء <sup>(٩)</sup> - بالعين ؛ بخلاف نحو : عَجْزَاء  
لكبيرة العَجْز <sup>(١٠)</sup> .

- 
- (١) وزنه « فِعْلٌ » والثَّانِي : الشيء الذي يعاد مرتين . وفي الحديث : « لا يَتَى  
في الصدقة » - أي لا تؤخذ مرتين في العام ، والثَّانِي أيضاً : الثاني في السيادة ، كالوزير  
بالنسبة للسلطان .  
(٢) وزنهما « فِعِيلٌ » .  
(٣) هو أبو بكر بن السراج . انظر التعريف به صفحة ١٦٨ جزء أول .  
(٤) أي : « أَفْعَلُ » وصف لمذكر يقابل « فَعْلَاء » وصفاً لمؤنث ، فجمعهما « فَعْلٌ » .  
(٥) وذلك بأن تكون خلقة المذكر أو المؤنث غير قابلة للوصف .  
(٦) الأَكْمَرُ : العظيم السكرة ، وهي حشفة الذكر . والآدِرُ : العظيم الأذرة وهي  
الحصية المنتفخة .  
(٧) بهمزة معدودة ثم ألف بعد اللام - أصله : آلِي ، قلبت  
المهمزة الثانية ألفاً ، ثم الياء لتحرّكها وانفتاح ما قبلها .  
(٨) فقد استعملوا « آلِي » في المذكر ، ولم يستعملوا في المؤنث « ألياء » .  
(٩) الرتق : انسداد الفرج باللحم . والتمقل : شئٌ يجتمع في قبل المرأة يشبه الأذرة للرجل .  
(١٠) فإن المانع من « أعجز » - تخلف الاستعمال لا غير ؛ فإن العرب قالوا  
في المؤنث « عجزاء » ، ولم يقولوا في المذكر « أعجز » .

(الثاني) « فُعِلَ » — بضمّتين . وهو مُطْرَدٌ في شَيْئَيْنِ ؛ في وَصْفٍ على « فَعُولٍ » بمعنى فاعِلٍ<sup>(١)</sup> ، كَصَبُورٍ وَغَفُورٍ . وفي اسمٍ رباعيٍّ بِمَدَّةٍ قبل لامٍ غيرِ مُعْتَلَّةٍ مطلقاً ، أو غيرِ مُضَاعَفَةٍ — إن كانت المَدَّةُ ألفاً نحو : قَدَالَ وَأَتَانَ<sup>(٢)</sup> ، ونحو : حَمَارٍ وَذِرَاعٍ ، ونحو : قُرَادٍ وَكُرَاعٍ<sup>(٣)</sup> ، ونحو :

هذا : ويجب قلب ضمة فاء هذا الجمع كسرة ، إذا كانت عينه ياء لتسلم من القلب نحو أبيض وعيناء ؛ تقول في جمعهما : يبيض وعين تصحيحاً للعين ، ويكون وزن الفعل مع هذا « فعل » كأصله . وإن كانت عينه صحيحة أو معتلة بالواو — تركت الفاء مضمومة ، نحو : خضر وسُودٌ وخَدَوٌ ؛ في جمع أخضر — وأسود — وأحوى « الحوة : سواد عيّل إلى الخضرة ، أو حمرة تميل إلى السواد » ويكثر في الشعر ضم عين هذا الجمع إذا كانت صحيحة هي واللام وغير مضعفة ، نحو : أَلْتَنْجُلُ في قول الشاعر :

طَوَى الْجُدَيْدَانَ مَا قَدْ كُنْتُ أَنْشُرُهُ وَأَنْسَكْرَتُنِي ذَوَاتُ الْأَعْيُنِ النَّجُلِ

فلا يضم معتل العين كسود ولا المضعفة كغُرٍّ — جمع أغر ، أو غراء . ولا معتل اللام ، كعمى — جمع : أعمى وعمياء . وفي « فعل » و « فِعْلة » يقول الناظم :

(فُعِلَ لِنَحْوِ أَحْمَرَ وَخَمْرًا وَفِعْلةً جَمْعاً بِنَقْلِ يَدْرِي)<sup>(٤)</sup>

أى : أن « فعل » من جموع الكثرة ، يطرد في كل وصف يكون مذكّره على « أفعل » ومؤنثه على « فعلاء » ، و « فِعْلة » من جموع القلة — يدري مفرده ويعرف بالنقل عن العرب ، ولا ضابط له . وشذ جمع بدنة على بَدَنٍ ، وأسَدٌ على أُسَدٍ ، وبازل على بَزَلٍ . (١) فإن كان بمعنى مفعول لم يجمع هذا الجمع ، نحو : رَكُوبٌ — وَحُلُوبٌ . (٢) القَدَالُ : جماع مؤخر الرأس — ومعدن العذار من الفرس خلف الناصية . والأَتَانُ : أنثى الحمير . وقد مثل المصنف بمثالين لسكل من المذكر والمؤنث ، في مفتوح الفاء — ومكسورها — ومضمومها ، وكذلك لما مدته ياء ، أو واو للمذكر والمؤنث ، ثم لما مدته ياء أو واو مع التضعيف — على هذا الترتيب .

(٣) القُرَادُ : دويبة معروفة ، وبمير قَرِدٌ — كثيرها . والكَرَاعُ : مستدق الساق

(\*) « فعل » مبتدأ « لنحو » متعلق بمحذوف خبر « أحر » مضاف إليه ، وصرف للضرورة « وفِعْلة » مبتدأ « جمعاً » مفعول ثانٍ مقدم ليدري « بنقل » متعلق بيدرئ الواقع خبراً للبتدأ ، ونائب فاعله يعود على فِعْلة ، وهو المفعول الأول .



ونحو: عَمُودٌ وَقَلُوصٌ<sup>(١)</sup> ونحو: سَرِيرٌ وَذَلُولٌ . وخرج نحو: كِسَاءٌ  
وَقَبَاءٌ؛ لأجل اعتلال اللام، ونحو: هِلَالٌ وَسِنَانٌ؛ لأجل تضعيفها مع  
الألف. وشذَّ عِنَانٌ<sup>(٢)</sup> وَعُنِنٌ، وَحِجَابٌ<sup>(٣)</sup> وَحُجْبٌ. ويُحْفَظُ في نحو<sup>(٤)</sup>:  
نَمْرٌ - وَخَشِنٌ، وَنَذِيرٌ، وَصَحِيفَةٌ.

(الثالث) «فَعَلٌ» - بضمَّ أَوَّلِهِ وفتح ثانيه. وهو مُطَّرِدٌ في  
شيئين: في اسمٍ على «فُعْلَةٍ»<sup>(٥)</sup>، كقُرْبَةٍ وَغُرْفَةٍ وَمُدِيَةٍ وَحِجَّةٍ وَمُدَّةٍ.  
وفي «الفُعْلَى»<sup>(٦)</sup> أَنْتَى «أَفْعَلٌ»، كالكُبْرَى والصُّغْرَى، بخلاف حُبْلَى<sup>(٧)</sup>

من النعم والبقر - يذكر ويؤنث. وفي المثل: «أُعْطِيَ العبد كراعاً فطلب ذراعاً».

(١) القلوص: الشابة من النوق، وهى بمنزلة الجارية من النساء.

(٢) بكسر العين: اسم لما تقاد به الدابة - وبفتحها: السحاب، واحدها عانة.

(٣) بكسر الحاء وفتحها: العظم المستدير حول العين - أو الأعلى الذى ينبت عليه

الحاجب. (٤) وهى كما مثل المصنف: «فَعِلٌ» اسماً وصفة، و«فَعِيلٌ» صفة

و«فَعِيلَةٌ» اسماً كصحيفة، وصفة كنجبية. وكذلك يحفظ في «فَعْلٌ» كسقف ورهن

وفي «فَاعِلٌ» كبازل، وشارف - للمسنة من النوق. وفي «فَعَلٌ» كنصف «للرأة

بين الحدائة والمسنة». وفي «فَعَالٌ» كصناع «للرأة المتقنة لما تضمنه النساء». وفي

«فَعِيلَةٌ» كفريحة. وفي «فَعْلَةٌ» كخشبة. وفي «فَعْلٌ» كستر. ويجب - فى غير

الضرورة الشعرية - تسكين عين هذا الجمع إن كانت واواً؛ لثقل الضمة على الواو، نحو

سوار وسوز - وسواك وسوك. وإن كانت العين ياءً جاز ضمها وتسكينها، ويجب عند

التسكين كسر الفاء لتسلم الياء ويجوز تسكين العين، إن كانت حرفاً صحيحاً، نحو:

كتاب وكتب أو كتب. ويمتنع تسكين عين المضعف نحو سرير وسرر.

(٥) سواء أ كان صحيح اللام أو معتلها أو مضعفها، وقدمثل لها المصنف.

(٦) أى فى وصف على وزن «فُعْلَى» التى هى مؤنث «أفعل» المذكور.

(٧) لأنها وصف مؤنث لا مذكر له.

وشذ في نحو : مُهْمَةٌ<sup>(١)</sup> ، ونحو : رُؤْيَا<sup>(٢)</sup> ، ونحو : نَوْبَةٌ<sup>(٣)</sup> ونحو :  
بَدْرَةٌ - وَلِحِيَّةٌ - وَنُحْمَةٌ<sup>(٤)</sup> .

(الرابع) « فِعْلٌ » - بكسرِ أَوَّلِهِ وفتحِ ثَانِيهِ ، وهو لاسمٌ<sup>(٥)</sup> عَلَى  
« فِعْلَةٌ » كحِجَّةٌ ، وَكِسْرَةٌ ، وَفِرْيَةٌ - وهى الكَذِبَةُ . وَيُحْفَظُ فِي  
« فِعْلَةٌ »<sup>(٦)</sup> نحو : حَاجَةٌ ، ونحو : ذِكْرَى ، وَقَصْعَةٌ ، وَذِرْبَةٌ ، وَهَيْدَمٌ .

(١) أى : لأنها صفة . والبهمة : الرجل الشجاع الذى لا يدرى من أين يؤتى  
الشجاعته ، وجمعه : مُهْمَاتٌ . (٢) لأنها مصدر ، وجمها رُؤْيٌ بالتونين .

(٣) لمدم ضم الفاء ، ومثلها : قَرِيبةٌ - وَلِحِيَّةٌ - وَبَدْرَةٌ . عشرة آلاف  
درهم ، وجمعهما : بدور - ويدير .

(٤) لتحرك الثانى . هذا : وقد زاد فى التسهيل مما يطرده فيه « فِعْلٌ » : الاسم  
الذى على وزن « فِعْلَةٌ » نحو : جُدْمَةٌ وُجْمَةٌ - وكل جمع تكسير على وزن « فِعْلٌ »  
وعينه ولامه من جنس واحد ، نحو : جديد وجدد ، وذلول وذلل ؛ فإنه يجوز تحقيقه  
عند بعض القبائل - بفتح عينه وجمله على وزن « فِعْلٌ » تقول : جُدَّدَ - وذلل .

(٥) تام الأصول ؛ فخرجت الصفة ، نحو : صِرْفَةٌ ، وَكِبْرَةٌ - صفتان بمعنى صغير  
وكبير . وناقص الفاء ، نحو : عِدَةٌ - وزينة .

(٦) أى الأجراف المفتوح الأول ، مثل حاجة - وِجْجٌ . وفى « فِعْلٌ » مصدرًا  
كذكري - وذكر . وفى « فِعْلَةٌ » صحيح الأصول مثل : قَصْعَةٌ وقصع - وفى « فِعْلَةٌ »  
صفة مثل : ذِرْبَةٌ وصمّةٌ ، والجمع : ذرب - وصمم ، والذربة : المرأة الحديدية اللسان  
والصمة : الرجل الشجاع . وفى « فِعْلٌ » كهدم - للثوب الخلق ، وجمعه : هدم .  
وقد ينبو « فِعْلٌ » عن « فِعْلٌ » - وبالمعكس ؛ فمن الأول : حلية وحلى -  
ولحية وحلى ، ومن الثانى : صُورَةٌ وصور - وقُوَّةٌ وقوى ، وهو قياس ولكنه قليل .  
وفى « فِعْلٌ » و « فِعْلٌ » و « فِعْلٌ » يقول الناظم :

(وَ « فِعْلٌ » لِاسْمِ رُبَاعِيٍّ ، بِمَدِّ قَدْ زِيدَ قَبْلَ لَامٍ ، أَعْلَالًا فَقَدْ

(\*) « فِعْلٌ » مبتدأ « لاسم » متعلق بمحذوف خبر « رباعى » نعمت لاسم « بعد » صفة ثانية  
لاسم - أو حال منه « قد زيد » الجملة صفة لمد « قبل » ظرف متعلق بزبد « أعلالاً » مقول لفقده

(الخامس) «فَعْلَةٌ» - بضم أوله وفتح ثانيه . وهو مُطْرِدٌ في وصفٍ لعاقِلٍ على «فَاعِلٍ» مُعْتَلِّ اللام<sup>(١)</sup> ، كرامٍ ، وَقَاضٍ ، وَغَازٍ .  
(السادس) «فَعْلَةٌ» - بفتححتين . وهو شائع<sup>(٢)</sup> في وصفٍ لمذْكَرٍ عاقِلٍ صحيح اللام<sup>(٣)</sup> ، نحو : كامل ، وساحِرٍ ، وسافرٍ ، وبَارٍ .

مَا لَمْ يُضَاعَفْ فِي الْأَعْمِ ذُو الْأَيْفِ وَ «فُعْلٌ» جَمْعًا لِفِعْلَةٍ عُرِفَ  
وَنَحْوِ كِبْرِي ، وَإِفْعَلَةٌ «فِعْلٌ» وَقَدْ يَجِيءُ جَمْعُهُ عَلَى «فُعْلٍ»<sup>(٤)</sup>  
أى : أن «فُعْلٌ» من أوزان جمع السكّرة ، يطرد في كل اسم رباعي قد زيد قبل  
آخره مدة ؛ بشرط كونه صحيح الآخر ، وغير مضاعف - إن كانت المدة ألفاً - وهذا  
في الأعمّ الثالب . ومن الأوزان «فُعْلٌ» وهو يطرد في اسم على «فِعْلَةٌ» - أو فُعْلِي  
أثني الأفعال ، ككبرى . ومن الأوزان : «فِعْلٌ» وهو جمع لاسم على «فِعْلَةٌ» ،  
وقد تجمع فِعْلَةٌ على «فُعْلٍ» ، وقد أوضحنا وأوضح المصنف ما في هذه الأوزان .

(١) سواء كان معتل اللام . بالياء أو بالواو . فخرج الاسم ، نحو : واد - وعاد  
ووصف المؤنث مثل : عادية - وسارية ، ووصف غير العاقل ، نحو : صار - وصف لأسد  
وصحيح اللام مثل : ضارب - فلا يجمع شيء من ذلك على «فِعْلَةٌ» . وشذ في صفة على  
غير «فاعلٍ» نحو : كَتَبَ وكَاة - وفي «فاعلٍ» اسماً ، نحو : باز وبزاة - وفي صحيح  
اللام ، نحو : هادر ومُهدِّرة ، والهادر : الرجل الساقط الذي لا يعتد به .

(٢) الواقع : أنه مطرد .

(٣) على وزن فاعل ؛ فلا يجمع غير الوصف مثل : واد ، وباز . ولا وصف المؤنث  
نحو : طالق وحائض . ولا وصف غير العاقل نحو : صاهل . ولا الوصف المعتل اللام  
نحو : ساع . ولا نحو حذِر ، لأنه ليس على فاعل . ويلاحظ أن أوصاف المفرد هنا - كما هي

مقدم ، ووجه «فَعْلَةٌ» في محل جر صفة اللام (\*) «ما» ظرفية مصدرية «في الأعم» متعلق بـضاعف  
«ذو الأنت» ذو نائب فاعل بضاعف والأنت مضاف إليه «وَفُعْلٌ» مبتدأ «جَمْعًا» حال من ضمير عرف  
«لِفَعْلَةٍ» متعلق بجمعا أو بعرف «عرف» ماضٍ المجهول ونائب فاعله يعود إلى «فُعْلٌ» المبتدأ ، والجملة خبره  
(\*) «نحو» معطوف على «كبرى» مضاف إليه «وافعله» خبر مقدم والواو للاستئناف  
«فُعْلٌ» مبتدأ مؤخر «قد» حرف تقييد «جَمْعُهُ» فاعل يجيء «على فُعْلٍ» متعلق به أو يجيء .

(السابع) «فَعَلَى» — يفتح أوله. وسكون ثانيه . وهو لما دَلَّ على آفة<sup>(١)</sup> ؛ من «فَعِيل» وصفاً للمفعول ، كجَرَّحَ وأَسِيرَ وقَتِيل . وَجَمَلَ عليه سِنَّهُ أَوْزَانٌ مِمَّا دَلَّ عَلَى آفَةٍ ؛ من «فَعِيل» وصفاً للفاعل كمرِيض ، و «فَعِل» كزَمِن<sup>(٢)</sup> ، و «فَاعِل» كِهَالِك ، و «فَعِيل» كَمَيِّت ، و «أَفْعَل» كَأَحَق ، و «فَعْلَان» كَسُكْرَان<sup>(٣)</sup>

في الصيغة السابقة ؛ غير أن اللام هنا صحيحة وهناك معتلة . وشذ : سيد وسادة .  
وخبيث وخبيثة . وفي هذين الوزنين يقول الناظم :

(في نَحْوِ زَامٍ ذَوِ اطْرَادٍ فَعَلَهُ « وَشَاعَ نَحْوُ كَامِلٍ وَكَلَمَهُ »<sup>(٤)</sup>)  
أى أن «فَعْلَةٌ» يطرد في كل وصف على «فاعل» معتل اللام لذكره ، مثل : زام .  
و «فَعْلَةٌ» يشيع ويطرد في وصف على «فاعل» صحيح اللام لذكر عاقل ، نحو :  
كامل وكلمه . واكتفى الناظم بالمثال عن ذكر هذه الشروط .

(١) أى عاهة طارئة ؛ من ألم وتوجع — أو موت وهلك — أو عيب ونقص أى نقص  
(٢) هذان الوصفان دالان على الألم والتوجع .

(٣) هذا والذي قبله يدلان على نقص وعيب . وقد قرئ : (وترى الناس سَكْرَى)  
ويحفظ : رجل كَيْس — أى عاقل — ورجل كَيْسَى ، وسنان ذرب — أى حاد  
وأسنه ذربى .

وإلى وزن «فَعَلَى» يشير الناظم بقوله :

(فَعَلَى لَوْصَفٍ كَقَتِيلٍ ، وَزَمِنٍ وَهَالِكٍ ، وَمَيِّتٍ بِهٍ قَمِينٍ)<sup>(٥)</sup>

أى : أن «فَعَلَى» يكون جمع تسكيسير لسكل وصف على وزن «فَعِيل» بمعنى مفعول  
كقتيل ، و «فَعِل» كزَمِن ، و «فَاعِل» كِهَالِك ؛ مما يدل على هلاك أو مرض ،

(\*) «في نحو زام» متعلق بمحذوف يدل عليه اطراد لا به ؛ لأنه مضاف إليه ذوم والمضاف  
إليه لا يعمل فيما قبل المضاف «ذو اطراد» ذو خير مقدم واطراد مضاف إليه «فعله» مبتدأ  
مؤخر «نحو كامل» نحو فاعل شاع وكامل مضاف إليه «وكلمة» مطوف على كامل  
(\*) «فَعِل» مبتدأ «لوصف» خبر «كقتيل» بنحو مبتدأ محذوف «وزمن وهالك» بالجر  
مطوفان على قتل «وميت» مبتدأ «به» متعلق بقمن الواقع خبرا للمبتدأ .

(الثامن) «فِعْلَةٌ» - بكسر أوله وفتح ثانيه . وهو كثير في  
«فعل» اسماً<sup>(١)</sup> - بضم الفاء ، نحو : قرط ، ودُرْج ، وكُون ، ودُوب .  
وقليل في اسمٍ على «فعل» - بفتح الفاء ، نحو : غَرْدُ<sup>(٢)</sup> ، أو بكسرها  
نحو : قِرْد . وقَلَّ أيضاً في نحو : ذَكَرَ وَهَادِرِ<sup>(٣)</sup> .

(التاسع) «فُعْلٌ» - بضم أوله وتشديد ثانيه مفتوحاً . وهو  
لوصفٍ على «فاعل» أو «فاعلة» صحيجي اللام<sup>(٤)</sup> ، كضاربٍ وضائمٍ -  
ومؤنثيهما . وَندَر في نحو : غَازٍ وَعَافٍ<sup>(٥)</sup> - كما نَدَرَ في نحو : خَرِيدَةٌ<sup>(٦)</sup>

و «فيعل» كيت - حقيق بأن يجمع هذا الجمع ، وقد بين المصنف الباقي من الأوزان .  
(١) أى : صحيج اللام ؛ فخرجت الصفة ، نحو : حلو ومر ، ومعتل اللام مثل عضو  
وظي ونحى - فلا يجمع شئ منها على «فِعْلَةٌ» .

(٢) نوع من النبات الصحراوي - المسمى الكمأة ، وحكى كسر العين .

(٣) الهادر : الساقط - وجمعه هدره . وفي «فِعْلَةٌ» يقول الناظم :

(لِفُعْلٍ اسْمًا صَحَّحَ لَأَمَّا «فِعْلَةٌ» وَالْوَضْعُ فِي فِعْلٍ وَفِعْلٍ قَلَّةٌ)<sup>(٧)</sup>

أى : أن «فِعْلَةٌ» جمع لـ «فُعْلٌ» اسماً صحيج اللام ، والوضع العربي قتل أن  
يكون جمعاً لاسم على وزن «فُعْلٌ» أو «فِعْلٌ» .

(٤) سواء كانت العين صحيحة أو معتلة كما مثل المصنف . وخرج الاسم ، كحاجب

العين - وجائزة البيت . أما الحاجب بمعنى مانع ، وجائزة بمعنى مارة - فهما وصفان  
ويجمعان على حُجْبٍ وَجُوزٍ .

(٥) أى من كل وصف معتل اللام ، والجمع نُغْرَى - ونُعْتَى . والعافى : السائل

أو من عفا عنه - إذا تركه ولم يعاقبه (٦) الخريدة : المرأة الحية - ذات الحياء

(\*) «فعل» جار ومجرور خبر مقدم «اسماً» حال منه «صحح» الجملة في محل نصب نعت  
لاسمى «لاماً» تمييز محول عن الفاعل «فعل» مبتدأ مؤخر «والوضع» مبتدأ «في فعل»  
متعلق بقله «وفعل» عطف عليه «قله» فعل ماضى والفاعل يعود إلى الوضع ، والماء منعه  
يعود إلى فعله ، والجملة من قلله وفاعله المستتر خبر المبتدأ .

وَنَفْسَاءَ ، وَرَجُلٌ أَعَزَلَ <sup>(١)</sup> .

(العاشر) «فَعَالٌ» - بضم أوله وتشديد ثانيه . وهو لِيُوصَفِ عَلَى

«فَاعِلٍ» صحيح اللام، كصَائِمٍ وقَارِيءٍ <sup>(٢)</sup> . قيل: ونَدَرَ فِي «فَاعِلَةٍ» كقولهِ :

\* وَقَدْ أَرَاهُنَّ عَنِّي غَيْرَ صُدَادٍ <sup>(٣)</sup> \*

والظاهرُ أَنَّ الضميرَ للأبصار <sup>(٤)</sup> - لا للنساء، فهو جمع صَادٍ - لاصادَةٍ

وفي المعتلِّ، كغُرَّاءٍ وَسُرَّاءٍ <sup>(٥)</sup> .

أو الجليمة ، أو المذراء - والجمع مُخَرَّدٌ ، وقالوا : خرائد - على القياس .

(١) أى لا سلاح معه ؛ ويقال : رجالٌ مُعَزَّلٌ - ومُعَزَّلٌ

(٢) التمثيل بقاريء : يدل على دخول ملامه همزة ، تقول في جمعهما : صوام - وقراء

(٣) عجز بيت من البسيط، لهُمير بن مُشيم - المعروف بالقطامي ، وصدرة :

\* أَبْصَارُهُنَّ إِلَى الشُّبَّانِ مَائِلَةٌ \*

اللغة والاعراب . أبصارهن : جمع بصر - والمراد العين . مائلة : متجهة ، من

مال إليه - إذا اتجه نحوه . صداد : من الصد - وهو الإعراض وهو جمع صادة

«أبصارهن» مبتدأ وهو مضاف إلى ضمير المؤنثات «إلى الشبان» متعلق بمائلة

«مائلة» خبر أبصارهن «وقد» الواو للمحال وقد حرف تحقيق «عني» متعلق بصداد

«غير صداد» غير مفعول ثانٍ لأرى ، وصداد مضاف إليه - أو غير حال من المفعول .

والاعني : أن عيون هؤلاء النوائى متجهة إلى الشبان ، والحال أنهم لم يعرضن

عني ولم ينسينني مع ذلك .

والشاهد : في «صداد» فإنه جمع صادة ؛ بدليل التانيث في أبصارهن وأراهن ، وذلك

نادر ؛ لأن «فَعَالٌ» جمع لفاعل - لا لفاعلة . قيل: ولم يرد في فاعلة للمؤنث - إلا هذا البيت

(٤) فإنه يقال : بصرصاد - كما يقال : بصرحاد .

(٥) جيمان لغاز ، وسار - اسمي فاعل من الغزو والسرى .

وفي «فَعَلٌ» و «فَعَالٌ» يقول الناظم :

(و) «فَعَلٌ» إِنْ فَعَلَ وَفَاعِلٌ لَهُ وَصَفَيْنِ ، نَحْوُ عَاذِلٍ وَعَاذِلَةٌ

(\*) «فعل» وفعل ، مبتدأ «فاعل» خبر «وفاصلة» مطاب عليه «وصفين» حال منهما -

(الحادى عشر) «فِعَالٌ» — بكسر أوّله . وهو لثلاثة عشر وزناً :  
 الأول ، والثانى : «فَعَلٌ — وَفَعَلَةٌ» — اسمين أو وَصَفَيْنِ<sup>(١)</sup> نحو :  
 كَعَبٌ وَقَصْعَةٌ — وَصَعَبٌ وَخَدَلَةٌ<sup>(٢)</sup> . وَنَدَرَ فِي يَأْتِيُ الْفَاءُ ، نَحْوُ : يَعْرُ<sup>(٣)</sup>  
 — أَوْ الْعَيْنِ نَحْوُ : ضَيْفٌ وَضَيْعَةٌ .  
 الثالث ، والرابع : «فَعَلٌ — وَفَعَلَةٌ»<sup>(٤)</sup> — غيرَ مَعْتَلِي اللّام ،  
 وَلَا مُضَعَّفِيهَا<sup>(٥)</sup> ، كَجَمَلٌ وَجَبَلٌ ، وَرَقَبَةٌ وَعَرَّةٌ .  
 الخامس ، والسادس : «فِعْلٌ»<sup>(٦)</sup> كَذَيْبٌ وَبِئْرٌ ، وَ«فُعْلٌ»<sup>(٧)</sup>  
 كدُهْنٌ وَرُمُحٌ .

(وَمِثْلُهُ «الْفِعَالُ» فِيمَا ذُكِّرَا وَذَانِ فِي الْمَعْلُ لَأَمَّا نَدَرَا)<sup>(٨)</sup>  
 أى : أن «فَعَلٌ» جمع مقبوس فى وصف صحيح اللام على وزن فاعلٍ أو فاعله ،  
 نحو عاذل — وعاذلة ، ومثله الفَعَالُ ؛ فهو مقبوس فى وصف صحيح على وزن «فاعلٍ»  
 لمذكر ، ونذر «فَعَلٌ وفَعَالٌ» — فى المَعْتَلِ اللّام المذكر . ونذر أيضاً فى جمع فاعلة .  
 (١) بشرط ألا تكون فاؤها ولا عينها ياء .  
 (٢) الخدلة: هى المتثلة الساقين والذراعين مع استدارة . والخدلة أيضاً : الحبة  
 الضئيلة من العنب . والحدل : الضيخم (٣) هو الجدى يربط فى الزبية — أى الحفرة  
 ليحيط الأسد لاقتراسه فيقع فيها ، والآشى : يعرة ، وفى المثل : «أذل من اليعر» .  
 (٤) اسمان لاصفتان ؛ فخرج نحو : بَطَلٌ وبطلة ؛ لأنه وصف .  
 (٥) فخرج نحو : قتي وعصا ؛ لاعتلال لامهما ، ونحو : طلال ؛ لأنه مضعف اللام  
 (٦) بشرط أن يكون اسماً كما مثل المصنف ؛ فخرج نحو : جِلْمَفٌ للرجل الجاني :  
 (٧) بشرط أن يكون اسماً غير وارى العين ولا يأتى اللام ، فخرج نحو : حاو  
 وحوث . ومُدْنَى . والمدنى : مكيال شامى . وهو غير المدنى — وجمعه أمداء .

(\*) «ومثله» خبر مقدم ومضاف إليه ، والصمير يعود إلى فعل «افعال» مبتدأ . وآخر «فيها»  
 متعلق بمثل ، لما فيه من معنى المائلة ، وجملة «ذكرا» صلة ما ، والألف الاطلاق «وذان» اسم  
 إشارة مبتدأ «فى المثل» متعلق بندرا «لأما» تمييز «نذر» فعل وفاعل والجملة خبر المبتدأ .

السابع ، والثامن : « فَعِيل » بمعنى فاعل ، و « مُؤَنَّثَةٌ »<sup>(١)</sup> ؛ كظَرِيف  
وكرِيم وشَرِيف - ومؤنثاتها .  
والخمسَةُ الباقية : « فَعْلَان » صفة ، ومؤنثاه « فَعْلَى - وَفَعْلَانَةٌ » .  
و « فُعْلَان » صفة ، وأُنثاه « فُعْلَانَةٌ » ، كغَضَبَانٍ وَغَضَبَى - وَنَدْمَانٍ  
وَنَدْمَانَةٍ - وَمُحْصَانٍ وَمُحْصَانَةٍ<sup>(٢)</sup> . والتزَمُوا في « فَعِيل » وأُنثاه ؛ إذا  
كانا واوِيَّيْنِ العَيْنَيْنِ صحيحَي اللّامين كطويل وطويلة - أَلَّا يُجْمَعَا إِلَّا  
على « فِعَال »<sup>(٣)</sup> . وَيُحْفَظُ « فِعَال » في نحو : رَاعٍ وَقَائِمٌ وَأَمٌّ<sup>(٤)</sup> -  
ومؤنثاتهنَّ ، وَأَعَجَبٌ<sup>(٥)</sup> وَجَوَادٌ ، وَخَيْرٌ ، وَبَطْحَاءٌ ، وَقَلُوصٌ<sup>(٦)</sup> .

(١) بشرط أن يكونا وصفين صحيحى اللام ؛ فخرج نحو : حديد وجريدة ؛ لأنهما  
اسمان . ونحو : غنى وولى - ومؤنثهما ، لإعتلال اللام .  
قيل : لم يأت على « فَعِيل » صفة ، عينه واو وفاؤه ولامه صحيحان - إلا في ثلاث كلمات :  
طويل - قويم - صويب ، وأما عويص فقد غلبت عليه الاسمية .

(٢) الخَمسة : الجوعَة ، وَخَصَّ البطن - مثله الميم - خلا ، وَرَجُلٌ خَصَانٌ - بالضم  
والتحريك ، وَخَمِيسُ الحشا : ضامر البطن ، وهى خصانة وخميسة ، والجمع خصاص .

(٣) أما غيرهما فيجمع عليه وعلى غيره ، تقول : كريم - وكرماء - وكرام ،  
وكذلك : ظريف ، وشريف (٤) أم - بهمزة ممدودة وميم مشددة - من أمٌّ بمعنى  
قصد ، وأصله : آمِمٌ كضارب ؛ فأدغم المثلان ، وجمعه إمام كقيام ، قال تعالى :  
( واجعلنا للمتقين إماماً ) أى قاصدين لهم ، والمؤنثة : أمة . الآية : ٧٤ سورة الفرقان

(٥) أى هزيل ، ومؤنثه عيجفاء - وعجيفٌ بغير هاء ، والجمع متهما عجفاف

(٦) القلوص : الشابة من الإبل ، وهو اسم على وزن فَعُول - وما قبله أو صاف على  
أوزانها . وقد بين الناظم ما يطرده في « فِعَال » من الأوزان في إجمال ، فقال في « فَعْلٌ وَقَعْلَةٌ » .

( فَعْلٌ وَقَعْلَةٌ « فِعَالٌ » لهُمَا وَقَوْلٌ فِيمَا عَيْنُهُ الْيَاءُ مِنْهُمَا )<sup>(٥)</sup>

(\*) « فَعْلٌ » مبتدأ « وَقَعْلَةٌ » عطف عليه « فِعَالٌ » مبتدأ ثانٍ « لهما » جار ومجرور خبره  
والجملة خبر الأول « وَقَوْلٌ » فعل ماضٍ فاعله يعود على فِعَالٍ « فِيمَا » متعلق بقول « عَيْنُهُ » مبتدأ  
ومضاف إليه « الْيَاءُ » خبر والجملة صلة ما « مِنْهُمَا » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من ما اللووصولة .



(الثاني عشر) «فُعُول» — بضمتين . وَيَطْرُدُ فِي أَرْبَعَةٍ :

فبين أنه قليل فيما عينه ياء منهما ؛ ولم يذكر أنه قليل فيما فاؤه الياء أيضاً كما أوضحنا وقال في الأربعة التالية لهما وهي : «فَعُلُ وَفَعَلَةٌ» . و «فِعِلٌ وَفِعْلٌ»  
 ( وَ «فَعُلٌ» أَيْضَالَهُ «فِعَالٌ» مَا لَمْ يَكُنْ فِي لَامِهِ اعْتِلَالٌ  
 أَوْ يَكُ مُضْعَفًا ، وَمِثْلُ «فَعْعِلٌ» ذُو التَّاءِ وَفُعُلٌ مَعَ فِعِلٌ ، فَاقْبَلِ )<sup>(٥٠)</sup>  
 أى : اطرد «فِعَالٌ» في «فَعُلٌ وَفَعَلَةٌ» ما لم يكن لامهما معتلاً أو مضاعفاً ،  
 واطرد أيضاً في «فُعُلٌ وَفِعْلٌ» وقد أوضح المصنف شروط كل .

وفي الرابع والثامن — وهما : «فَعِيلٌ» ، ومؤثته — قال :

( وَفِي فَعِيلٍ وَصَفَ فَاعِلٍ وَرَدَّ كَذَلِكَ فِي أَنْشَاءِهِ أَيْضًا اطْرُدْ )<sup>(٥١)</sup>  
 أى اطرد «فِعَالٌ» أيضاً — في كل صفة على فعيل بمعنى فاعل ، مقترنة بالتاء  
 أو مجردة منها ؛ بشرط صحة لامها كما أسلفنا .

وقال في الخمسة الباقية ، وفي «فَعِيلٌ» معتل العين بالواو صحيح اللام :

( وَشَاعَ فِي وَصْفِ كَلِيٍّ «فُعْلَانًا» ، أَوْ أَنْثِيئَةٍ ، أَوْ كَلِيٍّ «فُعْلَانًا»  
 وَمِثْلُهُ «فُعْلَانَةٌ» ، وَالزَّمَةُ فِي نَحْوِ طَوِيلٍ وَطَوِيلَةٍ تَسْفِي )<sup>(٥٢)</sup>  
 أى : وشاع — أى اطرد — «فِعَالٌ» جمعاً لوصف على «فُعْلَانٌ» ، أو أنثية وهما :  
 «فُعْلَانَةٌ أو فَعْمَلِيٌّ» ، وفي وصف على «فُعْلَانٌ» أو على «فُعْلَانَةٌ» . والتزم «فِعَالٌ» في  
 كل وصف على فعيل أو فعيلة معتل العين ، نحو : طويل وطويلة .

(\*) «وفعل» مبتدأ أول «أيضاً» مفعول مطلق «له» خبر مقدم «فعل» مبتدأ مؤخر والجملة خبر الأول  
 «ما» مصدرية ظرفية «في لامة» خبر يمكن مقدم «اعتلال» اسمها مؤخر (\*) «أوبك» فعل مضارع ناقص  
 معطوف على «يكن» بحذف النون للتخفيف ، واسمها يعود إلى فعل «مضعفاً» خبرها «ومثل»  
 خبر مقدم «فعل» مضاف إليه «ذو التاء» خبر مقدم «والمبتدأ مؤخر» والتا مضاف إليه «وفعل» معطوف  
 على «ذو التاء» مع فعل «مع ظرف متعلق بحذوف حال من فعل ، وفعل مضاف إليه .  
 (٥٠) «وفي فعيل» متعلق بورد «وصف فاعل» وصف حال من فعيل وفاعل مضاف إليه  
 «كذلك في أنشائه» متعلقان باطرد والضمير يعود إلى فعال .

(\*) «على فعلانا» متعلق بحذوف نعت لوصف «أو أنثية» عطف عليه «أو على فعلانا»  
 معطوف على فعلانا «ومثله» خبر مقدم ومضاف إليه «فعلانة» مبتدأ مؤخر «تسفي» فعل مضارع  
 محزوم في جواب الأمر وهو الزمة ، والياء للاشباع .

أحدها: اسم على « فَعِلَ » نحو: كَبِدَ وَوَعَلَ<sup>(١)</sup> - وهو فيه كاللازم<sup>(٢)</sup>. وجاء في نحو: نَمِرٌ - نَمُورٌ على القياس، ونَمِرٌ<sup>(٣)</sup> قال:

\* فِيهَا عَيَائِيلُ أُسُودٍ وَنَمِرٌ \*<sup>(٤)</sup>

وقد يكون مقصوراً مِنْ نَمُورٍ للضرورة<sup>(٥)</sup>، وقالوا أيضاً: أَنَمَارٌ<sup>(٦)</sup>.

والثلاثة الباقية: الاسم<sup>(٧)</sup> الثلاثي الساكن العين، مفتوح الفاء<sup>(٨)</sup>

نحو: كَعَبٌ وَفَلَسٌ، ومكسورها نحو: جَمَلٌ وَضِرْسٌ، ومضمومها نحو: جُنْدٌ وَبُرْدٌ - إلا في ثلاثة<sup>(٩)</sup>:

(١) الوعل - ككتف - تيس الجبل، ويقال فيه: وَعِلٌ - ووَعِلٌ كدئل، والأنثى وعلة (٢) أى اطراد « فَعُولٌ » في فَعِلٍ - ملتزم غالباً لا يكاد يجاوزه إلى غيره. (٣) أى: سماعاً (٤) بيت من مشطور الرجز، أنشده سيديبه الحكيم بن مُمِيَّة

الربيعي من تميم - يصف فتاة نبتت في موضع محفوف بالجبال والشجر. وقبله

حَفَّتْ بِأَطْوَادِ جِبَالٍ وَتَمَرٌ فِي أَشْبِ النَّيْطَانِ مُلْتَفَّ الحُظُرِ

اللغة والاعراب. حَفَّتْ: أحيطت. بأطواد: جمع طود، وأصله الجبل العالي.

والمراد هنا: الشديد الارتفاع. أشب: ملتف ومختلط. النيطان: جمع غوط، وهو الأرض

المطمئنة الواسعة. الحظر: الموضع الذي حوله شجر كالخطيرة. عيائيل: جمع عيل - واحد

العيال، والمراد: أشبال السباع. « فيها » خبر مقدم والضمير عائد إلى النيطان « عيائيل »

مبتدأ مؤخر « أسود » بدل من عيائيل أو بيان لها: وروى بالجر على الإضافة،

ويكون من إضافة الصفة للموصوف. وقيل: الصواب « عيائيل » جمع تغيل وهو موضع الأسد

والشاهد: جمع « نمر » على نمر سماعاً، والقياس: نَمُورٌ (٥) أى أن أصله نَمُورٌ

على رزن فعول، ثم حذف الواو للضرورة اكتفاء بالجر كالمجانسة لها.

(٦) جمع قلة قياسي لنمر - لا سماعي (٧) خرجت الصفة كصعب وجلف - وحلوا.

(٨) وليس معتل العين بالواو، كحوض - فلا يجمع على فعول. وشذ في « فوج » -

وهم الجماعة من الناس - ففوج (٩) من مضموم الفاء، فلا يطرد فيها فعول.

أحدها : معتل العين كحوت<sup>(١)</sup> .

الثاني : معتل اللام كمدي<sup>(٢)</sup> . وشذ في نوى نوى<sup>(٣)</sup> ، قال :

\* خَلَّتْ إِلَّا أَيَّاصِرَ أَوْ نُؤِيًّا \*<sup>(٤)</sup>

الثالث : المضاعف - كمدي<sup>(٥)</sup> . وشذ في حص - بالحاء المهملة - وهو

الورس<sup>(٥)</sup> - خصوص . ويحفظ في « فَعَلَّ »<sup>(٦)</sup> كآسد ، وشجن ،  
ونذب<sup>(٧)</sup> ، وذكر .

(١) فالنائب جممه على « فِعلان » كحيتان (٢) فيجمع غالباً على « أفعال »

تقول : مدي - وأمداء ؛ بقلب يائه همزة طبقة لقاعدة الإعلال . والمدي : القفيز الشامي  
وهو غير المد المعروف (٣) صدر بيت من الوافر لأطرماح ، وعجزه :

\* تحآفرها كأشربة الإضين \*

اللغة والاعراب . أياصر : جمع أياصر ، وهو جبل قصير يشد في أسفل الحباء  
إلى وتد . نؤيا : جمع نؤى ، وهي حفيرة تحفر حول الحباء لئلا يدخله المطر . كأسرية -  
جمع سري كفي : نهر صغير يجري إلى النخل . وروى : كأسربة . الإضين : جمع أضاة ،  
وهي المستنقع من سيل أو غيره . « إلا » أداة استثناء « أياصر » منصوب على الاستثناء  
« محآفرها » مبتدأ ومضاف إليه « كأسربة » متعلق بمحذوف خبر وهو مضاف إلى  
« الأضين » للمحقق بجمع المذكر السالم ، والجملة من المبتدأ والخبر صفة « لنؤيا » .

والمعنى : أن هذه الديار خلت من أهلها ودرست آثارها ، ولم يبق إلا الأياصر  
والنؤى ، وقد خرج منها الماء على شكل مجار صغيرة كأسرية الإضين .

والشاهد : جمع « نؤى » بزنة « فَعَلَّ » وهو معتل اللام - على نؤى بزنة  
« فَعول » ، وأصله نؤوى - اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداها بالسكون فقلبت الواو  
ياء وأدغمتا ، ثم كسرت الهمزة لمناسبة الياء . ويجوز قلب ضمة النون كسرة لمناسبة أيضاً .  
(٤) المد : ميكال مقداره رطلان عند أهل العراق ، ورطل وثلاث عند أهل

الحجاز . ولا يجمع على « فَعول » بل جمعه : أمداد (٥) وقيل : هو الزعفران .  
والورس - كما في القاموس : نبات كالسمسم يزرع باليمن نافع للكف طلاء ، وللهبق شرباً  
(٦) أى اسم غير مضعف (٧) الندب : جمع ندبة - وهي أثر الجرح الباقي على الجلد

(الثالث عشر) « فِعْلَان » - بكسر أوله وسكون ثانيه . ويطرد  
 أيضاً في أربعة : اسم على « فُعَال » كغلام وغُرَاب . أو على « فُعَل »  
 كصُرْد وجُرْد . أو « فُعَل » - وَآوَى العَيْن - كحُوت وَكُوز .  
 أو « فُعَل » <sup>(١)</sup> كتاج - وساج - وخال <sup>(٢)</sup> - وراز - ونار ، وقاع . وَقَلَّ  
 في نحو: صِنُو وَخَرِب <sup>(٣)</sup> وغزال، وِصْوَار <sup>(٤)</sup> وحائط، وظَلِيم <sup>(٥)</sup> وخروف  
 (الرابع عشر) « فُعْلَان » - بضم أوله وسكون ثانيه . ويكثر في  
 ثلاثة : في اسم على « فُعَل » كظَهْر وَبَطْن ، أو « فُعَل » صحيح العين ؛

(١) والغالب أن تسكون عينه في الأصل معتلة .

(٢) الحال : النقطة الخالفة لبقية لون البدن ، والأصل خيل ، والجمع خيلان .

(٣) الخرب : ذكر الجباري - والشعر الختات وسط المرفق ، والجمع أخراب  
 وخراب - وخريان (٤) هو التقطيع من بقر الوحش ، وجمعه : صيران ، وأصله : صوران .

(٥) هو ذكر النعام ، وجمعه ظلمان . وكذلك يحفظ في « فُعَلَة » كدسوة ونسوان

وفي وصف على « فُعَل » كضيف، وضيغان - أو على « فُعَال » كشجاع وشجمان .

وفي الوزنين المتقدمين « فُعُول » و « فِعْلَان » - يقول الاظم في إجمال :

( وَبِفُعُولٍ « فُعَلٍ » نَحْوُ كَبِدٍ يُنْحَسُ غَالِبًا ، كَذَاكَ يَطْرُدُ

فِي « فُعَلٍ » أَسْمَاءُ مُطْلَقِ الْفَاءِ ، وَ« فُعَلٍ » لَهُ ، وَلِلْفُعَالِ « فِعْلَانٌ » حَصَلَ

وَشَاعَ فِي حُوتٍ وَقَاعٍ مَعَ مَا ضَاهَاهُمَا ، وَقَلَّ فِي غَيْرِهِمَا <sup>(٦)</sup> )

أى : أن « فُعُول » يورد جمعاً - في اسم ثلاثي على « فُعَل » ويلتزم فيه غالباً .

(\*) « وبِفُعُولٍ » متعلق بـ « فُعَلٍ » ، يبدأ « نحو كبد » نحو خبر مبتدأ محذوف وكبد مضاف إليه

« ينحس » الجملة من الفعل ونائب الفاعل خبر فعل « غالباً » حال من الضمير في « ينحس » كذا « متعلق بـ « يطرد »

وفاعله يعود إلى فعول (\*) « في فعل » متعلق بـ « يطرد » اسماً مطاق الفاء « حالان من « فعل » ومضاف إليه

« وفعل » مبتدأ « له » جار ومجرور خبر « ولفعال » متعلق بمحصول « فِعْلَان » مبتدأ وجلة « حصل » خبر

(\*) « في حوت وقاع » متعلقان بشاع « م » ظرف متعلق بمحذوف حال منهما « ما » اسم

موصول مضاف إليه « ضاهاهما » فاعل ضاهى يعود إلى ما للموصولة ، والضمير البارز مفعول ، والجملة

صلة ما « وقَلَّ » فعل ماض فاعله يعود إلى فِعْلَان « في غيرهما » متعلق بقَلَّ .

كذکر وجذع<sup>(١)</sup>، أو «فَعِيل» كَقَضِيبٍ ورَغِيفٍ وكَثِيبٍ  
وقلَّ في نحو: راکب وأَسْوَد، وزُقَاق<sup>(٢)</sup>.

(الخامس عشر) «فُعلاء» - بضم أوله وفتح ثانيه . ويطرُدُ في  
«فَعِيلٍ بمعنى فاعِلٍ»<sup>(٣)</sup> - غير مُضَاعَفٍ ولا مُعْتَلِّ اللّام<sup>(٤)</sup>. كَطَرِيفٍ وَكَرِيمٍ  
وَبَحِيلٍ. وكَثَرَفِي «فَاعِلٍ» دالاً على معنى كالنريزة، كعاقِلٍ وصالحٍ وشاعِرٍ،

ويطرُد في اسم على «فعل» مثلث الفاء، ويحفظ في «فعل» . أما «فعلان» فيطرُد  
في اسم على «فُعلاء» وقد سبق أنه مطرُد في «فُعَل» كصرد . وكذلك يطرُد فيما عينه  
واو؛ من «مفعل» أو «فعل» كحوتٍ وقاع، ويقل في غير ذلك . ولم يذكر الناظم  
الشروط والتفصيلات، وقد أوضحها المصنف وزدناها إيضاحاً .

(١) الجذع: الشاب الحدث، وقيل: الثني من الممز. وهي بهاء، والجمع: جذاع وجذعان -  
وهو صفة بحسب الأصل. ثم غلبت عليه الاسمية: كمد وعبدان . ومثله: حمل وحملان  
(٢) الزقاق - كغراب: السكة ويؤنث، والجمع أزقة وزقان. وهو أيضاً مجاز البحرين.  
وفي الأسماء الثلاثة التي تجتمع على «فعلان» يقول الناظم:

(و «فُعَلَاء» أَسْمَاءٌ، وَفَعِيَلًا، وَفَعَلٌ غَيْرُ مُعَلِّ الْعَيْنِ - فُعَلَانٌ شَمَلٌ) (٥)

أى: أن «فعلان» جمعاً يشمل من المفردات: الصحيح العين الذي على وزن  
«فعل»، و «فَعِيلٍ» و «فُعَلٍ» - وخرج بقوله اسماً: ضخم - وجميل - وبطل  
وبغير معتل العين: نحو قود؛ فلا يجمع شيء منها على «فعلان» .

(٣) أو بمعنى «مفعل» - أو «مفاعل»، ويشترط أن يكون «فَعِيلٍ» في الثلاثة:  
وصفاً لمذكر عاقل، غير مضاعف ولا مثل اللام، دالاً على سجيبة مدح أو ذم كما مثل المصنف  
وشذ: أسراء - وقتلاء - وسجناء - في أسير وقتيل وسجين؛ لأنهما بمعنى مفعول  
(٤) شُجْرَجٌ نحو: لبب وشديد، وغنى وولى .

(\*) «وَفُعَلَاء» مفعول مقدم لشمَل «اسماء» حال من «فُعَلَاء» و«فَعِيلًا» مفعول ثانٍ عليه  
«غير مُعَلِّ الْعَيْنِ» غير حال من فعل وما بعده مضاف إليه «فعلان» مبتدأ «شمَل» الجملة خبر .

وشذَّ «فُعلاء» في نحو: جَبَانَ<sup>(١)</sup> وَخَلِيفَةَ<sup>(٢)</sup> وَسَمَّحَ، وَوُدُودَ.

(السادس عشر) «أَفِعلاء» — بكسر ثالثة. وهو نائب عن فُعلاء؛

في المضعف<sup>(٣)</sup> كَشَدِيدٍ وَعَزِيزٍ، وفي المعتل<sup>(٤)</sup> كَوَلِيٍّ وَغَنِيٍّ.

وشذَّ في نحو<sup>(٥)</sup>: نَصِيبٌ، وَصَدِيقٌ، وَهَيِّنٌ.

(السابع عشر) «فَوَاعِلِ» — ويطرَّد في سبعة؛ في «فاعِلَة» اسماً

أو صفة ك(نَاصِيَةِ كَاذِبَةٍ خَاطِئَةٍ)<sup>(٦)</sup>، وفي اسمٍ على «فَوَعَلِ» كَجَوْهَرَ

(١) أى مما ليس على «فعليل» أو «فاعل».

(٢) فقد جمعوه على فُعلاء بطريق الحمل على المذكور — وهو خليف؛ لأنه لا يقع إلا

على مذكر. وقيل: إن «فُعلاء» جمع خلف، أما خليفة، فجمعه «خلائف».

(٣) أى في جمع فعليل المتقدم بمعنى فاعل.

(٤) أى معتل لللام من فعليل أيضاً.

(٥) أى من غير المضعف والمعتل لللام. وشذ كذلك «ظنين» — بمعنى منهم —

و «أظاء»؛ لأنه بمعنى مفعول، وإن كان مضمناً.

وفي «فُعلاء» و «أفِعلاء» يقول الناظم:

(وَلِكَرِيمٍ وَبَجِيلٍ «فُعَلَاءٌ» كَذَا لِمَا ضَاهَاهُمَا قَدْ جُمِلَا

وَنَابَ عَفَهُ «أَفِعَلَاءٌ» فِي الْمُعْتَلِّ لَامًا، وَمُضْعَفٍ، وَغَيْرُ ذَلِكَ قَوْلٌ)<sup>(٧)</sup>

أى: أن «فُعلاء» يطرَّد جمعاً في «فعليل» بمعنى فاعل صفة لمذكر عاقل، غير

مضاعف ولا معتل لللام؛ ككريم وبجيل، وما شابههما مما يدل على معنى كالنريزة.

وينوب عن «فُعلاء» في المضاعف والمعتل — «أفِعلاء»، وقل مجيء «أفِعلاء» جمعاً

لغير ما ذكر (٦) ناصية: اسم، وكاذبة وخاطئة — صفتان. الآية ١: سورة العلق

(\*) «ولكريم» خبر مقدم «وبجيل» ممتطوف عليه «فُعلاء» مبتدأ مؤخر «كذ» متعلق

بجملا في موضع للفعل الثاني «لما» متعلق به أيضاً، و«لما» اسم موصول «ضاهاهما» الجملة صلة ما

«قد» حرف تحقيق «جملا» نائب فاعله العائد إلى فعلا — هو مفعوله الأول، والألف للاطلاق.

(\*) «في المعتل» متعلق بناب «لاما» تمييز «ومضعف» عطف على المعتل «وغير ذلك» غير مبتدأ واسم

الإشارة مضاف إليه، والكاف حرف خطاب، وجملة «قل» خبر هـ.

وَكُوْثِرْ ، أَوْ « فَوْعَلَةٌ » كَصَوْمَعَةٍ<sup>(١)</sup> وَزَوْبَعَةٍ ، أَوْ « فَاعَلٌ » — بِالْفَتْحِ  
 كَكَاتَمَ وَقَالَ ب ، أَوْ « فَاعِلَاءٌ » — بِالْكَسْرِ ، نَحْوُ : قَاصِعَاءَ وَرَاهِطَاءَ<sup>(٢)</sup> ،  
 أَوْ « فَاعِلٌ » كَجَائِزٍ<sup>(٣)</sup> وَكَاهِلٍ ، أَوْ فِي وَصْفٍ عَلَى « فَاعِلٍ » لِمُؤَنَّثٍ<sup>(٤)</sup> ،  
 كَحَائِضٍ وَطَالِقٍ ، أَوْ لغيرِ عَاقِلٍ<sup>(٥)</sup> كَصَاهِلٍ وَشَاهِقٍ .  
 وَشَذَّ فَوَارِسٌ — وَنَوَاكِسٌ — وَسَوَابِقٌ — وَهَوَالِكٌ<sup>(٦)</sup> .

- (١) هي : بيت العبادة للنصارى — كالصومع .  
 (٢) اسمان لجحر اليربوع . وله ثالث اسمه : النافقاء ، وجمها : قواصع — ورواهط — ونوافق .  
 (٣) هي : الخشبة توضع فوق حائطين — والخشبة التي تحمل خشب سقف البيت .  
 (٤) اى : عاقل ، خال من تاء التأنيث غلباً .  
 (٥) بشرط أن يكون لمذكر .  
 (٦) لأنها جموع أو صاف على « فاعل » لمذكر عامل . والناكس : المطاطيء رأسه  
 وزاد في الكافية ثامناً ، وهو : « فوعلة » نحو : صومعة وصوامع . وقد ذكر في  
 التسهيل ضابطاً لهذه الأنواع . فقال : « فواعل لغير فاعل ، الموصوف به مذكر عاقل ،  
 مما ثانيه ألف زائدة ؛ أو واو غير ملحقة بنحاسى » . وقوله بما ثانيه — بيان لغير ، واحترز  
 به من نحو : آدم ، فإن ألفه أبدلت من فاء الكلمة ، فلا يجمع على فواعل — بل على  
 أفاعل ، نحو : أوادم . واحترز بقوله : غير ملحقة بنحاسى — من نحو : خورنق ، جمعه :  
 خورانق ، بحذف الواو — بزنة فعائل ؛ لأن الواو فيه للإلحاق . والخورنق : قصر للثمان  
 الأكبر مشهوره وفي فواعل — يقول الناظم :

( « فَوَاعِلٌ » لِفَوَعَلٍ وَفَاعِلٍ وَفَاعِلَاءَ مَعَ نَحْوِ كَاهِلٍ  
 وَحَائِضٍ ، وَصَاهِلٍ ، وَفَاعِلَةٍ ، وَشَذَّ فِي الْفَارِسِ مَعَ مَا مَائِلَةٌ )<sup>(٥)</sup>

(\*) « فواعل » مبتدأ « لفعول » خبر « فاعل وفاعله » معطوفان على فوعل « مع »  
 ظرف متعلق بحذوف حال مما قبله « وحائض وصاهل وفاعله » معطوفات على كامل « وشذ »  
 فعل ماض وفاعله يعود إلى فواعل « في الفارس » متعلق بشذ « مع ما » مع ظرف حال من الفارس  
 و « ما » مضاف إليه « مائله » الجملته صلة ما ، والضمير البارز في مائل مفعوله ، وهو يعود إلى الفارس

(الثامن عشر) « فَعَائِلٌ » . وَيَطْرَدُ فِي كُلِّ رِبَاعِيٍّ<sup>(١)</sup> مُؤَنَّثٍ ، ثَالِثُهُ مَدَّةٌ<sup>(٢)</sup> ؛ سِوَاءَ كَانَ تَأْنِيثُهُ بِالتَّاءِ كَسَحَابَةٍ<sup>(٣)</sup> وَصَحِيفَةٍ وَحَلُوبَةٍ — أَوْ بِالمَعْنَى كَشِمَالٍ<sup>(٤)</sup> ، وَعَجَّوزٍ ، وَسَعِيدٍ — عِلْمَ امْرَأَةٍ .

أى : أن فواعل يطرد جمعاً لاسم على وزن « فَوَعَلَ » ، أو على « فاعله » — أو على « فاعلاء » — أو على « فاعل » ، نحو كاهل . ويطرد أيضاً في وصف خاص بالأنثى على وزن « فاعل » كحائض ، ولذا ذكر غير عاقل كصاهل . وفي جمع على « فاعلة » ، وشذ في وصف على « فاعل » لذكر عاقل لم يجمع على « فواعل » . ويرى بعض الباحثين عدم التقيد بالشرط الذى يقضى بالآتجمع صفة « فاعل » على فواعل إذا كانت وصفاً لمذكر عاقل ؛ وذلك لوجود جموع كثيرة من هذا النوع ، كل منها وصف لمذكر عاقل ؛ كسابق وسوابق — وسابح وسوايح — وقارىء وقوارىء — وكاهن وكواهن — وغائب وغوايب — وحاج وحواج . فالحق أن صيغة « فاعل » تجميع قياساً على « فواعل » ؛ سواء كانت صفة للمذكر العاقل أم غير العاقل ، غير أن الأفضل مراعاة الشروط .

(١) قال شارح الموضح : اسماً كان أو صفة . وشرط غيره الاسمية في ذوات التاء ، ما عدا « فعيلة » فتجتمع على فعائل ولو كانت صفة ، كطيفة ولطائف ؛ بشرط ألا تكون بمعنى مفعول .

(٢) ألفاً كانت ، أو واواً ، أو ياء .

(٣) مثلها : رسالة ، وذؤابة .

(٤) بكسر الشين — مقابل يمين ، وبفتحةها — ريح تهب من ناحية القطب . وهو يشمل عشرة أوزان : خمسة مخنومة بالتاء ، وخسة مجردة منها ؛ فالتى بالتاء « فعالة » مثلثة الفاء ؛ كذؤابة — وسحابة — ورسالة ، و « فعولة » : كحمولة وحمايل ، و « فعيلة » كصحيفة وصحائف ، ويشترط ألا تكون بمعنى مفعولة ، كجزيحة بمعنى مجروحة . والمجردة منها — ويشترط أن تكون مؤنث معنوية — هى : « فعال » مثلثة الفاء ، نحو : شمال : « ليد اليسرى » وشمائل ، وعقاب « اسم لطائر » وعقائب ، وشمال للريح المعروفة وشمائل . و « فعول » نحو : عجوز وعجائر . و « فعيل » نحو : لطيف « اسم امرأة » ولطائف . وذكر في التسهيل : أن « فعائل » يكون جمعاً للمؤنث بألف التأنيث المقصورة كجبارى وجبار — أو الممدودة ، كجلولاء وجلائل ، وشذ :



(التاسع عشر) «فَعَالِي» - بفتح أوله وكسر رابعه . وَيَطْرُدُ فِي سَبْعَةَ : «فَعْلَاة» كَمَوْمَاءَ<sup>(١)</sup> . و«فَعْلَاة» كَسِعْلَاة<sup>(٢)</sup> . و«فِعْلِيَّة» كَهَبْرِيَّة<sup>(٣)</sup> . و«فَعْلُوَّة» كَعَرْقُوَّة<sup>(٤)</sup> - وما حُذِفَ أَوَّلُ زَائِدِيَّةٍ<sup>(٥)</sup> مِنْ نَحْوِ : «جَبَنْطَى وَقَلَنْسُوَّة»<sup>(٦)</sup> . و«فَعْلَاء» ؛ اسماً كصحراء - أو صفة لا مُذَكَّرَ لَهَا كَعَدْرَاءَ<sup>(٧)</sup> . وَذُ الْأَلْفُ الْمَقْصُورَةَ ؛ لِتَأْنِيثِ

مُضْرَةٍ وَضُرَائِرٍ - وَحُرَّةٍ وَحَرَائِرٍ - وَكِدَّةٍ وَكِنَائِنٍ ؛ لِأَنَّهَا ثَلَاثِيَّةٌ . وَفِي «فَعَائِلٍ» يَقُولُ الْبَاطِنُ :

( وَيَفْعَعَائِلُ أَجْمَعْنَ «فَعَالَةٌ» وَشِبْهَهُ ذَا تَاءٍ أَوْ مُزَالَةٍ<sup>(٨)</sup> )

أى : أن فعائل يكون جمعاً لكل اسم رباعى بمدته قبل آخره ، مؤنث - تاء ثابتة أو مزالة - أى غير موجودة . والمراد بشبه «فعالة» - «فَعِيلٌ» و«فَعُولٌ» بالتاء أو مجردتين منها ، وقد أوضحنا ذلك كله بالأمثلة .

(١) هى الصحراء الواسعة التى لا نبات فيها، وجمعها : مَوَامٍ - كجوار .

(٢) هى فى زعم العرب : العُؤْلُ ، أو ساحرة الجن - وجمعها سَعَالٌ .

(٣) هى القشور الذى يتعلق بأصول شعر الرأس - أو ما يتطاير من ذرات القطن

والدقيق - وجمعها هَبَارٌ . (٤) هى الخشبة التى توضع عرضاً فى رأس الدلو -

وجمعها عِرَاقٌ . (٥) أى ما كان ذا زيادتين بينهما حرف أصلى ، ويحذف

أول الزيادتين عند بعض العرب . (٦) الجبَنْطَى : العظيم البطن . والقَلَنْسُوَّةُ ،

ما يلبس على الرأس . وقد زيد فى الأدل النون والألف ؛ ليلحق بسفرجل . فإذا حذف

أول زائديه - وهو النون - قيل فى جمعه : حِبَاطٌ . أما الثانى فقد زيد فيه النون والواو

فإذا حذف أول الزائدين - قيل فى جمعه : قَلَاسٌ . أما من يحذف ثانى الزائدين فيجمعهما

على حبايط وقلائس . ومثلها : عَفْرَنَى لِلْأَسَدِ ، وبلمهنية بمعنى السعة ؛ يقال : فلان فى

بلمهنية من العيش - أى فى سعة . (٧) هى البِكَرُ .

(\*) «وَبَعَائِلُ» متعلق بأجمعن «فَعَالَةٌ» مفعوله «وشبهه» معطوف على فعالة «ذاتاء»

«ذاتاء» حال من المفعول به وتاء مضاف إليه «أو» زالة معطوف على «ذاتاء» وإضافته إلى الهاء من إضافة اسم المفعول لمفعوله الثانى ، والأول هو نائب الفاعل .

كُتِبِي - أو إلحاق كذفرى<sup>(١)</sup> .

(تمام العشرين) «فَعَالِي» - بفتح أوله ورابعه . ويُشَارِكُ الفَعَالِي -

بالكسر - في صحراء ، وما ذُكِرَ بعده<sup>(٢)</sup> .

وَلَيْسَ لِفَعَالِي مَا ينفردُ بِهِ عن الفَعَالِي - إِلَّا وَصَفَ<sup>(٣)</sup> .

(الحادى والشعرون) «فَعَالِي» - بالتشديد . وَيَطْرُدُ فِي

كَلِّ ثَلَاثِي<sup>(٤)</sup> آخِرُهُ يَاءٌ مُشَدَّدَةٌ<sup>(٥)</sup> غير متجددة للنسب<sup>(٦)</sup>

(١) هى الموضع الذى خلف أذن البعير يرشح منه العرق ، والجمع : زفار . وألفه

زائدة للإلحاق بدرهم . ويحفظ فعالي فى نحو: مَهْرٌ ومِهَارٌ - وأهل وأهال - ليلة وليال .

(٢) أى فى «فَعَالَاء» اسماً كصحراء - أو وصفاً لمؤنث لا مذكر له كعذراء ،

أو محتوماً بألف التأنيت المقصورة ، أو ألف الإلحاق على أساس ما تقدم فى «فَعَالِي»

بالكسرة ؛ فهذه المفردات مشتركة عند جمعها بين «فَعَالِي» و «فَعَالِي» .

(٣) أى على وزن «فَعَالَان» أو «فَعَالِي»، نحو: كسلان وكسالى - وسكران وسكاري .

والأحسن فى صيغة هذا الوصف - ضم أوله عند الجمع ، فيقال : كسالى - وسكاري .

وكذلك ينفرد الفعالي بالكسر - بالجملة التى ذكرت قبل صيغة «فَعَالَان» .

ويحفظ «فَعَالِي» فى نحو: يتيم - وأيم - وطاهر - وتحبط . و «فَعَالِي» فى نحو:

قديم - وقُدَامِي ، وأسير - وأسارى .

وفى «الفَعَالِي والفَعَالِي» يقول الناظم فى إجمال لا تفصيل فيه ولا إيضاح .

( وَبِالفَعَالِي وَالفَعَالِي جُمِعَا صحراء ولا عذراء ، والقيس أنبعا )<sup>(٧)</sup>

أى أن «فَعَالِي وفَعَالِي» يشتركان فى جمع ما كان على «فَعَالَاء» ؛ اسماً كصحراء

أو صفة كعذراء . واتباع القياس على هذين المثالين - أى قس عليهما نظائرهما .

(٤) ساكن العين . (٥) تلى الأحرف الثلاثة وتزيد عليها .

(٦) سواء كانت هذه الياء أصلية لغير النسب مطلقاً ككسرى - أم أصلها مزيدة

(\*) «وبالفَعَالِي» متعلق بجمعها ، والياء بمعنى على «والفَعَالِي» معطوف عليه «صحراء» نائب

فاعل جمع «والعذراء» عطوف عليه «والقيس» مفعول انبم ، والألف فى انبعا منقلبة عن التوف

الحقيقة ، ومعناه : اتبع القياس على هذين المثالين - أى قس عليهما نظائرهما .

كَبَيْحَتِي<sup>(١)</sup> وَكُرْسِيَّ وَقُمْرِيَّ<sup>(٢)</sup> بِخِلَافِ نَحْوِ : مِصْرِيَّ ، وَبَصْرِيَّ<sup>(٣)</sup>  
وَأَمَّا أَنَا نَسِيَّ فَيَجْمَعُ إِنْسَانٌ - لَا إِنْسِيَّ<sup>(٤)</sup> ، وَأَصْلُهُ أَنَا سَيْنٌ ؛ فَأَبْدَلُوا  
النونَ ياءً - كما قالوا : ظَرَبَانٌ وَظَرَابِيَّ<sup>(٥)</sup> .

(الثاني والعشرون) « فَعَالِلِ » . وَيَطَّرِدُ فِي أَرْبَعَةٍ وَهِيَ :

الرُّبَاعِيُّ وَالْخَمْسِيُّ - مُجَرَّدِينَ ، وَمَزِيدًا فِيهِمَا :

للنسب ، ثم أهمل هذا الغرض وترك وأصبح غير ملحوظ ، نحو : مُهْزِي ؛ فإن أصله  
الجل المنسوب إلى قبيلة « مُهْزَة » اليمنية المشهورة بالإبل المذكورة ، ثم أهمل ذلك  
بوصار المهري اسما للنجيب من الإبل مطلقا ؛ فيجمع على مهاري .

(١) أصله الجمل المنسوب إلى « مُبْحَت » الحراسانية ؛ وهي المشهورة بجودة إبلها  
وحسنها ، ثم تنوسى ذلك وشاع استعمال « البَيْحَتِي » في كل جمل قوى جميل ، وجمعه  
يُحَاتِي - وَالْأُنْثَى مُبْحَتِيَّة . (٢) القمري : نوع من الحمام ، والجمع قمارى - وَالْأُنْثَى قَمْرِيَّة .  
(٣) لأن ياءها متجددة للنسب . ولا يجمع على هذا الوزن . مثل عربي وعجمي  
تتحرك عينهما . وشد قبطى وقباطى .

(٤) لأن الياء في « إِنْسِي » متجددة للنسب الباقى على حاله . وما ختم بها لا يجمع  
على « فَعَالِي » . وقيل : ما المانع من جعل أناسى جمع إنسى على تناسى النسب - كما  
قالوا فى يَحْتَى وَقَمْرِيَّ ؟ وَأَناسِين : جمع إنسان ولا داعى للبدل ؟ والعرب تقول :  
إِنْسِي - فى معنى إنسان ؟ (٥) أصله . ظرابين ، فأبدلت النون ياء . و« الظربان »  
دويبة كالهرة منقنة الريح . ويحفظ « فَعَالِي » فى نحو : صحراء وعذراء ؛ فيقال :  
صحارى وعذارى . وذكر فى التسهيل : أنه يطرد أيضا فى وزن « فَعَلَاء »  
على النحو الذى سبق شرحه ؛ نحو : علباء - وقه وباء .

وفى « فَعَالِي » يقول الناظم :

( وَأَجْعَلُ فَعَالِيَّ لِغَيْرِ ذِي نَسَبٍ جُدَّدَ ، كَالْكُرْسِيِّ تَتْبَعُ الْعَرَبِ )<sup>(٥)</sup>

(\*) « فَعَالِي » مفعول أول اجعل « لغير » فى موضع المفعول الثانى له « ذى نسب » ذى مضاف إليه  
ونسب كذلك « جدد » فعل ماضى المجهول . والجملة صفة لنسب « كالكرسى » متماق : محذوف حال من غير ذى  
نسب - أو خبر ابتداء محذوف « تتبع » فعل مضارع مجزوم فى جواب الأمر « العرب » مفعول تقيم .

فالأول: كجعفر وزبرج<sup>(١)</sup>.  
والثاني: كسفرجل وجحمرش<sup>(٢)</sup>. ويحب حذف خامسه<sup>(٣)</sup>  
فتقول: سفارج وجحامر، وأنت بالخيار في حذف الرابع أو الخامس؛  
إن كان الرابع مشبهاً للحروف التي تزداد<sup>(٤)</sup>: إما بكونه بلفظ أحدها  
كخدرتق<sup>(٥)</sup> - أو بكونه من نخرجه كفرزدق<sup>(٦)</sup>؛ فإن الدال  
من نخرج التاء.

أى: اجمل «فعالي» جمعاً لكل اسم ثلاثي آخره ياء مشددة غير متجددة.  
للنسب؛ ككرسى. أما النسب غير المتجدد - وهو الذى أهمل عند الجميع -  
فلا يمنع جمعه.

(١) الجعفر: النهر الصغير، والكبير الواسع - ضد، أو النهر المألن. والزبرج:  
الذهب - أو السحاب الرقيق الذى يخالط لونه حمرة.  
(٢) الجحمرش: العجوز الكبيرة - والمرأة السميحة الوقحة.  
(٣) وذلك للتخفيف؛ لأن الثقل حدث به.

(٤) حروف الزيادة عشرة معروفة، وهى مجموعة فى قولهم: «أمان وتسهيل»  
أو فى «سألتونها» ويمكن الاستثناء عن الحرف الزائد وتؤدى الكلمة معنى بعد حذفه.  
(٥) هو العنكبوت، فرابعه - وهو النون - حرف أصلى ولسكنه من لفظ حروف الزيادة.  
(٦) اسم جنس جمعى لفرزدقة، وهى القطعة من العجين، ولقب به هام.  
ابن غالب الشاعر المشهور. تقول فى الجمع: خدارق، وفرازق، بحذف الرابع،  
وخدارن - وفرازد، بحذف الخامس، وهو أجود؛ لأن المهور الحذف من الآخر،  
ومحل التخيير: إذا لم يكن الخامس مشبهاً للزائد، وإلا وجب حذفه مطلقاً، سواء كان  
الرابع شبيهاً بالزائد أم غير شبيه، نحو: «قد عمل» للجمل الضخم - وقداعم، وسفرجل -  
وسفارج؛ ذلك لأن اللام قد تزداد فى نحو: عبدل - فى عبيد.

#### والخلاصة

أنك إذا جمعت الخامس، تعين حذف خامسه - إن لم يكن الرابع مشبهاً للزائد؛ فإن

والثالث<sup>(١)</sup> : نحو مُدَخَّرَج - ومُتَدَخَّرَج .  
 والرابع<sup>(٢)</sup> ، نحو : قَرَطْبُوس<sup>(٣)</sup> ، وَخَنْدَرِيس<sup>(٤)</sup> . وَيَجِبُ حَذْفُ  
 زَائِدِ هَذَيْنِ النَّوعَيْنِ<sup>(٥)</sup> - إِلَّا إِذَا كَانَ لِيْنَا<sup>(٦)</sup> قَبْلَ الْآخِرِ فَيَثْبُتُ .  
 ثُمَّ إِنْ كَانَ يَاءٌ مُصَحَّحٌ<sup>(٧)</sup> نَحْوُ : قَنْدِيل ، أَوْ وَاوٌ أَوْ أَلْفًا قُبْلَا يَاءَيْنِ  
 نَحْوُ : عَصْفُور - وَسِرْدَاح<sup>(٨)</sup> .

كان الرابع كذلك ، فأنت بالخيار في حذف أحدهما ؛ ما لم يكن الخامس شبيهاً بالزائد  
 وإلا تعين حذفه : (١) الرباعي الزيد بحرف أو حرفين ، أو ثلاثة - كحرف نجام .  
 (٢) وهو الخماسي الزيد (٣) قيل : هو بفتح القاف - الداهية ، وبكسرهما -  
 الناقة العظيمة الشديدة (٤) اسم من أسماء الخمر (٥) ويحذف مع الزائد -  
 الحرف الخامس في مزيد الخماسي أيضاً كما مر ، تقول في الجمع : دحارج - وقراطب -  
 وخنادر . وتقول في قبعثرى « للجهل الضخم » - قباعت .

(٦) أى رابعا وإلا حذف . والمراد باللين الذى يبقى هنا في الجمع : حرف العلة  
 الساكن ؛ سواء كان قبله حركة تناسبه كما مثل المصنف - وهو حرف المد اصطلاحاً ،  
 أو لا تناسبه كحرف دوس - وهو المسمى باللين - فيقال في الجمع : فراديس .  
 فإذا كان حرف العلة متحركاً ، نحو : كنهور « للسحاب المتراكم - وللرجل الضخم » ،  
 وهبيخ للغلام المتلى لحماء - قيل في جمعهما : كناهير - وهبايح ، بحذف حرف العلة وجوباً ،  
 وكذلك إذا كان حرف العلة غير رابع ، نحو : « قَدْ وَكَس » اسم من أسماء الأبد  
 فيجمع على فداكس (٧) ويجمع ما هو فيه على « فعاليل » بزيادة ياء قبل الآخر في الغالب ،  
 إلا إذا كان محتوياً بياء مشددة مثل : كرسى - فلا تزداد عليه ياء ، لئلا يجتمع  
 في آخر الكلمة الواحدة - ثلاث ياءات (٨) السرداح : الناقة الطويلة -  
 أو الكريمة - أو السمينة ، والمكان اللين . وفي صيغة « فعالل » وشبهه الآتى - يقول الناظم :

( وَبِفَعَالٍ وَشَبِيهِهِ انْطِقَا فِي جَمْعِ مَا فَوْقَ الثَّلَاثَةِ ارْتَقَى )

(\*) « وبفعال » متعلق بانطفا « وشبهه » معطوف عليه « في جمع » متعلق بانطفا . « ما » اسم  
 موصول مضاف إليه « فوق الثلاثة » فوق ظرف متعلق بارتقى الواقع صلة لـ ما ، والثلاثة مضاف إليه .

مِنْ غَيْرِ مَا مَضَى ، وَ مِنْ خَمَاسِي جُرْدٌ ، الْآخِرَ انْفٍ بِالْقِيَاسِ (٥٠)  
 أى : أن «فعال» ، وشبهه - يكونان جمعاً لكل اسم ارتقى على الثلاثة - أى رباعياً -  
 غير ما سبق ذكر جمعه . وانف - أى احذف - الآخر من الخماسي المجرد عن الزيادة  
 واجمه على «فعال» قياساً . ثم قال الناظم في الرباعي :

( وَالرَّابِعُ الشَّبِيهُ بِالْمَزِيدِ قَدْ يُحْدَفُ دُونَ مَا بِهِ تَمَّ الْعَدَدُ ) (٥١)  
 أى : أن الرابع إذا كان شبيهاً بالمزيد - قد يحذف دون الخامس الذي يتم به أصل  
 الكلمة . فإن كان الرابع غير مشبه لازائد - لم يجوز حذفه ، ويتعين حذف الخامس ،  
 ثم قال الناظم في الخماسي :

( وَزَائِدُ الْعَادِي الرُّبَاعِي أَحْدَفُهُ ، مَا لَمْ يَكُ لَيْقًا لِإِثْرِهِ اللَّذْ خَتَمًا ) (٥٢)  
 أى : احذف زائد الاسم العادي - أى المجاوز الرباعي « وهو الخماسي الزائد  
 بحرف » ؛ إلا إذا كان هذا الزائد حرف لين قبل الآخر الذي به ختام الاسم ، فإن كان  
 الزائد حرف مد قبل الآخر - لم يحذف ، بل يجمع الاسم على «فعاليل» ، نحو :  
 قرطاس - وقرطاس .

هذا : ويصح في جمع التكسير الذي على وزن «فعالل» وشبهه - إذا حذف  
 من مفرده شيء عند الجمع - أن يزداد ياء قبل الآخر عوضاً عن المحذوف ؛ سواء كان  
 المحذوف أصلياً أم زائداً . وكذلك يجوز أن يزداد فيه ياء قبل الآخر إن لم تكن  
 موجودة - ولو لم يحذف منه شيء ؛ كما يجوز حذفها إن كانت موجودة ، فتقول في جمع  
 وبرثن ، وفرزق ، وخدرنق : جمافر وجعافير - وبرثن وبرائين - وفرزاق ،  
 وفرزاق - وخدارق وخداريق ، وهذا مذهب الكوفيين . ومنع البصريون

(\*) «من غير» متعلق بمحذوف حال من ما للوصولة «ما» اسم موصول مضاف إليه «مضى»  
 الجملة صلة «ومن خماسي» متعلق بانف «جرد» فعل ماضٍ للمجهول ونائب الفاعل يعود إلى خماسي ،  
 والجملة صفة له «الآخر» مفعول انف مقدم «بالقياس» متعلق بانف .

(\*) «والرابع» مبتدأ «الشبيه» صفة له «بالمزيد» متعلق به «قد يحذف» الجملة خبر  
 المبتدأ «دون» ظرف متعلق ب«يحذف» «ما» اسم موصول مضاف إليه «به» متعلق ب«تم العدد»  
 فاعل تم ، والجملة صلة ما . والمراد بقوله : بما به تم العدد - الخامس من الخماسي .

(\*) «وزائد» مفعول محذوف يفسره احذفه «العادي» مضاف إليه «الرباعي» مفعول  
 العادي ، وسكنت ياءه للضرورة «ما» مصدرية ظرفية «بك» مجزوم بلم محذوف النون ، واسمه  
 يعود إلى الزائد «ليناً» خبر «إثره» ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم ومضاف إليه «الذ»  
 اسم موصول مبتدأ مؤخر ، وهو لفظة في الذي «ختما» الجملة صلة والأنف للاطلاق ، وجملة المبتدأ  
 والخبر صفة ليناً ، والمراد بالذ ختما : الحرف الأخير من الكلمة .

(الثالث والعشرين) « شِبْهَ فَعَالِلِ »<sup>(١)</sup> . وَيَطْرُدُ فِي مَزِيدِ الثَّلَاثِيِّ  
غَيْرَ مَا تَقَدَّمَ<sup>(٢)</sup> ، وَلَا تَحْذَفُ زِيَادَتُهُ إِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً<sup>(٣)</sup> ؛ كَأَفْكَلٍ<sup>(٤)</sup> وَمَسْجِدٍ  
وَجَوْهَرٍ - وَصَيْرَفٍ<sup>(٥)</sup> وَعَلْقَى<sup>(٦)</sup> . وَيُحْذَفُ مَا زَادَ عَلَيْهَا ؛ فَتَحْذَفُ زِيَادَةُ  
مِنْ نَحْوِ : مُنْطَلِقٍ ، وَائْتِنَانٍ مِنْ نَحْوِ : مُسْتَخْرَجٍ وَمُتَذَكَّرٍ .

زيادة ياء قبل الآخر - دون أن يكون هنالك محذوف جاءت عوضاً عنه؛ فلا يقال في جعفر -  
جماعه؛ إلا في ضرورة الشعر . وكذلك منعوا حذف الياء الموجودة في مفاعيل إلا في الضرورة .  
هذا : وقد وردت ألفاظ دالة على الجمع على وزن مفاعل وفعائل وليس لها مفرد .  
ومن ذلك : هزاهز - وهي تحريك الفتن والحروب بين الناس . وأبايل - وهي  
الفرق الكثيرة من الطير والحيوان والإنسان . وعباديد - وهي الجماعات من الناس والحيل  
الذاهبون في كل وجه . وتباشير - لأوائل الصبح وكل شيء . وقيل : هذه أسماء جموع .  
وهناك مفردات لا تجمع ، مثل : اليم - وهو البحر . والسراب - وهو ما يرى  
نصف النهار كأنه ماء وليس بماء . والدبور - وهي الريح التي تهب من الغرب ، ويقال لها : الصبا .  
(١) المراد به : ما يماثل « فعالل » في عدد الحروف وضبطها ، وإن خالفه في  
الوزن الصرفي ، مثل : مفاعل - كغناير ، وفياعل - كصيارف ، وفواعل - كجواهر ،  
وفعالل - كسلام ، وفعالي - ككراسي .

(٢) فلا يجمع على شبه « فعالل » مثل : أحمر - سكران - قائم - رام - باب  
صغرى - وسكرى - . . إلخ ؛ فقد تقدم لهذه جموع تكسير أخرى قياسية . وحكم هذا  
الثلاثي المزيد عند جمعه على شبه « فعالل » - أوضحه المصنف بقوله : ولا تحذف زيادته إلخ  
(٣) سواء أكان الزائد حرف علة أم غير علة - كان في الأول أم في غيره -  
للإلحاق أم لتغير الإلحاق . وقد مثل المصنف لهذه الأنواع .

(٤) الأفكل - بفتح الهمزة والكاف - الرعد والارتعاش ، ولا يبنى منه فعل ؛  
ومثلها : الأفضل مقترنا بأل أو مضافاً إلى معرفه ؛ ليشبه الأسماء غير الأوصاف ؛ لأنه إذا خلا  
من ذلك لزم الأفراد والتذكير كما هو معروف

(٥) الصيرف : تقاد الدراهم - والاحتال للأموال .

(٦) اسم نبت . قيل : وفي التمثيل به نظر ؛ لأنه يجمع على « الفعالي » بكسر اللام  
وفتحها كما سبق .

وَيَتَمَيَّنُ إِبْقَاءَ الْفَاضِلِ<sup>(١)</sup>؛ كَالِمِ مُطْلَقًا<sup>(٢)</sup> فَتَقُولُ فِي مُنْطَلِقِ<sup>(٣)</sup> : مَطَالِقُ -  
لَا نَطَاقُ<sup>(٤)</sup> ، وَفِي مُسْتَدَعٍ : مَدَاعٍ<sup>(٥)</sup> - لَأَسَدَاعٍ وَلَا تَدَاعٍ<sup>(٦)</sup> . خِلَافًا  
لِلْمَبْرَدِ فِي نَحْوِ : مُقْعَمَسِسٍ<sup>(٧)</sup> ؛ فَإِنَّهُ يَقُولُ : قَعَامَسِسٍ ؛ تَرْجِيحًا لِمِثَالِ  
الْأَصْلِ<sup>(٨)</sup> . وَكَالْهَمْزَةِ وَالْيَاءِ الْمَصْدَرَتَيْنِ كَالنَّدَدِ وَيَلْنَدَدُ<sup>(٩)</sup> ؛ تَقُولُ :  
أَلَادٌ - وَيَلَادٌ<sup>(١٠)</sup> .

وَإِذَا كَانَ حَذْفُ إِحْدَى الزِّيَادَتَيْنِ مُغْنِيًا عَنِ حَذْفِ الْأُخْرَى بَدُونَ

- (١) وهو: ماله مزية لفظية أو معنوية ، أو لا ينفى حذفه عن حذف غيره .
- (٢) سواء صدرت أم لا - كان معها حرف مماثل للأصل أم لا . ولا فرق في ذلك بين الحماسي والسداسي .
- (٣) أى: مسمى به ، وكذلك مستدع .
- (٤) لأن الميم تفضل النون بتصديرها ، ودلالاتها على معنى مختص بالاسم ؛ لأنها تدل على اسم الفاعل أو المفعول ، وهذه مزية معنوية .
- (٥) بحذف السين والتاء ؛ لأن وجودها يحل بينية الجمع ، وإبقاء الميم لمزيتها التقدمة
- (٦) لأن البناء الأول غير موجود ، والثاني فيه حذف الميم ، فيفوت الفرض منها - وهو الدلالة على الفاعل . (٧) أى: مما آخر زائديه لللاحق . والمقعمسس :
- التأخر الراجع إلى الخلف - من القممس وهو: خروج الصدر ودخول الظهر - ضد الحذب
- (٨) فيحذف الميم والنون ، ويبقى السين لأنها وإن كانت زائدة - فهي ضعف حرف أصلي ، فيحكم لها بما للأصل ؛ فكأن أصل مقعمسس عنده - قممس كجعفر ؛ ولأنها زيدت لللاحق باحرنجم ، وبقاء الملحق أولى من غيره .
- (٩) كلاهما بمعنى الحصم الشديد الحصوة - كالألد .
- (١٠) أى في جمهما جمع تكسير - بحذف النون وإبقاء الهمزة والياء ؛ لتصدرها وتحريكهما ، ولأنهما في موضع يقمان فيه دالين على معنى ؛ وهو التكلم في الهمزة ، والنية في الياء - بخلاف النون فإنها في مثل موضعهما لا تدل على شيء أصلا ، وهذه مزية معنوية .



العكس - تَعَيَّنَ حَذْفُ الْمُغْنِيِّ حَذْفُهَا؛ كَيَاءَ حَيَزَبُونَ<sup>(١)</sup> تقول: حَزَابِينَ  
- بحذف الياء<sup>(٢)</sup> وقلب الواو ياء - لا حَيَازِبْنَ بحذف الواو؛ لِأَنَّ  
ذَلِكَ مُخَوِّجٌ إِلَى أَنْ تَحْذِفَ الْيَاءَ، وَتَقُولَ: حَزَابِينَ<sup>(٣)</sup>؛ إِذْ لَا يَقَعُ بَعْدَ  
أَلْفِ التَّكْسِيرِ ثَلَاثَةُ أَحْرَفٍ أَوْسَطُهَا سَاكِنٌ - إِلَّا وَهُوَ مَعْتَلٌ<sup>(٤)</sup>.  
فَإِنَّ تَكَافُاتَ الزِّيَادَتَانِ فَالْحَاذِفُ مُخَيَّرٌ، نَحْوُ: نُوتَى سَرَنْدَى<sup>(٥)</sup> وَعَلَنْدَى<sup>(٦)</sup>  
وَأَلْفَيْهِمَا<sup>(٧)</sup>؛ تَقُولُ: سَرَانِدٌ وَسَرَادٌ، وَعَلَانِدٌ وَعَلَادٌ.

- (١) الحيزبون: المرأة العجوز؛ وفيه ثلاثة زوائد: الياء، والواو، والنون.
- (٢) لأن حذفها يغني عن حذف الواو؛ لصيرورتها رابعة قبل الآخر فيعمل بها ما فعل يواو عصفور من قلبها ياء (٣) ليصير على صيغة الجمع في «مفاعل».
- (٤) مثل: قناديل - ومصاييح.
- (٥) السرندى: السريع في أموره - أو الشديد من الرجال، والأنتى سر نداء.
- (٦) العلندى: البعير الضخم - والتليظ من كل شيء، ونوع من شجر العضاء له شوك، واحده بهاء، والجمع علاند.
- (٧) فإنهما زيدتا للحاق ولا مزية لإحداها على الأخرى؛ لأن النون رجحت بالتقديم على الألف، كما أن الألف رجحت بتقديم الحركة لإحداها بسفرجل، فلما تكافأت الزيادتان - خير الحذف.

وإلى ما تقدم في شبه مفاعل، وحكم الزائد عند الجميع - يشير الناظم بقوله:

وَالسَّيْنُ وَالْقَامِينَ كَمُسْتَدْعٍ أَزَلْ إِذْ بَدِنَا الْجَمْعَ بِقَاهُمَا مُخْتَلِ  
وَالْمِيمُ أَوْلَى مِنْ سِوَاهُ بِالْبَقَا وَالْهَمْزُ وَالْيَاءُ مِثْلُهُ إِنْ سَبَقَا

(\*) «والسين» مفعول أزَلْ مقدم «والياء» بالصدر عطف عليه «من» متعلق بأزَلْ «كمتدع» السكاف بمعنى مثل - في محل جر بمن، و«مستدع» مضاف إليه «إذ» حرف تمييز «بيننا الجمع» بينما متعلق بمخَلْ والجمع مضاف إليه «بقاهما» مبتدأ ومضاف إليه «مخل» خبر (\*) «والميم» مبتدأ «أولى» خبر «من سواه بالبقا» متعلقان بأولى «والهمز» مبتدأ «والياء» بالصدر عطف عليه «مثله» خبر المبتدأ وما عطف عليه «سبقا» فعل الشرط وألف الاثنين فاعل، وجواب الشرط

وَالْيَاءُ لَا الْوَاوَ أَحْذِفْ أَنْ جَمَعْتَ مَا كَحَبِزِيُونَ فَهَوَ حُكْمٌ حُتْمًا  
وَخَيْرُوا فِي زَائِدِي سِرِنْدَى وَكَلَّ مَا ضَاهَاهُ كَالْمَلْنَدَى (٥٠)

أى : أزل السين والتاء من مثل مستدع عند الجمع ؛ لأن بقاءها مخل ببناء الجمع وصيغته . ومنزى هذا : أنه إذا اشتمل الاسم على زيادة لو بقيت لاختل بناء الجمع على فعال وفعاليل - حذفت الزيادة ، ويبقى ماله مزية كاليم . وتحذف النون من مثل : الندد ، ويلندد . وتبقى الهمزة والياء ؛ لما فى ذلك من مزية كما شرحنا .

واحذف الياء وأبق الواو عند جمع مثل : حيزيون ؛ مما اشتمل على زيادتين ، وكان حذف إحداها يتأتى معه صيغة الجمع ، ولا يتأتى مع الأخرى - كما سبق أيضاً .  
وإذا لم يكن لإحدى الزيادتين مزية على الأخرى - كنت بالخيار فى حذف إحداها ؛ كالزيادة فى سرندى وعلندى - وما شابههما .

#### تنمة

١ - ذكرنا قريباً أنه يحوز على مذهب الكوفيين - زيادة ياء قبل الآخر فى صيغة فعال وشبهه ؛ سواء حذف شئ من المفرد لتكون هذه التاء عوضاً عن المحذوف - أم لا .  
ويجيز الكوفيون أيضاً : زيادة الياء فى «فعال» مماثل «مفاعل» ، وحذفها من «فعاليل» مماثل «مفاعل» ؛ فتقول فى جمافر - جمافير ، وفى عصافير - عصافر ، وجعلوا من الأول قوله تعالى : ( ولو ألقى معاذيره ) ، ومن الثانى قوله : ( وعنده مفآح الغيب ) - إلا «فواعل» فلا يقال فيه «فواعيل» إلا شذوذاً ، كقوله :

\* سَوَابِغٌ بِيضٌ لَا يُخْرِقُهَا النَّبِيلُ \*

وينبغى ألا يؤدى ذلك إلى وجود حرفين متماثلين متجاورين - كما فى جمع جلاب على جلايب ؛ فإن حذف الياء يجعل صيغة الجمع : «جلايب» بغير إدغام ، مع أن الإدغام فى مثل هذا واجب ، ولو أدغمنا لم يعرف الأصل ، ولم يتضح المعنى .

٢ - قد تأتى تاء التأنيث عوضاً عن المحذوف بدلا من الياء ؛ وذلك إذا كان المحذوف ألفاً خامسة فى المفرد ، أو ياء فى صيغة منتهى الجموع ، مثل : جنطى ؛ جياط -

محذوف لدلالة ما قبله عليه ( \* ) «والياء» مفعول أحذف مقدم «لا الواو» عطف عليه «جمت» فعل الشرط والتاء فاعله «ما» اسم موصول مفعوله «كحيزيون» متعلق بحذوف صلة ما ، وجواب الشرط محذوف «فهو حكم» مبتدأ وخبر «حما» فعل ماضى للمجهول والأنف للإطلاق والجملة صفة لحكم ( \* ) « فى زائدى » متعلق بخبروا «سرندى» مضاف إليه « وكل » معطوف على سرندى « ما » اسم موصول مضاف إليه « ضاهاه » الجملة صلة ما « كالمندى » خبر لمبتدأ محذوف .

حَبَانِيْط - حَبَانِطَة . قَنْدِيْل ؛ قَنْدَال - قَنْدَائِيْل - قَنْدَالَة . وَكَذَلِكَ إِذَا كَانَ الْفَرْدُ اسْمًا مَخْتُومًا يَبَاءُ النَّسْبَ وَحَذَفَتْ مِنْهُ هَذِهِ الْيَاءُ عِنْدَ جَمْعِهِ ؛ فَيُؤْتَى بِالتَّاءِ بَدَلًا مِنَ الْيَاءِ . غَالِبًا ؛ لِلدَّلَالَةِ عَلَى أَنَّ الْجَمْعَ لِلْمَنْسُوبِ لَا لِلْمَنْسُوبِ إِلَيْهِ ، نَحْوُ : أَشْعَثِيْ - وَأَشَاعِثَة ، وَأَزْرَقِيْ - وَأَزْرَاقَة . وَمَهَاتَبِيْ - وَمَهَابِئَة

٣ — لَا يَجْمَعُ جَمْعَ تَكْسِيرٍ نَحْوُ : مَضْرُوبٍ وَمَكْرَمٍ - مِمَّا جَرَى عَلَى الْفِعْلِ وَبَدَىءَ . بَعِيْمٌ زَائِدَةٌ ؛ لِمَشَابَهَتِهِ لِلْفِعْلِ . بَلِ الْقِيَاسُ أَنَّ يَجْمَعُ مِثْلَهُ جَمْعَ تَصْحِيْحٍ . وَجَمْعُ شَذُوذًا ؛ مَلْعُونٌ - وَمِيْعُونٌ - وَمِشْتُومٌ - وَمُؤَسَّرٌ - وَمَفْطَرٌ . وَيَسْتَثْنَى مِنْ ذَلِكَ « الْمُفْعَلِ » وَصَفَاءُ لِلْمُؤَنَّثِ ، نَحْوُ : مُرْضِعٌ - وَمِرَاضِعٌ .

٤ — قَدْ تَدْعُو الْحَاجَةَ إِلَى جَمْعِ الْجَمْعِ كَمَا تَدْعُو إِلَى تَثْنِيَّتِهِ ، وَفِي الْمُرَاجِعِ اللَّغَوِيَّةِ . عَدِيدٌ مِنْ جَمْعِ الْجَمْعِ ؛ فَكَمَا يُقَالُ فِي جَمَاعَتَيْنِ مِنَ الْجَمَالِ - جَمَالَانِ ، يُقَالُ كَذَلِكَ فِي جَمَاعَةٍ مِنْهَا - جَمَالَاتٍ ، قَالَ تَعَالَى : ( كَأَنَّهُ جَمَالَاتٌ صُفْرٌ ) . وَيُقَالُ فِي جَمْعِ رِجَالٍ وَيُؤَيُّوتِ : رِجَالَاتٌ - وَيُؤَيُّوتَاتٌ . وَكَذَلِكَ وَرَدَ جَمْعُ اسْمِ الْجَمْعِ وَاسْمِ الْجِنْسِ ؛ فَيُقَالُ فِي قَوْمٍ وَرَهْطٍ وَتَمْرٍ : أَقْوَامٌ - وَأَرَاهِطٌ - وَتَمْرَانٌ . وَالتَّفَرُّقُ بَيْنَ الْجَمْعِ وَاسْمِ الْجَمْعِ : أَنَّ الْجَمْعَ مَا دَلَّ عَلَى جَمَاعَةٍ وَلَهُ مَفْرَدٌ مِنْ لَفْظِهِ ، أَمَا اسْمُ الْجَمْعِ فَلَيْسَ لَهُ وَاحِدٌ مِنْ لَفْظِهِ غَالِبًا ، كَقَوْمٍ وَرَهْطٍ وَاسْمِ الْجِنْسِ يَدُلُّ عَلَى الْمَاهِيَةِ وَضَمًّا ، فَهُوَ صَالِحٌ لِلوَاحِدِ وَالْاِثْنَيْنِ وَاللَّأَكْثَرِ ؛ كَتَمْرٍ وَبَقْرٍ ، وَيَفْرُقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ وَاحِدِهِ بِالتَّاءِ - أَوْ الْيَاءِ ، وَقَدْ لَا يَكُونُ لَهُ مَفْرَدٌ مِنْ لَفْظِهِ ، كَبَاءٍ وَتَرَابٍ ( انْظُرِ الْجُزْءَ الْأَوَّلَ ص ٣٠ ) .

وَلَا يُطْلَقُ جَمْعُ الْجَمْعِ عَلَى أَقَلِّ مِنْ تِسْعَةٍ . وَإِذَا أُرِيدَ تَكْسِيرٌ مَكْسِرُهُ يُنْظَرُ إِلَى مَا يَشَاكُلُهُ مِنَ الْآحَادِ ؛ فِي عَدَدِ حُرُوفِهِ وَمَطْلُوقِ حَرَكَاتِهِ وَسَكَنَاتِهِ ، وَمُقَابَلَةِ الْمُتَحَرِّكِ مِنْهَا بِالتَّحَرِّكِ فِي الْآخَرِ ، وَالسَّاكِنِ بِالسَّاكِنِ - فَيَكْتُمُ بِمِثْلِ تَكْسِيرِهِ ؛ فَيُقَالُ فِي أَعْيُنٍ : أَعْيَانٌ ، وَفِي أَقْوَالٍ : أَقَاوِيلٌ ؛ تَشْبِيْهًُا بِأَسْوَدٍ « لِلْعَظِيْمِ مِنَ الْحَيَاتِ » وَأَسَاوِدٍ ، وَإِعْصَارٍ « لِلرِّيحِ الشَّدِيدَةِ » - وَأَعَاصِيرٍ . وَقَالُوا فِي غَرْبَانٍ : غَرْابَيْنِ ، تَشْبِيْهًُا بِسِرَاحَيْنِ - مَفْرَدٍ « سِرْحَانٌ » لِلذَّئْبِ .

وَمَا كَانَ مِنَ الْجُمُوعِ عَلَى مِثَالِ : « مَفَاعِلٌ - أَوْ مَفَاعِيْلٌ - أَوْ فُعْلَةٌ - أَوْ فُعْلَةٌ » وَمِثَالِ كَلَامِهَا عَلَى النَّحْوِ السَّابِقِ - لَا يَجُوزُ تَكْسِيرُهُ ؛ لِأَنَّهُ لَا نَظِيرَ لَهُ فِي الْآحَادِ حَتَّى يَحْمَلَ عَلَيْهِ عِنْدَ الْجَمْعِ ، وَلَكِنْ قَدْ يَجْمَعُ جَمْعَ تَصْحِيْحٍ لِلذِّكْرِ أَوْ لِلْمُؤَنَّثِ عَلَى حَسَبِ الْمَعْنَى ، كَقَوْلِهِمْ فِي نَوَاسِكٍ « مَفْرَدَةٌ نَاكِسٌ - بِمَعْنَى مَطَاطِيءِ الرَّاسِ » نَاكِسُونَ ، وَفِي صَوَاحِبِ - صَوَاحِبَاتٍ . وَمِنَ الْحَدِيثِ : « إِنْ كُنْتَ لِأَنْتَيْنِ صَوَاحِبَاتٍ يَوْسُفَ » .

٥ — إِذَا أُرِيدَ تَثْنِيَّةُ الْمَرْكَبِ وَجَمْعُهُ ؛ فَإِنَّ كَانَ إِضَافِيًّا وَصِدْرُهُ غَيْرَ « ذِي - وَابْنِ -

وأخ— اقتصر على تثنية صدره وجمعه تصحيحاً أو تكسيراً، ولا يتغير مجزؤه مطلقاً؛ ففي مثل: «علم الدين» — اسم رجل — يقال: علما الدين رفماً، وعلماً الدين — نصياً وجراً، وعلمو الدين — وأعلام الدين. وإن كان صدره «ذو — أو ابن — أو أخ» — من أسماء ما لا يعقل؛ مثل: ذى القعدة، وذى الحججة، وابن عرس، وابن آوى، وأخى الحجر «للثعبان» — ثنى صدره كتثنية المفرد الصحيح، ويقتصر على جمعه جمع مؤنث سالماً؛ يقال: ذوات القعدة — ذوات الحججة — بنات عرس — بنات آوى — أخوات الحجر، ولا يجمع جمع تكسير ولا جمع مذكر سالماً.

وإن كان المركب إسنادياً «وهو ما أصله جملة اسمية أو فعلية» مثل: البدر طالع — فتح الله «كل منهما اسم رجل»، ونعمة الله — ست الدار، وكل منهما اسم امرأة. أو مزجياً كسيوييه — فلا يثنى لفظه ولا يجمع، وإنما تزداد قبلهما كلمة «ذو» للمذكر «ذات» للمؤنث، وتثنيان وتجمعان، فيقال: ذواً أو «ذوسى» — فتح الله، وذوؤ أو ذوى — فتح الله. وذوؤ، أو ذوى سيوييه. وذواتنا، أو ذواتى أو ذوات — نعمة الله. إلخ (١). وتعرب «ذو» إعراب جمع المذكر السالم و«ذوات» إعراب جمع المؤنث، وما بعدها مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة منع منها حركة الحكاية كما مر في بابها. وكذلك الشأن في المثنى والمجموع على حده إذا سمي بهما — وثنياً أو جمعا؛ تقول: ذوا محمدين — وذوو محمدين؛ كما يقال في تثنية كلبتى الحداد — هاتان ذواتا كلبتين، وفي الجمع: ذوات كلبتين.

٦ — الاسم المفرد الدال على الجنس المختوم بئاء الوحدة على أى وزن — يجمع بالألف والتاء؛ إذا قصد إلى جمع قلته، وإذا قصد إلى جمع كثرته جرد من التاء — بشرط أن يكون من المخلوقات لا من المصنوعات بيد الإنسان، تقول: نملة — نملات — نمل، تينة — تينات — تين، هامة — هامات — هام، بقرة — بقرات — بقر. ويعتبر البصريون هذا النوع — اسم جنس جمعى، ويعتبره السكوفيون جمعا.

٧ — لا يجمع الاسم المصغر جمع تكسير للكثرة؛ لأن ذلك ينافى ما يدل عليه التصغير من قلة. وأيضاً؛ فليس هنالك صيغة تناسبه من جموع الكثرة. أما جمعه للقلة فخأثر.

٨ — ذهب كثير من النحاة إلى أن جمعى السلامة لمذكر ومؤنث — من جموع القلة، وقيل هما لطلق الجمع، فهما صالحان للقلة والكثرة. وإذا قرن جمع القلة بأل الاستفراقية أو أضيف لمعرفة مفردة أو جمع — انصرف إلى الكثرة، نحو قوله تعالى (إن المسلمين والمسلمات — إلخ)

(١) انظر صفحة ٦٧ وما بعدها جزء أول، عند شروط المثنى والجمع.

## الأسئلة والتريبات

- ١ - عرف كلا من جمعي القلة والكثرة ، ومثل لكل ، ثم اشرح قول الناظم :  
وَبَعْضُ ذِي بكَثْرَةٍ وَضَعًا يَفِي كَأَرْجُلٍ وَالْعَكْسُ جَاءَ كَالصِّفِيِّ
- ٢ - يشترك الفعالي والفعالي في مواضع . اشرح ذلك ، وبين ما ينفرد فيه كل منهما  
موضحاً بالأمثلة :
- ٣ - ما حكم زائد الرباعي والخمسي عند الجمع على « فعالل » ؟ ومتى يتعين حذف  
أحدهما ؟ اشرح ذلك بالمثل ، معللاً لما تقول .
- ٤ - اشرح قول ابن مالك :  
وَفَعَلًا اسْمًا وَفَعِيلًا وَفَعَلٌ غَيْرَ مُعَلِّ الْعَيْنِ - فَعَلَانٌ شَمَلٌ
- ٥ - كيف تجمع المركب الإضافي جمع تكسير؟ وكذلك ما سمى به من مثني أو جمع؟  
مع التثيل .
- ٦ - فيما يأتي شواهد لبعض مسائل هذا الباب ، بين موضع الشاهد ، واذكر  
مفردات الجموع .

قال تعالى: (في صحُفٍ مُسَكَّرَةٍ مَرْفُوعَةٍ مُطَهَّرَةٍ بِأَيْدِي سَفَرَةٍ كَرَامٍ بَرَرَةٍ .  
فيها سُرُرٌ مَرْفُوعَةٌ \* وَأَكْوَابٌ مَوْضُوعَةٌ \* وَنَمَارِقُ مَصْفُوفَةٌ \* وَذُرَابِيُّ  
مَبْنُوثَةٌ . وَعَنْدَهُ مَقَانِحُ الْغَيْبِ لَا يَبْلُغُهَا إِلَّا هُوَ . إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ  
لَهُ مَقَالِيدُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ . سَرَابِيلٌ تَقِيكُمُ الْخَرَّ وَسَرَابِيلٌ تَقِيكُمُ بَأْسَكُمْ  
وَمِنَ الْجِبَالِ جُدَدٌ بَيْضٌ وَحُمْرٌ مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهَا وَغَرَابِيبُ سُودٍ \* وَمِنَ  
النَّاسِ وَالذَّوَابِّ وَالْأَنْعَامِ مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ كَذَلِكَ . وَلَوْ أَنَّ مَا فِي الْأَرْضِ  
مِنَ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ وَالْبَحْرِ يَمْدُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَا نَفِدَتْ كَلِمَاتُ اللَّهِ .  
لِنَا الْجَنَفَاتُ الْعَرُ يُلْمَعْنَ فِي الدُّجَى وَأَسْيَافُنَا يَقَطَّرْنَ مِنْ تَجْدَةٍ دَمَا  
فَضَحْتُمْ قَرِيشًا بِالْفِرَارِ وَأَنْتُمْ قُمُدُونَ سُودَانٌ عِظَامُ الْمَنَاقِبِ  
وَأَبْقَيْتُمْ أَنِّي عِنْدَ ذَلِكَ نَائِرٌ غَدَاتُنْزِ أَوْ هَالِكٌ فِي الْمَهْوَالِكِ

قَوَاضٍ مَوَاضٍ نَسِجٌ دَاوُدُ عِنْدَهَا إِذَا وَقَعَتْ فِيهِ كَفَسِجٍ الْخُدْرَنْقِ

٧٠ - اجمع الكلمات الآتية - جموع تكسير ، مبينا القياس منها والسماعى ، على ضوء ما عرفت من ضوابط :

جَحْدود - جبان . زناد . أسد . دلو . شمال . مرآخ . رغيف . صبي . سرير .  
ساع . قائم . ضعيف . لثيم . مريض . طابع . صاحب . عاقلة . فتوى .  
ابن آوى . جزئى . أعمى . عبد الشكور . ماشاء الله . أضحوكة . زعفران .  
محمد بن . عين رمضاء . أذن صماء .

٨٠ - أعرب ماتحته خط في البيتين الآتين ، وبين ما فهما من جموع تكسير ، واذكر مفرداتها . ثم اجمع الكلمات : بأس . الردى . الندى - جموع تكسير .

ولا عيب فيفا غير أن مما حنا أضرت بنا والياس من كل جانب  
فأفنى الردى أرواحنا غير ظالم وأفنى الندى أموالنا غير طائب

٩٠ - يطرده « فعلاء » و « أفعلاء » في فعل بمعنى فاعل ؟ فما الفرق بينهما .

١٠٠ - أعرب البيتين الآتين ، ثم اجمع ما تحته خط - مبينا نوع الجمع .

ولى قلم فى أنملى إن هزرتة فاضرتنى ألا أهزرت المهتدا

إذا جال فوق الطرس وقع صريه فإن صليل المشرقى له صدى

١١٠ - بم يستدل بعض النحو بين هذه الآيات السكريمات ؟

( وعنده مفاخ الغيب لا يعلمها إلا هو . كأنه جمالات صفر . ولو ألقى معاذيره )

١٢٠ - كيف تجمع المركب بأنواعه ؟ مثل لما تقول .

(١) هذا باب التصغير

باب التصغير

(١) معناه لغة : التقليل ، واصطلاحاً : تغيير مخصوص يطرأ على بنية الكلمة العربية وهيئتها، فيحولها إلى وزن « فَعِيل » أو « فَعِيلٌ » - أو « مُفَعِيلٌ » بطريقة خاصة تؤدي إلى ذلك . وهذه الأوزان الثلاثة تسمى « صيغ التصغير » ، وهي غير جارية على نظام الميزان الصرفي .

وأعراض التصغير كثيرة، ترجع غالباً إلى التقليل والتحقير، وأظهرها :

( أ ) تحقير ما يتوهم عظمه ؛ كأنـ يـد .

( ب ) تصغير ما يتوهم كبره ؛ كـجـبـيل .

( ح ) تقليل كمية ما يتوهم كثرته ؛ كـدُرَـهـمات .

( د ) تقليل جسم الشيء ذاته ؛ كـولـيد - وطفـيل .

( هـ ) تقريب ما يتوهم ببعده زمنه أو محله أو قدره ؛ كـقُـبـيل العصر، وبعيد المشاء،

ومؤيق الفرسخ أو دويته . وأصغر منك .

ومنها عند بعضهم : التعجب والتدليل ، نحو : يا بـنـي - ويا أخـي . والترحم ، نحو :

يا مسـيـكين . والتعظيم والتهويل عند الكوفيين ، كقول بعض العرب - وهو الحجاب

ابن المنذر - « أنا جـذـيلها الحـكـك وعـذيقها المـرـجـب » . وجذـيل : تصغير جذل - وهو عود

ينصب للابل الجربي لتحتك به . والحكك : الذي كثر الاحتكاك به ؛ أي أنا ممن

يستشفى برأيه - كما تستشفى الإبل الجربي بالاحتكاك بهذا العود . وعذيقها : تصغيرها

عذق - وهو النخلة بحملها ، وبكسر العين : القنومنها . والمرجـب : المعظم - أو من

الرجبة ، وهي أن تحاط النخلة السكريمة بحجارة أو خشب أو شوك ، إذا خيف

عليها لكثر حملها لئلا يرقى إليها . واعتبر التصغير في مثل هذا للتعظيم ؛ لأن المقام

للدح ، ومنه قول لبيد :

وكلُّ أناسٍ سوف تدخلُ بينهم دُوبِهِيَّةٌ تصفَرُ منها الأناملُ

والفائدة المرجوة من التصغير هي : الدلالة على الوصف المقصود من القلة أو الحقارة

أو القرب أو التهويل - باختصار ؛ فهو وسيلة من وسائل الإيجاز .

والتصغير خاص بالأسماء ؛ فلا تصغر الأفعال ولا الحروف ؛ لأن التصغير وصف في

وله ثلاثة أبنية<sup>(١)</sup> : « فَعِيلٌ ، وَفُعَيْعِيلٌ ، وَفُعَيْعِيلٌ » كَفُعَيْعِيلِيسَ —

المعنى ، والفعل والحرف لا يوصفان . وشذ تصغير فعل التعجب كما سيأتي .  
وكذلك لا تصغر الأسماء العاملة عمل الفعل ؛ لأن تصغيرها يبعدها عن شبه الفعل  
الذى عملت من أجله — ماعداً رويداً . ويشترط في الاسم المصغر :

١ — أن يكون معرباً ؛ فلا تصغر — قياساً — الأسماء المبنية ؛ كالضماير ، وأسماء  
الاستفهام والشروط ، « وكم » الخبرية ، وغيرها من المبنيات . وما سمع من ذلك مصغراً يقتصر  
فيه على الوارد كما سيأتي بعد .

٢ — ألا يكون مصغراً حقيقة ، أو تكون صيفته على هيئة المصغر ، مثل : كعبت  
وذريد — وسويد — أعلام . وقيل : إذا كان غير مصغر حقيقة ، ولكن مادته وتكوينه  
على صيغة المصغر — جاز تصغيره ، نحو : مهيمن — ومسيطر « اسمي فاعل من هيمن —  
وسيطر » . ويكون تصغير مثله بحذف الياء الزائدة وإحلال ياء جديدة للتصغير محلها  
فيق اللفظ بحاله ويختلف التقدير .

ويظهر الفرق بين المصغر والمكبر في الجمع ؛ فالمكبر يحذف ياؤه ويجمع تكسيراً فيقال :  
مهامن — ومساطر . أما المصغر فلا يجمع جمع تكسير للكثرة ؛ كما أسلفنا قريباً .

٣ — أن يكون معناه قابلاً للتصغير ؛ فلا يصغر نحو : كبير — وجسيم — وعظيم ،  
ولا تصغر الأسماء المعظمة شرعاً ، كأسماء الله — وملائكته — وأبيائه — وكتبه — والمصحف  
والمسجد ؛ لأن تصغيرها ينافي تعظيمها . ولا أسماء الشهور — وأيام الأسبوع ؛ لأنها تدل على  
مدة زمنية محدودة لا تقبل التقليل . ولا جمع الكثرة ؛ لأن التقليل ينافيه . ولا المركب  
الإسنادي ؛ لأن صيغ التصغير لا تنطبق عليه إلا بعد أن يحذف منه ما قد يوقع في لبس .  
ولا الجمل المحكية ؛ لأن التصغير ينافي الحكاية ، وكذلك لا تصغر « كل » و « بعض » ؛ لأن  
الأول يدل على الشمول — وهو ينافي التقليل ، والثاني يدل بنفسه على التقليل — فلا حاجة  
إلى تصغيره . ولا « غير — وسوى — والبارحة — والند » ؛ لأن دلالتها لا تحتمل القلة  
والكثرة . وكذلك الأسماء المختصة بالنفي ؛ ككريم وديار ؛ لأن شرط عملها عدم تصغيرها  
ولم يرد تصغيرها عن العرب . ولا يصغر من الأسماء ما أشبه الفعل مثل « حسبك » — كما  
لا تصغر أسماء الأفعال — ولا اسم المفعول — ولا الصفة المسببة .

(١) وزن المصغر بهذه الأبنية الثلاثة — اصطلاح خاص بهذا الباب ، اعتبر فيه مجرد  
اللفظ ، من غير مقابلة أصلى بأصلى ولا زائد بمثله ؛ تقليلاً للأوزان . وليس جارياً على



وَدَرِيهِمْ وَدُنَيْنِيرٍ ؛ وذلك لأنه لا بدَّ في كلِّ تصغيرٍ من ثلاثة أعمالٍ :  
ضمُّ الأوَّل ، وفتح الثاني <sup>(١)</sup> ، واجتلاب ياء ساكنةٍ ثالثةٍ .

ثم إن كان المصغرُ ثلاثياً <sup>(٢)</sup> اقتصرَ على ذلك ، وهي : بنيةُ « فُعِيل »  
كفليس ورجيل ، ومن ثمَّ <sup>(٣)</sup> لم يكن نحو : زميل <sup>(٤)</sup> ولغزى <sup>(٥)</sup> —  
تصغيراً ؛ لأنَّ الثاني غيرُ مفتوحٍ — والياء غيرُ ثالثةٍ .

وإن كان متجاوزاً للثلاثة <sup>(٦)</sup> احتجَّ إلى عملٍ رابعٍ ، وهو كسرُ ما بعدَ  
ياء التصغير <sup>(٧)</sup> . ثمَّ إن لم يكن بعدَ هذا الحرفِ المكسورِ حرفٌ لينٍ  
قبلَ الآخر <sup>(٨)</sup> — فهي بنيةُ « فُعِيل » ، كقولك في جعفرٍ : جُعيفر .

وإن كان بعده حرفٌ لينٍ قبلَ الآخرِ — فهي بنيةُ « فُعِيل » <sup>(٩)</sup> ؛ لأنَّ  
اللينَ الموجودَ قبلَ آخرِ المكبَّرِ ؛ إن كان ياءً سامتَ في التصغيرِ لمناسبتها

اصطلاح التصريف ؛ فإن مثل : أحيمر ، ومكبرم ، وسفيرج — وزنها في التصغير : « فُعِيل »  
ووزنها الصرفي : أُفِيعِل — ومُفِيعِل — وفُعِيلِل .

(١) هذا إذا لم يكن الأول مضموماً من قبل كثراب ، والثاني مفتوحاً كذلك  
كغزال ، وقيل : يقدر ضم جديد وفتح أيضاً (٢) يدخل في حكم الثلاثي : ماختم بناء  
زائده للتأنيث ، مسبوقه بأحرف ثلاثة أصلية كما سيأتي .

(٣) أي ومن أجل اشتراط فتح الثاني ، واجتلاب ياء ثالثة (٤) الزميل : الجبان الضعيف

(٥) اسم للغز — وهو السلام المعنى ، يقال : ألغز في كلامه — إذا عمي مراده

(٦) سواء كانت حروفه أصلية نحو : جعفر ، أو فيها زائد نحو : بندق .

(٧) أي إن لم يكن مكسوراً من قبل ، نحو « قرمز » نوع من الصبغ الأحمر . وقيل

يقدر الكسر للتصغير — ماعدا حالات استجيء .

(٨) سواء كان ألفاً ، أم واواً ، أم ياء في المكبَّر

(٩) وهو بناء مازاد على أربعة أحرف . وإلى هذه الأوزان الثلاثة — يشير الناظم بقوله :

للکسرة ، کقنديل وقنيديل . وإن كان واواً أو ألفاً قلباً ياءين  
 لسكونهما وانكسار ما قبلهما، كعصفور وعصيفير، ومصباح ومصبيح  
 ويتوصل في هذا الباب إلى مثالي « فُعَيْل ، وفُعَيْل »<sup>(١)</sup> - بما  
 يتوصل به في باب الجمع - إلى مثالي « فعائل ، وفعاليل »<sup>(٢)</sup> ؛ فتقول في  
 تصغير سفرَجَل ، وفرزدق ، ومُستخرج ، وألندد ، ويلندد ،  
 وحيزبون : سُفْرِج<sup>(٣)</sup> ، وفُرَيْرِد - أو فُرَيْرِق<sup>(٤)</sup> ونُخْرِج<sup>(٥)</sup> ، وألَيْد

(فُعَيْلاً اجْتَلِ الثَّلَاثِي ، إِذَا صَغَّرْتَهُ ، نَحْوُ «قُدَيِّ» فِي «قُدَيِّ»  
 «فُعَيْلٍ» مَعَ «فُعَيْلٍ لِمَا» فَأَقْ كَجَمَلٍ دِرْهَمٍ دُرَيْهَمًا)<sup>(٦)</sup>

أى : اجعل الاسم الثلاثي إذا صغرتَه - على وزن «فُعَيْل» بضم أوله ، وفتح ثانيه ،  
 وزيادة ياء ساكنة بعده ؛ تقول في تصغير قُدَيِّ ، وهو جسم صغير كالحبباء يقع في العين  
 فيؤلها : قُدَيِّ ، يراجع الألف إلى أصلها الياء وإدغام ياء التصغير فيها ؛ لأن التصغير  
 كالتكسير يرد الأشياء إلى أصولها . فلإن زاد الاسم على ثلاثة وكان رابعة غير حرف  
 لين - فعل به ماتقدم ، وكسر ما بعد الياء ، تقول في دِرْهَم : دُرَيْهَم ، وإن كان الرابع  
 حرف لين قلب ياء ، فينتهي الوزن إلى « فُعَيْل » للخماسي وما زاد عليه :

(١) أى : فيما زاد على أربعة أحرف (٢) وللحذف هنا من وجوب وترجيح ، وتخيير -  
 ما سبق له هنالك في التكسير . (٣) أى بحذف خامسه وجوباً ؛ لقول الناظم فيما سبق :

( . . . . . وَمِنْ مُخَاسِي جُرْدَ الْآخِرِ أَنْفٍ بِالْقِيَاسِ )

(٤) بحذف الخامس مع الترجيح ، أو الرابع ؛ لقوله :

( وَالرَّابِعَ الشَّيْبَةَ بِالْمَزِيدِ قَدْ يَحْذَفُ . . . . . )

(٥) أى بحذف السين والتاء وإبقاء الميم لفضلهما عليهما ، لقوله فيما سبق :

(\*) « فُعَيْلاً » مفعول اجعل الثاني «الثلاثي» . فـ قوله الأول «صغرتَه» فعل الشرط ، والجملة  
 في محل جر بإضافة إذا ، والجواب محذوف «نحو قُدَيِّ» نحو خبر مبتدأ محذوف ، وقُدَيِّ مضاف إليه  
 « في قُدَيِّ » متعلق بمحذوف حال من قُدَيِّ

(\*) « فُعَيْلٍ » مبتدأ مع فُعَيْلٍ مع ظرف وفُعَيْلٍ مضاف إليه . متعلق بمحذوف حال من الضمير في الخبر  
 وهو «لما» وما اسم موصول ، وجملة «فَأَقْ» صلة ومفعوله محذوف - أى فاق الثلاثي «كامل» خبر مبتدأ  
 محذوف « درهم » مضاف إليه من إضافة المصدر لمفعوله الأول « درهمًا » مفعول المصدر الثاني .

وَيَلِيدٌ<sup>(١)</sup>، وَحَزِيمِينَ<sup>(٢)</sup>. وتقول في سَرْنَدَى وَعَلْنَدَى<sup>(٣)</sup> : سُرَيْدٌ وَعَلَيْدٌ — أو سُرَيْدٌ وَعَلَيْدٌ .

ويجوزُ لك في بابي التفسير والتصغير — أن تعوض مما حذفته<sup>(٤)</sup> ياءً ساكنةً قبل الآخر، إن لم تكن موجودةً؛ فتقول: سُرْفِيرِيحٌ وَسَفَارِيحٌ — بالتعويض<sup>(٥)</sup> وتقول في تكسير اَحْرَنْجَامٍ وتصغيره : حَرَا جِيمٌ وَحُرَيْجِيمٌ، ولا يمكن التعويض لاشتغال محلّه بالياء المنقلبة عن الألف. وما جاء في البابين مخالفاً لما شرحناه فيهما — فنأخره من القياس .

(وَالسَّيْنُ وَاللَّامُ مِنْ كَمُتَدَعٍ أَزِلْ إِذْ بَيْنَا الْجَمْعَ بَقَا هُمَا مُخْتَلِئَانِ)

(١) بحذف النون وإبقاء الهمزة والياء لتصدرها .

(٢) بحذف الياء وقلب الواو ياء لما مر (٣) أى مما تكفأت فيه الزيادات

وخير الحاذق في إحداها لعدم المزية . وقد أشار الناظم إلى ما تقدم بقوله :

(وَمَا بِهِ لِمُنْتَهَى الْجَمْعِ وَصِيلٌ بِهِ إِلَى أُمَّثَلَةِ التَّصْغِيرِ صِيلٌ)<sup>(٦)</sup>

أى : ما وصل به إلى التفسير في صيغة منتهى الجموع ؛ من حذف حرف أصلى أو

زائد — صيل به إلى التصغير ؛ حين تريد تصغير مثله

(٤) سواء كان المحذوف حرفاً أصلياً ، كسفرجل — أم زائداً نحو : منطلق .

(٥) والتعويض هنا غير لازم . قال الناظم :

(وَجَائِزٌ تَعْوِيضٌ «يَاءٌ» قَبْلَ الطَّرْفِ إِنْ كَانَ بَعْضُ الْأَسْمِ فِيهِمَا مُحْدَفٌ)<sup>(٧)</sup>

أى : يجوز أن يعوض مما حذف في التصغير أو التفسير — ياء قبل الآخر . وقد

سبق بينا أن هذه الياء قد يؤتى بها وإن لم يحذف شيء .

(\*) « وما » اسم موصول مبتدأ — أو مفعول محذوف يفسره ما بعده « به لنتهى الجمع » متعلقان بوصول الواقع صلة لما ومضاف إليه « به إلى أمثلة التصغير » متعلقان بصل ومضاف إليه أيضاً .

(\*) « وجائز » خبر مقدم « تعويض » مبتدأ مؤخر « ياء » بالانصر مضاف إليه « قبل الطرف » قبل ظرف متعلق بتعويض والطرف مضاف إليه ، وسكن الطرف للشعر « كان » فعل الشرط ناقص « بعض الاسم » بعض اسمها والاسم مضاف إليه « فيهما » متعلق بالمحذف الواقع خبراً لكان ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام .

مثالهُ في التّكسير: جَمَعَهُمْ مَكَانًا - على أَمَكْن<sup>(١)</sup>، وَرَهْطًا وَكُرَاعًا -  
على أَرَاهِطَ وَأَكَارِعَ<sup>(٢)</sup> وباطلاً وحديثًا - على أَباطِيلٍ وأحاديث<sup>(٣)</sup> .  
ومثالهُ في التّصغير: تصغيرُهُمْ مَغْرَبًا وَعِشَاءَ - على مُغْرِبَانٍ وَعُشَيَّانِ<sup>(٤)</sup>  
وَإِنْسَانَانًا وَلَيْلَةً - على أُنَيْسِيَّانٍ وَلَيْلِيَّةٍ<sup>(٥)</sup> . وَرَجُلًا - عَلَى رُؤُوسِ رُجُلٍ . وَصَبِيَّةً  
وَغِلْمَةً، وَبَنُونَ - عَلَى أُصْبِيَّةٍ وَأَغْيَامَةٍ، وَأَبْنُونَ . وَعُشَيَّةٌ - عَلَى عُشَيْشِيَّةٍ<sup>(٦)</sup>  
(فصل) واعلم أَنَّهُ يُسْتثنَى من قولنا : يُكسر ما بعد ياء التّصغير  
فيما تجاوز الثلاثة - أَرْبَعُ مَسَائِلَ :

- (١) والقياس : أكون بحذف الميم الزائدة وإبقاء عين الكلمة ، ولكنه حذفها  
لشبهها بالزائد وفيه شذوذ آخر وهو : أن « مكان » مذكر ، وقياس جمعه « أفعلة »
  - (٢) والقياس فيهما : رهوط - وأرهط ، وكرع - وأكرع . والرهط : مادون  
العشرة من الرجال ليس فيهم امرأة . والكرع مستدق الساق - يذكر ويؤنث
  - (٣) والقياس : بواطل ، وأحدثه - أو حدث .
  - (٤) والقياس : مُغْرِبٌ - وَعُشَيَّةٌ - بإسقاط الألف والنون .
  - (٥) والقياس : أُنَيْسَانٌ - أو أُنَيْسَيْنِ ، وَلَيْلَةٌ - بإسقاط الياء منهما .
  - (٦) والقياس فيها : رُجُلٌ - وَصَبِيَّةٌ - وَغِلْمَةٌ - وَبَنُونَ - وَعُشَيَّةٌ .  
وقيل : إن هذه الألفاظ بما استغنى فيها بتصغير وجمع مهمل - عن تصغير وجمع مستعمل  
فيكون مغربان وما بعده - كأنه تصغير مغربان وعشيان - وأنيسان - وليلة - ورجل  
وأصيبة - وأغلمة - وأبنون . واختاره في التسهيل . وفي ذلك يقول الناظم :
- ( وَحَائِدٌ عَنِ الْقِيَامِ كُلِّ مَا خَالَفَ فِي الْبَابَيْنِ حُكْمًا رُسْمًا )<sup>(٧)</sup>  
أى أن ماخالف المذكور في البابين « التصغير والتكسير » وجرى على غير لفظ

(\*) « وحائد » خير مقدم « عن القياس » متعلق به « كل » مبتدأ موخر « ما » اسم  
موصول أو نكرة موصوفة مضاف إليه « خالف » الجملة صلة أو صفة « في البابين » متعلق بخالف  
« حكماً » مفعول خالف « رسماً » فعل ماض المجهول ، والجملة صفة لحكماً ، والألف للإطلاق .

(إحداها) ما قبل علامة التأنيث<sup>(١)</sup> ، وهي نوعان : تاء كشجرة ، وألف كحُبلى .

(الثانية) ما قبل المدَّة الزائدة قبل ألف التأنيث ؛ كحَمراء<sup>(٢)</sup> .

(الثالثة) ما قبل ألف « أفعال »<sup>(٣)</sup> كأجمال وأفراس .

(الرابعة) ما قبل ألف « فَعْلان »<sup>(٤)</sup> الذى لا يُجمع على « فَعَالين »<sup>(٥)</sup>

كسَكْران وعُثمان ؛ فهذه المسائل الأربعة يجب فيها أن يَبْقَى ما بعد ياء التصغير مفتوحا — أى باقياً على ما كان عليه من الفتح قبل التصغير<sup>(٦)</sup> ؛

واحد - خارج عن القياس فيحفظ ولا يقاس عليه (١) بشرط اتصالها به ، كما مثل المصنف ؛ فإن فصل ما بعد الياء منها — كسر على الأصل ، كحَنِيطلة — ودحيرة .  
(٢) المراد : ألف التأنيث المدودة . ويقال فى تصغيرها : « مَحْمِراء » . ويؤخذ من هذا أن الألف المدودة ليست علامة التأنيث ، وإنما العلامة الألف التى انقلبت همزة .  
وخرج الحرف الذى يليه ألف الإلحاق المقصورة ، نحو : أرطى ، وملمى والذى يليه ألف الإلحاق المدودة ، نحو : علباء — فيجب كسر الحرف الذى قبل الألف ؛ تقول فى التصغير : أريط ، وممليه ، وعليب — بالكسر والتنوين ؛ فرقا بين الإلحاق والتأنيث . وقد قلبت ألف الإلحاق ياء بعد السكسرة (٣) أى بأن يكون الاسم قبل التصغير على وزن « أفعال » جمعا ، فإذا صغر وقعت ألف « أفعال » بعد ياء التصغير ، فيفتح الحرف الذى قبل الألف ، وهو الواقع بعد ياء التصغير (٤) مثلت الفاء ، اسما كان أو صفة .

(٥) بشرط أن تكون الألف والنون زائدتين ، وألا يكون مؤنثه بالتاء على « فَعْلانة » فخرج ما نونه أصلية ، نحو : حسّان من الحسن — فتصغيره : حَسِين ، والقياس . حَسِينين ونحو : سيفان — بمعنى طويل ؛ فإن مؤنثه سيفانة ، فيقال فى تصغيره : سَيْفِين . ويجب كسر الحرف الذى يلي ياء التصغير إن كان « فَعْلان » مما يجمع على فَعَالين كما مثل بعد (٦) قالوا فى علة ذلك : إن فتح ما قبل تاء التأنيث للخفة ، وما قبل الألف المقصورة والمدودة لبقائهما على حالهما ؛ لأنه لو كسر ما قبلهما لزم انقلابهما ياء فتذهب صورة العلامة . وما قبل ألف « أفعال » للمحافظة على الجمع . وما قبل الألف والنون

تقول : شُحيرة - وَحُبَيْلِي - وَحُمَيْرَاء - وَأَجِمَال - وَأَفَيْرَاس -  
وَسُكَيْرَانَ - وَعَشِيمَانَ<sup>(١)</sup> ، وتقول في سِرْحَانَ وَسُلْطَانَ - سُرَيْحِينَ  
وَسُلَيْطِينَ ؛ لأنهم جمعوهما على سَرَاحِينَ وَسَلَاطِينَ .

(فصل) وَيُسْتَثْنَى أَيْضًا مِنْ قَوْلِنَا : يُتَوَصَّلُ إِلَى مِثَالِ « فَعْيَعِلِ  
وَفَعْيَعِيلِ » بِمَا يُتَوَصَّلُ بِهِ مِنَ الْحَذْفِ إِلَى مِثَالِي « مَفَاعِلِ وَمَفَاعِيلِ » -  
ثُمَّ نَسْأَلُ ، جَاءَتْ فِي الظَّاهِرِ عَلَى غَيْرِ ذَلِكَ ؛ لِكُونِهَا مَخْتَوِمَةً بِشَيْءٍ  
قُدِّرَ انفصالُهُ عَنِ البُنْيَةِ ، وَقُدِّرَ التَّصْغِيرُ وَارِدًا عَلَى مَا قَبْلَ ذَلِكَ الشَّيْءِ<sup>(٢)</sup> ؛

لشابهتهما ألفي التأنيث، بدليل منع الصرف. والحق أن العلة الحقيقية: الورود عن العرب.  
(١) لأنهم لم يجمعوا هذه الألفاظ على « فعالين »  
وفي المستثنيات المقدمة يقول الناظم :

(لِتَلُو « يَا » التَّصْغِيرِ - مِنْ قَبْلِ عِلْمٍ تَأْنِيثٍ ، أَوْ مَدَّتِهِ - الْفَتْحُ انْحِتْمِ  
كَذَلِكَ مَا مَدَّةَ « أَفْعَالٍ » سَبَقَ أَوْ مَدَّ سَكْرَانَ وَمَا بِهِ التَّحَقُّقُ)<sup>(٣)</sup>

أى : انحتم الفتح ووجب لتالي ياء التصغير ؛ من قبل علامة التأنيث - وهى التاء  
والألف المقصور أو الممدودة . وكذلك وجب الفتح للحرف الذى سبق ألف «أفعال»  
والحرف الذى قبل ألف «فعالن» الذى مؤنثه «فعلى» كسكران . وما ألحق به من  
مضموم العين - أو مكسورها بالشروط التى ذكرناها، وهى: زيادة الألف والتون، وأن  
يكون المؤنث بغير التاء ، وأن يكسر على «فعالين» (٢) فتح أن أحرفها تزيد كل منها  
على أربعة - لا يحذف حرفها الخامس ولا ما بعده عند التصغير ، على الرغم من أنهما

(\*) « تلو » متعلق بانحتم ، وهو يعنى تالى « يا التصغير » يا مضاف إليه من إضافة اسم  
الفاعل لمفعوله وقصر لضرورة « من قبل » متعلق بحذف حال من تلو «علم تأنيث» أى علامة  
تأنيث - مضاف إليه « أو مدته » مطوف على علم الفتح « الفتح انحتم » مبتدأ وخبر  
(\*) « كذاك » خبر مقدم « ما » اسم موصول مبتدأ مؤخر « مدة أفعال » مدة . فعول سبق مقدم وأفعال مضاف  
إليه ، وحلة « سبق » صلة ما « أو مد » مطوف على مدة أفعال «سكران» مضاف إليه بمنوع من  
الصرف للوصفية والزيادة « وما » اسم موصول مطوف على سكران « به » متعلق بالتحقق الواقع صلة لما -

وذلك ما وَقَعَ بعد أربعةِ أحرفٍ ؛ من ألفِ تأنيثٍ ممدودةٍ كقَرُفُصَاءَ .  
 أو تَأْتِيهِ كَحَنْظَلَةٍ . أو علامةِ نَسَبٍ كَعَبْقَرِيٍّ<sup>(١)</sup> . أو ألفِ ونونِ زائديتين  
 كزَعْفَرَانَ وَجُلْجَلَانَ<sup>(٢)</sup> . أو علامةِ تثنيةِ كَسَامَيْنِ . أو علامةِ جمعِ  
 تصحيحٍ للمذكَّرِ كَجَعْفَرَيْنِ . أو للمؤنثِ كَمَسَامَاتِ . وكذلك عَجَزُ  
 المضافِ كأمريءِ القيسِ ، وَعَجَزُ المركبِ كَعَلْبِكَ<sup>(٣)</sup> . فهذه كلها  
 ثابتة في التصغيرِ ؛ لتقديرها منفصلةً ، وتقدير التصغيرِ واقعاً على ما قبلها<sup>(٤)</sup>  
 وَأَمَّا في التَّكْسِيرِ ؛ فإنك تحذفُ فتقول : قَرَأِصْ - وَحَنَاظِلْ - وَعَبَاقِرْ  
 وزَعَاْفِرْ - وَجَلْجَلِجْلْ . ولو سَأَغَ تَكْسِيرُ البَوَاقِي<sup>(٥)</sup> لوجب الحذفُ ؛ إِلَّا  
 أَنَّ المضافَ يُكْسَرُ بلا حَذْفٍ كما في التَّصْغِيرِ ، تقول : أَمَارِيءِ القيسِ -  
 كما تقول أَمِيرِيءِ القيسِ ؛ لأنهما كلتان ، كلٌّ منهما ذاتُ إعرابٍ  
 يُخَصِّصُهَا ، فَكَانَ يَنْبَغِي لِلنَّاطِمِ الْأَيَّسْتَنْثِيهِ<sup>(٦)</sup> .

في بعض الصور قد يحذفان عند التفسير (١) نسبة إلى « عبقر » ، تزعم العرب  
 أنه اسم بلد الجن فينسبون إليه كل شيء عجيب . والعمقري : السيد ، والكامل من كل شيء .  
 (٢) الجلاجلان : ثمر الكزبرة - وحب السمسم .

(٣) يشمل هذا : المركب العددي كخمسة عشر ؛ فتقول : خميسة عشر بتصغير  
 الصدر لاغير ، وكذلك المختوم بويه . أما المركب الإسنادي ككتاب شرا - فلا يصغر  
 (٤) تقول في تصغير ماسبق : قَرُفُصَاءَ - حَنْظَلَةٍ - عَيْبَقَرِيٍّ - زَعْفَرَانَ - جُلْجَلَانَ

مَسَامَيْنِ - جَعْفَرَيْنِ - أو جَعْفَرُونِ - مَسَامَاتِ - أَمِيرِيءِ القيسِ - عَيْبَقَرِيٍّ  
 وإنما لم تحذف ألف التأنيث الممدودة وتأوؤه وعلامة النسب . إلخ ؛ لأنها نزلت منزلة  
 كلمات مستقلة منفصلة عما قبلها ، فلو حذفت التيسر تصغير ما هي فيه بتصغير المجرى منها .  
 (٥) وهي : التثنية ، والجمعان ، والمضاف ، وصدر المركب .

(٦) أي في جملة الاستثنائيات في النظم ، حيث يقول فيها .

(فصل) وتثبتُ أَلِفُ التَّأْنِيثِ المقصورةُ إن كانت رابعة كحُبْلَى ،  
وتُحذفُ إن كانت سادسةً ككُلَيْبِزَى<sup>(١)</sup> أو سابعةً ككَبْرَدَرَايَا<sup>(٢)</sup> ، وكذا

( وَأَلِفُ التَّأْنِيثِ حَيْثُ مُدًّا      وَتَأْوُهُ مُنْفَصِلِينَ عُدًّا  
كَذَا اللَّزِيدُ آخِرًا لِلنَّسَبِ      وَعَجْزُ الْمُضَافِ وَالْمُرَكَّبِ  
وَهَكَذَا زِيَادَاتَا فَعْلَانَا      مِنْ بَعْدِ أَرْبَعِ كَرَّ عَمْرَانَا  
وَقَدَّرِ انْفِصَالَ مَا دَلَّ عَلَى      تَثْنِيَةٍ أَوْ جَمْعٍ تَصْحِيحِ جَلًّا<sup>(٣)</sup> )

أى لا يعتد في التصغير ويعتبر في حكم الانفصال : ألف التأنيث المدودة ، وتاء  
التأنيث ، والياء الزائدة للنسب ، وعجز المضاف ، وعجز المركب ، والألف والنون  
الزائدتان بمد أربعة أحرف فصاعداً ، وعلامة التثنية ، وعلامة جمع التصحيح - فهذه  
كلها تثبت في التصغير ولا تحذف ، ويعتبر ما قبلها كأن الكلمة خالية عنها . وقد يجاب  
عن الناظم ، بأنه لا يقصد استثناء هذه الثمانية من قوله السابق : وما به انتهى الجمع .. إلخ  
حتى يرد استثناء عجز المضاف مع أنه لم يذكر قبل . وإنما يريد أنه يكتفى معها بحصول  
صيغة التصغير تقديراً ؛ بتقدير انفصال ما يخل بها ، سواء فعل مثل ذلك في الجمع أم لا .  
(١) اسم للغز - وهو الكلام المعصوم ، وأصله جحر اليربوع ؛ تقول في تصغيره  
لتغييره . ويصح زيادة تاء التأنيث للتعويض فيقال : لتغييره .

(٢) اسم موضع ، ووزنه فعليايا ، ويقال في تصغيره : مريدو ، وقد حذفت ألف

(\*) « وألف التأنيث » ألف مبتدأ والتأنيث مضاف إليه « حيث » ظرف متعلق بمحذوف حال من المبتدأ  
على رأى سيويه ، أو مر ضمير الخبر « مدًّا » فعل ماضٍ للجهول ونائب الفاعل يعود إلى ألف التأنيث ،  
والألف للاطلاق « وتأوؤه » معطوف على ألف ومضاف إليه « منفصلين » مفعول « عدا » الثاني مقدم ،  
ونائب الفاعل هو المفعول الأول والجملة خبر المبتدأ (\*) « كذا » متعلق بمحذوف خبر مقدم « اللزيد »  
مبتدأ مؤخر « آخرًا » منصوب على نزع الخافض « للنسب » متعلق بالزيد « وعجز المضاف » عجز  
معطوف على اللزيد ، والمضاف مضاف إليه « والمركب » عطاف على المضاف  
(\*) « وهكذا » خبر مقدم « زياداتنا » مبتدأ مؤخر « فعلانا » مضاف إليه « من بعد أربع » من  
بعد متعلق بزياداتنا - أو حال من ضمير في الخبر « أربع » مضاف إليه  
(\*) « انفصال » مفعول قدر « ما » اسم موصول مضاف إليه « دل على ثنية » الجملة صلة  
« أو جمع » - بالكسر - عطاف على ثنية وتصحيح مضاف إليه « جلا » الجملة صلة لجمع ، وجمع بالنسب -  
مفعول جلا مقدم ، والجملة عطاف على جملة « دل على ثنية » ، وهذا أحسن .



الخامسة إن لم يتقدمها مَدَّةٌ <sup>(١)</sup> كَقَرَّ قَرَى <sup>(٢)</sup> ، فإنَّ تَقَدَّمَتْهَا مَدَّةٌ -  
حَذَفَتْ أَيْهَما شِئَتْ كَجُبَّارَى ، وَقُرَيْشًا <sup>(٣)</sup> تقول : حَبِيرَى - أَوْ حَبِيرٍ <sup>(٤)</sup>  
وَقُرَيْشًا - أَوْ قُرَيْثًا .

(فصل) وإن كان ثانياً المصغرَ لِيناً مُنْقَلَباً عَنِ لِينٍ - رَدَدَتْهُ إِلَى  
أصله <sup>(٥)</sup> ؛ فَتَرُدُّ ثَانِيًا نَحْوُ : « قِيمَةٌ وَدِيعَةٌ وَمِيزَانٌ وَبَابٌ » - إِلَى الْوَاوِ <sup>(٦)</sup>

التأنيث ، ثم الألف والياء لزيادتهما (١) أى حرف مد زائد .

(٢) اسم موضع ، وتصغيره : قَرَّ يَقْرُ . وإنما وجب الحذف فى الخامسة فصاعداً ؛  
لأن بقاءها يخرج البناء عن صيغة « فمعيّل » أو « فمعيّل » .

(٣) القرَيْشُ : نوع من التمر - وهو أطيب التمر بسراً . ويجوز فيه المد

(٤) أى بحذف ألف التأنيث المقصورة ، وقلب المدة ياء وإدغامها فى ياء التصغير  
وفى حكم الألف المقصورة يقول الناطم :

(وَأَلْفُ التَّأْنِيثِ ذُو القَصْرِ مَتَى زَادَ عَلَى أَرْبَعَةٍ لَنْ يَبْتَدَأَ  
وَعِنْدَ تَصْغِيرِ حُبَّارَى حَبِيرٍ بَيْنَ الحَبِيرَى فَادِرٍ وَالْحَبِيرِ) <sup>(٥)</sup>

أى : أن ألف التأنيث المقصورة إذا كانت خامسة فصاعداً - وجب حذفها ولا تثبت فى  
التصغير . وإن كانت خامسة وقبلها مدة زائدة كجبارى - جاز حذف المدة الزائدة  
وإبقاء ألف التأنيث ؛ تقول : حَبِيرَى - وجاز حذف ألف التأنيث وإبقاء المدة ، تقول :  
حَبِيرِ . ويجوز أن يقال : حَبِيرَةٌ - بزيادة التاء عوضاً عن المحذوف كما سبق .

والخلاصة : أن لألف التأنيث المقصورة ثلاث حالات هى : وجوب الحذف -  
ووجوب البقاء - وجواز الأمرين (٥) أى الذى انقلب عنه ، سواء أكان ألفاً  
أم واواً - أم ياء (٦) لأنها الأصل المنقلب عنه ، إذا الأصل : قومه - من  
القوام ، ودومة - من الدوام ؛ وموزان - من الوزن ، وبوب ؛ قلبت الواو ياء فى

(\*) «وَأَلْفُ التَّأْنِيثِ» مبتدأ ومضاف إليه «ذُو القَصْرِ» ذونعت لأنف كذلك والقصر مضاف إليه «مَتَى»  
اسم شرط جازم «زاد» الجملة فى محل جزم فعل الشرط «على أربعة» متعلق بزاد «لَنْ يَبْتَدَأَ»  
جواب الشرط ، وقد حذفت منه الفاء للضرورة ، وقاعله يعود إلى ألف التأنيث ، وجملة الشرط  
وجوابه خبر البتداء (\*) «وعند تصغير» عند ظرف متعلق بخبر ، وتصغير مضاف إليه «حبارى»  
مضاف إليه كذلك «بن الحَبِيرَى» بين ظرف متعلق بخبر أيضاً والحَبِيرَى مضاف إليه «والحَبِيرِ»  
معلول عليه ، وجملة «فادر» اعتراضية بينهما لا محل لها .

وَيُرَدُّ ثَانِي، نَحْوُ: «مُوقِنٌ وَمُوسِرٌ وَنَابٌ» — إِلَى الْيَاءِ<sup>(١)</sup>؛ بِخِلَافِ  
ثَانِي نَحْوِ: مُتَّعِدٌ — فَإِنَّهُ غَيْرُ لَيْنٍ، فَيُقَالُ: مُتَّعِدٌ<sup>(٢)</sup> لَا مُؤَيَّعِدٌ، خِلَافًا  
لِلزَّجَاجِ وَالْفَارَسِيِّ<sup>(٣)</sup>. وَبِخِلَافِ ثَانِي نَحْوِ: «أَدَمٌ» — فَإِنَّهُ عَنِ غَيْرِ لَيْنٍ<sup>(٤)</sup>  
فَتُقْلَبُ وَاوَاءٌ؛ كَالْأَلْفِ الزَّائِدَةِ مِنْ نَحْوِ: ضَارِبٌ، وَالْمَجْهُولَةِ الْأَصْلِ  
كَصَابٍ<sup>(٥)</sup>. وَقَالُوا فِي عِيدٍ: عُمَيْدُ شَذُوذًا<sup>(٦)</sup>؛ كَرَاهِيَةً لِالتَّبَاسِهِ بِتَصْغِيرِ عُوْدٍ  
وَهَذَا الْحُكْمُ<sup>(٧)</sup> ثَابِتٌ فِي التَّكْسِيرِ الَّذِي يَتَغَيَّرُ فِيهِ الْأَوَّلُ،  
كَمَوَازِينٍ — وَأَبْوَابٍ — وَأَنْيَابٍ — وَأَعْوَادٍ، بِخِلَافِ نَحْوِ: قِيمٌ وَدِيمٌ<sup>(٨)</sup>،

الثلاثة الأولى لسكونها وكسر ما قبلها، وألفاً في الرابع لتحركها وانفتاح ما قبلها،  
تقول في تصغيرها: قُوَيْعَةٌ — دُوَيْعَةٌ — مُوَيِّزِينَ — بُوَيَّبٌ .

(١) لأن أصلها الياء؛ فأصل موقن من اليقين، وموسر — مُيَسِّرٌ — من اليسر  
وناب: نيب، بدليل الجمع على أنياب، قلبت الياء واواً في الأولين لسكونها إثر ضمة،  
والفأ في الثالث لتحركها وانفتاح ما قبلها: تقول في تصغيرها: مُيَيْقِنٌ — مُيَيْسِرٌ — نَيْبٌ .

(٢) بإبقاء التاء الأولى البديلة من الواو التي هي فاء الكلمة، وحذف تاء الافتعال  
ومتعد: اسم فاعل من أتعَّد — بمعنى مواعد . وأصله: مواتعد: قلبت الواو تاءً وأدغمت  
التاء في الباء (٣) فإنهما يردانه إلى أصله لزوال موجب قلبها — وهو تاء الافتعال،  
والصحيح الأول — وهو مذهب سيبويه . انظر الزجاج ١٣٢ جزء أول — والفارسي ٢٥١  
(٤) لأنه عن همزة قبلها همزة؛ إذ أصله آدم، قلبت الثانية ألفاً لسكونها إثر فتحة،  
فتصغر على أو يدم، بقلب الثانية واواً، ولا ترجع إلى أصلها المهمزة

(٥) اسم شجر مر، وهو جمع — والمفرد صابية، ومثله عاج: تقول في تصغيرها:  
صوبب — وعويج (٦) والقياس: عويج بالواو: رداً إلى أصلها لأنه من عاد يعود  
ولعل السر في ذلك قصد الفرق بين عيد وعود .

(٧) أى الذى ذكر في التصغير؛ وهو قلب الحرف الثانى بأقسامه وإرجاعه إلى أصله  
على النحو المتقدم (٨) أى مما لم يتغير فيه شكل الأول، فإن الثانى يبقى على ما هو عليه .  
هذا : وإذا كان ثانى الاسم المصغر ليناً مبسداً عن همزة لم تسميها همزة  
كذيب وريم، أو عن حرف صحيح غير همزة، نحو: دينار وقيراط، إذ أصلهما:

(فصل) وإذا صُغِرَ ما حُذِفَ أحدُ أصولِهِ - وَجَبَ رَدُّ مَحذُوفِهِ ؛  
إِنْ كَانَ قَدْ بَقِيَ بَعْدَ الحَذْفِ عَلى حَرَفَيْنِ ، نَحْوُ : كُلٌّ وَخُذْ وَمَذٌّ أَعْلَامًا<sup>(١)</sup>

ذَنبٌ وَرِثَمٌ « والریم : الظبي الخالص البياض » ، وَذُنْبٌ وَرِثَمٌ وَرِثَمٌ وَرِثَمٌ ؛ إِذْ أَصْلُهُمَا  
الياء - إلى أصله النون والراء .

والخلاصة : أن الألف الثانية اللين يجب قلبها عند التصغير واواً في أربعة موضع هي :  
التي أصلها الواو مثل : باب وميزان - المنقلبة عن همزة تلي همزة مثل : آدم - الألف الراجعة  
- مثل ضارب وكاهل المجهولة الأصل ، مثل : عاج - وصاب

وياء في موضع واحد ، وهو : أن يكون أصلها الياء ، مثل ، ناب - وموقن  
وفي حكم ثانی المصغر وأحواله - يقول الناظم في إجمال :

( وَارْدُذٌ لِأَصْلِ ثَانِيًا لَيْنًا قَلْبٌ فَقِيَمَةٌ صَوِّبٌ قُوَيْمَةٌ نَصِيبٌ  
وَشَذٌّ فِي عَيْدٍ عَيْدٌ ، وَحُتِيمٌ لِلْجَمْعِ مِنْ ذَا - مَا لِتِصْغِيرِ عِلْمٍ  
وَالْأَلْفُ الثَّانِي الْمَزِيدُ يُجْعَلُ وَاوًا ، كَذَا مَا الْأَصْلُ فِيهِ يُجْعَلُ<sup>(٢)</sup> )

أى اردد وأرجع إلى الأصل - كل حرف ثان لين ، سواء كان أصله واواً كقيمة  
أو ياء كحوقن . وشذ قوهم في عيد : عييد ؛ لأنه لم يرد إلى أصله ، والقياس عويد ،  
ويجب لجمع التوكسير - من رد الثاني إلى أصله - ما وجب للتصغير . وإذا كان ثانی المصغر  
ألفاً زائدة قلبت واواً ، وكذلك المجهولة الأصل . وقد أوضحنا ذلك كله .

#### تذبيح

إذا صغر اسم مقابوب - صغر على لفظه لا على أصله ، تقول : في جاه - من  
الوجهة - جويبه

(١) قيد بكونها أعلاماً ليصح تصغيرها ؛ لأنه لا يصغر إلا الاسم المتمكن كما سبق

(\*) « لأصل » متعلق بردد على أنه مفعوله الثاني « ثانياً » مفعول الأول « ليناً » صفة لثانياً  
« قلب » الجملة صفة ثانية له « فقيمة » الفاء لتفريع ، و « قيمة » مفعول أول صير « قوينة » مفعول  
ثان « نصب » فعل مضارع مجزوم في جواب الأمر (\*) « عييد » فاعل شذ « للجمع من ذا » متعلقان بحتم  
« ما » اسم موصول نائب فاعل حتم « لتصغير » متعلق بعلم الواقع صلة لا (\*) « والألف » مبتدأ  
« الثاني المزيد » متعلقان بالألف « يجعل » نائب فاعله يعود إلى الألف وهو المفعول الأول « واواً » مفعوله الثاني ،  
والجملة خبر المبتدأ « كذا » متعلق بمحذوف خبر مقدم « ما » اسم موصول مبتدأ مؤخر « الأصل »  
مبتدأ « فيه » متعلق بيجعل الواقع خبراً للبتدأ ، والجملة من المبتدأ والخبر لا محل لها صلة ما .

وَسَهٍ وَيَدٍ وَحَرٍ<sup>(١)</sup> ، تقول : أَكَيْلٌ ، وَأَخَيْدٌ - بَرَدَ الْفَاءُ ، وَمُسَيْدٌ  
وَسَيْتُهُ - بَرَدَ الْعَيْنُ ، وَيَدِيَةٌ وَحَرِيحٌ - بَرَدَ اللَّامُ<sup>(٢)</sup> .  
وَإِذَا مُسِّيَ بِنَاءٍ وَمُضِعَ مُنْأَيًّا ؛ فَإِنْ كَانَ ثَانِيَةً صَحِيحًا نَحْوُ : هَلْ وَبَلٌ -

(١) سه : أصله : ستاه - وهو الدبر ، وحر : أصله حرج - وهو الفرج حذف  
الحاء لاستثناها بعد راء ساكنة . (٢) ومن الباقي على حرفين : الثلاثي  
الذي حذف منه حرفان ، وبقي حرف واحد ضمت إليه هاء السكت وجوباً ، نحو : قه  
علماً - أمر من وقى ، فقد حذف منه الفاء واللام . وره - أمر من رأى ، فقد حذف  
منه العين واللام ؛ فعند التصغير يرد المحذوف ، تقول : 'وقى' ، ورؤى .  
وبسرى هذا الحكم على الثلاثي الذي حذف بعض أصوله و عوض عنها تاء التأنيث ؛ نحو :  
عدة وسنة - علمين . فيقال في تصغيرهما : وعيد يراجع الفاء المحذوفة ، وسُدِيَةٌ أو سُنيَةٌ -  
يراجع اللام المحذوفة . ولا يمنع وجود التاء من رد المحذوف . وهذه التاء للتأنيث  
وليست عوضاً . وبما حذفت لامه الأصلية و عوض عنها تاء التأنيث : « بنت وأخت »  
تقول في تصغيرها : بُدِيَّةٌ وَأَخِيَّةٌ - برد المحذوف  
قيل : ولم يرد في اللغة إلا بضع كلمات عوض من لامها تاء يوقف عليها وقبلها ساكنة ،  
منها : أخت ، وبنت ، وهنت « كناية عما يستقبح ذكره » ، وكيت « كناية » عن  
قولهم كذا وكذا . ومثاها : ذيت ، وتنتان ، وكلتا عند سيويوه .  
وفي حكم تصغير ما حذف بعض أصوله - يقول الناظم :

( وَكَمَلِ الْمَنْقُوصَ فِي التَّصْغِيرِ مَا لَمْ يَحْوِ غَيْرَ التَّاءِ ثَالِثًا كَمَا )<sup>(٣)</sup>

المراد بالمنقوص هنا : ما نقص منه بعض أصوله بسبب الحذف لنرض ما ؛ أي  
أكمل المنقوص عند التصغير برد ما حذف منه ، إذا بقي على حرفين ؛ سواء كان مجرداً  
من التاء أو ملتبساً بها ، مثل : « ماء » مسمى به . تقول في تصغيره : مُوَيٌّ - برد المحذوف .

(\*) « في التصغير » متعلق بكل « ما » مصدرية ظرفية « غير التاء » غير حال مقدم من  
ثالثها الواقع مفعولاً ليعو ؛ لأنه تمت نكرة تقدم عليها و التاء مضاف إليه « كما » بالانصر -  
الفة في ماء - خبر لبتدأ محذوف .

لم يُزِدْ عليه شيء حتى يُصَغَّرَ؛ فيجب أن يضعف<sup>(١)</sup> أو يُزَادَ عليه ياء<sup>(٢)</sup>  
فيقال: هُلَيْلٌ — أَوْ هُلَى .

وإن كان معتلاً وجب التَّضْعِيفُ قبل التَّصْغِيرِ<sup>(٣)</sup>، فيقالُ في «لَوْ»  
و«كَي» و«مَاء» — أعلاماً: لَوٌّ وَكَيٌّ — بالتشديد، و«مَاء» — بالمد،  
وذلك لأنَّكَ زِدْتَ عَلَى الْأَلْفِ أَلْفًا فَالْتَقَى أَلْفَانٌ، فأبدلت الثانية هَمْزَةً،  
فإذا صُعِّرَتْ أُعْطِيتَ حُكْمَ «دَوٍّ — وَحَى»<sup>(٤)</sup> — وماء؛ فتقول: لَوِيٌّ  
كما تقول: دَوِيٌّ، وَأَصْلُهُمَا: لَوِيوٌ — وَدَوِيوٌ<sup>(٥)</sup>. وتقول: كَيْيٌ بثلاث  
يئات<sup>(٦)</sup> — كما تقول: حَيْيٌ، وتقول: مَوِيٌّ<sup>(٧)</sup>، كما تقول في تصغير  
الماء المشروب — مَوِيَّةً، إِلَّا أَنَّ هَذَا لِأَمَّةٍ هَاءٌ فَرُدَّ إِلَيْهَا<sup>(٨)</sup>.

- (١) ويكون أحد المضعفين قبل ياء التصغير، والآخر بعدها فتوسط بينهما .  
(٢) أى بعد ياء التصغير، ويكون ذلك بتضعيف ياء التصغير نفسها وهذا أحسن،  
والحامل على ذلك: الوصول إلى بناء «فعل» ثم يتحرك الحرف الذى يلي ياء التصغير  
بالحركة الإعرابية المناسبة للجملة .  
(٣) قيل: لثلاث يائز إمات اسم معرب على حرفين، آخره حرف لين متحرك، وهذا  
لانظير له. بخلاف ما إذا كان ثانياً صحيحاً؛ فإن له نظيره من الأسماء العربية مثل يدودم.  
(٤) الدو: البادية والفلاة الواسعة. والحى: القبيلة، والجمع أحياء.  
(٥) اجتمعت الياء والواو وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمنا  
(٦) الأولى أصلية، والثانية للتصغير، والثالثة الزائدة للتضعيف .  
(٧) أى بإبدال الهمزة ياء وإدغامها فى ياء التصغير .  
(٨) وأصله «مواه» قابلت الواو ألفاً على القاعدة، ثم الهاء همزة سماعاً على غير  
قياس فصار «ماء» — فعند التصغير يرجع كل إلى أصله :  
ويعتبر الاسم ثنائياً إذا كانت حروفه ثلاثة أو لها همزة وصل، نحو: ابن، واسم . الخ .  
فتحذف همزة الوصل عند تصغيره، ويرد المحذف فتقول: مَبِيٌّ — وَسَمِيٌّ .

(فصل) وتصغيرُ الترخيم؛ أن تَعْمِدَ إلى ذى الزيادةِ الصالحةِ للبقاء فتحذفها، ثم تُوقِعَ التصغيرَ على أُصُولِهِ <sup>(١)</sup>. ومن ثمَّ <sup>(٢)</sup> لا يتأتى في نحو: جعفر وسفَرَجَل؛ لتجرُّدِهما، ولا في نحو: مُتَدَخَّرَج ومُحَرَّبَجَم؛ لامتناع بقاء الزيادةِ فيهما لإخلاقها بالزَّنةِ <sup>(٣)</sup>، ولم يكن له إلا صيغتانِ وهما: «فُعَيْل» <sup>(٤)</sup> كحُمَيْدِ فِي أَحْمَد، وحامد ومحمود، ومحمدون، ومحمدان <sup>(٥)</sup>. و«فُعَيْعِل» <sup>(٦)</sup>، كقُرَيْطِيسٍ — لا فُعَيْعِيل؛ لأنه ذو زيادة.

(١) ما ذكره المصنف طريقته مختصرة . أما تعريفه فهو: تصغير الاسم الصالح للتصغير الأصلي، بعد تجريدته مما فيه من أحرف الزيادة الصالحة للبقاء. وسمى بذلك لما فيه من ضعف بسبب الحذف — من الرخيم بمعنى الضعف واللين . والغرض منه هو الغرض من التصغير الأصلي . وقد يكون الدافع إليه : التودد والتدليل ، والضرورات الشرعية .

(٢) أى من أجل أنه مختص بالمزيد .

(٣) أى فى تصغير غير للترخيم، فلا يسمى تصغيرهما على دُحْرِجِج ، وخَرْجِجِم — تصغير ترخيم؛ لأن الحذف واجب لغيره . ويتبين من هذا أنه يشترط أمران : أن يكون الاسم مشتتلا على زيادة ، وأن تسكون هذه الزيادة صالحة للبقاء فى تصغير غير الترخيم .

(٤) للثلاثى الأصول إذا كان مسما مذكراً ، فإن كان مؤنثاً زيدت تاء التأنيث للفرق بين المذكر والمؤنث ، فإذا كان معنى الاسم مختصاً بالمؤنث ؛ كحائض وطالق — لاتلاحقه التاء ، تقول فى التصغير: حُمَيْض، ومُطَلِيق؛ بحذف ألفهما وبغير زيادة تاء التأنيث

(٥) ويكون التمييز بينها ومعرفة ما كانت عليه قبل التصغير — بالقرائن التى تمنع اللبس

(٦) للرباعى الأصول . وإذا أريد تصغير مثل : إبراهيم وإسماعيل تصغير ترخيم — فالقياس عند سيبويه أن يقال : بُرَيْهيم ، ومُسمِيعِل — بحذف الزوائد ، وهى الهمزة والألف والياء . وعند غيره : أَيْرِه ، وأَسْمِيع؛ لأن الهمزة عندهم أصلية وسمع ترخيمهما، على بُرَيْه ومُسمِيع — وهو شاذ؛ لأن فيه حذف أصلين وزائدين، والأصول لا يحذف منها أكثر من واحد . ولغير الترخيم : بُرَيْهيم ومُسمِيعِل — قياساً عند سيبويه . وعند غيره :

(فصل) وتَلَحَّقْ تَأْءِ التَّائِيثِ تَصْغِيرَ مَا لَا يُدْبِسُ ؛ مِنْ مَوْنَتْ عَارٍ  
 مِنْهَا ، ثَلَاثِيٌّ فِي الْأَصْلِ فِي الْحَالِ ، نَحْوُ : « دَارٍ وَسِنَّ وَعَيْنٍ - وَأُذُنٌ »<sup>(١)</sup> .  
 أَوْ الْأَصْلُ دُونَ الْحَالِ نَحْوُ : « يَدٌ »<sup>(٢)</sup> ، وَكَذَا إِنْ عَرَضَتْ ثَلَاثِيَّتُهُ  
 بِسَبَبِ التَّصْغِيرِ<sup>(٣)</sup> كَسَمَاءٍ مُطْلَقًا<sup>(٤)</sup> وَحَمْرَاءَ وَحُبْلَى - مُصَغَّرِينَ تَصْغِيرَ

أَيْبِيهِ وَأَسْمِيعَ . وَرَأَى سَيُوبِيهِ أَوْضَحَ وَأَصَحَّ . وَلَا يَخْتَصُّ تَصْغِيرَ التَّرْخِيمِ بِالْأَعْلَامِ -  
 خِلَافًا لِلْفَرَاءِ وَثَمَابِ . وَمَا وَرَدَ مِنْ تَصْغِيرِ غَيْرِ الْعِلْمِ قَوْلُهُمْ فِي الْمَثَلِ : عَرَفَ مُحْتَقِ جَمَلُهُ  
 « تَصْغِيرٌ ، أَحْمَقٌ » وَهُوَ يُضْرَبُ لِمَنْ يَسْتَضَعِفُ إِنْسَانًا وَيَوْلَعُ بِهِ فَلَا يَزَالُ يُؤْذِيهِ وَيُظْلِمُهُ .  
 وَفِي تَصْغِيرِ التَّرْخِيمِ يَقُولُ النَّاطِمُ :

( وَمَنْ بِتَّرْخِيمٍ يُصَغِّرُ اِكْتَفَى بِالْأَصْلِ كَالْمُطِيفِ يَعْزِي الْمَطْفَأُ )<sup>(٥)</sup>

أَي : مَنْ يَرِيدُ تَصْغِيرَ الْأِسْمِ تَصْغِيرَ تَرْخِيمٍ - اِكْتَفَى بِتَصْغِيرِ أَصُولِهِ وَحَذَفَ زَوَائِدَهُ  
 يَقُولُ فِي تَصْغِيرِ الْمَطْفِ : عَطِيفٌ . وَقَدْ أَوْضَحَ الْمَصْنُفُ حِكْمَ هَذَا النَّوْعِ .

(١) يُقَالُ فِي تَصْغِيرِهَا : دَوِيرَةٌ - وَسُنِينَةٌ - وَعَيْنَةٌ - وَأُذِينَةٌ ، وَيَسْتَمِرُّ هَذَا  
 الْحِكْمُ بَعْدَ التَّسْمِيَةِ . وَمِنْ ذَلِكَ : عَمْرُو بْنُ أُذِينَةَ - وَعُيَيْنَةُ بْنُ حَصْنِ .

(٢) أَصْلُهَا : يَدِي ، حَذَفَتْ اللَّامُ تَخْفِيفًا فَيُقَالُ فِي تَصْغِيرِهَا : يَدِيَّةٌ . قِيلَ : وَإِنَّمَا لَحِقَتْ  
 التَّاءُ الْمَصْغَرُ ؛ لِأَنَّ التَّصْغِيرَ وَصَفَ فِي الْمَعْنَى فَالْمَصْغَرُ بِمَثَابَةِ الْمَوْصُوفِ مَعَ صِفَتِهِ ، وَلَمَّا كَانَتْ  
 التَّاءُ تَلَحَّقُ آخِرَ الصِّفَاتِ الْمُؤَنَّثَةِ - لَحِقَتْ كَذَلِكَ آخِرَ الْمَصْغَرِ . وَلَحِقَتْ الثَّلَاثِيُّ دُونَ الرَّبَاعِيِّ  
 التَّمَاثُ لِلتَّخْفِيفِ .

(٣) يَدْخُلُ تَحْتَ هَذَا نَوْعَانِ : أَحَدُهُمَا مَا كَانَ رَبَاعِيًّا بِمَدَّةٍ قَبْلَ لَامٍ مَعْتَلَةً ، نَحْوُ : سَمَاءُ :  
 يَقُولُ فِي تَصْغِيرِهِ : مُسْمِيَةٌ ؛ لِأَنَّ أَصْلَهُ سَمِيحِي - بِثَلَاثِ يَاءَاتٍ ؛ الْأُولَى لِلتَّصْغِيرِ ،  
 وَالثَّانِيَةَ بَدَلَ الْمَدَّةِ ، وَالثَّلَاثَةَ بَدَلَ لَامِ السَّكَاةِ ، وَهِيَ الْوَاوُ الْمُنْقَلِبَةُ هَمْزَةً ؛ لِأَنَّهُ مِنْ سَمَا  
 يَسْمُو « حَذَفَتْ إِحْدَى الْيَاءِ مِنَ الْأَخِيرَتَيْنِ لِتَوَالِي الْأَمْثَالِ ، فَبَقِيَ ثَلَاثِيًّا فَتَلَحَّقَتْهُ التَّاءُ .

وَالثَّانِي مَا صَغُرَ تَصْغِيرَ تَرْخِيمٍ مِمَّا أَصُولُهُ ثَلَاثَةٌ ، نَحْوُ حَمْرَاءَ - وَحُبْلَى ، يَقُولُ - فِيهِمَا :  
 حَمْرِيَّةٌ - وَحُبْلِيَّةٌ . (٤) أَي : سِوَاءِ صَغُرَتْهُ تَرْخِيمًا أَوْ لَا .

(\*) « وَبَا » اسْمٌ مُوَصُولٌ مُبْتَدَأٌ « بِتَرْخِيمٍ » مَتَعَاقٍ بِصَغُرَ الْوَاقِعِ صَلَاحَةً لِمَنْ « اِكْتَفَى » الْجُمْلَةُ  
 خَبَرُ الْمُبْتَدَأِ « بِالْأَصْلِ » مَتَعَاقٍ بِاِكْتَفَى « كَالْمَطِيفِ » خَبَرٌ لِمُبْتَدَأٍ مَحذُوفٍ « يَعْنِي » فَعَلَ مَضَارِعَ ،  
 وَفَاعِلُهُ يَعُودُ عَلَى مَنْ « الْمَطْفَأُ » مَفْعُولُهُ وَالْأَنْفُ الْإِطْلَاقُ .

الترخيم<sup>(١)</sup> . بخلاف نحو : شَجَرَ وَبَقْرَ ، فلا تلحقهُمَا التاءُ فيمن أُمَّهُمَا ؛  
لثَلَا يَلْتَبِسَا بِالْمُفْرَدِ<sup>(٢)</sup> . وبخلاف نحو : خَمْسٌ وَسِتٌّ ؛ لثَلَا يَلْتَبِسَا بِالْعَدَدِ  
الْمَذْكُورِ<sup>(٣)</sup> . وبخلاف نحو : زَيْنَبٌ وَسُعَادٌ ؛ لتجاوُزِهما للثلاثة<sup>(٤)</sup> .  
وشدَّ تَرَكَ التاءُ في تَصْغِيرِ : حَرْبٌ ، وَعَرَبٌ ، وَدِرْعٌ ، وَتَعَلٌّ ،  
وَنَحْوِهِنَّ<sup>(٥)</sup> مع ثَلَاثِيَّتِهِنَّ وَعَدَمِ اللَّبْسِ .  
واجتلابها في تصغير : وراء ، وأمام ، وقُدَّام - مع زيادتهنَّ على الثلاثة<sup>(٦)</sup> .

(١) كما ذكرنا ، وتصغيرها في غير الترخيم : مُحِيرَاءَ - وَحُمَيْلِي ، ولا تلحقهما التاءُ ،  
لأنه لا يجمع بين علامتي تأنيث .

(٢) أى بتصغير المفرد ، وهو : شجرة - وبقرة .

(٣) أى عند تصغيره . ومثل خمس وست : غيرهما من أسماء العدد الدالة على معدود  
مؤنث : كسبع - وبضع - وعشر ، فيقال : خميس - وسديس - وسبيع - وبضع - وعشير .  
ولا يقال : خميسة - وسديسة - وسبيعة - وبضيعة - وعشيرة ؛ لأنه يلتبس بعدد المذكر  
المصغر فيظن أنها لمعدود مذكر .

(٤) فيقال فهما : زينب وسعيد - بنير تاء . وبما تقدم يتبين : أن شرط زيادة  
تاء التأنيث : أن يكون المصغر ثلاثياً ، سواء كانت ثلاثيته أصلية أو طارئة ،  
باقياً عليها أو حذف منه شيء . وأن يكون مؤنثاً عند تصغيره . وألا يلتبس  
بغيره عند زيادتها .

(٥) مثل : دَوْدٌ « من ثلاثة أبعرة إلى عشرة » - وَقَوْسٌ - وَعَرَسٌ - وَنَابٌ  
« للمسن من الإبل » - وَفَرَسٌ لِأَنْثَى - وَتَصَافٌ « للمرأة المتوسطة في السن » ، وغير  
ذلك مما سمع ولا يقاس عليه . وقد ذكر بعض التأخرين نحو عشرين لهظاً ، وبعضهم  
ألحق التاء في بعضها :

(٦) فقليل في تصغيرها : وَرَيْثَةٌ - وَأَمِيَّةٌ - وَقَدِيدَةٌ . والقياس حذف التاء ،  
وفيما تقدم من زيادة تاء التأنيث وتركها - يقول الناظم :



(فصل) ولا يُصَغَّرُ مِنْ غَيْرِ التَّمَكُّنِ إِلَّا أَرْبَعَةٌ : « أَفْعَلَّ » <sup>(١)</sup> فِي التَّعْجِبِ . وَالْمَرْكَبُ الْمَرْجِيُّ <sup>(٢)</sup> كِبَعَلْبِكَ وَسَيِّبِيهِ — فِي لُغَةٍ مِنْ بَنَاهُمَا ، وَأَمَّا مَنْ أَعْرَبَهُمَا فَلَا إِشْكَالَ <sup>(٣)</sup> ؛ وَتَصْغِيرُهُمَا تَصْغِيرُ التَّمَكُّنِ نَحْوُ : مَا أَحْيَسِنِهِ — وَبِعَيْلِبِكَ — وَسَيِّبِيهِ .

(وَإِخْتِمٌ بِتَا التَّائِثِ مَا صَفَرَتْ مِنْ مُؤَاثٍ عَارٍ ثُلَاثِيٍّ ، كَسِنٍ مَا لَمْ يَكُنْ بِالتَّائِثِ يُرَى ذَا لَبْسٍ كَشَجَرٍ وَبَقَرٍ وَخَمْسٍ وَشَذَّ تَرَكَ دُونَ لَبْسٍ ، وَنَدَّرَ لَحَاقٌ « تَا » فِيمَا ثُلَاثِيًّا كَثْرًا <sup>(٤)</sup>)

أى : إذا صغرت المؤنث الثلاثي الخالي من علامة التأنيث — فاختمه بالتاء ، مثل : سِنٌ ؛ تقول في تصغيره : سُنَيْتَةٌ ، وهذا عند أمن اللبس . فإن خيف اللبس لم تلحقه التاء ، فتقول في شجر وبقر ، وخمس : مُشْجِرٌ ، وَبَقِيرٌ ، وَخَمِيسٌ — بلاتاء ؛ لأنك لو ختمتها بالتاء لا تلبس بتصغير الممدود به مذكور . وترك التاء مع أمس اللبس شاذ إذا تحققت بقيمة الشروط . ويندر زيادة التاء ، إذا زاد الاسم المصغر على ثلاثة أحرف بأن كان رباعياً فأكثر . وقد مثل المصنف لذلك كله .

(١) في قياس هذا النوع من التصغير خلاف ، والراجح أنه غير قياسي .

(٢) سواء كان علماً كلفظويه ، أو عددياً كأحد عشر ، ويكون التصغير والتغير

على صدره دون عجزه ؛ فيقال : تَقِيطُويهِ — وَأَحْيِدُ عَشْرِهِ .

(٣) فيكون تصغيرهما قياسياً ؛ لأنهما حينئذ من أقسام العرب — أى التمكن ولا

يصغر من العربات : — مع — وعند — ولدن ؛ لعدم تصرفها

(\*) « ما » اسم موصول مفعول اختم « صغرت » الجملة صلة ما « من مؤنث » متعلق بصغرت « عار ثلاثي » نعتان لمؤنث « كسن » خبر لمبتدأ محذوف (\*) « م » مصدرية ظرفية « يكن » فعل مضارع مجزوم بام واسمها يعود إلى مؤنث « بالتاء » بالفصح متعلق ب« يكن » ، وجملة « يرى » خبرها ، ونائب الفاعل هو المفعول الأول « ذا لبس » ذا للمفعول الثاني وليس مضاف إليه

(\*) « دون » ظرف متعلق بمحذوف حال من ترك « لبس » مضاف إليه « فيما » متعلق بندر وما اسم موصول « ثلاثياً » مفعول أكثر مقدم ، وقاعله يعود على ما ، والجملة لا محل لها صلة ما .

واسمُ الإشارة<sup>(١)</sup>، وُسْمِعَ ذلك منه في خَمْسِ كلمات وهى : ذَا ، وَتَا ،  
وَوَذَانٍ ، وَتَانَ ، وَأَوْلَاءِ<sup>(٢)</sup> .

والاسمُ الموصولُ ، وُسْمِعَ ذلك منه أيضاً في خَمْسِ كلمات ، وهى :  
الذى ، والتى ، وَتَنَيْتُهُمَا ، وَجَمَعَ الذى<sup>(٣)</sup> .

ويُؤَافِقُنَ تصغيرَ المتكِنِّ في ثلاثة أمور : اجتلابِ الياء الساكنة ،  
والتزامِ كَوْنِ ما قبلها مفتوحاً ، ولزومِ تكميلِ ما نقص منها عن الثلاثة .

وَيُخَالَفُنُهُ في ثلاثة أيضاً : بقاءِ أولِّها على حركته الأصلية<sup>(٤)</sup> . وزيادة  
ألفِ في الآخرِ عوضاً من ضمِّ الأولِّ<sup>(٥)</sup> - وذلك في غيرِ المختومِ بزيادةِ

تثنية أُرْجِعَ<sup>(٦)</sup> . وأنَّ الياءَ قد تقعُ ثانيةً ، وذلك في «ذَا» - و «تَا» ؛  
نقول : ذِيًا ، وَتِيًا ، والأصلُ : ذِييًا وَتِييًا<sup>(٧)</sup> فحذفتِ الياءَ الأولى<sup>(٨)</sup> -

(١) ويكون لها في التصغير ، من التثنية ، والحطاب ، ولام البعد - ما لها في التفسير .

(٢) فقالوا : ذِيًا - في ذَا وهذا ، وَتِيًا - في تَا وهذه ، وفي ذلك - ذِيَالِك ، وفي تلك -

تِيَالِك ، وفي أولئك وهؤلاء - أوليا وهؤلِيا ، ولا تصغر ذى وذو ، لكلا يلتبس  
تصغيرها بتصغير ذَا للمذكر :

(٣) وهو : الذين - والألى ، وهذان اسما جمع - لا جمع . ولا تصغر « من وما »

الموصولتان ، ولا أسماء الشرط والاستفهام ، ولا حيث ولا الضائر .

(٤) من فتح ، كالذى - والتى - وذَا - وتَا ، أو ضم ؛ كأولى - وأولاء ؛ وذلك

تثنيها على الفرق بين تصغير المتكِنِّ وغيره . (٥) أى الضم الذى كان ينبغى أن يجتلب  
للتصغير ، ولا يقال إن أولياء وألياء - زيدت فيهما ألف ؛ مع أن الأول منهما مضموم

ولا يجمع بين العوض والمعوض - لأن الضمة أصلية فيهما .

(٦) أما فيه فلا تعويض عن ضم الأول ؛ لطوله بالزيادة التى للتثنية أو الجمع .

(٧) الياء الأولى عين الكفاءة ، والثانية للتصغير ، والثالثة لام الكلمة المنقلبة عن الألف .

(٨) للتخفيف ، ولم تحذف ياء التصغير لأنه جىء بها لمعنى ، ولا الثالثة - لكلا يلزم

فتح ياء التصغير لمناسبة الألف ، وهى لا تحرك لشبهها بألف التفسير .

وَذَيَّانَ وَتَيَّانَ<sup>(١)</sup> ، وتقول : أُولَيَّآ<sup>(٢)</sup> ؛ بالقصر في لُغَةٍ من قَصَرَ — وبالمدّ  
 في لُغَةٍ من مَدَّ ، وتقول<sup>(٣)</sup> : اللَّذِيَّآ ، وَاللَّتِيَّآ — وَاللَّذِيَّانِ — وَاللَّذِيَّوْنَ<sup>(٤)</sup> .  
 وإذا أردتَ تصغيرَ « اللَّاتِي » — صَغَّرتَ « التي » فقلتَ : اللَّتِيَّآ ،  
 ثمَّ جَمَعْتَ بِالْأَلْفِ والتَّاءَ فقلتَ : اللَّتِيَّاتِ ، واستغْنَوْنَا بِذَلِكَ عن تصغيرِ  
 « اللَّاتِي ، وَاللَّاتِي » على الأصحَّ .  
 ولا يُصَغَّرُ « ذِي » اتفاقاً لِلإِبَاسِ<sup>(٥)</sup> ، ولا « تِي » للاستغناء بتصغيرِ  
 « تآ » خلافاً لِابْنِ مالِكٍ<sup>(٦)</sup> .

- (١) أى في ثنية « ذان » و « تان » ، وهما معربان على الصحيح . وتصغيرهما  
 قياسى ، وقد جاء الشذوذ من فتح أولهما وتشديد الياء .  
 (٢) أى فى تصغير « أولاء » .  
 (٣) أى فى تصغير الذى والى ، ومثاهما ، وجمع الذين .  
 (٤) أى فى حالة الرفع ، وفى حالة النصب والجر : اللذين — بضم ما قبل الواو  
 وكسر ما قبل الياء ، وهذا قول سيبويه ؛ لأنه يرى أن الألف حذفت تخفيفاً كما فى الثنية  
 فكأنه لا وجود لها . وعند الأخفش بالفتح مطلقاً ؛ قبل الواو والياء كالمقصور ، مثل :  
 المصطفيين ، وهل الثنية والجمع واردان على المفرد المصغر — أو ذلك تصغير للثنى والجمع ؟ — قولان  
 هذا : وسمع فى اللذِيَّآ واللَّتِيَّآ — فتح الأول وضمه وكذلك اللذين ،  
 والمذَانِ واللَّتَانِ معربان على الصحيح ، فتصغيرهما قياسى ، وجاء الشذوذ من فتح أولهما .  
 (٥) أى بتصغير « ذآ » .  
 (٦) إذ يقول فى النظم . منها : « تا ، وتى » وقد نص النحاة على أنهم لم يصغروا  
 من ألفاظ المؤنث — إلا « تا » خاصة .  
 وفى تصغير اسم الإشارة والموصول — يقول الناظم :

(وَصَغَّرُوا شَذُوذًا : الَّذِي ، الَّتِي وَذَا — مَعَ الْفُرُوعِ ، مِنْهَا : تَا ، وَتِي)<sup>(٧)</sup>

(\*) « شذوذاً » حال من الواو فى صغروا — أى شاذين « الذى » مفعول صغروا « التى »  
 عطاف عليه يحذف العاطف « وذا » عطاف على الذى « مع الفروع » مع ظرف حال مما قبله والفروع  
 مضاف إليه « منها » خبر مقدم « تا » مبتدأ مؤخر « وتى » معطوف على تا .

أى صغروا من الأسماء المبنية شذوذاً - لأن التصغير من خواص الأسماء التمكنة -  
الذى والى ، ومثنىها وجمعها - من الأسماء الموصولة ، وذا وتا وفروعها - من أسماء  
الإشارة ، وذلك مقصور على السماع بالشكل الذى ذكره المصنف .  
ويعال التحويون جواز ذلك ؛ بأن الموصول والإشارة يوصفان ويوصف بهما ،  
والتصغير وصف فى المعنى .  
وكذلك يذكرا ويؤثنان ، ويثنيان ويجمعان ، فأشبهها بذلك الأسماء التمكنة -

### قوائد

( ا ) يصغر اسم الجنس واسم الجمع على لفظهما لشبههما بالواحد ؛ فيقال : 'قوم  
و'نغير - ورهيط ؛ فى قوم - ونقر - ورهط . وكذلك تصغر جموع القلة ؛ فيقال :  
أجبال - وقتية ؛ فى إجمال ، وقتية . أما جمع الكثرة فلا يصغر ؛ لأن ذلك يتعارض  
مع المفهوم من التصغير . وإذا أريد تصغيره - صغر المفرد ، ثم جمع بالواو والتون  
لمذكر العاقل ، فيقال فى غلمان : 'غلايمون . وبالألف والتاء للمؤنث ، ولمذكر غير  
العاقل ، تقول فى جوار . ودراهم : 'جويريات - و'ذريهمات .

( ب ) إذا وقع بمد ياء التصغير حرف مشدد - يجوز قلبها ألفاً للتخفيف ؛ كما فى  
ذوية . تصغير دابة ، فيقال : 'ذوابة ، وذلك مقصور على السماع .

( ج ) الاسم المصغر ماحق بالمشق ؛ لأن التصغير كما ذكرنا يتضمن وصفاً فى المعنى ،  
فيصح وقوعه نعتاً . . إلخ ؛ مما ينبغ عليه الاشتقاق .

( د ) هنالك ألفاظ مكبرة وردت عن العرب على صورة المصغر ، منها :

اللجين - للفضة ، والثريا - نجم معروف ، والكأيت - مالونه أحمر فيه قنوء  
من الإبل والأفراس ، والهؤينا - السهولة والرفق ، والمهيم - المسيطر . . . إلخ .  
ووردت بعض الأسماء مصغرة ولم ينطق بها بكثرة ، لأنها مستصغرة عندهم

ومن ذلك « 'ججبل » لطائر صغير يشبه المصغور وكعبت - اسم للبلبل .

( هـ ) قبل فى تصغير دابة - وشابة - وهدهد : 'ذوابة - وشوابة - وهداهد .  
ففى ، بالألف بدلا من ياء التصغير للتخفيف . والقياس : 'ذويته - وشويته - وهدهد  
وليس فى اللغة غير هذه الثلاثة على ما نعلم .

## الاسئلة والتمرينات

١ — عرف التصغير واذكر صيغه القياسية ، وأنواعه ، وشروط الاسم الذي يصغر مع التثنية بأمثلة من عندك .

٢ — اذكر أربعة من الأغراض التي يأتي لها التصغير . ومثل لكل بأمثلة من عندك .

٣ — هنالك مواضع لا يكسر فيها ما بعد ياء التصغير . اذكرها ، ومثل لها مع الإيضاح .

٤ — اشرح قول ابن مالك :

وَكَمَلِ الْمَنْقُوصَ فِي التَّصْغِيرِ مَا لَمْ يَمْحُوَ غَيْرَ التَّاءِ ثَالِثًا كَمَا  
وبين المقصود بالمنقوص ، واستوعب القول في كيفية تصغير المحذوف أحد  
أصوله - مع الإتيان بأمثلة موضحة .

٥ — متى تلحق التاء الاسم المصغر ؟ ومتى يتمتع لحاقها له ؟ اشرح ذلك واستشهد  
بقول الناظم فيه .

٦ — كيف تصغر اسم الجنس ، والجمع بأنواعه ؟ والمركب الإضافي والمزجي ؟  
اشرح ذلك ، ومثل .

٧ — يستشهد بما يأتي في باب التصغير . بين موضع الاستشهاد .

قال سيدنا عمر رضي الله عنه في عبد الله بن مسعود : كنيف مُلِيءُ علماً .  
« والكنيف : وعاء تكون فيه أداة الراعي » . ويقال في الأمر البعيد :  
بعد اللتيا والتي .

وكل أناسٍ سوفَ تدخلُ بينهم دُويهيّة تصفـر منها الأنامل

يا مآ أميـسح غزلاًنا شدنّ لنا من هو ليلاً نكنّ الضالّ ولأسلم

أو تحليني بربك العـليّ أني أبو ذبّالك الصـبيّ

٨ — اشرح تصغير الترخيم وشروطه وصيغه ، وبين الغرض منه ، مع التمثيل .

٩ — نظم صفي الدين الخلي من شعراء القرن السابع الهجري - قصيدة في المدح ، بها  
كثير من الأسماء المصغرة منها :

نَقِيطُ من مُسـهِك في وُرِيدِ خُوَيْلِكَ أو وُسْمِ في خُـ دِيدِ  
ومعناه : نقط من مسك في ورد خالك ، أو وسم في خد .

ومنها :

وَذِيكَ اللَّوَيْمِغِ فِي الصُّحْحِيَا وَجَيْهِكَ أَمَّ قَمَيْرٍ فِي سَمَيْدِ  
 وَجَيْهِ شُوَيْدِنٍ فِيهِ شُكَيْلٌ أَدَقَّ مُعَيِّنَاتٍ مِنْ خُوَيْدِ  
 اذكر مكبر كل مصغر من هذين البيتين ، وبين الغرض من التصغير فيما تذكر  
 ١٠ - صغر الكلمات الآتية واضبطها (نموذج) .

الكلمة	تصغيرها	الكلمة	تصغيرها	الكلمة	تصغيرها
اسم	سَمِي	مقام	مَقِيم	رجال	رُجَيْلُون
هبة	وَهْمِيَّة	سكران	سُكْرَان	صلة	وُصَيْلَة
سفيينة	سُفَيْيْنَة	ثقة	وُثَيْقَة	ماء	مُؤَيِّه
عروة	عُرْوَة	حررة	حُرَيْرَة	عبد الله	عَبْدِ اللَّهِ
صديق	صَدِيق	رشوان	رُشْوَان	دواة	دَوَايَة
كراسة	كُرَيْرِيَّة	أخ	أَخِي	أب	أَبِي
ريح	رُؤْيُحَة	أخت	أَخِيَّة	آثم	أَوْثِم
آثار	أَوْثَار	طبيب	طَبِيب	عدو	عَدُو
بهليخة	بُهْلِيخَة	فلاة	فُلَيْيَة	فضة	فُضَيْيَة
كاتب	كُؤَيْب	سحابة	سُحَيْبَة	مرعى	مُرْعَى
ريشة	رَيْشَة	خضراء	خُضْرَاء	كف	كُفَيْيَة
جبال	جُبَيْلَات	أعمدة	أَعْمِدَة	ظرفاء	ظُرْفَاء
ربا	رُبَى	ملهى	مُلْهَى	مروان	مُرْوَان
عصفور	عُصْفَيْر	كتاب	كُتَيْب	ميزان	مُؤَيِّزِن

١١ - صغر الأسماء الآتية واضبطها ، وبين ما حدث فيها من تغيير ، ووضح السبب -  
 دلو . وردة ، رمانة : إناء . موسر . ريان . أبو تمام . شفة . دجاجة .  
 مهرجان . عاج . فأس . أداة . تفاحة . علامة . ساع .

١٢ - اشرح قول المتنبي في هجاء كافر الإخشيد ، وبين ما فيه من شاهد .  
 وَفَارَقَتْ مِصْرًا وَالْأَسْيُودُ عَيْفَهُ حَذَارٌ مَسِيرِي تَسْتَمَلُ بِأَدْعَمِ

( باب النسب ) (١)

إذا أردتَ النَّسَبَ إلى شيءٍ فلا بُدَّ لكِ من عمَلين في آخره :  
أحدهما : أن تزيدَ عليه ياءً مشدَّدةً تصيرُ حرفَ إعرابه .

باب النسب

(١) هو زيادة ياء مشددة في آخر الاسم ، وقبلها كسرة ؛ لتدل على أن شيئاً منسوباً لذلك الاسم المجرد منها - أى مرتبطاً ومتصلاً به ، بأى نوع من أنواع الارتباط والغرض منه : توضيح المنسوب أو تخصيصه ؛ وذلك بنسبته إلى موطنه نحو : قاهري - أو اسكندري . أو قبيلته نحو : هاشمي ، أو صنعة كطبعي ، أو إلى صفة يمتاز بها كإداري ، أو علم ينبغ فيه كنعوي . الخ .

وتسمى تلك الياء « ياء النسب » ، والاسم الذي تتصل به « المنسوب إليه » ، والشيء الذي تدل على اتصاله بما قبلها « المنسوب » . وهذه الياء المشددة لا يجوز تحقيفها لكلا تلتبس بياء التوكيم المضاف إليها . ويحدث للاسم ثلاث تغييرات : لفظي - وهو : زيادة ياء مشددة في آخر المنسوب إليه ، وكسر ما قبلها ، وما يتبع ذلك من تغييرات ستأتي . ثم إجراء الإعراب بعلاماته المختلفة على هذه الياء . وقد أشار المصنف إلى ذلك كما سيأتي قريباً .

ومعنوي - وهو : سيورته اسماً للمنسوب ، بعد أن كان اسماً للمنسوب إليه . وحكمي - وهو : أنه بسبب هذا الأثر المعنوي - يعتبر مؤولاً بالمشق ؛ لتضمنه معناه ، فيصلح للمواضع التي تحتاج إلى مشتق . وقد يرفع بعده اسماً ظاهراً أو مضمراً باطراد ؛ فيكون كالصفة المشبهة في رفع الظاهر والمضم ، ويعرب مرفوعه نائب فاعل ، تقول : علي حجازي أبوه - وأمه مصرية . ولا يعمل النصب إلا في ظرف أو حال ، تقول : أنا مصري أبداً وأنا وطني مخلصاً .

وقد أشار الناظم إلى ما تقدم مقتصر على التغيير اللفظي - فقال :

( ياءٌ كـ « يا » الكـرسيّ زادوا للنسبِ وكلُّ ما تليده كـمـرُه وجب ) (\*)

(\*) « ياء » مفعول زادوا « كـيا الكـرسي » كـيا متعلق بحذوف صفة ياء والـكـرسي مضاف إليه للنسب « متعلق بزادوا » وكل ما « مبتدأ ومضاف إليه ، وما اسم موصول « تليه » فعل مضارع وفاعله يعود إلى ياء وانهاء مفعوله ، والحلقة صلة ما « كـمره وجب » مبتدأ وخبر ، والحلقة خبر كل

والثاني: أن تكسره؛ فتقول في النسب إلى دِمَشْقٍ: دِمَشْقِيٌّ .  
ويُحذفُ لهذه الياءُ أموزُ في الآخر، وأموزُ متصلةٌ بالآخر .  
أما التي في الآخر فستةٌ :

(أحدها) الياءُ المشددةُ الواقعةُ بعد ثلاثة أحرفٍ فصاعداً<sup>(١)</sup> ،  
سواءً كانتا زائدتين ، أو كانت إحداهما زائدةً والأخرى أصيلةً .  
فالأوّل نحو: كُرْسِيٌّ وشَافِعِيٌّ<sup>(٢)</sup>؛ فتقول في النسب إليهما: كُرْسِيٌّ  
وشَافِعِيٌّ، فيتحدُّ لفظُ المنسوبِ ولفظُ المنسوبِ إليه ، ولكنَّ يختلفُ  
التقديرُ<sup>(٣)</sup> . ولهذا كان « بَحَّاتِيٌّ » - عاماً لرجُلٍ - غيرَ مُنصرفٍ<sup>(٤)</sup>  
فإذا نُسبَ إليه انصرفَ<sup>(٥)</sup> .

والثاني نحو: « مَرْمِيٌّ » أصله: مَرْمُويٌّ ، ثم قلبت الواوُ ياءً<sup>(٦)</sup>  
والضمةُ كسرةً<sup>(٧)</sup> وأُدغمت الياءُ في الياءِ ، فإذا نُسبتَ إليه قلت: مَرْمِيٌّ<sup>(٨)</sup>

أى أن العرب زادوا ياء في آخر الاسم ، مثل ياء الكرسي ؛ لتدل على النسب .  
ويجب كسر الحرف الذي تليه - أى تقع بعده .

(١) وذلك لتحل محلها ياء النسب الزائدة .

(٢) الياءُ فيهما زائدةٌ ؛ إلا أنها في « كُرْسِيٌّ » لغير النسب . وفي « شَافِعِيٌّ » للنسب

(٣) فيقدر أن المعنى مع الياءِ الجديدة للنسب - غيره مع الياءِ التي حذفت وحلت

محلها ياء النسب . (٤) أى لصيغةٍ تنتهي الجموع ؛ نظراً لأصله قبل التسمية

وحالة الجمعية ؛ لأن الياءِ التي حذفت من بنية الكلمة التي تصير بسببها من صيغٍ تنتهي

الجموع ، وهو جمعٌ بِيحْتِيٍّ - والآنثى: بِيحْتِيَّةٌ ، وهي الإبل الخراسانية

(٥) أى: لزوال صيغةٍ تنتهي الجموع ؛ لأن ياء النسب زائدةٌ فهي في تقدير الانفصال

(٦) لاجتماعهما وسبق إحداهما ساكناً (٧) لمناسبة الياءِ ، ولتسلم من قلبها واوًا .

(٨) أى: بحذف المياءِ المشددة التي هي لام الكلمة ، وجعل ياء النسب الزائدة

مكلمها : ومرمى : اسم مفعول من رمى .



وبعض العرب يحذف الأولى لزيادتها، ويبقى الثانية لأصلاتها، وَيَقْلِبُهَا أَلْفًا<sup>(١)</sup>، ثم يقبل الألفَ واوًا<sup>(٢)</sup> فيقول: مَرْمُويّ.

وإن وقعت الياء المشددة بعد حرفين، حذفت الأولى فقط، وقلبت الثانية أَلْفًا ثم الألفَ واوًا، فنقول في أمية: أُمُويّ<sup>(٣)</sup>.

وإن وقعت بعد حرفٍ - لم تحذف واحدة منهما؛ بل تفتح الأولى وتردّها إلى الواو - إن كان أصلها الواو<sup>(٤)</sup>، وتقلب الثانية واوًا؛ فنقول في طيّ وحى: طَوَوِيّ - وَحَيَوِيّ<sup>(٥)</sup>.

(١) أى: لتحرّكها وانفتاح ما قبلها على القاعدة الصرفية.

(٢) لوجوب كسر ما قبل ياء النسب كما بينا، والألف لا تقبل الحركة. وفي هذا يقول الناظم:

(وَقِيلَ فِي الْمَرْمِيِّ مَرْمُويّ وَأَخْتِيرَ فِي اسْتِعْمَالِهِمْ مَرْمُويّ<sup>(٦)</sup>)

أى إذا كانت إحدى الياءين زائدة والأخرى أصلاً - فقد يكتفى بحذف الأولى وتقلب الثانية الأصلية واوًا، وتزاد بعدها ياء النسب؛ فيقال في المرمي: مرمويّ وهي لغة قليلة، والختار في الاستعمال: مرميّ - بحذف الياء المشددة - لا الأولى الساكنة.

(٣) ومثل ذلك: عابويّ، وقصويّ - في على وقصى، وعديويّ - في عديّ.

وإلى ذلك يشير الناظم بقوله عند الكلام على «فعل وفعل»: «

( وَأَلْحَقُوا مَعْلَ لَامٍ عَرَبِيًّا مِنْ الْمِثَالَيْنِ بِمَا لِلتَّاءِ أُولِيًّا )<sup>(٧)</sup>

أى: أن ما كان على «فعل - وفعل» بلا تاء، وكان معتل اللام - فخككه حكم ما فيه التاء؛ من وجوب حذف يائه الزائدة وفتح عينه.

(٤) وتترك ياء إن كان أصلها الياء (٥) لأنهما من طويت - وحيت.

(\*) « في الرمي » متعلق بفعل «مرموي» نائب فاعل «قيل» على إرادة اللفظ واختير»

فعل ماضٍ المجهول «مرموي» نائب فاعل اختبر

(\*) «معل لام» مثل مفعول ألحقوا ولازم مضاف إليه «عربياً» فعل ماضٍ، والألف للاطلاق، وفاعله يعود إلى معل لام، وهو صفة له ومتعاقبه محذوف - أى عربى من التاء « من المثالين » متعلق بمحذوف حال من ضمير عربى « بما » متعلق بالحقوا وما اسم موصوف « التاء » بالضم مفعول أوليا الثاني مقدم عليه، ونائب فاعله يعود إلى ما . وهو المفعول الأول، والجملة صلة ما.

(الثاني) تاء التانيث ؛ تقولُ في مَكَّةَ : مَكِّيٌّ . وقولُ المتكلمين في ذات : ذاتي ، وقولُ العامَّةِ في الخليفة : خَلِيفَتِي - لَحْنٌ<sup>(١)</sup> وصوابهما : ذَوِيٌّ ، وَخَلْفِيٌّ .

(الثالث) الألفُ إن كانت متجاوزةً للأربعة ، أو رابعة متحركا ثاني كلمتها ؛ فالأوَّلُ : يقعُ في ألفِ التانيثِ كجُبَارِيٍّ - وألفِ الإلحاقِ كجَبْرَكِيٍّ<sup>(٢)</sup> فإنه مُلْحَقٌ بِسَفْرَجَلٍ - والألفِ المنقلبةِ عن أَصْلٍ كصَطْفِيٍّ<sup>(٣)</sup> .  
والثاني : لا يقعُ إلَّا في ألفِ التانيثِ كجَمَزِيٍّ<sup>(٤)</sup> .

وفي هذا يقول الناظم :

( وَنَحْوُ حَيٍّ فَتَسْحُ ثَانِيهِ يَجِبُ وَأَرْدُدُهُ وَاوَأُ إِن يَكُنْ عَنْهُ قُلُوبٌ )<sup>(٥)</sup>

أى نحو حَيٍّ ؛ مما آخره ياء مشددة مسبوقة بحرف واحد - لا يحذف منه شيء في النسب ، بل يجب فتح ثانيه . وإن كان أصله واوَأُ - رد إلى أصله ، وإلا بقي ويقلب الثالث واوَأُ . (١) أى خطأ ، والقياس في « ذات » : قلب ألفه واوَأُ ، ورد لأمه المحذوفة وقلبها واوَأُ ، وحذف التاء . وفي « خليفة » : حذف الياء والتاء . ومثلهما في الخطأ قولهم : خلوتي - في المنسوب إلى الخلوة . ومن ذلك : التاء في عرفات وتمرات - مسمى بهما ، فتحذف التاء عند النسب إليهما ؛ لأنها للتانيث ثم تحذف الألف . (٢) من معانيه : القراء - والأثني جبركاه ، والطويل الظهر القصير الرجلين ، والضعيف الرجلين كأنه مقعد ، والغليظ الرقبة .

(٣) فإن أصلها الواو ؛ لأنه من الصفوة . تقول في النسب : مصطفىٌّ . وقول العامة مصطفىاويٌّ ، أو مصطفىويٌّ - لحن .

(٤) هو وصف بمعنى سريع - من الجمز ، وهو ضرب من السير فوق العنق يقال : فرس حَمَزِيٌّ - أى سريعة المشى .

(\*) « ونحو حَيٍّ » نحو مبتدأ أول وحى مضاف إليه « فتح ثانيه » فتح مبتدأ ثان وثانيه . مضاف إليه أيضاً « يجب » الجملة خبر الثاني ، وجملة الثاني وخبره خبر الأول « واوَأُ » مفعول اردد الثاني ، والهاء مفعوله الأول وهو يعود إلى ثانيه « يكن » فعل الشرط واسمها يعود إلى ثانيه « عنه » متعاقب بقلب ، وجملة « قلب » من الفعل ونائب الفاعل في محل نصب خبر يكن ، ونائب فاعله يعود إلى ثانيه ، وجواب الشرط محذوف يعلم من سابق الكلام .

أما الساكن مثنائي كلمتها، فيجوزُ فيها القلبُ والحذف<sup>(١)</sup>، والأرجح في التي للتأنيثِ كحَبْلِي - الحذف<sup>(٢)</sup>، وفي التي للإلحاقِ كعَلَقِي، والمنقلبة عن أصلِ كَمَلَيْي - القلب<sup>(٣)</sup>. والقلبُ في نحو: مَلَيْي خيرٌ منه في نحو: عَلَقِي، والحذفُ بالعكس<sup>(٤)</sup>.

(الرابع) ياءُ المنقوصِ المتجاوزةُ أربعةً، كعُتَدِ ومُسْتَعِلِ<sup>(٥)</sup> فأما الرابعةُ كقاضٍ فكألفِ المقصورِ الرابعةِ في نحو: مَسَعِي ومَلَيْي<sup>(٦)</sup>، ولكن الحذفُ أرجح<sup>(٧)</sup>. وليس في الثالث من ألفِ المقصورِ كَفَتِي وَعَصَا، وياءُ المنقوصِ كعمٍ وَشَجٍ - إلا القلبُ واوًا<sup>(٨)</sup>، وحيث قلَبْنَا الياءَ

- (١) سواء أ كانت زائدة للتأنيث ، أم للإلحاق ، أم منقلبة عن أصل .  
 (٢) وذلك لقوة شبهها بقاء التأنيث لزيادتها .  
 (٣) وذلك محافظة على حرف الإلحاق في الأول ، ورجوعا إلى الأصل في الثاني .  
 وإذا قلبت الألف الرابعة واوًا بأنواعها الثلاثة - جاز زيادة ألف قبل الواو ، تقول :  
 حَبْلَاوِيَّ - وَعِلْبَاوِيَّ - وَمَلْهَاوِيَّ . وخص سيبويه ذلك بألف التأنيث :  
 (٤) أي أن الحذف في نحو «عَلَقِي» - مما أُلْفِه للإلحاق - خير منه في نحو : «مَلَيْي» ؛  
 لأن حذف الزائد أولى من حذف الأصلي .  
 (٥) تقول في النسب إليهما : معتديٌّ ومستعلِيٌّ - بحذف ياء المنقوص الخامسة .  
 والسادسة للطول . (٦) أي : مما ثانی ما هی فیہ ساکن ، وألْفُه منقلبة عن ياء  
 أو واو ، ويجوز فيها الحذف والقلب واوا ، تقول : قَاضِي ، وقَاضِي .  
 (٧) أي من القلب ، بل قال بعضهم : إن القلب عند سيبويه من شواذ النسب وأنه  
 لم يسمع إلا في قول الشاعر :

فكيف لهما بالشرب إن لم يكن لنا دراهم عند الخانوي ولا نقد  
 والوجه عند سيبويه أن يقال : الخاني : لأنه منسوب إلى الخانة - وهي بيت الحمار .  
 (٨) تقول : فتوي - وعصوي - وعموي - وشجوي ؛ أما في فتى - فإملا تجتمع

واو آ فلا بُدَّ مِنْ تَقَدُّمِ فَتْحِ مَا قَبْلَهَا<sup>(١)</sup> . ويجب قلبُ الكسرةِ فتحةً في «فَعِلٍ» كَنَمِرٍ ، و «فُعِلٍ» كَدُئِلٍ ، و «فِعِلٍ» كَيَابِلٍ<sup>(٢)</sup> .

الكسرة والياءات ، وأما في عَصَا - فللرجوع إلى الأصل ، وفي عم - وشج ؛ لأن عَيْنِهَا تَفْتَحُ عِنْدَ النَّسَبِ إِلَيْهِمَا كَمَا فِي «نَمِرٍ» : فَتَقْلِبُ الْيَاءَ أَلْفًا لِتُحْرَكَهَا وَانْفِتَاحِ مَا قَبْلَهَا ثُمَّ تَقْلِبُ الْأَلْفَ وَاوًا - كَمَا فِي فَتَى .

(١) أى قبل أن تقلب واوآ ؛ لأن هذا القلب مسبوق بقلبها ألفاً .

(٢) تقول : نَمَرَى - ودَوَّلَى - وإبِلَى ، وذلك لثلاث تنوالت كسرتان وياء النسب : ومثلها : كل ثلاثى مكسور العين ، سواء كان مفتوح الفاء أو مضمومها أو مكسورها . وقد ذكر الناظم ما تقدم من المواضع الأربعة في ستة أبيات غير مرتبة ، وفي إجمال . فقال في حذف الياء المشددة من آخر المنسوب إليه ، وحذف تاء التأنيث وألفه :

( وَمِثْلُهُ مِمَّا حَوَاهُ أَحْذِفُ ، وَ«تَا» تَأْنِيثٌ أَوْ «مَدَّتْهُ» ، لَا تَنْذِيثًا )<sup>(٣)</sup>

أى احذف مثل ياء الكسرى المشددة - من الاسم الذى يحويه عند النسب إليه ، ولا تثبت تاء التأنيث ولا مدته في الاسم المنسوب إليه - بل احذفها ، والمراد بالمدته هنا: ألف التأنيث المقصورة .

وذكر حكم الألف الرابعة إذا كان ثانى ما هى فيه ساكناً - بقوله :

( وَإِنْ تَسْكُنُ تَرْبِعُ ذَا ثَانٍ سَكَنٌ فَقَلْبُهَا وَاوًا وَحَذْفُهَا حَسَنٌ )<sup>(٤)</sup>

أى إذا كانت ألف التأنيث رابعة ، ساكناً ثانى ما هى فيه - جار فيه وجهان : القلب وواوآ ، والحذف وهو المختار .

(\*) « ومثله » مفعول احذف مقدم ، والضمير إلى ياء النسب مضاف إليه « وما » متعلق باحذف « حواه » الجملة صلة ماء والمساء مفعول حوى عائدة على الياء « وتا تأنيث » نا مفعول تثبتنا مقدم وتأنيث مضاف إليه « أو مدته » مبطوف على تا « تثبتنا » فعل مضارع فى محل جزم بلا الناهية ، بنى على الفتح لاتصاله بالنون الحفيفة المنقلبة ألفاً .

(\*) « تسكن » فعل الشرط واسمها يعود إلى مدة التأنيث المقصورة ، وجملة « تربع » خبرها « ذا ثان » ذا مفعول تربع وثنان مضاف إليه « سكن » فعل ماضى وفاعله يعود إلى ثان ، والجملة صفة له « قلبها » الفاء واقعة فى جواب الشرط ، و « قلبها » مبتدأ مضاف إلى الماء من إضافة المصدر إلى مفعوله الأول « واوآ » مفعوله الثانى ، وخبر المبتدأ محذوف - أى جازئ « وحذفها حسن » مبتدأ وخبر ، وإضافة حذف إلى « ها » من إضافة المصدر لمفعوله :

وبين حكم ما يشبهها في ذلك ، وهو ألف الإلحاق والألف المنقلبة عن أصل - بقوله :  
 ( لِيَشْبَهَهَا الْمُلْحَقِ ، وَالْأَصْلِيُّ - مَا أَمَّا ، وَالْأَصْلِيُّ قَلْبٌ يَعْتَمَى )<sup>(٥٠)</sup>  
 أى أن ألف الإلحاق المقصورة ، والألف المنقلبة عن أصل - كألف التأنيث  
 في جواز القلب والحذف ، ولكن يعتمى - أى يختار - القلب ، في المنقلبة عن أصل ؛  
 بمكس ألف التأنيث .

وأشار إلى حكم الألف الزائدة على أربعة ، رياء المنقوص كذلك - بقوله :  
 ( وَالْأَلْفُ الْجَائِزُ أَرْبَعًا أَرْبَعًا أَرْبَعًا كَذَلِكَ « يَا » الْمَنْقُوصُ خَامِسًا عَزَلٌ )<sup>(٥١)</sup>  
 أى أحذف الألف التي جاوزت أربعة وزادت عليها ، وكذلك ياء المنقوص ؛ إن  
 كانت خامسة - عزلت - أى طرحت وحذفت .

وفي حكم ياء المنقوص الرابعة والثالثة - يقول :  
 ( وَحُذِفُ فِي الْيَاءِ رَابِعًا أَحَقُّ مِنْ قَلْبٍ ، وَحَتَمَ قَلْبٌ ثَلَاثَ يَمَعٍ )<sup>(٥٢)</sup>  
 أى أن الحذف في ياء المنقوص الرابعة أولى من القلب واوياً - أما الثالثة فقلها واوياً  
 محتوم ، ومعنى يمعن - يظهر .

وقال في ضرورة فتح ما قبل الواو المقلوية ، وفي حكم الثلاثي المكسور العين :  
 ( وَأَوَّلُ ذَا الْقَلْبِ انْفِتَاحًا ، « وَفَعِلٌ » « وَفَعِلٌ » عَيْنَهُمَا انْفَتَحَ « وَفَعِلٌ » )<sup>(٥٣)</sup>  
 أى اجعل المنقوص صاحب ذلك القلب عن أصل - والياً فتحاً ؛ أى يجب فتح ما قبله

(\*) « ليشبهها » خبر مقدم « الملحق » نعت لشيء « والأصلي » معطوف على الملحق « ما » اسم  
 موصول مبتدأ مؤخر « لها » متعلق بمحذوف صلة « والأصلي » خبر مقدم « قلب » مبتدأ  
 مؤخر « يعتمى » - أى يختار - الجملة صفة لقلب .  
 (\*) « والألف » مفعول أول مقدم « الجائز » نعت له ، وفيه ضمير هو فاعله « أربعاً »  
 مفعوله « كذلك » متعلق بـ « يا » مبتدأ وقصر للضرورة « المنقوص » مضاف إليه « خامساً »  
 حال من ضمير « عزل » والجملة خبر المبتدأ ، ونائب الفاعل يعود إلى ياء المنقوص .  
 (\*) « والحذف » مبتدأ « في اليا » متعلق به « رابعاً » حال من اليا « أحق » خبر  
 المبتدأ « من قلب » متعلق بأحق « وحتم » خبر مقدم « قلب ثالث » قلب مبتدأ مؤخر ونائب مضاف إليه  
 « يمعن » - أى يمرض - فعل مضارع والجملة صفة لثالث ، ويعن بالنون الساكنة للشعر ،  
 وأصلها مشددة ، من عن - يعنى ظهر .

(\*) « وأول » فعل أمر مبني على حذف الياء « ذا القلب » ذ مفعول أول والياء مضاف إليه  
 « انفتاحاً » مفعول ثان - أى اجعل صاحب هذا القلب والياً فتحاً « وفعل » مبتدأ « وفعل »  
 عطوف عليه « عينهما » مفعول انفتح مقدم ، وجملة « انفتح » خبر المبتدأ ، وفعل « معطوف »  
 على الضمير المجرور بالإضافة مجازاً ، ولم يعد الجار لجواز ذلك عند الناظم .

(الخامس والسادس) علامة التثنية ، وعلامة جمع تصحيح المذكر<sup>(١)</sup>

فتقول في زيدان وزيدون — عامين معربين بالحروف : زيدي<sup>(٢)</sup> .

فأما قبل التسمية فإنما ينسب إلى مفردها . ومن أجرى «زيدان» علماً

مجرى «سأمان»<sup>(٣)</sup> ، وقال : \* أَلَا يَا دِيَارَ الْحَيِّ بِالسَّبْعَانَ \*<sup>(٤)</sup> — قال :

زَيْدَانِي . وَمَنْ أَجْرَى «زَيْدُونَ» عَلَمًا ، مَجْرَى «غَسَلِينَ»<sup>(٥)</sup> — قال :

وإذا نسب إلى ثلاثي مكسور العين ، قلبت الكسرة فتحة للتخفيف ، سواء كانت الفاء مضمومة — أم مفتوحة — أم مكسورة . وقد أجمل الناظم فيما ذكره ، وأوضح المصنف ذلك كله وفصله — فتدبر يا فتى

(١) وكذلك ما ألحق بهما ، كائنين ، وعشرين وبابه ، تقول : اثني ، أو تنوي —

بالنسب إلى لفظه أو إلى أصله ، وعشري . ومثلهما : جمع المؤنث على التفصيل الآتي :

(٢) فقد حذفنا علامتا التثنية والجمع ؛ لثلاثي جمع على الاسم الواحد علامتا

إعراب ؛ بالحروف ، وبالحركات في باب النسب :

(٣) أى في لزوم الألف والإعراب على النون إعراب ما لا ينصرف — للعلمية

وزيادة الألف والنون .

(٤) صدر بيت من الطويل ، لثيم بن أبي بن مقبل ، وقيل لغيره ، وعجزه :

\* أَمَلٌ عَلَيْهَا بِالْبِلَى الْمَلَوَانِ \*

اللغة والإعراب . السبعان ؛ اسم واد — أو جبل ، ولا يعرف اسم على « قع لان »

غيره . أملٌ : من أمل الكتاب — إذا قال فكتب عنه . وضمن معنى كرك فعدى بالبلاء .

البلى : مصدر بلى الثوب — إذا خلق . الملوان : الليل والنهار ، « ألا » أداة استفهام

« بالسبعان » متعلق بمحذوف حال من ديار الحى « أمل » فعل ماض « الملوان » فاعل .

والعنى : أن ديار هؤلاء القوم بهذا المسكان ، أصابها البلى والحراب بمرور

الأيام والأعوام .

والشاهد : في السبعان ؛ فإنه في الأصل تثنية سبع ، ثم سمي به فصار علماً على مكان

بعيته ، وأجراه الشاعر مجرى المفرد كسلمان ، ولو أجرى مجرى المثني نظراً إلى معناه

الأصلى — لقليل ؛ بالسبعين ، وأعرب بالبلاء لأنه في محل جر .

(٥) أى في لزوم الياء ، والإعراب بالحركات على النون منونة .

زَيْدِيْنِي . وَمَنْ أَجْرَاهُ مَجْرَى « هَارُونَ » <sup>(١)</sup> أَوْ مَجْرَى « عَرَبُونَ » <sup>(٢)</sup> ،  
أَوْ أَلْزَمَهُ الْوَاوَ وَفَتَحَ النُّونَ - قَالَ : زَيْدُونِي <sup>(٣)</sup> .

وَنَحْوُ تَمَرَاتٍ <sup>(٤)</sup> ؛ إِنْ كَانَ بَاقِيًا عَلَى جَمْعِيَّتِهِ - فَالنَّسْبُ إِلَى مَفْرَدِهِ ،  
فَيُقَالُ : تَمَرِيٌّ بِالْإِسْكَانِ . وَإِنْ كَانَ عِلْمًا ؛ فَمَنْ حَكَمِي إِعْرَابُهُ نَسَبَ  
إِلَيْهِ عَلَى لَفْظِهِ <sup>(٥)</sup> ، وَمَنْ مَنَعَ صَرْفَهُ <sup>(٦)</sup> نَزَلَ تَأَهُ مِنْزَلَةً تَأَهُ مَكَّةَ - وَأَلْفَهُ  
مِنْزَلَةَ أَلْفِ جَمَزَى ، فَحَذَفَهُمَا <sup>(٧)</sup> ، وَقَالَ : تَمَرِيٌّ بِالْفَتْحِ .

وَأَمَّا نَحْوُ : ضَخْمَاتٍ <sup>(٨)</sup> فَنَفِي أَلْفِهِ الْقَلْبُ ، وَالْحَذْفُ <sup>(٩)</sup> ؛ لِأَنَّهَا كَأَنَّ  
حُبْلَى ، وَلَيْسَ فِي أَلْفِ نَحْوِ : مُسَامَاتٍ وَسُرَادِقَاتٍ <sup>(١٠)</sup> - إِلَّا الْحَذْفُ .

- (١) أى فى لزوم الواو ، والمنع من الصرف للعلمية وشبه العيجمة .
- (٢) أى فى لزوم الواو ، والإعراب على النون منونة .
- (٣) أى : فيكون معرباً بمحركات مقدره على الواو ، منع من ظهورها حكاية أصله حالة رفعه التي هي أشرف أحواله - كما أن لزوم فتح النون لحكاية أصله . هذا : وإذا حدث لبس فى النسب إلى المثنى أو الجمع العلمين المعربين بالحروف - بالنسب إلى المفرد منهما - يكون التعمين والتمييز بالقرائن .
- (٤) أى من جمع المؤنث السالم الذى ثانيه متحرك وألفه رابعة .
- (٥) فيقول : تمرى - بفتح العين وحذف الألف والتاء معاً على القاعدة الخاصة بجمع الاسم الثلاثى السالم العين . وليس بين هذه الصورة والتي قبلها فرق - إلا فى مثل : وردة - وتمره .
- (٦) أى للعلمية والتأنيث .
- (٧) أى على التدرج ؛ فحذف التاء أولاً ، ثم الألف - للتزليل المذكور .
- (٨) مما الثانى فيه ساكن ، وألفه رابعة ، سواء كان صفة ، كضخمت - أم اسماً ، كهنديات .
- (٩) والحذف هو المختار . ويجوز مع القلب : الفصل بالألف الزائدة ، تقول . ضخموى - وضخموى ؛ كما فى حبلى .
- (١٠) أى مما ألفه خامسة فصاعداً ، سواء كان جمعاً قياسياً أو سماعياً - لاسم أو لصفة . وفى حذف علامتى التنثية والجمع للنسب - يقول الناظم فى إجمال :

وَأَمَّا الْأُمُورُ الْمُتَّصِلَةُ بِالْآخِرِ فَسِتَّةٌ أَيْضًا :

(أحدها) الياءُ المكسورةُ المدغمةُ فيها ياءُ أُخرى<sup>(١)</sup> ؛ فيقال في طَيْبٍ وَهَيْبٍ : طَيْبِي وَهَيْبِي - بحذف الياءِ الثانية . بخلاف نحو : هَبِيخٍ لانفتاح الياءِ<sup>(٢)</sup> ، وبخلاف نحو : مُهَيِّمٍ<sup>(٣)</sup> لانفصال الياءِ المكسورةِ من الآخرِ بالياءِ الساكنةِ<sup>(٤)</sup> ، وكان القياسُ أن يقال في طيءٍ : طَيْئِي ، ولكنهم بعدَ الحذفِ قَلَبُوا الياءَ الباقيةَ أَلْفًا على غيرِ قياسٍ<sup>(٥)</sup> فقالوا : طَائِي .

(وَعَلِمَ التَّنْثِيَةَ أَحْذِفُ لِلنَّسَبِ وَمِثْلُ ذَا فِي جَمْعِ تَصْحِيحٍ وَجَبَ)<sup>(٥)</sup>  
أى احذف من المنسوب إليه عند النسب - ما فيه من علامة تنثية ، ومثل هذا الحذف للعلامة - واجب في جمعي التصحيح بنوعيه : المذكر والمؤنث .  
(١) سواء كانت الياء المكسورة أصلية كطيّب وهين - أو منقلبة عن أصل كبيت - أو زائدة : كعزير - تصغر غزال ، تقول : مَيْتِي - وعزيرتي .  
(٢) فلا تحذف الياء الثانية لعدم كسرها ؛ فيقال : هَيْبِي - بإثبات الياء الثانية .  
والهبيخ : الغلام السمين .

(٣) تصغير مهيام ، من هام على وجهه إذا ذهب من العشق - أو من هام إذا عطش  
(٤) فيقال في النسب إليه : مُهَيِّمِي بإثبات الياء المكسورة . وبقى من المحترزات ؛  
ما إذا كانت الياء المكسورة مفردة لا مدغمة فيها ياء أخرى ، نحو : مُعْزِيل - اسم فاعل  
من أغلقت المرأة ولدها - إذا أرضعته وهي حامل ، فلا تحذف الياء ، فيقال فيه : مُعْزِيلِي  
فجملة الشروط ثلاثة : كون الياء مشددة - ومكسورة - ومنتصلة بالحرف الأخير .  
(٥) أى لأنها ساكنة ، وإما تقلب المتحركة . وعلل النحويون الحذف فيما تقدم :  
بأنه للتخفيف ، وفيه يقول الناظم :

(\*) « وعلم التنثية » - أى علامة - مفعول احذف مقدم والتنثية مضاف إليه « للنسب » متعلق  
باحذف « ومثل ذا » مثل مبتدأ وذا مضاف إليه « في جمع » متعلق بوجوب الواقع خبراً عن المبتدأ  
« تصحيح » مضاف إليه ، وفاعل « وجب » يعود إلى « مثل ذا » .



(الثنائي) ياء « فَعِيْلَة »<sup>(١)</sup> - كَحَنِيفَة وَصَحِيْفَة ؛ تحذف منه تاء التأنيت  
أولاً<sup>(٢)</sup> ثم تحذف الياء<sup>(٣)</sup> ثم تقلب الكسرة فتحة<sup>(٤)</sup> فتقول: حَنَفِي وَصَحَفِيَّ  
وشدّ قولهم في السَّلِيْقَة<sup>(٥)</sup>: سَلِيْقِيَّ - وفي عميرة كَلْبٍ<sup>(٦)</sup>: عَمِيْرِيَّ  
ولا يجوز حذف الياء في نحو: طَوِيْلَة ؛ لأن العين مُعْتَلَّة ؛  
فكان يلزم قلبها ألفاً لتحركها وتحرُّك ما بعدها وانفتاح ما قبلها  
فيكثر التَّغْيِيرُ. ولا في نحو: جَلِيْلَة ؛ لأنَّ العين مُضَعَّفَة ، فيلتقي بعد  
الحذف مِثْلَانِ فيثقل<sup>(٧)</sup>.

( وَثَانَتْ مِنْ نَحْوِ طَيِّبٍ حُذِفَ وَشَدَّ « طَائِيٌّ » مَقُولًا بِالْأَلِفِ )<sup>(٥)</sup>  
أى يجب حذف الياء الثالثة المكسورة من نحو: طيب ؛ مما وقع فيه قبل الحرف  
الذى يجب كسره في النسب - ياء مكسورة مدغم فيها أخرى. وشدّ طائي بإبدال الياء  
الألف، والقياس: طائي.

- (١) بشرط أن تكون العين غير مضعفة ، وأن تكون صحيحة إذا كانت اللام كذلك
- (٢) لأنها لا تجتمع ياء النسب كما تقدم .
- (٣) فرقاً بين المذكر الصحيح اللام والمؤنث ؛ كشرifi وحنفي - في النسب إلى  
شريف وحنيف :
- (٤) كما مر في « نمر » ؛ كراهة توالي كسرتين وياء  
النسب ، وبذلك تصير الكلمة - بعد هذا التغيير - على وزن « فَعَلِيَّ » .
- (٥) هي الفطرة والطبيعة . والسليق : الذى يتكلم بأصل طبيعته ؛ معرباً من  
غير تعلم ، قال الشاعر :

ولستُ بِنَحْوِيَّ بُلُوكَ لِسَانِهِ وَلَكِنِّي أَقُولُ فَأَعْرِبُ  
(٦) قبيلة عربية ، ومثلاً : سليمة الأزدي . أما عميرة غير كلب ، وسليمة غير الأزدي  
فيقال فيهما : عَمِيْرِيَّ وَسَمِيَّ - على القياس . (٧) وفي ذلك يقول الناظم بعد :

(\*) « وثانث مبتدأ ، وسوغ الابتداء به مع أنه نكرة - كونه نعمتاً محذوف - أى  
وحرف ناك « من نحو » متعلق بحذف الواقع خبراً للمبتدأ وطيب مضاف إليه . وثانث فاعل  
حذف يعود إلى ناك « طائي » فاعل شدّ « مقولا » حال منه « بالآف » متعلق بقولنا .  
( ١٧ - ضياء السالك ٤ )

(الثالث) ياء «فَعِيلَة»<sup>(١)</sup> — كَجَبِينَة وَقُرَيْطَة ؛ تحذف تاء التانيث  
أولاً ثم تحذف الياء<sup>(٢)</sup> ؛ فتقول : جَهَنِّي — وَقُرْطَى ، وشذَّ قولهم في  
رُدَيْتَة<sup>(٣)</sup> : رُدَيْتِي ، ولا يجوز ذلك في نحو : قَلِيلَة ؛ لأنَّ العين مَضْمَنَة<sup>(٤)</sup>

( وَتَمَمُوا مَا كَانَ كَالطَّوِيلَةِ وَهَكَذَا مَا كَانَ كَالْجَلِيلَةِ )<sup>(٥)</sup>

أى تمموا ولم يحذفوا ما كان على وزن « فَعِيلَة » ، وكان معتل العين صحيح اللام  
كالطويلة ؛ فقالوا : طَوِيلِي . وكذلك تمموا ولم يحذفوا ما كان مضاعفاً كالجليلة ؛ فقالوا  
جليلي ، ولم يحذفوا كراهة اجتماع المثاليين وما فيه من الثقل مع عدم الإدغام .  
هذا ؛ ويرى بعض الباحثين المعاصرين من أعضاء المجمع اللغوى المصرى : أن  
النسب إلى « فَعِيلَة » باقظ « فعلى » بالشرطين المذكورين — ليس واجياً ، بل هو  
جائز بشرط اشتهاى النسب إليه ، وعرض أكثر من مائة شاهد على ذلك ، بعد تتبعه  
الكثير لكلام العرب ، وأيد رأيه هذا بقول ابن قتيبة الدينورى فى كتابه « أدب  
الكتاب » ما نصه : « إذا نسبت إلى فَعِيلٍ أو فَعِيلَة » من أسماء القبائل والبلدان ، وكان  
مشهوراً — ألغيت منه الياء ؛ مثل : ربيعة ، وبجيلة ، وحنيفة ، فتقول : رَبْعِي — وَبَجَلِي —  
وحنفى ، وفى ثقفى — تَقْفِي — ، وعتيك — عَتَكِي . وإن لم يكن الاسم مشهوراً — علماً  
كان أو نكرة — لم تحذف الياء فى « فَعِيلٍ ولا فَعِيلَة » ؛ أى أن الحذف قديماً لم يكن  
إلا فى المشهور . وقد رأى المجمع اللغوى الأخذ بهذا الرأى المؤيد برأى عالم جليل كابن  
قتيبة ، وعلى ذلك ؛ فما ذكر من الشواذ — غير شاذ ، وتكون النسبة إلى طبيعة —  
طَبِيعِي ، وليست شاذة كما اشتهر .

(١) بشرط أن تكون العين غير مضممة ، وأن تكون صحيحة إذا كانت اللام صحيحة

(٢) فتصير الكلمة بعد هذا التغيير على وزن « فعلى » .

(٣) رديته : امرأة رجل يسمى السهمرى ، كانا يقولان الرماح . ويرى بعضهم بقاء

ياء « فَعِيلَة » معتلة العين كما فى « فَعِيلَة » .

(٤) وكذلك إذا كانت العين معتلة مع صحة اللام — كما فى نُؤِيرَة ونويرى ، فإن

كانت معتلة مع اعتلال اللام — وجب الحذف ، نحو : حَيَّة — وَخَيْرِي .

(\*) « ما » اسم موصول مفعول تمموا « كان » فعل ماض ناقص ، واسمه يعود إلى ما

« كالطويلة » متعلق بمحذوف خبر كان والجملة صلة ما « وهكذا » خبر مقدم « ما » اسم

موصول مبتدأ مؤخر « كان كالجليلة » الجملة من كان واسمها وخبرها صلة ما .

(الرابع) واو « فَعُولَةٌ »<sup>(١)</sup> — كَشْنُوَةٌ<sup>(٢)</sup> . تحذفُ تاءُ التَّائِيثِ ،  
ثم تحذفُ الواو ، ثم تُقَلِّبُ الضَّمَّةُ فَتْحَةً ؛ فَتَقُولُ : شَنْئِي . ولا يجوزُ  
ذلك في قَوْوُولَةٍ ؛ لِاعْتِلَالِ الْعَيْنِ — ولا في نحو مَلُوْلَةٍ ؛ لِأَجْلِ التَّضْعِيفِ<sup>(٣)</sup>  
(الخامس) ياءُ « فَعِيلٌ » — المَعْتَلُّ اللَّامِ ؛ نُحَوِّغِي وَعَلِيٌّ . تحذفُ  
الياءُ الأُولَى<sup>(٤)</sup> ، ثم تُقَلِّبُ الكَسْرَةَ فَتْحَةً ، ثم تُقَلِّبُ الياءُ الثَّانِيَةَ أَلْفًا ،  
ثم تُقَلِّبُ الألفُ واوًا ؛ فَتَقُولُ : غَنَوِيٌّ — وَعَلَوِيٌّ<sup>(٥)</sup> .  
(السادس) ياءُ « فَعِيلٌ » — المَعْتَلُّ اللَّامِ ، نُحَوِّصِي . تحذفُ الياءُ  
الأُولَى ، ثم تُقَلِّبُ الياءُ الثَّانِيَةَ أَلْفًا ، ثم تُقَلِّبُ الألفُ واوًا ؛ فَتَقُولُ : قُصَوِيٌّ  
وهذان النِّوعانِ مَفْهُومانِ مِمَّا تَقَدَّمَ<sup>(٦)</sup> ، وَلَكِنَّهُمَا إِنَّمَا ذُكِرَا

وفي الحذف الخاص بصيغتي « فعيلة » و « فعيلة » يقول الناظم :

( وَ « فَعِيلِيٌّ » فِي فَعِيلَةٍ التَّزِيمِ وَ « فَعِيلِيٌّ » فِي فَعِيلَةٍ حُتْمِ )<sup>(٧)</sup>

أى التزم في النسب إلى « فعيلة » « فعلى » بفتح العين وحذف الياء . وفي النسب  
إلى « فعيلة » — « فعلى » بحذف الياء . وقد عدلت ما فيه من شروط . ومن رأى بعض  
المعاصرين مدعماً برأى ابن قتيبة في ذلك .

(١) بشرط أن تكون العين صحيحة في الاسم وغير مضعفة .

(٢) حتى من الجن ، سميت كذلك لشئان بينهم . ولم يرد عن العرب غير هذه الكلمة

(٣) أما « فعول » بغير تاء فينسب إليه على لفظه ، نحو : ملول — وملولي ،

وعدو — وعدوي . (٤) وهي الزائدة

(٥) وذلك كراهة اجتماع الياءات مع الكسر .

(٦) أى في « فعيلة » و « فعيلة » وقد سبق ذكرهما في حكم الياء المشددة بمدحرفين :

من حذف الأولى وقلب الثانية واوًا . وفيهما يقول الناظم :

(\*) « فعلى » مبتدأ « في فعيلة » متعلق بالتزم الواقع خبراً للمبتدأ ، وهو ممنوع من

الاعرف « فعلى » مبتدأ « في فعيلة » — مصروف — متعلق بحتم الواقع خبراً لفعلى .

هناك استطراداً وهذا موضعهما .

فإن كان «فَعِيل» و «فَعِيلٌ» صحيحَي اللام — لم يُحذف منهما شيء<sup>(١)</sup> .  
وشذ قولهم في ثَقِيفٍ وَقَرَيْشٍ : ثَقَفِيٌّ — وَقُرَيْشِيٌّ<sup>(٢)</sup> .

(فصل) حُكْمُ هَمْزَةِ الْمَدُودِ فِي النَّسَبِ — كَحُكْمِهَا فِي التَّثْنِيَةِ ؛  
فإن كانت للتأنيثِ — قَلِبَتْ وَاوًا كَصَحْرَاوِيٍّ<sup>(٣)</sup> ، أو أصلاً — سَامَتْ  
نحو : قُرَائِيٌّ ، أو للإلحاق أو بدلاً من أصل — فالوجهان ؛ فتقول :  
كِسَائِيٌّ — وَكِسَاوِيٌّ ، وَعِلْبَاوِيٌّ وَعِلْبَائِيٌّ<sup>(٤)</sup> .

( وَأَلْحَقُوا مَعَهُ لَامٌ عَرَبِيًّا مِنْ الْمِثَالَيْنِ بِمَا تَلَّأَ أَوْيَا )<sup>(٥)</sup>

يريد بالمثالين : صيغتي « فعيلة » و « فعيلة » أى أن النحاة ألحقوا عند النسب  
ما كان معتل اللام خالياً من التاء من الصيغتين السابقتين — بما وليته التاء منهما ؛ في  
وجوب حذف يائه ، وفتح عينه . (١) تقول في عَقِيلٍ وَعُقَيْلٍ : عَقَيْلِيٌّ وَعُقَيْلِيٌّ .  
(٢) أى بالحذف « انظر ما قرره بعض المعاصرين ورأى الجمع اللغوي صفحة ٢٥٨  
ويرى المبرد والسيرافي : جوار الحذف في الملل لآماً — من فعيل وفعيل — ولا شذوذ  
فيه ، وهو كثير في لغة أهل الحجاز . ويمكن القياس على ماسم من ذلك .

(٣) وشذ قلها فوناً في صنعاني — وبهراي ؛ نسبة إلى صنعاء اليمن — وبهراء  
اسم قبيلة من قضاة ، وجاء : صنعاوى ، وبهراوى — على القياس .  
(٤) وفي الأحسن منهما ما سبق . وفي همزة المدود يقول الناظم :

( وَهَمْزُ ذِي مَدٍّ يُقَالُ فِي النَّسَبِ مَا كَانَ فِي تَثْنِيَةٍ لَهُ ائْتَسَبَ )<sup>(٥)</sup>

أى أن همزة المدود تعطى في النسب من الحكم — ما جرى عليها في التثنية مما تقدم .

(\*) سبق إعراب هذا البيت وبيان مجمل معناه في صفحة ١٥٦ فارجع إليه .

(\*) « وهمز ذى مد » مبتدأ ومضاف إليه « ينال » فعل مضارع . بنى للدجول ونائب الفاعل  
يعود إلى همزة ذى مد ، وهو مفعوله الأول ، والجملة خبر المبتدأ « في النسب » متعلق بـ « ينال » ما  
اسم موصول مفعوله الثاني ، وجملة « كان » صلة ما « في ثنية له » متعلقان بالنسب الواقع  
خبراً للسكان واسمها مستتر فيها .

(فصل) يُنسبُ إلى صدر المركب ؛ إن كان التركيب إسنادياً ،  
ككتابِ بَطِيٍّ وبرقيٍّ - في تَأَبُّطٍ شَرًّا ، وَبَرَقٍ نَحْرُهُ . أو مزجياً كَبَعْلِيٍّ  
وَمَعْدِيٍّ - أو معدويٍّ<sup>(١)</sup> ؛ في بعلبك ، وَمَعْدِيٍّ كَرِب . أو إضافياً<sup>(٢)</sup>

### تنمة

(أ) إذا كان الاسم مؤنثاً والهمزة لام الكلمة لا للتأنيث، نحو : سماء - وحراء  
وقباء - جاز الوجهان ، والتصحيح أجود ؛ للفرق بين هذا ، وبين صحراء . والسموع  
في ماء وشاء - قلب الهمزة واواً ، تقول : ماوى - وشاوى ، فلو سميها جاز الوجهان ؛  
على القياس فيما همزته بدل من أصل ، تقول : مائى - وماوى ، وشائى - وشاوى .  
والنسبة إلى « كيمياء » كيمايوى - وكهاوى ، ولا يقال كيميائى .

(ب) وإذا نسب إلى الثلاثى المعتل الآخر الشبيه بالصحيح - وهو ما آخره واو  
أو ياء قبلهما ساكن ، نحو : ظبي ودلو - فلا يحذف منه شيء عند النسب ، تقول :  
ظبي - ودلوي . فإن جاءت بعده تاء التأنيث فالأرجح عدم الحذف أيضاً ، تقول  
في ظبية وعزوة - ظبي - وعزوي ، وتزاد تاء التأنيث إذا كان المنسوب مؤنثاً ،  
وسمى قروي - في قرية .

(ج) وإذا نسب إلى الاسم المعتل الآخر بالواو - وهو قليل في اللغة العربية حتى  
يقيل : إنه لم يسمع منه إلا « سمندو - وقندو » ، وقد كثر الآن هذا النوع ؛ مثل :  
أرسطو ، رنو ، كنفو - فالأحسن حذف الواو ؛ إن كانت خامسة فأكثر ، وبقاؤها  
إن كانت ثالثة ، وجواز الأمرين إن كانت رابعة ، تقول : أرسطي ، ورنوي ، وكنفوي  
أو كنفى ، ويجب كسر ما قبل ياء النسب في جميع الحالات .

(١) وإنما خير بين حذف الياء ووضع ياء النسب مكانها - وهو الأرجح ، أو قلبها  
واواً ؛ لأنه بعد حذف الجزء الثاني يصير الجزء الأول منقوصاً كقاض ، وياء المنقوص  
إذا كانت رابعة يجوز فيها الحذف والقلب . وأجاز الجرحى النسب إلى العجز فيقال :  
شري - ونحري - وبكي - وكري . وقيل : ينسب إليهما من الأتركيباء ، تقول : بعلي -  
بيكي ، معدى - كربي . وقيل : إلى مجموع المركب ، تقول : بعلبيكي ، وحضر موتي .

(٢) يشترط أن يكون علماً بالوضع أو بالملبة ، أما نحو غلام محمد - مما ليس علماً -  
فمن النسبة إلى المفرد ؛ فينسب فيه إلى المضاف وحده ، أو إلى المضاف إليه كذلك -

كأمرئى ومَرَّئى - فى امرئ القيس<sup>(١)</sup> ؛ إلا إن كان كنيةً كأبى بكرٍ  
وأُمِّ كلثوم ، أو مَعْرَقًا صدره بعجزه<sup>(٢)</sup> كابن عمِّه وابن الزبير -  
فإنك تنسبُ إلى عجزه ؛ فتقول : بَكْرِيٌّ وَكَلْثُومِيٌّ وَعُمَيْرِيٌّ .  
وَرُبَّمَا أُحِقَّ بِهِمَا مَا خِيفَ فِيهِ لَبْسٌ ، كقولهم فى عبدِ الأشهلِ :  
أشهلِيٌّ ، وفى عبدِ منَافٍ : منَافِيٌّ<sup>(٣)</sup> .

على حسب المراد . (١) والثانى أفصح عند سيبويه ، وبه تسلكم العرب .  
قال ذو الرمة يهجو امرأ القيس .

إذا المرئى شَبَّ له بفات عَقَدَنَ برأسه إِبَّةً وَعَارَا

واستثنى بعضهم : امرأ القيس السكندى ؛ فإنه ينسب إليه « مَرَّئِيٌّ » .

(٢) وذلك بأن يكون صدره نكرة ، وعجزه معرفة - بها يتعرف الصدر ، كابن

عباس - وابن عمر - وهو العلم بالقلبة .

(٣) لأنه لو نسب إلى الصدر فليل عبدي - لم يعرف المنسوب إليه .

ويتلخص من هذا : أنه ينسب إلى عجز المركب الإضافى فى ثلاث حالات : أن يكون

كنية ، وأن يكون علماً بالقلبة ، وأن يكون النسب إلى الصدر مؤدياً إلى اللبس .

وما عدا ذلك ينسب إلى صدره . وفى النسب إلى المركب بأنواعه - يقول الناظم :

( وَأَنْسَبُ إِصْدَرَ جُمْلَةٍ ، وَصَدْرَ مَا رُكِّبَ مَزْجًا ، وَلِئَانِ تَمَامًا

إِضَافَةً مَبْدُوءَةً بِابْنٍ أَوْ أَبٍ أَوْ مَا لَهُ التَّعْرِيفُ بِالثَّانِي وَجِبَّ

فِيهَا سِوَى هَذَا انْتَسَبَ لِلأَوَّلِ مَا لَمْ يُخْفَ لَبْسٌ ، كَعَبْدِ الأشْهَلِ )<sup>(٤)</sup>

(\*) « وصدْر ما » وصدْر مطوف على صدر جملة وما مضاف إليه « رك » الجملة صلة ما « مزجاً »

مفعول مطلق لركب على تقدير مضاف - أى تركيب مزج « لئان » مطوف على مصدر « تمام »

الجملة نعت لئان (\*) « إضافة » مفعول بها « مبدوءة » نعت لإضافة « بان » متعلق بمبدوءة « أو اب »

مطوف على ابن « أو ما » مطوف على ابن - أى أو مبدوءة بما . « إلح » له « متعلق بوجِب »

« التعريف » مبتدأ « لئان » متعلق به « وجِب » الجملة خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره صلة ما ،

(\*) فيما متعلقان « سِوَى » ظرف متعلق بمحذوف صلة ما « هذا » اسم إشارة مضاف

إليه « الأول » متعلق بالمتنبين « ما » مصدرية ظرفية « لبس » نائب فاعل يخف .

(فصل) وإذا نَسبتَ إلى ما حذفتَ لامه - رَدَدْتَهَا وَجوباً في مسألتين  
إحداهما : أن تكونَ العينُ مُعتلة كِشاة ، أصلها شَوْهَةٌ<sup>(١)</sup> ؛ بدليل  
قولهم شِياه ؛ فتقول : شَاهِي<sup>(٢)</sup> ، وأبو الحسن<sup>(٣)</sup> يقول : شَوْهِي ؛ لأنه يَرُدُّ

أى انصب لصدر جملة « والمراد بها المركب الإسنادى » ، وصدر المركب المزجى  
وذلك بأن تلحق ياء النسب بالصدر دون المعجز . ويكون النسب للثاني « وهو المعجز »  
إذا كان متمماً لمضاف هو : كلة ابن - أو أب ، أو كان الصدر بما يستفيد التعريف من  
الثاني - وهو المضاف إليه . وينسب للصدر فيما سوى ذلك إذا أمن اللبس ؛ فإن خيف ،  
لبس - نسب إلى المعجز ، كعبد الأشهل .

هذا : وشذ بناء اسم على « قَمَل » منحوتاً من المضاف والمضاف إليه ، والنسب  
إلى تلك الصيغة . وحفظ من ذلك : قَيْمِي ، وَعَبْدِرِي ، وَمَرْقِي ، وَعَبْقِي ، وَعَبْشِي  
وحضرمي - في النسب إلى : تيم اللات - وعبد الدار - وامريء القيس الكندي -  
وعبد القيس - وعبد شمس - وحضرموت . قال عبد يعوث بن وقاص الحارثي :

وَتَضْحَكُ مِنِّي شَيْخَةٌ عَبْشِيَّةٌ      كَأَنَّ لَمْ تَرَى قَبْلِي أُسَيْرًا يَمَانِيَا

#### فائدة

يقال للرجل إذا شاخ : « كَذَيْتِي » نسبة إلى قوله : كنت في شبابي كذا وكذا . إلخ  
قال الشاعر :

فَأَصْبَحْتُ كُنْدِيًّا وَأَصْبَحْتُ عَاجِنًا      وَشَرُّ خِصَالِ الْمَرْءِ « كُنْتُ » وَ« عَاجِنُ »

وهذا شاذ ، والقياس : كونيًّا . والعاجن : الذي يعتمد على أصابع يده عند قيامه  
من الكبر والضعف . (١) فهي واوية العين ، حذفت لامها - وهي الهاء -  
للتخفيف وعض عنها التاء ، ثم حركت الواو بالفتحة لوجوب فتح ما قبل تاء التأنيث  
فصارت شوة ، فقايت الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها .

(٢) هذا عند سيويه والجمهور وهو الراجح ، فهم يستبقون عند النسب - الضبط  
الطاريء على حروف الكلمة بسبب حذف بعض أصولها ، ولا ترجع الحروف إلى  
ضبطها الأصلي إذا رد المحذوف الذي كان سبباً في تغيير بعض الحركات ، فتفتح العين  
هنا وإن سكنت في الأصل ، فتقلب ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها .

(٣) انظر التعريف به في صفحة ١٤٦ جزء أول .

الكلمة بعد ردِّ محذوفها إلى سكونها الأصلي<sup>(١)</sup> .

الثانية: أن تكون اللامُ قد رُدَّتْ في تثنية، كَأبٍ وَأَبَوَانِ، أو في جمع تصحيح<sup>(٢)</sup> كسِنَّةٍ وَسَنَوَاتٍ — أو سَنَهَاتٍ، فتقول: أَبَوِيَّ وَسَنَوِيَّ — أو سَنَهِيَّ. وتقول في ذُو، وذَات: ذَوِيَّ<sup>(٣)</sup> لِأَمْرَيْنِ: اعتلالِ العين — وَرَدَّ اللامُ في تثنية ذات، نحو: (ذَوَاتَا أَفْنَانٍ)، وتقول في أُخْتٍ: أَخَوِيَّ — كما تقول في أَخٍ<sup>(٤)</sup>. وتقول في بِنْتٍ: بَنَوِيَّ — كما تقول في ابنٍ إذا رَدَدْتَ محذوفه<sup>(٥)</sup>؛ لقولهم: أَخَوَاتُ وَبَنَاتُ — بحذف التاء والرَّدُّ إلى صيغة المذكرِ الأصلية<sup>(٦)</sup>. وَسِرُّهُ<sup>(٧)</sup> أَنَّ الصَّيغَةَ كَلِمَةً لِلتَّأْنِيثِ<sup>(٨)</sup>؛ فوجبَ رَدُّهَا إلى صيغة المذكرِ<sup>(٩)</sup>، كما وَجَبَ حَذْفُ

(١) وأصلها قبل حذف اللام التي هي الهاء: «شوهة» فإذا ردت اللام رجعت الواو إلى ضبطها الأصلي وهو السكون، ويمتنع قلبها ألفاً لعدم تحركها:  
(٢) سواء كان لمذكر أو لمؤنث.

(٣) بفتح الدال والواو — باتفاق بين سيوييه، وأبي الحسن الأخفش؛ لأن أصل «ذو» عندهما — «فعل» بالتحريك ولامها ياء، فترد اللام وتقلب ألفاً، ثم تقلب الألف واواً لأجل الياء كما في فتى. و«ذات» هي «ذو» بزيادة التاء.

(٤) أي عند رد لامه المحذوفة. ولا يضر الالتباس بينهما؛ لأن النحاة لا يبالون بذلك في النسب (٥) ويلاحظ: أن الجبر في «بنت» واجب مثل «أخت» — بخلاف «ابن» فإنه جائز فيه: (٦) وقد سبق أن ما وجب رده في الجمع — يجب رده في النسب. وأصل بنات — بنوات، قلبت الواو ألفاً، ثم حذفت لالتقاء الساكنين، ولم يفعل ذلك مع أخوات؛ لأنها أقل استعمالاً.

(٧) أي حكمة رد صيغة المؤنث إلى صيغة المذكر.

(٨) أي صيغة أخت وبنت: والتاء فيهما وإن كانت عوضاً عن اللام المحذوفة — فهي للخالق بِمَثَلٍ وَجَنَعٍ؛ إلحاقاً للشأن بالثلاثي، وتشعر بالتأنيث مع ذلك.  
(٩) وذلك بحذف التاء في النسب.



التاء في مَكِّيَّ وَبَصْرِيَّ وَمُسَلِّمَاتٍ<sup>(١)</sup>. وَيُونُسُ<sup>(٢)</sup> يَقُولُ فِيهِمَا: أُخْتِي وَبِنْتِي؛ مُحْتَجًّا بِأَنَّ التَّاءَ لغير التَّائِيثِ؛ لِأَنَّ قَبْلَهَا سَاكِنٌ صَحِيحٌ<sup>(٣)</sup> — وَلِأَنَّهَا لَا تُبَدَّلُ فِي الْوَقْفِ هَاءً، وَذَلِكَ مُسَلِّمٌ؛ وَلَكِنَّهُمْ عَامَلُوا صَيغَتَهُمَا مُعَامَلَةً تَأْيِهُ التَّائِيثِ — بِدَلِيلِ مَسْأَلَةِ الْجَمْعِ<sup>(٤)</sup>.

(١) أى فى النسب إلى مكة ، وبصرة ، وجمع المؤنث لسلامة ؛ وذلك لثلاث تقع تاء التائيث حشواً . (٢) انظر التعريف به فى صفحة ٢٢٣ جزء أول . (٣) أى وإذا كان ماقبل تاء التائيث صحيحاً — يجب فتحه ؛ كضَيْعَةٍ وَقَصْمَةٍ وَفَاطِمَةٍ وَحَمْرَةٍ ، ولا يسكن إلا إذا كان معتلا مثل « فتاة » .

(٤) فقد ردوا المحذوف من المفرد وحذفوا التاء فيه ، ثم جمعوه بألف وتاء مزيدتين ، وقالوا : أخوات وبنات ، ولو جمعوه على لفظ المفرد من غير رد ولا حذف لقالوا : أخوات وبنات . ورأى يونس جدير بالحكاية ؛ لأنه يمنع اللبس بين النسب إلى أخ وابن — وأخت و بنت . وفيما تقدم من رد اللام جوازاً ووجوباً — يقول الناظم :

( وَاجْبُرْ بَرْدًا مَا مِنْهُ حُذِفَ جَوَازًا أَنْ لَمْ يَكْ رَدُّهُ أَلِفٌ )  
 فِي جَمْعِي التَّصْحِيحِ ، أَوْ فِي التَّنْثِيَةِ وَحَقٌّ مَجْبُورٍ بِهِ لِي تَوْفِيَةٌ  
 وَبِأَخٍ أَخْتًا ، وَبِابْنٍ بِنْتًا أَلْحَقُ ، وَيُونُسُ أَبِي حَذَفَ التَّاءَ<sup>(٥)</sup>  
 أى : اجبر برد اللام المحذوفة جوازاً فى المنسوب إليه ؛ إلا إذا كان الرد مألوفاً وواجباً فى التنثية أو فى جمعى التصحيح ؛ فينشد يجب توفية المجبور — وهو المحذوف

(\*) « ما » اسم موصول مفعول اجبر « منه » متعلق بحذف الواقع صلة لما « جوازاً » نعت لمصدر محذوف بتقدير مضاف — أى اجبره جبراً ذا جواز « بك » فعل الشرط مجزوم على النون المحذوفة للتخفيف « رده » اسم بك « ألف » الجملة خبرها ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه الكلام (\*) « فى جمعى التصحيح » فى جمعى متعلق بألف والتصحيح مضاف إليه « أو فى التنثية » معطوف على جمعى التصحيح « وحق مجبور » حق مبتدأ ومجبور مضاف إليه « بهنى » متعلق بتوفية الواقع خراً للمبتدأ أو بمجبور واسم الإشارة إلى ما سبق من التنثية والجم .

(\*) « وبأخ » متعلق بألحق « أخناً » مفعوله مقدم « وابن » معطوف على بأخ « بنتا » معطوف على أخناً — من قبل المعطوف على معمولين لعامل واحد وهو جائز « ويونس » مبتدأ وجملة « أبى .. إلخ » خبره ، وقصر « التاء » للضرورة .

ويجوز ردُّ اللام وتركها فيما عدا ذلك<sup>(١)</sup> نحو : يَدٍ وَدَمٍ وَشَفَةِ .  
تقول : يَدَوِيَّ - أَوْ يَدِيَّ ، وَدَمَوِيَّ - أَوْ دَمِيَّ ، وَشَفِيَّ - أَوْ شَفِيَّ  
قاله الجوهري وغيره<sup>(٢)</sup> . وَقَوْلُ ابْنِ أَحْبَّازِ : إِنَّهُ لَمْ يُسْمَعْ إِلَّا شَفِيَّ  
بِالرَّدِّ - لَا يَدْفَعُ مَا قَلَنَاهُ<sup>(٣)</sup> إِنْ سَأَمْنَاهُ ؛ فَإِنَّ الْمَسْأَلَةَ قِيَاسِيَّةٌ لَا سَمَاعِيَّةٌ .  
وَمَنْ قَالَ : « إِنَّ لَامَهَا وَאו » فَإِنَّهُ يَقُولُ - إِذَا رَدَّ - شَفَوِيَّ ،  
وَالصَّوَابُ مَا قَدَمْنَاهُ ؛ بِدَلِيلِ شَافَهْتُ وَالشَّفَاهُ<sup>(٤)</sup> .

وتقول في ابن ، وَاسْمٌ<sup>(٥)</sup> : ابْنِيَّ - وَاسْمِيَّ ، فَإِنْ رَدَدْتَ اللام  
قلتَ : بَنَوِيَّ وَسَمَوِيَّ<sup>(٦)</sup> بِإِسْقَاطِ الهمزة - لِثَلَاثِ جُمُوعٍ بَيْنَ العِوَضِ  
وَالعِوَضِ مِنْهُ<sup>(٧)</sup> .

وإذا نسبتَ إلى ما حذفتَ فائوه أو عينه - رَدَدْتَهُمَا وَجُوبًا فِي مَسْأَلَةٍ  
وهي : أَنْ تَكُونَ اللَامُ مَعْتَلَّةً ، كـ « يَرَى » عِلْمًا وَكـ « شَيْئَةٍ »<sup>(٨)</sup> ؛ فَتَقُولُ

اللام - بِرَدِّ لَامِهِ إِلَيْهِ . وَالْحَقُّ أَخْتَا بَأَخ ، وَبَتَا بَابِن - فِي رَدِّ المَحْذُوفِ وَحَذْفِ تَاءِ  
التَّأْنِيثِ . وَيُونُسُ يَأْبَى حَذْفِ التَّاءِ وَيُنَسَّبُ إِلَيْهَا عَلَى لَفْظِيَّهَا .

(١) وهو : ما صحت عينه ، ولم ترد لामه في تننية ولا في جمع .

(٢) وأصل « يد » - يَدِي - بِسُكُونِ الدال ، حذفت اللام تخفيفاً بغير تعويض  
وتحركت الدال الساكنة . وأصل « دم » - دَمَوٍ ، حذفت الواو تخفيفاً كذلك  
وحركت الميم : وأصل « شفة » شفءه ، حذفت الهاء تخفيفاً و عوض عنها تاء التأنيث مع  
فتح ما قبلها . (٣) أي من جواز الأمرين .

(٤) فإن إسناد الفعل إلى التاء ، والتكسير - يردان الأشياء إلى أصولها .

(٥) أي : ونحوها ، مما حذفت لامه و عوض عنها همزة الوصل ، مثل : إست .

(٦) الكثير المسموع : ضم السين أو كسرهما ، أما الميم فمفتوحة .

(٧) فلا يصح أن يقال : أبنويَّ - واسمويَّ .

(٨) أصل يرى - يرأى ، نقلت فتحة الهمزة إلى الراء الساكنة قبلها وحذفت الهمزة

فِي يَرَى : يَرِيٌّ - بفتحين فكسرة ، على قولٍ سيبويه في إبقاء الحركة بعد الراء<sup>(١)</sup> ، وذلك لأنه يصيرُ يَرَأَى بوزن جَمَزَى ، فيجبُ حينئذ حذف الألف<sup>(٢)</sup> . وقياسُ قول أبي الحسن يَرِيٌّ - أو يَرَأَوِيٌّ ؛ كما تقول : مَلَيْتُ وَمَلَهَوِيٌّ<sup>(٣)</sup> . وتقول في « شية » على قول سيبويه : وَشَوِيٌّ ، وذلك لأنَّكَ لَمَّا رَدَدْتَ الواو - صار الوشِي بكسرتين كما قبل ، فقلبت الثانيةُ فَتْحَةً كما تفعل في إبل<sup>(٤)</sup> ، فانقلبت الياء أَلْفًا ثم الألفُ واوًا<sup>(٥)</sup> . وعلى قول أبي الحسن : وَشِيٌّ<sup>(٦)</sup> .

وأصل « شية » وشي ، حذف الواو ونقلت حركتها إلى الشين ، وزيدت تاء التأنيث . عوضاً عن الواو المحذوفة . والشية : العلامة ، وكل لون يخالف معظم اللون - من الفرس وغيره (١) أي رد العين المحذوفة - وهي الهمزة .

(٢) لأنها رابعة متحرك ثانی ما هي فيه .

(٣) أي محذف الألف ، أو قلبها واوًا ؛ لأنه إذا رُدَّ المحذوف - وهو الهمزة - رجعت الفاء إلى سكونها الأصلي فيصير بوزن « جرجي » ، وألف المقصور الرابعة الساكن ثانی ما هي فيه - يجوز فيها الوجهان : حذفها ، وقلبها واوًا .

(٤) أي إذا نسبت إليها ؛ وذلك لسكراهة توالي كسرتين وياءين كما سبق .

(٥) لأن ألف المقصور الثالثة يجب قلبها واوًا .

(٦) لأنه برد العين إلى سكونها الأصلي - يمتنع قلبها ألفاً لزال المقتضى له ، وإلى « شية » وما في حكمها - يقول الناظم :

(وَمَا كَانَ يَكُنْ كَشِيَّةٍ مَا أَلْفًا عَدِيمٌ فَجَبَّرُهُ وَفَتَحُ عَيْنِهِ التُّزِمُ)<sup>(٧)</sup>

(\*) « وإن يكن » شرط وفعله « كشيبة » خبر يكن مقدم « ما » اسم موصول اسمها مؤخر « ألفا » بالضم مقول عدم مقدم ، وجملة « عدم » صلة « فجبره » الفاء واقعة في جواب الشرط و « جبره » مبتدأ مضاف إلى الماه « وفتح عينه » عطف على جبره ومضاف إليه « التزم » الجملة خبر المبتدأ وما عطف عليه ، وجملة المبتدأ والخبر جواب الشرط ، وأورد ضمير التزم على معنى المذكور من جبره وفتح عينه . وضمير جبره وفتح عينه عائده على مدلول « ما » وهو الاسم المحذوف الفاء :

ويتنوع الرَّدُّ في غير ذلك ، فتقول في سَهٍ وَعِدَّة (١) « وَأصلهما سَتَهٍ  
وَوَعْدٌ - بدليل أستاه ، والوَعْدُ : سَهِيٌّ - لا سَهِيٌّ ، وَعِدِيٌّ - لا وَعِدِيٌّ ؛  
لأنَّ لهما صحیحة (٢) .

وإذا سَمَّيتَ بثنائيٍّ الوَضع مُعتلِّ الثانی : ضَعَفْتَه قبل النَّسب (٣) ،  
فتقول في «لَو» و«كَي» - عَامَّين : لَو ، وكَي - بالتشديد فيهما ، وتقول  
في « لا » علماً : « لاء » بالمد (٤) ، فإذا نسبْتَ إليهنَّ (٥) قلتَ : لَوِيٌّ -  
وَكَيَوِيٌّ (٦) ولَأِيٌّ - أو لَأَوِيٌّ (٧) ، كما تقول في النَّسبِ إلى الدَّوِّ  
والْحَيِّ والكِساءِ : دَوِيٌّ ، وَحَيَوِيٌّ ، وَكِسَائِيٌّ - أو كِسَاوِيٌّ .

أى إذا كان الاسم المنسوب إليه محذوف الفاء معتل اللام ، مثل « شية » - وجب  
جبره برد فائه المحذوف - وفتح عينه عند سيويه والجمهور ، فتقول في شية : « وِشَوِيٌّ »  
(١) الهمزة : العجز - أو حاققة الدبر . وعِدَّة : مصدر وَعَد ، حذفَتْ فَاؤُه وعوض  
عنها تاء التانيث . (٢) فلم يرد المحذوف منهما ؛ فرقا بين النسبة إلى ما حذف  
لامه ، وما حذف عينه أو فَاؤُه (٣) وذلك بأن يزيد عليه مثله من جنسه  
(٤) أى بإبدال ألف التضعيف همزة ؛ تخلصاً من تجاوز ساكنين  
(٥) وذلك بأن جمعتها أسماء لأشخاص يراد النسب إليهم ، أو أريد نسبة شخص  
إلى لفظها لإكثاره منها .

(٦) أى بلا إدغام ؛ لعدم اجتماع مثلين ؛ لأن الياء الزائدة تقرب واواً في النسب .  
(٧) لأن الزائد للتضعيف بمنزلة الأصل ، والهمزة إذا كانت بدلاً من أصل -  
يجوز فيها التصحيح والقلب واواً كما سلف . وإلى ما تقدم يشير الناظم بقوله :

( وَضَاعِفِ الثَّانِيِّ مِنْ ثُنَائِيٍّ ذَوِيٍّ ذَوَالَيْنِ ، كَلَا ، وَ «لَأِيٌّ» (٥) )

(\*) « الثانی » مقول ضاعف « من ثنائي » متعاقب بمحذوف حال من الثانی «ثانية» مبتدأ  
«ذولين» خبر ومضاف إليه ، والجملة نعت لثان «كلا» جار ومجرور ، و«لا» مقصود لفظه ، متعاقب  
بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف « ولأى » معطوف على «لا» وأصله بتشديد الياء وخفف في الوقف

(فصل) وَيُنْسَبُ إِلَى الْكَلِمَةِ الدَّالَّةِ عَلَى جَمَاعَةٍ عَلَى لَفْظِهَا ؛ إِنْ أَشْبَهَتْ الْوَاحِدَ ؛ بِكُونِهَا اسْمَ جَمْعٍ <sup>(١)</sup> كَقَوْمِي وَرَهْطِي ، أَوْ اسْمَ جِنْسٍ كَشَجَرِي <sup>(٢)</sup> أَوْ جَمْعٍ تَكْسِيرٍ لَا وَاحِدَ لَهُ كَأَبَائِي <sup>(٣)</sup> ، أَوْ جَارِيًّا تَجْرِي الْعَلَمَ كَأَنْصَارِي <sup>(٤)</sup> . وَأَمَّا نَحْوُ : كِلَابٍ وَأَنْمَارٍ - عَامِينَ <sup>(٥)</sup> -

أى إذا نسب إلى ثنائى الوضع مثل اثنائى - وجب تضعيفه ؛ فتقول فى « لا » علما : « لائى » بإبدال الألف الثانية همزة .

هذا ؛ وإذا كان الثنائى صحيحا مثل « كم » و « هل » ؛ فإن جعل الثنائى علما للفظ وقصد إعرابه - وجب تضعيف الحرف الثائى ، تقول : أ كثرت من « الكم » - ومن اهل « ك » كما تقول فى المعتل : أ كثرت من اللؤلؤ . وإن جعل علما لغير اللفظ وقصد إعرابه فلا يضعف الثائى ؛ تقول : جاءنى « كم » ورأيت « هلا » .  
وختلاصة ما ذكره المصنف فى المنسوب إليه المحذوف أحد أصوله :

- (١) أن محذوف الفاء والسين : يجب فيه الرد إذا كانت لامه معتلة ؛ كشيبة ، ويرى - علمين . ويمتنع الرد إن كانت اللام صحيحة ؛ نحو : عِدَّة ، وسنة .
- (ب) ومحذوف اللام ، يجب فيه رد المحذوف ؛ إن رد فى التثنية ، كأب - وأخ . أو فى الجمع بالألف والتاء ، كأخت - و بنت - وسنة . أو كانت عينه معتلة نحو : شاة و « ذو » . ويجوز الرد فيما عدا ذلك . أما ثائى الوضع فقد سبق حكمه قريبا .
- (١) سواء كُنْ له مفرد من لفظه مثل . تحببى وركبى - أم لا كمثل المصنف .
- (٢) ومثله : تركبى - ورومبى . . إلخ - فى النسبة إلى شجر ، وترك ، وروم .
- (٣) الأبائيل : الجماعات ، وقيل مفرده إبالة - وهى الخزمة الكبيرة ، شبت بها الجماعة من الطير فى تضامها . ومثل أبائيل : عباديد - وهم الجماعات المتفرقة من الناس ومن الخيل - تذهب فى كل وجه . (٤) فقد صار علما بالثنية على القوم المعروفين من أهل المدينة - أنصار الرسول عليه الصلاة والسلام ، ومثله « الأصولى » ، نسبة إلى الأصول ؛ فقد غلب على العلم المعروف حتى صار كالعلم عليه .
- (٥) أى وضعا للقبليتين المعروفتين ، ومثلها : مدائن - اسم بلد بالمزراق . ومعاقر ابن مرز - أخو تميم بن مرز .

فليس مما نحن فيه؛ لأنه واحد، فالنسب إليه على لفظه من غير شبهة  
وفي غير ذلك يُردُّ المكسَّر إلى مفردة، ثم يُنسب إليه؛ فتقول في النسب  
إلى فرائض، وقبائل، ومُحَرِّم: فَرَضِيَّ وَقَبَائِلِيَّ — بفتح أوَّلهما وثانيهما<sup>(١)</sup>  
وَأُحْمَرِيَّ — وَحَمْرَاوِيَّ<sup>(٢)</sup>

(١) وذلك لردّها إلى فريضة وقبيلة، فحذفت الياء والتاء في النسب — ومن الخطأ  
قولهم: فرائضي — وكتبي، وآفاقي، في النسب إلى كتب، وآفاق، والقياس: كتابي وآفتي.  
(٢) وذلك لأن «محررا» إما جمع أحمر — أو حمراء، والنسب إلى أحمر — أحمرى،  
— وإلى حمراء — حمراوى بقلب الهمزة واوا .  
وفي النسب إلى جمع التكسير يقول الناظم :

(وَالْوَّاحِدَ إِذَا كَرَّرْنَا نَاسِبًا لِلْجَمْعِ إِنَّ لَمْ يُشَابِهْ وَاحِدًا بِالْوَضْعِ)<sup>(٣)</sup>  
أى إذا أردت النسب إلى الجمع، شئء مفردة وانسب إليه، وهذا إن لم يشابه هذا  
الجمع الواحد بالوضع؛ بأن يكون علما كأعمار — أو جاريا مجرى العلم كأخبار . وهذا  
الذى ذهب إليه المصنف والناظم — مذهب البصريين . أما الكوفيون فيجيزون النسب  
إلى جمع التكسير الباقي على جمعيته — بدون رد إلى مفردة؛ لأن النسب إلى المفرد قد  
يوقع فى لبس . وقد قرر جمع اللغة العربية الأخذ برأى الكوفيين، ورأى أن النسبة  
إلى الجمع قد تسكون فى بعض الأحيان أدق فى التعبير عن المراد — من النسبة إلى المفرد؛  
فيقال — مثلا — فى النسبة إلى الدول: الدولى، وفى النسبة إلى الملوك: الملوكى،  
ولا سيما أن النسب إلى الجمع قد كثر فيما مضى، وغلب حتى جرى مجرى الأعلام،  
فقد قيل: الدوائىقى — لأبى جعفر المنصور الخليفة العباسى، وقيل لغيره: الكرايبى —  
والأنماطى — والثعالبى — والجوالقى . . . إلخ، واستمر النسب إلى الجمع على هذا النحو  
إلى الآن . وإنما ينسب إلى لفظ الجمع عند الحاجة؛ كالتمييز بين المنسوب إلى الواحد  
والمنسوب إلى الجمع .

(\*) «الواحد» مفعول إذا ذكر مقدم «ناسبا» حال من فاعل إذا ذكر للمستتر «الجمع» متعلق  
— بناسبا « يشابه» فعل الشرط مجزوم بلم وفعاله يعود إلى الجمع «واحد» مفعول يشابه « بالوضع»  
— متعلق يشابه، والبله يعنى «فى» وجواب الشرط محذوف دلالة ما قبله عليه مع أن الشرط مضارع لا ضرورة

(فصل) وقد يُستغنى عن ياء النسب بصوغ المنسوب إليه على «فَعَالٍ»، وذلك غالبٌ في الحِرْفِ؛ كَبَزَّازٍ - وَنَجَّارٍ - وَعَوَّاجٍ<sup>(١)</sup> وعَطَّارٍ، وشذ قوله:

\* وَلَيْسَ بَذِي سَيْفٍ وَلَيْسَ بَذِبَالٍ \*<sup>(٢)</sup>

(١) البَزَّاز: بائع البز؛ وهو الثياب، أو متاع البيت - من الثياب ونحوها. والعوَّاج: بائع العاج. وأمثلة «فَعَالٍ» كثيرة، كحَدَّادٍ - وَنَجَّارٍ - وَنَسَّاجٍ - وَلَبَّانٍ... إلخ ومع كثرتها لا يحيز سيبويه القياس عليها. أما المبرد فيجيز القياس على ما سمع. وقد قرر مجمع اللغة العربي: أن «فَعَالٍ» يصاغ قياساً للدلالة على الاحتراف أو ملازمة الشيء، فإن خيف لبس بين صانع الشيء وملازمه - كانت صيغة «فَعَالٍ» للصانع، وكان النسب بالياء لغيره، فيقال: «زجاج» لصانع الزجاج، و«زجاجي» لبائعه. ويجوز أن يزداد على آخره تاء للدلالة على الجماعة فيقال: الحدادة - والنجارة - والبقالاة - والتطارة، ومنه: البقالاة؛ وذلك لأن الجماعة مؤنثة.

(٢) عجز بيت من الطويل لامرئ القيس الكندي - يصف جلالته أنه توعدده، وهو من شواهد سيبويه، وصدده:

\* وَلَيْسَ بَذِي رُمَحٍ فَيَطْعَنُنِي بِهِ \*

اللغة والاعراب. فيطعنني - بضم العين من باب نصر، وقيل بفتحها. بنبال: بصاحب نبل - وهي السهام العربية، ولا واحد لها من لفظها. والنايل: الذي يبرى السهام. «بذى رمح» بذى خبر ليس على زيادة الباء ورمح مضاف إليه، وكذلك «بنبال» «فيطعن» يطعن فعل مضارع منصوب بمد فاء السبية في جواب النفي.

والمعنى: أن هذا الشخص الذي يتوعدني لا أبالي به؛ لأنه ليس من أهل السلاح ولا من رجال الحرب.

والشاهد: في قوله «بنبال»؛ حيث استعمل في الدلالة على النسبة إلى ما أخذ منه وهو النبل، والغالب أن تصاغ هذه الصيغة من أسماء الحرف. كالنجارة، والعطارة؛ للدلالة على الانتساب إليها. قال الأشموني: إن «فَعَالٍ» هنا قام مقام «فاعل»، كلاهين وتامر، وقد بناه على «فَعَالٍ» للمبالغة.

أى بذى نَبَلٍ ، وَحَمَلٍ عَلَيْهِ قَوْمٌ : ( وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ )<sup>(١)</sup> .  
أو على « فَاعِلٍ » ، أو على « فَعَلٍ » - بمعنى ذِي كَذَا ؛ فَالْأَوَّلُ  
كَتَامِيرٍ - وَلاَبِنٍ - وَطَاعِمٍ - وَكَلَسٍ<sup>(٢)</sup> وَالثَّانِي كَطَعِمٍ - وَابْنٍ -  
وَهِرٍ ، قَالَ : \* لَسْتُ بِلَيْلِيٍّ وَلَسَكِنِّي نَهْرٌ \*<sup>(٣)</sup>

(١) أى بمنسوب إلى الظلم . وحجتهم في ذلك : أن « فَعَالٍ » هنا لو كانت للمبالغة  
لكان النفي منصباً عليها فيكون المعنى : مبارك يكثر الظلم ، فالمعنى هو الكثرة وحدها  
دون أصل الظلم وهذا فاسد؛ لأنه سبحانه منزّه عن الظلم قليلاً كان أو كثيراً . ٤٦ - فصلت  
وقيل : إن « فَعَالٍ » بمعنى « فاعل » ، وعدل عنه إليها تعريضاً بأن ثم ظلاماً  
للعبيد من ولاية الجور ، وبأن العبید جمع كثرة ، فجاء في مقابله بالكثرة .  
(٢) أى صاحب تمر - ولبن - وطعام - وكسوة . قال الخطيب :  
وَغَرَّرْتَنِي وَزَعَمْتَ أَنَّكَ لَابِنٌ فِي الصَّيْفِ تَأْمِيرٌ

أى كثير اللبن والتمر ، والفرق بين « فاعل » هذا في النسب - وبين اسم الفاعل :  
أن الثاني يفيد العلاج ويقبل تاء التأنيث - بخلاف الأول .  
(٣) صدر بيت ، من الرجز ، استشهد به سيويوه ولم ينسبه ، وعجزه :

\* لَا أَدَايَجُ اللَّيْلِ وَلَسَكِنٍ أَبْتَكِرُ \*  
اللغة والاعراب . بليلى : منسوب إلى الليل - أى لا أعلم فيه . نهر : أى أعلم  
بالتنهار . أدج الليل : أسير فيه ، والدج : السير من أول الليل . ابتكر : أدرك التنهار  
من أوله ، والابتكار : المبادرة إلى الشيء . « بليلى » خبر لست على زيادة الباء «نهر»  
خبر لسكن ، وسكن لضرورة الشعر .

والمعنى : أنه لا يستطيع العمل بالليل ، ولكنه يزاول عمله بالنهار ، ولا يسير بالليل ،  
وإنما يقوم مبكراً ليدرك النهار من أوله ؛ حيث النشاط والقوة بعد الراحة .  
وقد يكون المراد : أنه ليس من اللصوص أو القتالين الذين يزاولون عملهم بالليل  
وفي الظلام - بعيدين عن أعين الرقباء ، ولكنه ممن يكدهون بالنهار لطلب رزقهم .  
والشاهد : في « نهر » ، فإنه على وزن « فَعَلٍ » على معنى المنتسب إلى النهار وهذه  
الصيغة تنفي عن ياء النسب ، فهي بدل « نهارى » . والأنسب للاقتصار على المسموع من  
هاتين الصيغتين ، ولا يقاس عليهما ؛ لقلة الوارد منهما ، ولخفاء المعنى معهما .



(فصل) وما خَرَجَ عما قَرَّرناه في هذا الباب — فشاذٌ؛ كقولهم :  
 أمويٌّ — بالفتح <sup>(١)</sup> وبِصْرِيٍّ — بالكسر <sup>(٢)</sup> ودُهْرِيٍّ للشيخ الكبير —  
 بالضم <sup>(٣)</sup> ومرزويٌّ بزيادة الزاي <sup>(٤)</sup> ، وبدويٌّ — بحذف الألف <sup>(٥)</sup> ، وجَلُولِيٌّ  
 وحروريٌّ — بحذف الألف والهمزة <sup>(٦)</sup> .

وفي الصيغ الثلاث يقول الناظم :

( وَمَعَ « فَاعِلٍ ، وَفَعَالٍ ، فِعْلٍ » فِي نَسَبِ أُغْنِي عَنِ الْيَاءِ نَقْبُلُ ) <sup>(٧)</sup>  
 أي قد يستغنى عن الياء — بصوغ الاسم على «فاعل» — أو «فَعَالٍ» — أو «فِعْلٍ»  
 يعني صاحب كذا ، وقد يستغنى عن ياء النسب أيضاً : «بِعَمَالٍ» كقولهم : امرأة  
 معطار — أي ذات عطر ، و «مُعْمِلٍ» كقولهم : ناقةٌ مُحَضِرٌ — أي ذاتُ حُضْرٍ وهو  
 الجري و «فَعَالٍ» بقلبة ، ومنه يمانِيٌّ — في معنى ، بتخفيف ياء النسب وحذف إحدى الياءين  
 والإتيان بدلها بألف ، وشامِيٌّ — في شامِيٍّ ، ياء واحدة ساكنة .  
 (١) والقياس ضم الهمزة — نسبة إلى أمية .

(٢) والقياس فتح الباء نسبة إلى البصرة ، وسمع الكسر — ولكن الفتح أفصح  
 وعليه فلا شذوذ . (٣) والقياس فتح الدال نسبة إلى الدهر .

(٤) نسبة إلى مدينة « سمرؤ » بفارس ، ومثله : رباني . وقوقاني ، وسُئلاني ،  
 وتحتاني — نسبة إلى الرب ، وفوق ، وسفل ، وتحت . وضمانِيٌّ — في ضمان — وبحراني —  
 في البحرين ، ورُوحاني — في الروح — وصيدلاني — في الصيدلة — وجواني وبراني — في  
 النسبة إلى جَوْءٍ بمعنى البيت ، وبرٌ بمعنى الخارج . . . إلخ . (٥) نسبة إلى البادية .

(٦) الأول منسوب إلى «جلولاء» — قرية بفارس ، والثاني إلى «حروراء» — قرية  
 بظاهر الكوفة . وقد أشار الناظم إلى ما تقدم بقوله :

(\*) «ومع فاعل» مع ظرف حال من ضمير أغنى وفاعل مضاف إليه «وفعال» معطوف على فاعل  
 «فعل» مبتدأ «في نسب» مععلق بأغنى الواقع خبراً عن المبتدأ «عن الياء» متعلق بأغنى وقصر  
 للضرورة «فقيل» الفاء عاطفة ، قيل فعل ماضٍ مبني على الجھول ، ونائب الفاعل مستتر فيه .  
 ( ١٨ — ضياء السالك ٤ )

وَغَيْرُ مَا أَسْلَفْتَهُ مُعْرَرًا عَلَى الَّذِي يُنْقَلُ مِنْهُ اقْتِصَارًا (\*)

أى أن ما جاء من النسب مخالفاً لما سبق تقريره ، يقتصر فيه على الذى ورد منقولا عن العرب مسموعا عنهم ، ولا يقاس عليه كما ذكرنا .

هذا : وهنالك جموع لحقت آخرها تاء عوضاً عن ياء النسب ، لأن مفرداتها كانت منسوبة؛ مثل : الأزارقة - الأشاعرة - المهالبة - المشاركة - المغاربة .

وإذا كان المنسوب مؤنثاً أتى بناء التأنيث بعد ياء النسب ؛ للدلالة على ذلك إن لم يوجد مانع ، تقول : قرأت بحوثاً علمية عميقة ، لباحثات عربيات ؛ فهن المصرية ، والسورية ، والكويتية ، والفلسطينية . . . الخ

### الأسئلة والتريبات

١ — عرف النسب . وشرح التغيرات التي تحدث بسببه ، وبين الغرض منه - مع التمثيل .

٢ — تحذف لأجل النسب أشياء من آخر الاسم . اذكر هذه الأشياء ، ومثل لكل بأمثلة من عندك .

٣ — كيف تنسب إلى المركب ؟ وإلى الجمع واسم الجنس ؟ اشرح ذلك بالأمثلة .

٤ — ما حكم الياء المشددة في آخر الاسم إذا نسب إليه ؟ اشرح أحوالها المختلفة التي مرت بك ، ووضح بالأمثلة .

٥ — بين حكم المقصور والمدود عند النسب ، وشرح قول الناظم :

وَالْأَلِفَ الْجَائِزَ أَرْبَعًا أَزِلْ كَذَلِكَ « يَا » الْمَقْوُوسَ خَامِسًا عَزِلْ

٦ — كيف تنسب إلى « فَعِيلَةٌ » ، و « فَعِيلَةٌ » ؛ و « فَعُولَةٌ » ، مثل - و اشرح رأى ابن قتيبة ، ورأى المجمع اللغوى في هذا .

٧ — وضح حكم النسب إلى محذوف الفاء ، أو العين ، أو اللام ، وابطط القول في بيت الناظم :

وَضَاعِفِ الثَّانِيَّ مِنْ ثُنَائِي ثَانِيَهُ ذُو لَيْنٍ كَلَّا وَلَا تَنِي

(\*) « وغير » مبتدأ « ما » اسم موصول مضاف إليه « أسلفته » الجملة صلة « ما » مفعولاً حالاً من الهاء في أسلفته « على الذى » جار ومجرور متعلق ب« اقتصر » ينقل « منته » متعلق ب« ينقل » . وهو في موضع النياحة عن الفاعل « اقتصر » فعل ماضٍ للمجهول ، وناصب فاعله يعود إلى غير ، والجملة خبر غير ، والألف للإطلاق .



طائى فى النسبة إلى طيّء بصرى فى النسبة إلى البصرة  
 حَضْرَى « » حَضْرَمُوت مَرُوزَى « » حَمْرُو  
 حَقَانَى « » حَقَّ رُوحَانَى « » رُوح  
 فهل هذا جار على قواعد النسب التى مرت بك ؟ وإذا كان فيها تغيير وشذوذ  
 عن هذه القواعد ، فما هو ؟ اشرح ذلك .

١٣ — ضع فى المكان الخالى فى العبارات الآتية : اسماً منسوباً ملاً تماماً للمعنى ، واذا كر المنسوب إليه  
 كان لا اختراع القنبلة . . والصواريخ . . والسفن . . والطائرات . . وغير ذلك .  
 من أنواع التقدم . . أثر كبير فى الحروب . . التى تدور رحاها فى العالم  
 بين المستعمرين . . والشعوب . . ينذر بالويل . . ويقضى على صفاء الحياة .  
 ١٤ — انسب إلى الكلمات الآتية واضبطها بالشكل « نموذج » .

الكلمة	النسب	الكلمة	النسب	الكلمة	النسب
سَخَى	سَخَوَى	عصا	عَصَوَى	إطسى	إِطْسَوَى
كَلَيْلَة	كَلَيْلَى	رَبَا	رَبَوَى	إطسوى	إِطْسَوَى
رَبِيعَة	رَبِيعَى	سِيد	سَيَدَى	إطساوى	إِطْسَاوَى
بنى سَوَيْف	سَوَيْفَى	أَوْزِيَاء	وَفَوَى	قنوى	قَنَوَى
غَى	غَوَى	كِنَائِس	كَنَسَى	عَبَّاسى	عَبَّاسَى
هَوَاء	هَوَائَى	أَمْعَاء	مَمْعَوَى	بادى	بَادَى
خَلَق	خَلَقَى	هَدِيَّة	هَدَوَى	بادوى	بَادَوَى
قَرْيَة	قَرَوَى	ثَان	ثَانَى - ثَانَوَى	جزيرة	جَزِيرَة
وَفَاء	وَفَاوَى	بِيْدَاء	بِيْدَاوَى	مهندسون	مُهَنْدَسَوَى
فَتِيَّة	فَتَوَى	جَاد المولى	جَادَى	مدرسة الزراعة	زِرَاعَى
بُنَيْنَة	بُنَيْنَى	شَمْس الدين	شَمْسَى	مصطفى	مُصْطَفَى
عبد الحميد	حَمِيدَى	عَلَى	عَلَوَى	نهاية	نَهَائَى

١٥ — انسب إلى الكلمات الآتية واضبطها بالشكل بعد النسب .

شمرى . حسناء . بيضة . معى . غنى . فرنسا . كتب . رى . بردى .  
 ثريد . شبرا . دينا .

( باب الوقف ) (١)

إِذَا وَقَّعْتَ عَلَى مَنُونٍ (٢) فَأَرْجِحِ اللِّغَاتِ وَأَكْثِرْهَا : أَنْ يُحَذَفَ

باب الوقف

(١) اوقف هو: قطع النطق عند آخر الكلمة؛ إما لتمام الغرض من الكلام، أو لتقصيد الاستراحة، أو لتمام النظم في الشعر والسجع في النثر، وغير ذلك من الأغراض، وهو أنواع كثيرة، أظهرها ثلاثة:

(١) اختياري، وهو الذي يقصد لدناته وبمحض الاختيار، وقد قسمه القراء إلى ثلاثة أقسام: تام، وكاف، وحسن. فالتام هو الذي يكون عند تمام الكلام ولا تعلق له بما بعده. لا من جهة اللفظ ولا من جهة المعنى، وأكثر ما يكون في ردوس الآي وانتضاء القصص. وإن كان له تعلق بما بعده من جهة المعنى فقط فهو الوقف الكافي. وإن كان هذا التعلق من جهة اللفظ فهو الحسن. ويتطلب الوقف أنواعاً من التفسير ترجع غالباً إلى غانية أشياء، وهي: الحذف - والزيادة - والسكون - والنقل - والتضيف - والروم - والإشمام - والإبدال. وقد ذكر المصنف سبعة منها، وجمعها بعضهم في بيت فقال:

نقل، وحذف، وإسكان، ويتبعها التضمين، والرؤم، والإشمام، والبديل  
(ب) اضطراري، وهو الذي لا يقصد أصلاً بل يلجأ إليه الإنسان للضرورة، مثل انقطاع النفس، ويسميه القراء: الوقف التبيح؛ لأنه قد يفسد المعنى.

(ج) اختياري، وهو: الذي لا يقصد لدناته؛ بل يقصد به الاختيار الشخصي؛ هل يحسن الشخص الوقوف على نحو: «عم»، و«فيم»، و«اقتضاءم»، (ألا يسجدوا) - بالتخفيف، ونحو ذلك مما يتوهم أنه لفظ واحد، وهو في الواقع أكثر؟ - أو لا.

والنوع الأول هو المراد هنا، والمقصود في هذا الباب.

(٢) الموقوف عليه إما أن يكون منوناً أو غير منون؛ فإذا وقف على منون - غير مؤنث بالتاء - ففيه ثلاث لغات. ذكر المصنف إحداهن - وهي الفصحى -

والثانية: الوقف عليه بحذف التنوين وسكون الآخر مطلقاً، وهي لغة ربيعة غالباً، والثالثة: الوقف بإبدال التنوين ألفاً بعد الفتحة - وواو بعد الضمة - وياء بعد الكسرة، وهي لغة الأزد. أما المؤنث بالتاء فسيأتي حكمه قريباً، وأنه لا يوقف عليه إلا بالإسكان.

تنوينه بعد الضمة والكسرة<sup>(١)</sup>؛ كهذا زَيْدٌ — وصررت زَيْدٌ. وأن  
يبدل ألفاً بعدَ الفتحة؛ إعرابية كانت كرايتُ زَيْدًا — أو بنائية  
كـ «إيهاً — وويهاً»<sup>(٢)</sup>. وشبهوا «إِذَنْ» بالمنون المنصوب — فأبدلوا  
نونها في الوقف ألفاً. هذا قول الجمهور<sup>(٣)</sup>. ورزعم بعضهم أنَّ الوقفَ

(١) ويسكن ما قبله التنوين .

(٢) معنى «إيهاً» — انكف ، ومعنى «ويهاً» — أعجب . انظر ٣٢٥ — جزء ثالث  
وقد أشار الناظم إلى هذه اللمة بقوله :

( تَنْوِينًا إِثْرَ فَتْحِ اجْعَلِ أَلِفًا وَقَفًا ، وَتَلَوَ غَيْرَ فَتْحِ احْذِفَا )<sup>(٤)</sup>

أى : إذا وقفت على اسم منون ، وكان التنوين بعد فتحة — فأبدله ألفاً في الوقف —  
واحذفه إذا وقع بعد غير الفتح « وهو الضم والكسر » ، وسكن ما قبله .

هذا : والمقصود النون يوقف عليه بالألف في الأحوال الثلاثة . وهذه الألف بدل  
من التنوين على قول ، وبدل من لام الكلمة على قول آخر . وعند سيويوه والجمهور :  
بدل من التنوين في حالة النصب ، وبدل من لام الكلمة في حالتي الرفع والجر .

ويظهر أثر هذا الخلاف في الإعراب؛ فعلى أنها بدل من التنوين — يعرب الاسم بحركات  
مقدرة على الألف المحذوفة للساكين ، وعلى أنها المنقلبة عن الياء — يعرب بحركات  
مقدرة على الموجودة ؛ لأنها حينئذ محل الإعراب .

(٣) واختاره الناظم ، وإليه أشار بقوله :

( وَأَشْبَهَتْ « إِذَا » مُنَوَّنًا نَصَبٌ فَأَلِفًا فِي الْوَقْفِ نُونَهَا قَلْبٌ )<sup>(٥)</sup>

أى : أن « إذا » أشبهت الاسم المنون المنصوب ، فقلبت نونها ألفاً في الوقف .  
كما يقلب تنوين المنصوب .

(\*) « تنويناً » مفعول أول اجعل « إثر » ظرف متعلق باجمل « فتح » مضاف إليه « ألفاً »  
مفعول اجعل الثاني « وقفا » مفعول لأجله — أو حال من ضمير اجعل يتأويل وانفأ وتلو » مفعول — حذف  
مقدم « غير فتح » مضاف إليه « احذفا » فعل أمر مبني على الفتح لتنون التوكيد المنقلبة ألفاً في الوقف .  
(\*) « إذا » فاعل أشبهت « نوناً » مفعوله ، وجملة « نصب » امت منوناً « فألفاً » مفعول  
قلب الثاني مقدم « في الوقف » متعلق بقلب « نونها » مبتدأ ومضاف إليه ، وجملة « قلب » خبر  
ونائب فاعله هو المفعول الأول ، وتقديم معمول الخبر الفعلي على المبتدأ جائز في الضرورة

عليها بالنون<sup>(١)</sup> . واختاره ابن عصفور ، وإجماع القراء السبعة على  
خلافه<sup>(٢)</sup> . وإذا وقف على هاء الضمير ؛ فإن كانت مفتوحة ثبتت  
صلتها<sup>(٣)</sup> ؛ وهي الألف ؛ كرايتها - ومررت بها . وإن كانت مضمومة  
أو مكسورة حذفت صلتها ؛ وهي الواو والياء<sup>(٤)</sup> كرايته - ومررت به  
إلا في الضرورة<sup>(٥)</sup> فيجوز إثباتها كقوله :

وَمَهْمَةٌ مُغْبَرَةٌ أَرْجَاؤُهُ      كَأَنَّ لَوْنَ أَرْضِهِ سَمَاؤُهُ<sup>(٦)</sup>

(١) أى : لأنها بمنزلة « أن » الناصبة للمضارع ، والتنوين لا يدخل في الحروف .  
ونقل هذا عن المازني والمبرد ، وعلى ذلك تكتب بالنون . وإن وقف عليها بالألف  
كتبت بالألف .

(٢) فقد أجمعوا على الوقف بالألف في نحو : ( ولن تفلحوا إذا أبداً ) ٢٠ : الكهف  
وفي رسمها خلاف ؛ فقيل : تكتب بالألف كما في المصحف الإمام وهذا هو الكثير ،  
وقيل : إن ألثيت كتبت بالألف لضعفها . وإن أعمت كتبت بالنون ، وقيل : بالعكس ؛  
لأنها عند الإلقاء تلتبس إذا المرطية .

(٣) وهي حرف العلة المتصل بها من جنس حركتها .

(٤) ووقف على هاء الضمير بالسكون .

(٥) أى ضرورة الشعر ، وإنما يكون ذلك في آخر العروض - أو الضرب .

(٦) بيت من الرجز لرؤبة بن العجاج - أو بيتان من مشطور الرجز .

اللغة والاعراب . مهمة : هو المعازة البعيدة التي يشق السير فيها - والبلد القفر ،  
قيل : سميت بذلك لأن سالكها يقول لرفقته « مه مه » - أى كف عن الكلام . مغبرة :  
كثر فيها النبار - وهو التراب . أرجاؤه : نواحيه - جمع رجا بالقصر وهي الناحية .  
« ومهمه » الواو وار رب « مهمه » مبتدأ مرفوع بضمه مقدره منع منها حرف الجر  
الشبيه بالزائد « أرجاؤه » فاعل بمغبرة ومضاف إليه « كأن » حرف تشبيه ونصب  
« لون أرضه » لون اسم كأن وأرضه مضاف إليه « سماؤه » خبر كأن ومضاف إليه .  
والمعنى : أن هذا المهمة قد عمه النبار وانتشر فيه ، وارتفع غباره كأن لون سماؤه  
من النبار لون أرضه ، حذفت المضاف وقلب التشبيه للمبالغة .

وقوله :

تجاوزت هندا رغبة عن قتاله إلى ملك أعشو إلى ضوء ناره<sup>(١)</sup>  
 وإذا وقف على المنقوص وجب إثبات يائه في ثلاث مسائل :  
 إحداها : أن يكون محذوف الفاء ؛ كما إذا سميت بمضارع « وفي »  
 أو « وعى » ؛ فإنك تقول : هذا يني ، وهذا يعي — بالإثبات ؛ لأن  
 أصلهما : يوفني ويوعي ، فحذفت فاؤها<sup>(٢)</sup> ، فلو حذفت لأمهما  
 لكان إحجافاً .

والشاهد : في أرجاؤه وسماؤه ؛ فقد أثبت في كل منهما الواو التي هي صلة  
 الضمير المضموم في الوقف ، وذلك لضرورة الشعر ، والكثير حذف الصلة ، والوقف  
 بالسكون .

(١) بيت من الطويل — لم ينسب لقائل فيما بين أيدينا من المراجع .

اللغة والاعراب . هند : علم رجل ؛ بدليل تذكير ضميره . وصفه . أعشو إلى ضوء  
 ناره : استدل عليها ببصر ضعيف ، والعشا : سوء البصر بالليل والنهار — كالعشاوة ،  
 والعشواء : الناقة التي لا تبصر أمامها ، وعشا النار وإليها : رآها ليلاً من بعيد فقصدتها  
 مستضيئاً بها . « رغبة » مفعول لأجله « إلى ملك » جار ومجرور متعلقان بتجاوزت ،  
 وجملة « أعشو » صفة للملك . والمعنى واضح بعد ما ذكر من شرح

والشاهد : في « قتاله — وناره » حيث أثبت الهاء فيهما — التي هي صلة الضمير  
 المكسور — في الوقف للضرورة . وإلى ما تقدم أشار الناظم بقوله :

(واحذف لوقف في سوى اضطرارٍ صلة غير الفتح في الإضمار<sup>(٣)</sup>)

أى : احذف عند الوقف — في غير الضرورة — صلة هاء الضمير ؛ إن كانت مضمومة  
 أو مكسورة ، وقف على الهاء ساكنة . وإن كانت مفتوحة وقف عليها ولم تحذف .

(٢) أى لوقوعها بين عدوتها : الياء المفتوحة ، والكسرة .

(\*) « لوقف في سوى » متعلقان باحذف « اضطرار » مضاف إليه « صلة » مفعول احذف  
 « غير الفتح » غير مضاف إليه والفتح مضاف إليه أيضاً « في الإضمار » متعلق بصلة .



الثانية: أن يكون محذوف العين؛ نحو: «مُرٍ» — اسم فاعل من أَرَى، وأصله: مُرئِي بوزن مُرْعِي، نُقِلَتْ حركَةُ عَيْنِهِ — وهى الهمزة — إلى الراء، ثم أُسْقِطَتْ<sup>(١)</sup>. ولم يُجْزِ حذفُ الياءِ فى الوقفِ لما ذَكَرنا<sup>(٢)</sup>.

الثالثة: أن يكون منصوباً؛ مُنَوَّناً كان نحو: (رَبَّنَا إِنَّا سَمِعْنَا مُنَادِيًا) — أو غير مُنَوَّنٍ نحو: (كَلَّا إِذَا بَلَغَتِ التَّرَاقِي)<sup>(٣)</sup>. فإن كان مرفوعاً أو مجروراً — جازَ إثباتُ يائه وحذفُها، ولكنَّ الأَرَجَحَ فى المنوَّنِ الحذفُ<sup>(٤)</sup> نحو: هذا قاضٍ — ومررتُ بقاضٍ، وقرأ ابن كثير: (وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادِي — وَمَا لَهُمْ مِنْ دُونِهِ مِنْ وَالِي)<sup>(٥)</sup>.

والأَرَجَحُ فى غيرِ المنوَّنِ الإثباتُ<sup>(٦)</sup> كهذا القاضِي — ومررتُ بالقاضِي.

(١) أى حذف الهمزة للتخفيف، ثم الياء لانتقامها ساكنة مع التنوين.

(٢) أى من أن فى ذلك إجحافاً بالكلمة؛ لإبقائها على حرف واحد.

(٣) وإنما وجب إثبات الياء فيهما وفقاً؛ لتحصنها فى الأول بالألف، وفى الثانى «بأل»

(٤) لأن الياء غير ثابتة فى الوصل، والوقف موضع راحة يحتاج إلى التخفيف فلا

يؤتى فيه بما لم يكن فى الوصل. وهذا رأى سيبويه والمتأخرين — وهو الراجح.

(٥) أى بإثبات الياء فيهما. وهذا إذا لم يكن المنقوص محذوف العين وإلا تعين

الرد كما سبق. الآيتان: ٧، ١١ من سورة الرعد

(٦) وقرئ: (وهو الكبير المتعال — يوم التناد) — بالحذف فيهما، ويدخل تحت

غير المنون: ما سقط تنوينه بدخول أل، كمثل المصنف: وما سقط تنوينه للنداء نحو:

يا قاضى — أو لناع الصرف، نحو: رأيت جوارى بالنصب — أو للإضافة، نحو: هذا

قاضى مصر، ويترجح فى هذا الحذف كالمنون. وفى حالة النصب لا يقبل تنوينه ألفاً

لضمه، بل يوقف عليه بالياء.

وإلى ما تقدم من حكم الوقف على المنقوص — يشير الناظم بقوله:

(فصل) ولك في الوقفِ على المحركِ الذي ليس هاء التأنيث<sup>(١)</sup> -  
خمسة أوجه :

أحدها : أن تَقَفَ بالسكون وهو الأصلُ . ويتعيَّن ذلك في الوقفِ  
على تاء التأنيث<sup>(٢)</sup> .

الثاني : أن تَقَفَ بالرَّومِ ، وهو : إخفاء الصَّوتِ بالحركة<sup>(٣)</sup> ،

(وَحَذَفُ «يا» المنقوصِ ذِي التَّنوينِ - مَا لَمْ يَنْصَبَ - أَوْ لَى مِنْ ثُبُوتِ فَأَعْلَمَا  
(وَعَبَّرُ ذِي التَّنوينِ بِالْعَكْسِ ، وَفِي نَحْوِ مِرٍ - لَزُومُ رَدِّ الْيَا اقْتِنَى)<sup>(٤)</sup>

أى : أن حذف ياء المنقوص النون - غير المنصوب - أولى من الإثبات ، فإن كان  
منصوباً أُبدل تنوينه ألفاً . والمنقوص غير النون بالعكس ، فإن كان غير منصوب  
فالإثبات أولى من الحذف . وإن كان منصوباً ثبتت ياؤه ساكنة . وأشار بقوله :

(... وفي \* نحو \* لزوم رد اليا اقتنى ) .  
إلى أنه إذا كان المنقوص النون محذوف العين « كسر » أو محذوف الفاء - وجب  
إثبات الياء عند الوقف .

(١) أما هي فيوقف عليها بالسكون ويحذف تنوينها ، مثل : فاطمة - وقائمة .

(٢) لأنه لا يتأتى فيها الأوجه الأخرى ، وسيوضح المصنف ذلك بعد .

(٣) وذلك بأن تشير إليها بحققة وسرعة ، وترومها مختلساً لها ولا تتمها ، فتسكون

حالة متوسطة بين الحركة والسكون ، فهي أكثر من الإشمام الآتي ؛ لأنها تسمع فيدركها  
الأعشى الصحيح السمع - والبصير ؛ لأن فيه مع حركة الشفة صوتاً يكاد الحرف به  
يكون متحركاً . وسمى الروم روما ؛ لأنك تروم الحركة ولم تسقطها

(\*) «وحذف» مبتدأ «يا المنقوص» مضاف إليه «ذِي التَّنوينِ» ذنعت المنقوص والتَّنوينِ مضاف

إليه «ما» مصدرية ظرفية «أولى» خبر المبتدأ «من ثبوت» متعلق بأولى «فَاعْلَمَا» فعل أمر  
مبنى على الفتح لا اتصاله بنون التوكيد الحذيفة المنقلبة ألفاً لوقف

(\*) «وغير» مبتدأ «ذِي التَّنوينِ» مضاف إليه «بِالْعَكْسِ» متعلق بحذوف خبره «وَفِي نَحْوِ» متعلق بآتني

«مِرٍ» مضاف إليه «لَزُومُ» مبتدأ «رَدِّ الْيَا» مضاف إليه ، وجملة «اقْتِنَى» خبر للمبتدأ .

ويجوزُ في الحركاتِ كلهاً — خلافاً للقراء في منعهِ إياه في الفتحَةِ<sup>(١)</sup>  
وأكثرُ القراء على اختيارِ قوله .

الثالث : أن تقفَ بالإشمامِ ، ويختصُّ بالمضمومِ .

وحقيقتهُ : الإشارةُ بالشفَتينِ إلى الحركةِ بُعِيدَ الإسكانِ — من غيرِ  
تصويهِ<sup>(٢)</sup> ؛ فإنما يُدركُهُ البصيرُ .

الرابع : أن تقفَ بتضعيفِ الحرفِ الموقوفِ عليه<sup>(٣)</sup> ، نحو : « هذا  
خالدٌ — وهو يجعلٌ » ، وهو لغةٌ سعديَّةٌ . وشرطُهُ خمسةُ أمورٍ ، وهي :  
ألاً يكونَ الموقوفُ عليه همزةً<sup>(٤)</sup> كخطأ ورشاً<sup>(٥)</sup> . ولا ياءٌ  
كالقاضي . ولا واوٌ كيدعو . ولا ألفاً كيخشى . ولا تالياً لسكونِ<sup>(٦)</sup>  
كزيدٍ وعمرو .

(١) فيمتنع الوقف عنده على لا ريب — إن الله — يؤمنون .

(٢) وكيفيته : أن تضم الشفتين مع بعض انفراج بينهما يخرج منه النفس ؛ ليراهما  
الخطاب مضمومتين ، فيعلم أنك أردت بضمهما الحركة ، ولذلك لا يدركه إلا البصير .

وهو مشتق من التسم ، كأنك أشممت الحرف رائحة الحركة وهيأت العضو للنطق بها .  
والفرض منه ومن الروم : الفرق بين الساكن أصالة ، والمسكن لأجل الوقف .

(٣) أي بتشديده ، وذلك بأن تزيد عليه حرفاً مثله فيأزم الإدغام .

(٤) لأن الهمزة لا تدغم ولا يدغم فيها في موضع اللام لثقلها ، والحرص على إظهارها ،  
لخفائها ، وتدغم إذا كانت عيناً كسأل .

(٥) الرشأ محرّكة : الظبي إذا قوى ومشى مع أمه ، والجمع أرشاء . وشجرة .

تسمو فوق القامة . والرشاء : جبل البئر .

(٦) وذلك لثلاث يجتمع ثلاث سواكن : المدغم وهو المزيد للتضعيف ، وما قبله .

وما بعده . قال الصبان : ولم ينقل التضعيف عن أحد من القراء إلا عن عاصم في

قوله تعالى : « مستطر » في أول سورة القمر .

الخامس: أَنَّ تَقْفَ بِنَقْلِ حَرَكَةِ الْحَرْفِ إِلَى مَا قَبْلَهُ <sup>(١)</sup>؛ كقراءة بعضهم: (وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ) <sup>(٢)</sup>، وقوله:

\* أَنَا ابْنُ مَأْوِيَةَ إِذْ جَدَّ النَّقْرُ \* <sup>(٣)</sup>

وشرطه خمسة أمور أيضاً، وهى: أن يكون ما قبل الآخر ساكناً. وأن يكون ذلك الساكن لا يعمدز تحريكه، ولا يُسْتَشْقَلُ. وألّا تكون الحركة فتحة <sup>(٤)</sup>. وألّا يُؤدّى التَّحْقِلُ إلى بناء لا نظير له.

(١) أى نقل حركة الحرف الموقوف عليه إلى الساكن قبله (٢) سورة العصر (٣) صدر بيت من الرجز. استشهد به سيويوه، ونسبه لبعض السعديين ولم يمينه، ونسبه ابن السيد لعبد الله بن ماوية الطائى؛ ونسبه الصاغانى لفدكى بن عبد الله المقرئ، وعجزه:

\* وَجَاءَتِ التَّحْلِيلُ أَثْنَانِي زَمْرٌ \*

اللغة والاعراب. النقر: صوت يسكن به الفرس إذا اضطرب بالفارس؛ ويكون بلاصق طرف اللسان بأعلى الحلق، ثم فتحة والتصويت به - أثنانى: جمع أثنية - وهى العدد الكثير والجماعة من الناس. والأثنية أيضاً: الحجر يوضع عليه القدر. ويقال: رماه بثلاثة الأثنانى - أى بالشر كله. زمر: جمع زمرة - وهى الجماعة. «أنا» ضمير منفضل مبتدأ «ابن ماوية» ابن خبز وماية مضاف إليه «إذا» ظرف بمعنى حين والعامل فيه - مافى ابن ماوية من معنى شجاع أو مقدم، «النقر» فاعل جد.

والعنى: أنا الشجاع المقدم إذا اضطرب التحيل بفرسانها وجاءت جماعات متتابعة، وذلك عند الهيجاء، واشتداد رحي الحرب.

والشاهد: فى «النقر» فإن أصله بسكون القاف وتحريك الراء بالضمّة للاعراب فنقلت الضمة من الراء إلى القاف للوقوف.

(٤) أى الحركة التى يراد نقلها؛ لأن المفتوح إذا كان منوناً - يلزم من النقل حذف ألف التنوين، وحمل غير النون عليه.

وكذلك يشترط أن يكون المنقول منه صحيحاً، فلا نقل فى نحو: «ظي - ودلو».

فلا يجوز النقلُ في نحو: هذا جَعْفَرٌ؛ لتحركِ ما قبله<sup>(١)</sup>. ولا في نحو: «إنسان — وَيَشُدُّ — وَيَقُولُ — وَيَبِيعُ»؛ لأنَّ الألفَ والمُدغمَ لا يقبلانِ الحُرْكَهَ، والواوُ المضمومُ ما قبلها، والياءُ المكسورُ ما قبلها. تُستثقلُ الحُرْكَهَ عليهما. ولا في نحو: «سَمِعْتُ العِلْمَ»؛ لأنَّ الحُرْكَهَ فتحةً. وأجاز ذلك الكوفيون والأخفش<sup>(٢)</sup>.

ولا في نحو: هذا عِلْمٌ؛ لأنه ليس في العربية «فِعْلٌ» — بكسرِ أوْلِهِ وضمِّ ثانيه. ويختصُّ الشرطان الأخيران<sup>(٣)</sup> بغير المهموزِ؛ فيجوزُ النقلُ في نحو: لِلَّهِ الَّذِي يُخْرِجُ الخُبْءَ — وإن كانت الحُرْكَهَ فتحةً، وفي نحو: هذا رِدْيٌ — وإن أدَّى النقلُ إلى صيغة «فِعْلٌ»<sup>(٤)</sup> ومَنْ لم يثبت في أوزانِ الاسمِ «فِعْلٌ» — بِضَمِّه فَكسرةً، وزَعَمَ أَنَّ الدُّنْيَا منقولٌ عن الفعل — لم يُجِزْ في نحو «يَقْفُلُ» — النقلَ<sup>(٥)</sup> ويجزئه في نحو: «يَبْطِءُ»؛ لِأَنَّهُ مَهْمُوزٌ<sup>(٦)</sup>.

(١) أى: والحرك لا يقبل حركة أخرى. وهذا احتراز لقوله: أن يكون ما قبل الآخر ساكنًا. ويجوز في لغة لحم نقل الحركة إلى متحرك، ومن ذلك قول الشاعر:  
من يأمر للخير فيما قصده محمد مساعيه ويعلم رشده  
فقد نقل حركة الماء في قصده — وهى الضمة — إلى الدال وهى متحركة قبل النقل. (٢) وذلك طردا للباب.

(٣) وهما: ألا تكون الحركة فتحة، وألا يؤدي النقل إلى بناء لا نظيره في العربية.  
(٤) وإنما اغتفر ذلك في الهمزة لثقلها، وإذا سكن ما قبل الهمزة الساكنة كان النطق بها أصعب. والردء: العون — والردء: المعدل الثقيل (٥) لأنه يصير بمد النقل «بقْفُلٌ».  
(٦) لأن عدم النطق في النقل من الهمزة مفتقر لثقلها. والبطء: ضد السرعة.

ومع هذا فالنقل قليل في كلام العرب ولم يقرأ به في القرآن إلا في كلمتين: الصبر—والعصر  
 قيل : ولعل السبب في ذلك ، ما يترتب عليه من تغيير بناء الكلمة في الظاهر ،  
 وما يلزم من نقل حركات الإعراب إلى وسط الكلمة — ومحلها المألوف آخر الكلمة .  
 وفيما تقدم من الوقف على المتحرك — يقول الناظم :

( وَغَيْرَ هَا هَا ) لِتَأْنِيثِ مَنْ مُحْرَكٍ      سَكَنُهُ ، أَوْ قَفَ رَائِمَ الْمُتَحَرِّكِ  
 أَوْ أَشْمِمْ الضَّمَّةَ ، أَوْ قَفَ مُضْعِفًا      مَا لَيْسَ هَمْزًا أَوْ عَلِيلاً ، إِنْ قَفَا  
 مُحْرَكًا ، وَحَرَكَاتٍ أَنْقَلًا      إِسَاكِينَ تَحْرِيكُهُ لَنْ يُحْظَـلَّ  
 وَنَقْلُ فَتْحٍ مِنْ سِوَى الْمَهْمُوزِ لَا      يَرَاهُ بَصْرِيٌّ ، وَكَوْفٍ نَقْلًا  
 وَالنَّقْلُ إِنْ يُدْمَمُ نَظِيرٌ مُمْتَنِعٌ      وَذَلِكَ فِي الْمَهْمُوزِ لَيْسَ يَمْتَنِعُ (٥)

أى : إذا وقف على اسم متحرك الآخر — غير هاء التأنيث — فلك في الوقف عليه  
 حسة أوجه : التسكين . والروم . والإشمام فيما حر كته ضمة . والتضعيف في غير ما آخره  
 همزة ، أو حرف علة ، وينبغي أن يلي حركة . والوقف بالنقل بشرط أن يكون ما قبله  
 ساكناً لا يمتنع تحريكه ، وألا تكون الحركة المراد نقلها فتحة .

ويجوز السكويون الوقف بالنقل مطلقاً ، ولا يجيزه البصريون إذا كانت الحركة فتحة—  
 إلا إذا كان الآخر مهموزاً . ويمتنع الوقف بالنقل إذا أدى إلى بناء غير موجود في العزية  
 إلا إذا كان الآخر همزة . وقد ذكر المصنف أمثلة موضحة لذلك كله .

(\*) « و غير » مفعول محذوف يفسره سكنه « هاء التأنيث » مضاف إليه « من محرك » متعلق  
 بسكنه « أو وقف » معطوف على سكنه « رائم التحرك » رائم حال من فاعل قف والتحرك مضاف إليه . إضافة  
 الوصف لمفعوله (\*) « أو أشمم » معطوف على قف « الضمة » مفعول « أشمم » أو قف « عطف على أشمم  
 « مضعفاً » حال من فاعل قف ، وفيه ضمير مستتر هو فاعله « هاء » اسم موصول مفعوله « همزاً » خبر ليس  
 واسمها يعود إلى ما ، والجملة صلة الموصول « أو عليلاً » معطوف على همزاً « قفا » — أى تيمح —  
 فعل الشرط وفاعله يعود إلى ما ليس همزاً . وجواب الشرط محذوف يدل عليه الكلام  
 (\*) « محر كاً » مفعول قفا « وحركات » مفعول انقلا مقدم « انقلا » فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله  
 بالنون المتقلبة ألفاً للوقف « ساكن » متعلق بانقلا « تحريكه » مبتدأ ومضاف إليه « لن يحظلا » الجملة خبره  
 وجملة المبتدأ والخبر محل جر صفة لساكن (\*) « ونقل فتح » نقل مبتدأ وفتح مضاف إليه « من سوى »  
 متعلق بنقل « المهموز » مضاف إليه « لا يراه بصري » الجملة خبر المبتدأ « وكوف » مبتدأ وحذفت منه  
 ياء النسب للضرورة « نقلا » الجملة خبر والألف للاطلاق (\*) « والنقل » مبتدأ « بعدم » فعل الشرط  
 « نظير » نائب فاعله « يمتنع » خبره ، وجواب الشرط محذوف « وذاك » اسم إشارة مبتدأ « في المهموز »  
 متعلق بيمتنع الواقع خبراً ليس ، وجملة ليس واسمها وخبرها خبر المبتدأ — وهو ذاك .

(فصل) وإذا وَقِفَ على تاء التأنيث<sup>(١)</sup> التزمت التاء؛ إن كانت متصلة بحرف كُثِّمَتْ<sup>(٢)</sup>، أو فِعْلٍ كَقَامَتْ، أو بِاسْمٍ وَقَبْلَهَا سَاكِنٌ صَحِيحٌ كَأُخْتٍ وَبِنْتٍ<sup>(٣)</sup>. وجزاز إبقاؤها وإبدالها إن كان قبلها حَرَكَةٌ<sup>(٤)</sup> نحو: تَمْرَةٌ - وشَجْرَةٌ، أو ساكنٌ معتلٌ نحو: صَلَاةٌ - ومَسَامَاتٌ<sup>(٥)</sup> لكن الأرجح في جَمْعِ التصحيح كَسَامَاتٌ، وفيما أَشْبَهَهُ<sup>(٦)</sup> - وهو اسمُ الجمعِ، وما سُمِّيَ به من الجمعِ تحقيقاً أو تقديرًا؛ فالأول كَأُولَاتٍ، والثاني كَعَرَفَاتٍ وَأَزْرَعَاتٍ<sup>(٧)</sup>، والثالث كِهَيْهَاتٍ؛ فإنها في التقدير جمع هَيْهَةٌ، ثم سُمِّيَ بها الفعل - الوقفُ بالتاء. ومن الوقفِ بالإبدالِ قولهم: «كيف الإخوة والأخوات؟»، وقولهم: «دَفِنُ البَنَاءِ مِنَ المَكْرُمَاهُ»<sup>(٨)</sup>

(١) المراد: التاء التي تدل على التأنيث ولو بحسب الوضع؛ فتشمل تاء المبالغة مثل راوية، وزيادة المبالغة كالمأمة.

(٢) ومثلها: رُبَّتْ - وإماتت - ولات. وأجاز الكسائي الوقف على «لات» - بالهاء وأجاز ابن مالك في الكافية، وأبو حيان: الوقف على ربت وعتت - بالهاء؛ قياساً على لات (٣) وكون تأنها للتأنيث - لا ينافي كونها للتعويض عن لام الكلمة أيضاً. (٤) ولا تكون الحركة إلا فتحة.

(٥) ولا يكون هذا الساكن المعتل إلا ألفاً، وإنما جعل حكم الألف حكم المتحرك؛ لأنها منقلبة عن حرف متحرك فهي كالتحريك تقديرًا.

(٦) أي في الدلالة على متعدد في الحال، مثل: «أولات» - أو في الأصل مثل: «عرفات» - أو في التقدير «كهيات».

(٧) هما: جمعا عرفة وأزرعة تحقيقاً؛ وعرفة: موقف الحجاج على بعد حول اثني عشر ميلاً من مكة، وأزرعة: قرية بالشام

(٨) تعبير المصنف يوم أن هذا ليس بحديث. وقد روى الطبراني عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم لما عزى بابنته رقية قال: «الحمد لله» وذكره.

وقرأ الكسائي والبرزى<sup>(١)</sup> : ( هَيْهَاهُ )<sup>(٢)</sup> ، والأرجح في غيرها<sup>(٣)</sup>  
الوقف بالإبدال<sup>(٤)</sup> . ومن الوقف بتركه - قراءة نافع وابن عامر وحزمة  
( إِنْ شَجَرَتْ )<sup>(٥)</sup> ، وقال الشاعر :

وَاللَّهُ أَنْجَاكَ بِكَفَى مَسَامَتْ  
مِنْ بَعْدِ مَا وَبَعْدِ مَا وَبَعْدِ مَت  
كَانَتْ نَفُوسُ الْقَوْمِ عِنْدَ الْغُلُصَمَتْ  
وَكَادَتْ الْحَرَّةُ أَنْ تُدْعَى أُمَّتْ<sup>(٦)</sup>

(١) هو الإمام - أبو الحسن أحمد بن محمد بن عبد الله البرزى السكي ، مقرأ مكة  
ومؤذن المسجد الحرام . كان أستاذاً محققاً ضابطاً متقناً ، روى عنه ابن مقبل ، وتوفى  
سنة ٢٥٠ هـ . (٢) من الآية ٣٦ من سورة المؤمنين .

(٣) أى في غير جمع التصحيح ، وما أشبهه ؛ سواء كان ذلك الغير مفرداً ككلمة -  
أو جمع تسكير ككلمة .

(٤) أى بإبدال التاء هاء ؛ فرقاً بينها وبين التاء الأصلية . (٥) ٤٣ - سورة الدخان  
(٦) بيتان من الرجز ، لأبي النجم العجلي - الراجز المشهور :

اللغة والاعراب - أنجأك : خلصك . مسلمة : علم رجل ، ولعله مسامة بن عبد الملك  
ابن مروان . الغلصمة : اللحم بين الرأس والعنق ، أو الوضع الناتئ في رأس الحلقوم .  
« الله » مبتدأ « أنجأك » الجملة خبر « بكفى » متعلق بأنجى مجرور بفتحة مقدره منع من  
ظهورها السكون العارض للوقف نيابة عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث  
« مسامت » مضاف إليه « من بعد » جار ومجرور متعلق بأنجى « ما » كافة للبعد عن  
الإضافة ، أو مصدرية ، وهى ومدخولها فى تأويل مصدر مضاف إليه - بعد - أى من  
بعد كون نفوس . . إلخ « وبعدمت » معطوف عليه للتوكيد . وأصله « بعد ما »  
فأبدلت ألف « ما » المصدرية هاء ، ثم الهاء تاء تشبيهاً لها بهاء التأنيث ، فوقف عليها  
بالتاء ، وما بين ذلك توكيد أيضاً « أمت » مفعول ثانٍ لتدعى منصوب بفتحة مقدره  
منع منها سكون الوقف ؛ ونائب فاعله يعود إلى الحرّة .

والمعنى : أن الله سبحانه خلصك من الموت وما لاقيت من الشدة يبدى هذا  
الشجاع البطل - مسلمة ، من بعد ما كانت أرواح القوم على وشك الخروج ، وكادت  
الحرائر أن تسبي وتصبح إماء :

والشاهد : فى مسلمة والغلصمة - وسأمة ؛ حيث لم تبدل تاء التأنيث فى الوقف هاء ، بل



(فصل) ومِنْ خصائص الوقف اجتلابُ هاءِ السَّكْتِ<sup>(١)</sup>، ولها

ثلاثة مواضع :

أحدها : الفعلُ المَعْلُ بِحذفِ آخره ؛ سواء كان الحذفُ للجزم نحو :  
لَمْ يَغْزُهُ - ولم يَحْشَهُ - ولم يَرْمِهِ ، ومنه : (لَمْ يَتَسَنَّهْ)<sup>(٢)</sup> - أو لأجل

أبقت على حالها . وفي حكم الوقف على تاء التانيث - يقول الناظم في إجمال كنهده :  
(في الوقفِ «تاء» تَأْيِثِ الْأَسْمِ «ها» جُعِلَ إِنْ لَمْ يَكُنْ بِسَاكِنٍ صَاحٍ وَمُصِلٍ  
وَقَلَّ ذَا فِي جَمْعٍ تَصْحِيحٍ ، وَمَا ضَاهِي ، وَغَيْرُ ذَيْنِ بِالْعَكْسِ أَنْتَهَى)<sup>(٣)</sup>  
أى : إذا وقف على اسم فيه تاء التانيث ، ولم يكن قبلها ساكن صحيح - بأن كان  
ما قبلها متحركاً أو ساكناً معتلاً بالألف - وقف عليه بالهاء ، وإن كان ما قبلها ساكناً  
صحيحاً - وقف عليه بالتاء . ويقال الوقف بالهاء على جمع التصحيح المؤنث وما يشبهه  
والأرجح الوقف عليهما بالتاء ، أما غيرها من المفرد وجمع التوكسير - فبالعكس .  
(١) وذلك للتوصل إلى بقاء الحركة في الوقف ، وسميت بذلك لأنه يسكت عليها  
دون آخر الكلمة .

(٢) هذا على القول بأنه من السنة ، وأن لامة واو محذوفة ، وأصله يَتَسَنُو ، قلبت  
الواو ألفاً ثم حذفت للجواز فالحقته هاء السكت في الوقف . ٢٥٩ - سورة البقرة  
ويرى الحجازيون : أن الهاء في يتسنه أصلية وهي لام الفعل ، والفعل مجزوم بالسكون .  
وقيل : أصل « يتسنه » يتسنن - بثلاث نونات ، من الجمأ السنون ، أبدلت النون الثالثة  
ألفاً لاجتماع الأمثال ، ثم وقف عليه بالهاء . وقيل : إن لام « سنه » هاء ، والهاء في  
« يتسنه » أصلية . ومعنى لم يتسنه : لم يتغير الطعام والشراب بمرور السنين .

(\*) « في الوقف » متعلق بجعل «تاء» بالقصر مبتدأ «تأْيِثِ الْأَسْمِ» مضاف إليه «ها» بالقصر  
مفعول جعل الثاني مقدم «جعل» نائب فاعله يعود إلى تاء التانيث ، وهو المفعول الأول ، والجملة  
خير المبتدأ «يكن» فعل الشرط مجزوم بلم واسمه يعود إلى تاء التانيث «بساكن» متعلق بوصول  
الواقع خبراً ليكن «صح» الجملة صفة لساكن (\*) «في جمع تصحيح» في جمع متعلق بقل وتصحيح مضاف  
إليه «وما» اسم موصول معطوف على جمع «ضاهي» الجملة صلة ما «وغير» مبتدأ «ذين»  
مضاف إليه والإشارة إلى جمع التصحيح ومضاهيه «بالعكس» متعلق بانتمى الواقع خبراً عن المبتدأ  
(١٩ - ضياء السالك ٤)

البناء نحو: اغزُهُ - واخشَهُ - وارمِهِ ، وَمِنْهُ : ( فَبِهْدَاهُمْ اَقْتَدِهْ )<sup>(١)</sup> .  
 والهاء في ذلك كله جائزة لا واجبة - إلا في مسألة واحدة ، وهي :  
 أن يكون الفعلُ قد بقيَ على حرفٍ واحد ، كالأمر من وَعَى يَعِي ؛ فإنك  
 تقول : « عِهْ »<sup>(٢)</sup> قال الناظم : « وكذا إذا بقي على حرفين أحدهما زائدٌ  
 نحو : لم يَعِهْ » . انتهى<sup>(٣)</sup> . وهذا مردودٌ بإجماع المسلمين على وجوب  
 الوقف على نحو : ( وَلَمْ أَكُ - وَمَنْ تَقِ )<sup>(٤)</sup> بترك الهاء .

(١) اقتده : فعل أمر من يقتدى . والهاء ساكنة للسكت ، ومن كسرها فهي ضمير  
 المصدر ، وفيها الإشباع وعدمه . من الآية : ٩٠ - سورة الأنعام  
 (٢) أصله : اوعى ، حذفت الياء للبناء على الأمر ، والواو حلا على المضارع لوقوعها  
 بين ياء مفتوحة وكسرة ، ثم حذفتمزة الوصل للاستثناء عنها ، وبقي عين السكامة  
 بعد حذف فائها ولامها . ومثلها : « فِهْ » - أمر من الوفاء ، و « قِهْ » - من  
 الوقاية ، و « إِهْ » أمر من وأى يئى - بمعنى وعد يعدو . ومثال ما بقي منه الفاء فقط  
 « رِهْ » أصله : ارأه ، نقلت حركة الهمزة إلى الراء ، ثم حذفتمزة الوصل  
 للاستثناء عنها (٣) أى كلام الناظم في غير الألفية .  
 (٤) أى في قوله تعالى في الآية ٢٠ من سورة مريم : ( ولم أكُ بنيا ) . وفي الآية  
 ٩ من سورة غافر : ( ومن تق السيئات يومئذ فقد رحمته ) .  
 وفي هذا الموضع من لحاق هاء السكت في حالة الوقف - يقول الناظم :

( وَقِفْ بِهَا السَّكْتِ عَلَى الْفِعْلِ الْمَعْلُومِ بِحَذْفِ آخِرِهِ كَأَعْطِ مَنْ سَأَلَ  
 وَلَيْسَ حَقْمًا فِي سِوَى مَا كَعِبَ أَوْ كَعِبَ بِحُزْمًا ، فَرَاعَ مَا رَعَوْا )<sup>(٥)</sup>

(\*) « بها السكت » بها متعلق بوقف والسكت مضاف إليه « على الفعل » متعلق به كذلك « المعل » نعت  
 لفعل « بحذف آخر » متعلق بالفعل ومضاف إليه « من » اسم موصول مفعول أعط « سأل » الجملة صلة من  
 (\*) « وليس » اسمها يعود إلى لحاق هاء السكت « حتما » خبرها « في سوى » متعلق بحتما  
 « ما » اسم موصول مضاف إليه « كع » جار ومجرور متعلق بحذوف صلة ما « أو كعب »  
 عطف عليه « بحزوما » حال من كعب « فراع » فعل أمر مبني على حذف الياء « ما » اسم  
 موصول مفعول راع « رعوا » الجملة صلة ما ، والعائد محذوف - أى الذى رعوه .

الثاني: « ما » الاستفهامية المجرورة؛ وذلك أنه يجب حذف ألفها إذا جرّت<sup>(١)</sup> نحو: « عمّ وفيم - ومجبيء م جئت »<sup>(٢)</sup>، فرقاً بينها وبين « ما » الخبرية<sup>(٣)</sup> في مثل: « سألت عمّ سألت عنه » فإذا وقفت عليها ألحقتها الهاء حفظاً للفتحة الدالة على الألف . ووجبت إن كان الخافض اسماً<sup>(٤)</sup> كقولك: في « مجبيء م جئت ، واقتضاء م اقتضى »: مجبيء مه - واقتضاء مه

أي؛ يجوز الوقف بهاء السكت على الفعل الذي حذف آخره للجزم أو للبناء، كقولك في لم يعط: لم يعطه - وفي أعط: أعطه . ولا يلزم ذلك إلا إذا بقي الفعل على حرف واحد، مثل: « ع » أسر من وعى، تقول فيه: « عه » . أو على حرفين أحدهما زائد مثل « يع » مجزوماً تقول: لم يعه . والصحيح عدم لزومها فيما بقي على حرفين أحدهما زائد مثل « يع » مجزوماً، تقول: لم يعه . والصحيح عدم لزومها فيما بقي على حرفين كما أوضح المصنف .

(١) سواء جرت بحرف أو بإضافة، وقد مثل لها المصنف . وبعض العرب لا يحذف ألف ما الاستفهامية المجرورة، فإذا وقف لا يقف إلا بالألف. وقد جاء على هذه اللغة قول حسان :

على ما قام يشتميني لثيم كخنزير تمرغ في رماد

ويشترط ألا تتركب مع « ذا » وإلا امتنع الحذف؛ نحو: لماذا تسافر؟ - على ماذا تلومني؟ وقال الشاطبي: حذف الألف من المجرورة بالاسم - جائز لا واجب.

(٢) « مجبيء » مفعول مقدم لجئت، وقد تقدم على عامله وجوباً لإضافته لواجب التصدير - وهو الاستفهام، والأصل: « جئت مجبيء م » وهو سؤال عن صفة المجبيء - أي على أي صفة جئت ؟

(٣) تشمل . الموصولة كمثل المصنف، والشرطية نحو: بما تسر أسر، والمصدرية، نحو: عجبت بما تشرب؛ فلا يحذف ألف شيء من ذلك . ونقل المبرد: أن حذف ألف ما الموصولة بثنت لثة؛ لكثرة الاستعمال، يقول كثير من العرب: سل عمّ شئت .

(٤) لبقائها على حرف واحد .

وَتَرَجَّحَتْ إِنْ كَانَ حَرْفًا<sup>(١)</sup> نحو: (عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ)، وبها قرأ البزري<sup>(٢)</sup>.

الثالث: كلُّ مبنىٍّ - على حركةٍ - بناءً دائماً - ولم يُشبهه المُعَرَّبُ<sup>(٣)</sup>

وذلك كياء المتكلم<sup>(٤)</sup> وكهَي، وهُوَ - فيمن فتَحَّهنَّ، وفي التنزيل:

(مَاهِيَةٌ - مَالِيَةٌ - سُلْطَانِيَّةٌ)<sup>(٥)</sup> وقال الشاعر:

\* فَمَا إِنْ يُقَالُ لَهُ مَنْ هُوَ \*<sup>(٦)</sup>

(١) لأن الجار إذا كان حرفاً كان كالجزء منها فكأنها على حرفين .

(٢) انظر صفحة ١٩٢ . وإلى هذا الموضع يشير الناظم بقوله :

(وَمَا فِي الْأَسْتِفْهَامِ إِنْ جُرَتْ حُذِفُ الْفِيهَا ، وَأَوْلَاهَا أَلْهَا إِنْ تَقِفُ

وَلَيْسَ حَتْمًا فِي سِوَى مَا انْخَفَضَا بِاسْمٍ ، كَقَوْلِكَ : اقْتِضَاءُ اقْتَضَى)<sup>(٧)</sup>

أى إذا جرت « ما » الاستفهامية - وجب حذف ألفها ، فإذا وقف عليها بعد الجار - لحقتها هاء السكت . وهذه الهاء غير لازمة إذا كان الجار حرفاً ، نحو : تخمه -

وفيه ، وعم - وفيم ، والإثبات أجود . وتجب إن كان الخافض اسماً ، نحو : « اقتضاءه » (٣) القيود ثلاثة ، وسيدكر المصنف محترزاتها ، فإذا استوفيت جاز إلحاق هاء السكت

(٤) الأصل فيها : البناء على الحركة ، وسكونها أحياناً عارض للتخفيف .

(٥) « ماهية » من الآية ١٠ من سورة القارعة ( وما أدراك ماهية ) ، « مالية

وسلطانية » من الآيتين : ٢٨ ، ٢٩ من سورة الحاقة ( ما أغنى عنى ماله - هلك عنى سلطانيه ) .

(٦) عجز بيت من المقارب ، لسيدنا حسان بن ثابت الأنصاري - شاعر الرسول - في

الفخر ، وصدده :

(\*) « وما » مبتدأ « في الاستفهام » متعلق بمحذوف نعت لما - أى ما المستفهم ، في الاستفهام .

« جرت » فعل الشرط « حذف ألفها » الجملة جواب الشرط ، وجعلنا الشرط وجوابه خبر المبتدأ

« وأولها » نعل أمر مبني على حذف الياء ، و « ما » مفعوله الأول « لها » مفعوله الثاني

« إن تقف » شرط حذف جوابه لدلالة الكلام عليه .

(\*) « فويلر » اسمها يعود على إيلاء ما الاستفهامية الهاء في الوقف « حتما » خبرها « في سوى »

متعلق بحتم « ما » اسم موصول مناز إلىه ، وجملة « انخفضا » صلة « باسم » متعلق بانخفضا « كقولك »

خير لمبتدأ محذوف « اقتضاء » مفعول مطلق تقدم على عامله وجوباً لإضافته إلى واجب التصدير

« م » اسم استفهام مضاف إليه « اقتضى » فعل ماض وفاعله « هو » أى اقتضى أى اقتضاء .

ولا تدخل في نحو: جاء زيد لأنه مُعرب<sup>(١)</sup>. ولا في نحو: اضرب  
ولم يضرب؛ لأنه ساكن<sup>(٢)</sup>. ولا في نحو: لا رجل - ويازيد - ومن  
قبل ومن بعد؛ لأن بناءهن عارض<sup>(٣)</sup>. وشذ قوله:

\* إذا ما ترعرع فيفأ الغلام \*

اللغة والاعراب. ترعرع: تحرك ونشأ؛ والمراد: قارب البلوغ. الغلام: الصبي  
والأبني غلامته «إذا» شرطية «ما» زائدة بعد إذا «ترعرع» فعل الشرط «فما»  
الفاء واقعة في جواب الشرط و«ما» نافية «إن» زائدة «من» استفهام مبندأ  
«هو» ضمير منفصل في محل رفع خبر والهاء للسكت، والجملة نائب فاعل «يقال»:  
والغنى: إذا بلغ الصبي منا الحلم، لا يسأله أحد عن نفسه؛ لأنه يشهر ويعرف  
له شأنه وقدره في المجتمع الذي يعيش فيه.

والشاهد: في «هو» حيث لحقت هاء السكت الضمير؛ لتبقي حركة البناء -  
وهي الفتحة - على حالها؛ كما لحقت «سلطانيه وماليه» على لغة فتح ياء المتكلم.  
هذا: وإذا كانت ياء ساكنة؛ فإن كانت في فعل جاز فيها إثبات الياء ساكنة وهو  
الأجود، تقول: أكرمني وعلمني. وجاز حذفها وهو حسن؛ لأن قبلها نون الوقاية تدل  
عليها نحو: أكرمن وعلمن. قال الأعشى:

\* ومن شأنيء كاسفٍ وجهه إذا ما انتسبت إليه أنكرن \*

يريد: أنكرني. والشأنيء: المبغض

وإن كانت في اسم نحو: هذا كتابي ومحمد صديقي - لم يحذفها عند كثير من  
العلماء؛ فلانقل هذا كتاب؛ لأن الحذف يوقع في لبس، فلا يدري -أهو مفرد أو مضاف؟  
وأجاز سيويوه ثبوت الباء ساكنة وحذفها؛ لأن اللبس يزول عند الوصل.

وإن كانت في حرف فكذلك، وإن كانت محذوفة في الوصل بقيت على الحذف  
في الوقف نحو: (يا عباد فاقون). الآية: ١٦ - سورة مريم

(١) أي بالحركات، وحركة الإعراب تعرف بالعامل فلا تحتاج إلى بيان بهاء السكت،  
وتلحق المثني والمجموع على حده؛ تقول: مسلمانه - ومساوئه؛ لأن إعرابهما بالحروف.

(٢) أي: وهاء السكت إنما تدخل لبيان الحركة.

(٣) فالحركة فيها شبيهة بحركة الإعراب في العروض؛ لأنها جاءت بسبب شيء

\* أَرْمَضُ مِنْ تَحْتِ وَأَضْحَى مِنْ عَلَهُ \* (١)

فَلَحِقْتُ مَا بُنِيَ بِنَاءً عَارِضًا ؛ فَإِنَّ « عَلٌ » مِنْ بَابِ قَبْلٍ وَبَعْدٍ ، قَالَه  
الْفَارِسِيُّ وَالنَّازِمُ . وَفِيهِ بَحْثٌ مَذْكُورٌ فِي « بَابِ الْإِضَافَةِ » .

يشبه العامل وتزول بزواله ، فلا تدخلها هاء السكت ، وعلى ذلك لا تدخل اسم « لا » ،  
ولا المنادى المضموم ، ولا ما بنى من الظروف لقطعه عن الإضافة ، كقبل- وبعد ، ولا  
العدد المركب كخمسة عشر ؛ لأن حركات هذه الأشياء مشابهة لحركة الإعراب كما بينا ،  
(١) عجز بيت من الرجز ، نسبة العيني لأبي ثروان ، وقد ورد في أرجوزة منسوبة  
لأبي الحنجل ، وصدرة :

\* يَا رَبُّ يَوْمٍ لِي لَا أَظْلَلُهُ \*

اللُّغَةُ وَالْإِعْرَابُ . لَا أَظْلَلُهُ : أَي لَا أَظَالُ فِيهِ ، وَقَدْ حُذِفَ حَرْفُ الْجُرِّ وَاتَّصَلَ  
الْفِعْلُ بِالضَّمِيرِ بِنَفْسِهِ . أَرْمَضُ : مِنْ رَمَضْتَ قَدَمَهُ - إِذَا احْتَرَقَتْ بِالرَّمْضَاءِ ، وَهِيَ الْأَرْضُ  
الشَّدِيدَةُ الْحَرَارَةِ ، وَيُقَالُ : أَرْمَضْتَهُ الرَّمْضَاءَ - أَي أَحْرَقْتَهُ . وَأَضْحَى : أَعْرَضَ  
لِلشَّمْسِ وَقَدْ أَضْحَى . وَفِي بِنَاءِ أَرْمَضُ وَأَضْحَى لِلْمَفْعُولِ أَوْ لِلْفَاعِلِ - بَحْثٌ طَوِيلٌ فِي  
الصَّبَانِ فَارْجِعْ إِلَيْهِ إِنْ شِئْتَ . « يَا » حَرْفُ تَنْبِيهِ ، أَوْ لِلنَّدَاءِ وَالْمُنَادَى مَحذُوفٌ ، « رَبُّ »  
حَرْفُ جَرِّ شَبِيهِ بِالزَّائِدِ « يَوْمٍ » مَبْتَدَأٌ مَرْفُوعٌ بِضِمَّةٍ مَقْدَرَةٌ « لِي » جَارٌ وَمَجْرُورٌ صِفَةٌ  
لِيَوْمٍ « لَا » نَافِيَةٌ « أَظْلَلُهُ » أَظْلَلُ فِعْلٌ مُضَارِعٌ مَبْنِيٌّ لِلْمَجْهُولِ وَنَائِبٌ الْفَاعِلِ أَنَا ، وَالْهَاءُ مَفْعُولٌ  
ثَانٍ عَلَى التَّوَسُّعِ - أَوْ مَجْرُورٌ عَلَى نَزْعِ الْخَافِضِ « مِنْ » جَارَةٌ « تَحْتِ » طَارِفٌ مَبْنِيٌّ عَلَى الضَّمِّ  
لِقَطْعِهِ عَنِ الْإِضَافَةِ - أَي : مِنْ تَحْتِ « عَلَهُ » مَبْنِيٌّ كَذَلِكَ عَلَى الضَّمِّ وَالْحَقَّتْ بِهِ هَاءُ السَّكْتِ  
شَدْوْدًا ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مَبْنِيٍّ بِنَاءً دَائِمًا .

وَالْعَنَى : رَبُّ يَوْمٍ يَمُرُّ عَلَيَّ لَا أَنْعَمُ فِيهِ بِشَيْءٍ يَظْلَمَنِي ؛ أَعَانِي أَلَمْ الرَّمْضَاءُ فِي قَدَمِي ،  
وَحَرَّ الشَّمْسِ وَقَدْ أَضْحَى عَلَى رَأْسِي .

وَالشَّاهِدُ : فِي قَوْلِهِ « مِنْ عَلَهُ » ؛ حَيْثُ لَحِقَتْ هَاءُ السَّكْتِ لَفْظُ « عَلٌ » وَهِيَ  
مَبْنِيَةٌ بِنَاءً عَارِضًا ، وَذَلِكَ شَاذٌ . وَمِنَ الْعُلَمَاءِ مَنْ قَالَ : إِنْ هَذِهِ الْهَاءُ لَيْسَتْ هَاءُ السَّكْتِ  
وَلَسْتُهَا بَدَلٌ مِنَ الْوَاوِ الَّتِي هِيَ لَامُ السَّكَاةِ ؛ لِأَنَّ أَصْلَ « عَلٌ » عَالُو ، فَلَمَّا أُرِيدَ الْوَقُوفُ  
عَلَيْهَا رَدَّتْ لَامُهَا وَقَلْبَتْ هَاءُ الْوَقُوفِ .

ولا في الفعل الماضي ، كضربَ وقعد<sup>(١)</sup> ؛ لمشابهته بالمضارع ؛ في وقوعه صفةً — وخبراً — وحالاً — وشروطاً .

(مسألة) قد يعطى الوصلُ حُكْمَ الوقف<sup>(٢)</sup> وذلك قليلٌ في الكلام ، كثيرٌ في الشعر<sup>(٣)</sup> ؛ فَمِنَ الأوَّلِ : قراءةٌ غيرَ حمزة والكسائي (لَمْ يَتَسَنَّهُ

١١) أى لأنه مبنى على حركة ، وذلك عند سيويوه والجمهور . وجوز بعضهم لحاق الهاء له مطلقاً ؛ لأن حركته لازمة . وقيل : إن أمن اللبس بهاء الضمير ، نحو : قعده — جاز ؛ لأن « قعد » لازم فلا يتعدى للمفعول به ، حتى تلتبس هاء السكت بضمير المفعول به — وإلا فلا ، كضربه . وإلى هذا الموضع أشار الناظم بقوله :

(وَوَصَلَ ذِي الْمَأْ أَجْزُ بِكُلِّ مَا حُرِّكَ تَحْرِيكًا بِنَاءً لَزِمًا  
وَوَصَلَهَا بِفَيْرٍ تَحْرِيكًا بِنَاءً أُدِيمَ شَدًّا ، فِي الْمُدَامِ اسْتِحْسِنًا)<sup>(٤)</sup>

أى : أجز الوقف بهاء السكت على كل متحرك بحركة بناء لازمة لا تشبه حركة الإعراب ، وشذ وصلها بما حركته بنائية غير دأمة . واستحسن إلحاقها بما حركته دأمة ، ومعنى المدام : « الدائم اللتزم »

(٢) أى : من إسكان مجرد — أو مع الروم — أو مع الإشمام ، ومن تضعيف — ونقل ، ومن اجتلاب هاء السكت .

(٣) وقد أشار الناظم إلى ذلك بقوله :

(وَرُبَّمَا أُعْطِيَ لَفْظُ الْوَصْلِ مَا لِلْوَقْفِ نَثْرًا ، وَفَشًا مُنْتَظَمًا)<sup>(٥)</sup>

أى قد يعطى الوصل حكم الوقف ، وذلك قليل في النثر كما يشير إليه التعبير برُبَّمَا ،

(\*) « ووصل » مفعول أجز مقدم « ذى » اسم لإشارة مضاف إليه « الها » نعت لذى أو بدل « بكل » متعلق بأجز « ما » اسم موصول أو نكرة موصوفة مضاف إليه « حرك » الجملة صلة أو صفة « تحريك بناء » تحريك مفعول مطلق وبناء مضاف إليه « لزما » فاعله يعود على بناء والألف للإطلاق والجملة صفة لبناء (\*) « ووصلها » مبتدأ ومضاف إليه « بفير » متعلق به « تحريك بنا » مضاف إليه « أديم » فعل ماض المجهول والجملة نعت لتحريك بنا ، وجملة « شذ » خبر المبتدأ « في المدام » — متعلق باستحسنا ، ونائب فاعله يعود إلى وصل هاء السكت

(\*) « لفظ » نائب فاعل أعطى ، وهو مفعوله الأول « ما » اسم موصول بمفعول الثاني « للوقف » متعلق بمحذوف صلة « نثراً » منصوب على نزع الخافض ، أو حال على التأويل — أى ذا نثر « منتظما » حال من فاعل فشا العائد إلى الإعطاء المفهوم من أعطى .

وَانظُرْ - فَبِهْدَاهُمْ اِقْتَدِهٖ قُلْ<sup>(١)</sup> - يَاثِبَاتِ هَاءِ السَّكْتِ فِي الدَّرَجِ<sup>(٢)</sup> ،  
 ومن الثاني قوله : \* مِثْلَ الْحَرِيقِ وَافَقَ الْقَصَبَا \*<sup>(٣)</sup>  
 أصله الْقَصَبُ - بتخفيف الباء ، فَقَدَّرَ الْوَقْفَ عَلَيْهَا فَشَدَّدَهَا ، عَلَى حَدِّ  
 قَوْلِهِمْ فِي الْوَقْفِ : «هَذَا خَالِدٌ» بِالْتَشْدِيدِ ، ثُمَّ أَتَى بِحَرْفِ الْإِطْلَاقِ -  
 وَهُوَ الْأَلِفُ ، وَبَقِيَ تَضْعِيفُ الْبَاءِ .

فاش وكثير في النظم . (١) من الآية ٢٥٩ من سورة البقرة ( فانظر إلى  
 طعامك وشرابك لم يتسنه ، وانظر إلى حمارك ) ، ومن الآية ٩٠ من سورة  
 الأنعام ( أولئك الذين هدى الله فبهداهم اقتده ، قل لا أسألكم عليه أجراً )  
 (٢) ولهذا ذكر : «وانظر» في الآية الأولى ، و «قل» في الثانية؛ ليعين الوصل .  
 (٣) بيت من مشطور الرجز ، لرؤبة بن المجاج - كما في سيبويه ، وقيل : لغيره ،  
 وذكر النحاة أن قبله :

\* لَقَدْ خَشِيتُ أَنْ أَرَى جَدْبًا \*

والذي في اللسان وغيره : أنه من أبيات هي :

لَقَدْ خَشِيتُ أَنْ أَرَى جَدْبًا فِي عَامِنَا ذَا بَعْدَ مَا أُخْضِبْنَا  
 إِنَّ الدَّبِيَّ فَوْقَ الْمُتُونِ دَبًا كَأَنَّهُ السَّيْلُ إِذَا اسْتَحَبَّ  
 \* أَوْ الْحَرِيقُ وَافَقَ الْقَصَبَا \*

ومن هذا يتبين : أنه حدث شيء من التغير والتحريف في النقل ولم يحقق .

اللغة والاعراب . جدبا : جدباً . والجذب : القحط بانقطاع المطر ويسب الأرض  
 أخصباً : أخصب ونما فيه الزرع . الدبى : أصفر الجراد والنمل ، يقال : أرض مذبذبة -  
 أى كثيرتهما ، ومدية - أكل الدبى نبتها . المتون : الظهور . جمع متن ، والمراد  
 متون الأودية . دبا : مشى مشياً هيناً . اسلحب : امتد وملاً الأودية . والمسحب :  
 الطريق البين الممتد . الحريق : النار المشتعلة . القصبا : القصب ، وهو كل نبات يكون  
 ساقه أنابيب وكعوبا . « جدبا » مفعول - أرى ، « أَوْ الْحَرِيقُ » معطوف على النيل .  
 « وافق » أى صادف - الجملة في محل نصب حال من الحريق « القصبا » مفعول وافق .



والافنى : لقد خفت أن أرى في عامنا هذا قحطا وجديا بسبب انقطاع المطر ،  
بعدما أخصبت الأرض ونما فيها الزرع ؛ فقد مشى الجراد ودبت الحشرات فوق امتون  
الأودية ، وانتشرت ؛ كأنها السيل حين يجرى ، أو الحريق صادف قسبا فأسرع  
الاشتعال وامتدت نيرانه .

والشاهد : في التصبا ؛ حيث شدد الباء وضعفها مع وصلها بألف الإطلاق ، مع  
أن التضعيف لا يكون إلا في حالة الوقف ، ولكن الشاعر أعطى الوصل حكم الوقف .  
هذا ؛ ولم يؤثر الوقف بالنقل عن أحد من القراء - إلا ما روى عن أبي عمرو - أنه  
وقف على قوله تعالى : ( وتواصوا بالصبر ) - بكسر الباء .

### الأسئلة والتريينات

١ - عرف الوقف واذكر أنواعه ، وما الذى يقصده النحويون من هذا الباب ؟  
٢ - كيف تقف على الاسم المنون ، وعلى « إذا » ، وعلى تاء التأنيث ، وعلى امرأة ؟  
فى قوله تعالى : ( ضرب الله مثلا للذين كفروا امراءت نوح وامراءت لوط )  
اشرح ذلك على ضوء ما شرح .

٣ - ما حكم الوقف على المنقوص والمقصور ؟ وضح ذلك بأمثلة فى جمل مفيدة .  
٤ - كيف تقف على المتحرك الذى ليس هاء تأنيث ؟ وضح الأوجه الجائزة فيه  
وبين الفرق بين الروم والإشمام ، وشروط الوقف بالتضعيف - والنقل .  
٥ - متى يطرد الوقف بهاء السكت ؟ وفيه تجب ؟ ولم يؤتى بها ؟ وضح بالأمثلة .  
٦ - يستشهد بما يأتى فى باب الوقف . بين موضع الاستشهاد وحكم الوقف فيه :

قال تعالى : ( وَمَا أَذْرَاكَ مَاهِيَةً نَّارًا حَامِيَةً . وَمَا لَّهُمْ مِنْ دُونِهِ مِنْ وَالٍ )  
على ما قامَ يَشْتَمِي لَثِيمَ كَيْخِ نَزِيرٍ تَمَرَّغٍ فِي تَرَابِ  
عَجَبِيَّتِ وَالذَّهْرُ كَثِيرٌ عَجَبِيَّةٌ مِنْ عَنَزِي سَتَبِي لَمْ أَضْرِبُهُ  
أَرْتَنِي حِجْلًا عَلَى سَاقِهَا فَهَشَّ الْفَوَادِ لَذَاكَ الْحِجْلِ  
٧ - يقول الشاعر :

الأم يقول الناعيان الأمة ؟ ألا فانذبا أهل الندى والكرامة  
فى هذا البيت مخالفة لبعض أحكام الوقف . بين سبب تلك المخالفة . وكيف  
توجه ذلك ؟

٨ - قف بما يجوز من أنواع الوقف على ما يأتي :

(١) « ما » في : عمّ تبحث ؟ بمّ تجيب السائل ؟ سررت بما سررت به .

وفي قول المرحوم أحمد شوقي شاعر مصر :

إلامّ اخلف بينكمو إلاما ؟ وهذي الضجة الكبرى علاما ؟

ثم أعرب البيت وشرح معناه .

(ب) أجيوا للنادى . هل تجيد القوافي ؟ لم هذا البطء ؟ لم يدع ، ولم يخش

ولم يأت . علام تسأل ؟

(ج) مضارع وأمر الأفعال الآتية ، مع وضع كل في جملة مفيدة .

سها . نوى . وعى . دعا . نأى . ولى . اقتدى . وهى . استدعى . أسرى .

٩ - قال عبد الله بن قيس الرقيات :

بَكَرَ الْعَوَازِلَ فِي الصَّبَا ح يَلْمَنِي وَأَلْوَمُنِي

وَيَقْلُنَ شَيْبٌ قَدَ عَالَا كَ وَقَدْ كَبُرْتَ فَقُلْتُ إِنَّهُ

لَا بُدَّ مِنْ شَيْبٍ فَدَعْنِ وَلَا تُطْلِنِ مَلَامَةَ كُنْفِهِ

بين حكم الوقف وطريقته في آخر كل بيت ، وزن ما تحته خط مع بيان السبب .

١٠ - يستشهد بمض النحاة في باب الوقف بقول عروة بن حزام الآتي . بين موضع

الاستشهاد والقول فيه :

يَارِبَ يَارِبَاهُ إِيَّاكَ أَسَلِ عَفْرَاءُ يَارِبَاهُ مِنْ قَبْلِ الْأَجَلِ

\* فَإِنَّ عَفْرَاءَ مِنَ الدُّنْيَا الْأَمَلِ \*

ثم قال :

يَا مَرْحَبًا بِحِمَارِ عَفْرَاءِ

( هذا باب الإمالة )<sup>(١)</sup>

وهي: أن تذهب بالفتحة إلى جهة الكسرة؛ فإن كان بعدها ألف ذهبت إلى جهة الياء كالفقي، وإلا فالمالُ الفتحة وحدها، كنعمة — ويسحر<sup>(٢)</sup>. ولالإمالة أسباب تقتضيها<sup>(٣)</sup>، وموانع تُعارض تلك الأسباب، وموانع لهذه الموانع تحول بينها وبين المنع.

باب الإمالة

(١) هي في اللغة: مصدر أملت الشيء إمالة — إذا عدلت به إلى الجهة التي هو فيها؛ من مال الشيء — إذا انحرف عن القصد، وفي الاصطلاح: ما ذكره المصنف — وشدة الارتباط بين المعنيين واضحة؛ لأن الإمالة عدول بالفتحة أو الألف عن استوائهما، وجنوحهما إلى الكسرة أو الياء. والغرض الأصلي منها: تناسب الأصوات وتقاربها، وصيرورتها من نمط واحد؛ وذلك أنك إذا نطقت بكلمة «ساجد» مثلاً كان في نطقك بالفتحة والألف تصمّد واستعلاء — وبالكسرة بعد انحدار وتسفل، فيكون في الصوت شيء من الاختلاف والتنافر. فإن أميت الألف قربت من الياء وامتزج بالفتحة طرف من الكسرة؛ فتقرب منها، وتصبح الأصوات من نمط واحد تقريباً.

وقد تأتي الإمالة للتبنيهِ على أصل أو غيره، وسيأتي إيضاح ذلك كله.

والإمالة جائزة لا واجبة، فكل ما عالج يجوز عدم إمالته والرجوع إلى أصله.

وليس هنالك كلمة تمال إلا وفي العرب من يفتحها. وهي تكون في الأسماء المتمكنة والأفعال غالباً. وقد شاعت بين تميم ومن جاورهم من سائر أهل نجد؛ كأسد — وقيس أما أهل الحجاز فيفخمون بالفتح ولا يميلون إلا قليلاً.

(٢) أراد بالمشالين: بيان أنه لا فرق بين أن تكون الفتحة قبل تاء التأنيث — أو لا هذا؛ ويرى بعض النحاة أن المال هو الفتحة وحدها؛ سواء كان بعدها ألف أم لا؛ لأن الألف ليست إلا فتحة؛ غير أنها طويلة في نحو: الفقي، وقصيرة في مثل «نعمة وسحر»:

(٣) أي تمال لأجلها. وهذه الأسباب قسمان: لفظي، وهو: الياء والكسرة الظاهرتان. ومعنوي، وهو: الدلالة على أحدهما.

أما الأسبابُ فثمانية :

(أحدها) كونُ الألفِ مُبدلةً من ياءٍ متطرِّفةٍ ، مثاله في الأسماء :  
الفتى- والهُدَى، ومثاله في الأفعال: هَدَى- واشتَرَى<sup>(١)</sup>. ولا يعالُ نحو:  
ناب - مع أَنَّ أَلِفَهُ عن ياءٍ بدليل قولهم : أُنْيَاب - لعدم التطرُّف<sup>(٢)</sup>،  
وإنما أميلَ نحو : فتاة ونوأة ؛ لأنَّ تَاءَ التأنيثِ في تقديرِ الانفصال<sup>(٣)</sup> .  
(الثاني) كونُ الياءِ تَخْلُفُهَا في بعض التصاريف ، كَألفِ مَلْهَى  
وَأرْطَى وحبْلَى وغزَا ؛ فهذه وشبهها<sup>(٤)</sup> تُعَالُ ؛ لقولهم في التثنية : مَلْهِيَانِ  
- وَأرْطِيَانِ - وحبْلِيَانِ، وفي الجمع: حُبْلِيَاتٍ<sup>(٥)</sup>، وفي البناء للمفعول: غُزِيَّ-  
وعلى هذا فيشكلُ قولُ الناظم : إنَّ إمالةَ أَلِفِ « تَلَا » في  
(وَالْقَمَرَ إِذَا تَلَاهَا)<sup>(٦)</sup> - لمناسبة إمالة أَلِفِ (جَلَّاهَا)، وقوله وقولُ ابنه:  
إِنَّ إمالةَ أَلِفِ (سَجَى) - لمناسبة إمالة أَلِفِ (قَلَى) ؛ بل إماتهما  
لقولك : قَلَى - وَسُجَى<sup>(٧)</sup> .

- 
- (١) الدليل على أنه الألف فيها مبدلة من ياء : ردها إليها في الثنى ، والإسناد، تقول :  
الهديان والفتيان - وهديت واشتريت .
- (٢) يجيز بعض العرب إمالته إن كان مجروراً ، تقول : نظرت إلى ناب - بالإمالة ،  
وسبب الإمالة هنا كسرة الإعراب .
- (٣) وعلى هذا تكون الألف فيهما مبدلة من ياء متطرِّفة حكماً .
- (٤) أي مما أَلِفُهُ زائدة على ثلاثة ؛ سواء كانت بدلا من واو في الاسم كملهى - أو  
زائدة للالحاق كَأرْطَى - أو أَلِفًا مقصورة للتأنيث كحبلى - أو بدلا من الواو في  
الفعل الثلاثى كغزا . وأمثلة المصنف على هذا الترتيب الذي ذكرناه .
- (٥) وكذلك : مَلْهِيَات - وَأرْطِيَات . (٦) الآية : ٢ - سورة الشمس
- (٧) أي حيث تخلف الياء فيهما الألف عند البناء للمفعول ، فلا حاجة لدعوى التناسب

وَيُسْتَنْتَى مِنْ ذَلِكَ <sup>(١)</sup> : مَا رَجُوعُهُ إِلَى الْيَاءِ مُخْتَصٌّ بِلُغَةِ شَاذَةٍ ،  
 أَوْ بِسَبَبِ مُمَازَجَةِ الْأَلِفِ <sup>(٢)</sup> لِحَرْفِ زَائِدٍ .  
 فَلِأَوَّلٍ ؛ كَرَجُوعِ أَلِفِ عَصَا وَقَفَا إِلَى الْيَاءِ <sup>(٣)</sup> فِي قَوْلِ هُذَيْلٍ -  
 إِذَا أَضَافُوهُمَا إِلَى يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ : عَصَى وَقَفَى <sup>(٤)</sup> .  
 وَالثَّانِي ؛ كَرَجُوعِهِمَا إِلَيْهَا إِذَا صُغِرَا - فِقِيلٌ : عَصِيَّةٌ وَقَفِيٌّ <sup>(٥)</sup> ، أَوْ جُمَعَا  
 عَلَى « فَعُولٍ » فِقِيلٌ : عَصِيٌّ - وَقَفِيٌّ <sup>(٦)</sup> .

إذا أمكن غيره . وأجيب : بأن ابن مالك ذكر التناسب لأنه سبب متفق عليه بين  
 النحاة والقراء ، وهذا لا ينافي وجود سبب آخر للإمالة .

(١) أى من السبب الثانى وهو : كون الياء تحلف الألف فى بعض التصاريح .  
 (٢) أى مخالطتها ومجاورتها . (٣) مع أنها منقلبة عن الواو .  
 (٤) أصلهما : عَصَوِيٌّ - وَقَفَوِيٌّ ، اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداها بالسكون .  
 قلبت الواو ياء وأدغمتا - فلا يمالان ؛ لأن الألف فيهما لا تعود للياء إلا فى لغة شاذة .  
 (٥) أصلهما : عَصِيْوَةٌ - وَقَفِيْوَةٌ ، ففعل بهما ما تقدم ، وقلبت ياء لمجاورتها ياء  
 التصدير ، وهى حرف زائد .

(٦) أصلهما : عَصُوْوٌ - وَقَفُوْوٌ - على وزن فلوس ، قلبت الواو الأخيرة ياء كراهة -  
 اجتماع واوين ، ثم قلبت الأولى ياء على القاعدة وأدغمتا ، وقلبت الضمة الثانية على العين  
 كسرة ؛ لتسلم الياء من القلب ، ثم كسرت فاؤها إبتاعاً لكسرة العين .  
 وقد أشار الناظم إلى السببين المتقدمين من أسباب الإمالة - بقوله :

( الْأَلِفِ الْمُبْدَلِ مِنْ « يَاءٍ » فِي طَرَفِ أَمِلٌ ، كَذَا الْوَاقِسُ مِنْهُ الْيَاءُ خَلْفَ  
 دُونَ مَزِيدٍ ، أَوْ شُدُوذٍ ، وَإِمَا تَلِيهِهَا التَّائِيثُ مَا أَلَهَا عَدَمًا ) <sup>(٧)</sup>

(\*) « الألف » مفعول أمل مقدم « المبدل » نته « من ياء » جار ومجرور متعلق بالمبدل « فى طرف »  
 صفة ليا « كذا » متعلق بمحذوف خبر مقدم « الواقس » مبتدأ مؤخر « منه » متعلق بخلاف  
 أو بالواقس « اليا » فاعل لواقس « خلف » حال من الياء ووقف عليه بالسكون على لغة ربعية .  
 (\*\*) « دون » ظرف متعلق بالواقس أو بخلاف « مزيد » مضاف إليه « أو شدوذ » عطف .

الثالث : كَوْنُ الألفِ مُبَدَلَةً مِنْ عَيْنِ فِعْلٍ <sup>(١)</sup> يُوْوَلُّ عِنْدَ إِسْنَادِهِ إِلَى التَّاءِ — إِلَى قَوْلِكَ : « فِلْتٌ » بِكسْرِ الفَاءِ <sup>(٢)</sup> ؛ سِوَاءَ كَانَتْ تِلْكَ الألفُ مُنْقَلِبَةً عَنْ يَاءٍ نَحْوُ : بَاعَ وَكَالَ وَهَابَ <sup>(٣)</sup> — أَمْ عَنْ وَاوٍ مَكْسُورَةٍ كَخَافَ وَكَادَ <sup>(٤)</sup> وَمَاتَ فِي لُغَةِ مَنْ قَالَ : مِتُّ بِالْكَسْرِ ، بِخِلَافِ نَحْوِ : قَالَ وَطَالَ — وَمَاتَ فِي لُغَةِ الضَّمِّ <sup>(٥)</sup> .

أى لِن الألف المبدلة من ياء واقعة في طرف الاسم أو الفعل — تمال ، وكذلك إذا ردت الألف إلى الياء في بعض التصاريف ؛ كالثنية أو الجمع ، أو الإسناد إلى الضمير لا بسبب زيادة قبل ياء التصدير ، أو في لنة شاذة . وحكم ما فيه هاء التأنيث — حكم ما خلا منها ؛ فتمال الألف التي فيها سبب الإمالة ، وإن وليتها هاء التأنيث ؛ لأنها في حكم الانفصال (١) أما المبدلة من عين اسم — فلا تمال مطلقاً ، سواء كانت بدلاً عن ياء — كعاب ووناب ، أو عن واو — كتاج وباب .

(٢) أى وحذف العين ، وذلك حين إسناده إلى تاء الضمير .

(٣) الألف في كال وباع منقلبة عن ياء مفتوحة — وفي هاب عن ياء مكسورة .

(٤) الدليل على أن ألفهما منقلبة عن واو : أن مصدرهما الخوف والكود .

(٥) فإن الألف في قال منقلبة عن واو مفتوحة ، وفي طال ومات عن مضمومة — فهذه لا تمال ؛ لأنها تؤول عند إسنادها لتاء الضمير إلى « فِلْتٌ » بضم الفاء ، تقول : « قُلْتُ » — وُطِلْتُ — ومُتُّ ، في لنة الضم .

وإلى السبب المتقدم أشار الناظم بقوله :

( وَهَكَذَا بَدَلُ عَيْنِ الفِعْلِ إِنْ يُوْوَلُّ إِلَى « فِلْتٌ » كَمَا ضِي خَفِ وَدِنْ ) <sup>(٥)</sup>

على مزيد « ولما » جار مجرور خبر مقدم ، وما اسم موصول ، وجملة « تليه » صلة « ما » فاعل « تليه » التأنيث مضاف إليه « ما » اسم موصول مبتدأ مؤخر على حذف مضاف « الها » بالضم مفعول عدم مقدم ، وألفه للإطلاق وفاعله يعود على « ما » والجملة صلة .

(\*) « وهكذا » جار مجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « بدل عين الفعل » بدل مبتدأ مؤخر — وما بعده مضاف إليه « يؤل » فعل الشرط ، وفاعله يعود إلى الفعل ، والجواب محذوف « كماضي » خبر مبتدأ محذوف « خب » مضاف إليه « ودن » عطف عليه مقصود لفظهما . وفي هذا البيت : السبب الثالث من أسباب الإمالة .

الرابع : وقوع الألف قبل الياء<sup>(١)</sup> كبايعته وسأيرته ، وقد أهمله الناظم والأكثرون .

الخامس : وقوعها بعد الياء ؛ متصلةً ككيان<sup>(٢)</sup> ، أو منفصلةً بحرف كشيبان - وجادت يدها ، أو بحرفين أحدهما الهاء نحو : دخلت بيتها<sup>(٣)</sup>

أى كما تمال الألف المتطرفة على نحو ما سبق - تمال الألف الواقعة بدلا من عين فعل يصير عند إسناده إلى تاء الضمير على وزن « فلت » بكسر الفاء ، سواء كانت العين واوآء ، كخاف ، أو ياء كدان - فتجوز إمالتهما .

### والخلاصة

أن الألف التي هي عين الفعل ، تمال إن كانت عن ياء مفتوحة ، كدان - أو مكسورة كهاب ، أو عن واو مكسورة كخاف ؛ فإن كانت عن واو مضمومة كطال ، أو مفتوحة كقال - لم تمال .

(١) بشرط أن تكون متصلة كما مثل المصنف ، أو منفصلة بالهاء كشاهين .

(٢) ومثله : يباع وكيال ، بتشديد الياء ، بل إن الإمالة مع التشديد أقوى

لتكرار السبب ، وهو الياء .

(٣) قيد بعضهم ذلك بالأ يفصل بين الياء والهاء بحرف مضموم ، نحو : هند اتسع بيتها - وإلا امتنت الإمالة ، وكذلك تمتنع إن كانت الألف منفصلة عن الياء بحرفين ليس أحدهما « هاء » ، نحو : ساد الوفاق بيننا ، أو بأكثر من حرفين ، نحو : عيشتنا راضية . قيل : وإنما اغتفر الفصل بالهاء لحنائها فكأنها غير حاجز .

وفي هذا السبب يقول الناظم :

( كَذَلِكَ تَأْتِي الْيَاءُ ، وَالْفَصْلُ اغْتَفِرُ بِحَرْفٍ أَوْ مَعَ « هَا » كَجَيْبِهَا أَدِرُّ )<sup>(٤)</sup>

أى كذلك تمال الألف الواقعة بعد الياء ، بشرط الاتصال بها . واغتفر الفصل بحرف أو حرفين ، أحدهما هاء ، نحو : الحلة أدريجيبها .

(\*) « كذلك » خبر مقدم « تالي الياء » تالي مبتدأ مؤخر والياء مضاف إليه « والفصل اغتفر » مبتدأ وخبر ، ونائب فاعل اغتفر يعود إلى الفصل « بحرف » متعلق بالفصل « أو مع ها » مع مطروف على مقدر وها مضاف إليه - أى بحرف واحد ، أو مع ها « كجيبها » الكاف جارة لقول محذوف ، وجيبها مفعول أدريجيبها ، و « ها » مضاف إليه . وهذا هو السبب الرابع للإمالة .

السادس : وقوع الألف قبل الكسرة<sup>(١)</sup> نحو : عالم - وكاتب .  
السابع : وقوعها بعدها<sup>(٢)</sup> منفصلة ؛ إما بحرف نحو : كتاب وسلاح ،  
أو بحرفين ؛ أحدهما هاء<sup>(٣)</sup> نحو : يُريد أن يضرَّ بها - أو ساكن نحو :  
شمال وسرداح<sup>(٤)</sup> ، أو بهذين<sup>(٥)</sup> وبالهاء ، نحو : درهماك .  
الثامن : إرادة التناصب<sup>(٦)</sup> ؛ وذلك إذا وقعت الألف بعد ألف

(١) سواء كانت الكسرة ظاهرة كما مثل المصنف ، أو مقدره ، مثل : حاد ؛ فإن أصله : حادد .  
(٢) أى وقوع الألف بعد الكسرة .  
(٣) ويشترط أن يكون كلا الحرفين متحركا ، وألا يكون قبل الهاء ضمة ؛ فلا يقال نحو : هو يضرُّ بها .  
(٤) الشمال . الناقة السريعة ، والسرداح : الناقة الطويلة أو الكريمة - أو القوية الشديدة .  
(٥) أى الحرفين : الساكن - فالتحرك .  
وإلى السببين المتقدمين يشير الناظم بقوله :

(كذلك ما يليه كسر ، أو يلي تالي كسر أو ساكن قد ولي كسرا ، وفصلهما كلا فصل يعذ

أى كذلك تمال الألف إذا وليها كسرة نحو : عالم ، أو وقعت بعد حرف يلي كسرة نحو : كتاب ، أو بعد حرفين وليا كسرة وأولهما ساكن نحو : شمال ، ولا يضر الفصل بين الحرفين بالهاء ، نحو : هذان درهماك .

(٦) أى التوافق والتماثل بين الكلمة وأخرى تماثله لسبب من الأسباب المتقدمة وإنما يلجأ إليه إن لم يكن هنالك سبب آخر غيره ؛ ولهذا يسمى الإمالة للامالة - أو لمجاورة المال ، وهو أضعف أسباب الإمالة .

(\*) «كذلك» خبر مقدم «ما» اسم موصول مبتدأ مؤخر «يليه كسر» الجملة من الفاعل والفاعل والمفعول صلة «تالي» مفعول إلى «كسر» مضاف إليه «أو ساكن» عطوف على كسر .  
(\*) «كسرا» مفعول ولي ، والجملة نعت لسكون «وفصل الهاء» مبتدأ ومضاف إليه «كلا فصل» متعلق ببعد الواقع خبراً عن المبتدأ ، ونائب فاعل بعد يعود إلى فصل الهاء «فدرهماك» الغاء للتفريع ، ود هماك مبتدأ أول مضاف إلى الكاف «من» اسم شرط مبتدأ ثان «عنه» فعل الشرط «لم يعذ» جواب الشرط ، والجملة خبر من ، وجملة المبتدأ الثانى وخبره خبر الأول .



في كلمتها أو في كلمة قارنتها قد أميلتا لسبب ؛ فالأول : كرأيت عماداً  
- وقرأت كتاباً<sup>(١)</sup> ، والثاني : كقراءة أبي عمرو والأخوين : (والضحى)  
- بالإمالة - مع أن ألفها عن واو الضحوة ؛ لمناسبة « سَجَى »  
و « قَلَا » وما بعدها<sup>(٢)</sup> .

وأما الموانع - فثمانية أيضاً وهي : الرَاءُ ، وأحرف الاستعلاء السبعة<sup>(٣)</sup>  
وهي : الخاء والغين المعجمتان ، والصاد والضاد ، والطاء والظاء

(١) فإن الألف الثانية فيهما المنقلبة عن التنوين - مائلة لمناسبة الألف الأولى التي  
أميلت ؛ لوقوعها بعد كسرة في كلمتها فصل بينهما بحرف واحد .  
(٢) وعلى هذا فلا يشترط في الإمالة للتناسب ورعاية القواصل : أن يكون المائل  
الأصلي سابقاً على المائل للتناسب . « الآيات الثلاثة - من أول سورة الضحى »  
هذا ؛ ويرجع الأول والثاني والثالث من الأسباب - إلى القسم المعنوي ؛ فإن  
الأول والثاني يدلان على الياء ، والثالث يدل على الكسرة . أما باقى الأسباب - ماعدا  
الثامن - فترجع إلى القسم اللفظي . والثامن يرجع إلى سبب ما أميل لأجله .  
ويشير الناظم إلى السبب الثامن بقوله :

( وَقَدْ أَمَّلُوا لِيَتَنَاسَبَ بِإِلَاءِ دَاعٍ سِوَاهُ ، كَعِمَادَا ، وَتَلَا )<sup>(٤)</sup>  
أى : تمال الألف الخالية من سبب الإمالة ؛ لمناسبة ألف قبلها مشتملة على سبب  
الإمالة - إن لم يكن هنالك سبب سواه ؛ كإمالة الألف الثانية من « عمادا - وتلا » ؛  
لمناسبة الألف المائلة قبلها .

(٣) علة منعها الإمالة - كما يقول النحاة - : طلب تجانس الصوت ؛ ذلك لأن هذه  
الأحرف تستعملى إلى الحنك ، وإمالة الألف في صاعد وانحدارها بمد ذلك ، أو في  
هابط وصعودها بعدد - فيه مشقة ؛ فمنعت الإمالة لذلك . أما الراء فإنه وإن لم يكن فيها

(\*) «لتناسب بلا داع» متعلقان بأمالوا «سواه» سوا فتمت لداع والماء مضاف إليهما «كعمادا»  
حبر لمبتدأ محذوف « وتلا » معطوف عليه ، وكلاهما مقسود لفظه ،  
( ٢٠ - ضياء السالك ٤ )

والقاف<sup>(١)</sup> . وشرط المنع بالراء أمران : كونها غير مكسورة<sup>(٢)</sup> ،  
واتصالها بالالف<sup>(٣)</sup> ؛ إمّا قبلها ، نحو : فراش وراشد - أو بعدها ، نحو :  
هذا حمار ورأيت حماراً . وبعضهم يجعل المؤخّرة المفصولة بحرف - نحو :  
« هذا كافر » - كالمتصلة<sup>(٤)</sup> .

وشرط الاستعلاء المتقدّم على الألف أن يتّصل بها ، نحو : صالح -  
وضامن - وطالب - وظالم - وغالب - وخالد - وقاسم . أو ينفصل بحرف ،  
نحو : غنائم ؛ إلاّ إن كان مكسوراً<sup>(٥)</sup> نحو : طلاب وغلاب<sup>(٦)</sup> وخيام  
وصيام ؛ فإنّ أهل الإمالة يُعيلونه<sup>(٧)</sup> ، وكذلك الساكن بعد كسرة<sup>(٨)</sup>  
نحو : مضباح وإصلاح ومطواع ومقلّاة<sup>(٩)</sup> « وهى التى لا يعيش لها ولد » .

استعلاء - إلا أنّها قابلة للتكرّر إذا شددت ، فكأنّها أكثر من حرف واحد فأشبهت  
المستعلية ، بل قيل : إنّها أشد في المنع .

(١) هى الحروف التى فى أوائل كلمات هذه العبارة « قد صاد ضرار غلام خالى  
طاحة ظليماً » ، والظلم : ذكر النعام . أو هى حروف « خص ضغط قط » .

(٢) أما المكسورة فسيأتى أنّها تمنع المانع .

(٣) ويشترط ألا يجاور الألف راء أخرى - وإلا لم تمنع الإمالة ، نحو قوله تعالى :  
(إن الأبرار لفي نعيم) ١٣ - الانقطار ، ٢٢ - المطففين (٤) أى فى منع الإمالة .

(٥) هذا استثناء من الاستعلاء المنفصل بحرف ؛ إذ المكسور قبل المتصل متعذر ،  
لأن متلو الألف لا يكون إلا مفتوحاً .

(٦) هما مصدران لطالب - أى طلب بحق ، وغالب - أى قهر .

(٧) لأن حرف الاستعلاء المكسور لا يمنع الإمالة .

(٨) فإنّه لا يمنع الإمالة أيضاً ؛ لأن الكسرة لما جاورته وهو ساكن - قدر  
اتصالها به . فنزل ذلك منزلة المكسور .

(٩) هى بالناء الفوقية : الناقة تضع واحداً ثم لا تحمل - والمرأة لا يعيش لها ولد .

وَمِنَ الْعَرَبِ مَنْ لَا يُنْزَلُ هَذَا مَنْزِلَةَ الْمَكْسُورِ (١) .  
وشرط المؤخر عنها - كونه : إمَّا مُتَّصِلًا كَسَاخِرٍ وَحَاطِبٍ (٢)  
وَحَاطِلٍ (٣) وَنَاقِفٍ (٤) . أَوْ مُنْفَصِلًا بِحَرْفٍ كِنَاقِفٍ (٥) وَنَافِعٍ وَنَاعِقٍ  
وَبَالِغٍ - أَوْ بِحَرْفَيْنِ كَمَوَائِقٍ وَمَنَاشِيطٍ (٦) . وَبَعْضُهُمْ يُمِيلُ هَذَا  
لِتَرَخِيِ الاستعلاء .

وشرط الإمالة التي يكفها المانع : أَلَّا يَكُونَ سَبَبُهَا كَسْرَةً مُقَدَّرَةً (٧)  
وَلَا يَأْتِي مُقَدَّرَةً (٨) ؛ فَإِنَّ السَّبَبَ الْمُقَدَّرَ هُنَا - لِكَوْنِهِ مُوجُودًا فِي  
نَفْسِ الْأَلْفِ - أَقْوَى مِنَ الظَّاهِرِ ؛ لِأَنَّهُ إمَّا مُتَقَدِّمٌ عَلَيْهَا (٩) ، أَوْ مُتَأَخِّرٌ  
عَنْهَا (١٠) . فَمِنْ مِمَّ أُمِيلَ نَحْوُ : خَافَ وَطَابَ (١١) وَحَاقَ وَزَاغَ (١٢) .

- 
- (١) أى لا يجمل الساكن بعد كسرة مثل المكسور ، فيمنع الإمالة فيه لأجل حرف الاستعلاء .  
(٢) من حَاطِبٍ - إذا جمع الحطب .  
(٣) من حَاطِلٍ عليه - إذا منعه من التصرف والحركة والمشي .  
(٤) اسم فاعل من نَقَفَ رأسه - إذا ضربه عليها حتى يخرج دماغه ، أو من نَقَفَ الرمانة إذا قشرها ليستخرج حبها . والنقف : كسر الهامة .  
(٥) اسم فاعل أيضا من نَفَقَ البيع نفاقا - إذا راج ، والسوق إذا قامت ، والرجل والداية زفوقا - إذا مانا ، والجرح - إذا تقشر .  
(٦) جمع منشاط ، صيغة مبالغة من نَشِطَ إذا جدَّ وطابت نفسه للعمل وغيره .  
(٧) وذلك مثل « خاف » ؛ فإن ألفه منقلبة عن واو مكسورة ، وسبب الإمالة الكسرة المقدرة في الواو المنقلبة أيضا .

- (٨) مثل « طاب » ؛ فإن ألفه منقلبة عن ياء هي سبب الإمالة .  
(٩) أى على الألف ؛ كالكسرة في كتاب ، والياء في يان - مثلا .  
(١٠) أى عن الألف نحو : غانم وبائع . (١١) أى مع تقدم حرف الاستعلاء .  
(١٢) أى مع تأخر حرف الاستعلاء ؛ لأن السبب مقدر في نفس الألف ، فهو أقوى من الاثنين . وفيما تقدم من موانع الإمالة يقول الناظم .

(مسألة) يُؤثِّرُ مانعُ الإمالةِ إن كان مُنْفَصِلًا<sup>(١)</sup>، ولا يُؤثِّرُ سببها  
إلا مُتَّصِلًا؛ فلا يَمَالُ نحو: «أتى قاسمٌ» - لوجودِ القاف<sup>(٢)</sup>، ولا «لزيد  
مالٌ» - لانفصالِ السببِ .

هذا ملخصُ كلامِ الناظمِ وابنه<sup>(٣)</sup>، وعليهما اعتراضٌ من وجهين :

( وَحَرْفُ الإِسْتِمْلَاءِ يَكْفُ مُظْهِرًا مِنْ كَسْرِ أَوْ يَاءٍ، وَكَذَا تَكْفُ رَا  
إِنْ كَانَ مَا يَكْفُ بَعْدَ مُتَّصِلٍ أَوْ بَعْدَ حَرْفٍ أَوْ بِحَرْفَيْنِ فَصِلْ  
كَذَا إِذَا قَدَّمَ مَالٌ بِتَكْسِيرٍ أَوْ يَسْكُنْ أَوْ كَسْرٍ كَالْمَطَوَاعِ مِنْ<sup>(٤)</sup> )

أى أن حروف الاستملاء السبعة التى ذكرها المصنف - تمنع الإمالة؛ إذا كان سببها  
كسرة ظاهرة، أو ياء موجودة على النحو الذى شرح . وكذلك تمنع الإمالة الراء غير  
للكسورة ، وذلك إذا وقع كل بعد الألف؛ متصلا بها - أو مفصولا بحرف أو بحرفين .  
وكذلك تمنع الإمالة حرف الاستملاء التتقدم ؛ ما لم يكن مكسورا ، أو ساكنا إثر  
كسرة ؛ فلا إمالة فى نحو : طالب وصالح - بخلاف نحو : طلاب وإصلاح ومطواع .  
(١) أى بأن كان فى كلمة أخرى مستقلة بنفسها ، سواء كان متصلا بالألف ، أو  
مفصولا منها بحرف أو بحرفين كما تقدم .

والعلة فى ذلك : أن عدم الإمالة هو الأصل فيصار إليه بأذى سبب .

(٢) وهى حرف استملاء وإن كانت منفصلة عن الألف فى كلمة أخرى .

(٣) أى فى شرحى الكافية والخلاصة ، ويقول الناظم فى الألفية :

(\*) « وحرف الاستملاء » حرف مبتدأ والاستملاء مضاف إليه « كف » الجملة خبر المبتدأ « مظهر »  
مفعول يكف « من كسر أو ياء » كلاهما بيان لمظهرا « وكذا » متعلق بتكف بعد « را »  
بالفعل فاعل تكف (\*) « كان » فعل الشرط « ما » اسم موصول اسمها ، وجملة « يكف »  
صلة « بعد » ظرف متعلق بمحذوف حال من ما « متصل » خبر كان ، ووقف عليه بالسكون  
على لثة ربيعة « أو بعد » معطوف على بعد السابق ، وحرف مضاف إليه « أو بحرفين » متعلق بفصل  
(\*) « كذا » متعلق بمحذوف يدل عليه ما قبله - أى يمال كذا « إذا » ظرف حال من  
معنى الشرط مضاف إلى جملة « قدم » ونائب فاعل قدم يعود إلى المانع « ما » مصدرية ظرفية  
« يتكسر » فعل مضارع فاعله يعود إلى المانع أيضا « أو يسكن » معطوف على يتكسر « إثر الكسر »  
إثر ظرف متعلق بيسكن والاكسر مضاف إليه « كالمطواع » الكاف جارة لقول محذوف ،  
والمطواع - أى للطبع - مفعول مقدم لمر « مر » ، فعل أمر من ماره - أى أطعمه ، واليرة : الطعام .

أحدهما: أنهما مثلاً يأتي قاسم<sup>١</sup> - مع اعترافهما بأن الياء المقدرة لا يؤثر فيها المانع<sup>(١)</sup> ، والاستعلاء في هذا النوع لو اتصل لم يؤثر. والمثال الجيد: « كتاب قاسم »<sup>(٢)</sup>.

الثاني: أن نصوص النحويين مخالفة لما ذكرنا من الحكمين<sup>(٣)</sup>. قال ابن عصفور في مقرب<sup>(٤)</sup> - بعد أن ذكر أسباب الإمالة - ما نصّه: « وسواء كانت الكسرة متصلة أم منفصلة، نحو: لزيد مال؛ إلا أن إمالة المتصلة كائنة ما كانت أقوى ». وقال أيضاً: « وإذا كان حرف الاستعلاء منفصلاً عن الكلمة لم يمنع الإمالة؛ إلا فيما أميل لكسرة

---

(ولا تمل إسبب لم يتصل والكف قد يوجب ما ينفصل)<sup>(٥)</sup>  
أى أن سبب الإمالة لا يؤثر إذا كان غير متصل؛ بأن كان منفصلاً. أما الكف - أى سبب المنع - فقد يؤثر منفصلاً، والمراد بالانفصال في الموضعين: كونهما في كلمة أخرى مستقلة. (١) لأن شرط الإمالة التي يكفها المانع: ألا يكون سببها ياء مقدرة، وألف « آتى » منقلبة عن الياء.

(٢) فإن سبب الإمالة هنا الكسرة الظاهرة، فيكفها المانع وإن كان منفصلاً.  
(٣) أى المذكورين قبل في « مسألة »، وهما: تأثير مانع الإمالة إن كان منفصلاً، وعدم تأثير السبب إلا متصلاً.

(٤) المقرب: كتاب مختصر في النحو والصرف من جزء واحد، منه نسختان مخطوطتان بدار الكتب المصرية.

قال المؤلف في مقدمته: لقد وضعت كتاباً صغير الحجم مقرباً للفهم وقفت فيه من علم النحو على شرائعه، وملكت عصبه وطائمه، وذلكته للفهم بحسن الترتيب وكثرة

---

(\*) « ولا » ناهية « اسبب » متعلق بتعليل المحزوم بلا « لم يتصل » المحلة في محل جر نعت اسبب « والكف » مبتدأ « قد » حرف تحقيق « يوجب » فعل مضارع ومفعول « ما » اسم موصول فاعل يوجب، والجملة خبر المبتدأ وهو الكف، وجملة « ينفصل » صلة ما.

عارضته نحو: «بإل قاسم»<sup>(١)</sup>، أو فيما أميل من الألفات التي هي صلوات الضمائر<sup>(٢)</sup> نحو: «أراد أن يعرفها قبل»<sup>(٣)</sup> انتهى. ولولا ما في شرح الكافية<sup>(٤)</sup> لحملت قوله في النظم:

\* والكف قد يوجب ما ينفصل\* — على هاتين الصورتين<sup>(٥)</sup>

لإشعار «قد يفعل»<sup>(٦)</sup> في عرف المصنفين — بالتقليل.

وأما مانع المانع: فهو الراء المكسورة المجاورة<sup>(٧)</sup>؛ فإنها تمنع

المستغلي والراء — أن يمتعا<sup>(٨)</sup>؛ ولهذا أميل: (وعلى أبصارهم)<sup>(٩)</sup>،

التهديب لألفاظه والتقريب، حتى صار معناه إلى القلب أسرع من لفظه إلى السمع.

(١) فإن الكسرة فيه عارضة بسبب دخول عامل الجر.

(٢) لأن الضمير مع ما قبله كجزء من الكلمة، وها كالكلمة الواحدة.

(٣) فلا تمال الألف في «يعرفها» لأن القاف بعدها مانعة من الإمالة وإن انفصلت.

(٤) أي من قوله: إن سبب المنع قد يؤثر منفصلاً؛ فيقال: أي أحمد بالإمالة،

وأتى قاسم بتركها. (٥) أي المذكورتين في كلام ابن عصفور في المقرب،

وها: ما أميل للكسرة العارضة، وما أميل من الألفات التي هي صلوات للضمائر.

(٦) أي في قول الناظم: «والكف قد يوجب ما ينفصل» وقيل: إن ما في شرح

الكافية لا يمنع صحة حمل كلام الناظم هنا على الصورتين؛ لجواز أن يكون رأيه

هنا مخالفاً لما في شرح الكافية، وما ذكر من كلام ابن عصفور لا ينهض حجة عليه،

ولا يقتضى أن نصوص النحويين خلاف ما قاله. وعلى ذلك فلا اعتراض ولا مؤاخذه

على الناظم. (٧) أي الواقعة بعد الألف

(٨) ذلك لأن الراء حرف توكيد فهي بمنزلة حرفين مكسورين، فقوت بذلك

جانب الإمالة. وهذا إذا تأخرت عن الألف، فإن تقدمت عليها لم تؤثر، كما في

قوله تعالى: (ومن رباط الخيل) فلم يمله أحد من القراء؛ لثلا يلزم التصعد بعد التسفل.

(٩) من الآية ٧ من سورة البقرة

و (إِذْهُمَا فِي النَّارِ) <sup>(١)</sup> - مع وُجُودِ الصَّادِ وَالغَيْنِ ، و (إِنَّ كِتَابَ  
الْأَبْرَارِ) <sup>(٢)</sup> - مع وُجُودِ الرَّاءِ الْمُفْتُوحَةِ، و (دَارَ الْقَرَارِ) <sup>(٣)</sup> - مع وُجُودِهَا <sup>(٤)</sup> .  
و بعضهم يجعلُ المنفصلة بحرفٍ كالمُتَّصِلَةِ <sup>(٥)</sup> سَمِعَ سَيَّبِيوِيَهَ الإِمَالَةَ فِي قَوْلِهِ:  
\* عَسَى اللَّهُ يُعْنِي عَنِ بِلَادِ ابْنِ قَادِرٍ \* <sup>(٦)</sup>

(١) الآية ٤٠ - سورة التوبة (٢) ١٨ - سورة المطففين (٣) ٣٩ - سورة غافر

(٤) أى القاف المستملية والراء المفتوحة ، وكلاهما مانع من الإمالة .

(٥) أى فى أنها تمنع المانع (٦) صدر بيت من الطويل ، لهدبة بن خثرم

العذرى - يهجو رجلاً من بنى عمير بن قادر ، وقيل : لغيره ، وعجزه :

\* بَمَنْهَمِ جَوْنِ الرَّبِّ بَابِ سَكُوبٍ \*

اللغة والاعراب - قادر : اسم رجل . منهمر : مطر كثير ، يقال : انهمل المطر  
وانهمر - أى نزل بشدة وتتابع نزوله . جون : أسود ، ويطلق أيضاً على الأبيض  
فهو من الأضداد . الرباب : السحاب الأبيض - واحده بهاء . سكوب : منصب ، من  
سكب الماء - إذا صب . « الله » اسم عسى . « يعنى » الجملة فى محل نصب خبر « عن بلاد  
ابن قادر » جار ومجرور ومضاف إليه متعلق بـ « يعنى » . « بمنهمر » متعلق أيضاً بـ « يعنى  
« جون الرباب » جون بدل من منهمر ، والرباب مضاف إليه « سكوب » نعت لمنهمر .

والمعنى : يطلب من الله تعالى ويرجوه أن ينزل المطر الكثير ؛ فيعم الأرض  
ويكون الخصب والخير العميم ؛ ليستغنى عن بلاد ابن قادر ويرحل عنها .

والشاهد : إمالة « قادر » مع وجود الفاصل بين الألف والراء المكسورة بحرف ،  
وقد سمع ذلك سيبيويه عن العرب . وفيه شاهد آخر وهو : مجيء خبر « عسى » فعلاً  
مضارعاً غير مقترن بأن المصدرية ، وذلك نادر ، والكثير اقتراه بها .

هذا : ومحل كف الراء المكسورة حرف الاستملاء ؛ إذا تقدم على الألف ؛ فإن  
تأخر عنها لم تكف . وإلى ما تقدم يشير الناظم بقوله :

( وَكَفٌ مُسْتَمَلٍ وَرَأٌ يَنْكُفُّ بِكُسْرٍ رَأٌ ؛ كَمَا رَأَى لَأَ أَجْفُو ) <sup>(٥)</sup>

(\*) « وكف مستمل » كف متداً ومستمل ، مضاف إليه « ورأ » - بالقصر والتنوين - معطوف على

مستمل ، « ينكف » فعل مضارع فاعله يعود إلى كف مستمل ، والجملة خبر المبتدأ « بكسر راء بكسر متعاق  
بينكف ورا مضاف إليه « كما رأى » الكاف جارة لقول محذوف ، وغارماً مفعول أجفو مقدم

(فصل) تَمَّالُ الفَتْحَةُ قَبْلَ حَرْفٍ مِنْ ثَلَاثَةٍ :

أحدها : الألفُ وَقَدْ مَضَتْ ، وَشَرْطُهَا : أَلَّا تَكُونَ فِي حَرْفٍ ،  
وَلَا فِي اسْمٍ يُشَبِّهُهُ <sup>(١)</sup> ؛ فَلَا تَمَّالُ «إِلَّا» لِأَجْلِ - الكسرة . وَلَا نَحْوُ :  
«عَلَى» - لِلرُّجُوعِ إِلَى الْيَاءِ فِي نَحْوِ : عَلَيْكَ ، وَعَلَيْهِ . وَلَا «إِلَى» لِاجْتِمَاعِ  
الْأَمْرَيْنِ فِيهَا .

وَيُسْتَثْنَى مِنْ ذَلِكَ : «هَأَ» وَ«نَأَ» <sup>(٢)</sup> خَاصَّةً ؛ فَإِنَّهُمْ طَرَدُوا الْإِمَالََةَ  
فِيهِمَا <sup>(٣)</sup> ، فَقَالُوا : مَرَّ بِنَأٍ وَبِهَأٍ - وَنَظَرَ إِلَيْنَا وَإِلَيْهَا <sup>(٤)</sup> .  
وَأَمَّا إِمَالَتُهُمْ «أَنِّي وَمَتَّى» <sup>(٥)</sup> ، وَبَلِي وَلَا <sup>(٦)</sup> ؛ فِي قَوْلِهِمْ : أَفْعَلُ  
هَذَا إِمَالًا لَا - فَشَازَ مِنْ وَجْهَيْنِ : عَدَمِ التَّمَكُّنِ <sup>(٧)</sup> ، وَاتْتِفَاءِ السَّبَبِ <sup>(٨)</sup> .

أى : أَنْ حَرْفَ الْاسْتِعْلَاءِ وَالرَّاءَ غَيْرَ الْمَكْسُورَةَ ، إِذَا وَجَدْتَ مَعَهُمَا الرَّاءَ  
الْمَكْسُورَةَ كَفْتُمَا وَأَمِلْتَ الْأَلْفَ لِأَجْلِهَا ، مِثْلُ : لَا أَجْفُو غَارِمًا .

(١) وَذَلِكَ لِأَنَّ الْإِمَالََةَ نَوْعَ مِنَ التَّصْرِيفِ ، وَهُوَ لَا يَدْخُلُ الْحَرْفَ وَلَا مَا يُشَبِّهُهُ  
إِلَّا مَا اسْتَثْنَى تَمَّاسِيَانِي ، فَالْإِمَالََةُ مِنْ خَوَاصِّ الْأَفْعَالِ وَالْأَسْمَاءِ التَّمَكُّنَةِ .

(٢) الْمُرَادُ : «هَأَ» الَّتِي هِيَ ضَمِيرُ الْعَائِثَةِ - لَا «نَأَ» الَّتِي هِيَ ضَمِيرُ  
التَّكْلَامِ الْمُعْظَمِ لِنَفْسِهِ ، أَوْ وَمَعَهُ غَيْرُهُ (٣) بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ قَبْلَهَا كَسْرَةٌ أَوْ يَاءٌ - كَمَا  
مِثْلُ الْمُضَنَّفِ ؛ وَذَلِكَ لِكَثْرَةِ اسْتِعْمَالِهَا ، وَمَعَ اطْرَادِ الْإِمَالََةِ فِيهِمَا فَهَمَا مِنْ قِسْمِ الْمَسْوُوعِ .

(٤) أَى بِالْإِمَالََةِ ؛ لِوُقُوعِ الْأَلْفِ مَسْبُوقَةً بِالْكَسْرَةِ ، أَوْ الْيَاءِ مَفْصُولَةً بِحَرْفِ

(٥) أَى مِنْ الْأَسْمَاءِ الْمَبْنِيَةِ ، وَمِثْلَاهَا : «ذَا» الْإِشَارِيَّةُ .

(٦) الْأُولَى حَرْفِ جَوَابٍ ، وَالثَّانِيَّةُ حَرْفِ نَفْيٍ - لِأَنَّ الْجَوَابَ ، خِلَافًا لِقَطْرِبِ الَّذِي

يَجِيزُ إِمَالََةَ «لَا» الْجَوَابِيَّةِ أَيْضًا ، لِكَوْنِهَا مُسْتَقَلَّةٌ فِي الْجَوَابِ ، وَمِثْلَاهَا : «يَا» النَّدَائِيَّةُ .

(٧) أَى لِأَنَّهَا مَبْنِيَّةٌ (٨) أَى الْمَجُوزُ لِلْإِمَالََةِ ؛ لِأَنَّ الْأَلْفَ فِي الْمَبْنِيِّ أُصْلِيَّةٌ

وغير منقلبة عن شيء ، وليست قبلها كسرة . والذي سهل إمالة هذه الأحرف أنها  
ناطقة عن الجمل ؛ لأنها تفيد معنى مفهومًا مستقلة عن غيرها ، فأصبح لها مزية على غيرها .

وهذا التعليل ظاهر في غير «أى ومتى» . وإلى ما تقدم يشير الناظم بقوله :



الثاني: الراء؛ بشرط كونها مكسورة، وكون الفتحة في غير ياء<sup>(١)</sup> وكونهما<sup>(٢)</sup> متصليتين، نحو: مِنَ الْكَبِيرِ - أو مُنْفَصِلَتَيْنِ بساكن غير ياء نحو: مِنْ عَمْرٍو؛ بخلاف نحو: «أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الْغَيْرِ - وَمِنْ قُبْحِ السَّيْرِ»<sup>(٣)</sup> - وَمِنْ غَيْرِكَ<sup>(٤)</sup>. واشترط الناظم تطرف الراء - مردود<sup>(٥)</sup> بنص سيديويه على إمالتهم فتحة الطاء من قولك: «رَأَيْتُ خَبَطَ رِيَّاحٍ»<sup>(٦)</sup>

(وَلَا تُنَلِّ مَا لَمْ يَنْلِ تَمَكَّنَا دُونَ تَمَاعٍ، غَيْرَ «هَاءٍ» وَغَيْرَ «نَاءٍ»)<sup>(٧)</sup>  
 أى: لا تمل غير المتكمن إلا سماعاً، ما عدا «ها» و«نا»؛ فإنهما يملان باطراد لكثرة استعمالهما؛ إذا كان قبلهما كسرة أو ياء كما تقدم، وقد علمت أن هذا لا يمنع الاقتصار على السمع. هذا: وتعال «ها» و«طا» و«را» و«حا» - في فواتح السور؛ للفرق بين الاسم والحرف؛ لأنهما أسماء ما يلفظ به من الأصوات المنقطعة في مخارج الحروف - لا حروف. وكذلك تعال حروف المعجم مثل: «با - وتا - ونا» .. إلخ.  
 (١) سواء كانت بعد ذلك في حرف استملاء نحو: من البقر، أو في راء نحو: قوله تعالى (إنها ترمى بثمر رمي) ، أو في غيرها نحو: (إنها لإحدى الكبر) .  
 (٢) أى الفتحة والراء (٣) فلا تعال الفتحة فيهما لأنها على الياء . والغير جمع غير - وهى أحوال الدهر وأحداثه المتغيرة . والسير: جمع سيرة - وهى السنة والطريقة (٤) لان الفصل فيه ياء ساكنة . وينفرد أيضاً الفصل بين الفتحة والراء بحرف مكسور؛ فيقال نحو: «أثير» . ويشترط ألا يكون بعد الراء المكسورة حرف استملاء، نحو: من المشرق؛ فإنه مانع من الإمالة كما نص على ذلك سيديويه (٥) قد يجاب عن الناظم بأنه خص الطرف بالنظر للبالغ - لآلأنه لازم وسكت عن غيره . ولا يلزم من السكوت على الشيء نفيه .  
 (٦) قال الصياني: لعله بفتح الحاء والباء - أى ورقاً نفضته الرياح من الشجر ،

(\*) «ما» اسم موصول مفعول تل (أ. ينل تمكنا» الجملة صلتهما، وتمكنا مفعول ينل «دون» ظرف متعلق بتل «سماع» مضاف إليه «غير» منصوب على الحال أو على الاستثناء «ها» مضاف إليه ، «وغير» مضاف على غير الأولى «نا» مضاف إليه ،

والثالث : هاء التأنيث <sup>(١)</sup> . وإنما يكونُ هذا في الوقفِ خاصَّةً  
 كرحمةٍ ونعمةٍ ؛ لأنهم <sup>(٢)</sup> شبهوا التأنيثَ بآلفه ؛ لا تفارقهما في المخرج <sup>(٣)</sup>  
 والمعنى <sup>(٤)</sup> — والزيادة <sup>(٥)</sup> — والتطرُّف — والاختصاص بالاسماء .

والذى في اللسان ، خبط الشجرة : شدها ثم ضربها بالعصا ونفض ورقها منها ،  
 والخبط : ضرب ورق الشجر حتى ينحط عنه ، ثم يستخلف من غير أن يضر ذلك  
 بأصل الشجرة . وعن الليث ، الخبط : خبط ورق العِضاء من الطلح ونحوه ؛ يخبط  
 بالعصا فيتناثر ثم تعلق به الإبل . ومن هذا يتبين : أنه يجوز سكون الباء وفتحها ،  
 ويؤخذ من الإمالة في هذا المثال : أنه لا يشترط في إمالة الفتحة بكسر راء بعدها —  
 كونها في كلمة واحدة . وفي إمالة الفتحة قبل الراء — يقول الناظم :

( وَالْفَتْحَ قَبْلَ كَسْرِ رَاءٍ فِي طَرَفٍ أَمِلَ كَلِمًا يُسْرِمِلُ تَكْفَ الْكَافِ ) <sup>(٥)</sup>

أى أمل الفتحة قبل الراء المكسورة بالشروط التي أوضحها المصنف وصلا ووقفاً ،  
 وهي تكون في الطرف غالباً ، نحو : مل للأمر الأيسر تكف المشقة .

(١) ومثلها : هاء المباعدة ، نحو : علامة ؛ لأنها في الأصل هاء تأنيث . أما هاء  
 السكت ، نحو : « كتابيه » — فلا تمال الفتحة قبلها على الراجح . وكذلك لا تمال الفتحة  
 قبل تاء التأنيث التي لا تقلب هاء ، كرحمة — عند من يقف عليها بالتاء . ولا قبل التاء  
 المتصلة بالفعل ، كقامت <sup>(٢)</sup> بيان لسبب إمالة الفتحة قبل الهاء مع أنها ليست  
 من أسباب الإمالة <sup>(٣)</sup> لأن كلاً يخرج من أقصى الحلق .

(٤) لأنهما يدلان على التأنيث <sup>(٥)</sup> أى على أصول الكلمة .

وقد أشار الناظم إلى إمالة الفتحة قبل الهاء — بقوله :

( كَذَا الَّذِي تَلِيهِ « هَاءُ » التَّأْنِيثِ فِي وَقْفٍ ؛ إِذَا مَا كَانَ غَيْرَ أَلْفٍ ) <sup>(٥)</sup>

(\*) « والفتح » مفعول أمل مقدم « قبل » ظرف متعلق به « كسر راء » مضاف  
 إليه « في طرف » جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لراء « كالأيسر » الكاف جارة لقول محذوف  
 والأيسر متعلق بمل « تكف » فعل مضارع للمجهول مجزوم في جواب الأمر ، ومفعوله الأول  
 نائب فاعله المستتر فيه ، « الكاف » مفعوله الثاني

(\*) « كذا حار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « الذى » مبتدأ مؤخر « هاء التأنيث »  
 هاء فاعل تليه والتأنيث مضاف إليه ، والجملة صلة الذى « في وقف » متعلق بتليه « إذا » ظرف فيه معنى الشرط  
 « ما » زائدة « كان » اسمها يعود إلى الذى تليه هاء التأنيث « غير ألف » غير خبرها وألف مضاف إليه

وعن الكسائي إمالة هاء السكّت أيضاً نحو : ( كِتَابِيَّةٌ ) .  
والصحيح المنعُ — خلافاً لشعلب وابن الأنباري .

أى : كذلك تمال الفتحة قبل هاء التانيث في حالة الوقف ؛ بشرط ألا يكون قبل  
الهاء ألف ، نحو : الصلاة والحياة — فإنها لا تمال . قال الاشموني : إنه لا وجه لاستثناء  
الالف ؛ لأن الضمير في تليه راجع للفتح وليس للحرف الذى تليه الهاء . ولعله فعل  
ذلك لدفع توهم أن الهاء تسوغ إمالة الالف كما سوغت إمالة الفتحة .

### الأسئلة والتريبات

- ١ — عرف الإمالة ، وبين الغرض منها ، وحكمها ، ومن هم أصحابها ؟
- ٢ — ما الذى تدخله الإمالة من أنواع الكلمة ؟ اشرح ذلك ، ومثل لما تقول .
- ٣ — أذكر أربعة من أسباب الإمالة ، ومثلها من الموانع — مع الايضاح بالتحميل .
- ٤ — متى تمال الفتحة؟ وما شرط إمالتها قبل الراء ؟ اشرح ذلك ، موضحاً بالأمثلة .
- ٥ — اشرح قول ابن مالك :

( وَكَفَّ مُسْتَعْمِلٍ وِرَاءَ يَنْسَكْفُ بِكَسْرِ رَا كِفَارِمَا لَا أُجْفُو )

وبين على ضموته — حكم الألف في قوله تعالى : ( وَطَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ .  
وإن الآخرة هِيَ دارُ القَرَارِ ) .

- ٦ — بين ما تجوز إمالته ، وما لا تجوز ؛ مع ذكر السبب ، والمانع فيما يأتى :  
قال تعالى : ( وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ وَنَهَى النَّفْسَ عَنِ الْهَوَىٰ فإِنَّ  
الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَى . قُلْ إِنْ أَنْهَدَىٰ هُدَىٰ اللَّهِ يَتَحَقُّ اللَّهُ الرَّبُّ بِأُيُوبَ  
الصدقات ، والله لا يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ ) في الأمثال : « إِنْ الْعَصَا  
مِنَ الْعُصَيَّةِ ، وَلَا تَلِدُ الْحَيَّةُ إِلَّا حَيَّةً » . بنس الجار من الأثرار ، وأنعم  
بجوار الأخيار الأبرار . المال مال الله ، والخلق عياله ، فالويل لمن بالغ في الضرر  
ويحل به على عياله . لقد كان أبو بكر نسيابة في العرب ، وكان يأخذ الناس  
بالأسرف في كل أمر ويحيدهم عن الضرر ما استطاع إلى ذلك سبيلاً . سقم بفا .  
أزمات ، فيجب أن تذرع بالصبر حتى نقضى عليها ، والله مع الصابرين .

(باب التصريف) (١)

وهو : تغيير في بنية الكلمة (٢) لغرض معنوي أو لفظي :  
فالأول : كتغيير المفرد إلى التثنية والجمع ، وتغيير المصدر إلى الفعل  
والوصف (٣) . والثاني : كتغيير قول وغزوة - إلى قال وغزأ (٤) .  
ولهذين التغييرين أحكام ؛ كالصحة والإعلال ، وتسمى تلك الأحكام :  
علم التصريف (٥) . ولا يدخل التصريف في الحروف ، ولا فيما أشبهها ؛ وهي

باب التصريف

(١) يقولون : إن التصريف في اللغة معناه مطلق التغيير . وفي القاموس : التصريف في الكلام : اشتقاق بعضه من بعض ، وفي الريباج : تحويلها من وجه إلى وجه .  
وفي الاصطلاح ما ذكره المصنف .

(٢) أى في صيغتها التي حقها أن تكون عليها حالة الافراد ؛ وذلك لإظهار ما في حروفها ؛ من أصالة أو زيادة - أو حذف - أو صحة - أو إعلال - أو إبدال .  
(٣) وكالتكسير والتصغير - وقد سبق الكلام على هذا النوع .

(٤) وهذا التغيير يكاد ينحصر في القلب والاببدال ، والحذف ، والادغام والزيادة والنقل - وهو المقصود هنا (٥) وذلك لما فيها من التغيير والتحول من حال إلى حال ، وعلى هذا يتضح التعريف الاصطلاحي الوافي للتصريف ، وهو :  
أنه علم يبحث عن أحكام بنية الكلمة العربية ؛ بما لحروفها من أصالة وزيادة ، وصحة وإعلال ونحو ذلك . وبما يمرض لآخرها من وقف أو غيره ؛ مما ليس بإعراب أو بناء .  
ويكون التصريف في الأسماء المتمكنة ، والأفعال المتصرفة في اللغة العربية . ولا يدخل الأسماء الأعجمية ، ولا يتعلق بالحروف وأشباهاها . وفي ذلك يقول الناظم :

(حَرْفٌ وَشِبْهُهُ مِنَ الْحَرْفِ بَرِيٌّ وَمَا سِوَاهُمَا بِتَصْرِيفِ حَرِيٍّ) (٥)

(\*) « حرف » مبتدأ « وشبهه » عطف عليه والماء مضاف إليه « من الصرف » متعلق بيري الواقع خبراً عن المبتدأ وما عطف عليه ، وصح ذلك لأن برى - على زنة فاعل ، وهي مخبرها عن الواحد والجمع « وما » اسم موصول مبتدأ « وسواهما » سوى ظرف ومضاف إليه متعلق بمحذوف صلة « بتصريف » متعلق بجرى الواقع خبراً عن المبتدأ . وأصله : حرى بالشديد فحذف الضرورة

الأسماء المتوَعَّلَّةُ في البناء<sup>(١)</sup> والأفعالُ الجامدة<sup>(٢)</sup>؛ فلذلك لا يدخلُ فيما كان على حرفٍ أو حرفين؛ إذ لا يكونُ كذلك إلا الحرفُ، كباءِ الجرِّ - ولامِهِ - وقد - وبل ، وما أشبهه الحرفَ ؛ كتاءِ قُمت - و « نأ » من قنا .

وأما ما وُضِعَ على أكثر من حرفين ثم حُذِفَ بعضُهُ - فيدخلُهُ التصريفُ، نحو : يدٍ ودمٍ - في الأسماء . ونحو : « قِ » زيِّدًا ، وقُم ، وبع - في الأفعال<sup>(٣)</sup> .

(فصل) ينقسمُ الاسمُ<sup>(٤)</sup> إلى : مُجَرَّدٍ من الزوائدِ ، وأقله الثلاثيُّ<sup>(٥)</sup> كرجُلٍ ، وغايتهُ الخماسيُّ كسفرَجَلٍ ، وما بينهما الرباعيُّ كجعفر .

أى : أن الحرف وما يشبهه من الأسماء المبنية والأفعال الجامدة - برىء وخال من التصريف . وما سواهما - وهو الأسماء المتكئة والأفعال المتصرفة - حرى وجدير بالتصريف (١) مثل الضائِر ، وأسماء الاستفهام والشرط ، والموصولات ، وأسماء الإشارة ، وأسماء الأفعال . وما ورد من تصغير بعض أسماء الإشارة والأسماء الموصولة فشاذ (٢) أى التى لا تختلف أبنيته باختلاف الأزمنة ، مثل : نعم - وبئس - وعسى - وليس ، وذلك لأنها أشبهت الحروف في الجمود والبناء .

(٣) وقس على ذلك ما أشبهه . وفيما تقدم يقول الناظم :

(وَلَيْسَ أَدْنَى مِنْ ثَلَاثِيٍّ يُرَى قَابِلَ تَصْرِيفِ سِوَى مَا غَيْرًا)<sup>(٦)</sup>

أى أنه لا يقبل التصريف من الأسماء والأفعال - ما كان على أقل من ثلاثة أحرف ؛ إلا ما حدث فيه تغيير بالحذف منه (٤) أى المتصرف . أما المبنى فقد يكون على حرف أو حرفين (٥) قيل : إنما كان أقل أبنية الاسم ثلاثة أحرف ؛ لأنه لا بد في اعتدال الكلمة من حرف يبتدأ به ، وحرف يوقف عليه ، وحرف يتوسطهما . والذي يبتدأ به

(\*) « أدنى » اسم ليس « ثلثي » متعلق به « يرى » فعل مضارع للمجهول والحملة خبر ليس ورتب فاء له مفعوله الأول « قابل تصريف » قابل مفعوله الثاني وتصريف مضاف إليه « سوى » أداة استثناء « ما » اسم موصول أو إنكرة موصوفة مضاف إليه ، وجملة « غيرا » صلة أو صفة ، والألف الإطلاق .

وإلى مزيدٍ فيه ؛ وغايته سبعة كاستخراج<sup>(١)</sup> ، وأمثله كثيرة في قول سيديويه لا تليق بهذا المختصر<sup>(٢)</sup> .

وأبنية الثلاثي أحد عشر ، والقسمه تقتضي اثني عشر ؛ لأن الأول

ينبغي أن يكون متحركاً؛ إذ لا يبدأ بالساكن ، والوقوف عليه يجب أن يكون ساكناً ، فلما تنافيا كرهوا مقارنتهما ، ففصل بينهما ثالث لا تجب فيه حركة ولا ساكن ؛ ليكون مناسبا لهما فأصبح الثلاثي أكثر الأسماء استعمالاً ، لحفته بقلة حرفه ، واعتداله بسبب الفصل بين فائمه ولامه (١) وأقله أربعة ، مثل : قتال ، وبينهما الخماسي ، كإكرام ، والسداسي كانطلاق . وفي ذلك يقول الناظم :

( وَمُنْتَهَى اسْمٍ خَمْسٌ أَنْ تَجْرَدَا وَإِنْ يُرَدُّ نِيْوُ فَمَا سَبْعًا عَدَا )<sup>(٣)</sup>

أى : أن منتهى ما يبلغ الاسم المجرد من الزيادة - خمسة أحرف ، وإن زيد فيه فلا يجاوز سبعة أحرف (٢) لحصها صاحب التصريح فقال : « الزيادة تسكون : واحدة وثنتين - وثلاثا - وأربعا . ومواقعها أربعة : قبل الفاء - وبينها وبين العين - وبين العين واللام - وبعد اللام . ولا تخلو من أن تقع متفرقة أو مجتمعة ؛ فالزيادة الواحدة قبل الفاء ، نحو : « أجدل » ، وما بين الفاء والعين ، نحو : « كاهل » ، وما بين العين واللام نحو : « غزال » ، وما بعد اللام نحو : « علقى » . والزيادتان المجتمعتان قبل الفاء ، نحو : « منطلق » ، وبين الفاء والعين ، نحو : « جراجر » - للضخام من الإبل ، وبين العين واللام ، نحو : « خطاف » ، وبعد اللام ، نحو : « عبايا » . والزيادتان المتفرقتان ؛ بينهما الفاء نحو : « أجادل » ، وبينهما العين ، نحو : « عاقول » ، وبينهما اللام ، نحو : « قصيرى » - لضرب من الأفاعى ، وبينهما الفاء والعين ، نحو : « إعصار » ، وبينهما العين واللام ، نحو : « خيزلى » - مشية فيها ثقائل ، وبينهما الفاء والعين ، نحو : « أجفلى » - للجماعة من كل شيء . والثلاثة المجتمعة قبل الفاء نحو : « مستخرج » ، وبين العين واللام ، نحو : « سلاليم » ، وبعد اللام ، نحو : « عنفوان » وعنفوان الشيء : أوله أو بهجته . والمتفرقة نحو : « عمائل » . واجتماع ثنتين وانفراد واحدة نحو « أفعوان » . والأربعة نحو : « اشهباب » - مصدر اشهباب -

(\*) « ومنتهى اسم » منتهى مبتدأ واسم مضاف إليه « خمس » خبر « تجردا » فعل الشرط والألف للإطلاق ، والجواب محذوف « يزد » بالبناء للمفعول فعل الشرط « فها » الفاء واقمة في جواب الشرط وما نافية « سبعا » مفعول عدا مقدم ، والجمله في محل جزم جواب الشرط .

واجبُ الحركة<sup>(١)</sup> والحركاتُ ثلاثٌ. والثاني يكونُ محرَّكاً وساكناً؛ فإذا  
ضربت ثلاثة أحوال الأول في أربعة أحوال الثاني - خرج من ذلك اثنا عشر<sup>(٢)</sup>،  
وأمثلتها: فِلس - فَرَس - كَتِفَ - عَضُد - حَبْر - عِنَب - إِبِل ،  
قُقُل - صُرَد - دُئِيل - عُنُق<sup>(٣)</sup> . والمهمَلُ منها: « فِعْل »<sup>(٤)</sup> .

وأما قراءةُ أبي السَّمَالِ: (وَالسَّمَاءُ ذَاتِ الْحُبُكِ) بكسر الحاء وضمِّ الباء -  
فقليل: لم تثبت<sup>(٥)</sup>، وقيل: أتبع الحاء للثاء من «ذاتِ»<sup>(٦)</sup>، والأصل حُبُكِ  
- بضمَّتَيْن، وقيل: على التداخُل في حرَفِ الكلمة؛ إذ يقال: حُبُكِ  
بضمَّتَيْن، وحِبِك - بكسرتين<sup>(٧)</sup> . وزعم قومٌ إهمال « فِعْل » أيضاً،

إذا صار أشهب . والشبهة: بياض يخالطه سواد

(١) لأنه مبتدأ به ويتعذر الابتداء بالساكن (٢) وإليها يشير الناظم بقوله:

(وَعَبْرَ آخِرِ الثَّلَاثِي أَفْتَحَ وَضُمَّ وَأَكْسَرَ، وَزِدْ تَسْكِينِ ثَانِيهِ تَعَمُّ)<sup>(٨)</sup>

ولم يعتبر الحرف الأخير من الثلاثي في الوزن؛ لأنه حرف إعراب فخرته بحسب العوامل  
ولا صلته بما قبله (٣) الأمثلة التي ذكرها المصنف لهذه الأوزان من الأسماء. وأمثلتها  
من الصفات على الترتيب المتقدم هي: سهل - بطل - حذِر - يقظ - نكس «السهم ينكسر

فوقه فيجعل أعلاه أسفله» - زيم «متفرق» - يانز «ضخم» - حلو - حُطَم - رُئِم - جُنُب  
(٤) بكسر الفاء وضم العين، وإنما أهملت لثقل الانتقال من كسر لازم إلى ضم لازم وكلاهما

ثقل، ولهذا لم يرد في كلام العرب (٥) وهو الصحيح. وأبو السمال المدوي البصري - مقرئ

له اختيار شاذ في القراءة (٦) ولم يعتمد باللام الساكنة؛ لأن الساكن حاجز غير حصين. وضعف

بأن «أل» كلمة رأسها منفصلة فهي حاجز قوى يمنع من الاتباع. وصاحب هذا القول أبو حيان

(٧) فقد ركب القاري من اللغتين هذه القراءة، وينسب ذلك لابن جني. واعترض على

هذا القول بأن التداخل في جز أي الكلمة الواحدة غير معهود، وإنما المعهود التداخل

(\*) «وغير» مفعول أفتح مقدم «آخر الثلاثي» آخر مضاف إليه والثلاثي كذلك «وضم واكسر»

فملا أمر مطوَّبان على أفتح «تسكين» مفعول زد «ثانيه» ثاني مضاف إليه، وهو مضاف إلى

الهاء «تعم» فعل مضارع مجزوم في جواب الأمر والفاعل أنت

وأجابوا عن دُئِلٍ ورئِمٍ - بأنهما منقولان من الفعل<sup>(١)</sup> . واحتجَّ  
المثبتون بوعِل لغة في الوَعِل<sup>(٢)</sup> . وإنما أهمل أو قلَّ لقصدِهِم تخصيصه  
بفعل المفعول<sup>(٣)</sup> .

والرابعيُّ المجرَّد ؛ مفتوحُ الأوَّل والثالث كجعْفَر ، ومكسورُهما  
كزَبْرَج<sup>(٤)</sup> ، ومضمومُهما كدُمَلِج<sup>(٥)</sup> ، ومكسورُ الأوَّل مفتوحُ الثاني  
كفَطْحَل<sup>(٦)</sup> . ومكسورُ الأوَّل مفتوحُ الثالث كدِرْهَم<sup>(٧)</sup>

بين حرفي كلمتين . والاتباع أحسن هذه الأقوال . والحبك : طرائق النجوم في السماء  
والمفرد حبيكة ، وحبك الرمل : حروفه والواحدة حباك . ومن الماء والشعر : الجعد  
المتكسر منهما (١) أى المبني للمجهول ، فليسا من الأسماء الأصلية ، ودئل : اسم  
دوية تشبه ابن عرس ، سميت به قبيلة من كنانة ، وإليها ينسب أبو الأسود الدؤلي . ورئِم :  
اسم جنس للدبر (٢) وعلى ذلك فليس « فَعِل » بمهملة كما يزعمون . والوعِل : تيس  
الجيل ، والأنثى وعلة (٣) واحتمل فيه الثقل لأنه بناء عارضى فرعى على المبني للعلوم  
وقد أشار الناظم إلى ذلك - وإلى فَعِل - فقال :

( وَفَعِلٌ أَهْمِلٌ ، وَالْعَكْسُ يُقِلُّ لِقَصْدِهِمْ تَخْصِيصَ فَعِلٍ بِفَعِلٍ )<sup>(٥)</sup>  
أى أن ما كان على وزن « فَعِل » بكسر فضم - أهمل استعماله للنقل ، وعكسه - وهو  
ما جاء على وزن « فَعِل » بضم فكسر - قليل الاستعمال ؛ لأن العرب أرادوا تخصيص  
صفة فعلية بفَعِل ؛ أى بالفعل الماضى الثلاثى المبني للمجهول .

(٤) اسم للذهب - والسحاب الرقيق فيه حمرة - والزينة من وثى أو جوهر .  
(٥) اسم فرس معاذ بن عمرو بن الجوح (٦) هو الضخم من الإبل - أو زمن  
خروج نوح عليه السلام من السفينة (٧) ما ذكره المصنف أمثلة لأوزان الأسماء ،  
وأمثلة هذه الأوزان من الصفات هى : « سَلَّهَبٌ » للطويل - أو من الرجال خاصة ، و« دَلْتَمٌ »  
للناقصة التى كسرت أسنانها من السكر - وللعجوز . « وِدْرِدِحٌ » للولع بالشيء والعجوز .

(\*) « وفعل » مبتدأ « أهمل » الجملة خبر « والعكس يقل » إعرابه كذلك « لقصدِهِم  
متعلق بيقول ، والضمير المضاف إليه فاعل قصد - من إضافة المصدر إلى فاعله « تخصيص » مفعوله  
« فعل » مضاف إليه « بفعل » متعلق بتخصيص .



وزاد الأخصش والكوفيون : مضموم الأول مفتوح الثالث  
كجُخْدَب<sup>(١)</sup> ، والمختار أنه فرع من مضمومها ، ولم يُسمع في شيء  
إلا وُسمع فيه الضم كجُخْدَب وطُخْلَب<sup>(٢)</sup> وجُرْشِع<sup>(٣)</sup> . ولم يُسمع  
في بُرُن<sup>(٤)</sup> و بُرْجُد<sup>(٥)</sup> وعُرْفُط<sup>(٦)</sup> - إلا الضم .

وللخماسي المجرد أربعة ؛ أمثلتها : سَفَرَجَل<sup>(٧)</sup> ، جَحْمَرَش<sup>(٨)</sup>  
قِرْطَب<sup>(٩)</sup> قَدْ عَمِل<sup>(١٠)</sup> ، فجملة الأوزان المتفق عليها عشرون<sup>(١١)</sup> .

وما خرج عما ذكرنا من الأسماء العربية الوضع - فهو مُفْرَعٌ  
عنها ؛ إما بزيادة كمنطلق ومُحْرَجِم . أو بنقص أصل كيدٍ ودم .  
أو بنقص حرف زائد كعَلَبِط - أصله عَلَابِط<sup>(١٢)</sup> ؛ بدليل أنهم  
نطقوا به ، وأنهم لا يُوالون بين أربع متحركات . أو بتغيير شكل ؛

و«جرشع» - للعظيم من الإبل والحيل ، و«سبتر» للشهم الماضي . والسبطرى : مشبة  
فيها تبختر ، و«هباع» للأكول العظيم اللقم . وأوزنها على الترتيب : فَعْمَل - فَعْمَل -  
فَعْمَل - فَعْمَل - فَعْمَل .

- (١) هو الأسد - والطويل الرجلين
- (٢) خضرة تملو الماء المزمز
- (٣) هو العظيم من الجمال والحيل
- (٤) اسم لخب الأسد
- (٥) كساء غليظ مخطط
- (٦) شجر من العضاء في البادية
- (٧) مثال للاسم ، والصفة نحو : شمردل - للسريع من الإبل - والطويل
- (٨) اسم للعجوز المسنة - وللأفعى الضخمة
- (٩) هو الشيء الحقير التافه ، ومثال الصفة : جر دحل . للضخم من الإبل

(١٠) هو : الضخم من الإبل وأوزانها على الترتيب : فَعْمَل - فَعْمَل - فَعْمَل - فَعْمَل  
(١١) أحد عشر لثلاثي ، وخمسة للرباعي ، وأربعة للخماسي ، ولا عبرة بمن خالف  
في مضموم الفاء مكسور العين ، وقد جعل متفقاً عليه . (١٢) هو الضخم من الرجال .

كتغيير مضموم الأول والثالث؛ بفتح ثالثه في نحو: جُنْدَب -  
وبكسر أوله في نحو: خِرْفَعُ<sup>(١)</sup>. وكتغيير مكسورها؛ بضم ثالثه في  
نحو: زَيْبُر<sup>(٢)</sup>. وأما سَرَخَس وبلخش - فأعجميان<sup>(٣)</sup>.

(فصل) وينقسم الفعل إلى مجردٍ . وأقله ثلاثة كضرب، وأكثره

(١) هو القطن الفاسد في براعيه .

(٢) هو ما يظهر من درز الثوب . وقيل : هو لحن . والصحيح زَيْبُر - كزبرج

(٣) الأول : اسم بلدة بخراسان . والثاني : اسم حجر من الجواهر معروف .  
وفيما تقدم من أوزان الرباعي والخماسي المجردين ، وحكم ما خرج عما ذكر -

يقول الناظم :

( لِأَسْمِ مُجْرَدٍ رُبَاعٍ « فَعْمَلٌ » وَفِعْمَلٍ ، وَفِعْمَلٍ وَفِعْمَلٍ «  
وَمَع « فِعْلٌ - فِعْمَلٌ » ، وَإِنْ عَلَا فَمَع فِعْمَلٍ حَوَى فَعْمَلًا  
كَذَا فِعْمَلٌ وَفِعْمَلٌ ، وَمَا غَايَرَ لِزَيْدٍ أَوْ النَّقْصِ انْتَمَى )<sup>(\*)</sup>

أى أن للاسم الرباعي المجرد ستة أوزان هي المذكورة ، وللخماسي المجرد المشار  
إليه بقوله : وإن علا - أربعة أبنية وقد ذكرها . وأشار بقوله وما غير .. إلخ - إلى  
أن ما جاء على خلاف ذلك فهو : إما مزيد فيه ، أو ناقص محذوف منه بعض حروفه .  
والمزيد من الأسماء : ما كان بعض حروفه زائداً . وأقصى ما يصل إليه الاسم بالزيادة سبعة  
أحرف ؛ فالثلاثي يزداد عليه حرف نحو : إصبع - وحرفان نحو : إعصار - وثلاثة نحو :  
مستخرج - وأربعة نحو : اشهباب . والرباعي يزداد عليه حرف نحو : مدحرج - وحرفان  
نحو متدحرج - وثلاثة نحو : عبوثران « اسم نبات » . أما الخماسي فلا يزداد عليه إلا حرف مد-

(\*) « لاسم » جار ومجرور خبر مقدم « مجرد رباع » نعتان لاسم ، وحذفت باء النسب  
من رباع للضرورة « فعلل » مبتدأ مؤخر ، وما بعده معطوف عليه (\*) « ومع » ظرف متعلق  
بمعذوف حال مما قبله « فعل » مضاف إليه « فعلل » معطوف عليه «علا» فعل الشرط ومعناه :  
زد ، وفاعله يعود على اسم « فع » الفاء واقعة في الجواب ، « ومع » ظرف متعلق بمعذوف حال  
من « فعللا » الواقع مفعولاً لحوى ، و « فعلل » مضاف إليه ، وجملة « حوى » جواب الشرط على  
تقدير قد داخلة على الماضي ، وفاعل حوى يعود على اسم (\*) « كذا » متعلق بمعذوف خبر مقدم  
« فعلل » مبتدأ مؤخر « وفعلل » عطف عليه « وما » اسم موصول مبتدأ « غاير » الجملة صلة  
« لزيد » متعلق بانتضى « أو النقص » عطف على لزيد ، وجملة « انتضى » خبر المبتدأ .

أربعة كدَحْرَج . وإلى مزيدٍ فيه ، وغايته سِتَّةٌ كاستخْرَج<sup>(١)</sup> ،  
وأوزانه كثيرة<sup>(٢)</sup> .

وأوزان الثلاثيِّ ثلاثةٌ : كضَرَبَ ، وَعَلِمَ ، وَظَرَفَ<sup>(٣)</sup> . وأما نحو :  
ضَرِبَ - بضمٍّ أوَّلِهِ وكسْرٍ ثانيهِ ؛ فمن قال : « إِنَّهُ وَزَنُ أَصْلِيٌّ » ؛ مُسْتَدِلًّا بِأَنَّ  
نحو : جُنَّ ، وَبُهِتَ ، وَطُلَّ دَمُهُ ، وَأُهْدِرَ ، وَأُوْلِعَ بِكِنَا ، وَعُنِيَ  
بِحَاجَتِي بمعنى اعْتَنَى بِهَا<sup>(٤)</sup> ، وَزُهِيَ عَلَيْنَا بمعنى تَكَبَّرَ<sup>(٥)</sup> - لم تُسْتَعْمَلْ  
إِلَّا مَبْنِيَةٌ لِلْمَفْعُولِ - عَدَّهُ رَابِعًا<sup>(٦)</sup> . وَمَنْ قَالَ إِنَّهُ فَرَعَ عَنْ فِعْلِ الْفَاعِلِ ؛  
مُسْتَدِلًّا بِتَرْكِ الْإِدْغَامِ فِي نَحْوِ : سُوِّرَ - لم يَعُدَّهُ<sup>(٧)</sup> .

قبل الآخر نحو : سلسيل ، وفي الآخر نحو قَبْمَثْرِي ، ولا يتجاوز بالزيادة ستة أحرف .  
وأبنية المزيد كثيرة تزيد على الثلاث . وقد استقصاها ابن عصفور في كتابه « المتع »  
وذكرها سيبويه في كتابه ، فارجع إليهما إن شئت .

- (١) وأقله أربعة ، مثل « أكرم » ، ثم الخماسي كأنطلق .
- (٢) تقدم المشهور منها في باب مصادر غير الثلاثي « جزء ٣ صفحة ٣٧ » .
- (٣) لأن الفاء لا تكون إلا مفتوحة ، ولا تكون ساكنة لأنه لا يبدأ بالساكن .
- (٤) أما « عني فلان كذا » بمعنى قصده - فهو مبنى للفاعل .
- (٥) ومثلها : حَمَ - وَزَكَمَ - وَوَعَكَ - وَفَلَجَ - وَسَقَطَ فِي يَدِهِ - وَتَقَسَّتِ  
المرأة - وَتَنَجَّتِ الدابة - وَغُمَّ الهلال - وَأَغْمَى عَلَى مُحَمَّدٍ . إلخ .
- (٦) وإلى هذا ذهب المبرد والكوفيون وتبعهم الناظم ، ودليلهم : أن فعل المفعول  
لو كان فرعا لغيره لاستنزم وجوده وجود ذلك الغير ، لأن وجود الفرع يستوجب وجود  
الأصل ، واللازم باطل لوجود هذه الأفعال ونحوها - فكذلك للزوم .
- (٧) وهذا هو الأظهر - وهو مذهب البصريين ، وحجتهم : أن عدم قلب الواو  
بياء وإدغامهما ، مع اجتماعهما ، وسبق إحداها بالسكون على مقتضى القاعدة - دليل على  
أنها مغيرة عن فعل الفاعل وهو ساير ؛ فكما لا تدغم الألف من ساير - فكذلك  
ما غير عنها . وأجيب بأنه لو أدغم ، وقيل : سِيرَ - لم يعلم ، أهو مجهول ساير ؟ أو سِيرَ ؟  
فتترك الإدغام منعاً للاجمال .

وللرابعى وزن واحد كدَحْرَج ، ويأتى فى دُحْرَج - بالضم -  
الخلافاً فى فعل المفعول .

(فصل) فى كَيْفِيَّةِ الْوِزْنِ ، وَيُسَمَّى التَّمْثِيلِ (١) .

تُقَابِلُ الْأَصُولُ بِالْفَاءِ - فَالْعَيْنِ - فَالْلامِ (٢) ؛ مُعْطَاةٌ مَا لَمْ يَزُودْ مِنْهَا  
مِنْ تَحْرُكٍ وَسُكُونٍ (٣) ، فيقال فى فَلَسَ : فَعَلٌ ، وفى ضَرَبَ : فَعَلٌ -  
وكذلك فى قَامَ وَشَدَّ ؛ لِأَنَّ أَصْلَهُمَا : قَوْمٌ وَشَدَدٌ (٤) ، وفى عَلِمَ : فَعِلٌ -

وهذه الأوزان الثلاثة للفعل الثلاثى - هى باعتبار الماضى فقط . أما باعتبار الماضى  
مع المضارع فله ستة أحوال تقدمت فى باب أبنية المصادر « جزء ٣ صفحة ٣٠ » .  
وفى أوزان الفعل الثلاثى يقول الناظم :

( وَأُفْتَحَ وَضُمَّ وَكُسِرَ الثَّانِي مِنْ فِعْلِ ثَلَاثِيٍّ ، وَزِدْ نَحْوَ ضَمِنَ  
وَمُنْتَهَاهُ أَرْبَعٌ إِنْ جُرِّدَا وَإِنْ يُزْدُ فِيهِ فَمَا سَقَا عَدَاً ) (٥)

وقوله : وزد نحو ضمن - يشير إلى رأى الناظم الذى يوافق فيه الكوفيين بحمل  
وزن « فَعِلٌ » وزناً أصلياً ، وقد علمت حجة كل من الفريقين .

(١) وذلك للمائلة حروف الميزان للموزون فى عدد الحروف وهياتها .

والغرض من الوزن : بيان أحوال أبنية الكلمة فى الحركات والسكنات ، والأصول  
والزوائد ، والتقديم والتأخير ، والحذف وعدمه ، وقد اختير للميزان لفظ « فعل »

(٢) ويسمى الحرف الأول : « فاء الكلمة » ، والثانى : « عين الكلمة » ، والثالث :  
« لام الكلمة » . (٣) أى : أصليين .

(٤) قلبت الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها فى الأول ، وأدغمت الدال فى  
الدال لاجتماع الثلثين فى الثانى .

(\*) « الثانى » تنازعه الأفعال الثلاثة قبله على أنه مفعول به « من فعل » متعلق بحذوف  
حال من الثانى « ثلاثى » نعمت لفعل « نحو » مفعول زد « ضمن » مضاف إليه مقصود لفظه  
(\*) « ومنتهاه » مبتدأ ومضاف إليه « أربع » خبر « جرداً » فعل مانسبى للمجهول فعل الشرط  
ونائب فاعله يعود إلى المضاف إليه ، « الألف للإطلاق ، وجواب الشرط محذوف « يزد » فعل  
مضارع فعل الشرط « فيه » متعلق به « فاء » الفاء واقعة فى الجواب وما نافية « ستاً » مفعول عند  
مقدم ، وإجملة جواب الشرط ، ومعنى عدا - جاوز .

وكذلك في هَابَ وَمَلَّ<sup>(١)</sup> ، وفي ظَرُمَ : فَعُلَ - وكذلك في طَالَ وَحَبَّ<sup>(٢)</sup> فإن بَقِيَ من أصول الكلمة شيء<sup>(٣)</sup> زِدْتَ لأمًا ثانية في الرباعي فقلت في جَعْفَرَ : «فَعَلَّلَ» ، وثانية وثالثة في الخماسي : فقلت في جَحْمَرَش : «فَعَلَّلِلْ»<sup>(٤)</sup> .

ويقابلُ الزائدُ بلفظه ؛ فيقالُ في أَكْرَمَ وَيَيْطَرُ وَجَهْوَرًا : «أَفْعَلُ - وَفِيَعَلُ - وَفَعْمُولُ»<sup>(٥)</sup> . وفي اِقْتَدَرَ : اِفْتَعَلَ ، وكذلك في اصْطَبَرَ وَادَّكَّرَ ؛ لأنَّ الأصلَ : اصْتَبَرَ وَاذْتَكَّرَ<sup>(٦)</sup> . وفي اسْتَخْرَجَ : اسْتَفْعَلَ ؛

- (١) لأن أصلهما: هيب ، ومَلَّل - ففعل بهما ما تقدم من القلب والادغام .  
 (٢) فإن أصلهما : طُولٌ وَحُبٌّ - ففعل بهما ما سبق أيضاً .  
 (٣) بأن كان أصل وضع الكلمة على أكثر من ثلاثة أحرف .  
 (٤) وهذا مذهب البصريين وهو الصحيح .  
 وإلى ما تقدم يشير الناظم بقوله :

(بِضْمِنِ فِعْلٍ قَابِلِ الْأُصُولِ فِي وَزْنٍ ، وَزَائِدٍ بِلَفْظِهِ اكْتَفَى  
 وَضَاعِفِ اللَّامِ إِذَا أُصْلُ بَقِيَ كَرَاءِ جَعْفَرَ وَقَافِ فُسْتُقِ)<sup>(٧)</sup>  
 أى : قابل أصول الكلمة عند الوزن بما تضمنه لفظ « فعل » من الحروف - أى  
 بالفاء والعين واللام . والزائد يعبر عنه بلفظه ، وضاعف اللام إن بقي بعد الثلاثة أصل  
 فتقول في وزن جعفر : « فَعَلَّلَ » ، وفي وزن فستق - « فُفْعَلَّلَ » .

- (٥) على طريق الالف والنشر المرتب . (٦) قلبت تاء الافتعال طاء في الأول  
 ودالا في الثاني ، كما سيأتي إيضاحه في موضعه .

(\*) « بضمن » متعاقب بقابل « فعل » مضاف إليه - أى بما تضمنه من الحروف الثلاثة  
 « قابل » فعل أمر « الأصول » مفعول قابل « في وزن » متعاقب بقابل « وزائد » مبتدأ « بلفظه »  
 متعلق باكتفى على أنه نائب فاعله متقدم ، والجملة خبر المبتدأ (\*) « اللام » مفعول ضاعف « إذا »  
 ظرف فيه معنى الشرط « أصل » فاعل محذوف يفسره ما بعده ، وهو فعل للشرط ، والجواب  
 محذوف « كراء » خبر لمبتدأ محذوف « جعفر » مضاف إليه ، وما بعد عطف عليه .

إِلَّا أَنَّ الزائِدَ إِذَا كَانَ تَكَرُّرًا لِأَصْلِ<sup>(١)</sup> ، فَإِنَّهُ يُقَابَلُ عِنْدَ الْجُمْهُورِ بِمَا قُوبِلَ بِهِ ذَلِكَ الْأَصْلُ<sup>(٢)</sup> ، كَقَوْلِكَ فِي حِلْتَيْتِ<sup>(٣)</sup> وَسُحْنُونِ<sup>(٤)</sup> وَأَعْدَوْدَنِ<sup>(٥)</sup> : فَعْمِيلٌ - وَفُعْمُولٌ - وَفَاعُوْعَلٌ .

وَإِذَا كَانَ فِي الْمَوْزُونِ تَحْوِيلًا<sup>(٦)</sup> أَوْ حَذْفًا<sup>(٧)</sup> - أَتَيْتَ بِمِثْلِهِ

(١) سواء كان للالحاق أو غيره .

(٢) أى يكرر الأصل ولا ينطق بالحرف الزائد نفسه .

(٣) نوع من الصمغ لوجع المفاصل ، والتاء فيه للالحاق .

(٤) قال صاحب التصريح : هو أول المطر - والريح ، والتون فيه للالحاق ، ولم

أعثر عليه في مراجع اللغة . (٥) أعْد وِدْن التبت : اخضر حتى يقرب إلى السوادسة

والشعر طال وتم . والمعدودون من الشجر : الناعم المثني - والشاب الناعم ، والدال

فيه لغير الحلاق .

### واختلاصة

أن الزائد يعبر عنه بلفظه كما ذكر الناظم في البيت السابق ؛ إلا المبدل من تاء

الافتعال فيعبر عنه بأصله وهو التاء ، وإلا المكرر فإنه يكرر ما يقابله في الميزان .

وفي ذلك يقول الناظم :

( وَإِنْ يَكُ الزَّائِدُ ضَعْفَ أَصْلِي فَأَجْمَلُ لَهُ فِي الْوِزْنِ مَا الْأَصْلُ )<sup>(٨)</sup>

أى إذا كان الحرف الزائد في الموزون ضعف حرف أصلى فيه - فأجمل له في الوزن

من أحرف الميزان ما للأصل الذى هو ضعفه ؛ فإن كان ضعف الفاء قوبل بالفاء ، وإن

كان ضعف العين قوبل بالعين ، وإن كان ضعف اللام قوبل باللام ؛ كما مثل المصنف

(٦) أى من مكان إلى آخر ، ويسمى هذا : القلب المكافى ؛ وذلك بأن قدمت

العين على الفاء ؛ كما صاع - جمع صاع ، فإنها على وزو «أعْمَلُ» ، أو اللام على الفاء كحادى ،

أو اللام على العين كناء . (٧) أى فى بعض الأصول .

(\*) « الزائد » اسم يك الروامة فعلا للشرط « ضعف أصل » ضعف خبرها وأصل مضاف إليه

« فأجمل » الجملة جواب الشرط ، « له » فى موضع مفعول أجمل الثانى « فى الوزن » متعلق

بأجمل « ما » اسم موصول مفعول أجمل الأول « للأصل » متعلق بمحذوف صلة .

في الميزان ؛ فتقول في نَاءٍ : فَلَغَ ؛ لِأَنَّهُ مِنْ نَأَى <sup>(١)</sup> ، وَفِي الْحَادَى : عَالِفٌ ؛ لِأَنَّهُ مِنَ الْوَحْدَةِ <sup>(٢)</sup> .

وَتَقُولُ فِي يَهَبٌ : يَعْكَ <sup>(٤)</sup> وَفِي بَيْعٌ : فِيلٌ ، وَفِي قَاضٍ : فَاعٌ <sup>(٣)</sup> .  
(فصل) فيما تُعَرَّفُ بِهِ الْأَصُولُ وَالزَّوَائِدُ . قَالَ النَّازِمُ رَحِمَهُ اللَّهُ :  
(وَالْحَرْفُ إِنْ يَلْزَمُ فَأَصْلٌ ، وَالَّذِي لَا يَلْزَمُ الزَّائِدُ ؛ مِثْلُ مَا أَحْتَدِي) <sup>(٥)</sup>

(١) قدمت اللام - وهي الياء - إلى موضع العين وهي الهمزة ، فصار : نأ - على وزن فلع ، فقلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها .

(٢) أصله : واحد ، أخرجت الفاء - وهي الواو - إلى موضع اللام وهي الدال ، ولما كان لا يمكن البدء بالألف - قدمت الحاء عليها فصار حادو ، فقلبت الواو ياء لتطرفها إثر كسرة ، فصار حادى .

(٣) أصله « يَوْهَبٌ » حذف الواو لوقوعها بين عدوتيهما : الفتحة والكسرة .

(٤) أصله : قاضى ، حذف لامه لالتقاء الساكنين .

هذا ؛ وإذا تمذر وزن بعض الكلمات مثل : اسطاع ، وأهراق - روعى في ذلك الأصل ، فيقال في وزنها : « أفعل » ؛ لأن أصلهما : أطوع - وأريق ، والسين والهاء زائدتان .

#### تنديبه

يؤخذ مما تقدم : أن الميزان يطابق الموزون في : القلب المكاني ، وفي الاعلال بالحذف ، وبالنقل والحذف ، وفي إدغام حرف أصلي في زائد ، نحو : قدس - أو زائد في زائد نحو : مكرمى . ويخالفه في : الاعلال بالقلب ، وفي الاعلال بالنقل فقط ، وفي الاعلال بالنقل والقلب ؛ فوزن جاء - فَعَلٌ ، ووزن يقول ، يَفْعَلٌ ، ووزن أطاع - أَفْعَلٌ . وفي إدغام حرف أصلي في مثله ، نحو : يقر - ، وزائد في أصلي ، نحو : سيّد . وسيأتى مزيد إيضاح لذلك .

(٥) أى أن الحرف الأصلي هو : الذى يلزم جميع تصاريف الكلمة ، والزائد هو

(\*) « والحرف » مبتدأ « إن يلزم » شرط وفعله « فأصل » الفاء واقعة في جواب الشرط ، وأصل خبر مبتدأ محذوف - أى فهو أصل ، والجملة جوب الشرط - جملة الشرط وجوابه خبر المبتدأ « والذى » مبتدأ « لا يلزم » الجملة صلة « الزائد » خبر المبتدأ « مثل » خبر مبتدأ محذوف - أى وذلك « تا » مضاف إليه وقصر للضرورة « احتدى » مضاف إليه مقصود

وفي التعريفين نظَّر : أما الأوَّل<sup>(١)</sup> ؛ فلأنَّ الواو من «كوكب» ،  
وَالنُّونَ من «قَرَنُفُل» — زائدتان كما ستعرفُهُ ، مع أنَّهُمَا لَا يَسْقُطَانِ<sup>(٢)</sup> .

وأما الثاني<sup>(٣)</sup> ؛ فلأنَّ الفاء من «وَعَدَ» ، وَالْعَيْنَ من «قَالَ» ، وَاللَّامَ من  
«غَزَا» — أصولٌ ، مع سُقُوطِهَا فِي : يَعِدُ — وَقُلْ — وَلَمْ يَغْزِ<sup>(٤)</sup> .

وتحريرُ القولِ فيما تُعرفُ به الزوائدُ أن يُقالَ :

اعلم أنه لا يُحْكَمُ على حرفٍ بالزيادةِ حتَّى تزيدَ بقيةَ أحرفِ الكلمةِ  
على أصلين .

ثمَّ الزائدُ نوعانُ : تَكَرُّرُ الأَصْلِ ، وَغَيْرُهُ :

فالأوَّلُ : لا يَخْتَصُّ بِأَحْرَفٍ بَعِيْنِهَا<sup>(٥)</sup> . وَشَرْطُهُ : أن يَأْتِيَ اللامَ

الذي لا يلزم في جميع التصاريف ، مثل التاء في احتذى ؛ فهي زائدة ، لأنها تحذف في  
بعض التصاريف ، تقول : حذا حذوه . والاحتذاء : الاقتداء .

(١) وهو تعريف الأصلي بأنه : هو الذي يلزم في جميع التصاريف .

(٢) لأن الكلمتين جامدتان .

(٣) وهو تعريف الزائد بأنه : ما لا يلزم في جميع التصاريف .

(٤) وعلى ذلك فتعريف الأصلي غير جامع ، وتعريف الزائد غير مانع .

ويجاء عن الناظم في ذلك : بأن الأصلي الساقط لعلة تصريفية — مقدر وجوده فهو  
كالثابت . والزائد الذي يلزم لعلة — كان مقدرًا سقوطه ، فالتقصود من اللزوم وعدمه ؛

إما تحقيقًا ، وإما تقديرًا . (٥) فيكون في جميع الحروف ما عدا الألف ؛ لأنها

لا تقبل التضعيف ، ولا يختص بحروف «سألتهم فيها» .

لفظه ، وهو مبنى للمجهول ، من احتذى به — أى اقتدى به ، وحذا حذوه — أى تبعه . ويقال :  
احتذى — أى ليس الحذاء — وهو العمل .



كجَلْبَبَ وجلباب ، أو العين : إما مع الاتِّصَالِ كَقَتَّلَ<sup>(١)</sup> — أو مع الانفصال بزائد كَعَقَّقَلَ<sup>(٢)</sup> . أو يماثل الفاء والعين كَمَرَمَرِيسَ<sup>(٣)</sup> ، أو العين والسلام كَصَمَحَمَحَ<sup>(٤)</sup> .

وأما الذى يماثلُ الفاءَ وحدها كقَرَقَفَ<sup>(٥)</sup> وَسُنْدُسَ<sup>(٦)</sup> ، أو العين المفصولةً بأصلٍ كحَدَرَدَ<sup>(٧)</sup> — فأصليُّه .

وإذا بُنِيَ الرَّباعِيُّ من حرفين<sup>(٨)</sup> ؛ فإن لم يصحَّ إسقاطُ ثالثِهِ فالجميعُ أصلٌ كَسِمِيسِمِ<sup>(٩)</sup> ، وإن صحَّ كَلَمَلِمَلِمَهَ<sup>(١٠)</sup> ، فقال الكوفيون : ذلك

---

(١) مثال للفعل ، ويكون فى الاسم مثل . سلم - وقتب . وهل الزائد الحرف الأول أو الثانى ؟ - قولان .

(٢) مثال للاسم ، أما الفعل فنحو : احدودب ن واعشوشب ، والعنقل : الوادى العظيم المتسع - والكثيب المتراكم .

(٣) هو : الداهية - وأرض لاتبت شيئا ، ووزنه « قَعْمِيل » ومثله : سمرحريت بمعنى الداهية أيضا ، ولا ثالث لهما .

(٤) هو الرجل الشديد المجتمع الألواح - والقصير - والأصلع .

(٥) هو الحجر يَرْعَدُ عنها صاحبها ، ووزنه « قَعْفَل » .

(٦) هو رقيق الديباج ، ووزنه « قَعْمُف » .

(٧) اسم رجل ، ووزنه « قَعْمَاع » ولم يرد على هذا الوزن غيره .

(٨) وذلك بأن تكررت فاؤه وعينه ، سواء كان ذلك فى اسم كما مثل المصنف -

أو فى فعل مثل : وسوس ، وزلزل .

(٩) وزنه « فَعْمِيل » ولا يصح إسقاط ثالثه ؛ لأن أصالة أحد المكررين فيه واجبة تكميلا لأقل الأصول ، وليس أصالة أحدها أولى من أصالة الآخر ؛ فحكم بأصالتها معاً

والسهم بكسر السينين : الحب المعروف ، وبفتحةها : الثعلب .

(١٠) هما أمران من . لملت الشيء ولمتته - إذا جمعتهم وضمت بعضه إلى بعض .

الثالثُ زائدٌ مُبدَلٌ من حرفٍ مُماثلٍ للثاني<sup>(١)</sup> ، وقال الزَّجاجُ : زائدٌ غيرٌ مُبدَلٍ من شيءٍ<sup>(٢)</sup> وقال بقیةُ البصريين : أصلُه<sup>(٣)</sup> .  
والنوعُ الثاني<sup>(٤)</sup> مختصٌّ بأحرفِ عشرةٍ ، جمعها الناظم في بيتٍ واحدٍ أربعَ مراتٍ<sup>(٥)</sup> فقال :

هناك وتسليم ، تلاً يومَ أنسِه نهایةً مستولٍ ، أمانٌ وتسهيلاً  
فتزاد الألفُ ؛ بشرطٍ أن تصحبَ أكثرَ من أصلين<sup>(٦)</sup> كضاربٍ

(١) وهو العين ، فأصل «الملم» - على قولهم - لمم ، فاستثقلت إلى ثلاثة أمثال فأبدل من أحدهما حرف يماثل الفاء ، فورنه على ذلك «فعل» .

(٢) أى الثالث الصالح للسقوط ، ووزن الملم على قوله «فعل» بتكرير الفاء .

(٣) فيكون وزنه عندهم «فعلل» وتكون مادة «الملم» - غير مادة «لم» .  
وفى تقدم يقول الناظم :

(وأحكم بتأصيل حروفٍ سيممٍ ونحوه ، وأخلف في كالمسلم)<sup>(٧)</sup>

أى أحكم بأن جميع الحروف أصلية في مثل : سيمم : من كل رباعى تكررت فاؤه وعينه ، ولا يصاح أحد المكررين للسقوط والحذف ؛ فإن صح أحد المكررين للسقوط مثل ملم - ففي الحكم عليه بالزيادة خلاف بسطه المصنف .

(٤) وهو بما فيه الزائد غير تكرار الأصل .

(٥) وجمعها أبو العلاء المعرى في قوله : التناهى سموه وجمعها بمض النحاة في قوله اليوم تنسأه .

(٦) بشرط أن يكون مقطوعاً بأصالة الجميع ، فإن صحبت أصلين فقط - فليست زائدة ، وإن صحبت أصلين وكان الثالث محتملاً للأصالة والزيادة ؛ فإن قدرت أصالته فالألف زائدة ، وإن قدرت زيادته فالألف غير زائدة ، وذلك مثل : «أبان» . فإنه يحتتمل أن وزنه «فعال» بزيادة الألف وأصالة الهمزة - أو «أفعل» بالمعكس

(\*) «بتأصيل» متعلق بأحكم «حروف سيمم» حروف مضاف إليه وسيمم كذلك «ونحوه» عطف على سيمم «والخلف» مبتدأ «في كلام» . متعلق بحذوف خبر ، والكاف بمعنى مثل مجرور بق مضاف إلى ملم ، وللم : أمر من ملم الشيء - يضم بعضه إلى بعض ، وحرك بالكسر للروى .

وعماد - وَغَضَبِي - وَسَلَامِي<sup>(١)</sup>؛ بخلاف نحو: قال - وغزا .

وتزاد الواو والياء بثلاثة شروط:

أحدها: ما ذكر في الألف<sup>(٢)</sup> .

والثاني: ألا تكون الكلمة من بابِ سَمِّمِ<sup>(٣)</sup> .

والثالث: ألا تتصدر الواو مطلقاً، ولا الياء قبل أربعة أصول

في غير مضارع، وذلك نحو: صَيَّرَ<sup>(٤)</sup> وَجَّوَهَرَ - وَقَضَيْبَ -

وَعَجَّوزَ - وَحِذْرِيَّةَ<sup>(٥)</sup>، وَعَرَقُوَّةَ<sup>(٦)</sup> .

ولا تزاد أولاً لأنه لا يبدأ بساكن . وتزاد حشواً وطرفاً ، وتكون للتأنيث والإخاق في الطرف .

(١) كرر الأمثلة لبيان أنها تزاد في الاسم: ثانية، وثالثة، ورابعة، وخامسة كما مثل . والسلامي: واحدة السلاميات - وهي العظام الصغار بين مفاصل الأصابع في اليدين والرجلين . وتزاد سادسة نحو: قبعثرى، وسابعة نحو أربماوى . وتزاد كذلك في الفعل ثانية نحو: قاتل، وثالثة نحو: تغافل، ورابعة نحو: سلقى .. إلخ .

وفي زيادة الألف يقول الناظم:

( فَأَلْفٌ أَكْثَرُ مِنْ أَصْلَيْنِ صَاحِبَ - زَائِدٌ بَغَيْرِ مَبْنِيٍّ )<sup>(٧)</sup>

أى: إذا صحبت الألف أكثر من حرفين أصليين - أى ثلاثة حروف أصول - حكم بزيادتها . والمبنى: الكذب . (٢) وهى: أن تصحب أكثر من أصليين .

(٣) أى الثنائى المكرر « الرباعى المضف »؛ فإنه يحكم بأصالتها فيه كما تقدم .

(٤) هو المختال المتصرف فى الأمور - وصراف الدراهم .

(٥) هى القطعة الفليضة من الأرض . والأكمة الفليضة، والجمع حذارى .

(٦) هى الحشبة المعترضة على رأس الدلو ، وفى هذه الأمثلة زيادة الواو والياء -

ثانيتين - وثالثتين - ورابعتين .

(\*) « فألف » مبتدأ « أكثر » مفعول صاحب مقدم « من أصابين » متعلق به ، وجملة صاحب نعت لألف « زائد » خبر المبتدأ « بغير مبنى » بغير متعلق بزائد، ومبن مضف إليه

بِخِلَافٍ : يَيْتٌ وَسَوَاطٌ ، وَيُؤَيُّوْهُ <sup>(١)</sup> وَوَعَوَعَةٌ <sup>(٢)</sup> وَوَوَّرَتْلٌ <sup>(٣)</sup> وَيَسْتَعْمُرُ <sup>(٤)</sup>

وَتَزَادُ الْمِيمُ بِثَلَاثَةِ شُرُوطٍ أَيْضًا وَهِيَ : أَنْ تَتَصَدَّرَ ، وَتَأْخُرَ عَنْهَا

ثَلَاثَةُ أَصُولٍ فَقَطْ ، وَأَلَّا تَلْزَمَ فِي الْإِشْتِقَاقِ . وَذَلِكَ نَحْوُ : مَسْجِدٌ

وَمَنْبِجٌ <sup>(٥)</sup> ، بِخِلَافٍ نَحْوُ : ضِرْغَامٍ <sup>(٦)</sup> وَمَهْدٍ <sup>(٧)</sup> وَمَرَزَجُوشٍ <sup>(٨)</sup>

(١) اسم طائر من الجوارخ كالباشق - وجمعه: يآيي كما سجد .

(٢) مصدر وعوع - إذا صوت . وهذا وما قبله من باب سسم .

(٣) الورتل : الدهية - والأمر العظيم . قيل : والنسر . وقد تصدرت فيه الواو

ووزنه « فَعْلَلٌ » . (٤) هو شجر يستاك ببيدانه ، واسم موضع عند حرة المدينة

وكساء يجعل على عجز البعير . وقد تصدرت فيه الياء قبل أربعة أصول في غير مضارع

ووزنه « فَعْمُولٌ » وفي زيادة الياء والواو يقول الناظم :

(وَالْيَاءُ كَذَا وَالْوَاوُ إِنْ لَمْ يَقَعَا كَمَا هُمَا فِي يُؤَيُّوْهُ وَوَعَوَعَا) <sup>(٩)</sup>

أى كذلك يحكم زيادة الياء والواو؛ إذا صحبت كل ثلاثة أحرف أصول مثل الألف

ولم يكونا في ثنائي مكرر مثل: يُؤَيُّو- ووعوعه . ومريم، ومدین - ووزنهما « فَعْلَلٌ »

وإن صحبت الياء أكثر من ثلاثة - لا « فَعْلَلٌ »؛ لعدم وجوده في الكلام، ولا « فَعْمَلٌ »

وإلا وجب الإعلال بالنقل والقلب ، فيقال : مَرَامٌ - وَمَدَانٌ .

هذا : وتزاد الياء في الاسم ؛ أولى نحو : يَلْمَعُ « اسم للسراب » ، وثانية نحو :

ضَيْغَمٌ . وثالثة نحو : قَضِيبٌ : ورابعة نحو : حِذْرِيَّةٌ . . . إلخ .

وكذلك الواو تزداد ثانية نحو : كَوْثَرٌ . وثالثة نحو : مَجْجُوزٌ . ورابعة نحو : عَرْقُوقَةٌ . . . إلخ .

ولا تزداد الواو أو لا عند الجمهور على الصحيح .

(٥) اسم موضع والنسبة إليه منبجاني ، بفتح الباء على غير قياس .

(٦) أى لعدم تصدر الميم ، والضرغام : الأسد .

(٧) لأنه لم يتأخر عنها ثلاثة أصول . والمهد : الموضع يهياً للصبى .

(٨) لأنه تأخر عن الميم أكثر من ثلاثة أصول؛ فالميم فيه أصلية ووزنه « فَعْلَلٌ »

(\*) « والياء » بالقصر - مبتدأ « كذا » متعلق بمحذوف خبر « والوار » . مبتدأ محذوف خبره -

أى كذلك « إن لم يقعا » شرط وقوله ، وحذف جوابه للضرورة وألف الاثنين فاعل « يقعا » كما هو في موضع

الحال من ألف الاثنين في « يقعا » ، و « ما » كافة لكاف عن العمل - أو نعت لمحذوف وما مصدرية

وَمِرْعَزٍ<sup>(١)</sup> فَيَنْهَمُ قَالُوا : ثَوْبٌ مُمْرَعَزٌ ؛ فَأَبْتَوْهَا فِي الْاِشْتِقَاقِ .  
وَتَرَادُ الْهَمْزَةُ الْمَصْدَرَةُ بِالشَّرْطَيْنِ الْأَوَّلَيْنِ<sup>(٢)</sup> نَحْوُ : أَفْكَالٍ<sup>(٣)</sup>  
وَأَفْضَلٍ ، بِخِلَافِ نَحْوِ : كُنَائِلٍ<sup>(٤)</sup> - وَأَكَلٍ - وَإِصْطَبَلٍ .  
وَتَرَادُ الْمُنْطَرَفَةُ بِشَرْطَيْنِ ، وَهِيَ : أَنْ تَسْبِقَهَا أَلِفٌ ، وَأَنْ تُسْبِقَ تِلْكَ الْأَلْفُ  
بِأَكْثَرِ مِنْ أَصْلَيْنِ نَحْوُ : حَمْرَاءَ - وَعِلْبَاءَ - وَقُرْفُصَاءَ<sup>(٥)</sup> بِخِلَافِ نَحْوِ :

والمرزجوش معرب ، وعرييته . السمق ، وهو نبات طبي طيب الرائحة ، تعالج به أمراض كثيرة ؛ كحسر البول - والنفس ... إلخ .

(١) هو الزغب الذي تحت شعر العنز . ويشترط كذلك لزيادة الميم : ألا تكون كلمتها رباعية من حرفين ؛ كمرمر - ومهمه . ولا تزداد الميم إلا في الأسماء .  
(٢) وهما : أن تنصدر ، وأن يتأخر عنها ثلاثة أصول فقط ؛ سواء كانت في فعل أو في اسم . ولو قال المصنف : بالشرط الثاني - لكنني ؛ لأن فرض الكلام في الهمزة المصدرة  
(٣) الأفكل : الرعدة - والجماعة ؛ يقال : أخذته الأفكل - إذا أخذته الرعدة ، وجاءوا بأفكلهم - أي جماعتهم .  
(٤) لعدم التصدير - وهو اسم موضع باليمن .  
وفي زيادة الهمزة المصدرة يقول الناظم :

(وَهَكَذَا هَمْزٌ وَمِيمٌ سَبَقَا ثَلَاثَةً تَأْصِيْلُهُمْ تَحْقِيقًا)<sup>(٦)</sup>

أى : كذلك يحكم على الهمزة والميم بالزيادة ؛ إذا تقدمتا على ثلاثة أحرف أصول حقاً  
(٥) ككرر الأمثلة لبيان أنه لا فرق بين أن يكون أول الكلمة مفتوحاً أو مكسوراً أو مضموماً ، والألف في الأولين مسبوقه بثلاثة أصول ، وفي الثالث بأربعة .

أى وقوعاً كوقوعهما ، فحذف المضاف وعوس عنه « ما » فانفصل الضمير ، « في يؤبؤ » متعلق بالكاف لا فيها من معنى التشبيه ، أو بالمصدر المضاف المحذوف « ووعوها » معطوف على يؤبؤ مقصود انقضاء ، أو من عطف الفعل على الاسم

(\*) « وهكذا » متعلق بمحذوف خبر مقدم « همز » مبتدأ مؤخر « وميم » عطف على همز « سبقاً » فعل ماض وألف الاثنين فاعل « ثلاثة » مفعول به ، والجملة نعت لهمز وميم « تأصيلها تحقياً » تأصيلها مبتدأ وجملة تحقياً خبر ، والجملة من لابتدأ والخبر نعت لثلاثة ، ونائب فاعل تحقياً يعود إلى تأصيلها .

« ماء وشاء ، وبناء وأبناء »<sup>(١)</sup> .

وتزاد النون متأخرة بالشرطين<sup>(٢)</sup> نحو : عثمان وغضبان ، بخلاف

نحو : أمان وسنان<sup>(٣)</sup> .

وتزاد متوسطة بثلاثة شروط : أن يكون توسطها بين أربعة

بالسوية وأن تكون ساكنة ، وأن تكون غير مدغمة ، وذلك كغضنفر

(١) فإن الألف في الأولين مسبوقة بأصل واحد ، وفي الآخرين بأصلين لا غير .

قال الناظم :

( كَذَاكَ تَهْمَزُ آخِرُهُ بَعْدَ أَلِفٍ أَكْثَرُ مِنْ حَرْفَيْنِ لَفْظًا رَدِفٌ )<sup>(٤)</sup>

أى : كذلك يحمز على الهزمة بالزيادة ؛ إذا وقعت آخرًا بعد ألف تبع لفظها - أى

تقدمها - أكثر من حرفين . (٢) أى المذكورين في الهزمة المتطرفة وها : أن

تسبقها ألف ، وأن تسبق تلك الألف بأكثر من أصلين . وإذا كان قبل الألف حرف

مشدد نحو : حسان ورمان ، أو حرف لين نحو : عقبان ، وعنوان - احتملت الزيادة

والأصالة ؛ إلا إذا دل دليل على أحدهما ، كمنع صرف حسان في قول أمية بن خلف

يهجو سيدنا حسان بن ثابت :

\* أَلَا مُبْلِعُ حَسَانَ عَمِيٍّ مُعَلِّغَةٌ تَدْبُ إِلَى عُكَاظِ \*

فإن منع صرفه دليل على زيادة النون ، وكذلك : عقبان وحسان ؛ إذا اشتقا من العفة

والحياة - كانت النون زائدة ووزنهما « فعلان » ومنما من الصرف . وإن اشتقا من

العقونة والحين - كانت النون أصلية وصرفا ، وكان وزنهما « فعال » .

وتزاد النون متأخرة أيضاً في الثنى والمجموع على حده ، وفي الأمثلة الخمسة في حالة

الرفع ، ونون الوقاية ، ونون التوكيد . ولم يذكرها المصنف ولا الناظم ؛ لأن هذه زيادة

معرفة متميزة ، والمراد هنا بيان الزيادة المحتاجة إلى تمييز لاختلافها بأصول السكامة .

(٣) فإن الألف سبقت فيهما بأصلين لا غير .

(\*) « كذاك » خبر مقدم وهمز . مبتدأ مؤخر « آخر » نعت لهمز « بعد ألف » بعد ظرف

متعلق بمحذوف نعت ثان لهمز وألف مضاف إليه « أكثر » مفعول ردف مقدم « من حرفين »

متعلق بأكثر . لفظها ردف . مبتدأ وخبر ، والجملة نعت ألف ،

وَعَقَّتْ بِل (١) وَقَرَّ نَفْلٌ وَحَبْنَطَى (٢) وَوَرَّتْ بِل (٣) ، بحلاف «عَبَّرَ وَغَرَّ نَيْق» (٤) .  
وَعَجَّسَ (٥) . وتزاد مصدرّة في المضارع (٦) .

وتزاد التاء في التأنيث كقاعة (٧) ، والمضارع كتقوم ، والمطاوع

كتعلم ، وتدرج ، والاستفعال والتفعل والافتعال - وفروعهن (٨) .

(١) يطلق العققل على الوادى العظيم المتسع - وعلى السكيب المتراكم .

(٢) الحبطنى : المتلى غيظاً - أو بطنه ، وقيل : القصور .

(٣) هو الداهية - والأمر العظيم . (٤) الغرنيق : طير من طيور الماء طويل العنق

يشبه الكركى - أو هو نفسه ، والشاب الأبيض الجميل .

(٥) هو الجمل الضخم الشديد والنون فيه نالثة مدغمة . ووزنه « فعلل » لأن

الزائد فيه التضعيف على الراجع . (٦) وذلك نحو : تقوم . وتزاد ثانية نحو :

حنظل ، وثالثة نحو : غضنفر ، ورابعة نحو : رعشن . . إلخ ، وكذلك تزداد في المطاوع

كانسكسر . وفي باب الافتعال كالأحر نجام . وفي زيادتها يقول الناظم :

( وَالنُّونُ فِي الْآخِرِ كَأَهْمَزٍ ، وَفِي نَحْوِ : غَضَفَنُفِرٍ - أَصَالَةٌ كُفِي ) (٩)

أى : تزداد النون في الآخر بشروط الهمزة ، وتزداد كذلك إذا وقعت ساكنة بعد

حرفين وبمدها حرفان ، وألا تكون مدغمة ، وذلك نحو غضنفر . ومعنى أصالة كفى -

أى منع الأصالة وصرفت عنه . (٧) ومثله : الجمع ، كقاعات .

(٨) أى من الفعل والوصف . وكذلك تزداد في باب التفاعل وفروعه ، كالتقاتل .

وفي باب التفعيل والتفعال ؛ كالتقديس والترداد - دون فروعهما ؛ لأنه لا تاء فيها .

وفي زيادة التاء يقول الناظم :

( وَالْتَاءُ فِي التَّأْنِيثِ وَالْمُضَارَعَةِ وَنَحْوِ الْإِسْتِفْعَالِ وَالْمَطَاوَعِ ) (١٠)

(\*) « والنون » مبتدأ « فى الآخر » حال من الضمير المستكن فى الجار والمجرور ومدوهو

« كاهمز » الواقع خبراً المستدأ « وفى نحو غضنفر » فى نحو متعلق بكفى وغضنفر مضاف إليه

« أصالة » مفعول ثانٍ لكفى ، ونائب فاعله مفعوله الأول . والغضنفر : الأسد

(\*) « والتاء » مبتدأ والخبر محذوف « فى التأنيث » متعلق بذلك الخبر المحذوف أى زائدة

أو تزداد - مثلاً « والمضارعة » عطف على التأنيث « ونحو » معطوف على التأنيث « الاستفعال » مضاف إليه

وتُزَادُ السَّيْنُ فِي الاسْتِفْعَالِ <sup>(١)</sup> وَأَهْمَلَهَا النَّازِمُ وَابْنَهُ .

وَزِيَادَةُ الْهَاءِ وَاللَّامِ قَلِيلَةٌ ، كَأَمَّهَاتٍ ، وَأَهْرَاقٍ ، وَطَيْسَلٍ - لِلكَثِيرِ

- بِدَلِيلِ سُقُوطِهَا فِي الْأُمُومَةِ <sup>(٢)</sup> وَالْإِرَاقَةِ <sup>(٣)</sup> وَالطَّيْسِ <sup>(٤)</sup> .

وَأَمَّا تَثْمِيلُ النَّازِمِ وَابْنِهِ وَكَثِيرٌ مِنَ النَّحْوِيِّينَ - لِلْهَاءِ - بِنَحْوِ: لِمَهُ

وَلَمْ تَرَهُ ، وَوَلِلَّامِ بِذَلِكَ وَتِلْكَ <sup>(٥)</sup> - فَمَرْدُودٌ ؛ لِأَنَّ كَلَامًا مِنْ هَاءِ السَّكْتِ

وَاللَّامِ الْبُعْدِ - كَلِمَةٌ بِرَأْسِهَا ، وَليْسَتْ جُزْءًا مِنْ غَيْرِهَا .

أى : تَزَادُ التَّاءُ إِذَا كَانَتْ لِلتَّائِيثِ فِي وَصْفٍ أَوْ فِعْلٍ . أَوْ لِمُضَارَعَةٍ ، أَوْ لِلْاسْتِفْعَالِ وَفِرْعُوهِ مِنَ الْفِعْلِ وَالْوَصْفِ ، أَوْ لِلْمُطَاوَعَةِ . وَزِيَادَتُهَا فِي هَذِهِ الْمَوَاضِعِ مَطْرُودَةٌ وَتَزَادُ سَمَاعًا فِي أَوَّلِ الْكَلِمَةِ ، مِثْلُ : تَنْضَبُ « اسْمٌ لِشَجَرٍ ذِي شَوْكٍ » ، وَتَنْقَلُ « اسْمٌ لِلثَّمَابِ أَوْ جِرْوِهِ » وَتَبْيَانٌ وَتَلْقَاءُ ، وَتَمْسَاحٌ وَتَمَثَالٌ .

وَفِي آخِرِهَا نَحْوُ : مَلَكُوتٌ - وَجِبْرُوتٌ - وَرَحْمُوتٌ . وَقَدْ زِيدَتْ حَشْوًا فِي الْفَافِظِ نَادِرَةً جَدًّا مِمَّا جَعَلَ الْعُلَمَاءُ يَذْهَبُونَ إِلَى أَصَالِهَا .

(١) قِيلَ : إِنْ السَّيْنُ وَحْدَهَا لَمْ تَزِدْ مَجْرُودَةً عَنِ التَّاءِ ؛ إِلَّا فِي اسْطِطَاعٍ يَسْطِيعُ - وَقَدْ مَوَسَّسَ بِمَعْنَى قَدِيمٍ . وَلَا تَطْرُقُ زِيَادَتُهَا فِي غَيْرِ ذَلِكَ .

(٢) أَيْ فِي الْمَصْدَرِ ، وَكَذَلِكَ فِي الْجَمْعِ ؛ فَقَدْ قَالُوا : آمَاتٌ . وَتَنْقَلِبُ الْأَمَّهَاتُ فِي الْعُقْلَاءِ ، وَالْأَمَّاتُ فِيمَا لَا يَمْعَلُ : وَوَزْنُهَا . « فَعْلَمَاتٌ » لِأَنَّهُ جَمْعُ أَمٍّ .

(٣) مَصْدَرُ أَرَاقٍ الْمَاءِ - إِذَا صَبَّهُ ، وَالْمُضَارَعُ يَرِيقُ . وَمُضَارَعُ أَهْرَاقٍ - يَهْرِيْقُ . (٤) هُوَ الْعَدَدُ الْكَثِيرُ - وَكُلُّ مَا عَلَى وَجْهِ الْأَرْضِ مِنَ التُّرَابِ وَالْقَهَامِ ، أَوْ هُوَ خَاقِي كَثِيرِ النَّسْلِ ؛ كَالنَّدَابِ - وَالسَّمَكِ - وَالنَّخْلِ - وَالْهَوَامِ .

(٥) أَيْ : وَنَحْوِهَا مِنَ الْأَسْمَاءِ الْإِشَارَةِ فِي الْبُعْدِ ؛ كَهَيْئَتِكَ - وَأَوْلَئِكَ وَفِي زِيَادَةِ الْهَاءِ وَاللَّامِ يَقُولُ النَّازِمُ :

(وَالْهَاءُ وَفَقًّا كَلِمَةٌ وَلَمْ تَرَهُ وَاللَّامُ فِي الْإِشَارَةِ الْمَشْتَهَرَةِ) <sup>(٦)</sup>

(\*) « وَالْهَاءُ » مَبْتَدَأٌ حَذَفَ خَبْرَهُ كَسَابِقَهُ « وَفَقًّا » حَالٌ مِنْ ضَمِيرِ الْخَبْرِ الْحَذُوفِ بِتَقْدِيرِ مَشْتَقٍ - أَيْ وَانْفَاءً ، أَوْ مَنْصُوبٍ بِنَزْعِ الْخَائِضِ - أَيْ فِي وَاقِفٍ « كَلِمَةٌ » مُتَعَلِّقٌ بِحَذُوفِ خَبْرٍ لِمَبْتَدَأِ حَذُوفٍ « وَلَمْ تَرَهُ » عَطْفٌ عَلَى لِمَهُ « وَاللَّامُ » مَبْتَدَأٌ خَبْرُهُ حَذُوفٌ كَمَا تَقَدَّمَ « فِي الْإِشَارَةِ » مُتَعَلِّقٌ بِذَلِكَ الْخَبْرِ الْحَذُوفِ « الْمَشْتَهَرَةِ » نَعْتٌ لِلْإِشَارَةِ .



وما خلا من هذه القيود حُكِمَ بأصالتِه ؛ إلا إن قامت حُجَّةٌ على الزيادة<sup>(١)</sup> ؛ فلذلك حُكِمَ بزيادة هَمْزَتَيْ : شَمَالٍ<sup>(٢)</sup> - وَاحْبِنْتَظًا<sup>(٣)</sup> ، وَمِيمِي : دَلَامِصٍ<sup>(٤)</sup> - وَابْنِمُ ، وَنُونِي : حَنْظَلٍ - وَسُنْبَلٍ ، وَتَأْءِي : مَلَكُوتٍ - وَعِغْرِيتٍ وَسِينِي : قُدْمُوسٍ<sup>(٥)</sup> - وَأَسْطَاعٍ<sup>(٦)</sup> ؛ لسقوطها في الشُّمُولِ - وَالْحَبْطِ - وَالذَّلَاصَةِ وَالْبُنُوتِ - وَالْمَلِكِ - وَالْعَفْرِ «بفتح أوله» ، وهو التراب<sup>(٧)</sup> ، وَالْقِدَمِ<sup>(٨)</sup> وَالطَّاعَةِ

أى . تزداد الهاء في الوقف على « ما » الاستهامية المجرورة ، نحو : « لِه » ، وعلى فعل الأمر المحذوف الآخر ، والمضارع المحذوف الآخر للجزم ، نحو لم « تره » وغيرها مما تقدم في موضعه . وزياة اللام مشتهرة في أسماء الإشارة .

وقد ذكر الأشموني أن التحقيق عدم ذكر هاء السكت ولام الإشارة - مع حروف الزيادة ؛ للسبب الذي ذكره ابن هشام . (١) وفي هذا يقول الناظم خاتماً هذا الباب :

( وَامْنَعُ زِيَادَةَ بِلَا قَيْدٍ ثَبَّتْ إِنْ لَمْ تُبَيِّنْ حُجَّةً كَحَظَلَتْ )<sup>(٩)</sup>

أى إذا وقع شيء من حروف الزيادة السابقة غير مقيد بالعلامة الدالة على زيادته - فامنع زيادته واحكم بأصالتِه ؛ إن لم تقم على زيادته حجة بيّنة ؛ كزيادة نون حنظل ، لسقوطها في قولهم : حظلت الإبل - إذا آذاها أكل الحنظل . أصله : حنظلت

(٢) هي ريح الشمال ، والجمع شمالات .

(٣) أى انتفض بطنه ، والحنيطى : الممتلىء غيظاً أو بطنة .

(٤) هو الشيء البراق اللعاع ، يقال : ذهب دلامعى - أى لماع ، ورأس دلامص -

أى أصلع . (٥) هو الشيء القديم - والملك الضخم - والعظيم من الإبل .

(٦) بقطع الهمزة وضم أول المضارع ؛ لأن أصله أطاع ومضارعه يُسْطِيعُ - بضم

الياء ؛ فزيدت السين عوضاً عن حركة عين الفعل ، فإن أصل أطاع - أطوع .

(٧) راجع إلى عفرية . والعفريت : الرجل الخبيث الداهية المبالغ في الشيء يقال :

رجل عفر وعفريت - وامرأة عفرية . وتضم إليه كلمة نفريت ، فيقال عفرية نفريت -

وعفرية نفرية . (٨) كان الأولى أن يقول : التقدّم كما يدل عليه معناه .

(\*) « زيادة » مفعول آمنع بلا قيد متعلق بزيادة ، وجملة « ثبت » نعت لقيد « حجة » فاعل تبين - إن كان المعلوم ، ونائب فاعله إن كان مجهول ، والجملة فعل الشرط ، والجواب محذوف يدل عليه ما قبله « كحظلت » بفتح الظاء المشالة - خبر مبتدأ محذوف

وفي قولهم: حَظَلَّتْ الإِبِلُ - إذا آذاها أكلُ الحَنْظَلِ، وَأَسْبَلُ الزَّرْعِ  
وبزيادة نُونِي: نَرَجِسُ - وَهَنْدَلِجٌ، <sup>(١)</sup> وَتَأَى تَنْضُبٌ <sup>(٢)</sup> - وَتُحْيِبٌ <sup>(٣)</sup>؛  
لا تَنْفَاءَ فَعَمِلٌ - وَفَعْمَلِلٌ - وَفَعْمَلٌ - وَفَعْمَلَلٌ .

(١) اسم لنبات ذى شوك .

(٢) نوع من الشجر تألفه الحرباء . واسم بلد قرب مكة .

(٣) يراد به الباطل ، من الحَيبة - وهى الحرمان وعدم بلوغ المراد . يقال :  
وقعموا فى وادى تحْيِبٍ - أى فى باطل ، وخيبه الله : حرمه الخير، وخاب خيبة إذا لم ينل  
ما طلب . وفى المثل : الهيبة خيبة والحياىب . القدح الذى لا يوارى .  
هذا ، وبما تقدم يتبين أن من أدلة الزيادة :

(أ) سقوط بعض الأحرف من أصل الكلمة لتغير علة ؛ كسقوط الهمزة والنون  
والتاء من الأمثلة التى ذكرها المصنف . وكسقوط ألف ضارب من أصله وهو المصدر .  
أما السقوط لعله فلا يكون دليلا على الزيادة ؛ كسقوط الواو من فى : وعد يعد - ووعد ،  
(ب) ولزوم عدم النظير لو حكم بالأصالة . وذكّر المصنف أمثلة ذلك أيضاً ، واقتصر  
على هذين الدليلين . ومن الأدلة غير ما ذكره المصنف :

(ج) سقوط بعض الأحرف من فروع الكلمة ؛ كسقوط ألف « كتاب » عند جمعه  
على كتب .

(د) وكون الحرف مع عدم الاشتقاق - فى موضع تلتزم فيه زيادته مع الاشتقاق ، كالنون  
فى شَرَنْبَث « للتليظ الكفين والرجلين » فإنه غير مشتق ، ونونه زائدة ؛ لأنها فى موضع  
لا تكون فيه مع المشتق إلا كذلك ، مثل : « جحد : فُل » للمظيم الشفة ، من الجحفلة  
وهى لدى الحافر كالشفة للإنسان .

(هـ) كون الحرف دالا على معنى ؛ كأحرف المضارعة ، والسين والتاء من مستغفر  
والنرض من الزيادة : زيادة المعنى فى مثل : كاتب - ومستغفر ، وتسكثير الكلمة  
فى مثل : كثرى ، ومد الصوت فى نحو : كتاب . وقد تكون الزيادة للتعميض من المحذوف  
كإقامة - أو للالحاق - أو للتأنيث كما سبق بيان ذلك فى موضعه .

(فصل) في زيادة همزة الوصل<sup>(١)</sup>

وهي همزة سابقة، موجودة<sup>(٢)</sup> في الابتداء، مفقودة في الدرَج<sup>(٣)</sup>.  
ولا تكون في مضارع مطلقاً<sup>(٤)</sup>، ولا في حرف غير أل<sup>(٥)</sup>، ولا في

(١) الكلام فيها تكمل للكلام السابق على زيادة الهمزة . وأفردت بفصل خاص لاختصاصها بالأحكام التي ستأتي . وسُميت بذلك ؛ لأنها تسقط عند وصل الكلمة بما قبلها وتثبت عند البدء بها . أو لأنه يتوصل بها إلى النطق بالساكن ؛ ولذلك يسميها الخليل : «سلم اللسان»  
(٢) أي واقعة في أول الكلمة متقدمة على جميع حروفها .

(٣) أي في الاستمرار في الكلام، ووصل الكلام بعبء بعض ؛ لأنه إنما جرى بها التكون وصلة للبدء بالساكن . قيل : وكان الأجدر أن تسمى : همزة الابتداء .  
أما همزة القطع فهي التي تثبت في الوصل وفي الابتداء .  
وقد أشار الناظم إلى تعريف همزة الوصل بقوله :

(لِلْوَصْلِ هَمْزٌ سَابِقٌ لَا يَثْبُتُ إِلَّا إِذَا ابْتَدِيَ بِهِ كَأَسْتَشْبِتُوا)<sup>(٦)</sup>

وفي قوله : للوصل همز - إشارة إلى أن همزة الوصل وضعت همزة لا ألفاً ، وقوله استشبتوا - بكسر الباء ، أمر للججاعة بالاستثبات من الشيء ومعرفة حق المعرفة .  
ويجوز أن يكرن فعلاً ماضياً عند فتحها . وتعرف همزة الوصل بسقوطها في التصغير ؛ ككَيْتِي وُسْمَى في ابن واسم ، بخلاف همزة القطع ، فتقول في أب وأخ : أبا وأخي .  
وقد تثبت همزة الوصل في الضرورة كقول الشاعر :

إِذَا جَاوَزَ الْإِنِّينَ سِرٌّ فَإِنَّهُ بِنَثِّ وَتَكْثِيرِ الْوُشَاةِ قَمِينٌ  
كما تحذف همزة القطع عند الضرورة أيضاً ؛ كقول القائل :

\* إِنْ لَمْ أَقَاتِلْ ظَالِمِي سَوْنِي بَرُّقَمَا \*

(٤) ثلاثياً أو غيره ، مجرداً أو مزيداً ؛ ذلك لأنه مبدوء بحرف المضارعة وهي متحركة دائماً فلا حاجة به إلى همزة الوصل .

(٥) أي التي للتعريف - أو الزائدة ؛ أما الموصولة فهي اسم على الصحيح . ومثل

(\*) «لِلْوَصْلِ» خبر مقدم «همز» مبتدأ مؤخر «سابق» نعت لهمز «لا يثبت» الجملة نعت ثان له «إلا» أداة استثناء لإيجاب النفي «إذا» ظرف متعلق بيبث «ب» نائب فاعل ابتدئ «كأستشبتوا» الكاف جارة لفعل محذوف «استشبتوا» فعل أمر مبني على حذف النون، والواو فاعل

ماضي ثلاثي، كأمر وأخذ<sup>(١)</sup> - ولا رباعي كأكرم وأعطى<sup>(٢)</sup> - بل في الخماسي كأنطلق، والسداسي كاستخرج، وفي أمرها وأمر الثلاثي كأضرب<sup>(٣)</sup>. ولا في اسم - إلا في مصادر الخماسي والسداسي<sup>(٤)</sup> كالانطلاق والاستخراج. قالوا: وفي عشرة أسماء محفوظة وهي: اسم، واست<sup>(٥)</sup>،

أل: «أم» في لغة حمير على القول بأن همزتهما للوصل، كما في قوله عليه السلام: «ليس من امر امصيام في امسفر» - أي ليس من البر الصيام في السفر.

(١) لأن أوزان الماضي الثلاثي كلها محرّكة الفاء فلا تحتاج لهزمة وصل.

(٢) لأن الرباعي لا يبدأ بالهزمة - إلا وزن «أفعل» والهزمة فيه قطع.

(٣) ضابط ذلك: أنه إذا كان أول المضارع مفتوحاً، كيكتب، وينطلق، ويستخرج - فهزمة أمره وصل - وإن كان مضموماً، كيكرم ويعطى - فهزمته قطع.

ويستثنى من أمر الثلاثي ثلاثة أفعال وهي: أخذ - وأكل - وأمر؛ فإن الأمر منها: أخذ - وكل - ومُر؛ بحذف الفاء وجوباً في: كل، وخذ. وجوازاً في مُر، والاستغناء عن همزة الوصل لتحرك أولها. قال تعالى: (خذوا ما آتيناكم بقوة - كلوا واشربوا ولا تسرفوا).

(٤) أي المبدوعين بهزمة وصل. وهذه هي المواضع القياسية لهزمة الوصل، وفيها يقول الناظم:

(وَهُوَ لِفِعْلِ مَاضٍ اِحْتَوَى عَلَى أَكْثَرِ مِنْ أَرْبَعَةٍ، نَحْوُ اُنْجَلِي

وَالْأَمْرِ وَالْمَصْدَرِ مِنْهُ، وَكَذَا أَمْرُ الثَّلَاثِيِّ كَاخْشِ وَأَمْسِ وَأَنْقُذَا)<sup>(٥)</sup>

أي أن همز الوصل يكون قياسيةً في ماضي ما زاد على أربعة أحرف؛ وهو الخماسي والسداسي - وأمره ومصدره، وأمر الفعل الثلاثي الساكن ثاني مضارعه كما مثل، فإن كان ثاني مضارعه متحركاً، نحو يقوم - فإن الأمر منه لا يحتاج إلى همزة وصل، نحو: «قم». (٥) هو الدبر. وأصله: سته كجمل، حذف لامه - وهي الهاء.

(\*) «وهو لفعل» مبتدأ و«خير» ماضٍ «نعت لفعل» «احتوى» الجملة نعت ثان له «على أكثر» متعلق باحتوى «من أربعة» متعلق بأكثر (\*) «والأمر والمصدر» معطوفان على فعل «منه» في موضع الحال من الأمر وما عطف عليه، والهاء عائدة على الفعل «وكذا» متعلق بمحذوف خبر مضمون «أمر الثلاثي» أمر مبتدأ مؤخر والثلاثي مضاف إليه.

وابنٌ، وابنمٌ<sup>(١)</sup>، وابنةٌ، وامرؤٌ، وامرأةٌ، واثنانٌ، واثنان<sup>(٢)</sup>،  
وأيمنٌ - المخصوص بالقسم<sup>(٣)</sup>.

وينبغي أن يزيدوا : « أل » الموصولة، « وأيمٌ » - لغةٌ في أيمنٌ ؛ فإن  
قالوا : هي أيمنٌ فحذفت اللام - قلنا: وابنمٌ هو ابنٌ، فزِيدَت الميم<sup>(٤)</sup>  
(مسألة) لهزمة الوصل بالنسبة إلى حركتها - سبعٌ حالات :

تشبيهاً بحروف العلة . وسكنت السين ، ثم جيء بالهزمة للتوصل للساكن ، وكتعويض  
عن اللام ، ويقال فيه : سه - بحذف العين ، ووزنه « قل » . ولم يأت من الأسماء  
ما حذف عنه إلا هذا - وقولهم « مذ » لأنها محذوفة من منذ . وست - بحذف اللام ،  
ووزنه « فع » ويكون الإعراب على الهاء والتاء .

أما اسم ؛ فأصله « سمو » عند البصريين - ووسم عند الكوفيين ، حذفت لامه  
على الأول وفاؤه على الثاني ، وسكن أوله وآتى بالهزمة توصلاً وتعويضاً كما سبق .

(١) هو بمعنى « ابن » والميم فيه زائدة للتوكيد والمبالغة ، كما زيدت في « زرقم » بمعنى  
الأزرق . ومن ذلك قول التلمس « أبي الله إلا أن أكون لها » ابناً  
وأصل ابن : بنو كقلم ؛ فعُل به ما تقدم .

(٢) أصابهما . ثنيان ، وثنيان ، حذفت لامهما ، وسكنت التاء ، ثم جيء بالهزمة كما بينا  
(٣) هو اسم مفرد مشتق من العين بمعنى البركة ، والأكثر فتح همزته ويجوز كسرهما  
وخرج « أيمن » في مثل : برء القوم بأيمنهم - فإنه جمع يمين ، وهمزته للتقطع اتفاقاً .

(٤) وإلى مواضع همزة الوصل السباعية - أشار الناظم بقوله :

( وفي أسمم ، أستم ، أبين ، أبنم ، أسمع وأفدين ، وأمريء ، وتأنيث تببع  
وأيمن ، همز أل ، كذا ويبدل مدأ في الاستفهام أو يسهل )<sup>(٥)</sup>

أى : سمع وحفظ همزة الوصل في الأسماء المذكورة . وفي قوله : وتأنيث تببع

(\*) « وفي اسم » متعلق باسم وما بعده عطف عليه ، وجملة « تببع » نعت لتأنيث ومفعوله  
محذوف - أى تببع مذكره منها « وأيمن » معطوف على اسم است الخ فهو في موضع خفض ، ورفعه على  
الكتابة ؛ لأنه ملازم للرفع والابتداء « همز أل » همز مبتدأ وأل مضاف إليه « كذا » متعلق  
بمحذوف خبر « ويبدل » فعل مضارع ونائب فاعله يعود على همز أل ، وهو مفعوله الأول « مدأ »  
مفعوله الثاني « في الاستفهام » متعلق بيبدل « أو يسهل » عطف على يبدل .

وجوب الفتح في المبدوء بها « أَلْ »<sup>(١)</sup> . ووجوب الضم في نحو :  
أَنْطَلِقُ<sup>(٢)</sup> واستخْرِج - مبنيين للمفعول ، وفي أمرِ الثلاثي المضموم  
العين في الأصل نحو : اُقْتَل - اُكْتُب ؛ بخلاف : اَمْشُوا - اَقْضُوا<sup>(٣)</sup> .  
ورُجْحَانُ الضَّمِّ على الكسر فيما عَرَضَ جَعَلُ ضَمَّةً عَيْنَهُ كَسْرَةً ، مِنْ  
نحو : اُغْزَى<sup>(٤)</sup> ، قاله ابنُ الناطم .

وفي تَكْمِلَةِ أَبِي عَلِيٍّ<sup>(٥)</sup> : أَنَّهُ يَجِبُ إِشْمَامُ مَا قَبْلَ يَاءِ الْمَخَاطَبَةِ<sup>(٦)</sup>

إشارة إلى أن المؤنث كالذكر ، وكذلك المثنى كالفرد في جميع ما ذكر .  
وإذا دخلت همزة الاستفهام على همز آل ، وكلاهما مفتوح لا يجوز حذفه - وجب  
إبدال همزة الوصل ألفاً وهو الأرجح - أو التسهيل بين الهمزة والألف ؛ تقول : آ الأمير  
قادم ؟ الأمير قادم ، ولا يجوز حذف أحدهما لكلا يلتبس الاستفهام بالخبر ، وسدسين  
المصنف ذلك . (١) وذلك للخفة وكثرة الاستعمال .

(٢) من كل فعل ماضٍ مضموم ثلثه ضمّاً أصلياً ظاهراً .

(٣) فإن الهمزة فيهما مكسورة ، لأن عينهما في الأصل مكسورة ، والأصل :  
اَمْشُوا - واقضوا ، استثقلت الضمة على الياء فحذفت ، ثم الياء لالتقاء الساكنين ،  
وضمت العين لمناسبة الواو . . (٤) فإن أصله : اغزوى ، استثقلت الكسرة على الواو  
فنقلت ، ثم حذفت الواو للساكنين ؛ فالضم نظراً للأصل ، والكسر نظراً إلى الحالة  
الراهنة . ولم يجز هذان الوجهان في « امشوا » ؛ لأن كسر الهمزة هو الأصل ، وقد  
عضد بكسر العين أصلاً ، فألغى المعارض لمعارضته أصابن - بخلاف اغزى .

(٥) التكملة : كتاب في الصرف لأبي علي الفارسي ، ألفه تكملة لكتابه « الإيضاح »  
قيل : إن سبب تأليفه ، أن عضد الدولة لما قرأ الإيضاح استقصره ، وقال لأبي علي :  
ما زدت على ما أعرف شيئاً ، وإنما يصلح هذا للصبيان ، فنصف التكملة وحمله إليه ،  
فلما اطلع عليه عضد الدولة قال : قد غضب الشيخ وجاء بما لا تفهمه نحن ولا هو ،  
وقد عني به كثير من النحاة وتناولوه بالشرح والإيضاح .

(٦) وذلك تنبيهاً على الضم الأصلي . والمراد بالإشمام هنا : ما يسمى رومياً عند  
القراء ، وهو الميل بالضممة نحو الكسرة .

وإِخْلَاصُ ضَمِّ الهمزةِ . وفي التسهيل<sup>(١)</sup> أَنَّ هَمْزَةَ الوصلِ تُشَمُّ قَبْلَ الضَّمِّ المُشَمَّةِ<sup>(٢)</sup> . ورجحانُ الفتحِ على الكسرِ في « أَيْمَنَ » - و « أَيْم » ورجحانُ الكسرِ على الضَمِّ في كلمةِ « اسم » .

وجوازُ الضَمِّ والكسرِ والإشمامِ في نحو: اخْتَارَ وَاِتْقَادَ مَبْنِيِّينَ للمفعولِ ووُجُوبُ الكسرِ فيما بَقِيَ<sup>(٣)</sup> وهو الأَصْلُ .

(مسألة) لا تُحْدَفُ هَمْزَةُ الوصلِ المُفتوحَةُ<sup>(٤)</sup> إِذَا دَخَلَتْ عَلَيْهَا هَمْزَةُ الاستفهامِ، كما حُذِفَتِ الهمزةُ المكسورةُ نحو: (اتَّخَذْنَا هُمْ سُخْرِيًّا؟ - اسْتَفْتَرْتُ لَهُمْ)<sup>(٥)</sup> وهو الأَصْلُ ؛ لثَلَاثِ<sup>(٦)</sup> يَلْتَبِسُ الاستفهامُ بالخبرِ ، ولا يُحَقِّقُ ؛ لِأَنَّ هَمْزَةَ الوصلِ لا تُثَبِتُ في الدَّرَجِ إِلا ضرورةً كقوله :

(١) كتاب ألفه ابن مالك تسهيلاً وتلخيصاً لكتابه المسمى « الفوائد النحوية » وسماه: « تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد » ، وهو كتاب جمع مسائل النحو وقواعده ، وقد عني به العلماء من بعده ، ووضعوا عليه شروحا كثيرة .

(٢) أى إذا أشممت الثالث - أشممت الهمزة ، وإلا فلا .

(٣) أى من الألفاظ المسموعة ، وكذلك المصادر والأفعال . وجملة القول: أن همزة الوصل تكون مكسورة ، وتفتح مع لام التعريف - وميمه ، ومع أيمن وأيم على الراجح . وتضم إذا وقع بعدها ضمة أصلية لازمة . ويجوز في اسم الضم والكسر وهو أرجح . (٤) وذلك في « أل » ، و « أم » في لنة حمير ، وأيمن ، وأيم .

(٥) الأَصْلُ : اتَّخَذْنَا هُمْ - اسْتَفْتَرْتُ - هَمْزَةُ مُفْتَوِّحَةٌ للاستفهام فكسورة للوصل ، حذفت الثانية استغناء عنها بالأولى ، وكما حذفت المضمومة في نحو : اضطر الرجل ؟ فإن أصله بهمزة وصل مضمومة ، فلما دخلت همزة الاستفهام المفتوحة حذفت همزة الوصل . وقد ترك مقتضى القياس للسبب الذي ذكره المصنف . ٦٣ - ص ، ٦ - المنافقون (٦) هذا تعليل لقوله : لا تحذف همزة الوصل المفتوحة . . إلخ .

\* أَلَا لَأَرَىٰ إِثْنَيْنِ أَحْسَنَ شِيمَةً \*<sup>(١)</sup>

— بل الوجه أن يُبدلَ ألفاً . وقد تُسهَّل<sup>(٢)</sup> مع القصر ، تقول : أَحْسَنُ  
عِنْدَكَ — وَآمِنُ اللَّهُ يَمِينُكَ ؟ ؛ بالمدِّ على الإبدال راجحاً — وبالتسهيل  
مَرَجُوحاً ، ومنه قوله : \* أَلَحَّقَ إِنْ دَارَ الرَّبَابِ تَبَاعَدَتْ \*<sup>(٣)</sup>  
وقد قرئ بهما في نحو : (اللَّهُ كَرِيمٌ — آلآن) .

(١) صدر بيت من الطويل لم ينسب لقائل ، وعجزه :

\* عَلَىٰ حَدَثَانِ الدَّهْرِ مِثِّي وَمِنْ جُحْلِ \*

اللغة والاعراب . شيمة : هي السجية والطبيعة ، وجمها : شيم . حدثان الدهر :  
صروفه وأحداثه . جمل : اسم امرأه . « ألا » أداة تنبيه « لا » نافية « اثنين »  
مفعول أول لأرى « أحسن » مفعول ثان له « شيمة » تمييز « على حدثان » جار ومجرور  
متعلق بأحسن ، والدهر مضاف إليه « مني » متعلق بأحسن كذلك .  
والعنى : إنه لا يرى من طبعه وشيمته أحسن منه ومن جمل على تحمل أحداث الدهر ونوازله  
والشاهد : في « اثنين » فإن الهمزة فيه للوصل . وحقها أن تسقط في الدرج ،  
ولكن الشاعر أثبتتها لضرورة الوزن ،

(٢) التسهيل : أن ينطق بها بين الهمزة والألف .

(٣) صدر بيت من الطويل — وعجزه :

\* أَوْ انبَتَّ حَبْلٌ أَنْ قَلْبِكَ طَائِرٌ \*

وقد استشهد به سيبويه ونسبه إلى عمر بن أبي ربيعة . ونسبه العيني : إلى حسان  
ابن يسار التنلي .

اللغة والاعراب : الرباب : اسم امرأة . تباعدت : صارت بعيدة عنك . انبت :  
انقطع . حبل : الحبل معروف ، ويراد به هنا : العهد وأسباب المودة والصلة . « أَلَحَّقَ »  
الهمزة الأولى للاستفهام ، والثانية أداة التعريف ، و « الحق » منصوب على الظرفية  
متعلق بمحذوف خبر مقدم « إن » شرطية « دار الرباب » دار فاعل محذوف هو فعل  
الشرطية يفسره تباعدت ، والرباب مضاف إليه . والجواب محذوف لدلالة السياق عليه « أن



قلبك طائر» أن ومعمولاهما في تأويل مصدر مبتدأ مؤخر ، وقيل : الحق بالرفع مبتدأ وما بعده خبر ، وليس هذا بسليم .

والمعنى : أخبرني وأصدقني إذا تباعدت عنك دار الرباب ، أو انقطع ما بينكما من أواصر الألفة والمحبة وعهد الإخاء ، هل الحق أن قلبك يطير معها ، ويذهب عقلك حزناً عليها ؟ وكفى بذلك عن شدة اضطرابه وخفقانه .

والشاهد : في قوله « أألحق » حيث نطق الشاعر بهمزة «أل» تسهلاً أى بين الهمزة والألف قصراً — وهذا مرجوح ، والكثير الراجح : إبدال همزة أل التالية لهمزة الاستفهام — ألفاً .

## الأسئلة والتمرينات

- ١ — عرف التصريف - ووضح الغرض منه . وبين فيم يكون ؟ مع التمثيل .
- ٢ — اشرح قول ابن مالك :

بضمن فعل قابل الأصل - وول في وزن ، وزائدٌ بلفظه اكتفى

وبين على ضوءه . كيف تزن الكلمة ؟ وما وزن : سافر - مستغفر - انكسر ،

٣ — بماذا يعرف الحرف الأصلي من الزائد ؟ اذكر بعض الضوابط لذلك ، وما حكم وزن ما فيه تقديم أو تأخير ؟ اذكر أمثلة موضحة ،

٤ — اذكر شروط زيادة الواو والياء : ثم شرط زياده الهمزة والنون - مع التمثيل .

٥ — عرف همزة الوصل ، ولم سميت بذلك ؟ وما الفرق بينها وبين همزة القطع نطقاً وكتابة ؟

٦ — بين موضع الاستشهاد في هذا الباب بما يأتي ، وزن ما تحته خط :

قال تعالى : ( قل آله أذن لكم أم على الله تفترون ؟ وقال موسى لأخيه

هارون اخلفني في قومي . رب أرني أنظر إليك ) . وفي الحديث : « إذا

لقيت الكافر فآله بوجه مكفهر » .

حُبُّ بالزور الذي لا يرى منه إلا صفحة ولمام

٧ — اذكر مواضع همزة الوصل القياسية . ثم بين متى يجب ضم الهمزة ؟ ومتى يجب فتحها وكسرها ؟ ومثل لما تقول .

٨ — بم يستشهد النحويون بما يأتي مع إعراب ما تحته خط .

إذا جَاوَزَ الإِثْنَيْنِ سر فإنه بنت وتكثير الوشاة قوين

لانسبَ اليومَ ولا خلةً اتسع الخرق على الرافع

ولا تُبَادِرُ في الشِّتَاءِ ولذُ بنسأ أَلْقِدَرُ تنزلها بضمير جِعَالٍ

نث الحديث : أفشاه . الوشاة : جمع واش وهو الخمام . الجمال : خرقه ينزل بها القدر .

٩ — زن الكلمات الآتية واضبطها ، وبين المجرد منها والمزيد مع النص على أحرف الزيادة

الله . أب . خال . رسالة . مدعو . سعة . قل . أم . كيس . ترو . وأجب .

« نموذج »

— ١٠ —

الكلمة	وزنها	الكلمة	وزنها	الكلمة	وزنها
هادٍ	فَاعِلٌ	أَبٌ	فَعٌّ	يدعون	يَفْعُولُونَ
عربيّ	فَعْلَى	وَلَيْتُ	فَلْتُ	بواو الجماعة	يَفْعَلُونَ
صنائع	فَعَائِلٌ	آرَامٌ	أَعْفَالٌ	يدعون	يَفْعَلُونَ
كيس	فَعِيلٌ	اسْتَحَقَّ	اسْتَفْعَلٌ	الواو لام الفعل	يَفْعَلُونَ
لم يسع	لَمْ يَفْعَ	مَرٌّ	أَفْعَلٌ	استقالة	اسْتَفْعَلَةَ
إنما علمتم	تَفَاعَلْتُمْ	إِنَّا	أَفْعٌ	أخبرني	أَفْعَوْلِي
مرجوز	مَفْعُولٌ	الله	الْعَالُ	قُمْ	قُلْ
مقول	مَفْعُولٌ	سنة	فَعَمَ	ع	ع
إداراً	تَفَاعَلٌ	آجال	أَفْعَالٌ	آتني	أَفْعَلٌ
جبهات	عِلَاتٌ	تحمية	تَفْعِلَةٌ	انقاد	انْفَعَلٌ
ارعوى	أَفْعَلٌ	سرى	فَعِيلٌ	اضطلي	أَفْتَعَلٌ
إفادة	إِفْعَلَةٌ	صل	عَلٌ	ثقة	فُؤَلَهُ
ول	فَعٌّ	دعوا	عَلُوا	اصفأر	أَفْعَالٌ
رُدّ « فعل أمر »	أَفْعَلٌ	اطير	تَفْعَلٌ	يرى	يَفْعَلٌ
رُدّ « فعل ماض »	فُعِلَ	آثار	أَفْعَالٌ	سعة	عَلَهُ
آياتي	فِيَالِعٌ	نرى	نَفْعَلٌ	كن	قُلْنِ

## ( باب الإبدال )

### باب الإبدال

(١) سيمر بك في هذا الباب أربعة ألفاظ اصطلاحية هي : الإبدال - والقلب - والإعلال - والتعويض ، ولكل منها مدلوله الخاص . ولهذا رأينا أن تبدأ بتوضيحها ، وبيان العلاقة بينها .

( أ ) فالإبدال هو : جعل حرف مكان حرف آخر ؛ سواء كان الحرفان صحيحين . مثل : تلعم - وتلمزم ، ومدكر - ومدتكر ، أم معتلين مثل : قال - وباع ؛ فإن أصلهما : قول - ويبع ، أم مختلفين نحو : دينار - وقيراط ؛ أصلهما : دينار - وقيراط .  
( ب ) والقلب : خاص بتحويل أحد حروف العلة أو الهمزة إلى آخر منها ؛ كقلب الواو ألفاً من قول - إلى قال ، والياء همزة إذا كانت متطرفة بعد ألف زائدة نحو : بناء ؛ فإن أصله : بناى ، والواو المتوسطة ياء بعد كسرة مثل : قيام - والأصل قوام ؛ فهو أخص من الإبدال .

( ح ) أما الإعلال فهو : تغيير أحد حروف العلة أو الهمزة ؛ بقلبه إلى آخر منها - أو حذفه - أو تسكينه تحقيفاً ، مثل : قام - وأصله : قوم . وصاح - وأصله : صيح ، تحركت الواو والياء وانفتح ما قبلهما فقلبتا ألفين ، ويسمى هذا إعلالاً بالقلب .

ومثل : مقول من قال - وأصله : مقوول ، نقلت ضمة الواو إلى الساكن قبلها فالتقى ساكنان فحذف الأول منهما لذلك ؛ فهذا إعلال بالتسكين ثم بالحذف .

( د ) وأما التعويض أو العوض فهو : حذف حرف والاستغناء عنه بآخر أياً كان ذلك الحرف ؛ صحيحاً أو معتلاً ، وسواء حل العوض مكان المحذوف - أم في غير مكانه . مثل : تاء عدة - وهمزة ابن . وقد يكون العوض عن حركة ، كسين اسطاع ؛ فإنها عوض عن حركة عينه . وعلى هذا : فالعوض لا يتقيد بحرف ولا بمكان معين . أما الإبدال فإنه وإن كان لا يتقيد بحرف - إلا أنه يتقيد بمكان المحذوف .

والإعلال يتقيد بأحرف العلة ، والقلب نوع من الإبدال والإعلال ، وتسكون العلاقة بينهما على النحو الآتي :

( أ ) بين الإبدال والقلب عموم وخصوص مطلق ؛ فكل قلب إبدال ولا عكس . يجتمعان في نحو : « باع » ، وينفرد الإبدال في مثل : « اصطر » .  
( ب ) وكذلك الشأن في الإبدال والتعويض ؛ فكل إبدال تعويض ولا عكس ، يجتمعان في مثل « اصطر - واذكر » ، وينفرد التعويض في نحو : « عدة » -

الأحرف التي تُبدل من غيرها إبدالاً شائعاً<sup>(١)</sup> لغير إدغام<sup>(٢)</sup> - تسعة<sup>٣</sup> يجمعها « هَدَّاتٌ مُوطِيَا ». وخرَجَ بقولنا شائعاً - نحو قولهم في « أَصِيلَانَ » - تصغير أَصِيلٍ على غير قياس<sup>(٤)</sup> ، وفي « اضْطَجَعَ » وفي نحو : « عَلِيٌّ » في الوَقْفِ : أَصِيلَالٌ - وَالطَّجَعُ - وَعَلِجٌ . قال :  
\* وَقَفْتُ فِيهَا أَصِيلَالًا أَسَائِلُهُ \*<sup>(٥)</sup>

(ح) أما الذي بين الإبدال والإعلال - فعموم وخصوص من وجه ؛ يجتمعان في نحو : « قال - وصاح » ، وينفرد الإبدال في نحو : « اصطر - ومدكر » ، والإعلال في نحو : « يقوم » .  
(١) أى مطرداً وقياساً يضطر إليه في التصريف ، ويوقع عدمه في خطأ ، كقولك في قال : « قول » .

(٢) أما الإبدال الشائع للإدغام فيقَع في جميع الحروف - ما عدا الألف اللينة ؛ فإنها لتسكونها لا تدغم ، ولا يدغم فيها ، وليس مكانها هذا الباب .  
(٣) أى لزيادته على أصله الكبير ، وقيل : هو تصغير « أصلان » جمع أصيل - كبير وبُمران ، وهو غير قياسي أيضاً ؛ لأن الجمع إنما يصر على لفظ واحده .  
(٤) صدر بيت من البسيط - للناطقة النديانية ، وقد استشهد به سيدييه ، وعجزه :

\* أُعِيْتُ جَوَابًا وَمَا بِالرَّبْعِ مِنْ أَحَدٍ \*

اللغة والاعراب - أصيلاً ، الأصيل : ما بين العصر وغروب الشمس - وجمعه أصلان ، وصغر على أصيلاً بقلب النون لآماً . أعيت : ضعفت وعجزت . وفي رواية : أعيت - والمعنى واحد - الربع : المنزل والدار - « أصيلاً » ظرف زمان لوقفت « جواباً » مفعول مطلق المحذوف . أى أعيت عن أن تجيب جواباً « وما » الواو للحال « وما » نافية « بالربع » ، متعلق بمحذوف خبر مقدم « من أحد » مبتدأ مؤخر على زيادة « من » والجملة في محل نصب حال .

والمعنى : وقتت بدار المحبوبة وقت الأصيل أسأل عنها وعن أخبارها ، فعجزت الدار عن إجابتي ، وليس هناك أحد يجيبني .  
والشاهد : إبدال النون في أصيلاً - لآماً لتقرب الخرج ، وهذا شاذ ونادر .

وقال : \* مَالٌ إِلَىٰ أَرطَاةٍ حَقِيفٍ فَالطَّجَعُ \* (١)

وقال : \* خَالِي عُوَيْفٌ وَأَبُو عَلِيجٍ \* (٢)

(١) عجز بيت من الرجز ؛ لمنظور بن حية الأسدي يصف ذئبا ، وصدره :

\* لَمَّا رَأَى أَن لَّا دَعَةً وَلَا شَبِيعَ \* وقبله :

يَارُبُّ أَبَازٍ مِنَ العُفْرِ صَدَعٌ تَقْبِضُ الذَّبُّ إِلَيْهِ وَاجْتَمَعَ

اللغة والاعراب . أباز : هو الذي يكثر القفز - والمراد به ظبي . العفر : هومن الظباء

الذي لونه لون التراب . تقبض الذئب : جمع نفسه وتهايا للوثوب عليه . دعة ، الدعة :

الراحة وسعة العيش ، مال : انحاز وركن . أرطاة : واحدة الأروطى ، وهو شجر من

شجر الرمل له ثمر كالمناب . حقيف : هو ما اعوج وانحنى من الرمل ، والجمع أحقاف .

الطجع : اتكأ على الأرض . « لما » شرطية « رأى » فعل الشرط وفاعله يعود على

الذئب « أن » محففة من الثقيلة واسمها ضمير الشأن « دعه » اسم لا « مال »

جواب الشرط والفاعل يعواء على الذئب أيضاً « فالطجع » الفاء عاطفة ، والطجع

فعل ماض والفاعل يعود على الذئب أيضاً .

والمعنى : أن هذا الذئب ، لما رأى أنه لم يجد راحة من التعب ، ولم يشبع بأكل ،

ركن إلى شجرة من الأروطى فى منحني من الرمل ، واتكأ على جنبه ليستريح .

والشاهد : إبدال اللام من الضاد شذوذاً ، وأصله : استجمع قلبت التاء طاء لوقوعها

بعد حرف الإطباق ، ثم الضاد لآماً ، والأول إبدال قياسي ، والثاني شاذ ونادر .

(٢) هذا من شواهد سيويوه ، وهو رجز لرجل من أهل البادية لم يعين

اسمه . وبمده :

المُطْعِمَانِ اللَّحْمَ بِالعَشِيجِ وَبِالفَدَاةِ كَتَلَ البَرْنِجِ

يُقْلَعُ بِالوَدِّ وَبِالصَّيْصِجِ

اللغة والاعراب . عوييف : تصغير عوف - اسم رجل . العشيح : هو العشى - وهو

آخر النهار . كتل : جمع كتلة - وهى الشيء المجتمع ، ويروى : فلق - وهو ماقطع منه .

والبرنج : البرنى - وهو نوع من التمر الجيد . الود : الودت . الصيصج : الصيصى ،

وهو قرن البقرة ، يريد : أنه مديد التماسك فيحتاج إلى علاج لقلعه . « خالى » مبتدأ

وتسمى هذه اللغة: عَجَجَةٌ قُضَاعَةٌ<sup>(١)</sup>. ومعنى «هدأت» — سكنت  
و «موطياً» من أوطأته — جعلته وطيئاً، فالياء فيه بدل من الهمزة .  
وذِكْرُهُ<sup>(٢)</sup> الماء زيادةً على ما في التسهيل؛ إذ جمعها فيه في: «طويت  
داعاً» ثم إنه لم يتكلم هنا عليها مع عدّه إياها؛ ووجهه أن إبدالها  
من غيرها إنما يطرّد في الوقف على نحو: «رحمة - ونعمة»، وذلك  
مذكور في باب الوقف .

وأما إبدالها من غير التاء فمسموع؛ كقولهم: هِيَاك - ولَيْنِكَ قَام -  
وَهَرَقْتُ الماء - وَهَرَدْتُ الشَّيْءَ - وَهَرَحْتُ الدَّابَّةَ<sup>(٣)</sup> .

(فصل في إبدال الهمزة) ، تبدل من الواو والياء في أربع مسائل :  
إحداها : أن تتطرفَ إحداها<sup>(٤)</sup> بعد ألفٍ زائدةٍ نحو : كِسَاء

«عوف» خبر أو بدل ، «وأبو عليج» - معطوف عليه ومضاف إليه «المطعمان»  
خبر لمبتدأ محذوف - أي ها ، أو خبر عن خالي وأبو علي .

ورِشَاهِد : في «أبو عليج» فإن أصله أبو علي ، فأبدلت الياء المقرة جيماً في الوقف  
وكذلك الحال في العشج - والبرنج - والصيصج ، وهو إبدال شاذ .

(١) وهناك عَجَجَةٌ في قضاة ، يحولون الياء جيماً مع العين فيقولون : هذا راعيج

خرج معيج ؟ يريدون : هذا راعي خرج معي .

(٢) أي الناظم . (٣) فقد أبدلت في الجميع - الماء من الهمزة ؛ لالتاقهما في

المخرج ، والأصل : إياك - ولإينك - وأرقت الماء - وأردت الشيء - وأرحت الدابة .

(٤) إما حقيقة بأن تقع في آخر الكلمة - كما مثل المصنف ، أو حكماً بأن يقع بعد

أحدها حرف من شأنه عدم اللزوم ، ولو كان لازماً بالفعل للكلمة ؛ وذلك كالتاء

المعارضة للتأنيث للفرق بين وصفي المذكر والمؤنث ، كبتاء - وبتاءة ، وكزيادتي التثنية

المعارضتين نحو . رداءان وكساءان - ورداءين وكساءين ؛ بما همزته بدل من أصل ،

أو من حرف إلحاق . أما البدلة من ألف التأنيث - فيجب قلبها واو أو في التثنية .

وَسَمَاءَ . وَدُعَاءَ <sup>(١)</sup> ، وَنَحْوِ : بِنَاءِ وَظِبَاءِ وَفِنَاءِ <sup>(٢)</sup> ؛ بِخِلَافِ نَحْوِ : قَاوِلٍ وَبَايَعٍ  
وَإِدَاوَةَ وَهِدَايَةَ <sup>(٣)</sup> ، وَنَحْوِ : غَزَوٍ - وَظَبَى <sup>(٤)</sup> ، وَنَحْوِ : وَاوٍ - وَآيَ <sup>(٥)</sup>  
وَتَشَارِكُهُمَا فِي ذَلِكَ : الْأَلْفُ فِي نَحْوِ : حَمْرَاءَ ؛ فَإِنَّ أَصْلَهَا حَمْرَى كَسَكْرَى  
فَزِيدَتْ أَلْفٌ قَبْلَ الْآخِرِ لِلْمَدِّ ، كَأَلْفِ كِتَابٍ وَغُلَامٍ ، فَأُبْدِلَتْ  
الثَّانِيَةَ هَمْزَةً <sup>(٦)</sup> .

الثانية : أَنْ تَقَعَ إِحْدَاهُمَا عَيْنًا لِاسْمٍ فَاعِلٍ فِعْلٍ أُعْلِيَتْ فِيهِ <sup>(٧)</sup> نَحْوِ :

(١) الهمزة فهين مبدلة عن واو .

(٢) الهمزة فهين مبدلة عن ياء ، وإبدال الواو والياء همزة ابتداء لتطرفهما إثر  
ألف زائدة - رأى ابن مالك وآخرين ، وقيل : إنهما أبدلتا الفين لتحرركهما إثر فتحة ،  
والحاجز بينهما ساكن معتل فهو غير حصين ، ثم قلبت الألف همزة لالتقاءها ساكنة مع  
الألف الأولى الزائدة ، والألف إذا تحركت قلبت همزة .

(٣) فإنه يجب التصحيح لعدم التطرف في قائل وبائع ، ولأن تاء التانيث غير  
عارضة في إداوة وهداية ، بل هي لازمة لصيغة الكلمة وبنيتها ، وليس للكلمة معنى  
بدونها . والإداوة : إناء صغير من الجلد يتخذ للماء .

(٤) لأنه لم تتقدم عليهما ألف .

(٥) لأن الألف فيهما أصل وليست زائدة ، و « واو » : اسم للحرف « و » -  
ووزنها « فَعَلٌ » . و « آي » : جمع آية ، وهي العلامة - أو القطعة من السورة ،  
ووزنها « فَعَلٌ » . (٦) والخلاصة : أن الواو والياء والألف إذا تطرفت  
إحداها تطرفاً حقيقياً أو حكماً إثر ألف زائدة - قلبت همزة .

(٧) أي أعلت عين فعله ، سواء كان اسم التماثل مؤنثاً - أو مثنى - أو مجموعاً .  
ومثله : كل اسم على وزن « فاعل » أو « فاعلة » وإن لم يكن وصفاً « اسم فاعل » ،  
كقولهم : « جَائِزٌ » للبستان . قال الشاعر :

صَعْدَةٌ نَابِتَةٌ فِي جَائِزٍ أَيْضًا الرِّيحُ تُعْمِلُهَا تَعْمِلُ

وقولهم : جَائِزَةٌ - للخشب المعترضة وسط السقف .

قَائِلٍ وَبَائِعٍ<sup>(١)</sup> - بخلاف نحو: عَيْنَ فِهْوِ عَايِنُ ، وَعَوْرَ فِهْوِ عَاوِرٍ<sup>(٢)</sup> .  
 (الثالثة) أن تقع إحداهما بعد ألف مفاعل<sup>(٣)</sup> ، وقد كانت مدّة  
 زائدة في الواحد<sup>(٤)</sup> نحو : عجائز وصحائف ، بخلاف : قسورة

(١) فإن أصلهما : قاول - وبائع . فأعلا بقلب كل من الواو والياء همزة - أو  
 ألفاً ثم همزة ؛ حملا على الفعل : قال - وباع .

(٢) يقال : عَيْنَ عَيْنًا وَعَيْنَةَ - عظم سواد عينه في سعة فهو أعين . والعور : ذهاب  
 حس أحد العينين ، وإنما سحت الواو والياء في اسم الفاعل ؛ لأنها لم تعمل في الفعل  
 خوف الالتباس بمان ومار . وإنما يعمل الوصف حملا على الفعل . وإلى المسألين  
 السابقين يشير الناظم بقوله :

(أحرفُ الأبدالِ «هدأتُ موطياً» فأبدلِ الهمزةَ من واوٍ وياً  
 آخرًا أثرَ ألفِ زيدٍ ، وفي فاعِلٍ ما أُعلِّ عَيْنًا ذَا اقْتَفَى<sup>(٥)</sup>)

أى : أن أحرف الإبدال التي تبدل من غيرها إبدالا شائعا - تسعة أحرف مجموعة  
 في هذه العبارة : «هدأت موطياً» . ثم ذكر أن الهمزة تبدل من الواو والياء إذا  
 تطرقتا ووقعتا بعد ألف زائدة ، وكذلك إذا وقعت كل منهما عينا في صيغة «فاعل»  
 وأعلت في فعله . وقوله : «ذا اقتفى» - أى انبع وروعى . والإشارة ، إلى إبدال  
 الواو والياء همزة . (٣) المراد : «مفاعل» وما يشبهه في عدد الحروف والحركات ؛  
 من كل جمع تكسير ثلثة ألف بعدها حرفان مكسور أولهما ؛ كفعائل وفواعل .

(٤) واللام صحيحة . وقيل في علة الإبدال : إنه عند جمع قلادة على «مفاعل» -  
 وقعت ألفها بعد ألف الجمع ؛ فاجتمع ألفان ولا يمكن حذف أحدهما لفوات الغرض  
 المقصود منه ، فوجب تحريك المدّة بالكسر لتسكون كعين مفاعل ، والألف إذا حركت  
 قلبت همزة . ثم شبهت واو عجوز وياء صحيفة - بألف قلادة .

(\*) «أحرف» مبتدأ «الابدال» مضاف إليه «هدأت موطياً» خبر المتدأ مقصود  
 لفظه «من واو» متعلق بأبدل «ويا» بالنصر - عطف عليه  
 (\*\*) «آخر أثر» ظرفان متعلقان بمحذوف نعت لواو وياء - أو حالان «ألف» مضاف إليه .  
 وجملة «زيد» بالبناء المجهول نعت لألف «وفي فاعل» متعلق باقتفى «ما» اسم موصول مضاف  
 إليه «أعل» الجملة صلة ما «عينا» تمييز محول عن الفاعل «ذا» اسم إشارة مبتدأ ، وجملة  
 «اقتفى» خبره ، وهو ماض المجهول ونائب فاعله يهو إلى ذا .



وَقَسَاوِرٌ<sup>(١)</sup> وَمَعِيشَةٌ وَمَعَايِشٌ<sup>(٢)</sup> وَشَذَّ مُصِيبَةٌ وَمَصَائِبٌ، وَمَنَارَةٌ وَمَنَارٌ<sup>(٣)</sup>  
ويشارك الواو والياء في هذه المسألة الألف<sup>(٤)</sup> نحو : قِلَادَةٌ  
وَقِلَائِدٌ ، وَرِسَالَةٌ وَرَسَائِلٌ .

الرابعة : أن تقع إحداهما ثانياً حرفين ليين بينهما ألف مفاعل<sup>(٥)</sup>  
سواء كان اللينان : ياءين كنيائف جمع نيف<sup>(٦)</sup> - أو واوين كأوائل

- (١) لأن الواو ليست بمدّة . والقسورة : الأسد ، ويقال فيه : قسور بغير ناء .  
(٢) لأن المدّة في المفرد أصلية ، وحرف المد الأصلي متحرك بأصله ؛ فإذا وقع بعد  
ألف «مفاعل» تحرك بحركته فلا يبدل .  
(٣) أى بالإبدال ، مع أن المدّة في المفرد أصلية ، والقياس : مصابو - ومناور ،  
وشذ كذلك : معاش - بالهمزة .  
(٤) فتقلب همزة في الجمع .  
وإلى المسألة الثالثة من قلب الواو والياء والألف همزة - يشير الناظم بقوله :  
(وَالْمَدُّ زَيْدٌ نَائِلًا فِي الْوَاحِدِ هَمْزًا يُرْمَى فِي مِثْلِ كَالْقِلَائِدِ)<sup>(٥)</sup>  
أى أن حرف المد « وهو حرف العلة الذى قبله حركة تناسبه » ، إذا كان نائلاً  
زائداً فى الواحد - يبدل همزة ؛ إذا ولى ألف الجمع الذى على وزن « مفاعل » نحو :  
قِلَادَةٌ - وقِلَائِدٌ . وقد أشار الناظم إلى بعض الشروط بقوله : « والمد زيد نائلاً  
فى الواحد » ، ولم يفصل اعتماداً على المثال .  
(٥) أو مشابيه كذلك - لا ألف « مفاعل » ولا ما يشبهه بشرط صحة اللام .  
(٦) النيف : كل ما زاد على العقد إلى العقد الثانى ، من ناف - إذا زاد ؛ يقال :  
عشرة ونيف . والنيف : الزيادة - والفضل - والإحسان .

\* « والمد » مبتدأ ، وجملة « زيد » حال من ضمير « يرى » الواقع خبراً عن المبتدأ « نائلاً »  
حال . ضمير زيد - أو من نائب فاعل يرى ، وهو على الأول من قبيل الحال المتداخلة - وعلى  
الثانى حال مترادفة « فى الواحد » متعلق بزيد « همزاً » مفعول ثان ليرى ، إن كانت علمية ونائب  
فاعله هو المفعول الأول - أو حال من ضمير يرى إن كانت بصرية « فى مثل » متعلق بيرى  
« كالقِلَائِدِ » مضاف إليه على زيادة السكاب بن المضاف والمضاف إليه .

جمع أول - أو مختلفين كسيائد جمع سيّد ؛ إذ أصله سيود<sup>(١)</sup> وأما قوله :  
 \* وَكَحَلِ الْعَيْنَيْنِ بِالْعَوَاوِيرِ \*<sup>(٢)</sup> - فأصله بالعواوير ؛ لأنه جمع عوار ،  
 وهو الرّمْد ، فهو مفاعيل كطواويس - لا مفاعل ؛ فلذلك صُحِّح .  
 وعكسه قول الآخر : \* فِيهَا عَيَائِلٌ أُسُودٍ وَنُمُرٌ \*<sup>(٣)</sup> فأبدلت الهمزة  
 من ياء مفاعيل ؛ لأنَّ أصله « مفاعل » ؛ لأنَّ عَيَائِلَ جمع عَيْل - بكسر  
 الياء - واحدُ العِيَالِ ، والياء زائدة للإشباع - مثلها في قوله :

(١) اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداها بالسكون ، فقلبت الواو ياء وأدغمتا  
 ومثله : صوائد - جمع صائد ، وبوائع - جمع بائعة . ويشترط صحة اللام في الجميع .  
 (٢) عجز بيت من الرجز ، لجندل بن المثني الطهوي ، بصف الدهر وما لقيه منه ؛  
 حين كبرت سنه وانحنت عظامه ، وأصابته الأقداء عينه . وصدوره :

\* حَتَّى عِظَائِي وَأَرَاهُ نَائِرِي \*

اللغة والاعراب . حتى : قوس . نأري : قاتلي ، والنأر : الدم والطلب به ،  
 والجمع أنأر وآثار ، ونأر به : طلب دمه وقتل قاتله . كحل عينه : وضع فيها الكحل  
 تزييناً لها ، وفيه تخفيف الحاء وتشديدها . العواوير : جمع عوار ، وهو اللحم ينزع من  
 العين - وسائل يؤخذ من شجر ويجفف ويوضع في العين . «حتى» فعل ماض ، وفاعله ،  
 وفاعل كحل - يعرودان على الدهر ، في قوله مخاطباً زوجته :

غَرَّكَ أَنْ تَقَارَبْتُ أَبَاعِرِي وَأَنْ رَأَيْتِ الدَّهْرَ ذَا الدَّوَارِ

حَتَّى عِظَائِي . . . . . الخ

وقد جعل الشاعر ما فعله الدهر بعينه من الأذى والوجع - كحلا على طريق المجاز .  
 والشاهد : تصحيح الواو في «العواوير» وعدم إبدالها همزة ؛ لما ذكره المصنف  
 من أن أصله : العواوير على وزن مفاعيل - لا مفاعل ؛ لأن من حق جمع الاسم  
 الذي على هذه الحال أن تقلب ألفه ياء في الجمع لانكسار ما قبلها ، ولكن الضرورة  
 جعلت الشاعر يحذف الياء ويكتفي بالكسرة مع الاعتداد بها وكأنها موجودة .  
 (٣) شاهد من كلام حكيم بن معية الربعي . وقد تقدم الكلام عليه في باب جمع التكسير

..... \* ..... تَتَمَادُ الصَّيَارِيفِ \* (١) فَذَلِكَ أُعِلَّ  
(وهناك مسألة خاصة بالواو) : اعلم أنه إذا اجتمع واوان ، وكانت

(١) قطعة من بيت من البسيط ، للفرزدق الشاعر المشهور - يصف ناقة بالقوة وسرعة السير في الهواجر ، وهو تمامه :

تَنفِي يَدَاهَا لَمَعَى فِي كُلِّ هَاجِرَةٍ تَنفَى الدَّرَاهِمَ تَنقَادُ الصَّيَارِيفِ  
اللغة والاعراب . تنفى : تبعث وتطرد . يداها المراد : يدا الناقة التي يصفها هاجرة ، الهاجرة : نصف النهار عند اشتداد الحر . الدراهم : جمع دراهم - لفة في درهم ، تنقاد : مصدر نقد الدراهم - إذا ميز رديتها من غيرها ، على غير قياس . الصياريف : جمع صيرف ، ويقال له : صيرفي - وصراف ، وهو الخبير بالنقد الذي يبادل على بعضه ببعض « يداها » يدا فاعل تنفى مرفوع بالألف لأنه مثنى ، وضمير الغائبة مضاف إليه « الحصى » مفعوله « في كل هاجرة » في كل متعلق بتنفى ، وهاجرة مضاف إليه « نفى الدراهم » نفى مفعول مطلق لتنفى الدراهم مضاف إليه من إضافة المصدر لمفعوله « تنقاد الصياريف » تنقاد فاعل لنفى والصياريف مضاف إليه ، من إضافة المصدر لفاعله .

والمعنى : أن هذه الناقة لقوتها وسرعتها - تدفع يداها الحصى وتطرده عن وجه الأرض ، وهى سائرة وقت الهاجرة ؛ فيقرع بعضه بعضاً ويسمع له صوت ، كما يدفع الصراف الدراهم فيسمع لها صوت ورنين .

والشاهد : في الصياريف ؛ فهو جمع صيرف ، والقياس في جمعه : صيارف ، أو صيارفة - بزيادة تاء للنسب ، كالأزارقة - والأشاعرة ، ولكنه أشبع كسرة الراء فتولدت عنها ياء زائدة . وقد أشار الناظم إلى هذه المسألة الرابعة بقوله :

( كَذَلِكَ ثَانِي لَيْنَيْنِ اِكْتِنَفَا مَدَّ « مَفَاعِلِ » كَجَمْعِ نَيْفًا ) (٢)

أى : كذلك تبدل الهمزة من ثانى حرفين لينين اكتنفا - أى أحاطا - بمد « مفاعل » وتوسطت هـ بينهما . كما لو جمعت كلمة نيف جمع تكسير ، فإنك تقول : نيايف ؛ يبادل الياء الواقعة بعد ألف الجمع - همزة .

(\*) « كذلك » جار ومجرور خبر مقدم « ثانى » مبتدأ مؤخر « لينين » مضاف إليه « اكتنفا » ألف الاثنين فاعل والجملة صفة لينين « مد » مفعول اكتنفا « مفاعل » مضاف إليه ممنوع من الصرف لصيغة منتهى الجموع « كجمع » متعلق بمحذوف ، خبر لمبتدأ محذوف ، وهو مصدر مضاف إلى فاعله المحذوف « نيفاً » مفعوله - أى كجمعك نيفاً والنيف الزدياء .

الأولى مُصَدَّرَةٌ<sup>(١)</sup>، والثانية: إمَّا متحرِّكةٌ، أو ساكنةٌ متَّصِلَةٌ في  
الواوِية<sup>(٢)</sup> - أُبْدِلَتِ الواوُ الأولى همزةً؛ فالأولى نحو: جَمْعٌ وَاصِلَةٌ  
وَوَاقِيَةٌ، تقول: أَوَاصِلٌ وَأَوَاقٍ، وَأَصْلُهُمَا: وَوَاصِلٌ وَوَوَاقٍ<sup>(٣)</sup>. والثانية  
نحو: الأولى أَنثى الأَوَّلِ؛ أَصْلُهَا: وُولى بوواوين؛ أو لاهافاء مضمومةٌ -  
والثانية عينٌ ساكنةٌ<sup>(٤)</sup>؛ بِخِلافِ نحو: وُوفى وَوُورِي؛ فَإِنَّ الثَّانِيَةَ  
ساكنةٌ منقلبةٌ عن أَلفٍ «فَاعِلٌ»<sup>(٥)</sup>، وبخِلافِ نحو: الوُولى بوواوين -  
مُخَفَّفًا مِنَ الوُولى بوواوٍ مضمومةٍ فهِمزةٍ، وهى<sup>(٦)</sup> أَنثى «الأوَّالِ» -  
أَفْعَلٌ<sup>(٧)</sup> - من وَآلٍ إِذَا لَجَأَ<sup>(٨)</sup>.

وخرج باشتراط التصدير نحو: هَوَوِي وَنَوَوِي<sup>(٩)</sup> في المنسوب إلى  
هَوَوِي وَنَوَوِي .

- 
- (١) أى في أول الكلمة .  
(٢) أى ليست منقلبة عن حرف آخر ؛  
بأن تكون مدة أصلية كأولى أنثى الأوَّل - أو ليست مدة أصلاً ؛ سواء تحركت  
كأواصل ، أو كانت ساكنة كأوَّل . فذلك كله يجب فيه الإبدال .  
(٣) أى بوواوين : الأولى فاء الكلمة - والثانية متحرِّكة عارضة مبدلة من الألف  
الزائدة في المفرد ، فأبدلت الواو الأولى همزة .  
(٤) متَّصِلَةٌ الواوِية ، فلما اجتمع قلبت الأولى همزة .  
(٥) أى وهو : وآفَى - ووَارَى ، فليست متَّصِلَةٌ في الواوِية ؛ لأنها بدل من  
ألف زائدة ، فلا يجب الإبدال حينئذ - بل يجوز :  
(٦) الضمير راجع للوؤلى - بالهمز .  
(٧) أى أفعل تفضيل لمذكر ، وللمؤنث « وؤلى » على وزن « فعلى » .  
(٨) فتسكون الواو الثانية منقلبة عن همزة فليست متَّصِلَةٌ في الواوِية ، وحينئذ  
لا يجب إبدال الواو الأولى همزة - بل يجوز .  
(٩) لأن الواوين اجتمعتا في آخر الكلمة فلا تبدل الأولى همزة . وإلى هذم  
السألة أشار الناظم بقوله :

(فصل في عكس ذلك) :

وهو : إبدال الواو والياء من الهمزة ، ويقع ذلك في باين :  
أحدهما : باب الجمع الذي على « مَفَاعِلِ »<sup>(١)</sup> وذلك إذا وقعت الهمزة

( . . . ) وَهَمْزًا أَوَّلَ الْوَاوَيْنِ رُدًّا فِي بَدءِ غَيْرِ شِبْرِ وُوفِي الْأَشْدُّ<sup>(\*)</sup>

أى يجب رد أول الواوين المصدرتين همزة - في بدء كلمة لم تشبه « ووفى » في كون الثانية ساكنة عارضة ؛ ذلك لأنها بدل من الألف ، فإن الأصل « وَاوِي » على وزن فاعل ، فلا يجب فيها الإبدال بل يجوز . والأشد : القوة . وقد ذكر المصنف تفصيل ذلك وخلاصته : أنه يجب قلب أول الواوين المصدرتين همزة فيما يأتي :

( ا ) إذا كانت الهمزة الثانية متحركة ؛ كما في جمع « واصله » على فواعل ، تقول

أواصل ، وأصلها : وواصل .

( ب ) أو كانت الثانية ساكنة متأصلة في الواوية ، كما في « أولى » أنتى الأول ؛

فإن أصلها : وولى - بواوين ، قلبت الأولى همزة ، وليس في العربية سوى هذه الكلمة

( ح ) أو تكون الثانية غير مدة أصلاً ؛ بالأ تـ تكون بعد ضمة - كأوّل .

ويجوز القلب :

( ا ) إذا كانت الثانية مدة عارضة غير أصلية مثل : « ووفى » مبنية للمجهول ، فإنها

منقلبة عن الألف الزائدة في الماضى وهو « وَاوِي » على وزن فاعل ، فيجوز أن يقال : أوفى

( ب ) أو كانت منقلبة عن حرف أصلى مثل : « وولى » أنتى الأول - أفعال تفضيل .

( ح ) وكذلك تبدل الهمزة جوازاً من الواو ؛ إذا كانت مضمومة ضمة لازمة غير

مشددة مثل : « أجوه » - جمع وجه ، و« أدور » جمع دار ، والأصل : وجوه - وأدومر .

( د ) أو كانت مصدرية مكسورة كإشاح وإفادة - فى وشاح ووفادة . وتبدل من

الياء إذا كانت مكسورة بين ألف وياء مشددة نحو : رأتى - وغأتى - فى النسبة إلى : راية

وغاية ، والأصل : رايىّ - وغايىّ - بثلاث ياءات ، خففت الأولى بقلبها همزة .

( ا ) أى . وما يشبهه كما تقدم ؛ من كل جمع تكسير يماثله فى عدد الحروف

وضبطها ، وإن لم يماثله فى وزنه الصرفى ؛ فيدخل فى ذلك : فواعل ، وفعالل ، وأفعال . إلخ .

(\*) « وهمزاً » مقول زد الثانى مقدم « أول الراوين » أول مفعوله الأول والراوين

مضاف إليه « رد » فعل أمر فى بدء متعلق برد « غير شبهه » مضاف إليه « ووفى الأشد »

مضاف إليه لشبهه ، مقصود لفظه . ووفى فعل ماض مبنى للمجهول ، والأشد نائب فاعل

بعد ألفه ، وكانت تلك الهمزة عارضةً في الجمع<sup>(١)</sup> ، وكانت لامُ الجمع همزةً ، أو ياءً ، أو واوًا .

وخرج باشتراط العروض ، نحو : المرآة والمرآئي ؛ فإن الهمزة موجودةٌ في المفرد؛ لأن المرآة «مِفْعَلَةٌ» من الرؤيَّة - فلا تغيَّرُ في الجمع<sup>(٢)</sup> وخرجَ باشتراط اعتلالِ اللامِ - نحو : صحائفٌ وعجائزٌ ورسائلٌ ؛ فلا تغيَّرُ الهمزةُ في شيءٍ من ذلك أيضاً .

وأما ما حصلَ فيه ما شرطناه<sup>(٣)</sup> - فيجبُ فيه عمَلانٌ : قلبُ كسرةِ الهمزة فتحةً ، ثم قلبُها ياءً في ثلاث مسائل وهي :

أن تكون لامُ الواحدِ همزةً ، أو ياءً أصليةً ، أو ياءً منقلبةً عن واو .  
وواوًا في مسألةٍ واحدةٍ وهي : أن تكون لامُ الواحدِ واوًا ظاهرةً<sup>(٤)</sup>

(١) أى ليست أصليةً فيه ؛ وذلك بأن لم تكن في المفرد ، بل جاءت في الجمع بدلا من حرف علة في المفرد .

(٢) وسمع « مرآيا » بالإبدال شذوذاً ؛ سلوكاً بالهمز الأصلي مسلك العارض بسبب الجمع ؛ كما شذ عكسه ، وهو السلوك بالعارض مسلك الأصلي في قول عبيدة بن الحارث ابن عبد المطلب - عم الرسول - من قصيدة قالها في شأن يوم بدر ، وما وقع له من قطع رجله ، ومبارزته هو وحمة وعلي ، ومات رضى الله عنه بالصفراء وهم راجعون وهو المراد من قوله : « ثلاثتنا » في هذا البيت .

فما بَرَحَتْ أَقْدَامُنَا فِي مَكَانِنَا ثَلَاثَتِنَا حَقِ أَزِيرُ وَالْمَنَاءُ ثِيَابًا  
وقول بعض العرب : اللهم اغفر لى خطائى - بهمزتين . والقياس : خطاياى : لأنه جمع خطيئة .

(٣) وهو وقوع الهمزة بعد ألف الجمع الذى على وزن « مفاعل » ، وكون الهمزة عارضةً في الجمع ، وكون لام الجمع معتلة « واو - أو ياء - أو همزة » .  
(٤) أى سائلة في اللفظ من القلب ياء .

مثالُ مالاُمهُ همزةٌ : « خَطَايَا »<sup>(١)</sup> ؛ أصلها : خَطَايِيءٌ - يَاءٌ مكسورةٌ هي ياءُ خَطِيئَةٍ - وهمزةٌ بعدها هي لامُها ، ثم أُبدلت الياءُ همزةٌ عَلَى حَدِّ الإبدالِ في صحائف<sup>(٢)</sup> فصارَ خَطَايِيءٌ - بهمزتين ، ثم أُبدلتِ الهمزةُ الثانيةُ ياءً ؛ لما سيأتى من أن الهمزةَ المتطرِّفةَ بعد همزةٍ تُبدلُ ياءً ، وإن لم تكن بعد مكسورةٍ ، فما ظنُّك بها بعد المكسورةِ ؟ ثم قلبت كسرةُ الأولى فتحةً للتخفيفِ ؛ إذ كانوا قد يفعلون ذلك فيما لامُهُ صحيحةٌ ، نحو : مَدَارِي<sup>(٣)</sup> ، وَعَدَارِي - في المَدَارِي والعَدَارِي ؛ قال :

\* وَيَوْمَ عَقَرْتُ لِلْعَدَارِي مَطِيئِي \*

- (١) جمع خطيئة وهي الذنب ؛ من الخطأ وهو ضد الصواب ، ووزنه « فعاثل » .
- (٢) وهو وقوعها بعد ألب التوكير في هذ الوزن .
- (٣) جمع مدري ، وهي مثل الشوكة يصلح بها شعر المرأة - كالشط الكبير .
- (٤) صدر بيت من الطويل - لامريء القيس من معلقته المشهورة ، وعجزه :

\* فَيَا عَجِيبًا مِنْ رَحَلِهَا الْمُتَحَمِّلُ \*

اللغة والاعراب . عقرت : ذبحت ونحرت . العذارى : جمع عذراء - وهي الشابة الفتية البكر . مطيئ ، اللطية : كل ما يرتحله المسافر . رحلها ، الرحل : ما يوضع على ظهر البعير ، ويروى : كورها - وهو بمعنى الرحل . « ويوم » ظرف مبني على الفتح في محل جر أو رفع - معطوف على يوم في الحالتين ؛ في قوله قبل : ولا سيما يوم بدارة جالمجل . ويجوز أن يكون منصوباً معرباً ؛ كأنه قال : أذكر يوم عقرت « مطيئ » مفعول عقرت « فيا عجباً » بالنداء وعجباً نادى ، منصوب بفتحة مقدره على ما قبل ياء التكلم المنقلبة ألفا وهي مضاف إليه « من كورها » متعلق بعجباً « المتحمل » نعت لرحلها أو لسكورها .

واللهي : أذكر يوم عقرت نأقي لهؤلاء الفتيات الأبيكار ، وإني لأعجب لهن ومنهن ! كيف أطقن الرحل في هوادجهن ؟ وكيف رحلن بإبلهن على تنعمهن ورفاهة عيشهن ؟ وقصة هذا اليوم وما كان منه مع الفتيات وابنة عمه عنيزة - معروفة مشهورة .

وقال : \* تَضِلُّ الْمَدَارَى فِي مُثْنَى وَمُرْسَلٍ \* (١)

— فَفَعَلُ ذَلِكَ هُنَا أَوْلَى (٢) ، ثُمَّ قَلِبْتُ الْيَاءَ أَلْفًا لِتَحْرُكِهَا وَانْفِتَاحِ مَا قَبْلَهَا ، فَصَارَ خَطَاءً — بِالْفَيْنِ بَيْنَهُمَا هَمْزَةٌ ، وَالْهَمْزَةُ تُشْبِهُ الْأَلِفَ (٣) فَاجْتَمَعَ شِبْهُ ثَلَاثِ أَلِفَاتٍ ، فَأَبْدَلْتُ الْهَمْزَةَ يَاءً (٤) ، فَصَارَ خَطَايَا بَعْدَ خَمْسَةِ أَعْمَالٍ .

**والشاهد :** في المذارى ، فإنه جمع عذراء ، وأصله : عذارى — قلبت كسرة الراء فتحة ثم الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها — مثل خطايا . وقد استدل به على أن العرب تقلب الكسرة التي بعد ألف « مفاعل » — فتحة في الأسماء الصحيحة ، مع أن الاسم الصحيح لا يحتاج إلى تخفيف ؛ لسهولة كل الحركات على حروفه .  
(١) هذا الشاهد أيضاً عجز بيت من الطويل لامرئ القيس ، من المعلقة المذكورة — في وصف شعر امرأة بالطول والكثرة . وصدده :

\* غَدَائِرُهُ مُسْتَشْرَزَاتٌ إِلَى الْعَلَا \* .

**اللغة والاعراب .** غدائره ، الغدائر : الذوائب من الشعر — واحدها غديرة ، مستشزرات : مرتفعات ، والشزر : القتل على غير جهة للكثرة . تضل : تغيب ، المذارى : جمع مذارى — وهي ما يعمل من الحشب أو الحديد على شكل المشط يسرح به الشعر المتلبد . وفي رواية : تضل العقاص ، والعقاص : جمع عقيصه . وهي ما جمع من الشعر فقتل تحت الذوائب . مثنى : مقتول ؛ لأنه ثني بالقتل . مرسل : مسرح غير مقتول . « غدائره » مبتدأ ومضاف إليه « مستشزرات » خبر « إلى العلا » متعلق به « تضل المذارى » الجملة صفة « في مثنى » متعلق بتضل « ومرسل » معطوف على مثنى .  
**والمعنى :** أن ذوائب شعرها مرفوعات إلى أعلى الرأس ، وأن المذارى تضل فيه لكثافته وطوله ، وكثرته ما بين مقتول ومسرح .

**والشاهد :** في المذارى ، ويقال فيه ما قيل في المذارى في البيت قبله .

(٢) أى لثقل الكسرة . (٣) لأنهما من مخرج واحد ، وهي متوسطة بين ألفين .

(٤) وذلك فراراً من اجتماع ثلاثة أحرف متشابهة في الآخر ، ولم تبدل واواً لحقة

الياء ، ورجوعاً إلى الأصل .



ومثال مالمه ياء أصلية: « قَضَايَا »<sup>(١)</sup>؛ أصلها: قَضَايِيُ بِيَاءَيْنِ :  
الأولى ياء فعيلة - والثانية لامٌ قَضِيَّةٌ ، ثم أبدلت الأولى همزةً كما في  
صحائف ، ثم قلبت كسرةً الهمزة فتحة<sup>(٢)</sup> ، ثم قلبت الياء ألفاً<sup>(٣)</sup> ، ثم  
قلبَت الهمزةُ ياءً - فصار قَضَايَا بعد أربعة أعمال<sup>(٤)</sup> .

ومثال مالمه واوٌ قلبت في المفرد ياء : « مَطِيَّة »<sup>(٥)</sup> ؛ فإنَّ أصلها  
مَطِيوَةٌ - فعيلة - من المطأ وهو الظهر<sup>(٦)</sup> ، ثم أبدلت الواو ياءً ، ثم  
أدغمت الياء فيها ، وذلك على حدِّ الإبدال والإدغام في سيود - وميوت<sup>(٧)</sup>  
إذ قيل فيهما : سيّد وميّت - وجمعها مطايا ، وأصلها : مطايو<sup>(٨)</sup> . ثم قلبت  
الواو ياءً لتطرّفها بعد الكسرة ، كما في الغازي - والدعى . ثم قلبت الياء  
الأولى همزةً كما في صحائف<sup>(٩)</sup> . ثم أبدلت الكسرة فتحةً ، ثم الياء  
ألفاً<sup>(١٠)</sup> ، ثم الهمزةُ ياءً - فصار مَطَايَا بعد خمسة أعمال .

ومثال مالمه واوٌ سَمِت في الواحد : « هِرَاوَةٌ »<sup>(١١)</sup> وهَرَاوِيٌّ ؛

- (١) جمع قضية ، ووزنه « فَعَالٌ » ومثلها : هدية وهدايا ، وسجية وسجاي
- (٢) أى للتخفيف ؛ وذلك لثقل الكلمة بكونها جمعاً متناهيًا ، فصار « قَضَايِيُ » .
- (٣) أى لتحرّكها وافتتاح ما قبلها على القاعدة ، فصار قَضَايَا . فاجتمع شبه ثلاث
- ألفات كما تقدم . (٤) إنعالم تكن خمسة كخطايا ؛ لأن لام الكلمة هنا ياء وليست
- همزة متطرفة . (٥) هى الدابة تطو - أى تجد وتسرع في السير .
- (٦) أو من المطو - وهو المد والإسراع في السير . يقال : مطوت بهم في السير - أى
- مددت وأسرعت . (٧) وهو قلب الواو ياءً ، وإدغامهما على القاعدة .
- (٨) ياء مكسورة هى ياء « فعيلة » ، وواو هى لامها .
- (٩) فصار مطاي . (١٠) فاجتمع شبه ثلاث ألفات كما تقدم .
- (١١) هى المصا الضخمة ، ومثلها : إداوة - للأناء السمي « الزمزية » .

وذلك أَنَّا قَلَبْنَا أَلِفَ «هَرَاوَةَ» فِي الْجَمْعِ هَمْزَةً - عَلَى حَدِّ الْقَلْبِ فِي «رِسَالَةِ  
وَرِسَائِلِ»<sup>(١)</sup> ، ثُمَّ أَبَدَلْنَا الْوَاوَ يَاءً لِتَطْرُقَ فِيهَا بَعْدَ الْكَسْرِ ، ثُمَّ فَتَحْنَا  
الْكَسْرَةَ فَانْقَلَبَتِ الْيَاءُ أَلْفًا ، ثُمَّ قَلَبْنَا الْهَمْزَةَ وَاوًا<sup>(٢)</sup> - فَصَارَ هَرَاوَى  
بَعْدَ خَمْسَةِ أَعْمَالٍ أَيْضًا<sup>(٣)</sup> .

(الباب الثاني) باب الهمزتين المتلقتين في كلمة<sup>(٤)</sup> . والذي يُبدلُ

منهما أبدأ هو الثانية - لا الأولى ؛ لأن إفراط الثقل بالثانية حصل .

فلا تخلو الهمزتان المذكورتان ؛ من أن تكون الأولى متحركة

---

(١) أي لوقوعها في جمع على «مفاعل» بعد ألف تكسيره حرفان - كما سبق مرات -  
فصار و «هراثو» . وذلك ليشابه ويشاكل الجمع مفرده .  
وقد أشار الناظم إلى الباب المتقدم بقوله :

(وافتح ورد الهمز «يا» فيما أعلّ لا ما ، وفي مثل هـ رآوة جعل  
واوًا . . . . . )<sup>(٥)</sup>

أي افتح الهمزة المعهودة - وهي الطارئة بعد ألف مفاعل وشبهه ، وردها ياء في  
الجمع الذي لامه معتلة بالياء أو الهمزة ، وواوًا فيما لامه معتلة بالواو ، وذلك مثل : هراوة -  
وهراوى . وقد أوضح المصنف ذلك بما لا مزيد عليه .

(٣) وشذ تصحيح الهمزة بعد الألف في قول الشاعر : حتى أريرو المنايا .

(٤) أي واحدة ؛ احترازاً من الاجتماع في كلمتين نحو : أنت فمات هذا ؟ - أأتمن  
وأأتمر سعيد ؛ فإن همزة الاستفهام كلمة مستقلة - فلا يجب في مثل ذلك الإبدال ؛ بل يجوز  
التحقيق كما ذكرنا - والإبدال ؛ فتقول : أنت فمات ؟ - إيتمن - إيتمر .

---

(\*) «الهمز» مفعول أول رد ، وهو معلوب أيضاً لافح على صيبل الننازع «يا» بالقصر  
مفعول رد الثاني «فيا» متعاني برد ، وما اسم موصول وجملة «أعل» العناء المذموم صلة ما «لاماً»  
تمييز محول عن نائب الفاعل «وفي مثل» متعلق بجعل «هراوة» مضاف إليه .  
(\*) «واوًا» مفعول جعل الثاني والأول نائب فاعله . أي جعل الهمزة واواً مثل هراوة .

والثانية ساكنة أو بالعكس ، أو يكونا متحركتين<sup>(١)</sup> .

فإن كانت الأولى متحركة والثانية ساكنة - أبدلت الثانية حرف

عِلَّةً من جنس حركة الأولى ؛ فتبدلُ أَلِفًا بعد الفتححة نحو : آمَنْتَ<sup>(٢)</sup> ،

ومنه قولُ عائشة رضی عنها : « وكان يأمرني أن أتزر<sup>(٣)</sup> » ، وهو بهمزة

فألفٍ ، وعَوَامُ المحدثين يُحرفونه فيقرءونه بألفٍ وتاءٍ مُشَدَّدَةٍ ،

ولا وجه له ؛ لأنه افتعل من الإزار ، ففاؤه همزة ساكنة بعد همزة

المضارعة المفتوحة<sup>(٤)</sup> .

وباءٌ بعد الكسرة نحو : إيمان ، وشَدَّتْ قِرَاءَةٌ بعضهم

(إِتْلَافِهِمْ) بِالتَّحْقِيقِ .

وواوٌ بعد الضمة نحو : أُوتِمْنِ ، وأجاز الكسائي أن يُبتدأ أُوتِمْنِ -

(١) ويمتنع أن تكونا ساكنتين معاً .

(٢) الأصل : آمَنْتَ ، أبدلت الهمزة الثانية أَلِفًا لسكونها وفتح ما قبلها .

(٣) أى : ألبس الإزار ، وذلك إذا كانت حائضاً وأراد مباشرتها ، وأصله :

أأتزر ، فأبدلت الهمزة الثانية أَلِفًا . وهذا جزء من حديث عن عائشة ، ونصه كما في البخارى :

عن عائشة رضی الله عنها قالت : « كنت أغتسل أنا والنبي صلى الله عليه وسلم من إناء

واحد كلانا جنب ، وكان يأمرني فأتزر فيياشرني وأنا حائض ، وكان يخرج رأسه إلى

وهو معتكف فأغسله وأنا حائض » ، والمراد بالمباشرة في الحديث : التقاء البشريتين

لا غير ، وإنما كان يأمرها بالآتزر - لحرمة ما وراء الإزار من الحائض .

(٤) فقد أبدلت الهمزة الثانية أَلِفًا لسكونها بعد فتح - لا بعد تاء . وحكى الزمخشري

عن بعض العرب : أتزر - بالإدغام . وروى البخارى من حديث جابر : إذا كان

الثوب ضيقاً فأتزر به ، وذلك مقصور على السماع .

بهمزتين<sup>(١)</sup>، نقله عنه ابن الأنباري في كتاب الوقف والابتداء، وردّه<sup>(٢)</sup>.  
 وإن كانت الأولى ساكنة والثانية متحركة<sup>(٣)</sup>: فإن كانتا في موضع  
 العين أدغمت الأولى في الثانية نحو: سَأَل<sup>(٤)</sup> و لَأَل<sup>(٥)</sup> و رَأَس<sup>(٦)</sup>.  
 وإن كانتا في موضع اللام— أبدلت الثانية ياء مطلقاً<sup>(٧)</sup>؛ فتقول في مثال  
 « قِمَطْر » من قرأ: قِرَأَى<sup>(٨)</sup>، وفي مثال « سَفَرَجَل » منه: قَرَإِيًّا—  
 بهمزتين بينهما ياء مُبدلة من همزة<sup>(٩)</sup>.

(١) مضمومة فساكنة . وخص الابتداء؛ لأن همزة الوصل تذهب في الدرج فترجع  
 الهمزة الثانية إلى أصلها لزوال موجب قلبها واواً .

(٢) حاصل الرد : أن العرب لا تجمع بين همزتين ثابتهما ساكنة ، وهذا الرد  
 ذكره ابن الأنباري على الكسائي في إجازته البدء في قوله تعالى : ( إئت بقرآن غير  
 هذا ) بهمزتين— من الآية ١٥ من سورة يونس — لا في أو ثمن كما قال المصنف .  
 وفي حكم هذه الحالة — وهي الهمزة الساكنة بعد المتحركة — يقول الناظم :

( وَمَدًّا أَبْدِلُ ثَانِيَّ الهمزَيْنِ مِنْ كَلِمَةٍ أَنْ يَسْكُنَ كَثِيرًا وَانْتَعَمِينَ )<sup>(١٠)</sup>  
 أى ابدل ثاني الهمزتين المجتمعتين في كلمة واحدة — إن كانت ساكنة ، وهذا  
 يقتضى أن تكون مدة من جنس حركة ما قبلها ، وذلك مثل : آثر — أصله : أأثر ،  
 فأبدلت الثانية الساكنة ألفا لمناسبة فتح ما قبلها . وانعم : أصله : أأنعم فقلبت الثانية واواً  
 لضم ما قبلها . (٣) ولا يقع هذا النوع في موضع الفاء لتمذر النطق بالساكن ابتداء .  
 (٤) صيغة مبالغة من السؤال — أى كثير السؤال ، ووزنه « فَعَالٌ » .

(٥) نسبة لبائع اللؤلؤ (٦) نسبة لبائع الرءوس (٧) سواء كانت طرفاً أم غير طرف .  
 (٨) الأصل : قرأء — بهمزتين أو لاها ساكنة ، قلبت الثانية ياء لوقوعها طرفاً إثر  
 همزة ساكنة فراراً من الثقل ، وكان القياس الإدغام كما في سأل ، لولا أن الطرف  
 أولى بالتفسير ، ولهذا قدم القلب هنا .

(٩) والأصل : قرأأ بثلاث همزات، فقلبت الثانية لأن قلبها يخلص من اجتماع همزتين

(\*) « و مداً » مفعول ابدل الثاني « ثاني » مفعوله الأول والهمزتين مضاف إليه « من كلمة »  
 متممات بمحذوف حال من الهمزتين « إن يسكن » شرط وفعله، والجواب محذوف صمى فأبدله مداً

وإن كانتا متحركتين ؛ فإن كانتا في الطَّرَف ، أو كانت الثانية مكسورة - أُبدِلت ياء مطلقاً<sup>(١)</sup> .

وإن لم تكن طرفاً ، وكانت مضمومة - أُبدِلت واو مطلقاً<sup>(٢)</sup> .

وإن كانت مفتوحة ؛ فإن انفتح ما قبلها أو انضم - أُبدِلت واواً وإن انكسر أُبدِلت ياء<sup>(٣)</sup> .

وأمثلة المتطرفة: أَنْ تَبْنِي مِنْ «قَرَأ» مِثْلَ جَعْفَرٍ - أَوْ زِبْرِجٍ - أَوْ بُرْتِنٍ<sup>(٤)</sup> .

وأمثلة المكسورة: أَنْ تَبْنِي مِنْ «أَمَّ»<sup>(٥)</sup> مِثْلَ أُضْبِعَ - بفتح

الهمزة - أو كسرهما ، أو ضمها ، والباء فيهن مكسورة ، فنقول

وهذه الأمثلة التي ذكرها المصنف هنا وفيما بعد : فرضية خيالية ؛ يقصد بها التدريب والتمرين ، ولا يكاد يوجد لها نظائر مأثورة في فصيح الكلام العربي .

(١) سواء كان ما قبلها مفتوحاً - أم مضموماً - أم مكسوراً .

(٢) سواء كانت بعد ضم - أو فتح - أو كسر .

(٣) والخلاصة : أن الهمزتين المتحركتين ؛ إما أن يكونا في الطرف - أو لا .

(أ) فإن كانتا في الطرف ؛ فالأولى ؛ إما مفتوحة - أو مكسورة - أو مضمومة .

(ب) وإن كانتا في غير الطرف ؛ تضرب حالات الأولى الثلاثة في مثلها من الثانية ،

فينشأ من ذلك تسع صور . وحكم ذلك كله :

[ أ ] أن المتطرفة ؛ تبدل ياء في جميع أنواعها ، ولا ينظر إلى حركتها أو حركة الأولى

[ ب ] وغير المتطرفة ؛ تبدل ياء إذا كانت مفتوحة بعد كسر ، أو مكسورة بعد

فتح - أو كسر - أو ضم . وتبدل واواً ؛ في الخمسة الباقية وهي : أن تكون مفتوحة بعد

فتح - أو ضم ، أو مضمومة بعد فتح - أو كسر - أو ضم .

(٤) فنقول : قرأ ، قرئ - أي قرؤ - بهمزتين ثم تبدل الثانية ياء لأن الواو

لا تقع طرف فيما زاد على الثلاثة .

(٥) معناها : قصد - أو صار إماماً .

في الأول : أَمِم - بهزتين: مفتوحة فساكنة ، ثم تنقل حركة الميم الأولى إلى الهمزة الثانية قبلها ليتمكن من إدغامها في الميم الثانية<sup>(١)</sup> ، ثم تبدل الهمزة ياء<sup>(٢)</sup> ، وكذا تفعل في الباقي أيضاً ، وذلك واجب وأما قراءة ابن عامر والكوفيين : « أَعَم »<sup>(٣)</sup> بالتحقيق<sup>(٤)</sup> ، فمما يُوقف عنده ولا يتجاوز .

وأمثلة المضمومة : « أَوْب » جمع أَب وهو المرعى ، وأن يُبنى من « أَم » مثل إصْبَع - بكسر الهمزة وضم الباء ، أو مثل « أْبْلُم »<sup>(٥)</sup> فتقول : أُوْم - بهمزة مفتوحة أو مكسورة أو مضمومة ، وواو مضمومة<sup>(٦)</sup> . وأصل الأول : أَأْب على وزن أَفْلَس ، وأصل الثاني والثالث : إَأْم - وأَأْم ، فنقلوا فيهن<sup>(٧)</sup> ؛ ثم أبدلوا الهمزة واوا<sup>(٨)</sup> . وأدغموا أحد المثلين في الآخر .

- 
- (١) وذلك لاجتماع مثلين . (٢) أى الهمزة الثانية المنقول إليها كسرة الميم ؛ لأن الهمزة المكسورة بمد مفتوحة - تقلب ياء كما تقدم .
- (٣) أى في قوله تعالى في سورة القصص في الآية الخامسة : ( ونجعلهم أئمةً ونجعلهم الوارثين ) وقد وردت في آيات أخرى .
- (٤) أى من غير إبدال ، وهو جمع إمام ، والقياس : أئمة تقلب الهمزة الثانية ياء . وأصله : أئمة ، نقلت كسره الميم إلى الهمزة قبلها توصيلاً للإدغام وأدغمت الميم ، ثم أبدلت الهمزة الثانية ياء . (٥) هو سمف شجر الدوم .
- (٦) بهذا التقسيم استوفى الأقسام الثلاثة ، وأصبح ذكر « أوب » زائداً ؛ فالصواب حذف قوله « أو مفتوحة » ؛ للاستغناء عنها بذكر « أوب » .
- (٧) أى نقلوا حركة أول المثلين إلى الساكن قبلها - وهو الهمزة الثانية .
- (٨) أى تخفيفاً ؛ لأنها تجانس حركتها .

ومثال المفتوحة بعد مفتوحة : « أَوَادِم » - <sup>(١)</sup> جمع آدم .

ومثال المفتوحة بعد المضمومة : « أَوِيدِم » - تصغير آدم .

ومثال المفتوحة بعد مكسورة : أَنْ يَنْبَى مِنْ « أَم » على وزن

إِصْبَع - بكسر الهمزة وفتح الباء <sup>(٢)</sup> .

(١) أصله : آدَم - بهزتين مفتوحتين بعدها ألف ، قلبت الهمزة الثانية واواً على قاعدة قلب الهمزة الثانية المفتوحة غير المتطرفة واواً مطلقاً ؛ سواء كان ما قبلها مفتوحاً أو غير مفتوح .

(٢) تقول : إِيم ، وأصله : إِئِمَم ، نقلت حركت الميم الأولى إلى الساكن قبلها توصيلاً للادغام الواجب ، ثم أبدلت الهمزة الثانية ياء .

وقد ذكر الناظم حكم الهمزتين المتحركتين في ثلاثة أبيات ؛ فقال في حكم الهمزة المفتوحة وأنها تقلب واواً إن كان قبلها فتحة أو ضمة - وياء إن كان قبلها كسرة -

( إِنْ يُمْتَحِ أُنْزُضِمَّ أَوْ فَتَحَ قَلْبُ وَإِوَأَ ، وَيَأْءُ إِئْرَ كَسْرٍ يَفْقَلِبُ ) <sup>(٣)</sup>

أى إن يفتح الهمز الثاني بعد ضم أو فتح - يقلب واواً ، وينقلب ياء إن وقع بعد كسر

وقال في حكم الهمزة المكسورة والمضمومة :

( ذُو الْكَسْرِ مُطْلَقًا كَذَا ، وَمَا يَضُمُّ وَإِوَأَ أُصِرَ ، مَا لَمْ يَكُنْ لَفْظًا أَتَمًّا )

فَذَلِكَ يَاءٌ مُطْلَقًا جَاءَ ، وَأَوْثَمُّ وَنَحْوُهُ وَجِهَيْنِ فِي ثَانِيهِ أَمٌّ ) <sup>(٤)</sup>

(\*) « إن يفتح » شرط وفعله ونائب الفاعل يعود إلى ثاني الهمزين « إنْ ضَمَّ » إنْ ظرف متعلق بفتح وضم مضاف إليه « قلب » جواب الشرط ونائب الفاعل مفعوله الأول « وإوَأَ » مفعوله الثاني « وياء » مفعول ينقلب مقدم « إنْ كَسَرَ » إنْ ظرف متعلق به وكسر مضاف إليه .

(\*) « ذو الكسر » مبتدأ ومضاف إليه « كذا » خبر « مطلقاً » حال من الضمير المنتقل إلى الظرف « وما » اسم موصول مفعول أول أصر ، وجملة « يضم » صلة « وإوَأَ » مفعول أصر الثاني « ما » مصدرية ظرفية « لم يكن » اسم يكن يعود إلى ثان الهمزين ، وجملة « أم » خبرها « لفظاً » مفعول أم ، والتقدير : ما لم يكن ما يضم قد ختم كلمة - أى وقع في آخرها (\*) « فذلك » اسم إشارة إلى ثان الهمزين - مبتدأ « ياء مطلقاً » حالان من فاعل « جاء » المائد إلى

اسم الإشارة ، والجملة خبر المبتدأ « وأوم » مبتدأ قصد لفظه « ونحوه » عطاف عليه « وجهين » مفعول أم مقدم « في ثانيه » متعلق بأوم « أم » فعل أصر بمعنى قصد ، والجملة خبر المبتدأ وما عطاف عليه . ويجوز أن يكون أوم ونحوه بالنصب ، على أنه مفعول بفعل مضمير يفسره أم

وإذا كانت الهمزة الأولى من المتحركتين - همزة مضارعة<sup>(١)</sup> ،  
نحو : **أَوْمٌ وَأَيْنٌ**<sup>(٢)</sup> - مضارعِي **أَمَّمْتُ** وَأَنْتَ - جاز في الثانية  
التَّحْقِيقِ<sup>(٣)</sup> ؛ تشبيهاً بهمزة المتكلم؛ لدالاتها على معنى - بهمزة الاستفهام  
نحو : **(أَأَنْذَرْتَهُمْ)** .

(فصل) في إبدالِ الياءِ من أُخْتَيْهَا : الألفِ والواوِ .

أَمَّا إِبْدَالُهَا مِنَ الْأَلْفِ فِي مَسْأَلَتَيْنِ :

(إحداهما) أن يَنْكسر ما قبلها، كقولك في **مِصْبَاحٍ** : **مَصَابِيحٍ** ،  
وفي **مِفْتَاحٍ** : **مَفَاتِيحٍ** ، وكذلك تصغيرها<sup>(٤)</sup> .  
(الثانية) أن تقعَ قبلها ياءُ تصغيرٍ، كقولك في **غُلَامٍ** : **غُلَيْمٍ**<sup>(٥)</sup> .

أى كذلك ينقلب ياء - الهمز المكسور مطلقاً ؛ سواء كان ما قبله مكسوراً ، أم  
غير مكسور . والهمز المضموم يقبل واواً مطلقاً ؛ بشرط ألا يكون طرفاً ، وهو المراد  
بقوله : « ما لم يكن لفظاً أتم » . فإن كان طرفاً وجب قلبه ياء ، وهذا قوله : « فذاك  
ياء مطلقاً جا » . وإذا كانت الهمزة الأولى للمضارعة . وكانت الثانية مضمومة - جاز  
في اثنائية وجهان : الإبدال والتحقق ، نحو : **أَوْمٌ مضارع أم** ؛ تقول : **أم - وأوم** .  
وذلك قوله : « **وأوم ونحوه وجهين في ثانيه** » ومعنى **أم** : اقصد واتجه لهذا الحكم :

(١) أى للمتكلم ، سواء كان متعمداً أو قاصراً (٢) أى أتألم من الألم مثلاً :  
(٣) وجاز القلب فتقول : **أوم - وأين** . وكذلك إذا التقت الهمزتان في كلمتين  
يجوز في الثانية القلب والتحقق ، نحو قوله تعالى : (فقد جاء أشراطها) .

(٤) أى أن الألف تنقلب ياء في التفسير والتصغير ؛ لانكسار ما قبلها وتعذر  
النطق بالألف بعد الكسرة ، فيقال في التصغير : **مصبيح - وممة يتيح** .

(٥) لأن ما بعد التصغير لا بد أن يكون متحركاً بالكسرة ، والألف لا تقبل  
الحركة ، وياء التصغير ساكنة فقلبت الألف ياء للتخلص من الساكنين :  
وفي هاتين المسألتين يقول الناظم :



وَأَمَّا إِبْدَالُهَا مِنَ الْوَاوِ فِي عَشْرِ مَسَائِلَ :

(إحداها) أَنْ تَقَعَ بَعْدَ كَسْرَةٍ وَهِيَ : إِمَّا طَرَفٌ <sup>(١)</sup> كَرَضِيٍّ وَقَوِيٍّ وَعُفِيٍّ  
وَالغَازِيٍّ وَالدَّاعِي <sup>(٢)</sup> . أَوْ قَبْلَ تَاءِ التَّائِيثِ <sup>(٣)</sup> كَشَجِيَّةٍ <sup>(٤)</sup> ، وَأَكْسِيَّةٍ <sup>(٥)</sup> .  
وَعَازِيَّةٍ <sup>(٦)</sup> ، وَعُرَيْقِيَّةٍ - فِي تَصْغِيرِ عَرْفُوتَةٍ <sup>(٧)</sup> . وَشَدَّ سَوَاسِوَةَ - فِي  
جَمْعِ سَوَاءٍ <sup>(٨)</sup> ، وَمَقَاتِوَةَ - بِمَعْنَى خُدَّامٍ <sup>(٩)</sup> . أَوْ قَبْلَ الْأَلْفِ وَالتَّوْنِ

( وَيَاءُ أَفْلَبِ أَلِفًا كَسْرًا تَلَا أَوْ يَاءُ تَصْغِيرٍ . . . . ) <sup>(١٠)</sup>

- أى اقلب حرف الألف ياء إذا تلا - أى وقع - بعد كسرة ، أو بعد ياء تصغير .  
(١) أى حقيقة ، سواء كانت فى فعل مبنى للفاعل - أو للمفعول ، أو فى اسم ، وقد  
مثل لها الضنف . أو حكما ، كالواقعة قبل تاء التائيث أو الألف ، والنون الزائدتين .  
(٢) هذه السكيات كلها واوية اللام أصلا ؛ بدليل ظهور الواو فى بعض التصارييف .  
كالرضوان - والقوة - والمعوق - والنزو - والدعوة .  
(٣) هذه متطرفة حكما ؛ لأن تاء التائيث بمنزلة كلمة مستقلة بنفسها ، فالواو التى تليها  
فى حكم المتطرفة . ومثل التاء : الألف المدودة ، كأشقياء وأدعياء .  
(٤) هى بتخفيف الياء - اسم فاعل للمؤنث ؛ من الشجو - وهو الحزن والحلم ،  
وأصلها : شجوة . (٥) جمع كساء - وأصلها : أكسيرة . (٦) اسم فاعل من النزو .  
(٧) هى إحدى الخشبتين المعترضتين فى فم الدلو . وكان يجب فى عريقية عدم قلب  
الواو ياء ؛ لأنها بنيت على التاء - بدليل أنه ليس هناك اسم معرب آخره ولو قبلها ضمة .  
(٨) أى بمعنى مستو ، يقال : الناس سواسية فى هذا الأمر - أى مستوون فيه ،  
والقياس : سواسية ، ووزنه « فعاقله » على أى حال . وقال الدمامينى : السواسوة :  
الجماعة المستوون فى السن . وفيه شذوذ آخر وهو : جمعه على هذا الوزن ، وقياس جمعه :  
أسوية ؛ لأن « فعال » يجمع على أفئلة ، كعباء وأقبية ؛ كما شذ من جهات آخر .  
(٩) جمع «مقتو» اسم فاعل من اقتوى - بمعنى خدم ، والقوتو : الخدمة ، وأصله : مقتو  
ولبت الواو الثانية ياء لتطرفها إثر كسرة ، ثم أعلل إعلال قاض ، قيل : ولا ثالث لهما .  
(\*) « وياء » مفعول اقب الثانى مقدم « ألفا » مفعول الأول « كسرا » ، فمقول لا مقدم ،  
وحلة « تلا » تمت لألف وفاعله يعود على ألفا ، أو ياء ، عطف على كسرا ، وتصغير مضاف إليه .  
٢٤١ - صياء السالك ٢

الزائدتين ، كقولك في مثال قَطِرَانٍ مِنَ الْغَزْوِ : غَزِيَانٌ <sup>(١)</sup> .  
 (الثانية ) أن تَقَعَّ عَيْنًا لِمَصْدَرٍ فَعْلٍ ؛ أُعِلَّتْ فِيهِ <sup>(٢)</sup> - وَيَكُونُ قَبْلَهَا  
 كسرة - وَبَعْدَهَا أَلِفٌ <sup>(٣)</sup> كَصِيَامٍ وَقِيَامٍ وَانْقِيَادٍ وَاعْتِيَادٍ <sup>(٤)</sup> ؛ بِخِلَافِ  
 نَحْوِ : سِوَارٍ وَسِوَالِكٍ - لِانْتِفَاءِ الْمَصْدَرِيَّةِ ، وَنَحْوِ : لَأَوْذٌ لِيُوَاذًا <sup>(٥)</sup> وَجَاوِزٌ  
 جَوَازًا - لِصِحَّةِ عَيْنِ الْفِعْلِ <sup>(٦)</sup> ، وَرَاحٌ رَوَاحًا - لِعَدَمِ الْكُسْرَةِ ، وَحَالٌ  
 حَوَالًا وَعَادٌ الْمَرِيضُ عِيدًا - لِعَدَمِ الْأَلْفِ . وَقَلَّ الْإِعْلَالُ فِيهِ <sup>(٧)</sup> نَحْوِ  
 قَوْلِهِ تَعَالَى : ( جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَمًا <sup>(٨)</sup> وَارزُقُوهُمْ ) ، وَقَوْلِهِ تَعَالَى :  
 ( جَعَلَ اللَّهُ الْكَعْبَةَ الْيَمِينَةَ الْحَرَامَ قِيَمًا لِلنَّاسِ ) <sup>(٩)</sup> - فِي قِرَاءَةِ نَافِعٍ  
 وَابْنِ عَامِرٍ فِي النِّسَاءِ ، وَفِي قِرَاءَةِ ابْنِ عَامِرٍ فِي الْمَائِدَةِ . وَشَدَّ التَّصْحِيحُ  
 مَعَ اسْتِيفَاءِ الشَّرْطِ فِي قَوْلِهِمْ : نَارَتِ الطَّيْبِيَّةُ نِوَارًا <sup>(١٠)</sup> - بِعُنَى نَفَرَتِ ،  
 وَلَمْ يُسْمَعْ لَهُ نَظِيرٌ .

- (١) أى قلبت الواو ياء لتطرفها بعد كسرة ، ولا عبرة بالألف والنون الزائدتين  
 لأنهما في حكم الاتصال . (٢) أى فى الفعل ؛ بأن كانت فيه حرف علة منقلبا عن غيره .  
 (٣) جملة الشروط أربعة ، وقد ذكر المصنف محترزاتها - فتنبه يافى .  
 (٤) الأصل فيهن : صوام - وقوام - وانقواد - واعتواد - بالواو ، فقلبت ياء فى  
 المصدر حمالة على الفعل ، لاستئصالها بين الكسرة والألف .  
 (٥) لاوذ القوم لوأذا وملاوذة - لاوذ بعضهم ببعض ، ولاذ به - لجأ إليه وعاذبه .  
 (٦) المراد : عدم إعلالها كما بينا ، وإلا فهى معتلة .  
 (٧) أى فيما عدم الألف . ولم يشترط ابن الحاجب فى الشافية فى قلب الواو  
 فى المصدر - وجود ألف بعدها .  
 (٨) هو مصدر جىء به للبالغة كما قال المفسرون ، وأصله : « قِوَمًا » قلبت الواو  
 ياء لانكسار ما قبلها . من الآية ٥ من سورة النساء (٩) ٩٧ : سورة المائدة  
 (١٠) والقياس « نيارا » .

(الثالثة) أَنْ تَقَعَ عَيْنًا لَجَعَ صَحِيحِ اللّامِ وَقَبَلَهَا كَسْرَةٌ ، وهى فى الواحد:  
 إمَّا مُعَلَّةٌ<sup>(١)</sup> ، نحو : دَارٌ وَدِيَارٌ - وَحِيلَةٌ وَحَيْلٌ - وَدِيعةٌ وَدِيمٌ<sup>(٢)</sup> -  
 وَوَقِيمَةٌ وَوَقِيمٌ - وَقَامَةٌ<sup>(٣)</sup> وَوَقِيمٌ ، وَشَدَّ حَاجَةً وَحَوَّجَ .  
 وإمَّا شَبِيهَةٌ وهى الساكنة . وَشَرَطُ القَلْبِ فى هذه : أَنْ يَكُونَ  
 بَعْدَهَا فى الجَمْعِ أَلِفٌ<sup>(٤)</sup> كَسَوَطٌ وَسِيَّاطٌ - وَحَوْضٌ وَحِيَّاضٌ - وَرَوْضٌ

وفى المسألين المتقدمين يقول الناظم :

« . . . . . بِوَاوٍ ذَا أَفْعَلًا  
 فى آخِرٍ ، أَوْ قَبْلَ تَاءِ التَّأْنِيثِ ، أَوْ زِيَادَتِي « فَعْلَانٌ » ذَا أَيْضًا رَأَوَا  
 فى مُصَدَّرِ المُعْتَلِّ عَيْنًا ، وَالفِعْلُ مِنْهُ صَحِيحٌ غَالِبًا ، نَحْوُ الحَوْلِ »<sup>(٥)</sup>  
 أى أفعال « ذَا » بالواو - وهو قلبها ياء - إذا كانت طرفاً فى الآخر ، أو وقعت  
 قبل تاء التأنيث ، أو قبل زيادتي « فَعْلَانٌ » مكسوراً ما قبلها على نحو ما بينه المصنف .  
 وكذلك رأى النحاة قلب الواو ياء بعد الكسرة ؛ فى مصدر كل فعل معتل العين  
 . وبمدها ألف وقبلها كسرة . وإذا كان المصدر على وزن « فِعَالٌ » وعينه واو قبلها  
 كسرة وليس بعدها ألف - صحت فيه الواو نحو : الحَوْلُ - مصدر حال ؛ تقول : حال حولا .  
 (١) أى منقلبة ، سواء كان بعدها ألف فى الجمع ، كديار - جمع دار ، أو لا كباقي  
 الأمثلة التى ذكرها المصنف .  
 (٢) أصلها : دَوْمَةٌ - من دام يدوم .  
 (٣) قامته الإنسان : طوله وحسن قوامه واعتداله - وبكرة البئر بأداتها .

(٤) لأنها ليست فى الضعف كالمعتلة ، فلا يقوى تسلط الكسرة عليها إلا بوجود  
 الألف القريبة من الياء . فجملة الشروط خمسة : أن يكون جمعاً صحيح اللام - وأن

(\*) « وَاوٍ » متعلق بافعلا «ذَا» اسم إشارة مفعول افعلما مقدم، وهو إشارة الى القلب ياء  
 (\*) فى آخر « متعلق بحذوف نعت لواو «أو قبل» معطوف على محل فى آخر « تاء التأنيث»  
 مضاف إليه «أو زيادتي» عطاف على تاء التأنيث «فعلان» مضاف إليه ممنوع من الصرف «ذآ»  
 اسم لإشارة مفعول رأوا، وهو إشارة الى قلب الواو ياء (\*) «فى مصدر المعتل» ومصدر متعلق برأوا،  
 والمعتل مضاف إليه «عيناً» تمييز «والفعل» مبتدأ «منه» حال من فاعل «صحيح» الواقع خبراً  
 المبتدأ «غالباً» حال من فاعل صحيح أيضاً «نحو» خبر لمبتدأ محذوف ، والحول مضاف إليه .

وَرِيَاضٍ ؛ فَإِنْ قُفِدَتْ صُحِّحَتْ الْوَاوُ نَحْوُ : كُوزٌ وَكُوزَةٌ - وَعَوْدٌ «بفتح أوله المُسِنَّ من الإبل» <sup>(١)</sup> وَعِوَدَةٌ ، وَشَذَّ قَوْلُهُمْ : شِيرَةٌ <sup>(٢)</sup> .

وَتُصَحِّحُ الْوَاوُ إِنْ تَحَرَّكَتْ فِي الْوَاحِدِ نَحْوُ : طَوِيلٌ وَطِوَالٌ ، وَشَذَّ قَوْلُهُ : \* وَأَنَّ أَعْرَاءَ الرَّجَالِ طِيَالُهُمَا \* <sup>(٣)</sup>

قِيلَ : وَمِنْهُ <sup>(٤)</sup> (الصَّافِنَاتُ الْجِيَادُ) <sup>(٥)</sup> ، وَقِيلَ : جَمْعُ جَيْدٍ <sup>(٦)</sup> لِاجْوَادٍ .

تكون الواو في الواحد معلقة أو شبيهة بها - وأن يكون قبلها كسرة ، وبعدها ألف .

(١) هو الذي جاوز في السن سبع سنين ، والجمع عِيْدَةٌ - وَعِوَدَةٌ .

(٢) جمع ثور ، والقياس ثَوْرَةٌ . (٣) عجز بيت من الطويل لأنَّيف بن زبَّان

النهائي الطائي - أحد شعراء الحماسة ، وصدرة :

\* تَبَيَّنَ لِي أَنَّ الْقَمَاءَ ذِلَّةٌ \*

اللغة والاعراب . القماءة : قصر القامة ، من قمو الرجل - إذا ذل وصغر . ذلة :

ضعة وهوان . أعزاء - من العزة وهي القوة والنعمة - ضد الذللة . طياله : جمع طويل

وأصله طوال . « أن القماءة ذلة » ، المصدر المكون من أن ومعمولها فاعل تبين .

والمعنى : ظهر لي بعد التجربة والممارسة - أن قصر القامة في الإنسان دليل الضعة

والمذلة ، وأن الرجال الأعزاء المهابون هم الفارعون طوال القامة .

والشاهد : في « طياله » فإن الأصل : طوالها ؛ لأنه جمع طويل ، فقلبت الواو ياء

لانكسار ما قبلها ، وكان القياس ألا تقلب ياء في الجمع ؛ لأن الواو فيها متحركة في

المفرد ، فهي قوية بالحركة ولم تقلب فيه ، فقلبها شاذ .

(٤) أي من إبدال الواو المتحركة في المفرد ياء شذوذاً ، وذلك بناء على أن الجياد

جمع جواد - وهو الذي يسرع في جريه .

(٥) الصافن من الخيل : الذي يقوم على ثلاث قوائم وطرف حافر الرابعة ، وهو

من صفات الخيول الجيدة - والرجل يصف قدميه . والجياد : المسرعة في جريها ، وقد

وصفها بالصفون والجودة ليجمع لها بين الصفتين المحمودتين ؛ واقفة وسائرة - ٣١ : سورة ص -

(٦) وعلى ذلك لا يكون الإبدال شاذاً ؛ لأن الواو في المفرد معتلة ؛ إذ أصله جِيوَدٌ -

من جاد يجود ، اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداها بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمتا .

أَوْ أُعِلَّتْ لَأُمِّهِ؛ كَجَمْعِ رِيَّانٍ - وَجَوْ<sup>(١)</sup> بِتَشْدِيدِ الْوَاوِ ، فَيُقَالُ : رِوَاءُ  
وَجِوَاءَ - بِتَصْحِيحِ الْعَيْنِ<sup>(٢)</sup> ؛ لِثَلَاثِ تَوَالِي إِعْلَالٍ<sup>(٣)</sup> وَكَذَلِكَ مَا أَشْبَهَهُمَا .  
وهذا الموضوع ليس محرراً في الإخلصة ولا في غيرها من كتب  
الناظم فتأمل .

(١) ريان - أى مرتو بلالاً - ضد عطشان ، والجو : هو الفضاء بين السماء  
والأرض ، واسم لمواضع كثيرة .

(٢) وأصلهما : رِوَاى - وَجِوَاوُ ، أبدلت الياء والواو همزة لتطرفهما إثر ألف زائدة  
(٣) إعلال العين ؛ بإبدالها ياء لكسر ما قبلها - وإعلال اللام بقلبها همزة لوقوعها  
طرفاً بعد ألف زائدة . وكذلك يمتنع الإعلال إن لم يكسر ما قبل الواو نحو : أبواب  
وأحواض ، أو وقعت الواو عيناً لفرد غير مصدر ، نحو : خِوَانٌ وسوار .  
وشد التصحيح مع استيفاء الشروط ، كما في حَوَجٍ وحِرْوَلٍ - جمعى حاجة وحيلة .  
وإلى هذه المسألة الثالثة أشار الناظم بقوله :

( وَجَمْعُ ذِي عَيْنٍ أُعِلَّ أَوْ سَكَنٌ فَاحْكُمْ بِذَا الإِعْلَالِ فِيهِ حَيْثُ عَنَ )<sup>(٤)</sup>  
أى : إذا وقعت الواو عين جمع صحيح اللام ، وأعلت في مفردة أو سكنت - فاحكم  
بهذا الإعلال ؛ وهو قلبها ياء ، إن انكسر ما قبلها ووقعت بعدها ألف كما بين المصنف  
ومعنى عن : ظهر وعرض . ثم ذكر الناظم أنه إذا لم تقع بعد الواو السالفة ألف في  
الجمع - لاتعمل . ويجب التصحيح في الجمع الذى على وزن « فَعْلَةٌ » كما مثل المصنف  
في عود وعودة - وكوز وكوزة . ويجوز التصحيح والإعلال فيما كان على وزن  
« فَعْلٌ » فقال في ذلك :

( وَصَحَّحُوا « فَعْلَةٌ » ، وَفِي « فَعْلٌ » وَجَمَّانٍ ، وَالِإِعْلَالُ أَوْلَى كَالْحَلِيلِ )<sup>(٥)</sup>

(\*) « وجمع ذى عين جمع مبتدأ وذى عين مضاف إليه « أعل » ماض المجهول والجملة نعت لعين  
« أو سكن » مطوف على أعل « فاحكم » الفاء زائدة ، والجملة خبر المبتدأ « بذا » متعلق بأحكام  
« الإعلال » بدل أو عطف بيان « فيه حيث » متعلقان بأحكام « من » - أى عرض - فعل ماض ،  
والجملة في محل جر باضافة حيث إليها .

(\*) « فَعْلَةٌ » مفعول صححووا والواو فيه للعرب « وفي فعل » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم  
« وجمان » مبتدأ مؤخر « والإعلال » مبتدأ « أول » خبر « كالخليل » خبر مبتدأ محذوف - أى وذلك

(الرابعة) أن تَقَعَ طَرَفًا رَابِعَةً فَصَاعِدًا<sup>(١)</sup> تقول : عَطَوْتُ  
 وَزَكَوْتُ<sup>(٢)</sup> فَإِذَا جِئْتَ بِالْهَمْزَةِ أَوْ التَّضْعِيفِ - قلت : أَعْطَيْتُ  
 وَزَكَيْتُ<sup>(٣)</sup> . وتقول في اسمِ المفعولِ ؛ مُعْطِيَانِ وَمُزَكِّيَانِ ؛ حَمَلُوا  
 الْمَاضِي عَلَى الْمَضَارِعِ ، واسمِ المفعولِ على اسمِ الفاعلِ ؛ فَإِنَّ كَلًّا مِنْهُمَا  
 قَبْلَ آخِرِهِ كَسْرَةٌ . وسأل سيبويه الخليل عن وجه إعلال نحو : تَنَازَيْنَا  
 وَتَدَاعَيْنَا<sup>(٤)</sup> ، مع أَنَّ الْمَضَارِعَ لَا كَسْرَ قَبْلَ آخِرِهِ<sup>(٥)</sup> - فَأَجَابَ بِأَنَّ  
 الْإِعْلَالَ ثَبَتَ قَبْلَ مُجِيءِ التَّاءِ فِي أَوَّلِهِ ، وهو<sup>(٦)</sup> غَازِيْنَا وَدَاعِيْنَا - حَمَلًا  
 عَلَى « نَغَازِي وَنُدَاعِي » ، ثم استُصْحِبَ مَعَهَا<sup>(٧)</sup> .

فالتصحيح نحو : حاجة وحروج أو حيج ، وحيلة وحيل وحول . والإعلال نحو :  
 قامة وقيم - وديمة وديم . والإعلال غالب ، أما التصحيح فشاذ عند غيره .  
 (١) بشرط فتح ما قبلها ، وأن تكون منقلبة ياء في المضارع ، سواء كانت في فعل أو في اسم  
 (٢) بإبقاء الواو فيما لأنها نائلة . ومعناها . أخذت - ونميت .  
 (٣) فأبدلت الواو ياء لأنها صارت رابعة .  
 (٤) والأصلة تنازونا - وتداعونا .  
 (٥) أي حتى يهل ويحمل عليه الماضي ؛ فإن المضارع تنغازى وتداعى .  
 (٦) الضمير عائد على معلوم من السياق - أي المثل المجرد من التاء .  
 (٧) وهذا الإعلال يستصحب أيضاً مع هاء التانيث نحو : المعطاء ؛ لأن ألفه  
 منقلبة عن ياء لتحركها وافتتاح ما قبلها ، وهذه الياء منقلبة عن واو لوقوعها رابعة إثر  
 فتحة . وفي هذه المسألة يقول الناظم :

(وَالْوَاوُ لَأَمَّا بَعْدَ فَتْحِ «يَا» انْقَلَبَ كَالْمُعْطِيَانِ يُرْضِيَانِ . . . )<sup>(٨)</sup>

(\*) « والواو » مبتدأ « لاما » حال من الواو ، أو من الضمير في انقلب الواقع خبراً  
 للمبتدأ « بعد فتح » بعد طرف متعلق بانقلاب وفتح مضاف إليه « ياء » مفعوله وقصر لاضرورة « كالمعطيان »  
 الكاف جارة أفول محذوف ، والمعطيان مبتدأ « يرضيان » فعل مضارع مبني للمجهول والألف نائب فاعل  
 والجملة خبر ، وجملة المتبدأ والخبر في موضع الحال من ضمير انقلب ، وهي مقول القول المحذوف

(الخامسة) أَنْ تَلِيَ كَسْرَةً ، وهى ساكنة مُفْرَدَةٌ<sup>(١)</sup> نحو : ميزان  
وَمِيقَاتٍ<sup>(٢)</sup> ؛ بخلاف نحو : صِوَانٌ وَسِوَارٌ<sup>(٣)</sup> ، واجْلُوَاذٌ وَاَعْلُوَاطٌ<sup>(٤)</sup> .  
(السادسة) أَنْ تَكُونَ لَامًا لِـ « فُعَلَى » - بالضم : صفةٌ نحو : (إِنَّا  
زَيْنًا السَّمَاءِ الدُّنْيَا) ، وقولك : للمتقين الدَّرَجَةُ الْعُلْيَا<sup>(٥)</sup> . وأما قول  
الحجازيين « الْقُصْوَى » - فشاذٌ قِيَاسًا فَصِيحٌ استعمالاً<sup>(٦)</sup> نُبِّهَ بِهِ عَلَى  
الْأَصْلِ ؛ كما فى استَحْوَذَ وَالْقَوْدَ . فَإِنْ كَانَتْ « فُعَلَى » اسْمًا لَمْ تُعَيَّرْ<sup>(٧)</sup>  
كقوله : \* أَدَارًا بِحُزْوَى هَجَّتِ لِلْعَيْنِ عَبْرَةً<sup>(٨)</sup>

أى إذا وقعت الواو لأمًا « أى طرفًا » بعد فتح - قلبت ياء ؛ كالمطيان ويريضان .  
فإن أصلهما : الواو ، وقد فصل المصنف القول فى هذا . وكلمة « وجب » الواقعة تمامًا .  
للبيت متصلة بموضوع آخر هو : إبدال الواو من الألف - كما سيأتى بعد .  
(١) أى غير مشددة ومدغمة فى مثلها . (٢) أصلهما : ميزان ومِواق - من  
الوزن والوقت ، قلبت الواو فيهما ياء لسكونها وانكسار ما قبلها .  
(٣) لأن الواو فيهما متحركة . والصوان : هو الوعاء الذى يسان ويحفظ فيه الشيء .  
(٤) لأن الواو فيهما مشددة غير مفردة . وشذ قلب الواو المدغمة فى مثلها ياء كقولهم .  
ديوان فى دوان ، بدليل جمعه على دواوين . والإجلواذ : المضاء والسرعة فى السير ، وهو  
خاص بالإبل . واعلوّط البعير - تعلق بمنقه وعلاه - أو ركبه بلا خطام أو عريانا .  
ويجب التصحيح كذلك إن فتح ما قبل الواو ، نحو : سَوَطٌ - وقول . ولم يذكر  
الناظم هذه المسألة الخامسة . (٥) فإن أصلهما : الدنيا والعلوا - من الدنيا والعلو ؛  
بدليل دنوت دنوا - وعلوت علوا ؛ قلبت الواو ياء للاستتقال ، وللفرق بينها وبين  
« فُعَلَى » الاسم . (٦) وهى لغة قريش ، وقد وردت كثيراً فى كلامهم ، وجاء فى  
القرآن الكريم : (إِذْ أَنْتُمْ بِالْعُدْوَةِ الدُّنْيَا وَهُمْ بِالْعُدْوَةِ الْقُصْوَى) ٤٢ - سورة الأنفال  
(٧) بل تبقى الواو بدون قلبها ياء ، وذلك فرقا بينها وبين الصفة . ولم يعكس  
الوضع ؛ لأن الاسم أخف من الصفة .

(٨) صدر بيت من الطويل ، لدى الرمة - غيلان بن عقبة ، وعجزه :

(السابعة) أن تَلْتَقِيَ هِيَ وَالْيَاءُ فِي كَلِمَةٍ<sup>(١)</sup> ، وَالسَّابِقُ مِنْهُمَا سَاكِنٌ مُتَّصِلٌ ذَاتًا وَسُكُونًا . وَيَجِبُ حِينَئِذٍ إِدْغَامُ الْيَاءِ فِي الْيَاءِ .

• فَأَمَّا الْمَوْىِ يَرْفُضُ أَوْ يَتَرَفَّقُ •

اللُّغَةُ وَالْإِعْرَابُ . حَزْوَى : اسْمُ مَوْضِعٍ بِالْحِجَازِ ، يَكْثُرُ ذِكْرُهُ فِي شَعْرِ ذِي الرِّمَّةِ . هَجْتُ : أَثْرَتْ وَحَرَكْتَ . عَبْرَةٌ : دَمْعَةٌ . مَاءُ الْمَوْىِ . الْمُرَادُ بِهِ : الدَّمْعُ وَأَضِيفَ إِلَى الْمَوْىِ لِأَنَّهُ سَبِيهٌ . يَرْفُضُ : يَسِيلُ وَيَنْصَبُ مَتَرَفِّقًا . يَتَرَفَّقُ : يَبْقَى فِي الْعَيْنِ مَتَحِيرًا مُضْطَرِبًا بِأَيْجِيءٍ وَيَذْهَبُ . « أَدَارًا » الْمَهْمُزَةُ لِلنَّدَاءِ ، وَدَارًا مَنَادَى مَنْصُوبٌ وَإِنْ كَانَ نَكْرَةً مَقْصُودَةً لِأَنَّهُ شَبِيهٌ بِالْمُضَافِ لَوْصَفَهُ بِحَزْوَى قَبْلَ النَّدَاءِ ، وَتَقَدَّمَ أَنَّ النُّكْرَةَ الْمَقْصُودَةَ إِذَا وَصَفَتْ تَرْجِعُ نَصْبًا عَلَى ضَمِّهَا كَمَا فِي حَدِيثٍ : « يَا عَظِيمًا يُرْجَى لِكُلِّ عَظِيمٍ » « بِحَزْوَى » جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِمَحْذُوفٍ صِفَةٌ لِدَارٍ . « عَبْرَةٌ » ، مَفْعُولٌ هَجْتُ .

وَالْعَنَى : أَنَّ هَذِهِ الدَّارُ بِهَذَا الْمَوْضِعِ - تُثِيرُ الذِّكْرِيَّاتِ ، وَأَيَّامَ الْحُبِّ وَالْمَوْىِ فَتَذْرِفُ الْعَيْنُ دَمْعَهَا أحيانًا ، وَيُضْطَرِبُ فِيهَا أُخْرَى .  
وَالشَّاهِدُ : فِي حَزْوَى ؛ حَيْثُ بَقِيَتْ الْوَاوُ عَلَى حَالِهَا وَلَمْ تَقْلُبْ يَاءً ؛ لِكَوْنِهَا اسْمًا لِاصْفَةٍ . وَفِي هَذَا يَقُولُ النَّاطِمُ :

( بِالْعَكْسِ جَاءَ لَامٌ « فُعَلَى » وَصَفًا وَكَوْنُ قُصْوَى نَادِرًا لَا يَخْفَى )<sup>(٢)</sup>

أَيُّ بِعَكْسِ لَامٍ « فُعَلَى » الْمَذْكُورَةَ فِي الْبَيْتِ قَبْلَهُ ، وَالَّتِي سَتَجِيءُ بَعْدَ - تَبَدُّلِ الْوَاوِ الْوَاقِعَةَ لَامًا لِفُعَلَى وَصَفًا - يَاءً ، وَنَدْرُ « قُصْوَى » بِإِقْرَارِ الْوَاوِ قِيَاسًا ، وَلَا يَخْفَى أَنَّهُ فَصِيحٌ اسْتِمَالًا لَوُرُودِهِ فِي الْقُرْآنِ . أَمَّا « فُعَلَى » اسْمًا فَتَسَلَّمَ فِيهَا الْوَاوُ كَمَا سَيَأْتِي . وَإِنْ كَانَتْ لَامٌ « فُعَلَى » يَاءٌ سَلِمَتْ فِي الْاسْمِ وَالصَّفَةِ نَحْوِ : الْفَتْيَا ، وَالْقَصِيَا - تَأْنِيثُ الْأَقْصَى .

(١) أَيُّ وَاحِدَةٌ - أَوْ مَا هُوَ فِي حِكْمِ السَّكَاةِ ، كَسَلَمَى - فِي حَالَةِ الرَّفْعِ ؛ لِأَنَّ

الْمُضَافَيْنِ كَالشَّيْءِ الْوَاحِدِ .

(\*) « بِالْعَكْسِ » جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِمَحْذُوفٍ حَالٌ مِنْ لَامٍ فُعَلَى « وَصَفًا » حَالٌ مِنْ فُعَلَى « وَكَوْنُ قُصْوَى » كَوْنٌ مُبْتَدَأٌ وَقُصْوَى مُضَافٌ إِلَيْهِ مِنْ إِضَافَةِ الْمَصْدَرِ النَّاخِسِ إِلَى اسْمِهِ « نَادِرًا » خَبْرُهُ « لَا يَخْفَى » لَا نَافِيَةَ ، وَالْجُمْلَةُ خَبْرٌ لِلْمُبْتَدَأِ .



مثال ذلك فيما تقدّمت فيه الياء : سَيِّدٌ وَمَيِّتٌ ، أصلهما :  
سَيَّوِدٌ وَمَيَّوِتٌ<sup>(١)</sup> .

ومثاله فيما تقدّمت فيه الواوُ : طَيٌّ وَوَيٌّ - مصدرًا طَوَيْتَ وَلَوَيْتَ ،  
وَأَصْلُهُمَا طَوَيٌّْ وَوَلَوَيٌّْ<sup>(٢)</sup> . ويجب التصحيح إن كانا من كلمتين<sup>(٣)</sup> نحو :  
يَدْعُو يَاسِرًا - وَيَرْمِي وَاِعِدًا ، أو كان السابقُ منهما متحرّكًا نحو : طَوَيْلٌ  
وغيورٌ ، أو عارضَ الذّات<sup>(٤)</sup> نحو : رُوِيَةٌ - مُخَفَّفٌ رُوِيَةٌ ، أو عارضَ  
السكون نحو : قَوِيٌّ ؛ فإنَّ أصله الكسر ، ثم إنَّهُ سَكَنَ للتخفيفِ ،  
كما يقال في عِلْمٍ : عِلْمٌ .

وشدّدَ عَمَّا ذَكَرْنَا ثلاثَةٌ أنواعٌ : نوعٌ أَعْلَى ولم يَسْتَوْفِ الشروطَ  
كقراءة بعضهم : (إِنْ كُنْتُمْ لِلرِّيَاءِ تَعْبُرُونَ)<sup>(٥)</sup> - بالإبدال والإدغام<sup>(٦)</sup> .  
ونوعٌ صَحَّحَ مع استيفائها نحو : ضِيُونٌ<sup>(٧)</sup> وَأَيُّومٌ<sup>(٨)</sup> وَعَوَى الكلبِ

- 
- (١) أما ساد ؛ فإنه - من ساد يسود اتفاقًا ، ومات - من يموت على إحدى اللغتين ،  
ووزنهما على الراجح عند البصريين « قَيْمِلٌ » .
- (٢) اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداها بالسكون فقلبت الواو ياءً وأدغمتا .
- (٣) وكذلك إذا كانا في كلمة واحدة ولم يلتقيا ، مثل : زيتون - ونيروز .
- (٤) بأن كان منقلبًا من غيره ، كالبدل عن الألف نحو : سوير وبوبيع ، أو عز الواو  
كديوان ؛ فإن أصله دووان ، فالياء بدل من الواو الأولى . أو عن الهمزة كمثل المصنف .
- (٥) من الآية : ٤٣ من سورة يوسف
- (٦) أي بإبدال الهمزة واوًا ثم ياءً وإدغامها ، مع أن الواو عارضة الذّات لأنها  
مخففة من الهمزة . وحكى بعضهم اطراد الإبدال في مثل هذا ؛ مما واوه بدل عن همزة .
- (٧) هو السنور الذّكر - والجمع : ضياون ، ولم يدغم لأنه وضع استمًا جامدًا .
- (٨) أي كثير الشدة . يقال : يوم أيوم - كما يقال : ليلة ليلاء .

عَوِيَّةٌ - وَرَجَاءُ بْنُ حَيَّوَةَ. وَنَوْعٌ أُبْدِلَتْ فِيهِ الْيَاءُ وَاَوَاءً وَأُدْغِمَتِ الْوَاوُ فِيهَا نَحْوُ: عَوَّةٌ<sup>(١)</sup> وَنَهْوٌ<sup>(٢)</sup> عَنِ الْمَنْكِرِ. وَاطَّرَدَ فِي تَصْغِيرِ مَا يُكْسَرُ عَلَى «مَفَاعِلٍ»<sup>(٣)</sup> - نَحْوُ جَدُولٍ، وَأَسْوَدَ لِلْحَيَّةِ - الْإِعْلَالُ وَالتَّصْحِيحُ<sup>(٤)</sup>.  
(الثامنة) أَنْ تَكُونَ لَامَ «مَفْعُولٍ» الَّذِي مَاضِيهِ عَلَى «فَعَلٍ» -

(١) مصدر عوى السكاب - إذا نبح ، والقياس : عيئة ؛ وأصله : عَوِيَّةٌ .  
(٢) هو يفتح النون على وزن « فَعول » ، وأصله نهوى : والقياس نهْيٌ ، وهو وصف مبالغة للتأهي .

(٣) أى : وما يوازنه ؛ بشرط أن يكون اسماً لا صفة - مشتقاً على واو متحركة .  
(٤) تقول : مُجْدِيلٌ وَأُسَيْدٌ عَلَى الْقِيَّاسِ ، وَجَدِيُولٌ وَأَسِيودٌ ، حَمَلًا لِلتَّصْغِيرِ عَلَى التَّكْسِيرِ ، وَالْإِعْلَالِ فِي ذَلِكَ أَحْسَنُ . فَإِنْ كَانَ الْمَفْرَدُ وَصْفًا نَحْوُ : أَسْوَدَ صَفَةً - تَعَيَّنَ الْإِعْلَالُ ، يُقَالُ : « أُسَيْدٌ لَا غَيْرَ » لِأَنَّهُ لَا يَجْمَعُ عَلَى أَسْوَدَ ، وَعَلَى ذَلِكَ فَيَشْتَرِطُ فِي وَجوبِ الْإِبْدَالِ : أَلَّا يَكُونَ اجْتِمَاعُ الْوَاوِ وَالْيَاءِ فِي تَصْغِيرِ مَا يَكْسَرُ عَلَى «مَفَاعِلٍ» .  
وكذلك إذا كانت الواو غير متحركة في المفرد نحو : عَجْوَزٌ وَعَمُودٌ ؛ فَانْهَمَا وَإِنْ كَسَرَا عَلَى مَفَاعِلٍ ، إِلَّا أَنَّ الْإِعْلَالَ وَاجِبٌ فِي مَصْرُفِهِمَا ، فَتَقُولُ : مُعْجِيزٌ وَعُمَيْدٌ ، وَلَا يَجُوزُ التَّصْحِيحُ . وَفِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ يَقُولُ النَّاطِمُ - فِي فَصْلِ مُسْتَقِلٍّ :

(إِنْ يَسْكُنِ السَّابِقُ مِنْ رَاوٍ وَيَا وَاتِّصَلَ ، وَمِنْ عُرُوضٍ عَرَبِيًّا  
فِيَاءُ الْوَاوِ أَقْلَبِينَ مُدْغِمًا وَشَذَّ مُعْطَى غَيْرَ مَا قَدْ رُسِمًا)<sup>(٥)</sup>  
أى إذا اجتمعت الواو والياء في كلمة واحدة ، والسابق منهما ساكن سكوناً أصلياً - قلبت الواو ياءً وأدغمتها ، وشذ ما يفيد غير ما رسم وعين من ذلك . وقد أوضح

(\*) « إن يكن » شرط وفعله « السابق » فاعل يسكن « من واو » متعاقب يسكن « ويا »  
بالقصر عطف على واو « واتصلا » معطوف على يسكن ، وألف الأثنين فاعل « ومن عروض »  
متعاقب بعربا المعطوف على اتصلا ، والضمير في عربيا عائداً إلى السابق  
(\*) « فياء » الفاء واقعة في جواب الشرط و« ياء » مفعول اقلبن الثاني « الواو » مفعوله الأول  
« مدغماً » حال من فاعل اقلبن المستتر « معطى » فاعل شذ ، وهو اسم مفعول ونائب فاعله هو مفعوله  
الأول « غير » مفعوله الثاني « ما » اسم موصول مضاف إليه « قد رسماً » الجملة صلة ما  
والألف للإطلاق ، ونائب فاعل رسماً يعود إلى ما .

بكسر العين<sup>(١)</sup> نحو : رَضِيَهُ فهو مَرَضِيٌّ<sup>(٢)</sup> ، وَقَوِيَّ عَلَى زَيْدٍ فهو  
مَقْوِيٌّ عَلَيْهِ<sup>(٣)</sup> وشذَّ قِراءَةً بَعْضِهِمْ (مَرَضُوهُ)<sup>(٤)</sup> .

فإن كانت عينُ الفعلِ مفتوحةً - وَجَبَ التصحيحُ نحو : مَغْرُورٌ  
وَمَدْعُورٌ<sup>(٥)</sup> ، والإِعْلَالُ شاذٌّ كقولهِ :

\* أَنَا اللَّيْثُ مَعْدِيًّا عَلَى وَعَادِيًّا \*<sup>(٦)</sup>

المصنف هذا كله .

(١) سواء كان متعدياً أو لازماً .

(٢) الأصل : مرضو - بواوين ، قلبت الثانية وهي لام الكلمة - ياء ؛ حملاً  
على الفعل ؛ لأنها تقلب فيه لكسر ما قبلها كما سبق ؛ ثم الأولى وهي واو مفعول ، لاجتماعها  
مع الياء على القاعدة ، وأبدلت الضمة كسرة لتسلم الياء من القلب واوياً .

(٣) أصله : مقوور ، قلبت الواو الأخيرة ياء لثقل ثلاث واوات في الطرف مع الضمة ،  
ثم الوسطى لاجتماعها ساكنة مع الياء على القاعدة ، وأبدلت الضمة كسرة كما سبق .

(٤) أى بتصحيح الواو وإدغام الواو الزائدة فيها ، وذلك في قوله تعالى في سورة  
الفجر (يَأْتِيهَا النَّفْسُ الْمُطْمَئِنَّةُ أَرْجَى إِلَى رَبِّكَ رَاضِيَةً مُرْضِيَةً) . وجعله في التسهيل مرجوحاً  
(٥) فإن فعلهما : غزا ودعا - وأصلهما : غرَوَ ودَعَا ، تحركت الواو وانفتح  
ما قبلها فقلبت ألفاً على القاعدة .

(٦) عجز بيت من الطويل لعبد ينفوت بن وقاص الحارثي ، وصدره :

\* وَقَدْ عَلِمْتُ عَرْسِي مَلِيكَةً أَنِّي \*

اللغة والاعراب . عرس الرجل : زوجه . مليكة : اسمها ، وهو بدل أو عطف  
ببان من عرسي الواقع فاعلاً اعلمت « أنى » أن حرف توكيد ونصب والنون للوقاية  
والياء اسمها « أنا » ضمير فصل « الليث » خبر أن ، وأن ومعمولها سدت مسد  
مفعولى علمت « معدياً » حال من الليث ، « على » متعلق به على أنه نائب فاعله ؛ لأنه  
اسم مفعول . يعمل عمل الفعل المبني للمجهول « وعادياً » معطوف على معدياً

والمعنى : تعلم زوجي ملكية أنى شجاع كالليث ، سواء اعتدى على أحد أو  
اعتديت أنا على غيري .

(التاسعة) أَنَّ تَكُونَ لَامَ «فُعُول» - جَمَعًا ، نَحْوُ : عَصَاً وَعُصِيَّ -  
 وَوَقْفًا وَقُفِيَّ - وَذَكَوْ وَذُلِي<sup>(١)</sup> ، وَالتَّصْحِيحُ شَاذٌّ ، قَالُوا : أُبُوٌّ ، وَأُخُوٌّ<sup>(٢)</sup> ،  
 وَنُحُوٌّ - جَمَعًا لَنَحْوٍ وَهُوَ الْجَهَّةُ ، وَنُحُوٌّ - بِالْجِيمِ - جَمَعًا لَنَجْوٍ ، وَهُوَ  
 السَّحَابُ الَّذِي هَرَّاقُ مَاءُهُ ، وَبِهِوٌّ<sup>(٣)</sup> - وَهُوَ الْمَصْدَرُ - وَبِهِوٌّ . فَإِنَّ

والشاهد : في «معدبا» ؛ فقد أعل بقلب واوه ياءاً - شذوذاً، والقياس تصحيح  
 لامه ؛ لأن فعله عَدَاً مفتوح العين ، وأصله : معدوو ، قلبت لامه ياءً لظرفها ، ثم  
 الواو ياءً على القاعدة وأدغمنا ، ثم ضمة الدال كسرة لمناسبة الياء - فصار معدوو ، ولكن  
 الشاعر أعله شذوذاً . ويرى الناظم أن التصحيح في مثل هذا راجح لا واجب ،  
 والإعلال مرجوح ، وفي هذا يقول :

( وَصَحَّحِ الْمَفْعُولَ مِنْ نَحْوِ عَدَاً وَأَعْلِلِ أَنْ لَمْ تَتَحَرَّرَ الْأَجْوَادَاً )<sup>(١)</sup>  
 أى إذا بنى اسم مفعول من ماضٍ ثلاثي ، واوى اللام ، غير مكسور العين ، مثل : عدا -  
 فالأجود تصحيح واوه ؛ تقول : معدوو . ويجوز إعلاله بقلب الواو ياءً فتقول : معدى -  
 فإن لم تتحرر أى الأجود . وقد ذكر الناظم هذا البيت والذي يمدده في باب الإعلال بالمثل «  
 (١) الأصل فيها : عُصُوٌّ - وَقَفُوٌّ - وَذَلُوٌّ - وَذَلُوٌّ - عَلَى وَزْنِ «فُعُول» قلبت الواو  
 الثانية ياءً ؛ لثقل الواو بن مع الضمة في الجمع ، ثم الأولى لاجتماعها مع الياء ؛ وأدغمنا على  
 القاعدة ، وكسر ما قبل الياء لتصح . ويصح كسر الأولى منها للتخفيف ؛ لأن الانتقال  
 من الضم إلى الكسر في مثل هذه الصيغة - لا يخلو من ثقل .  
 (٢) جمعان لأب وأخ ، والقياس : أبى وأخى .

(٣) هو البيت المتقدم أمام البيوت ، والواسع من الأرض - ومن كل شيء . وقيل :  
 إن قول المصنف : وهو المصدر - فيه نظر ؛ لأن المفهوم من عبارة القاموس : أنه لم  
 يستعمل مصدرًا ، وإن كان ذلك لا يدل على عدم وجوده ، والجمع أبهاء - وبهوت - وبهوى .

\* « الفعول » مفعول صحح « من نحو » جار مجرور متعلق بمحذوف حال من المفعول  
 « عدا » مضاف إليه مقصود لفظه « وأعلل » فعمل أصل ومفعوله محذوف يعود على الفعول  
 « إن » شرطية « تتعنه » فعل الشرط مجزوم بلم بمحذوف الألف « الأجودا » مفعول تتحرر ، والألف  
 للإطلاق ، وجواب الشرط محذوف ؛ أى إن لم تتحرر الأجود من الوجهين - فأعلل .

كان « فَعُولٌ » مفرداً وجَبَ التصحيحُ نحو: (وَعَتَوْا عَتَوْاً كَبِيراً<sup>(١)</sup>) -  
لَا يُرِيدُونَ عَعْلَوْاً فِي الْأَرْضِ<sup>(٢)</sup>). وتقول: نَمَأَ الْمَالُ مُنْمَوْاً - وَسَمَا زَيْدٌ  
سُمُواً<sup>(٣)</sup>. وقد يُعْلَى نحو: عَتَأَ الشَّيْخَ عَتِيّاً - وَقَسَأَ قَلْبُهُ قَسِيّاً<sup>(٤)</sup>.  
(العاشرة) أَنْ تَكُونَ عَيْنَا « لَفْعَلٌ » - جَمْعاً صَحِيحَ اللَّامِ<sup>(٥)</sup>، كَصِيْمٍ  
وُنَيْمٍ<sup>(٦)</sup> وَالْأَكْثَرُ فِيهِ التَّصْحِيحُ، تَقُولُ: صُوِّمَ - وَنُوِّمَ .  
ويجبُ إِنْ اعْتَلَّتْ اللَّامُ؛ لِثَلَاثَتَا إِيَّالَيْنِ<sup>(٧)</sup> وَذَلِكَ كَشُوِّىَ  
وَعُوِّىَ - جَمْعَى شَاوٍ وَغَاوٍ<sup>(٨)</sup>.

أَوْ فَصِلَتْ مِنَ الْعَيْنِ نَحْوُ: صُوِّامٍ وَنُوِّامٍ؛ لِجَمْعِهَا<sup>(٩)</sup> حَيْثُ دِيءٌ مِنْ

(١) سورة الفرقان ٢١ : سورة القصص (٢) ٨٣ :

(٣) جميع هذه الأمثلة مصادر مفردة مضمومة الأول والثاني . والأصل : 'عتوو -

وعلوو - ونعوو - وسموو ، أدغمت أولى الواوين في الثانية .

(٤) وقول الناظم يفيد التسوية بين الجمع والمفرد ، حيث يقول في هذه المسألة :

(كَذَلِكَ ذَا وَجْهَيْنِ جَاءَ لَفْعُولُ مِنْ ذِي الْوَاوِ لَامٍ جَمْعٌ أَوْ فَرْدٌ يَعْنَى<sup>(٥)</sup>)

أى أن الاسم الذى على وزن « فَعُولٌ » وارى اللام - يجوز فيه وجهان: التصحيح  
والاعلال ، سواء أ كان جمعاً أم مفرداً . ويرى غير ابن مالك : أن الغالب فى الجمع

الاعلال ، وفى المفرد التصحيح - وهو الأصح (٥) بشرط عدم وجود فاصل بين العين واللام .

(٦) جمان لصاصم ونائصم ، وأصلهما : صوِّم ونوِّم - بووين قبلهما ضمة ، فعدل إلى

الياءين للخفضة . (٧) إعلال العين ، وإعلال اللام .

(٨) اسما فاعل من شوى يشوى - وغوى يغوى ، وأصلهما: شوى - وعوى ،

قلبت الياء فيما ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم حذفت لالتقاء ساكنة مع التنوين .

(٩) أى العين :

(\*) « كذاك » جار ومجرور متعلق بجا « ذا » بمعنى صاحب - حال من الفعول الواقع فاعلا

لجا بالفصر « وجهين » مضاف إليه « من ذى الواو » متعلق بجا ومضاف إليه - أو بعذوف -

حال من الفعول « لام جمع » لام حال من الواو وجم مضاف إليه « أو فرد » عطف على جمع « من » -

- أى يظهر - الجملة صفة لفرد ، وفاعل يعنى يعود على فرد .

من الطَّرَفِ ، وشذَّ قوله : \* فَا أَرَقَّ النَّيَامَ إِلَّا كَلَامُهَا \* (١)  
(فصل) في إبدالِ الواوِ مِنْ أُخْتَيْهَا : الألفِ والياءِ .

(١) عجز بيت من الطويل - لأبي العمر الكلابي « ويقال له أبو النجم » ، صدره :

\* أَلَا طَرَقْتَنَا مَيَّةُ بِنَةُ مُنْذِرٍ \*

اللغة والاعراب . طرقتنا : زارتنا ليلاً . مية : اسم امرأة . أرق : أسهر وأذهب النوم من العين . النيام : جمع نائم - اسم فاعل من نام ينام نوماً .

« ألا » أداة استفتاح أريد بها التنييه « مية » فاعل طرقتنا « ابنة منذر » ابنة صفة لية ومنذر مضاف إليه « فما » الفاء عاطفة ، و « ما » نافية « النيام » مفعول أرق مقدم . « إلا » أداة حصر « كلامها » فاعل مؤخر ومضاف إليه .

والمعنى : أن هذه المرأة زارتهم بالليل وقد نام القوم . فأرقهم حديثها العذب وأطار النوم من أعينهم كلامها الحسن البديع ، حتى قضوا ليلهم أيقاظاً ساهرين .

والشاهد : في « نيام » ؛ فإنه جمع نائم والمهززة منقلبة من واو . وقد أعل بقلب اللواو ياء مع أن قبل لامه ألف وهذا شاذ ، والقياس : نوام بالتصحيح - أو نيام بحذف الألف . وإلى هذه يشير الناظم بقوله :

(وشاعَ نَحْوُ نَيْمٍ فِي نَوْمٍ وَنَحْوُ نَيْامٍ - شُدُوذُهُ نُوبِي) (٥)

أى شاع وكثر في جمع التكسير الواوي العين الذي وزنه على « فَعَل » - الإعلال بقلب واوه ياء ، نحو : نيم - في نوم ، وهذا إذا لم يكن قبل لامه ألف . فإن كان قبل اللام ألف - وجب التصحيح ، وشذ الاعلال نحو : نيام - في نوام .

هذا . وما يجب فيه قلب الواو ياء : أن تقع الواو طرفاً بمدضة أصلية في اسم معرب ؛ سواء كانت طرفاً حقيقة مثل أدل - جمع دلو . أو حكماً كما إذا وقع بعدها تاء تانيث أو علامة تثنية نحو : تدانية - وتدانيان ، فنقلب الواو ياء والضمه قبلها كسرة لمناسبة الياء . وعلة القلب في هذا - التفادى مما لا نظير له في العربية . وهذا الموضوع لم يتعرض له الناظم ولا ابن هشام .

(\*) « نحو » فعل شاع « نيم » مضاف إليه « في نوم » متعلق بمعدنوف حال من نيم ، أو متعلق بشاع « ونحو نيام » مبتدأ ومضاف إليه « شدوذته نيم » مبتدأ ثانٍ وخبر ، والجملة خبر « نحو »

أَمَّا إِبْدَالُهَا مِنَ الْأَلِفِ فِي مَسْأَلَةٍ وَاحِدَةٍ وَهِيَ : أَنْ يَنْضَمَّ مَا قَبْلَهَا <sup>(١)</sup>  
نَحْوُ : مُبَوِّعٌ وَضُورِبٌ ، وَفِي التَّنْزِيلِ : ( مَا وَوَرِي عَنْهُمَا ) <sup>(٢)</sup> .

وَأَمَّا إِبْدَالُهَا مِنَ الْيَاءِ فِي أَرْبَعِ مَسَائِلَ :

(إِحْدَاثُهَا) أَنْ تَكُونَ سَاكِنَةً مَفْرَدَةً <sup>(٣)</sup> فِي غَيْرِ جَمْعٍ <sup>(٤)</sup> نَحْوُ : مُوقِنٌ  
وَمُوسِرٌ <sup>(٥)</sup> ، وَيَجِبُ سَلَامَتُهَا أَنْ تَحْرَكَ نَحْوُ : هِيَامٌ <sup>(٦)</sup> ، أَوْ أُدْغِمَتْ  
كَحَيْضٍ <sup>(٧)</sup> أَوْ كَانَتْ فِي جَمْعٍ . وَيَجِبُ فِي هَذِهِ قَلْبُ الضَّمَّةِ كَسْرَةً ؛  
كِهَيْمٍ <sup>(٨)</sup> وَيِيضٍ - فِي جَمْعِ أَفْعَلٍ ، أَوْ فَعْلَاءِ .

- (١) سِوَاءَ أَلِ كَانَتْ فِي الْفِعْلِ - وَذَلِكَ عِنْدَ بِنَائِهِ لِلْمَجْهُولِ كَمَا مِثْلُ الْمَصْنَفِ ، أَمْ فِي  
الاسْمِ عِنْدَ تَصْغِيرِهِ ، نَحْوُ : « كَوَيْتَبٌ » - فِي تَصْغِيرِ كَاتِبٍ ، وَ« مُوسِرٌ » - فِي تَصْغِيرِ مَاهِرٍ .  
وَيَشْتَرِطُ لِقَابُهَا وَأَوَّاءُ فِي التَّصْغِيرِ : أَلَّا يَكُونَ أَصْلُهَا الْيَاءَ ، وَإِلَّا وَجِبَ رَدُّهَا إِلَى أَصْلِهَا ،  
نَحْوُ : نَابٍ ، فَيَقَالُ فِيهِ : نَيْبٌ . وَقَدْ تَقَدَّمَ ذَلِكَ فِي التَّصْغِيرِ (٢) ٢٠ - سُورَةُ الْأَعْرَافِ  
(٣) أَى غَيْرِ مُشَدَّدَةٍ ، وَلَا بَدَأَ أَنْ يَكُونَ قَبْلَهَا ضَمَّةٌ .  
(٤) أَى فِي لَفْظٍ مَفْرَدٍ غَيْرِ دَالٍ عَلَى الْجَمْعِ ، سِوَاءَ كَانَتْ فِي اسْمٍ أَوْ فِعْلٍ  
(٥) أَصْلُهَا ؛ مُيَقِنٌ وَمُيَسِّرٌ ، وَكَذَلِكَ الْفِعْلُ تَقُولُ : يُوَقِنُ وَيُوسِرُ ؛ فَإِنْ أَصْلُهَا :  
مُيَقِنٌ وَمُيَسِّرٌ . قَابَتِ الْيَاءُ وَأَوَّاءُ لِلتَّجَانُسِ بَيْنَ حَرْفِ الْعِلَّةِ وَالْحَرْكَةِ قَبْلَهُ .  
(٦) مَصْدَرُ هَامٍ إِذَا اشْتَدَّ عَطَشُهُ - أَوْ اخْتَلَّ عَقْلُهُ مِنَ الْعَشَقِ وَالْحُبِّ .  
(٧) جَمْعُ حَائِضٍ ، وَهَذَا الْمَثَلُ خَارِجٌ بِقَوْلِهِ : فِي غَيْرِ جَمْعٍ . وَمِثَالُ الْمَفْرَدِ . مُخَيَّرٌ -  
وَزَيْنٌ « .  
(٨) جَمْعُ أَهِيمٍ وَهِيَاءٍ . وَالْهَيْمُ : الْإِبِلُ الْعَطَاشُ ، وَأَصْلُهُ هَيْمٌ ،  
فَسَكَرَتْ الْهَاءُ لِمَا سَبَقَ . وَالْهِيَامُ - بِكسْرِ الْهَاءِ وَضَمِّهَا - دَاءٌ يَصِيبُ الْإِبِلَ قَتِيمٍ فِي  
الْأَرْضِ وَلَا تَرعى ، وَتَمَطِّشُ فَلَا تروى . وَكَذَلِكَ لَا يَجُوزُ الْقَلْبُ إِذَا كَانَتْ غَيْرَ مَسْبُوقَةٍ  
بِضَمَّةِ نَحْوِ . حَيْلٍ وَجَيْلٍ .

وَفِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ ، وَمَا قَبْلَهَا مِنْ إِبْدَالِ الْوَاوِ مِنَ الْأَلِفِ - يَقُولُ النَّاطِمُ :

(الثانية) أن تفتح بعد ضمة وهي : إما لامٌ « فَعَلَ » كنهـو الرَّجُلُ وَقَضُوْ - بمعنى : ما أنهاه - أى أعقله ، وما أقضاه <sup>(١)</sup> .

أو لامٌ اسمٌ مختومٌ بـتاءٍ مُبْنِيَتِ الكَلِمَةُ عَلَيْهَا <sup>(٢)</sup> ؛ كَأَنَّ يُبْنِي مِنَ الرَّمِيِّ مِثْلُ « مَقْدَرَةٌ » ، فَإِنَّكَ تَقُولُ : مَرَّةً وَوَةً <sup>(٣)</sup> بِخِلَافِ نَحْوِ : تَوَانِي تَوَانِيَّةً <sup>(٤)</sup> ، فَإِنَّ أَوَّلَهُ قَبْلَ دُخُولِ التَّاءِ : تَوَانِيًّا - بِالضَّمِّ ، كَتَكَا سَلَّ

( . . . . . ) . . . . . وَوَجَبَ .

إِبْدَالُ وَاوٍ بَعْدَ ضَمِّ مِنْ أَلِفٍ وَبِأَ كَدُوْقِنِ ، بِذَلِكَ أَعْتَرَفَ وَيُكْسَرُ الْمَضْمُومُ فِي جَمْعٍ كَمَا يُقَالُ « هِيمٌ » عِنْدَ جَمْعِ « أَهْيَاءَ » <sup>(٥)</sup> أى أنه يجب أن تبدل الألف واواً إذا وقعت بعد ضمة ؛ وذلك في الفعل عند بنائه للمجهول ، وفي الاسم عند تصغيره كما بين المصنف ، وهو الموضع الوحيد الذى تبدل فيه الواو من الألف . وتبدل من الياء إذا سكنت في مفرد بعد ضمه كدوقن ، ويجب قاب الضمة كسرة في الجمع لتصح الياء - فيقال : « هِيمٌ » في جمع أهيم ، ولا تقلب واواً كما تفرد لثقل الجمع ، الضمة .

وقول الناظم : « ووجب » - تمام البيت الذى تقدم في صفحة ٣٧٤ .

(١) تقدم الكلام على هذه الصيغة في باب التمجيد في الجزء الثالث ، وأنها تؤدي معنى التعجب ، وهي من الأساليب القياسية فيه .

(٢) أى من أول الأمر ؛ بحيث لا تؤدي الكلمة معناها إلا مع هذه التاء التي للتأنيث .

(٣) والأصل : مرّية ، أبدلت الياء واواً لوقوعها إثر ضمة .

(٤) فإن الياء فيه عارضة بعد بناء الصيغة المطلوبة للمذكور ، فلا تقلب معها الياء واواً ؛

لأنها في نية الانقصال فما قبلها آخر ، بل يجب حينئذ كسر الضمة لتسلم الياء .

(\*) « إبدال » فاعل وجب « بعد ضم » بعد ظرف متعلق بإبدال ، وضم مضاف إليه « من ألف متعلق أيضا بإبدال « وبأ » مبتدأ « كدوقن » صفة على حذف مضاف - أى آباء موفر « بذالها » متعلقان باعتبار الواقع خبراً للمبتدأ ، « اعترف » إما فعل أمر أو ماض مبنى للمجهول .

(\*) « في جمع » متعلق بيكسر « كما » السكاف جارة وما مصدرية « هيم » نائب فاعل يقال قصد لفظه ، والجملة صلة « عند جمع » عند ظرف بمعنى في متعلق يقال ، وجمع مضاف إليه « أهيماء » مضاف إليه بمنوع من الصرف للوصفية ووزن الفعل .



تَكْسُلًا<sup>(١)</sup>، فَأَبْدِلتَ صَمْتَهُ كَسْرَةً لَتَسْلَمَ الْيَاءُ مِنَ الْقَلْبِ<sup>(٢)</sup>، ثُمَّ طَرَأَتِ  
التَّاءُ لِإِفَادَةِ الْوَحْدَةِ، وَبَقِيَ الْإِعْلَالُ بِمَجَالِهِ<sup>(٣)</sup>.

أَوْ لَامٌ اسْمٌ مَخْتومٌ بِالْأَلْفِ وَالنُّونِ؛ كَأَنَّ يُبْنَى مِنَ الرَّمَى عَلَى  
وِزْنِ «سَبْعَانَ» — اسْمُ الْمَوْضِعِ الَّذِي يَقُولُ فِيهِ ابْنُ أَحْمَرَ:  
\* أَلَا يَا دِيَارَ الْحَيِّ بِالسَّبْعَانَ \*<sup>(٤)</sup> — فَإِنَّكَ تَقُولُ: رَمُوان<sup>(٥)</sup>.

- (١) لأن هذا هو المصدر القياسي للفعل الذي على وزن «تفاعل» .  
(٢) لأنه ليس في الأسماء المتمكنة العربية ما آخره واو قبلها ضمة لازمة كما تقدم  
ذلك قريبا فارجع إليه .  
(٣) وهو قلب الكسرة ضمة .  
(٤) ذكر الشيخ خالد أن هذا البيت لثيم بن أبي مقبل وهو الأصح . وقد تقدم  
الكلام عليه في باب النسب « انظر صفحة ٢٥٤ » .  
(٥) والأصل : رميان ، قلبت الياء واوا لوقوعها بعد ضمة .  
وإلى هذه المسألة يشير الناظم بقوله :

(رَوَاوَأُ امْرُؤُ الضَّمِّ رُدُّ «الْيَاءِ» مَتَى  
الْفِي لَامٍ فِعْلٍ أَوْ مِنْ قَبْلِ «تَاءِ»  
كِتَابٍ بَانَ مِنْ «رَمَى» كَمَا قَدَّرَهُ  
كَذَا إِذَا كَسَبُعَانَ صَوِّبَهُ<sup>(٥)</sup>)  
أى أن الياء إذا ضم ما قبلها ، ووقعت لام فعل ، أو اسم مختوم بتاء التأنيث  
كبناء صيغة على وزن «مقدره» من رمى ، أو مختوم بألف ونون من يدين ، كبناء  
صيغة على وزن «سبعان» — وجب قلبها واوا .

(\* «رَوَاوَأُ» مفعول رد الثاني «إثر» ظرف متعلق بـ «الضم» مضاف إليه «الياء»  
بالقصر مفعول رد الأول «متى» اسم شرط جازم في محل نصب بألفي الواقع فعلا للشرط ، ونائب  
فاعلة مفعوله الأول «لام فعل» لام مفعوله الثاني وفعل مضاف إليه «أو من قبل تاء» معطوف على لام  
فعل وبها مضاف إليه ، وجواب الشرط محذوف ؛ أى متى ألفى الياء لام فعل — فرده واوا .  
(\* «كتابه» متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف «بان» مضاف إليه «من رمى» متعلق ببيان  
«مقدره» متعلق به أيضا «كذا» جار مجرور متعلق بمحذوف يدل عليه رد السابق «إذا» ظرف  
زمان متعلق بما تعلق به الجار قبله «كسبعان» جار مجرور في موضع المفعول الثاني لصيرته تقدم عليه  
«صيره» الهاء مفعوله الأول عائدة على لفظ الرمي المفهوم من رمى والماعل يعود على بان .  
٢٥ — ضياء السالك ٤)

(الثالثة) أن تكون لاماً « لِفَعْلَى » بفتح الفاء — اسماً لا صفةً نحو: تَقْوَى<sup>(١)</sup> وشرّوى<sup>(٢)</sup> وفتّوى . قال الناظم وابنة<sup>(٣)</sup> : « وَشَذَّ سَعِيًّا — لِمَكَانٍ ، وَرَبِيًّا لِلرَّائِحَةِ<sup>(٤)</sup> ، وَطَنِيًّا — لَوْلِدِ الْبَقَرَةِ الْوَحْشِيَّةِ » انتهى . فأما الأول فيجتمَلُ أنه منقولٌ من صِفَةٍ<sup>(٥)</sup> كخزياً وصدياً — مؤنثى خزيان وصدّيان .

وأما الثاني؛ فقال النحويون : صِفَةٌ غَلَبَتْ عَلَيْهَا الْإِسْمِيَّةُ ، وَالْأَصْلُ : رَائِحَةٌ رَبِيًّا — أَيْ مَمْلُوءَةٌ طَبِيبًا<sup>(٦)</sup> .

وأما الثالث؛ فالأكثرُ فيه ضمُّ الطاءِ ، فلعلهم استصحّبوا التصحيح حين فتحوا — للتخفيف<sup>(٧)</sup> .

(١) أصله الأصيل : « وَقِيَا » لأنه من وقيت ؛ قلبت واؤه تاء كما في تراث — ثم ياؤه واوآ ، ولا يضر اجتماع إعلالين فيه لعدم تواليهما ، وهو غير منصرف لألف التانيث ، ومن قرأ : « على تقوى من الله » بالتونين — جعلها لللاحق بجمع كألّف تترى .

(٢) أصله : شرباً لأنه من شربت ، ومعناه : المثل ، يقال : لك شرواه — أى مثله .

(٣) الناظم في شرح الكافية ، وابنه في شرح الخلاصة .

(٤) أما ربا من الرى — ضد صديا ، فعدم القلب فيها واضح لأنها صفة .

(٥) أى إلى الاسمية ، وقد استصحب التصحيح بعد جملة أسماء .

(٦) أى وتصحيح الصفة غير شاذ ، على أنه لو سلم بالاسمية — فالذى يمنع القلب

هو : أنه لو قيل « رِيَّوَا » لوجب قلب الواو ياء وإدغامهما لاجتماعهما ، وسبق إحداهما

بالسكون . (٧) وقد أشار الناظم إلى هذه المسألة بقوله :

(مِنْ لَامٍ فَعْلَى) أَسْمَاءُ تَى الْوَاوُ بَدَلُ يَاءٍ ؛ كَتَقْوَى ، غَالِبًا جَاذَا الْبَدَلُ<sup>(٨)</sup>

(\*) « من لام فعل » من لام متعلق ببدل وفعل مضاف إليه « أسماء » حال من فعل « الواو » فاعل أتى

« بدل » حال من الواو وسكن على لغة ربيعة « ياء » مضاف إليه « كتقوى » متعلق بمحذوف

خبر لمبتدأ محذوف « غالباً » حال من « ذا » الواقع فاعلاً لباء « البدل » بدل من اسم الإشارة

أو بيان له أو نعمت والفقير: أن الواو بدل ياء من لام فعل حال كونها اسماً كتقوى جاء هذا البدل غالباً

(الرابعة) أن تكون عَيْنًا « لِفْعَلِي » — بالضم ؛ اسماً كطُوبَى —  
 مصدرًا لَطَابَ — أو اسماً للجنة<sup>(١)</sup> ، أو صفةً جاريةً مجرى الأسماء<sup>(٢)</sup> ،  
 وَهِيَ: « فُعَلَى أَفْعَل » كالطُوبَى وَالْكُوسَى وَالْخُورَى — مؤنثات :  
 أَطِيبَ وَأَكَيْسَ وَأَخْيَرَ . والذي يدلُّ عَلَى أَنَّهَا جاريةٌ مجرى الأسماء —  
 أَنَّ أَفْعَلَ التفضيل يُجْمَعُ عَلَى « أَفَاعِلِ »<sup>(٣)</sup> ، فيقالُ : الأفاضِلُ والأَكابرُ ؛  
 كما يقالُ في جمعِ أَفْكَلٍ<sup>(٤)</sup> : أَفَاكِل . فإن كانت « فُعَلَى » صفةً محضةً<sup>(٥)</sup>  
 وَجَبَ قَلْبُ ضَمَّتِهِ كسرةً<sup>(٦)</sup> ، ولم يُسْمَعْ من ذلك إِلَّا (قِسْمَةُ ضِيْزَى)  
 — أَى جَارَّةً ، وَمِشِيَّةٌ حِيكَى — أَى يَتَحَرَّكُ فِيهَا الْمُنْكَبَانُ<sup>(٧)</sup> .  
 هذا كلامُ النحويين . وقال الناظم وابنه : يَجُوزُ فِي عَيْنِ « فُعَلَى »

أى أن الواو تبدل من الياء غالباً ، إذا وقعت لاماً لاسم على وزن « فَعَلَى » نحو :  
 « تقوى » فإن أصله تقياً ، لأنه من تقيت .

- (١) فإن أصلها « طيبي » لأنه من طاب يطيب ، قلبت ياؤد واوآ .
- (٢) وذلك بأن تكون معمولة للعوامل المختلفة مباشرة دون أن يسبقها موصوف .
- (٣) أى إذا كان مقترناً بأل أو مضافاً إلى معرفة ، فمثلُه في ذلك مثل الأسماء المحضة .
- « انظر ما تقدم في جمع التكسير » (٤) أى الذى هو اسم جامد للترعدة — لا صفة .
- (٥) أى خالصة من شائبة الاسمية ، وذلك بجرانها على موصوف ولو مقدرآ .
- (٦) أى لكى تصح الياء وتسلم من قلبها واوآ ، وذلك للفرق بين الصفة والاسم .
- (٧) يقال : حاك في مشيه يحوك ويحرك — إذا حرك سنكيه ، ويقال : ضازه يضوزه  
 ويضيزه — إذا جار عليه وبخسه . والأصل فهما : ضيزى وخيكي — بضم أولهما ،  
 فأبدلت الضمة كسرة لتصح الياء ، وعند بعض النحويين : أصلهما : ضُوزَى — وحوكى ،  
 فهما واو يان . وفي القاموس : أنهما واويان وياثيان . وهناك كلمة ثالثة مسموعة هى  
 « كَيْصَى » يقال رجل كَيْصَى — أى تمشى وحده وبأكل وحده ولا يعنيه غير نفسه .

صفة: أَنْ تَسَلَّمَ الضَّمَّةُ فَتَقْلِبَ الْيَاءُ وَاوًّا - وَأَنْ تُبَدِّلَ الضَّمَّةُ كَسْرَةً  
فَتَسَلَّمَ الْيَاءُ؛ فَتَقُولُ: الطُّوبَى وَالطَّيِّبَى، وَالْكُوسَى - وَالْكَيْسَى،  
وَالضُّوقَى - وَالضُّيْقَى (١).

(فصل) في إبدال الألف من أختيها الواو والياء (٢). وذلك مشروط

بمشرطة شروط:

الأوّل: أَنْ يَتَحَرَّكَ كَا؛ فَذَلِكَ صَحِّحًا فِي الْقَوْلِ وَالْبَيْعِ - لِسُكُونِهِمَا.

(١) مؤنثي: الأكيس - والأضيق .

قال الناظم معبراً عن رأيه في «فعلى» .

(وَأِنْ تَسَكَّنَ عَيْنًا «لِعُفْلَى» وَصَفَا فَذَلِكَ بِالْوَجْهِينِ عَنْهُمْ يُبْلَغُ) (٣)

أى إذا وقعت الياء عيناً لصفة على وزن «فعلى» جاز فيها الوجهان: التصحيح

والإعلال بقلبها واوًّا. هذا: وكلام الناظم يخالف ما عليه سيبويه والنحويون من وجهين:

[أ] أنه يجيز في «فعلى» وصفاً وجهين، وهم يوجبون تصحيح الياء وكسر ما قبلها،

[ب] أنه أجاز في «فعلى» أنثى الأفعال - من الصفات الجارية بحرى الأسماء -

الوجهين أيضاً، ونص على أنهما مسموعان عن العرب. وهم حكّموا لها بحكم الأسماء

الحضة، فأوجبوا إقرار الضمة وقلب الياء واوًّا .

(٢) إذا وقعت الألف عيناً أو لاما في الفعل الثلاثى - فلا بد أن تكون منقلبة عن

واو أو ياء - مثل: باع - وصام - وجرى - وسما؛ فإن الأصل: بيع - وصوم -

وجرى - وسمو، فقلبت الياء أو الواو ألفاً، ويدل على ذلك: المصادر وغيرها. وكذلك

البنان في كثير من الأسماء. وهذا القلب لا يتم إلا بشروط:

(\*) «وإن تسكن» شرط وفعله، واسم تسكن يعود إلى الياء «عيناً» خبرها «لِعُفْلَى»

متعلق بعذوف نعت لعيناً «وصفاً» حال من فعلى «فذلك» الفاء واقعة في جواب الشرط «ذا»

اسم إشارة مبتدأ والكاف حرف خطاب «بالوجهين» في موضع المفعول الثانى ليلقى «عنهم»

متعلق بيلقى، ونائب ناعله هو مفعوله الأول، وجملة «يلقى» خبر المبتدأ، وجملة المبتدأ والخبر

في محل جزم جواب الشرط ولذلك اقترنت بالفاء .

الثاني : أن تكون حركتهما أصلية<sup>(١)</sup> ؛ ولذلك صحنا في جيل<sup>(٢)</sup> ،  
وتوم<sup>(٣)</sup> مُخَفَّفِي جَيْئِل - وتوأم .

الثالث : أن يفتح ما قبلهما<sup>(٤)</sup> ؛ ولذلك صحنا في العوض ،  
والحِيل ، والشور .

الرابع : أن تكون الفتحة متصلة - أي في كليهما ؛ ولذلك صحنا  
في : ضربَ واحد ، وضربَ ياسر<sup>(٥)</sup> .

الخامس : أن يتحرك ما بعدهما إن كانتا عينين<sup>(٦)</sup> ، وألاً يليهما

(١) أي ليست طارئة للتخفيف ، أو لغيره من الحركات التي لا تلازمها .

(٢) اسم من أسماء الضبيع .

(٣) هو الولد يولد ومعه غيره في بطن واحد ، ويقال لها : توأمان . وكل واحد  
توأم ، والأكثر توأم . ومثل جيل وتوم في عدم الإبدال ، لعروض الحركة - قوله  
تعالى : (لئبؤن في أموالكم وأنتسكم - ولا تندسوا الفضل بينكم - إن الذين اشتروا الضلالة) .

(٤) لأن غير الفتحة لا يجانس الألف ولا يناسبها .

(٥) قيل : لو مثل بغير هذين المثالين نحو : أخذ ورقة ، ووجد يزيد - لكان  
أحسن ؛ لأن وجود الألف بعد الواو والياء - مانع من قلبهما أيضا ، فلم يتمحض المنع  
لما ذكر . وكذلك لا يعل نحو : قاوم وبابع ؛ للفصل بالألف .

وقد جمع الناظم هذه الشروط الأربعة في بيت واحد فقال :

(مِنْ وَاوٍ أَوْ يَاءٍ بِتَحْرِيكِ أُصْلٍ أَلِفًا أُبْدِلُ بَعْدَ فَتْحٍ مُتَّصِلٍ  
أَي أَبْدِلُ الْأَلْفَ مِنَ الْوَاوِ أَوْ الْيَاءِ ، إِذَا تَحَرَّكَا ، وَكَانَتْ حَرَكَتُهُمَا أُصْلِيَّةً ،  
وَوَقَمَا بَعْدَ فَتْحَةٍ ، مُتَّصِلَةً بَعْدَهَا « بَأَنَّ يَكُونَا فِي كَلِمَةٍ وَاحِدَةً » .

(٦) وكذلك إذا كانتا فاعلين نحو : توألى وتبا من - فلا قلب .

(\*) « من واو » متعلق بأبدل « أو ياء » عطاف عليه « بتحريك » متعلق بمحذوف نعت  
لها « أصل » فل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل يعود إلى تحريك والجملة نعت لتحريك « ألفتا »  
مفعول أبدل مقدم « بعد فتح » بعد ظرف متعلق بأبدل وفتح مضاف إليه « متصل » نعت لفتح -

أَلِفٌ وَلَا يَاءٌ مُشَدَّدَةٌ إِنْ كَانَتَا لَأَمِينٍ ؛ وَلِذَلِكَ صَحَّتِ الْعَيْنُ فِي بَيَانَ  
 وَطَوِيلٍ وَخَوْرَنْقٍ <sup>(١)</sup> ، وَاللَّامُ فِي رَمِيًا وَغَزَّوًا ، وَقَتِيَانٍ وَعَصَوَانٍ <sup>(٢)</sup> . وَعَلَوِيٌّ  
 وَقَتَوِيٌّ <sup>(٣)</sup> . وَأَعْلَمْتُ الْعَيْنُ فِي قَامَ وَبَاعَ وَبَابَ وَنَابَ ؛ لِتَحْرُكِ مَا بَعْدَهَا  
 وَاللَّامُ فِي غَزَاً وَدَعَاً وَرَمَى وَبَكَى ؛ إِذْ لَيْسَ بَعْدَهَا أَلِفٌ وَلَا يَاءٌ  
 مُشَدَّدَةٌ ، وَكَذَلِكَ فِي يَخْشَوْنَ وَيَمْخَوْنَ <sup>(٤)</sup> وَأَصْلُهُمَا : يَخْشِيُونَ وَيَمْخَوُونَ  
 فَقُلْتِمَا أَلْفَيْنِ <sup>(٥)</sup> ثُمَّ حُذِفَتَا لِلْسَاكِنَيْنِ .

(١) وذلك لسكون ما بعدها بالألف في بيان ، والياء في طويل ، والراء في خورنق -  
 وهما عينان ، وخورنق : قصر للثمان الأكبر بالعراق .

(٢) لوجود الألف بعدها ، وقد مثل للأفعال والأسماء وإنما صح قبل الألف لأن  
 الإعلال قبلها يؤدي إلى اجتماع ساكنين ، وحذف أحدهما يوقع في لبس المثني بالمفرد ؛  
 إذ يصير : غزا - ورعى ، وحمل مثل : فتیان وعصوان - عليه .

(٣) لوجود ياء مشددة بعد الواو - هي ياء النسب . والواو في علوى متقلبة عن  
 ياء « على » . وفي فتوى متقلبة عن ألف « فتى » .

(٤) بفتح الياء والحاء - على لغة من قال : كحاه يمحاه محوًا - إذا أذهب أثره ، أو  
 على أنه مبنى للمفعول ؛ فيكون من محاه يمحوه محوًا ؛ وهذا هو الأشهر لضم حاء محو .  
 (٥) أى لتحركهما وانفتاح ما قبلهما . وفي هذا الشرط الخامس يقول الناظم :

إِن حُرِّكَ التَّالِي ، وَإِنْ سَكَنَ كَفَّ إِعْلَالُ غَيْرِ اللَّامِ ، وَهِيَ لَا يُسَكَّفُ  
 إِعْلَالُهَا بِسَاكِنِ غَيْرِ أَلْفٍ أَوْ يَاءِ التَّشْدِيدِ فِيهَا قَدْ أَلْفُ <sup>(٦)</sup>

(\*) « التالى » نائب فاعل حرك الواهم فعلا للشرط ، والجواب محذوف « وإن سکن »  
 شرط وفعله ونائب الفاعل يعود إلى التالى « كف » - أى منع فعل ما من جواب الشرط « إعلال »  
 مفعول كيف « غير اللام » مضاف إليه « وهى » ضمير متصل مبتدأ عائد على الواو والياء ، وأفراد لأن  
 العطف فيهما بأو « لا يكف إعلالها » لانامية والجملة خبر المبتدأ . « ساكن » متعلق بكف « غير ألف »  
 غير مت ساكن وألف مضاف إليه « أو ياء » عطف على ألف « التشديد فيها قد ألف » الجملة من المبتدأ  
 والخبر في محلى جر نعت لياء ، و « فيها » متعلق بألف ،

- السادس : ألا تكون إحداهما عيناً « لِفَعْلٍ » الذى الوصفُ منه على « أَفْعَلٍ »<sup>(١)</sup> نحو : هَيْفٌ<sup>(٢)</sup> فهو أَهْيَفٌ ، وَعَوْرٌ فهو أَعْوَرٌ .
- السابع : ألا تكون عيناً لمصدر هذا الفعل<sup>(٣)</sup> كالهَيْف .
- الثامن : ألا تكون الواو عيناً لا « فَعْمَلٍ » الدالُّ على معنى التَّفَاعُلِ -

أى أن شرط الإبدال السابق، أن يتحرك التالى لهما. فإن سكن ما بعد الواو أو الياء فإن السكون يكف - أى يمنع - إعلال غير اللام « أى يمنع قلب الواو أو الياء ألفاً إذا وقميا فاء أو عينا » ويجب التصحيح نحو : بيان وطويل . أما اللام فيقع فيها الإعلال إن وقع بعدها ساكن غير ألف أو ياء مشددة ، كرميا وعلوى . ومعنى ألف : عرف وشاع فى الكلام الفصيح

وبتبيين من هذا : أن القلب يمتنع إذا وقع بعدها ألف أو ياء مشددة ؛ فإن وقع بعدها ساكن آخر غير هذين - فالقلب واجب على الراجع .

(١) هو « فَعِلٌ » اللزوم ، المكسور العين الدال على لون أو عيب أو شيء فطرى ، أو وصف ظاهر فى الجسم ؛ فإن الصفة المشبهة منه تكون على هذا الوزن . كسود - وعور - وتحول . وإنما صحت عين هذا الفعل حملا على أصله فى الألوان والسيوب ، وهو « أَفْعَلٌ » كأحول - وأعور ؛ لأنه بمنزلة اختصاص كل بالخلق والألوان . وخرج نحو : خاف ؛ فإنه وإن كان مكسور العين - إلا أن وصفه على فاعل نحو : خائف - فيعمل كفعل بالفنح والضم .

(٢) من الهيف . وهو ضمور البطن والحضرة ، ويعد من الصفات المدوحة .

(٣) وذلك حملا للمصدر على الفعل ، فهو مقبوس على المقبوس . وفى هذين الشرطين

يقول الناظم :

( وَصَحَّ عَيْنُ فَعْمَلٍ وَقَمِلًا ذَا أَفْعَلٍ كَأَغْيَدٍ وَأَخْوَلًا )<sup>(٤)</sup>

أى أن الفعل الذى الوصف منه على وزن « أفعل » - يجب تصحيح عينه إن كانت

(\*) « عين » فاعل صح « فعل » مضاف إليها « وفملا » عطف عليه والألف للإطلاق « ذَا أفعل »  
ذبا بمعنى صاحب - حال من فملا المكسور العين ، مضاف إلى أفعل « كأغيد » خبر مبتدأ محذوف .

أى التشاركِ في الفاعليَّةِ والمفعوليَّةِ ، نحو: اجْتَوَرُوا واشْتَوَرُوا ؛ فَإِنَّهُ فِي  
 معنى تَجَاوَرُوا وتشَاوَرُوا<sup>(١)</sup> . فأما الياء فلا يُشترطُ فيها ذلك ؛ لقُرْبِهَا  
 مِنَ الْأَلِفِ<sup>(٢)</sup> ؛ ولهذا أُعِلَّتْ فِي اسْتَأْفُوا — مع أَنَّ معناه تَسَائَفُوا<sup>(٣)</sup> .  
 التاسع : ألا تكون إحداهما مَتَلَوَّةً بِحرفٍ يَسْتَحِقُّ هذا الإعلال<sup>(٤)</sup>  
 فَإِنْ كَانَتْ كَذَلِكَ — صَحَّتْ<sup>(٥)</sup> وَأُعِلَّتْ الثَّانِيَةُ<sup>(٦)</sup> نَحْوُ : الْحَيَاءُ<sup>(٧)</sup>

ياء أو واواً ، نحو : سَعِدَ فهو أُعِيدَ — وَحَوِيلٌ فهو أَحْوَلٌ ، وَالنَّيْدُ : نَعْمَةٌ بِالْبَدَنِ وَحَمَلُ  
 الْمَصْدَرِ عَلَى الْفِعْلِ ، وَهُوَ الْمُرَادُ « بِفَعْلٍ » .

(١) ولهذا حمل على « تفاعل » في التصحيح الذي استحقه ؛ لفصل عينه من  
 الفتحه كما تقدم ، فإن لم يدل على المفاعلة — وجب الإعلال لعدم ما يحمل عليه في  
 التصحيح نحو : اختان ، واختار — بمعنى خان — وخار .

(٢) أى فى المخرج ؛ فهى لذلك أحق بالإعلال من الواو .

(٣) أى تضاربوا بالسيوف ، ومثل استأفوا : امتازوا وابتاعوا — أى تمايزوا  
 وتبايعوا ، وإلى هذا الشرط يشير الناظم بقوله :

( وَإِنْ يَبِينُ تَفَاعُلٌ مِنْ افْتَعَلٍ وَالْمَبِينُ وَآوٌ — سَلِمَتْ وَلَمْ تَعْمَلْ )<sup>(٥)</sup>

أى إذا دل « افتعل » على معنى التفاعل — أى الاشتراك فى الفاعلية والمفعولية ،  
 وكانت عينه واواً — سلمت ولا تقلب ياء ، نحو : اشتور — بمعنى تشاور .

(٤) وهو القلب ألفاً . (٥) لثلاثا يتوالى إعلانان فى كلمة بلافاصل بينهما

وهو فى الغالب ممنوع عند النحاة لإجحافه بالكلمة : ويلزم كذلك اجتماع ألفين .

(٦) لأنها طرف ، والطرف محل التنكير .

(٧) مصدر حي ، ومعناه النيث ، وأصله الحلي بياين ، فقلبت الثانية — وهى لام

الكلمة — ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها .

(\*) « تفاعل » فاعل بين الواقع فعلاً للشرط « من : افتعل » متعلق ب« بين » وال« واو »  
 الجملة من المبتدأ والخبر حال ، وال« واو » الجملة « سالت » الجملة « واو الشرط » ولم تعمل « الواو  
 للحال ، والجملة حال مؤكدة من فاعل سالت العائد الى الواو ، وال« واو » الضمير



وَالهَوَىٰ <sup>(١)</sup> وَالْحَوَى — مصدر حَوَى إِذَا اسْوَدَّ <sup>(٢)</sup> . وَرَبَّمَا عَاكَسُوا  
فَاعَلَوْا الْأُولَى وَصَحَّحُوا الثَّانِيَةَ ، نحو : « آيَةٌ » فِي أَسْهَلِ الْأَقْوَالِ <sup>(٣)</sup> . فَإِنْ  
قُلْت : لَنَا أَسْهَلٌ مِنْهُ قَوْلٌ بَعْضِهِمْ : إِنَّهَا « فَعْلَةٌ » كَنَبَقَةٌ ؛ فَإِنْ الْإِعْلَالُ  
حِينَئِذٍ عَلَى الْقِيَاسِ <sup>(٤)</sup> ، وَأَمَّا إِذَا قِيلَ : إِنَّ أَصْلَهَا آيَةٌ — بفتح الياء الأولى ،  
أَوْ آيَةٌ — بسكونها ، أَوْ آيَةٌ فَاعِلَةٌ ؛ فَإِنَّهُ يَلْزِمُ إِعْلَالَ الْأَوَّلِ دُونَ الثَّانِي <sup>(٥)</sup> ،

(١) مصدر هَوَى ، وهو ميل النفس إلى الشيء وشاع في المذموم : وأصله الهَوَى  
قلبت الياء ألفا لما تقدم .

(٢) وأصله : الحَوَوُ — من الحَوَّةِ وهي سواد إلى الخضرة — أو حمرة إلى السواد ،  
وشفة حَوَاءٍ — حمراء إلى السواد ، فلامه واو مثل عينه ، لقولهم في الثني : حَوَّانٌ .

(٣) أصلها آيَةٌ كقصية ، قلبت الياء الأولى ألفا شذوذاً لتحرّكها وانفتاح ما قبلها ،  
وكان القياس إعلال الياء الثانية وهي لام الكلمة ، وقد سهل ذلك كون الياء الثانية  
غير طرف ، ومثل آية : غاية — وراية — وثاية « وهي حجارة صغار يضعها الراعي عند  
متاعه فيموى عندها — أو رءوس أشجار يجممها ويلقى عليها أثوابا ليستظل بها » ،  
وطاية — « وهي السطح » وهذه ألفاظ مسموعة لا يقاس عليها :

وإلى هذا الشرط ، وورود السماع بما يخالفه في بعض كلمات — يشير الناظم بقوله :  
( وَإِنْ لِحَرْفَيْنِ ذَا الْإِعْلَالِ اسْتَحِقُّ صُحَّحَ أَوَّلٌ ، وَعَاكَسُ قَدْ يَحِقُّ ) <sup>(\*)</sup>  
أى إن استحق هذا الإعلال — وهو القلب — لحرفين ؛ بأن كان في الكلمة حرفا  
علة كل منهما متحرك مفتوح ما قبله — صحح الأول وأعلّ الثاني ، وقد يعكس على قلة .  
ولا يجوز إعلالهما معا ؛ لثلاثي التوالي في كلمة واحدة إعلالان .

(٤) أى إعلال الأولى لأنها محرّكة وقبلها مفتوح ، وإعلال الثانية ممنوع لعدم فتح ما قبلها  
(٥) أى على القول بأن أصلها : آية ، وهو شاذ

\* « وإن » شرطية « لحرفين » متعلق باستحق الواقع فعلا بشرط « ذا » اسم إشارة  
نائب فاعل لمخدوف بفسره استحق « الإعلال » بدل أو بيان أو نعت لها « أول » نائب فاعل  
صحح ، والجملة جواب الشرط « وعاكس » مبتدأ وهو مضاف للمخدوف تقديرا « قد يحق » الجملة خبر .

وإِعْلَالُ السَّاكِنِ <sup>(١)</sup> وحذفُ العينِ لغيرِ مُوجبٍ <sup>(٢)</sup> .

قلت : ويلزمُ على الأوَّلِ : تقديمُ الإِعْلَالِ <sup>(٣)</sup> على الإِدْغَامِ <sup>(٤)</sup> والمعروفُ العكسُ ؛ بدليلِ إبدالِ همزةِ أَيْمَةٍ - ياءِ لا أَلْفًا <sup>(٥)</sup> فتأمَّلْهُ .  
 العاشرُ : ألاَّ يكونَ عَيْنًا لما آخِرُهُ زيادةٌ تُختصُّ بالأَسْمَاءِ <sup>(٦)</sup> ؛ فإِذْكَ صَحَّتْ في نحوِ : الْجَوْلَانِ <sup>(٧)</sup> والهِيَمَانَ <sup>(٨)</sup> ، وَالصَّوْرَى <sup>(٩)</sup> ، وَالْحَيْدَى <sup>(١٠)</sup> ،  
 وَشَذَّ الإِعْلَالُ في مَاهَانَ وَدَارَانَ <sup>(١١)</sup> .

(١) وهو الياء الأولى على أن أصلها آية .

(٢) أى : على القول بأنها آية كفاعلة . والمعهود في مثله قلب الياء الأولى همزة ،

كبايئة وقائلة . (٣) وهو قلب الياء الأولى ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها .

(٤) فقد اجتمع مثلاًن أولهما ساكن .

(٥) إيضاح الدليل : أن أصل أئمة - أئمة ، فلم يقدموا الإِعْلَالِ وبيدلوا الهمزة الثانية-

الساكنة ألفاً من جنس حركة ما قبلها ، بل قدموا الإِدْغَامِ فنقلوا كسرة الميم الأولى الى الساكن قبلها وهو الهمزة الثانية وأدغموا ، ثم أبدلوا الهمزة الثانية ياء من جنس

حركتها ، وهذا يدل على أن عنيتهم بالإِدْغَامِ فوق عنيتهم بالإِعْلَالِ :

(٦) وذلك كالألف والنون معاً ، وكألف التأنيث المقصورة ؛ لأن هذه الزيادة تبعده

شبهه بالفعل الذي هو كالأصل في الإِعْلَالِ لأنها لاتلحقه أصلاً .

(٧) مصدر جال يجول - إذا طاف وتنقل .

(٨) مصدر هام على وجه يهيم - إذا سار على غير هدى ، أو أحب وعشق امرأة

(٩) بفتحات - اسم بقعة فيها ماء . (١٠) مشية المتمايل المختال ، وحمار حيدى

وحيد - يحيد ويعمدل عن ظله لنشاطه ، ولم يوصف مذكر على « فعلى » - غيره .

(١١) والأصل : موهان ودوران ؛ لأنهما تثنية ماء ودار . وقيل : هما أمجيمان فلا يحسن

عدهما فيما شذ . وفي الشرط العاشر يقول الناظم :

وَعَيْنٌ مَا آخِرُهُ قَدْ زِيدَ مَا يَخُصُّ الْأَيْمَةَ - وَاجِبٌ أَنْ يَسْلَمَ <sup>(٥)</sup>

(\*) « وعين » مبتدأ « ما » اسم موصول مضاف اليه « آخره » ظرف متعلق بزيد الواجب

صلة لما « ما » اسم موصول نائب فاعل زيد « يخص الاسم » الجملة صلة ما الثانية « واجب » خبر

للمبتدأ وهو عين « أن يسلم » في تأويل مصدر فاعل لواجب ، والألف الاطلاق .

( فصل في إبدال الناء من الواو والياء )

إذا كانت الواو والياء فاءً للافتعال — أُبدِلت تاءً <sup>(١)</sup> وأدغمت في تاء الافتعال وما تصرفَ منها <sup>(٢)</sup> نحو : اتَّصَلَ واتَّعَدَ <sup>(٣)</sup> — من الوَصَلَ والوَعَدِ ، واتَّسَرَ من اليُسْرِ <sup>(٤)</sup> قال : \* فَإِنْ تَتَّعَدْنِي أَتَّعِدْكَ بِمِثْلِهَا \* <sup>(٥)</sup>.

أى إذا كان عين الكلمة واو أو ياء تستدعى القلب ألفاً ؛ وكان في آخرها زيادة تختص بالاسم — امتنع القلب ، ووجب التصحيح .  
(١) وذلك لسر النطق بحرف اللين الساكن مع التاء ؛ لفرب مخرجيهما وتلفر صفتيهما ؛ لأن حروف اللين مجهورة والتاء مهموسة . وحروف المهمس مجموعة في هذه العبارة « فثنه شخص سكت » وما عداها مجهور . ويشترط في هذا الإبدال : ألا تكون الواو والياء مبدلتين من همزة .

(٢) كالماضى والمضارع والأمر ؛ واسمى الفاعل واسم المفعول . . إلخ .  
(٣) أصلهما : اوتصل — واوتعد ، قلبت الواو تاء وأدغمت في تاء الافتعال للتخفيف .  
(٤) أصله : ايتسر ، فقاؤه ياء .  
(٥) صدر بيت من الطويل للأعشى .  
ميمون بن قيس ، من قصيدة يهجو فيها علقمة بن علاثة ويتهدده ، وكان الأعشى قد مدح عامر بن الطفيل وحكم له على علقمة في منافرة وقعت بينهما . وعجزه :

\* وَسَوْفَ أَزِيدُ الْبَاقِيَاتِ الْقَوَارِصَ \*

اللغة والاعراب : تتمدنى : تتوعدنى وتهددنى ، واتعمده : أوعدده بالشر الباقيات المراد الأشعار التي تبقى على السنة الرواة يرونها للأعقاب . القوارص : جمع قارصة وهي الكلمة المؤذية المؤلمة . « إن » شرطية « تتمدنى » فعل مضارع فعل الشرط « اتعدك » . جواب الشرط « بمثلها » متعلق به « وسوف » الواو عاطفة ، وسوف حرف تنفيس . « الباقيات » مفعول أزيد منصوب بالكسرة نيابة عن الفتحة « القوارص » نعت للباقيات والمعنى : إن كنت تتوعدنى وتهددنى يا علقمة ؛ لأنى أنصفت خصمك — فإنى أقابلك بالمثل ، وأهجوكم بشعر مؤلم يتناوله الرواة .

والشاهد : في « تتمدنى وأتعدك » فإن أصلهما : توتعدنى — وأوتعدك ؛ لأنهما من الوعد ، فقلبت الواو فيهما تاء وأدغمت في التاء الزائدة بعدها وهي تاء الافتعال .

وقال : \* فَإِنَّ الْقَوَافِي تَتَلَجَّنُ مَوَالِجًا \* <sup>(١)</sup>  
وتقول في افتعل من الإزار : إيتزر <sup>(٢)</sup> . ولا يجوز إبدال الياء تاء  
وإدغامها في التاء ؛ لأن هذه الياء بدل من همزة وليست أصلية <sup>(٣)</sup> ،  
وشذ قولهم في افتعل من الأكل : اتكل <sup>(٤)</sup> . وقول الجوهري

(١) صدر بيت من الطويل لطرفة بن العبد اليكرى ، وعجزه :

\* تَصَاقِقَ عَنْهَا أَنْ تَوَاجَّهَ الْإِتْرُ \*

انزغة والاعراب : القوافي : جمع قافية ؛ وتطلق على حرف الروي الذي تبنى عليه  
التقصيدة ، وعلى التقصيدة كلها . والمراد بها هنا : القصائد . تتلجن : من الولوج وهو  
الدخول موالجاً : جمع مولوج ، وهو مكان الولوج أى الدخول ، « القوافي » اسم إن  
منصوب بالفتحة المقدرة على الياء لمعاملة المنصوب معاملة المرفوع المجرور « تتلجن » الجملة  
خبر إن « موالجاً » منصوب بتلجن ، وكان حقه المنع من الصرف لصيغة منتهى الجموع ،  
ولكنه صرف للضرورة « تصايق » فعل مضارع مرفوع ، وأصله تصايق فحذفت إحدى  
التاءين وفاعله يعود إلى الموالج « أن توالجها » أن ناصبة وما بعدها مضارع منصوب  
والمصدر مجرور بمن محذوفة ، وهو بدل من عنها « الإبر » فاعل توالج .

والمعنى : أن القصائد والأشعار تؤدي بها معان دقيقة ، تصل إلى النفوس وتدخل  
إلى العقول من مسالك خفية لا يستطيع والج أن يلجها ، ولا يمكن الإبر أن تنفذ منها .  
والشاهد : في « تتلجن » فإن أصله توتلجن ، فالواو فاء الكامة والتاء بعدها  
زائدة للافتعال ، فقلبت الواو تاء وأدغمت التاء في التاء . (٢) أى بإبدال الهمزة ياء .

(٣) وسمع : أتر شذوذاً ، وقد تقدم ذلك قريباً فتنبه يا فتى .

(٤) وكذلك قولهم في آمن من الأمانة : آمن ، بإبدال الواو المبدلة من الهمزة  
تاء ، والتصحيح في ذلك كله عدم الإبدال . وفيما تقدم يقول الناظم :

( ذُو الْأَيْنِ « فَا » « تَا » فِي افْتِعَالٍ أَبْدِلَا وَشَذَّ فِي ذِي الْهَمْزِ نَحْوُ اثْتِكَلَا ) <sup>(٥)</sup>

(\*) « ذو الين » مبتدأ ومضاف إليه . « فا » بالقصر حال من نائب فاعل أبدا « تا » بالقصر  
مفعول ثان مقدم لأبدا « في افتعال » متعلق بأبداً أو بتخذوف نعت لنا « أبداً » نائب الفاعل  
يعود إلى ذو الين ، وهو منعه الأول والآف الاطلاق ، والجملة خبر المبتدأ « وشذ » فاعله يعود  
على الإبهام المفهوم من أبداً « في ذى الهمز » في ذى متعلق بشذ والهمز مضاف إليه ، « نحو » خبر مبتدأ  
محذوف ، ويجوز أن يكون « نحو » فاعل شذ ، و « اثتكلأ » مضاف إليه نحو مقصود لفظه .

في اتخَذ : « إِنَّهُ افْتَعَلَ مِنَ الْأَخْذِ » — وَهَمَّ (١) ، وَإِنَّمَا التَّاءُ أَصْلٌ ، وَهُوَ مِنْ تَخَذَ (٢) ؛ كَاتَّبَعَ — مِنْ تَبَعَ .

( فصل في إبدال الطاء )

تُبَدَلُ وَجُوبًا مِنْ تَاءِ الْاِفْتِعَالِ (٣) الَّذِي فَائُوهُ صَادٌ أَوْ ضَادٌ أَوْ طَاءٌ أَوْ ظَاءٌ ، وَتَسْمَى أَحْرُفَ الْإِطْبَاقِ (٤) ؛ تَقُولُ فِي افْتَعَلَ مِنْ صَبَرَ : اصْطَبَرَ (٥) وَلَا تُدْغَمُ ؛ لِأَنَّ الصِّفِيرِيَّ لَا يُدْغَمُ إِلَّا فِي مِثْلِهِ (٦) ، وَمِنْ

أى أن حرف اللين - وهو الواو والياء ؛ إذا كان فاء في صيغة الافتعال وفروعه - أبدل تاء . وشذ هذا الإبدال إذا كان حرف اللين بدلا من همزة نحو : يتسكل من الأكل ، فلا يقال فيه : اتسكل إلا شذوذاً ، وإنما يقال : يتسكل . وقيد أحرف اللين بالواو والياء ؛ لأن الألف لا تسكون فاء كلمة مطلقاً .

هذا : وبعض الحجازيين يتركون هذا الإبدال ، ويجعلون فاء الكلمة على حسب الحركات قبلها ؛ فيبدلون بها بعد السكسرة - وألفا بعد الفتحة - وواواً بعد الضمة ؛ فيقولون : يتصل ياتصل فهو متصل - وياتسر ياتسر فهو موترس . إلخ .

(١) لأنه لو كان من الأخذ لوجب أن يقال . اتخخذ بغير إدغام ولا إبدال .  
وذهب بعض المتأخرين إلى أن اتخَذ « افْتَعَلَ » من الوخذ . والأصل : اتخَذَ ، قلبت الواو تاء وأدغمت في تاء الافتعال على القياس . (٢) هذا مبنى على ثبوت تخذ ثلاثياً .  
(٣) أقي : ومشتقاته كما سلف ، وذلك لاستثقال النطق بالتاء مع حروف الإطباق لما بينهما من اتفاق في الخرج وتباين في الصفة ؛ إذ التاء حرف مهموس غير مستعمل وحروف الإطباق مستعملة ، فأبدل من التاء حرف استعلاء من نخرجها وهو الطاء .  
(٤) وذلك ؛ لانطباق اللسان عند النطق بها بأعلا الحنك .

(٥) وأصله : اصتبر ، قلبت التاء طاء .

(٦) وأجاز بعضهم الإدغام بقلب الثانى إلى الأول ؛ فيقال : اصبر ليبقى الصغير .

ويمتنع العكس لكلا يذهب الصغير وحروف الصغير ، هى : الزاى - والسين - والصاد .

خَرَبَ : اضْطَرَبَ <sup>(١)</sup> ، وَلَا تُدْعَمَ ؛ لِأَنَّ الضَّادَ حَرْفٌ مُسْتَطِيلٌ <sup>(٢)</sup> .  
وَمِنْ طَهَّرَ : اطَّهَّرَ <sup>(٣)</sup> ، ثُمَّ يَجِبُ الْإِدْغَامُ لِاجْتِمَاعِ الْمُثَلِّينَ فِي كَلِمَةٍ وَأَوَّلَهُمَا  
سَاكِنٌ . وَمِنْ ظَلَمَ : اظْطَلَمَ ؛ ثُمَّ لِكَ ثَلَاثَةٌ أَوْجُهٌ <sup>(٤)</sup> : الْإِظْهَارُ ، وَالْإِدْغَامُ  
مَعَ إِبْدَالِ الْأَوَّلِ مِنْ جِنْسِ الثَّانِي ، وَمَعَ عَكْسِهِ . وَقَدْ رُوِيَ بَهَنٌ قَوْلُهُ :  
هُوَ الْجَوَادُ الَّذِي يُعْطِيكَ نَائِلَهُ عَفْوًا وَيُظَلِّمُ أَحْيَانًا فَيُظَلِّمُ <sup>(٥)</sup>

( فصل في إبدال الدال )

تُبْدَلُ وَجُوبًا مِنْ تَاءِ الْاِفْتِعَالِ الَّذِي فَاءُهُ دَالٌ أَوْ ذَالٌ أَوْ زَايٌ ،

- 
- (١) أصله : اضْطَرَبَ ، ويقال فيه ما مر في اصطرِبَ .  
(٢) أى والادغام في الطاء يفوت الاستطالة . وقد عرفت أنها لا تفوت بقلب الثاني  
إلى الأول ، فيقال : اضْطَرَبَ . (٣) وأصله : اطَّهَّرَ أبدلت التاء طاء .  
(٤) أى في مثل هذه الصورة التي تبدل فيها تاء الافتعال طاء بعد الطاء .  
(٥) بيت من البسيط ، لزهير بن أبي سلمي المزني - في مدح هرم بن سنان .  
**اللغة والاعراب :** نائله ، النائل : العطاء - كالنوال . فيظلم : يقبل الظلم ويحتمله  
لكن لا ضعفًا ولا استكانة . « هو » ضمير منفصل مبتدأ « الجواد » خبر ، « الذي »  
صفة للجواد « نائله » مفعول أعطى الثاني ومضاف إليه ، والجملة صلة الموصول « عفوًا »  
مفعول مطلق عامله يعطى ، وهو صفة لصدر محذوف - أى إعطاء عفوًا « أحيانًا »  
ظرف زمان منصوب بـ يظلم . « فيظلم » معطوف على يظلم المبني للمجهول  
**والعنى :** أن هرما هو الجواد الذي يجوز لك العطاء بسهولة من غير من ولا  
إبطاء ، ويحمله الناس مفارمهم فيتحملها ويقبل القيام بها فضلًا منه - لا ضعفًا  
ولا خوفًا .

**والشاهد :** في قوله « فيظلم » وأصله فيظلم ، ثم قلبت تاء الافتعال طاء فصار يظلم .  
ويجوز قلب المعجمة طاء وإدغامها فيصير يظلم . وقد روى هذا البيت بالأوجه  
الثلاثة - باختلاف الرواية .

تقول في افتعل من دان : اذدان<sup>(١)</sup> ثم تدغم لما ذكرنا في اظهر. ومن زجر : ازدجر<sup>(٢)</sup> ، ولا تدغم لما ذكرناه في اضطبر<sup>(٣)</sup> ومن ذكر : اذدكر ، ثم تبدل المعجمة مهملة وتدغم . وبعضهم يعكس ، وقد قرئ شاذاً : (فهل من مذكر) بالمعجمة<sup>(٤)</sup> .

(١) أصله : ادتان ، قلبت تاء الافتعال دالا .

(٢) وأصله أيضاً : ازتجر ، ومعناه : منع . (٣) أى من أن حرف الصغير

لا يدغم إلا في مثله . والادغام بقلب الدال زايًا نحو ازجر - ضعيف .

(٤) من هذا : يفهم أنه يجوز في اذدكر - الأوجه الثلاثة المذكورة في اعظم فتقول . اذدكر بلا إدغام - واذكر بالدال المعجمة وقلب المهملة إليها ، واذكر بالدال المهملة وقلب المعجمة إليها من الآية : ١٥ - سورة القمر . ويستخلص مما تقدم :

[ أ ] إنه إذا أبدلت تاء الافتعال دالا بعد الدال ، وطاء بعد الطاء - وجب الادغام لاجتماع متلين .

[ ب ] وإن أبدلت دالا بعد الزاي ، أو طاء بعد الصاد أو الضاد - جاز الاظهار والادغام بقلب الثانى إلى الأول - دون عكسه .

[ ح ] أما إذا أبدلت دالا بعد الدال أو طاء بعد الطاء - فيجوز فيهما ثلاثة أوجه : الاظهار ، والادغام بوجهيه . وإلى ما تقدم يشير الناظم بقوله :

( « طاء » « تا » افتعال رد إنز مطبق في اذان وازدد واذكر دالاً بى )<sup>(٥)</sup>

يقول : رد - أى صير - تاء الافتعال طاء بعد حرف من حروف الاطباق . وتصير دالا بعد الدال والزاي والدال ، مثل : اذان : وازدد - واذكر ، والأصل : ادتان وازتد - واذتكر ، فاستقلت التاء بعد هذه الأحرف فقلبت دالا وأدغمت الدال في الدال .

(\*) « طا » بالفصر للشعر - مفعول رد الثانى « تا » بالفصر مبتدأ « افتعال » مضاف إليه ووجه « رد » خبر المبتدأ « لمرطبق » لمرطرف يرد ومطبق مضاف إليه « في اذان » متعلق ببقى « وازدد واذكر » معطوفان عليه « دالا » حال من فاعل ببقى العائد إلى تاء الافتعال .

(فصل في إبدال الميم)

أبدلت وجوباً من الواو في « فَم » ، وأصله فَوَه ؛ بدليل أفواه<sup>(١)</sup>  
خذفوا الهاء تخفيفاً ؛ ثم أبدلوا الميم من الواو<sup>(٢)</sup> . فإن أضيف رُجِعَ به  
إلى الأصل فقييل : فُوك ، ورُبَّمَا بَقِيَ الإبدالُ نحو : « لَخُلُوفٌ  
فَمِ الصَّائِمِ »<sup>(٣)</sup> .

ومن النون بشرطين : سكونها ، ووقوعها قبل الياء ، سواء كانا في  
كلمة أو كلمتين نحو : ( انبَعَثَ - مَنْ بَعَثْنَا )<sup>(٤)</sup> .

(١) لأن التفسير من الأشياء التي ترد الألفاظ إلى أصولها .

(٢) لأنهما من مخرج واحد . (٣) هذا جزء من حديث ، وتامه « . . أطيّب  
عند الله من ريح المسك » ، والخلاف : تغير رأحة الفم ، يقال : خاب فم الصائم -  
تغيرت رأحته كأخاف . ومثل الحديث قول رؤبة :

\* يُصْبِحُ ظَمَانٌ وَفِي الْبَحْرِ فَمُهُ \*

(٤) الأولى من الآية ١٢ - من سورة الشمس ( إِذْ انبَعَثَ أَشْقَاهَا ) ، والثانية من  
الآية ٥٢ - من سورة يس ( مَنْ بَعَثْنَا مِنْ مَرْفَدِنَا ) ، ومثل النون : التنوين محو:  
مؤمن بالله . قال الفاضل مشيراً إلى ما تقدم من إبدال الميم من النون .

( وَقَبِلَ « يَا » اِقْلِبْ مِيمًا ثُونًا ، إِذَا كَانَ مُسَكَّنًا كَمَنْ بَتَّ انبِذًا )<sup>(٥)</sup>  
أى اقلب حرف النون ميمًا ؛ إذا كان النون مسكناً قبل الحرف « يا » مثل : من بت  
انبذا - أى من قطع مودته فانبذه واتركه ولا تبال به . وهذا المثال حوى صورة النون  
الساكنة ، قبل الباء في كلمة « انبذا » ، وفي كلمتين وهما « من بت » . وأرجو أن  
يلاحظ: أن قلب النون ميمًا إنما هو في النطق لا غير ، أما كتابة فتبقى صورة النون على حالها

(\*) « وقيل » ظرف متعلق باقلب « يا » بالقصر مضاف إليه « ميمًا » مفعول اقلب الثاني  
« النون » مفعوله الأول « إذا » ظرف فيه معنى الشرط « كان » فعل ماضٍ تام ، واسمها يعود إلى  
النون « مسكناً » خبرها ، وجواب إذا محذوف لدلالة ما سبق عليه « كمن » السكاف جارة لقول  
محذوف ، ومن اسم الشرط ، وجملة « بت » فعل الشرط ، و« انبذا » جوابه على إظهار الفاء للضرورة



وشذوذاً في نحو قوله : \* وَكَفَّكَ الْمُخَضَّبِ الْبِنَامِ \*<sup>(١)</sup> وأصله: الْبِنَانُ .  
وجاء عكس ذلك في قولهم : أَسْوَدُ قَاتِنٍ ، وَأَصْلُهُ : قَاتِمٌ<sup>(٢)</sup> .

هذا : وكثيراً ما يعبر عن إبدال النون ميماً بالقلب - كما فعل اليازم ، والأولى أن يعبر عنه بالإبدال ؛ لما عرفت ، من أن القلب إما يكون في حروف العلة أو الهمزة .  
(١) عجز بيت من الرجز لرؤبة بن العجاج ، وصدده :

\* يَا هَالِ ذَاتَ النَّطِقِ التَّمْتَامِ \*

اللغة والاعراب . هال : اسم امرأة ؛ منادى مرخم « هالة » - منقول من هالة القمر وهي الدارة المحيطة به . التمام : من التمتة - وهي تكرير التاء والميم . المخضب : الذي جعل فيه الخضب . البنام : المراد البنان - وهي أطراف الأصابع ، والواحدة بنانة . ويقال : بنان مخضب ؛ لأن كل جمع يفرق بينه وبين واحدة بالهاء - ويحدو ويذكر .  
« يا » حرف نداء « هال » منادى مبنى على ضم الحرف المحذوف للترخيم « ذات النطق » ذات صفة لهال على اللفظ أو المحل والنطق مضاف إليه « التمام » صفة لنطق « وكفك » بالجر معطوف على النطق « المخضب » نعمت له . ويجوز رفع « كفك » على أنه مبتدأ والمخضب البنان تركيب إضافي خبر . والجملة حال من « هال » .  
والمعنى : ينادى المسماة « هالة » ، ويصفها بأن في نطقها تممة وأطراف أصابعها مخضبة والشاهد : في البنام ؛ حيث أبدل الميم من النون شذوذاً ؛ لتحرکہا وعدم وجود الباء بعدها . (٢) فقد أبدل الميم نوناً ، والتممة : لون فيه غبرة وحمرة ، والأقم الذي تملوه التمتة . وخلاصة ما ذكره المصنف من الحروف التي يقع فيها الإبدال .

- |                                  |   |   |
|----------------------------------|---|---|
| أي أن كل واحدة<br>تبدل من الباقي | } | ( أ ) أن الهمزة تبدل من الألف والواو والياء . |
|                                  |   | ( ب ) والألف تبدل من الهمزة والواو والياء .   |
|                                  |   | ( ج ) والواو تبدل من الهمزة والألف والياء .   |
|                                  |   | ( د ) والياء تبدل من الهمزة والألف والواو .   |
|                                  |   | ( هـ ) والميم تبدل من الواو والنون .          |
|                                  |   | ( و ) والتاء تبدل من الواو والياء .           |
|                                  |   | ( ز ) والطاء والدال يبدلان من التاء .         |

## الأسئلة والتريينات

- ١ — عرف الإبدال واذكر حروفه ، وبين الفرق بينه ، وبين القلب . والإعلال ، ووضح ما تذكر بالأمثلة .
- ٢ — اذكر ثلاثة من المواضع التي تقلب فيها الواو ياء ، ومثلها مما تقلب فيه الياء واواً ، ومثل لما نقول .
- ٣ — متى تقلب الواو همزة وجوبا ؟ وجوازا ؟ وما حكم الهمزتين اللتقتين في كلمة ؟ مثل .
- ٤ — اذكر شروط قلب الواو والياء ألفاً . ووضح بأمثلة من إنشائك .
- ٥ — اشرح قول ابن مالك :  
وَصَحَّحُوا فِعْلَةً فِي فِعْلٍ وَجِهَانٍ ، وَإِعْلَالٌ أَوْلَى كَالْحَيْلِ
- ٦ — متى تقلب الواو الواقعة لا ما « لِفُعْلَى » - ياء ؟ ومتى تسلم من القلب ؟ مثل .
- ٧ — لماذا لم تقلب الواو والياء ألفاً في الكلمات الآتية ؟ وضح السبب .  
غيور - قوى - جوارب - صبيان - جولان - طويل .
- ٨ — بين موضع الاستشهاد بما يأتي في باب الإبدال ، ووضح سبب ما تقول .  
قال تعالى : ( أُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرُوا الضَّلَالَةَ بِالْهَدَى . إِذْ أَنْتُمْ بِالْعُدْوَةِ الدُّنْيَا وَهُمْ بِالْعُدْوَةِ الْقُصْوَى . ارجعوا إلى ربك راضية مرضية . ولا تخسروا الميزان . وَنَذِرَ الظَّالِمِينَ فِيهَا جِثْمًا . الَّذِينَ يذكرون الله قياماً وقعوداً . له مَقَائِدِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ . وبتربصٍ بكم الدَّوَابُّ . ولأنهم عندنا لمن المصْطَفَيْنِ الْإِخْيَارِ . وله الجوار المنشآت في البحر كالأعلام . لتبْلُؤُنَّ فِي أَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ . لَسَعِيهَا رَاضِيَةٌ \* فِي جَنَّةٍ عَالِيَةٍ . وجعلنا لكم فيها معاشاً . لم يرد الله أن يطهر قلوبهم ) .
- أَلَسْتُمْ خَيْرَ مَنْ رَكِبَ الْمَطَايَا وَأُنْدَى الْعَالَمِينَ بَطُونِ رَاحٍ ؟  
إِنَّ الْعَيُونَ الَّتِي فِي طَرْفِهَا حَوَرٌ قَعَلْنَا ثُمَّ لَمْ يُخَيِّبِنِ قَتْلَانَا  
أَضَعْتُ شَبَابِي بَيْنَ حِلْمٍ وَغَفْلَةٍ وَأَنْفَقْتُ عَمْرِي فِي الْأَمَانِي الْكُؤَادِبِ  
وَإِذَا الْمَطَى بَنَسَا بِلَفْنِ مُحَمَّدًا نَظْمُورُهُنَّ عَلَى الرِّجَالِ حَرَامِ

- ٩ — في الكلمات الآتية شذوذ كما يقولون ؟ وضح ، واذكر القياس فيها .  
مصائر . سواسية . يوم أيوم - نيام - معدى - ثيرة جمع ثور .
- ١٠ — ما شرط إعلال الألف والواو والياء بعد ألف الجمع ؟ ومتى تسلم ؟ وضح بأمثلة
- ١١ — هات اسم المفعول من الأفعال الآتية ، وبين ما حدث فيها من تغيير :  
عدا - رمى - حظى - وفى - نسى - رأى - كفى - رعا - غشى - رضى -  
أعطى - أبكى - اشتكى إليه - استعملى عليه .
- ١٣ — كيف تأتي بصفة اتصل من الأفعال الآتية :  
زجر - طلع - صنع - صحب - وصف .
- ١٣ — متى يجب إظهار الدال والطاء المبدلتان من تاء الافتعال ؟ ومتى يجوز الإظهار والإدغام ؟ مثل .
- ١٤ — أسند الفعلين : سما ، وهدى - إلى ألف الاثنين ، ووار الجماعة ، ونون النسوة وبين ما يحدث فيهما من تغيير ، وسببه .
- ١٥ — هات صفة على وزن « فعلان » من « روى » . واسم مفعول من « أرمى »  
ومصدرا من « آوى » واسم فاعل من « آى » وبين ما حدث فيها من  
إعلال .
- ١٦ — هات اسم الفاعل من الأفعال الآتية ، وبين ما حدث فيها من تغيير :  
صان . لام . هاب . شاء . كال . نما . لقي . رعى . طوى . أعطى . أطاع . الضح  
اقتضى . اصطاف . اترى . استراح . استفاد . استولى .
- ١٧ — زن الكلمات الآتية وبين ما حدث فيها من إبدال وإعلال :  
ادخر . اصطفى . اضطهد . يتصل . ازين . مكيدة . مقامة .
- ١٨ — خاطب بالعبارة الآتية المفردة المؤنثة وجماعة الذكور ، وبين ما يحدث من إعلال :  
تأن فى عملك ، وأده فى وقته ، ولا تله عنه
- ١٩ — زن الجموع الآتية ، واذكر مفرد كل ، وبين ما حدث فيها من إعلال :  
آثار . أرجاء . ظباء . غالة . غزاة . رماة : حبائل . أساطير . شواهد . جوائز
- ٢٠ — اذكر أصل كل كلمة من الكلمات الآتية ، وبين ما حدث فيها من تغيير ،  
وحكمها فى الإعلال والتصحيح .  
رسائل - نائم - إفادة - شقاء - ميراث - نائم - أعداء - مقالة - شفاء .  
ضحاً - دار - بناء - رماة - أشياء .

٢١ — اذكر أصل كل كلمة من الكلمات الآتية ، وبين ما حدث فيها من تغيير:

« نموذج »

السكامة	أصلها	ما حدث من التغيير
قصائد	قصايد	قلبت الياء الزائدة بعد ألف مفاعل همزة ؛ للفرق بين مالا حركة له في الأصل - وهو المد الزائد ، وما له في الأصل حركة - وهو المد الأصلي وغير المد مطلقاً .
سما	سماو	قلبت الواو همزة لتطرفها إثر ألف زائدة .
إجابة	إجواب	نقلت حركة الواو إلى ما قبلها ، ثم قلبت ألفاً فالتقى ألفان فحذفت إحداهما وعوض عنها التاء .
آمن	أأمن	قلبت الهمزة الثانية ألفاً من جنس حركة ما قبلها .
ميت	مَيوت	قلبت الواو ياء لاجتماعهما مع سكون السابق منهما ثم أدغمتا .
ميقات	موقات	قلبت الواو ياء لسكونها بعد كسرة استنقلا .
فتوى	فتيا	قلبت الياء واو لوقوعها لآما لفعلي اسماً ؛ للفرق بينها وبين الصفة .
هاب	هيب	تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً لنقل تحركها بعد حركة لا تجانسها .
عطايا	عطايو	قلبت الواو ياء لتطرفها إثر كسرة ، ثم قلبت الياء الأولى همزة كما في قصائد ، ثم فتحت الهمزة وقلبت الياء ألفاً ، ثم الهمزة ياء .
راضية	راضوة	قلبت الواو ياء لتطرفها حكماً ووقوعها بعد كسرة .
موقظ	مِيَقِظ	قلبت الياء واو تخفيفاً للتجانس لوقوعها ساكنة مفردة بعد ضمة .
اتعظ	اوتعظ	وقعت الواو فاء في الافتعال فأبدلت تاء وأدغمتا .
أواصل	وواصل	اجتمع واوان أول السكامة وتحركت الثانية وهي عارضة في جمع واصلة لأنها مبدلة من الألف الزائدة في المفرد فقلبت الأولى همزة .
اذكر	اذتكر	أبدلت التاء دالا ثم الذال دالا وأدغمتا .
اضطرب	اضترب	أبدلت تاء الافتعال طاء لنقل النطاق بها بعد حرف الإطباق .

( باب نقل حركة الحرف المتحرك المعتل )

( إلى الساكن الصحيح قبله )<sup>(١)</sup>

وذلك في أربع مسائل:

(إحداها) أن يكون الحرف المعتل عَيْنًا لِفَعْلٍ<sup>(٢)</sup> . ويجبُ بعد النقل في المسائل الأربع : أن يبقى الحرفُ المعتلُّ إن جانَسَ الحركةَ المنقولة<sup>(٣)</sup> نحو : يَتَمَوَّلُ وَيَبِيعُ ؛ أَصْلُهُمَا : يَقْوَلُ مِثْلَ يَقْتُلُ - وَيَبِيعُ مِثْلَ يَضْرِبُ<sup>(٤)</sup> . وَأَنْ تَقْلِبَهُ حَرْفًا يُنَاسِبُ تِلْكَ الْحَرَكَةَ إِنْ لَمْ يَجَانَسْهَا نَحْوُ : يَخَافُ وَيُخِيفُ ؛ أَصْلُهُمَا : يَخُوفُ كَيْذُوبٌ ، وَيُخَوِّفُ كَيْبِكَرِمٍ<sup>(٥)</sup> .

باب نقل حركة الحرف المتحرك المعتل إلى الساكن الصحيح قبله

(١) يسمى هذا : الإعلال بالنقل - أو الإعلال بالتسكين ، وهو : نقل الحركة من حرف علة متحرك إلى حرف صحيح ساكن قبله ، مع بقاء صورة حرف العلة بعد ذلك ؛ إن كان متحركا بحركة تجانسه ، كيصوم . وأصله : يصومُ ، ويخاف - وأصله يخوف ، ويبيع - وأصله : يبيع . وقبله حرفا آخر إن لم يكن تناسب بينه وبين حركته الأصلية التي نقلت إلى الساكن ، مثل : أقام - وأصله : أقوم ؛ كما سيأتي إيضاحه . وعللة هذا النقل استئصال الحركة وإن كانت ضمة أو كسرة على حرف العلة . وحملت الفتحة على أختيها . ولم تستقل في نحو دلو وظي ؛ لأنها حركة إعراب لا تلازم .

(٢) وذلك بأن يكون الفعل « أجوف » ، وفي أربع المسائل يجب أن يكون

حرف العلة في كل منها عين الكلمة .

(٣) بأن يكون واوا والحركة المنقولة ضمة ، أو ياء والحركة المنقولة كسرة .

(٤) نقلت ضمة الواو وكسرة الياء إلى الساكن الصحيح قبلهما ، وترك كل

منهما على حاله لمجانسته الحركة في المنقول منه .

(٥) نقلت حركة الواو - وهي الفتحة في الأول والكسرة في الثاني - إلى الساكن

الصحيح قبلهما وهو الخاء ، ثم قلبت الواو في الأول ألفا لانتهاج ما قبلها ، وياء في الثاني لسكونها وكسر ما قبلها . ومثل المضارع في ذلك - الماضي - والأمر ، نحو : أجب

ويعتنعُ النقلُ إن كان الساكنُ معتلاً نحو: بَايَعُ وَعَوَّقُ وَبَيَّنَّ (١) ،  
أو كان فعلَ تعجُّبٍ (٢) نحو: مَا أَبَيْتَهُ وَأَبَيْتَ بِهِ - وَمَا أَقْوَمَهُ وَأَقْوَمَ بِهِ  
أو مضعفاً نحو: ابْيَضَّ وَاسْوَدَّ (٣) ، أو مُعتلَّ اللام (٤) نحو: أَهْوَى وَأَحْيَا

أصله: أجوب ، نقلت حركة العين وهى الواو ، إلى ما قبلها ثم قلبت ألفا للمجانسة  
و «خاف» - أصله أخوف ، نقلت حركة الواو إلى ما قبلها . ثم قلبت ألفا للمناسبة  
وحذفت همزة الوصل للاستغناء عنها ، ثم حذفت العين لالتقاء الساكنة مع اللام ،  
ولا يعمل من الماضى إلا صيغتا «أفعل» كأجاب - و «استعمل» كاستجاب .

(١) أما نحو: «بایع» فلأن الساكن قبل الياء - وهو الألف - لا يقبل الحركة،  
مثله: طواع . وأما نحو: عَوَّقُ وَبَيَّنَّ ؛ فلأن نقل الحركة إلى الواو والياء يوجب قلبهما  
ألفين لتحركهما واقتناع ما قبلهما فيلتقى ساكنان ، وحذف أحدهما يوقع فى اللبس .

(٢) ومثله اسم التفضيل ، بل إن امتناع النقل فى صيغة التعجب للحمل على أفعال التفضيل  
المشابهة له ؛ وهو لا يعمل لمشاكلة المضارع فى الوزن والزيادة - كما سيأتى فى المسألة الثانية .  
(٣) وذلك خوفاً من اللبس . إذا أعل كل منهما ؛ فإنه إذا نقلت حركة العين إلى  
الياء انقلبت ألفا ؛ ثم تحذف همزة الوصل للاستغناء عنها فيصيران: باض و ساد . فيلتبان  
باسم الفاعل من البضاضة - وهى نعومة البشرة - ومن السد .

(٤) وذلك لثلاث يتوالى إعلالان: إعلال العين ، وإعلال اللام .  
وإلى هذه المسألة وشروطها وما استثنى - يقول الناظم :

(إِسَاكِنُ صَحَّ أَنْقَلَ التَّحْرِيكَ مِنْ ذِي لَيْنٍ آتٍ عَيْنَ فِعْلٍ كَأَبْنِ  
مَا لَمْ يَكُنْ فِعْلًا تَعَجُّبٍ ، وَلَا كَأَبْيَضَ أَوْ أَهْوَى بِلَامٍ عُلَاً) (٥)

أى إذا كانت عين الفعل حرف لين متحركاً . «واوا أو ياء» وقبلها ساكن صحيح -  
فانقل حركة العين إلى الساكن قبلها مثل: أبن - أصله: أبين نقلت حركة الياء إلى  
الياء وهى ساكن صحيح ، فالتقى ساكنان فحذفت الياء للتخلص من الساكنين . ولانقل

(\*) «إساكن» متعلق بأقل «صح» الجملة صفة لساكن «التحريك» مفعول انقل  
«من ذى لين» متعلق بانقل ومضاف إليه «آت» نعت لئين ، وفه ضمير هو فاعله «عين فعل»  
عين مفعوله وفعل مضاف إليه . «ما» مصدرية ظرفية «فعل تعجب» نزل خبر يكن وتعجب مضاف  
إليه واسمها يود على فعل «ولا» الواو عاطفة ولا زائدة «كأبيض» معطوف على خبر يكن «وأهوى»  
معطوف على أبيض «بلام» متعلق بمللا الواقع صفة لأهوى ، والألف للإطلاق .

(المسألة الثانية) الاسمُ المُشَبَّهُ للمضارع في وزنه دون زيادته<sup>(١)</sup> —  
أو في زيادته دون وزنه<sup>(٢)</sup> .

فالأول<sup>(٣)</sup> كَقَامَ ؛ أصله مَقَوْمَ - على مِثَالِ مَذْهَبٍ<sup>(٤)</sup> فنَقَلُوا وَقَلَبُوا  
والثاني<sup>(٥)</sup> كَأَنْ تَبَنَيْ مِنَ الْبَيْعِ أَوْ مِنَ الْقَوْلِ اسْمًا عَلَى مِثَالِ «تَحْلِيءٍ»<sup>(٦)</sup>  
بكسر التاء وهمزة بعد اللام ؛ فَإِنَّكَ تَقُولُ : تَبِيعُ بِكسرتين بعدها ياء  
ساكنة<sup>(٧)</sup> — وَتَقِيلُ كَذَلِكَ . وهذه الياء منقلبة عن الواو لسكونها  
بعد الكسرة<sup>(٨)</sup> . فَإِنْ أَشْبَهَهُ فِي الْوِزْنِ وَالزِّيَادَةَ مَعًا ، أَوْ بَابَيْتَهُ فِيهِمَا

في أفعال التعجب أو التفضيل، ولا في مضعف اللام كأبيض ، ولا في معتل اللام كأهوى .  
وقد أفصح المصنف ذلك .

(١) بأن يكون مشابهاً له في مجرد عدد الحروف ، مع مقابلة الساكن بمثله والمتحرك بمثله .

(٢) بأن تكون فيه الزيادة التي تختص بالفعل « كأحرف المضارعة » .

(٣) وهو ما وافق المضارع في الوزن دون الزيادة ؛ بأن تكون زيادته لبست

من الحروف المذكورة وإن كانت في مكانها .

(٤) فهو يشبه « يعلم » مثلاً في الوزن ولكن فيه زيادة تدل على أنه ليس من

قبيل الأفعال - وهي الميم ، ومثله : مصير - ومُجِيب - ومُسْتَقِيم ؛ فإنهما في الأصل على

وزن ، يجلس - ويكرم - ويستغفر ؛ فكل اسم على وزن « مفعول » بفتح الميم مع

تحريك العين بأي حركة - أو « مفعول » أو « مستعمل » بضم الميم مع كسر العين أو

فتحها - يعل بالنقل ؛ لمشايبته الفعل في الوزن دون الزيادة .

(٥) وهو ما وافق المضارع في الزيادة دون الوزن ؛ بأن تكون الزيادة في أوله

من حروف المضارعة ، ويخالفه في الحركات والسكنات .

(٦) هو القشر الذي يظهر على الجلد حول منابت الشعر . ويطلق على وسخه - وعلى

الشعر نفسه . (٧) نقلت حركة الياء وهي الكسرة - إلى الساكن الصحيح

قبلها وهو الباء ، فصار تبيع ففها إعلال بالنقل .

(٨) وأصلهما « تَقُولِ » نقلت حركة الواو إلى ما قبلها وهو القاف ، ثم قلبت

معاً — وجب التصحيح<sup>(١)</sup>؛ فالأوّل نحو: أبيض وأسود<sup>(٢)</sup>، وأما نحو «يزيد» عامماً — فنقول إلى العاميّة بعد أن أُعِلَّ إذ كان فعلاً<sup>(٣)</sup>.  
والثاني نحو: مَحِيْط<sup>(٤)</sup> هذا هو الظاهر<sup>(٥)</sup>.

الواو ياء لتجانس الكسرة كما سبق، ففيها إعلان: أحدهما بالنقل والآخر بالقلب وقد أشبه هذا النوع المضارع في زيادته الخاصة في أوله، ولكن فيه علامة يمتاز بها عن الفعل؛ وهي أن هذا الوزن وهو «تعمل» بكسر التاء وضمة ـ خاص بالاسم ولا يجيء في الفعل.

وفما تقدم من هذه المسألة يقول الناظم:

(وَمِثْلُ فِعْلٍ فِي ذَا الْأَعْلَالِ أَسْمٌ ضَاهِي مُضَارِعاً وَفِيهِ وَسْمٌ)<sup>(٥)</sup>

أى أن الاسم الذى يشبه الفعل المضارع — يكون مثل الفعل في الإعلال بالنقل وقوله: «وفيه وسم» معناه: أن يكون في الاسم علامة يمتاز بها عن الفعل؛ بأن يشبه في الوزن فقط، أو في الزيادة فقط.

(١) أما في حالة المشابهة في الأمرين فثلاثا يتوهم أنه فعل، وفي حالة المبانيه فهما يبعد عن الفعل الذى هو الأصل في الإعلال.

(٢) فهذان وصفان يشبهان «أعلم» في الوزن وزيادة الهمزة، فلو أعلا لقليل: أباض وأساد، فيلتبسان بالفعل.

(٣) أى أن الإعلال دخله وهو مضارع قبل نقله للعملية واستصحب معها، فلا يقال: إنه شابه المضارع وزناً وزيادة، ومع ذلك أعل.

(٤) فإنه مبين للمضارع وزناً يكسر أوله؛ لأن المضارع لا يكون في الأغلب مكسور الأول. وزيادة لأنه مبدوء بجم زائدة، فالصفة مختصة بالاسم. والخيط: اسم لأداة الخياطة.

(٥) أى كون علة تصحيح نحو: مَحِيْط — مبانيته المضارع وزناً وزيادة بدون نظر إلى من يكسر حرف المضارعة — لقلته.

(\*) «ومثل فعل» مثل خبر مقدم وفعل مضارع إليه «في ذلك» متعلق بمثل لما فيه من معنى المانعة «والاعلال» عطاف بيان أو نعت لاسم للإشارة «اسم» متبدأ مؤخر «ضاهى مضارعاً» الجملة نعت لاسم «وفيه» خبر مقدم «وسم» مبدأ مؤخر، والجملة نعت لاسم أو حال، والرباط الواو.



وقال الناظم وابته : « وكان حَقَّ نحو نَحِيظُ أَنْ يُعَلَّ ؛ لِأَنَّ زِيَادَتَهُ خَاصَّةٌ بِالأَسْمَاءِ ، وَهُوَ مُشَبَّهٌ لِتَعَلُّمِ ، أَيْ : بِكَسْرِ حُرْفِ المِضَارَعَةِ فِي لُغَةِ قَوْمٍ ، لَكِنَّهُ حُمِلَ عَلَى نَحِيظَ ؛ لِشَبَّهِهِ بِهِ لَفْظًا وَمَعْنَى » <sup>(١)</sup> انتهى .

وقد يُقَالُ : إِنَّهُ لَوْ صَحَّ مَا قَالَا لِلزِّمِّ أَلَّا يُعَلَّ مِثَالُ « تَحِيْلِيءٌ » ؛ لِأَنَّهُ يَكُونُ مُشَبَّهًا لِتَحْسِبِ <sup>(٢)</sup> فِي وَزْنِهِ وَزِيَادَتِهِ . ثُمَّ لَوْ سَلَّمْنَا أَنَّ الإِعْلَالَ كَانَ لِأَزْمًا لِمَا ذَكَرْنَا — لَمْ يُلْزَمِ الجَمِيعُ ؛ بَلْ مَنْ يَكْسِرُ حُرْفَ المِضَارَعَةِ فَتَقَطُّ (المَسْأَلَةُ الثَّلَاثَةُ) المِصْدَرُ المُوَازِنُ لـ « إِفْعَالٍ » أَوْ « اسْتِفْعَالٍ » <sup>(٣)</sup>

نحو : إِقْوَامٌ وَاسْتِقْوَامٌ . وَيُجِبُ بَعْدَ القَلْبِ حَذْفُ إِحْدَى الأَلْفَيْنِ لِإِتْقَاءِ السَّاكِنِينَ ، وَالصَّحِيحُ أَنَّهَا الثَّانِيَةُ ؛ لِزِيَادَتِهَا وَقُرْبِهَا مِنَ الطَّرْفِ <sup>(٤)</sup> ثُمَّ يَوْتِي بِالتَّاءِ عَوْضًا ، فيقال : إِقَامَةٌ وَاسْتِقَامَةٌ ، وَقَدْ تَحْذَفُ <sup>(٥)</sup> نحو : ( وَإِقَامِ الصَّلَاةِ ) .

(١) أَمَا فِي اللَّفْظِ فَاعْدَمَ الفَرْقُ بَيْنَ لَفْظَيْهِمَا إِلا بِالْأَلْفِ . وَأَمَا مَعْنَى فَلَأَنَّ كِلَا مِنْهُمَا يَكُونُ اسْمَ آلَةٍ ، وَصِغَةً مَقْصُودًا بِهَا المِبَالِغَةُ .

(٢) أَيْ بِكَسْرِ حُرْفِ المِضَارَعَةِ فِي اللُّغَةِ المَذْكُورَةِ ، وَالأَزْمُ باطِلٌ ، فَكَذَلِكَ المِزْوَمُ

(٣) هُوَ الَّذِي عَيْنُ فِعْلِهِ مَعْتَلَةٌ ، وَيَكُونُ عَلَى وَزْنِ « أَفْعَلٌ » أَوْ « اسْتَفْعَلٌ » نَحْوُ :

أَقَامَ وَاسْتَقَامَ ، وَقَدْ أَعْلَ المِصْدَرُ حَمَلًا عَلَى فِعْلِهِ ، فَتَنْقَلُ حَرَكَةُ عَيْنِهِ إِلَى السَّاكِنِ قَبْلِهَا وَهُوَ الفَاءُ ، ثُمَّ تَقَلْبُ العَيْنُ — وَهِيَ الواوُ — أَلْفًا ، فَيَتَوَالَى أَلْفَانُ ؛ بِدَلِّ العَيْنِ ، وَالفِ « إِفْعَالٌ » وَ « اسْتِفْعَالٌ » وَلا يَمْكُنُ النُّطْقُ بِهِمَا فَتَحْذَفُ الثَّانِيَةُ .

(٤) هَذَا مَذْهَبُ الحَلِيلِ وَسَيَبُويهِ وَاخْتَارَهُ النَّاظِمُ ، وَذَهَبَ الأَخْفَشُ وَالفَرَّاءُ إِلَى أَنَّ

المَحْذُوفَ الأَوَّلِيَّ الَّتِي هِيَ بِدَلِّ عَيْنِ السَّكَمَةِ . وَلِهَذَا الحِطَّافُ أَثَرَهُ فِي الوِزْنِ ؛ فَوَزَنَ إِقَامَةً وَاسْتِقَامَةً عَلَى رَأْيِ الجَمْهُورِ — « إِفْعَلَةٌ وَاسْتِفْعَلَةٌ » ، وَعَلَى مَذْهَبِ الأَخْفَشِ : « إِفَالَةٌ وَاسْتِفَالَةٌ »

(٥) وَحَذَفْنَاهَا مَقْصُورًا عَلَى السَّمَاعِ ، وَيَكْتَرُ ذَلِكَ مَعَ الإِضَافَةِ لِسُدِّهَا مَسَدَ البَاءِ ، وَمِنْهُ

قَوْلُهُ تَعَالَى : ( وَإِقَامِ الصَّلَاةِ ) ، وَوَرَدَ : أَرَاهُ إِراءَ — وَأَجابَهُ إِجابًا .

(المسألة الرابعة) صيغة مفعول<sup>(١)</sup> . ويجبُ بعد النقل في ذَوَاتِ الواو — حذفُ إحدى الواوَيْنِ ، والصحيحُ أنها الثانيةُ لِمَا ذَكَرْنَا<sup>(٢)</sup> . ويجبُ أيضاً في ذَوَاتِ الياءِ — الحذفُ ، وقلبُ الضمةِ كسرةً ؛ لثلاثاً تنقلبُ الياءُ واواً فتلتبسُ ذواتُ الياءِ بذاتِ الواو . مثال الواوَى : مَقُولٌ — وَمَصْوُوعٌ<sup>(٣)</sup> ، واليائِي : مَبِييعٌ — وَمَدِينٌ<sup>(٤)</sup> .

وفي هذه المسألة الثالثة وما يتصل بها ، وفي الاسم المخالف للمضارع في وزنه وزيادته في المسألة الثانية — يقول الناظم :

( وَمِفْعَلٌ صُحِّحَ كَالْمِفْعَالِ وَأَلِفَ الْإِفْعَالِ وَاسْتِفْعَالِ )  
أَزِلْ لَذَا الْإِعْلَالَ ، وَالتَّالِزِمَ عَوْضُ وَحَدَفُهَا بِالنَّقْلِ رُبَّمَا عَرَضُ<sup>(٥)</sup>

أى أن « مفعال » يانزم فيه التصحيح لأنه غير مشبه للفعل ، وحمل عليه « مفعول » لمشابهته له في معناه كما بينا — فصحح مثله ، والمصدر المعتل العين الذى على وزن « إفعال » و « استفعال » — تحذف ألفه ، وتعوض منها تاء التأنيت غالباً . وقد تحذف هذه التاء وذلك مقصور على السماع والنقل عن العرب . وقد ورد تصحيح « إفعال واستفعال » وفروعهما في ألفاظ ، منها : أعول إعوالا — وأغيمت السماء إغياما — واستحوذ استحواذاً — واستفيل الصبي استفيالا « أى شرب الغيل — وهو اللبن الذى ترضعه المرأة ولدها وهى حامل » . وهذا عند كثير من النحاة شاذ يحفظ ولا يقاس عليه ، وقيل : غير ذلك . (١) أى : من الفعل الثلاثى المعتل العين « الأجوف » ، سواء كان واوياً أو يائياً . وتعمل صيغة مفعول بالنقل والحذف كما سيبين المصنف .

(٢) أى : من أنها زائدة وقريبة من الطرف .

(٣) أصلها : مقوول — ومصووع . نقلت حركة العين إلى ما قبلها على القاعدة فالتقى سا كانان ، وحذفت واو مفعول عند سيبويه ، والواو — التى هى عين الكامة — عند الأخفش ، ووزنه عند سيبويه « مفعول » وعند الأخفش « مَقُول » .

(٤) أصلها : مبيوع — ومديون ، فعل بهما ما تقدم من النقل والحذف ، ثم كسر

(\*) « ومنزل » مبتدأ « صحح » بالبناء للجهول والجملة خبر « كالفعال » . متعلق بحذوف حال من ضمير صحح « وألف الإفعال » ألف مفعول أزل مقدم والإفعال مضاف إليه « واستفعال » معطوف على الإفعال .

وبنو تميم تُصَحِّح اليأئى<sup>(١)</sup> فيقولون : مَبِيعٌ وَنَحِيْطٌ ، قال :  
\* وَكَأَنَّهَا تُفَاحَةٌ مَطْيُوبَةٌ \*<sup>(٢)</sup> وقال : \* وَإِخَالٌ أَنْكَ سَيِّدٌ مَعْيُونٌ \*<sup>(٣)</sup>

ما قبل الياء ؛ لثلاث تنقلب واواً عند سيبويه ، ولتنقلب الواو ياء عند الأخفش لثلاثا يلتبس  
اليأئى بالواوى . ووهما على رأى سيبويه « مَفْعِلٌ » وعند الأخفش « مَفْعِلٌ » .

(١) لأن الياء أخف عليهم من الواو .

(٢) نصف بيت من الكامل لم يعثر على تمامه . ولم يعرف قائله - غير أنه شاعر من

بني تميم يصف الحمر ، والضمير في كأنها يعود إلى الحمر التي يصفها الشاعر .

مطيوبة : اسم مفعول : من طاب فلان الشيء يطيبه - إذا وجده طيباً حلواً ،

وطاب الشيء : إذا حلا وحسن . فالفعل متمد ، ومنه أخذ اسم المفعول - ولازم

كما بينا . و«تفاحة» خبر كان . ووجه التشبيه ذكاء الرائحة وطيبها

والشاهد : في مطيوبة : فقد جاء على الأصل ، والقياس أن يقال مطيبة كميعة .

(٣) عجز بيت من الكامل للعباس بن مرادس السلمي - يخاطب كليب بن عمرو

السلمي ثم الظفري ، وصدره :

\* قَدْ كَانَ قَوْمُكَ يَحْمِيُونَكَ سَيِّدًا \*

اللغة والاعراب : إخال : أظن . معيون : اسم مفعول ، من عانه يعينه - إذا

أصابه بالعين ، وروى معيون ، وفي الحديث « إنه ليغان على قلبي » - بالفتن المعجمة ،

وهو اسم مفعول أيضاً ؛ من قولهم : غين على قلب فلان - بالبناء للجهول - أى غطى

عليه وحجب وألبس ، فلم يتعرف حقيقة الأمور ، ولعل هذا هو الأنسب . « سيداً »

مفعول ثانٍ ليحسبونك ، « أنك سيد » الجملة من أن ومفعولها سدت مسد

مفعولى إخال .

والشاهد : في معيون ، حيث صحح اسم المفعول من الأجوف اليأئى ، والأكثر

فيه الإعلال ، وأن يقال : معين كبيع . وسمع طعام من يوت - وُبر مكبول - ويوم

مُنغيم - ورجل مديون ، ولا يقال : رجل دون - ولا ما أدوته .

(\*) « لنا الإعلال » لتماماق بأرل والإعلال مضاف إليه « والتاء » - بالتقصير - مفعول الرم مقدم

« عوض » حال من التاء ، وقد وثق عليه بالسكون على لغة ربيعة « وحذفها » - حذف مبتدأ والماء مضاف إليه

عائدة إلى التاء « بالقل » متعلق بمرض الواقع خبراً للمبتدأ « ربعا » رب حرف تقليل ، وما كافة

وَرَبَّمَا صَحَّحَ بِمَعْضُ الْعَرَبِ شَيْئًا مِنْ ذَوَاتِ الْوَاوِ ؛ سَمِعَ : ثَوْبٌ  
مَصُونٌ <sup>(١)</sup> ، وَفَرَسٌ مَقْوُودٌ .

( باب الحذف ) <sup>(٢)</sup>

وفيه ثلاث مسائل :

( إحداهما ) تتعلق بالحرف الزائد ؛ وذلك أن الفعل إذا كان على

(١) أى محفوظ - من صان يصون ، ومسك مدوون - أى مبلول أو مسحوق ،  
ولا يقاس على ذلك . وقد أشار الناظم إلى هذه المسألة بقوله :

( وَمَا لِإِفْعَالٍ - مِنَ الْحَذْفِ ، وَمِنْ نَقْلِ - فَمَفْعُولٍ بِهِ أَيْضًا قَمِنْ  
نَحْوِ مَبِيْعٍ وَمَصُونٍ ، وَنَدْرٍ تَصْحِيْحِ ذِي الْوَاوِ وَفِي ذِي الْيَاءِ الشَّهْرُ <sup>(٨)</sup> )

أى أن ما ثبت لإفعمال واستعمال من النقل والحذف - يثبت لاسم المفعول من الفعل  
المعتل العين بالواو أو بالياء ، ومعنى قمن : جدير وحقيق ؛ فتقول فى اسم المفعول من  
باع - مبيع ، ومن صان - مصون ، ونذر تصحيح الواوى العين ؛ يقال : مصون .  
واشهر تصحيح يأتى العين وهى لغة تميم ؛ فيقولون : مبيوع ونحوه .

« تنبيه » كثيراً ما يعبر عن إبدال النون ميماً بالقلب كما فعل الناظم . والأولى أن  
يعبر بالإبدال لما عرف من أن القلب إنما يكون فى حروف العلة أو المهمزة « انظر  
صفحة ٣٤٧ » .

(٢) الإعلال بالحذف ينقسم قسمين : مقبىس مطرد ، وشاذ غير مقبىس . فالأول :  
ما يكون لعلته تصريفية غير التخفيف ، وسببه : إما الثقل كحذف همزة « أفعل » فى المضارع ،  
وفاء المثال ، والعين فى المضعف كما سياتى . وإما التقاء الساكنين كما فى الأجوف عند  
تسكين لامه ، والفعل المعتل اللام عند إسناده للواو ، وهذا القسم هو المقصود هنا .

(\*) « وما » اسم موصون مبتدأ أول « لإفعمال » متعلق بمحذوف صلة ما - من الحذف  
متعلق بما تعلق به ما قبله « ومن نقل » عطاف عليه « فمفعول » مبتدأ ثان والفاء زائدة « به » - متعلق  
بقمن الواقع خبراً عن المبتدأ الثانى ، والجملة خبر المبتدأ الأول . « نحو مبيع » نحو خبر مبتدأ محذوف  
ومبيع مضاف إليه « ومصون » عطاف على مبيع « تصحيح » فاعل نذر « ذى الواو » مضاف إليه  
« وفى ذى الياء » وفى ذى جار ومجرور متعلق بإشهر والياء مضاف إليه ، وفاعل أشهر هو ذى تصحيح .

وزن « أَفْعَلٌ » <sup>(١)</sup> فَإِنَّ الهمزة تُحذفُ في أمثلة مُضارِعِهِ <sup>(٢)</sup> وَمِثَالِي وَصَفِهِ -  
 - أَعْنِي وَصَفِي الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ ؛ تَقُولُ : أَكْرِمُ - وَتُكْرِمُ -  
 وَيُكْرِمُ - وَتُكْرِمُ ؛ وَتُكْرِمُ ، وَتُكْرِمُ ، وَتُكْرِمُ ، وَتُكْرِمُ ؛  
 \* فَإِنَّهُ أَهْلٌ لِأَنَّ يُؤَكْرِمَا \* <sup>(٣)</sup>

أما القسم الثاني غير المقيس فهو : ما يكون لغير علة تصريفية ؛ مثل الحذف للتخفيف وللترخيم ، وكحذف لام - يد - ودم - وأخ ، ولاضابط له ، ويسمى : الحذف اعتباطاً .  
 (١) وذلك هو : الماضي الرباعي - البدوء بهمزة زائدة .  
 (٢) وذلك لكلا يجتمع همزتان في كلمة في البدوء بهمزة المتكلم ، وحمل الباقي عليه .  
 (٣) والأصل : أأكرم - ونؤكرم - ويؤكرم - ومؤكرم - ومؤكرم ،  
 فحذفت الهمزة في الجميع . قال الناظم :

( وَحَذَفُ هَمْزِ « أَفْعَلٍ » اسْتَمْرًا فِي مُضَارِعِ وَبِنَيْتِي مُتَّصِفٍ ) <sup>(٤)</sup>  
 أى أنه يجب حذف همزة « أفعل » من المضارع ، ومن صيغتي الذات المتصفة بذلك المعنى على جهة القيام بها أو الوقوع منها ، وهما : صيغتا اسمي الفاعل والمفعول . ومثل وصف المفعول في الحذف : الصدر الميمى ، واسما الإمان والمكان .  
 (٤) نصف بيت من الرجز ، أو بيت من مشطوره ، لأبي حيان الفعسي ، ولم تقف له على تسكيلة مع ترديد الحاجة له .

اللغة والاعراب : أهل : مستحق . يؤكرما : يكرم . « فإنه أهل » إن واسمها وخبرها « لأن » اللام للتعليل ، وأن مصدرية « يؤكرم » فعل مضارع للمجهول منصوب . بأن ، والمصدر المنسبك من أن ومدخولها مجرور باللام .

والشاهد : في يؤكرم ؛ حيث أثبتت الهمزة ، ولم تحذف تخفيفاً - لضرورة الشعر ، والقياس حذفها ، وقد سمع أرض مؤرنبة - أى كثيرة الأرنب ، وكساء مؤرنب - إذا خلط صوفه بوبر الأرنب .

(\*) « حذف » مبتدأ « همز أفعل » مضاف إليه ، وجملة « استمر » خبر المبتدأ في مضارع - متعلق باستمر « وبنيتي » معطوف على مضارع ، وهو مثني بنية بمعنى صيغة « متصف » مضاف إليه .

(المسألة الثانية) تتعلق بفاء الفعل<sup>(١)</sup> ، وذلك أَنَّ الفِعْلَ إِذَا كَانَ ثَلَاثِيًّا<sup>(٢)</sup> وَآوَى الْفَاءُ<sup>(٣)</sup> مَفْتُوحَ الْعَيْنِ<sup>(٤)</sup> ، فَإِنَّ فَاءَهُ تُحْذَفُ فِي : أَمْثَلَةِ الْمُضَارِعِ<sup>(٥)</sup> — وَفِي الْأَمْرِ — وَفِي الْمَصْدَرِ الْمَبْنِيِّ عَلَى « فِعْلَةٌ » بِكسْرِ الْفَاءِ<sup>(٦)</sup> . وَيَجِبُ فِي الْمَصْدَرِ تَعْوِيضُ الْمَاءِ مِنَ الْحَذْفِ ؛ تَقُولُ : يَعِدُ - وَنَعِدُ

هذا : وإذا أبدلت همزة « أفعال » هاء : كقولهم في أراق الماء : هراق ، أو عيناً كقولهم في أهل الإبل : عنبل - لم تحذف لعدم مقتضى الحذف ، فتقول : هراق يهريق فهو مهريق ومهراق ، وكذلك عنبل ، والنهل : الشرب الأول ، والنهل : المورد .

(١) وذلك إذا كان مثلاً واوى الفاء .

(٢) فإن زاد على ثلاثة لم يحذف منه شيء نحو : والى يوالى - ووافى يوافى .

(٣) فإن كان يأتي الفاء فلا حظ له في الحذف ، إلا ما شذ من قول بعضهم : ييسر

يسير - أى لعب الميسر ، ويئس يئس في لئمة ، والأصل : ييسر ، ويئس .

(٤) أى في الماضى : بشرط أن يكون مكسورها في المضارع مثل : وعد يعد -

ووصف يصف ؛ لأن العبرة بذلك لا بفتحها في الماضى ؛ فإن كان مضموم العين فلا تحذف

فاء مضارعه نحو : ووضؤ يوضؤ - ووسم يوسم . وإن كان مكسورها ، فإن كسرت

عين مضارعه - حذفت الفاء نحو وثق يثثق - وورث يرث ، وإن فتحت ؛ فقد تحذف

فاء المضارع نحو : وسع يسع - ووطىء يطأ « ولا ثالث لهما في اللفظين » ، وقد

لا تحذف نحو : ووجل يوجل ووجع يوجع ، ويشترط حذف الواو من المضارع : أن

يكون حرف المضارعة مفتوحاً مثل : أعد - نعد - يعد ، فلا تحذف من يؤعد

ويؤعد ويؤعد - مدياً للمجهول ، وأن تكون عينه مكسورة ؛ فلا تحذف في مثل :

يولد ويؤوضؤ . وشد الحذف في يُدع ويُدّر - مبنين للمجهول في لئمة ، والفصح

إثبات الواو .

(٥) أى المبدوءة بحووف المضارعة الأربعة ، وعللة الحذف في ذلك : وقوع الواو

بين عدوتها : الياء المفتوحة - والكسرة في المبدوءة بالياء ، وحمل غيره عليه .

(٦) يشترط في حذف الواو هنا . أن تكون « فِعْلَةٌ » مصدرأ ، وأن يكون

وَتَعِدُّ - وَأَعِدُّ، وَيَأْزِيدُ عِدَّةً<sup>(١)</sup>. وأما الوجهة - فاسمٌ بمعنى الجبهة  
لا للتوجه<sup>(٢)</sup>، وقد تتركَّب تاء المصدر شذوذاً<sup>(٣)</sup> كقوله:  
\* وَأَخْلَفُوكَ عِدَّ الْأَمْرِ الَّذِي وَعَدُّوا \*<sup>(٤)</sup>

المصدر لبيان الهيئة؛ فلا حذف في غير المصدر. وشذ من ذلك «رقة» جمع ورق  
مثلة - للفضة المضروبة، «وحشة» للأرض الوحشة التي لا أنيس بها، و«لدة»  
صفة بمعنى ترب - وهو المساوي في السن، ويقع على الذكر فيجمع بالواو والنون  
ويقال: «لِدُون» - وعلى الأنثى فيجمع بالآلف والتاء، ويقال: «لِدَات» ولا حذف  
فيما قصد به الهيئة مثل: وعدة الحب - ووقفة المعجب بنفسه.

(١) أصلها: وعد - بكسر الواو وسكون العين، حذف الفاء حملاً على  
المضارع ثم حركت العين بكسرة الفاء لتدل عليها، وجيء ببناء التانيث عوضاً عن  
الفاء المحذوفة.

(٢) أى أنها ليست مصدراً، وإنما هي اسم للسكان المتوجه إليه، وعلى ذلك فلا شذوذ  
في إثبات واو. وقيل: إنها مصدر وإثبات الواو فيها شاذ، وسوغ ذلك أنها غير جارية  
على الفعل؛ إذ لم يحفظ: وجه يجه، فليس هنا موجب الحذف وهو الحمل على المضارع،  
وإنما المحفوظ: توجه - واتجه، والمصدر: التوجه - والاتجاه.

### والخلاصة

أن مصدر المثال لا يحمل على فعله بحذف فائه - إلا بشرطين: أن تكون فاء  
المصدر مكسورة، وأن يكون الفعل محذوف الواو في المضارع.

(٣) وذلك إذا أضيف؛ لقيام الإضافة مقام التاء - كما سلف مثل هذا مرات.

(٤) عجز بيت من البسيط، لأبي أمية - الفضل بن العباس - بن عتبة بن

أبي لهب. وصدره:

\* إِنَّ الْخَلِيْطَ أَجْدُوا الْبَيْنَ فَأَنْجَرُوا \*

اللغة والاعراب: الخليط: الخالط الذي يخالط المرء في جميع أموره - كالنديم  
والجليس، ويطلق على الواحد والجمع بلفظ واحد. البين: الفراق والبعد، ومعنى أجدوا  
البين: أحدثوا الفراق وجعلوه أمراً جديداً. أنجردوا: بعدوا واندمعوا، يقال:  
أنجرد بهم السير - بعد وامتد. ويروى فانصرموا - أى انقطعوا بيمدهم عنا.

(المسألة الثالثة) تتعلق بـ **بِعَيْنِ الْفِعْلِ**<sup>(١)</sup> ؛ وذلك أنَّ **الْفِعْلَ** إذا كان ثلاثياً مكسوراً العينِ ، وعينه ولائمه من جنس واحدٍ - فإنه يُسْتَعْمَلُ في حال إسنادِهِ إلى الضمير المتحرِّكِ على ثلاثة أوجه : تاماً<sup>(٢)</sup> ، ومحذوف العين بعدَ تَقَلُّ حَرَكَتِهَا<sup>(٣)</sup> ، ومع ترك التَّقَلُّ ؛ وذلك نحو : «ظَلَّ» ، تقول

«أجدوا البين» الجملة خبر إن «فانجدوا» الفاء عاطفة وانجرد فعل ماضٍ ، وواو الجماعة فاعل «عد الأمر» عد مفعول أخلف الثاني والأمر مضاف إليه ، «الذي» اسم موصول نعت للأمر «وعدوا» الجملة لاجل لها صلة الذي ، والعاثد محذوف - أي وعدوه .

والمعنى : يجرد الشاعر من نفسه شخصاً يخاطبه ويقول له : إن أصحابك وأصدقاءك الذين عاشروك ، قد أحدثوا بينك وبينهم فرقة ، وبمدوا عنك وأخلفوا ما كانوا قد وعدوك به وعاهدوك عليه ؛ من دوام الألفة وطول عهد القرب والمودة .

**والشاهد** : في «عد الأمر» حيث حذفوا التاء عند الإضافة شذوذاً ، لأن أصله «عدة» وهي عوض عن فاء المصدر وذلك لا يجوز ، كما لا يجوز الجمع بين العوض والمعوض عنه ويرى الفراء : أنه لا بأس من الحذف عند الإضافة ولا شذوذ . مثل قوله تعالى ( وإقام الصلاة ) .

وإلى هذه المسألة أشار الناظم بقوله :

( « ف » أمرٍ أو مضارعٍ من كَوَعَدَ أَحْذِفْ ، وَفِي كَعِدَةٍ ذَلِكَ أَطْرَدُ )

أي أنه يجب حذف التاء في المضارع والأمر إذا كان الماضي مثل « وعد » ثلاثياً وواو الفاء مفتوح العين مكسورها في المضارع ، وكذلك يجب الحذف في المصدر إذا كان على وزن « فِعْلَةٌ » ولا يدل على الهيئة - كعمدة .

(١) أي الماضي الثلاثي المضعف .

(٢) أي يبقى على حاله مع فك إدغامه وجوباً . وكلمة « تاماً » منصوبة على أنها

بدل من قول المصنف « على ثلاثة أوجه » الواقع حالا .

(٣) أي إلى فاء الكلمة .

(\*) « فاء » بالقصر لضرورة . فمفعول أحذف مقدم « أمر » مضاف إليه « أو مضارع » عطف على أمر « من كوعد » من جارة والكاف بمعنى مثل مضاف إلى وعد ، والجار والمجرور حال من أمر وما عطف عليه « وفي كعمدة » متعلق بطارد « ذاك اطرد » مبتدأ وخبر .



ظَلَمْتُ - وَظَلَمْتُ - وَظَلَمْتُ<sup>(١)</sup> وكذلك في ظَلَمْنِ<sup>(٢)</sup> قال الله تعالى :  
(فَظَلَمْتُمْ تَفَكَّهُونَ)<sup>(٣)</sup> .

وإن كان الفعلُ مضارعاً أو أمراً واتصلاً بنون نسوة - جاز الوجهانِ  
الأولانِ<sup>(٤)</sup> نحو : يَقْرِرْنَ وَيَقْرِنَ - واقْرِرْنَ وَقِرْنَ<sup>(٥)</sup> . ولا يجوز في  
نحو : (قُلْ إِنْ ضَلَمْتُ)<sup>(٦)</sup> ، ولا في نحو : (فِي ظِلْمَنَ رَوَاكِدَ عَلَى ظَهْرِهِ)<sup>(٧)</sup>  
- إلا الإتمامُ ؛ لأنَّ العينَ مفتوحة<sup>(٨)</sup> ، وقرأ نافعٌ وعاصمٌ : (وَقِرْنَ)  
بالفتح<sup>(٩)</sup> وهو قليل ؛ لأنه مفتوح - ولأنَّ المشهورَ قَرَرْتُ في المكان -

(١) يقال : ظات أعمل كذا - أى بقيت أعمل طول النهار دون الليل . والفعل  
ظل من باب علم غالباً ، وفيه الكسر أيضاً .

(٢) ومثله : ظلمنا - وظللتنا - وظللتنا - وظللتنا .

(٣) أى تعجبون ، أو تندمون على اجتهادكم فيه « الآية ٦٥ من سورة الواقعة » .

(٤) وهما : الإتمام من غير حذف ولا تغيير - إلا فك الإدغام ، وحذف العين بمد  
تقل حركتها إلى الفاء . ولا يجوز الثالث - وهو : حذف العين وحركتها ؛ لأنَّ الفاء  
واللام ساكنان في الأمر والمضارع ؛ فيؤدى الحذف إلى التقاء ساكنين .

(٥) يقال : قرر - بالمكان يقر - أى سكن واستقر فيه ، وأصلها : قرر - يقرر - كضرب  
يضرب ، فلما اجتمع مثلاًن أو لهما مكسور - حسن الحذف تخفيفاً كما فعل بالماضى .

(٦) من « الآية ٥٠ من سورة سبأ » ، وهو يفتح العين - من الضلال ضد الاهتداء .

(٧) من « الآية ٢٣ من سورة الشورى » - أى يمينين ثوابت على ظهر البحر .

(٨) أى فليس هنالك نقل ، ومثله : حلت ، وشذ همت - فى همت ، وكذلك

يتعين الإتمام إذا كان الماضى المضعف غير ثلاثى محو : أقررت ، وشذ أحست فى أحسست .

(٩) فعل أمر - من قر بالمكان - أى استقر فيه . وأصله : اقررن نقلت حركة

الراء للقاء ثم حذفتم ، وكذلك الشأن فى المضاعف . من الآية ٣٣ - سورة الأحزاب

بالفتح ، أَقْرُ بالكسر ، وَأَمَّا عَكْسُهُ <sup>(١)</sup> فَنِي قَرَرْتُ عَيْنًا أَقْرُ <sup>(٢)</sup> .

( باب الإدغام ) <sup>(٣)</sup>

يَجِبُ إِدْغَامُ أَوَّلِ الْمُثَلِّينِ الْمُتَحَرِّ كَيْنِ <sup>(٤)</sup> بِأَحَدٍ عَشْرٍ شَرْطًا :

(١) وهو قَرَرْتُ بالكسر - أقر بالفتح .

(٢) أى سررت ، والحذف فى غير مكسور العين مقصور على السماع . وفى هذه

المسألة يقول الناظم :

( ظَلِمْتُ وَظَلَمْتُ فِي ظَلَمَاتٍ اسْتِعْمَالًا وَقِرْنٌ فِي أَقْرَرْنَ ، وَقَرْنٌ نِقْلًا ) <sup>(٥)</sup>

أى أن الماضى الثلاثى المضاعف للمكسور العين كظلم ، إذا أسند إلى تاء الضمير أو نونه - جاز فيه ثلاثة الأوجه التى ذكرت ، وإذا اتصل فعل الأمر المضاعف ، أو المضارع ينون النسوة نحو : أقررن - جاز تخفيفه بحذف عينه بعد نقل حركتها إلى الفاء ، تقول : قِرْن ، وورد قِرْن - بفتح القاف وهو نادر ؛ لأن التخفيف بالحذف بعد نقل الحركة - خاص بمكسور العين . هذا : وقد ألحق الناظم فى الكفاية مضموم العين بمكسورها فى جواز حذف عينه فأجاز فى اغضن - غضن ؛ قياساً على قرن والحذف فى غير مقصور العين - مقصور عند الجمهور على السماع .

(٣) معناه فى اللغة : الإدخال . يقال : أدغم الفرس اللجام - أدخله فى فيه ، والحرف فى الحرف - أدخله ، ومعناه اصطلاحاً : الإتيان بحرفين ، ساكن فتحرك من مخرج واحد بلا فصل بينهما ؛ بحيث ينطق بهما المتكلم دفعة واحدة ، ولهذا عرفه بعضهم بأنه : رفع اللسان بالحرفين رفماً واحداً ووضعهما كذا . ويدخل الإدغام جميع الحروف ما عدا الألف اللينة ، والغرض الأصلى منه : التخفيف ، ويكون فى متماثلين ؛ من كلمة كمر - ومن كلمتين مثل : قل له ، وفى متقاربين كذا : مثل : أدكر - وقل رب ، ويجب فى المتقاربين قلب أحدهما تماثلاً للآخر ، ولهذا قيل : إن الإدغام لا يكون إلا بين متماثلين .

وأنواعه ثلاثة : (أ) واجب (ب) وممتنع (ج) وجائز - وستأتى .

(٤) وكذلك يجب إدغام المثليين الساكن أولهما المتحرك ثانيهما بثلاثة شروط :

(\*) « ظلت » مبتدأ قصد لفظه ، « وظلت » عطف عليه « فى ظلت » متعلق باستعماله الواقع خبراً للمبتدأ . « وقرن » مبتدأ « فى أقررن » متعلق بنقلا الواقع خبراً للمبتدأ « وقرن » عطف على المبتدأ مقصود لفظه « نقلا » ألف الاثنين فاعل ، والجملة خبر للمبتدأ .

أحدها: أن يكونا في كلمة كشدَّ ومَلَّ وحبَّ؛ أصلهنَّ: شدَّ بالفتح، ومَلَّ بالكسر، وحبَّ بالضم. فإن كانا في كلمتين مثل: جعل لك - كان الإدغام جائزاً<sup>(١)</sup> لا واجباً.  
الثاني: ألا يتصدرَّ أولهما<sup>(٢)</sup> كما في دَدَن<sup>(٣)</sup>.

(١) ألا يكون أولهما هاء سكت؛ فإن كان هاء امتنع الإدغام؛ لأنه جيء بها للوقف، وهو منوي في حالة الوصل. وروى عن ورش الإدغام في (ماليه \* هلك) وهو ضعيف قياساً. وورش: لقب عثمان بن سعيد - أحد القراء السبعة المشهورين.  
(ب) ألا يكون همزة منفصلة عن فاء الكلمة نحو: لم يقرأ أحد، والإدغام في ذلك رديء، فإن كانت الهمزة متصلة بالفاء - وجب الإدغام نحو: سأل - ولأل - ورأس.  
(ج) ألا يكون مدة في الآخر؛ فإن كان كذلك امتنع الإدغام نحو: يعطى ياسر - ويدعو واحد؛ لثلاثي يذهب المد بسبب الإدغام. ولو كان ليناً فقط أدغم نحو: أختي ياسر - واخشوا واقدا. ويمتنع الإدغام إذا تحرك أول الثلثين وسكن ثانيهما سواء كانا في كلمة نحو: ظلت وحلت، أو في كلمتين نحو: رسول الحسن، أو كانا بالعكس، وكان الأول هاء سكت كما تقدم، أو مدة في الآخر - أو همزة مفصولة من الفاء. وقد مثلنا لذلك.

(١) وذلك بشرطين: ألا يكون الثلثان همزتين في كلمتين نحو: قرأ آية؛ فإن إدغام مثل ذلك رديء كما سلف قريباً. وألا يكون قبلهما ساكن صحيح نحو: (شهر رمضان \* الشمس سراجا) فإن إدغام ذلك ممنوع عند البصريين؛ لما فيه من اجتماع الساكنين على غير حده وصلماً، وقرأ به أبو عمرو، وأوله البصريون على إخفاء الحركة فإن سبقهما لين جاز الإدغام نحو: سير رمضان.

(٢) لأن الإدغام يستدعي سكون أول الثلثين، ولا يبدأ بالساكن إلا إذا كان الأول ناء مضارعة؛ فإنه يجوز الإدغام إذا كانت بعد مدة أو حركة، نحو قوله تعالى: (ولا تيمموا الخبيث - تكاد تميز من الفميط)، ٢٦٧ - سورة البقرة، ٨ سورة الملك.  
(٣) هو اللهم واللعب، ويقال فيه: دَدَا - كفتي، ودَدَا - كدم.

الثالث : أَلَا يَتَّصِلُ أَوَّلُهُمَا بِمُدْغَمٍ<sup>(١)</sup> كَجُبْسَس - جمع جاس<sup>(٢)</sup> .  
 الرابع : أَلَا يَكُونُ فِي وَزْنِ مُلْحَقٍ<sup>(٣)</sup> ؛ سواء كان المُلْحَقُ أَحَدَ الْمُثَلِّينِ  
 كَقَرَدَدٍ<sup>(٤)</sup> وَمَهْدَدٍ<sup>(٥)</sup> - أو غَيْرَهُمَا كَهَيْلَلٍ<sup>(٦)</sup> - أو كِلَيْهِمَا نَحْوُ :  
 اقْعُنْسَسِ<sup>(٧)</sup> ؛ فَإِنَّهَا مَلْحَقَةٌ بِجَعْفَرٍ - وَدَحْرَجٍ - وَاحِرِ نَجْمٍ .

الخامس ، والسادس ، والسابع ، والثامن : أَلَا يَكُونُ فِي اسْمٍ عَلَى  
 « فَعَلٍ » بِفَتْحَتَيْنِ كَطَلَلٍ<sup>(٨)</sup> وَمَدَدٍ ، أو « فُعَلٍ » بضمّتين كذُلِّلٍ<sup>(٩)</sup>  
 وَجُدُدٍ - جمع جديد ، أو « فِعَلٍ » بكسر أوّله وفتح ثانيه ككَلَمَةٍ<sup>(١٠)</sup>

(١) أى ألا يكون أول المثلين مدغما فيه حرف قبله ، فيمتنع حينئذ إدغام المثلين  
 المتحركين ؛ لئلا يجتمع ساكنان ويمطل الإدغام السابق .  
 (٢) اسم فاعل من جس الشيء - إذا لمسه ، أو من جس الخبر - إذا فخص عنه  
 ومنه الجاسوس - لصاحب خبر الشر ، والجاسوس - بالحاء ، والناموس : صاحب خبر الخير  
 (٣) أى ملحق بنيره ؛ وذلك لأن الإدغام يفوت ما قصد من الإلحاق وهو :  
 موازنة الملحق للملحق به . (٤) هو المكان الغليظ المرتفع - واسم جبل .  
 (٥) علم امرأة . (٦) فعل ماض منحوت من مركب ، ومعناه : أكثر

من قول لا إله إلا الله ، والياء فيه مزيدة للإلحاق .  
 ومن الألفاظ المنحوتة : بسمل إذا قال : « بسم الله » ، وسبجل - إذا قال : « سبحان  
 الله » ، وحمدل - إذا قال : « الحمد لله » ، وحوقل - إذا قال : « لا حول ولا قوة إلا  
 بالله » ، وحسبل - إذا قال : « حسبي الله » ، وجعفل - إذا قال : « جعلت فداك » ،  
 ودمعز - إذا قال : « أدام الله عزك » .. إلخ . والباب كثير ولكنه سماعى .  
 (٧) معناه : تأخر ورجع ، والمُلْحَقُ فِيهِ السِّينُ الثَّانِيَةُ - عَلَى اخْتِارٍ ، وَالْهَمْزَةُ أَوْ  
 التَّوْنُ - مَزِيدَةٌ لِلْإِلْحَاقِ . (٨) الظلل : ما شخص من آثار الديار .

(٩) جمع ذلول ، وهو ضد الصعبة ، يقال : ذل يذل ذلا فهو ذلول .

(١٠) جمع لمة - وهى الشعر المجاوز لشحمة الأذن ، ويقال : لمام

وَكَلَّلَ<sup>(١)</sup>، أو «فَعَلَّ» بضم أوَّلِهِ وفتح ثانيهِ؛ كدَرَّرَ ووجدَدَ - جمع جُدَّةٍ وهي الطريقةُ في الجبلِ .

وفي هذه الأنواع السبعة الأخيرة - يمتنعُ الإدغام<sup>(٢)</sup> .  
والثلاثةُ الباقيةُ : ألاَّ تكون حركةُ ثانيهما عارضةً<sup>(٣)</sup> نحو : اخصُصَ  
أبى - واكفُفِ الشرُّ ؛ أصلهما : اخصُصْ واكفُفْ - بسكون الآخر  
ثم نُقلت حركةُ الهمزةِ إلى الصادِ ، وحُرِّكت الفاءُ لالتقاء الساكنين .

(١) جمع كَلَّة وهي : ستر رقيق يتوقى به من البعوض ونحوه ، وهي المسماة في عرفنا « بالناموسية » .

(٢) هي الثلاثة للملحقة ، والأربعة من الخامس إلى الثامن . أما امتناعه في الملحقة فلأن الإدغام يفوت الغرض من الإلحاق كما بينا قريباً . وأما في الخامس ؛ فإنه وإن وازن الفعل - إلا أنه لم يدغم للتنبية على فرعية الإدغام في الأسماء ، وأصلانه وقوته في الأفعال . وأما الثلاثة الباقية فلمخالفتها لوزن الفعل ، والإدغام خاص بالفعل المتفرع عن الاسم - وبما وازنه من الأسماء .

(٣) وذلك لعدم الاعتداد بالعارض فكأنه ساكن ، ولا إدغام عندسكون ثاني المثلين كما مر . وإلى الشروط المتقدمة أشار الناظم بقوله :

( أَوَّلٌ مِثْلَيْنِ مُحَرَّرٌ كَيْنٌ فِي كَلِمَةٍ أَدْغِمَ لَا كَيْلٌ صُفِّ  
وَذُلٌّ وَكَلَّلٌ وَلَبَّبٌ وَلَا كَجَسَّسٍ وَلَا كَاخْصُصَ أَبِي  
وَلَا كَتَمَّيَلَلٍ ، وَشَدَّ فِي أَلَلٍ وَنَحْوِهِ - فَكَ يَنْقَلِ فَقَبِلِ<sup>(٤)</sup> )  
ولم يذكر الثاني وهو : ألا يتصدر أولهما نحو : ذدن . وأشار بقوله : وشذ في

(\*) « أول مثلين » أول مفعول أدغم مقدم ومثلان مضاف إليه « محررين » نعتان في كلمة متعلق بحذوف حال من مثلين لتخصسه بوصف - أو نعتان له « لا عاطفة والمعطوف عليه محذوف - أي كلمة بوزن مخصوص لا كمثل ، والكاف زائدة ، ومثل معطوف على ذلك المحذوف - « صفت مضاف إليه ، وما بعده معطوف عليه » « ولا كجس » الواو عاطفة ، ولا زائدة لتأكيد النفي كجنس معطوف على كمثل صفت ، وما بعده مثله . « في أَلَلٍ » متعلق بشذ ونحوه « عطف عليه « فك » فاعل شذ « بنقل » متعلق بحذوف نعت لفك « فقيل » معطوف على شذ .

وَأَلَّا يَكُونَ الْمِثْلَانِ يَاءَيْنِ لَازِمًا تَحْرِيكُ ثَانِيهِمَا ، نَحْوُ : حَيِّي وَعَيِّي (١) -  
ولا تاءين في «اقتتل» ، كاستتر واقتتل .

وفي هذه الصور الثلاث يجوز الإدغام (٢) والفك (٣) قال الله تعالى :  
( وَيَحْيِي مَن حَيِّيَ عَن بَيْتِهِ ) " وَيَقْرَأُ أَيضًا : ( مَن حَيَّ ) ، وتقول :  
استتر واقتتل . وإذا أردت الإدغام نقلت حركة الأولى إلى الفاء ،  
وأسقطت الهمزة للاستغناء عنها بحركة ما بعدها ، ثم أدغمت ؛ فنقول  
في الماضي : ستر وقتل ، وفي المضارع : يستر ويقتل - بفتح أولهما (٤)  
وفي المصدر سترًا وقتلًا - بكسر أولهما (٥) .

ويجوز الوجهان أيضًا في ثلاث مسائل آخر :

( إحداهن ) : أُولَى التَّاءَيْنِ الزَّائِدَتَيْنِ فِي أَوَّلِ الْمُضَارِعِ نَحْوُ : تَتَجَلَّى

أَللَّ وَنَحْوَهُ فَكَ . . . إلخ - إلى أن هنالك ألفاظًا محفوظة منقولة عن العرب ، شذ فسكها  
اختياراً ، وقياسها الادغام ، نحو : أَللَّ السَّقاء - إذا تغيرت رائحته ، ولججت عينه -  
إذا التصقت بالرمض ، وقَطِطَ الشعر - إذا اشتدت جمودته . . إلخ .

(١) وإنما زعم تحريك ثانيهما ؛ لأن كلا منهما فعل ماضٍ مبني على الفتح الظاهر .  
(٢) وذلك نظراً إلى القاعدة المتقدمة ، وهي اجتماع مثلين في كلمة وتحريك ثانيهما .  
حركة لازمة . (٣) نظراً إلى أن حركة الثاني كالمعارض في «حيي» ؛ لوجودها في  
الماضي دون المضارع والأمر ، والمعارض لا يعتد به فكذا ما هو كالمعارض ؛ ولبناء  
ما قبل المثلين على السكون في اخصص واستتر ، فيحوج الإغام إلى تكافٍ نقل حركة  
أول المثلين إلى الساكن . (٤) من الآية : ٤٢ من سورة الأنفال .

(٥) وكذلك ثانيهما ، وتشديد الثالث مع كسره . وأصلهما : يستر ويقتل ، فنقل وأدغم

(٦) والأصل : استترًا - واقتتلا ، فلما أريد الإدغام نقلت كسرة التاء الأولى

إلى ما قبلها وأدغمت ، وطرحت همزة الوصل .

وتتذكر . وذكر الناظم في شرح الكافية وتبعه ابنه : أنك إذا أدغمت  
اجتلبت همزة الوصل<sup>(١)</sup> ولم يخلق الله همزة وصل في أول المضارع<sup>(٢)</sup> ،  
وإنما إدغام هذا النوع في الوصل<sup>(٣)</sup> دون الابتداء ، وبذلك قرأ البزري  
رحمه الله تعالى في الوصل نحو : ( وَلَا تَيْمَمُوا — وَلَا تَسْبِرْجَنَ — وَكُنْتُمْ  
تَمَنُونَ )<sup>(٤)</sup> ، فإن أردت للتخفيف في الابتداء — حذفت إحدى التاءين  
وهي الثانية<sup>(٥)</sup> — لا الأولى خلافاً لهشام<sup>(٦)</sup> وذلك جائز في الوصل أيضاً  
قال الله تعالى : ( نَارًا تَلَطَّى<sup>(٧)</sup> — وَلَقَدْ كُنْتُمْ تَمَنُونَ الْمَوْتَ )<sup>(٨)</sup> .

(١) وذلك للتوصل بها إلى النطق بالتاء الساكنة للإدغام ، تقول : أتجلى واتذكر .  
(٢) أى على طريق اللزوم له عند الابتداء به — كما في الماضي والأمر والصدر .  
ولا بد أن يكون المصنف قد استند على سماع أو استنباط أو قياس ليس في اللغة ما ينافيه  
والذى ذكره النحاة : أن الفعل المبدوء بتاءين ؛ إن كان ماضياً نحو : تتبع وتتابع —  
جاز فيه الإدغام ابتداء واجتلاب همزة الوصل فيه وفي مصدره ؛ فيقال : اتبع اتباعاً  
واتابع اتباعاً ، وإن كان مضارعاً — لم يجز فيه الإدغام إن ابتدء به نحو : تتذكر  
لأن ذلك يستلزم اجتلاب همزة الوصل وهى لا تكون إلا في المضارع . بل يحذف  
يحذف إحدى التاءين كما سيأتى . (٣) ويكون بعد متحرك أو لين كما سبق ،  
نحو : تكاد تميز — ولا تمنوا) لعدم الحاجة حينئذ إلى الهمزة .

(٤) تقرأ بهم مضمومة في « كنتم » بعدها تاء ساكنة في « تمنون » مدغمة في مثلها  
(٥) لأن الثقل حصل بها ، ولقربها من الطرف ، ولأن الأولى تدل على المضارعة ،  
وحذفها يضيع المقصود منها ، وهذا مذهب سيديويه والبصريين .

(٦) هو هشام الضرير من الكوفيين ، وحجته : أن الثانية تدل على معنى هو :  
المطاوعة ، وحذفها يخل بذلك (٧) أى تلتب ، وأصله تلتظى ، حذفت إحدى  
التاءين ، ولو كان ماضياً لقبل تلتظت ؛ لوجوب التأنيث مع الجارى إذا كان ضميراً متصلاً  
(٨) من الآية ١٤٣ من سورة آل عمران . وفيما تقدم يقول الناظم :

وقد يجيء هذا الحذف في النون<sup>(١)</sup> ، ومنه — على الأظهر — قراءة ابن عامر وعاصم : ( وَكَذَلِكَ نُجِّي الْمُؤْمِنِينَ )<sup>(٢)</sup> أصله نُجِّي — بفتح النون الثانية . وقيل : الأصل نُجِّي بسكونها فأدغمت<sup>(٣)</sup> كإجاصة وإجانة<sup>(٤)</sup> وإدغام النون في الجيم لا يكاد يُعرف . وقيل : هو من نُجَا يَنْجُو : ثم

( وَحِيٍّ أَفْكَكَ وَأَدْغَمَ دُونَ حَذَرَ كَذَلِكَ نَحْوُ تَتَجَلَّى وَاسْتَتَرَ وَمَا بَتَاءُ بِنِ ابْتَدَى قَدْ يُقْتَصَرُ فِيهِ عَلَى « تَأ » كَتَبْتَنُ الْعَبْرُ )<sup>(٥)</sup> أى أن « حجي » ونحوه ؛ ثما عينه ولامه ياءان لازم تحريكهما — يجوز فيه الفك والإدغام على الاعتبارين اللذين ذكرهما المصنف . وكذلك يجوز الفك والإدغام فيما اجتمع فيه تاءان ؛ إما في أوله نحو : تتجلى ، أو في وسطه نحو : استتر . وما في أوله تاءان قد يقتصر فيه على إحداها وتحذف الأخرى ، ولا يكون هنالك إدغام ، كتبتين ؛ فإن أصله تبتين ، حذف إحداها للثقل ، كما أوضح ذلك المصنف .

ومن هذا يتبين : أن المضارع البدوء بتاءين — ؛ يجوز فيه إظهار التاءين ، وحذف إحداها ابتداءً ووصلاً . وإدغام الأولى في الثانية وصلاً بعد متحرك أو مد . أما الماضى فيجوز فيه وجهان لا غير : الإظهار ، والإدغام .

( ز ) أى تحذف للتخفيف النون الثانية ؛ فيما تصدر فيه نوتان .

( ٢ ) من الآية ٨٨ — سورة الأنبياء ( ٣ ) أى أدغمت النون الثانية في الجيم .

( ٤ ) الأصل فيهما : إنجاصة — وإنجانة فأدغمت النون في الجيم ، والإجاصة : واحدة

الإجاص — وهو تمر معروف دخيل على العرب ؛ لأن الجيم والصاد لا يجتمعان في كلمة .

والإجاص : الشمس والكهترى بلغة الشاميين ، والإجانة — بفتح الهمزة وكسرهما —

واحدة الأجاجين وهي : إناء يغسل ويعجن فيه .

( \* ) وحى . مقصود أفضله — مفعول أفسكك مقدم « وادغم » معطوف على أفسكك « دون » ظرف متعلق بكل من أفسكك وادغم — على الحال « حذر » مضاف إليه ، كذلك « متعلق بحذوف خبر مقدم « نحو » مبتدأ مؤخر « تتجلى » مضاف إليه مقصود أفضله « واستتر » معطوف على تتجلى ( \* ) « وما » اسم موصول مبتدأ « بتاءين » متعلق بابتدئ الواقع صلة له « قد يقتصر » الجملة خبر ما « فيه » متعلق بيقصر « على تا » متعلق بيقصر أيضاً « كتبتين العبر » فعل وفاعل



صُعِقَتْ عَيْنُهُ وَأَسْنَدَ لضمير المصدر<sup>(١)</sup>، ولو كان كذلك لَفُتِحَتِ الياءُ؛  
لأنه فعلٌ ماضٍ<sup>(٢)</sup>.

(الثانية والثالثة) : أن تكون الكلمةُ فعلاً مضارعاً مجزوماً<sup>(٣)</sup>

أو فعلاً أمر<sup>(٤)</sup>، قال الله تعالى : (وَمَنْ يَرْتَدِدْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ) ؛ فيقرأُ  
بالفكِّ - وهو لغةُ أهلِ الحجازِ ، والإدغامِ - وهو لغةُ تميمِ ؛ قال الله  
تعالى : (وَاعْضُضْ مِنْ صَوْتِكَ) ، وقال الشاعر :

\* فغَضَّ الطَّرْفَ إِنْكَ مِنْ نُمَيْرِ \*<sup>(٥)</sup>

(١) أى : على أنه نائب فاعل له : لأنه ماضٍ للمجهول . والتقدير : نجى هو -  
أى النجاء . قيل : وفيه ضعف .

(٢) فيكون مثل (قضى الأمر) . وأيضاً : ففيه إنابة ضمير المصدر مع أنه مفهوم  
من الفعل . (٣) أى بالسكون ومضاعفاً .

(٤) أى مبنياً على السكون أيضاً ، وغير متصل بنون النسوة : فإن لم يجزم المضارع  
مطلقاً ، أو جزم بحذف النون ، أو الأمر على الحذف - وجب الإدغام .

(٥) صدر بيت من الوافر لجرير الشاعر الأموي المشهور ، من قصيدة يهجو فيها  
عبيد بن حصين - المعروف بالراعي النخري . وعجزه :

\* فلا كعباً بَلَّغْتَ وَلَا كِلَاباً \*

اللغة والاعراب : غَضَّ الطرف : أى أغضه وانظر إلى الأرض ، والطرف :  
البصر . نمير : قبيلة - فرع من قيس بن عيلان ، أبوهم نمير بن عامر ، ومنهم الراعي  
النخري ، وفيهم يقول جرير أيضاً :

بأى بلاء يا نمير بن عامر وأتم ذنابي لا يدين ولا صدر

« غَضَّ » فعل أمر « الطرف » مفعول به « كعباً » مفعول مقدم لبَلَّغْتَ .

والمعنى : يقول مخاطبه : طأطىء بصرك واعرف قدرك ولا تتجاوزَه ، وابتمد عن  
مباراة الكرام ومجاراتهم ؛ وقف عند الحد الذى تؤهله لك صفات قومك ، فإنك من  
قبيلة نمير التى لم ترق إلى مصاف القبائل العظيمة .

والشاهد : فى « غَضَّ » : حيث جاء بالإدغام ، ويروى بضم الضاد وفتحها

والتزم الإدغام في « هَلْمٌ »<sup>(١)</sup> لثقلها بالتركيب<sup>(٢)</sup> ، ومن ثم<sup>(٣)</sup>  
التزموا في آخرها الفتح ، ولم يُجيزوا فيه ما أجازوه في آخر نحو : رُدَّ  
وَشُدَّ ؛ من الضم للإتباع - والكسر على أصل التقاء الساكنين .  
ويجبُ الفكُّ في « أَفْعِلْ » في التعجب<sup>(٤)</sup> نحو : أَشَدُّ بِيضِ

وكسرها ؛ فالضم على الإلتباع لضم العين - والفتح للتخفيف لأن الفتحة أخف الحركات -  
والكسر على الأصل في النخلص من الساكنين .

(١) هذا كالاتثناء من فعل الأمر المتقدم الذي جوز فيه الفك والادغام ،  
واستثاؤها على لغة بني تميم ؛ فإنها عندهم فعل أمر غير متصرف ، تلحقه علامات التأنيث  
والتثنية والجمع ؛ تقول : هلم - هلمى - هلموا - هلمن ، فلترام الادغام فيها على أصلهم  
في فعل الأمر . أما الحجازيون فيقولون : إن « هلم » اسم فعل أمر بمعنى أقبل ، ولا فعل  
له ، وتلزم طريقة واحدة ولا يختلف نطقها بحسب ما هي مسندة إليه .

(٢) وقد اختلف في تركيبها ، فقال البصريون : هي مركبة من « ها » التنبيه  
ومن « لم » التي هي فعل أمر ، من قولهم : لم الله شعك - أي جمعه ؛ كأن قيل : اجمع  
نفسك إلينا ، فحذفت الألف من « ها » تخفيفاً . وعند السكوفيين : مركبة من « هل »  
التي للزجر - و « أم » بمعنى أقصد ، فحذفت الهمزة بنقل حركتها إلى الساكن قبلها -  
وهو اللام . (٣) أي من أجل ثقلها بالتركيب .

(٤) هو أيضاً كالاتثناء من فعل الأمر المتقدم نظراً لصورته ؛ لأنه في الحقيقة  
فعل ماض على صورة الأمر كما هو معروف ؛ وإنما التزم فيه الفك محافظة على صورته  
وصيغته ، سواء كان متصلاً بالباء أم لا .

وفي حكم « أَفْعِلْ » في التعجب ، و « هَلْمٌ » يقول الناظم :

(وَفَكُّ « أَفْعِلْ » فِي التَّعْجِبِ التَّزِيمُ وَالتَّزِيمُ الإِدْغَامُ أَيْضًا فِي « هَلْمٌ »<sup>(٥)</sup>)

أي أنه يجب فك صيغة « أَفْعِلْ » في التعجب محافظة على صيغته ؛ تقول : أحبيب  
بمحمد وأشدد بعلي ، فلا يجوز فيه الوجهان كفعل الأمر المتقدم ، ويلتزم الادغام في

(\*) « وفك » مبتدأ « أفعل » مضاف إليه مقصود إفظه « في التعجب » متعلق بحذوف  
حال من أفعل « التزم » فعل ماض للمجهول والجملة خبر المبتدأ « الإدغام » نائب فاعل التزم الثاني  
« أيضاً » مفعول مطلق لحذوف « في هر » متعلق بالزيم .

وجوه المتقين — وَأَحْبِبَ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى بِالْمَحْسِنِينَ . وَإِذَا سُكِّنَ الْحَرْفُ الْمُدْغَمُ فِيهِ ؛ لِاتِّصَالِهِ بِضَمِيرِ الرَّفْعِ <sup>(١)</sup> — وَجَبَ فَكُّ الْإِدْغَامِ <sup>(٢)</sup> فِي لُئْمَةٍ غَيْرِ بَكْرِ بْنِ وَائِلٍ ، نَحْوُ : حَلَلْتُ ، وَ ( قُلْ إِنْ ضَلَلْتُ — وَشَدَّدْنَا أَسْرَهُمْ ) <sup>(٣)</sup> .

« هلم » للثقل بالتركيب — على القول بأنها فعل أمر ، فهي أيضاً مستثناة من فعل الأمر للسابق . (١) أى البارز التحرك ويشمل ذلك : تاء الضمير ، وتاء ونون الاناث . (٢) وذلك لعدم الإدغام ؛ لأن ما قبل الضمير البارز لا يكون ساكناً وتقدمت . (٣) الإشارة لذلك ، وإذا سكن لجزم أو شبهه « والمراد به سكن آخر الأمر » — جاز الفك . وهو لئمة أهل الحجاز ، وجاز الإدغام وهو لئمة تميم .

(٣) أى أحكنا خلقهم ، الآية : ٥٠ من سورة سبأ ، ٢٨ من سورة الإنسان وفى هذا الموضع الذى يعتبر شرطاً من شروط وجوب الإدغام ، وهو : ألا يعرض سكنون ثانياً للثلاثين ؛ إما لاتصاله بضمير رفع ، أو لجزم وشبهه — يقول الناظم :  
( وَفَكَ حَيْثُ مُدْغَمٌ فِيهِ سَكَنٌ لِيَكُونَ بِمُضْمَرِ الرَّفْعِ اقْتِرَانٌ نَحْوُ : حَلَلْتُ مَا حَلَلْتَهُ ، وَفِي جَزْمٍ وَشِبْهِ الْجَزْمِ تَخْيِيرٌ قَبْلِي ) <sup>(٤)</sup> .  
أى يجب فك الفعل المدغم عينه ولامه ، وسكن آخره ؛ لاقترانه بضمير رفع نحو : حَلَلْتُ . وإذا سكن بسبب دخول جازم ، أو شبهه كسكون الآخر فى الأمر — جاز الفك ، وجاز الإدغام ، والأفصح الفك .

هذا : وإذا اتصل بآخر الفعل المدغم — من الجزوم وشبهه — « ها » الغائبة — وجب فتحه نحو : رَدَّهَا وَلَمْ يَرُدَّهَا ، وَإِنْ كَانَ « هَاءُ » الْغَائِبَةِ — وَجِبَ ضَمُّهُ نَحْوُ :

(\*) « وفك » فعل أمر حذف مفعوله — أى ، أول الثلاثين ، أو ماضٍ اسجھول ونائب فاعله . يعود لذلك المحذوف « حيث طرف مسكان متعاق بفك » مدغم « مبتدأ » فيه « متعلق به على أنه نائب فاعل لأنه اسم مفعول « سكن » فعل ماضٍ والمحالة بحر الابتداء ، وجملة المبتدأ والخبر فى جر بإضافة حيث إليها « لكونه » متعلق بفك من إضافة الكون الناقص إلى اسمه . وهو صلة . « بضمير الرفع » بضمير متعلق باقتران لواقع خبراً لا لكون الناقص والرفع مضاف إليه « نحو » خبر مبتدأ محذوف « حَلَلْتُ ما حَلَلْتَهُ » مضاف إليه مقصود لفظه أو نحو مضاف لقول محذوف ، وما بعده مقول القول « وفى جزم » متعلق بمحذوف خبر مقدم « وشبهه الجزم » وشبهه معطوف عليه . والجزم مضاف إليه « تخيير » مبتدأ مؤخر ، وجملة « قى » نعت لتخيير

وقد يُفكُّ الإدغام في غير ذلك شذوذاً نحو : لَحِجَّتْ عَيْنُهُ <sup>(١)</sup> وَاللَّيْلِ  
السَّقَاءَ <sup>(٢)</sup> ، أو في ضرورة كقوله :

الحمد لله العليُّ الأجلُّ الواسع الفضل الوهوب المجزل <sup>(٣)</sup>

ردّه ولم يردّه ، وإن اتصل بآخره ساكن - كسر للتخلص من الساكنين نحو : ردّ  
القوم ، وبعضهم يفتحها للتخفيف ، وحكى ضمه إبتاعاً . وإن لم يتصل الفعل بشيء من ذلك  
جاز فيه الفتح مطلقاً ، كردّ وفرّ وعضّ : والسكسر مطلقاً ، والاتباع لحركة الفاء .  
(١) أى لصقت بالرمص - وهو وسخ جامد يجتمع في المرق ، فإن كان سائلاً  
فهو عمص .

(٢) أى تغيرت رائحته - وكذلك الأسنان إذا فسدت - والأذن إذا رقت .

(٣) بيت من الرجز للفضل بن قدامة - المعروف بأبي النجم العجلي - الراجز  
المشهور ، وهو مما يستشهد به علماء البلاغة على عدم فصاحة الكلام . بسبب مخالفة  
بعض مفرداته للمشهور من اللغة .

اللغة والاعراب : العلي : صفة ، من العلو - بمعنى علو الشأن وسموه . الأجلل :  
الأجل الأعظم . الواسع الفضل : الكثير العطاء والاحسان . الوهوب : صيغة مبالغة  
من الهبة - أى العظيم الهبات . « المجزل » اسم فاعل من أجزل العطاء إذا أكثر  
منه ، والجزيل : العظيم . « الحمد » مبتدأ « لله » متعلق بمحذوف خبر « العلي  
الأجلل » ، صفتان للفظ الجلالة ، وكذلك ما بعده .

والشاهد : في « الأجلال » حيث لم يدغم ، والقياس فيه الأجل بالادغام ولكن  
الضرورة الشعرية ألجأته لذلك .

والعنى : يحمد الله سبحانه ، وهو الرفيع الشأن الأعظم من كل شيء ، الذى عم  
فضله وعطاؤه الجم جميع الخلوقات ، وهذا حسن ختام من المصنف ، يوحى بما أفاض  
الله عليه من توفيق وهداية لهذا السفر الجليل . نفع الله به ؛ وغفر لنا وله ، ووفقنا  
إلى ما فيه الخير والنفع العام ؛ إنه سميع مجيب .

ملحوظة

كثر في باب الابدال وما بعده - مخالفة ابن هشام للناظم في ترتيب الموضوعات  
وبعض السائل والفروع ، وضم بعضها إلى بعض ؛ فجاء الاستشهاد بالألفية غير منتظم

على الترتيب الممهود في الآيات وفي الفصول ، وقد كان ذلك نادراً فيما سبق قبل . فأرجو أن يفهم ذلك ويتدبر .

### خاتمة

إذا التقى ساكنان ، وجب التخلف منهما بحذف الأول في ثلاثة مواضع :  
 الموضع الأول : أن يكون أول الساكنين مَدَّة ، ويجب حذفها لفظاً وخطاً :  
 إن كان الساكن الثاني من كلمة الأولى ؛ كخف وقل وبع - أو كجزء منها كما في المعتل اللام ؛ إذا أسندوا الجماعة أو ياء المخاطبة نحو : تنزّن وترمّن - ، وتحذف لفظاً فقط إن كانا من كلمتين نحو : يخشى القوم - ( أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر - وقال الحمد لله ) ، وإن لم يكن أولهما مدة وجب تحريكه إلا في :

الموضع الثاني : وهو أن يكون أول الساكنين نون التوكيد الخفيفة ، فإنها تحذف إذا وليها ساكن للفرق بينها وبين التنوين نحو : لاتهين الفقير .

الموضع الثالث : تنوين العلم الموصوف بـ « ابن » مضافاً إلى علم ، نحو : علي بن أبي طالب ، فإن لم يكن لفظ « ابن » صفة أو لم يضاف إلى علم - لم يحذف التنوين . ويتخلص من الساكنين في غير ما تقدم - بالتحريك . والتحريك ؛ إما بالكسر على أصل التخلف من التقاء الساكنين وهو الأكثر . وإما بالضم ، ويجب في :

( ا ) أمر المضعف المتصل به هاء الغائب - ومضارعه المجزوم كما مر ، نحو : رده - ولم يرده ، والسكويون يجيزون فيه أيضاً : الفتح ، والكسر .

( ب ) في ميم جماعة الذكور المتصلة بالضمير المضموم قبلها نحو : ( لهمُ البشرى - كتب عليكم الصيام ) فإن اتصلت بضمير مكسور جاز الضم والكسر . وإما بالفتح ويجب في أربعة مواضع :

[ ا ] نون « من » الجارة إذا دخلت على ما فيه أل ، نحو : من الله - من الكتاب - فإن كان الساكن غير أل - كثر الكسر نحو : من ابنك .

[ ب . ح ] أمر المضعف المضموم العين ، ومضارعه المجزوم مع ضمير الغائبة - نحو : ردها - ولم يردها .

[ د ] ناء التأنيت إذا وليها ألف اثنين نحو ( قالتا أتينا طائمين ) . ويتقرر التقاء الساكنين في ثلاثة مواضع .

[ ا ] إذا كان أول الساكنين حرف لين أو ياء تصنير ، وثانيهما حرف مدغم في مثله ، وهما في كلمة واحدة نحو : دابة وخويصة « تصنير خاصة » ، ولا الضالين .

[ ب ] الكلمات السرودة نحو: قاف ، ميم ، نون ، وذلك لجريانها مجرى الموقوف عليها  
[ ح ] الكلمات الموقوفة عليها نحو : بكر ، ثوب ، قال .

## الأسئلة والتبرينات

- ١ — عرف الإعلال بالنقل ، واذكر شروطه ، ومواضعه ، ووضح ما تقول بالأمثلة
- ٢ — اذكر المواضع التي يتمتع فيها النقل ، ومثل . ثم بين سبب الشذوذ في الكلمات الآتية :  
مدين . جدول . استحواذ . استروح . مكيال . أسود . منائر . نيام .
- ٣ — هات من الأفعال الآتية : اسمي الفاعل والمفعول - والمصدر الميمي - واسم الآلة ، وبين وزنها ، وما حدث فيها من إعلال وسببه .  
باع . رأى . رقى . كال . محأ . أضع
- ٤ — متى تقلب عين « أفعل » و « افعل » إذا كانا معتلئ العين « أجوفين » - ألقأ ؟  
ومتى تسلم ؟ وضح ما تذكر بالمثل .
- ٥ — اشرح قول ابن مالك :  
( وَمَا لِأَفْعَالٍ مِنَ الْخَذْفِ وَمِنْ نَقْلِ - فَمَقُولٍ بِهِ أَيْضًا قَيْنِ )  
٦ — متى تحذف فاء المثال من الفعل المضارع ؟ ومن المصدر ؟ اذكر شروط ذلك وضح بالأمثلة ، واستشهد بقول الناظم .
- ٧ — هات المضارع والأمر من الأفعال الآتية ، وبين ما يحدث فيها من تغيير وسببه .  
وفي . ولي . وثب . وجل . لوى . نام . استشار
- ٨ — ما حكم التاءين الزائدتين في المضارع وفي الماضي ؟ من حيث الإظهار - والإدغام ؟  
وضح بالأمثلة .
- ٩ — اشرح حكم الفعل المضعف من الماضي والمضارع والأسر - عند الإسناد إلى الضمير المتحرك ، موضحا ذلك بالأمثلة
- ١٠ — فيما يأتي : شواهد لبعض مسائل هذا الباب . وضح موضع الشاهد وبين ما حدث فيه من تغيير إن كان .  
قال تعالى : ( وَفِي الْأَرْضِ قِطْعٌ مَتَجَاوِرَاتٌ . فِجَاءَتُهُ إِحْدَاهُمَا تَمْشِي عَلَى اسْتِهْيَاءِ ادْعَوْنِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ . أَوْلَئِكَ مَاوَأَمَّ جَهَنَّمَ ، وَلَا يَجِدُونَ

عنها محيصاً . يأهل يثرب لا مقام لكم . إن ربّي قريبٌ مجيب . إنه كان وعدّه مأتياً . إنّا نحن نرثُ الأرضَ ومن عليها . وادّكر بعد أمةٍ وقلّ للمؤمنات يفضّضن من أبصارهن . فظلمت تفكهن . أولئك يدعون إلى النار . والله يقول الحق وهو يهدي السبيل . وما يدريك لعله يزكى أو يذكر فتغفمه الذكرى . ومن يشاق الله فإن الله شديد العقاب . وقد دخلوا بالكفر . آمن مجيب المضطر إذا دعاه . ولا تهنؤا ولا تحزنؤا وأنتم الأعلون ) .

وقال نبيّ المسلمين تقدّموا وأخيب إلينا أن تكون المقدّما  
ولّا يحركنى بفض ولا مقة ولا تريق همومى دفع أقلامى  
وإن شقائى عبّرة مُهرّاقة فهل عند رسم دارسٍ من معول؟

١١ — بين مافى الكلمات الآتية من إعلال ، ووضح السبب

مغيث . طوبى . مصفاة . أوائل . مرضى . موسر . استقامة

١٢ — بين فيما يأتى : مافيه إعلال من الكلمات ، ووضحه واذكر السبب .

كان عمر بن الخطاب ثانى الخلفاء الراشدين - مهيب الطلعة محشى الجانب، آمن فى الأيام الأولى من الدعوة الإسلامية ، وقد اشترك مع الرسول فى جميع النزوات وكان يلبس الحشن من الثياب مع قدرته على ارتداء الديباج . تولى الخلافة فى العام الثالث عشر من الهجرة ؛ وكانت رحى الحرب دائرة بين العرب والروم فى الشام ، وحضر فتح القدس ، واستيلاء عمرو بن العاص على فلسطين وهو أول من أنشأ الديوان لإدارة أعمال البلاد ، ووضع التاريخ الإسلامى مبتدئاً من أول سنة قمرية بعد الهجرة ، وجعل الخلافة بعده شورى . ويمد المثل الأعلى للحاكم العادل ، وقد دام حكمه عشر سنوات وتسعة أشهر وتوفى لثلاث ليالى بقين من ذى الحجة سنة ٢٣ هـ .





فهرس موضوعات الجزء الرابع من كتاب  
« ضياء السالك إلى أوضح المسالك »

الموضوع	ص	الموضوع	ص
« فصل » في حذف ما يعلم من شرط أو جواب	٥١	باب إعراب الفعل نواصب الفعل المضارع أربعة	٣
٥٣ - حكم ما إذا اجتمع شرط وجواب الأسئلة والتمرينات	٥٧	٣ - أحدها « لن » - معناها	
( فصل في « لو » ) أنواعها - حكم كل ( فصل في أما ) معناها . حكمها	٦٠ ٦٨	٤ - الثاني « كي » المصدرية . الفرق بينها وبين التعليلية	
( فصل في لولا ، ولو ما ) معناها - حكمها	٧٣	٦ - الثالث « أن »	
( تنبيه ) في أدوات الشرط التي لا تجزم « خاتمة » في الجمل وأقسامها ، وموقعها من الإعراب	٧٦ ٧٦	٨ - ١٠ - حكم الفسرة والزائدة والمخففة	
الأسئلة والتمرينات	٧٩	١١ - الرابع « إذن » - شروط إعمالها	
باب الإخبار بالندى والألف واللام معناه . الغرض منه . قد يؤتى به لأغراض أخرى	٨١	« فصل » في مواضع النصب بأن مضمرة وجوبا	١٥
« الفصل الأول » في بيان حقيقة العمل فيه	٨٢	« فصل » في مواضع النصب بأن مضمرة جوازا	٣٠
« الفصل الثاني » في شروط ما يخبر عنه؛ إن كان الإخبار بالندى أو أحد فروع	٨٤	« فصل » الجوازم التي تجزم فعلا واحدا وهي أربعة	٣٥
شروطه؛ إن كان الإخبار بالألف واللام	٩٠	« لا » الطلية	
« فصل » في الضمير المرفوع بصلة «أل»	٩١	٣٧ - اللام الطلية . « لم » . « لما »	
( ٢٨ - ضياء السالك ٤ )		الجوازم التي تجزم فملين ، وأنواعها	٣٩
		٤٤ - كيفية إعراب أسماء الشرط والاستفهام	
		« فصل » في مواضع وجوب الفاء في جواب الشرط	
		٤٧ - إغناء « إذا » العجائية عن الفاء	
		« فصل » في العطف على جملة الشرط والجواب	٤٩

الموضوع	ص	الموضوع	ص
«تمة» في السكناية عن الحديث .	١٢٩	٩٣ - «حائمة» في الإخبار عن اسم كان	
إعراب بعض التراكيب		بالدى وفروعه	
الاسئلة والتمرينات	١٣٠	الاسئلة والتمرينات	٩٢
( باب الحسكاية )		( باب العدد )	
معنى الحكاية : أنواعها حكاية الجملة ،	١٣٢	معنى العدد . حكم مميز الواحد والاثنين	٩٣
حكاية المفرد		« فصل » في حكم مميز الثلاثة والعشرة	٩٦
١٣٣ حكاية حال المفرد « بأى » - و « من »		وما بينهما	
١٢٥ - الفرق بين من - وأى		« فصل » في الأعداد التي تضاف للمعدود	١٠٠
١٣٩ - حكاية العلم - شروط ذلك		وهي نوعان :	
الاسئلة والتمرينات	١٤١	( أ ) الثلاثة والعشرة وما بينهما	
( باب التأنيث )		١٠٢ ( ب ) المائة والآف	
التأنيث فرع التذكير لماذا ؟ - علامات	١٤٢	« فصل » حكم الأعداد التي تجاوز العشرة	١٠٤
التأنيث		« حكم العدد المركب غير اثني عشر	١٠٨
« فصل » لا تدخل تاء التأنيث في	١٤٤	واثني عشرة	
خسة أوزان		١١٠ « خلاصة » في استعمال ألفاظ العدد	
١٤٧ - المعاني التي تأتي لها التاء		« فصل » في صوغ اسم فاعل من اثنين	١١١
« فصل » في الأوزان المشهورة لألف	١٤٩	وعشرة وما فيها، ويأتي على سبعة أوجه	
التأنيث المقصورة		« الخلاصة » في استعمال فاعل كثنائي اثنين	١١٩
١٥٣ المشهور من أوزان المدودة		« فائدة » في التاريخ بالليالي، وحكمه	١٢٠
١٥٧ - بعض الأوزان غير ما ذكر		« تمة » في ضبط شين عشرة	١٢١
« تنبيه » ألفاظ يجوز فيها التذكير		باب كذايات العدد	
والتأنيث		« كم » ، وأقسامها، وحكم كل قسم	١٢٢
( باب المتصور والمدود )		« كآين » ومعناها . وحكمها حاصل	١٢٧
تعريف : المقصور - المدود - المنقوص	١٥٧	إعراب « كم »	
١٥٨ - أمثلة المقصور القياسي		الفرق بين « كم » و « كآين »	١٢٨
١٦١ - أمثلة المدود القياسي		« كذا » معناها - حكمها	١٢٨

الموضوع	ص	الموضوع	ص
الثاني - « أفعال » وما يطرد فيه	١٨٦	١٦٣ - المقصور والمدود السماعيان	
الثالث - « أفعلة »	١٩٠	١٦٥ - « مسألة »	
الرابع - « فعلة » بكسر الفاء وسكون العين	١٩٠	في قصر المدود - ومد المقصور ( باب كيفية التثنية )	
الأول من أبنية الكثرة « فعل » - بضم أوله وسكون ثانيه	١٩١	الاسم على خمسة أنواع	١٦٦
الثاني - « فعل » بضمين	١٩٢	الصحيح . المنزل منزلته - المتل - النقص - ثنائيتها	
الثالث - « فعل » بضم أوله وفتح ثانيه	١٩٠	تثنية المتل المقصور ١٦٩ تثنية المدود	
الرابع - « فعل » بكسر أوله وفتح ثانيه	١٩٤	١٧٦ - « تنيه » في تنية المحذوف اللام ( باب كيفية جمع الاسم )	
الخامس - « فعلة » بضم أوله وفتح ثانيه	١٩٥	جمع المذكر السالم )	١٧٢
السادس - « فعلة » بفتحين	١٩٥	( باب كيفية جمع الاسم )	١٧٣
السابع - « فعلى » بفتح أوله وسكون ثانيه	١٠٦	جمع المؤنث )	
الثامن - « فعلة » بكسر أوله وفتح ثانيه	١٩٧	« فصل » في حركة عين الجمع بالنسبة للفرد	١٧٥
التاسع - « فعل » بضم أوله وتشديد ثانيه	١٩٧	١٧٧ - الأنواع التي يمتنع فيها التغيير لحركة العين	
العاشر - « فعال » بضم أوله وتشديد ثانيه	١٩٨	الأستلة والتمرينات	١٨٠
الحادى - عشر « فعال » بكسر أوله وفتح ثانيه	١٩٩	( هذا باب جمع التذكير )	
الثاني عشر - « فعول » بضمين	٢٠١	تعريف . عدد أبنية جمع القلة والكثرة	١٨٢
الثالث عشر - « فعلان » بكسر أوله وسكون ثانيه	٢٠٤	١٨٣ - أغلب جموع التكسير سماعى . قرار المجمع اللغوى في ذلك	
		قد يستغنى ببعض أبنية القلة عن الكثرة - والعكس	
		الأول من أبنية القلة « أفعال » - بضم العين	١٨٥

الموضوع	ص	الموضوع	ص
«فصل» فيما يصغر من غير المتكمن «فوائد»	٢٤١	الرابع عشر - «فعلان» بضم أوله وسكون ثانيه	٢٠٤
١ - في تصغير الجمع - واسم الجمع - واسم الجنس	٢٤٤	الخامس عشر - «فعلان» بضم أوله وفتح ثانيه	٢٠٥
٢ - في ألفاظ مكبرة وردت على صورة المصغر - والعكس		السادس عشر - «أفعلاء» بكسر ثالثه	٢٠٦
الأسئلة والنمريينات	٢٤٥	السابع عشر - «فواعل»	٢٠٦
نحوذج	٢٤٦	الثامن عشر - «فمائل»	٢٠٨
(باب النسب)		التاسع عشر - «فعالي» بفتح أوله وكسر رابعه	٢٠٩
تعريفه - ما يحدث بسببه من تغيير	٢٤٧	العشرون - «فعالي» بفتح أوله ورابعه	٢١٠
٢٤٨ الأشياء التي تحذف لأجله من الآخر		الحادي والعشرون - «فعالي» بالتشديد	٢١٠
٢٥٦ الأشياء المتصلة بالآخر التي تحذف لأجله		الثاني والعشرون - «فمائل»	٢١١
«فصل» في حكم همزة المددود عند النسب	٢٦٠	الثالث والعشرون - «شبه فمائل»	٢١٥
٢٦١ «فصل» في النسبة إلى المركب		«تمة» في شوارذ هامة تتعلق بالجويع	٢١٨
«تمة» في أشياء هامة		الأسئلة والنمريينات	٢٢١
«فصل» في النسب إلى ما حذفت لامة	٢٦٢	(باب التصغير)	
٢٦٦ في النسب إلى ما حذفت فاؤه أو عينه		معناه - أغراضه - فائده	٢٢٣
٢٦٨ في النسب إلى ثنائى الوضع المسمى به المعتل الثانى		٢٢٤ أبنيته - شروطها	
«فصل» في النسب إلى السكامة الدالة على جماعة	٢٦٩	٢٢٦ ما يتوصل به إلى أبنيته	
«فصل» في الاستثناء عن ياء النسب يصوغ المنسوب إليه على وزن خاص قرار المجمع اللغوى فى صيغة «فعال»	٢٧١	«فصل» فيما يستثنى من كسر ما بعد ياء التصغير	٢٢٨
«فصل» فى شواذ النسب	٢٧٣	«فصل» فيما يستثنى من الحذف للتصغير	٢٣٠
		«فصل» فى حكم ألف التأنيث عند التصغير	٢٣٢
		«فصل» فى حكم تصغير ما ثانياه لين	٢٣٣
		«فصل» فى حكم تصغير ما حذفت أحد أصوله	٢٣٥
		«فصل» فى تصغير الترخيم	٢٣٨
		«فصل» فى حقوق تاء التأنيث للعارى منها	٢٣٩

ص	الموضوع	ص	الموضوع	ص
٢٧٤	الاسئلة والتمرينات	٣١٨	أبنية الثلاثى المجرد	
٢٧٦	نموذج	٣٢٠	أبنية الرباعى المجرد	
	( باب الوقف )	٣٢١	أبنية الخماسى المجرد	
٢٧٧	تعريفه . أنواعه : الوقف على منون	٣٢٢	« فصل » فى تقسيم الفعل إلى مجرد ومزيد	
	٢٧٨ - الوقوف على « إذا »	٣٢٤	« فصل » فى كيفية الوزن	
	٢٧٩ - الوقف على « هاء الضمير »	٣٢٧	« فصل » فيما تعرف به الأصول من الروائد	
	٢٨٠ - الوقف « على المنقوص »	٣٣٠	شروط زيادة الألف	
٢٨٢	« فصل » - فى الوقف على المتحرك الذى ليس هاء تأنيث	٣٣١	شروط زيادة الواو والياء	
	« فصل » - فى الوقف على تاء التأنيث	٣٣٢	شروط زيادة الميم	
٢٨٧	« فصل » - فى الوقف على تاء التأنيث	٣٣٣	شروط زيادة همزة الوصل	
٢٨٩	« فصل » - فى الوقف بهاء السكت . مواضعها	٣٣٤	شروط زيادة النون	
٢٩٥	« مسألة » قد يعطى الوصل حكم الوقف	٣٣٥	شروط زيادة التاء	
٢٩٧	الاسئلة والتمرينات	٣٣٦	شروط زيادة السين والهاء واللام	
	( هذا باب الإمالة )		فصل فى زيادة همزة الوصل	
٢٩٩	تعريفها . حكمها	٣٣٩	تعريف - مواضعها - أدلة الزيادة	
	٣٠٠ أسبابها ثمانية	٣٤١	« مسألة » لهمزة الوصل بالنسبة	
	٣٠٥ موانع الإمالة ثمانية أيضاً		لحركاتها سبع حالات	
٣٠٨	« مسألة » الفرق بين تأثير المانع - وتأثير السبب	٣٤٣	« مسألة » فى حذف همزة الوصل -	
	٣١٠ - مانع المانع		إبدالها ألفا	
٣١٢	« فصل » عمال الفتحة قبل حرف من ثلاثة	٣٤٥	الاسئلة والتمرينات	
		٣٤٦	نموذج	
٣١٥	الاسئلة والتمرينات		( باب الإبدال )	
	( باب التصريف )	٣٤٧	تعريف : الإبدال - القلب - الإعلال -	
٣١٦	تعريف - أغراضه - ما يدخله من أنواع الكلمة		العوض	
		٣٤٨	أحرف الإبدال	
٣١٧	« فصل » فى تقسيم الاسم إلى مجرد ومزيد	٣٥٠	« فصل » فى إبدال الهمزة من الواو والياء ، وذلك فى أربع مسائل	

الموضوع	ص	الموضوع	ص
« فصل » في إبدال الميم	٤٠٠	« مسألة خاصة بالواو	٣٥٥
الاسئلة والتمرينات	٤٠٠	« فصل » في إبدال الواو والياء من الهمزة	٣٥٧
نموذج	٤٠٤	( باب الهمزتين اللتفتين في كلمة )	٣٦٥
( باب نقل حركة الحرف المتحرك	٤٠٥	٣٦٣ حكم ما إذا كانت الأولى متحركة	
المعمل إلى الساكن الصحيح قبله )		والثانية ساكنة	
« باب الحذف » وفيه ثلاث مسائل	٤١٢	٣٦٤ حكم ما إذا كانت الأولى ساكنة	
( أ ) إحداهما تتعاقب بالحرف الزائد		والثانية متحركة	
( ب ) الثانية تتعاقب بقاء الفعل		٣٦٥ حكم ما إذا كانتا متحركتين	
( ح ) الثالثة تتعاقب بيمين الفعل		« فصل » في إبدال الياء من الألف والواو	٣٦٨
( باب الإدغام )	٤١٨	إبدالها من الألف في مسألتين	
وجوب إدغام أول المتحركين بشروط ،	٤١٨	٣٦٩ وإبدالها من الواو في عشر مسائل	
والجواز في ثلاث صور		« فصل » في إبدال الواو من الألف والياء	٣٨٢
٤٢٢ - جواز الوجهين في ثلاث مسائل آخر		٣٨٣ - إبدالها من الألف في مسألة واحدة	
٤٢٦ التزام الإدغام في « هلم » ، الفك في		وإبدالها من الباء في أربع مسائل	
« أفعل التعجب »		« فصل » في إبدال الألف من الواو	٣٨٨
٤٢٨ « ملحوظة » في مخالفة ابن هشام		والياء	
للناظم في الترتيب		« فصل » في إبدال التاء من الواو والياء	٣٩٥
« خاتمة » في التخلص من التقاء	٤٢٩	» » » الخاء	٣٩٧
الساكنين مواضع اغتقار التقاء الساكنين		« فصل » في إبدال الدال	٣٩٨
الأسئلة والتمرينات	٤٣٠		

## فهرس بأسماء النحاة والقراء الذين وردت أسماءهم بهذا الجزء

الاسم	ص	الاسم	ص
المقرب - لابن عصفور	٣٠٩	ابن محيىن - من القراء	٧
أبو السمال - من القراء	٣١٩	ابن قتيبة	١٤٩
التكلمة والإيضاح - لأبي على الفارسى	٣٤٢	ابن سيده - وكتابه المحكم	١٥٦
٣٤٣ التسهيل - لابن مالك	٣٤٣	الزجاج - الفارسى	٢٣٤
ورش - من القراء	٤١٩	يونس بن حبيب	٢٦٥
		البرزى	٢٨١

تنبيه : وقعت بعض أخطاء مطبعية يدركها القارىء بسهولة ، وأكثرها تصويب أو تحريف وقد أثبتنا أهم ما عثرنا عليه عند القراءة بعد الطبع .

ص	س	الخطأ	الصواب
٢٩	٢٢	الناهه	الناهية
٢٩	٢٣	الاشئناف	الاستئناف
٦٣	٢٠	انتقاء المسبب	انتقاء المسبب
١٠٧	٢٥	امفتح	الفتح
١٣٧	٢٤	وئب	ونائب
١٥٣	٢٥	الكفى	الكفرى
١٦٧	١٣	القمهرى	القمقرى
٢٨	٢٥	التل	النفل
٣١	٢٣	والبرم	بالترم
١٠٧	٢٥	القاعل	الفاعل
١٠٧	٢٥	الفتح	الفتح

